مركز تكامل للدراسات والأبحاث
TAKAMUL Centre for Interdisciplinary Research and Studies

مليكة الزخنيني

النظام الدولي الراهن

أي ضمانات للأمن الدولي؟

تقديم
محمد تاج الدين الحسيني

مليكة الزخنيني

النظام الدولي الراهن؛ أي ضمانات للأمن الدولي؟

طبعة 2023

...يعيش العالم في بداية العُشرية الثالثة من القرن الحادي والعشرين على "فحيح" الأزمات، وإعلانات قوى المراجعة نهايات القبول بالنظام القائم، والسعي لتعرية ضعف أسسه ومفارقات قيمه، التي بدأت تنكشف مع تدبيره للجائحة، وتعمّقت مع عجزه عن ضمان أمن دول ومجتمعات على امتداد الخريطة العالمية، وتأكدت مع تفاقم الأزمة البيئية التي عجز عن خلق توافق حول تدابير الحد منها، لتكشف طوباوية القاعدة التي بنى عليها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هيكله والتي بمقتضاها ستعوض الأسواقُ الدولَ، ويكفي التنظيم الذاتي والحكامة الجيدة لتوحيد العالم. وبذلك تتأكد ضرورة عودة الدولة إلى مساحات من الفعل الذي سلب منها، من أجل التصدي لمجموع التهديدات الأمنية التي تواجه العالم، والتي وإن كانت شِدَاتها تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، إلا أنه لا يمكن معالجتها إلا في إطار جماعي لأن طبيعتها تستعصي على الحلول المنفردة للدول مهما تعاظمت عناصر قوتها، كما تستعصي بدون وجود دول قائمة الذات، ينبغي أن تُجدَد "عقدها الاجتماعي" وفق موازين القوى الحالية، وليس تلك التي أنتجتها الحرب العالمية الثانية...

ذ. مليكة الزخنيني

النظام الدولي الراهن
أي ضمانات للأمن الدولي؟

عنوان الكتاب:

النظام الدولي الراهن: أي ضمانات للأمن الدولي؟

تأليف: ذ. مليكة الزخنيني

Dépôt Légal : 2021MO5564

ISBN : 978-9920-611-54-1

منشورات مركز تكامل

للدراسات والأبحاث

مطبعة قرطبة، أكادير

الهاتف: 05 28 23 88 55

البريد الإليكتروني: Kortoba.lib@gmail.com

طبع هذا الكتاب بدعم من
مؤسسة هانس زايدل

Hanns Seidel Stiftung

محفوظة جميع الحقوق

© 2023

الفهرس

تقديم	9
مقدمة	11
الباب الأول: محددات النظام الدولي الراهن	21
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الدولي	25
المبحث الأول: المفاهيم المؤسسة للنظام الدولي	28
المطلب الأول: النظام الدولي عند الو اقعية: المصلحة أولا وأخيرا	29
الفرع الأول: الدولة والسعي الدائم نحو تعظيم القوة	30
الفقرة الأولى: مقومات الدولة ومحورية القوة	30
أولا: في تحديد مفهوم القوة	31
ثانيا: القوة كمحدد رئيس للسلوك الدولي	36
الفقرة الثانية: القوة وجدلية الحرب والسلام	39
أولا: مفهوم الفوضوية	40
ثانيا: دينامية القوة وضرورة التوازن	43
الفرع الثاني: المصالح القومية والمصالح المشتركة	45
الفقرة الأولى: موقع المصلحة في المنظور الو اقعي	45
أولا: دلالة مفهوم المصلحة في العلاقات الدولية عند الو اقعيين	46
ثانيا: سؤال الأخلاق عند الو اقعية	48
الفقرة الثانية: في تدبير المصالح	51
المطلب الثاني: بدائل الو اقعية والبحث عن إجابات جديدة	53
الفرع الأول: التعاون الدولي بديلا عن السيادة الجامدة	55
الفقرة الأولى: مفهوم التعاون في العلاقات الدولية	56
الفقرة الثانية: النظام الأمثل للتعاون	60
الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل والدولة المستقيلة	63
الفقرة الأولى: دلالة الاعتماد المتبادل	64
الفقرة الثانية: الدولة الليبرالية بين الفريدمانية والكينزية	67
المبحث الثاني: في محاولة تعريف النظام الدولي	69
المطلب الأول: نحو بناء تعريف لمفهوم النظام الدولي	69
الفرع الأول: النظام الدولي في المنظور الو اقعي	69
الفقرة الأولى: دلالة المجتمع الدولي	70

الفقرة الثانية: خصائص النظام الدولي في مجتمع ما بين الدول SOCIETE INTERETATIQUE 73
الفرع الثاني: النظام الدولي في المنظور الليبرالي 77
الفقرة الأولى: من المجتمع الدولي إلى الجماعة الإنسانية COMMUNAUTE HUMAINE 77
الفقرة الثانية: النظام الدولي والنظام العالمي: أية علاقة؟ 82
المطلب الثاني: دلالة النظام الدولي 85
الفرع الأول: في ضرورة إعادة تعريف السيادة 86
الفقرة الأولى: خصائص مفهوم السيادة وتداعياته 86
الفقرة الثانية: مفهوم السيادة: سيرورة التحول وضرورة المراجعة 90
الفرع الثاني: النظام الدولي من خلال رؤى متقاطعة 94
الفقرة الأولى: علاقة النظام بالنسق 94
الفقرة الثانية: الطبيعة الدولية للنظام 100
الفصل الثاني: معالم النظام الدولي الراهن 109
المبحث الأول: في انتصار الليبرالية الجديدة أو عولمة النيوليبرالية 111
المطلب الأول: المرتكزات الفكرية للنيوليبرالية 111
الفرع الأول: مفهوم الحرية وتداعياته 112
الفقرة الأولى: مفهوم الحرية من التطويق إلى الإطلاق 113
الفقرة الثانية: العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية 118
أولا: تلازم الحريات السياسية والاقتصادية 119
ثانيا: سمو الحرية الاقتصادية على الحرية السياسية 123
الفرع الثاني: إعادة تحديد وظائف الدولة وأدوارها 126
الفقرة الأولى: اضمحلال الدولة التدخلية 126
الفقرة الثانية: السوق الذاتية التنظيم 131
المطلب الثاني: صعود السوق كفاعل إلى جانب الدولة 137
الفرع الأول: السوق: من البناء السياسي إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي 138
الفقرة الأولى: مفهوم السوق وطرق بنائه 138
الفقرة الثانية: البناء الاقتصادي للسوق: تكريس للعالمية وتحييد للوطنية 143
الفرع الثاني: السوق كفضاء للحرية وإعادة تشكيل الفاعلين 150
الفقرة الأولى: الفاعلون الماليون والاقتصاديون 150
أولا: المؤسسات المالية العالمية وتوجيه الاقتصاد العالمي 151
ثانيا: هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات 153

الفقرة الثانية: المجتمع المدني العالمي وثورة الاتصالات 155
أولا: المجتمع المدني العالمي: مظاهر الفعل و آفاقه 156
ثانيا: الإعلام الدولي وشبكات التواصل الاجتماعي: حدود التأثير ومخاطر التحكم 163
الفقرة الثالثة: المنظمات الدولية: وظائف ثابتة بأجندات جديدة 167
المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية وإعادة رسم الخريطة السياسية العالمية 172
المطلب الأول: في ترتيب الأولويات: الرفاه قبل الأمن 173
الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية وشروطها 174
الفقرة الأولى: مفهوم التكتلات الاقتصادية 174
الفقرة الثانية: شروط التكتل الاقتصادي 179
الفرع الثاني: الإقليمية: خصائص الظاهرة وتداعياتها 184
الفقرة الأولى: دواعي التكامل الإقليمي ومعيقاته 184
الفقرة الثانية: علاقة الإقليمية بالعولمة 190
المطلب الثاني: أنواع التكتلات الاقتصادية وتأثيراتها 194
الفرع الأول: تكتلات اقتصادية مهيكلة مؤسساتيا 194
الفقرة الأولى: الاتحاد الأوروبي 195
الفقرة الثانية: تجربة التكامل الاقتصادي في إفريقيا: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا نموذجا 200
الفقرة الثالثة: الميركوسيرMERCOSUR 205
الفرع الثاني: تكتلات بطبيعة خاصة 209
الفقرة الأولى: النافتا 209
الفقرة الثانية: الآسيان 211
الفقرة الثالثة: منظمة تعاون شنغاي 215
الباب الثاني: إشكالية ضمان الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الراهن 221
الفصل الأول: تحولات مفهوم الأمن الدولي 225
المبحث الأول: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية 227
المطلب الأول: دلالة مفهوم الأمن الدولي 227
الفرع الأول: الإطار النظري للدراسات الأمنية وتطوره 227
المطلب الثاني: موقع الأمن في النظام الدولي 252
الفرع الأول: الأمن كغاية للنظام الدولي 253
الفقرة الأولى: الأمن في ظل الحرب الباردة: السلام بالقوة 254

الفقرة الثانية: أسلحة الدمار الشامل: قوة الردع 259
الفرع الثاني: الأمن كوسيلة لاستتباب ركائز النظام الدولي الراهن: تهديدات جديدة ومشاكل معقدة 264
الفقرة الأولى: العولمة وتأثيراتها على الأمن 265
الفقرة الثانية: الحرب على الإرهاب وأمننة المعتقد 274
المبحث الثاني: من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني 278
المطلب الأول: الأمن الجماعي: الإمكانات والعوائق 278
الفرع الأول: تطور فكرة الأمن الجماعي 279
الفقرة الأولى: أسس نظام الأمن الجماعي 279
الفقرة الثانية: مؤسسات الأمن الجماعي: دور مجلس الأمن الدولي 284
الفرع الثاني: عوائق إعمال فكرة الأمن الجماعي 289
الفقرة الأولى: أوليغارشية الفكرة وهشاشة الإطار المؤسساتي 290
الفقرة الثانية: تقادم الفكرة وتآكل الإطار القانوني 294
المطلب الثاني: الأمن الإنساني ودلالات التحول 300
الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني 300
الفقرة الأولى: الأمن الإنساني: مقاربة للأمن متمحورة حول الفرد 301
الفقرة الثانية: نشأة مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه 305
الفرع الثاني: تطبيقات الأمن الإنساني واختلالاتها 309
الفقرة الأولى: الأسس القانونية لمفهوم الأمن الإنساني 310
الفقرة الثانية: آليات الأمن الإنساني 313
الفصل الثاني: آليات ضمان الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الراهن وتحدياته 321
المبحث الأول: الإشكالات الأمنية النابعة من طبيعة النظام الدولي الراهن 323
المطلب الأول: تداعيات تحجيم دور الدولة وتوسيع سلة الفاعلين 324
الفرع الأول: الأزمات الاقتصادية والمالية: تهديدات جديدة للأمن الدولي 324
الفقرة الأولى: النظام الاقتصادي العالمي الراهن 325
الفقرة الثانية: صناعة القرار الاقتصادي العالمي 330
الفرع الثاني: الأمن على محك المبادرة الفردية 338
الفقرة الأولى: ظاهرة الهجرة 339
الفقرة الثانية: الأمن في ظل ازدهار الجريمة العابرة للحدود 345
المطلب الثاني: المنظومة القيمية للنظام الدولي الراهن وتداعياتها 353

الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية وتداعياتها	353
الفقرة الأولى: تجدد سؤال نظام الحكم الأمثل	354
الفقرة الثانية: نقائص التعميم ونتائجه	358
الفرع الثاني: قوى المراجعة: نحو تغيير النظام الدولي	361
الفقرة الأولى: هل يتعلق الأمر فعلا بصدام للحضارات؟	363
الفقرة الثانية: قوى المراجعة والتأثير في النظام الدولي: تهديدات مستدامة للأمن الدولي	370
المبحث الثاني: التحديات الأمنية في ظل النظام الدولي الراهن	380
المطلب الأول: إشكالية العنف: تقويض لأسس النظام الدولي الراهن أم تدعيم لأسسه؟	381
الفرع الأول: الإطار العام لانتشار العنف: العنف بديلا عن الحرب	381
الفقرة الأولى: دلالات العنف في العلاقات الدولية	382
الفقرة الثانية: خوصصة الحرب وصعود المقاولات العنفية	388
الفرع الثاني: منظومة تدبير العنف لما بعد الحرب الباردة	394
الفقرة الأولى: النظام الدولي الراهن على محك مكافحة الإرهاب	394
الفقرة الثانية: الحريات المدنية والسياسية على ضوء قوانين الإرهاب وحالات الاستثناء	403
المطلب الثاني: التعاطي الدولي مع الإشكال البيئي	408
الفرع الأول: أمننة القضايا البيئية وتداعياتها	408
الفقرة الأولى: البعد الأمني للاختلالات البيئية	409
الفقرة الثانية: المسؤولية الجماعية والمشتركة والمتباينة	414
الفرع الثاني: حدود المسؤوليات وآليات الرقابة في ظل النظام الدولي الراهن	417
الفقرة الأولى: القانون الدولي البيئي: من إعلان ريو إلى إعلان باريس	418
الفقرة الثانية: سؤال العدالة المناخية	423
خاتمة	431
لائحة المراجع	439

تقديم

ربما يعتبر هاجس الأمن الجماعي الحافز الأساسي لإقامة التنظيم الدولي، سواء في ظل عصبة الأمم، من خلال مجلس العصبة، أو الأمم المتحدة من خلال جهازها التنفيذي مجلس الأمن، علما بأن الهدف الأساسي هو حماية الأمن والاستقرار، وذلك إما بالتسويات السلمية، كما نص على ذلك الفصل السادس من الميثاق، أو ما يمكن اتخاذه من تدابير في حالة تهديد السلم ووقوع العدوان، وفق الفصل السابع.

إن كتاب الدكتورة مليكة الزخنيني حول إشكاليات ضمان الأمن في النظام الدولي، هو بالفعل محاولة جادة في تفكيك هذه الإشكالية التي أصبحت أزلية بكل المقاييس.

إذ بقدر ما يجتهد الكثيرون في البحث عن الطريقة المثلى لمسح مشكلة الحرب من الوجود، بما في ذلك اعتبار الأمن الجماعي، بمثابة عملية تضامنية تقوم على مبدأ أن الكل للواحد والواحد للكل، إلا أن كل هذه الافتراضات سرعان ما تتحطم مع طبول الحرب وتجدد المعارك وسقوط الضحايا، وبالتأكيد فإن الجميع لا يزال عاجزا عن فك رموز هذه المفارقة الغريبة في وقت تحولت فيه وسائل العدوان من حروب الماضي المحدودة إلى حروب اليوم الجماعية الشاملة؛ بل إن السلام الذي نشر ظلاله بين القوى المتفوقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يتحقق إطلاقا بفضل النوايا الطيبة للعيش في سلام، بل فقط نتيجة لتوازن الرعب النووي الذي أصبح هو الآخر يفلت من قيوده نتيجة تزايد أعضاء النادي النووي.

كان الكثيرون يعتقدون أن ظاهرة العولمة ستؤسس للقرية الشمولية، بما تحمله ثورة الاتصالات، وانهيار الحدود الوطنية، وتشابك سلاسل الإنتاج والتوزيع، ومهارات الذكاء الصناعي؛ إلا أن الحضور المستمر للحرب بكل صورها البشعة والمقززة، وبقدر ما يدفع إلى التشاؤم واليأس، إلا أنه واقع يحث الباحثين والمفكرين على مزيد من البحث في الوسائل المثلى لحل هذه الإشكالية ومعالجة مضاعفاتها.

وبالتأكيد، فإن ما أنجزته الدكتور مليكة الزخنيني يعتبر مساهمة جدية في هذا المجال، فبعد أن بادرت إلى البحث في محددات النظام الدولي، ومنظومة النظريات المؤطرة

لـديناميته تعرضـــت إلى التحولات التي يعرفها مفهوم الأمن الجماعي، والمخاطر والأزمات المرتبطة بها، ولعل أخطرها على الإطلاق هو التحطيم الشـامل للحضـارة البشـرية في حالة استعمال السلاح النووي.

لقد اســتخلصــت الباحثة ضــمن هذه الدراســة أن العالم يعيش اليوم على إيقاع تهـديـدات أمنيـة لا حـدود لهـا، وقـد تفضــي إلى اختلالات خطيرة لتوازن القوى الإقليمي والـدولي، معتبرة في نهـايـة المطـاف أن تزايـد دور التنظيم الـدولي، وكـذلـك المنظمـات غير الحكومية، والشـركات العابرة للقوميات، وتشـابك وسـائل الاتصـال؛ قد تفضي جميعها إلى إنتاج مشترك للإنسانية يمتص العنف ويؤسس للحكومة العالمية المنشودة.

لكن الكاتبة ورغم تقديمها لهذا الحلم الطوباوي، إلا أنها ســرعان ما تمســكت بأن الظرفية الحالية تقتضــي الإصــلاح بإجراء تعديلات حقيقية على النظام الدولي بشــكل لا يقتصــر على مصــالح البلدان الليبرالية المســتفيدة من النظام القديم، بل بشــكل يخدم مصالح الجميع ويُبعد شبح الحرب عن المجتمع الدولي.

د. محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلاقات الدولية والقانون الدولي

مقدمة

عاش العالم إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي تحت ظلال نظام دولي عكس نتائج الحرب العالمية الثانية. وبالفعل لم تُسْتَعَد تجربة الحرب الشاملة، بفعل توازن القوى الذي حكم هذه الفترة، لكن المواجهة كانت مستمرة ودائمة بين قطبين تحت أشكال مختلفة، عنوانها الأكبر: الحرب الباردة. وبإعلان نهاية هذه الحرب، والتي كان سقوط جدار برلين أحد معالمها الكبرى، تغير المنطق الذي حكم هذه الفترة طيلة عقود حيث لم يعد هو "منع تمدد الاشتراكية، ولكن احتواء باقي الدول الرأسمالية المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم. وباسم هذا المبدأ تم ارتكاب العديد من الأخطاء التي تشكل خطرا على الاستقرار العالمي"[1]. فهل كانت بالفعل أخطاء؟

يقتضي فهم التفاعلات الدولية استدعاء بعض مفاهيم دوركايم Durkheim، من قبيل التمثلات الجماعية représentations collectives، وثنائية السوي والمَرَضي / normal pathologique؛ حيث "بالنسبة للمجتمع كما هي الحال بالنسبة للفرد، الصحة la santé جيدة ومرغوبة، وعلى العكس من ذلك، المرض هو الشيء السيئ والذي يجب تجنبه"[2]؛ والحالة الصحية هنا لا يتم تحديدها بناء على الفرد وحده، بل بمدى انسجام وضعية الفرد مع الشروط والمعايير المشتركة التي تعتبر مرجعا في قياس مدى انضباطه أو انحرافه؛ أي في البث في حالته الصحية. وبناء عليه، لا يمكن الحكم على سلوك بالخطأ أو الصواب إلا بالرجوع للشروط والمعايير المشتركة التي أنتجتها الجماعة التي ينتمي إليها، مع استحضار أن "أي إجماع على مشروعية جملة ترتيبات معتمدة لا يحول –الآن أو في الماضي- دون حصول المنافسات والمجابهات، إلا أنه يساعد على ضمان حصولها بوصفها تعديلات وألوان تَكَيُّف داخل النظام القائم بدلا من أن تشكل تحديات أساسية لهذا النظام"[3].

---

[1] - KALULAMBI Pongo Martin & LANDRY Tristan, Terrorisme international et marchés de violence, Les Presses de l'Université Laval, Collection Nord-Sud, Québec, 2005, p :10.

[2] - DURKHEIM Emil[1895], les règles de la méthode sociologique, Édition électronique, la collection: "Les classiques des sciences sociales", Chicoutimi, Québec, 2002, p :38. http://www.uqac.uquebec.ca/zone30/Classiques_des_sciences_sociales/index.html.

[3] - كيسنجر هينري، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 2015، ص:18.

ولأن النظام يقاس بمدى قدرته على تقليص هامش الفوضى، أي دعم الاستقرار واحتواء القلاقل، كان السؤال الذي فرض نفسه في هذه المرحلة متعلقا بطبيعة النظام الدولي الذي سيرث نظام الثنائية القطبية؛ في ما إذا كان جديدا سيقطع مع سابقه، أم أنه سيشكل استمرارا له، لأن ما كان مؤكدا حينها، هو أن نهاية الحرب الباردة هي إيذان ببداية "حقبة جديدة في السياسة العالمية"[1]، بما يعنيه ذلك من ترتيبات جديدة؛ فالنظام "لا يظهر تلقائيا، بل إنه يصاغ، كما أنه ليس تعبيرا عن جماعة عالمية، ولكنه تسوية يتفق عليها لاعبون متنافسون بالتراضي"[2]. غير أن الإشكال الحقيقي الذي سيطبع هذه الفترة كان هو صعوبة تحديد هؤلاء اللاعبين، بفعل مستجدات المرحلة، إذ "أدى اتساع الهوة بين الديناميات الاجتماعية والدول إلى زيادة التناقضات التي خلقت المشكلة الرئيسية للنظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة وهي؛ تعذر تحديد الوحدات التي يتألف منها المجتمع العالمي والقواعد الناظمة لعلاقاته على نحو مؤكد"[3]، بعدما لم تعد الدولة هي الوحدة الأساس في النظام الدولي، فيما يشبه مراجعة لأحد أسس اتفاقيات ويستفاليا التي جعلت من الدولة ذات السيادة "وحدة بناء صرح النظام الأوروبي"[4]، وما أفرزه ذلك من بنية "تمثل المحاولة الأولى لمأسسة نظام دولي قائم على أساس قواعد وحدود متفق عليها وإسناده إلى تعددية قوى بدلا من هيمنة بلد واحد"[5].

وفي ظل هذا الوضع، و"نتيجة الضعف الذي أصاب إطار الدولة، خفت حدة الذاتية التي تميز العلاقات الدولية مقارنة مع غيرها من أنماط العلاقات الاجتماعية. ولم يعد بمقدورنا، كما كنا نفعل من قبل، تأسيس النظام على أساس التمييز بين الداخلي والخارجي مع وجود مركز تنظيمي تكاملي يتيح اتساق العلاقات الاجتماعية (الدولة) في حالة ما، ووجود حيز فوضوي مجزأ لا يعرف إلا صراع الكل ضد الكل في غياب سلطة عليا في حالة أخرى"[6]،

---

[1] - توماس فولجي وآخرون، "بحثا عن نظام عالمي جديد: قضايا ورؤى للمستقبل"، في كتاب: مستقبل النظام العالمي الجديد: دور المنظمات الدولية، ترجمة وتقديم: عاطف معتمد وعزت عربان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط:1، 2011، ص:26.

[2] - بادي برتران ــ ماري كلود سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث، ص: 249.

[3] - المرجع نفسه، ص:241.

[4] - كيسنجر هينري، مرجع سابق، ص:35.

[5] - المرجع نفسه، ص:39.

[6] - بادي برتران. ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص ص:241-242.

أو ما يعبر عنه بالفوضوية anarchie؛ الخاصية اللصيقة بالعلاقات الدولية التي شكلت إلى جانب مفهوم السيادة أساسَي "النظرية التقليدية للعلاقات الدولية"[1].

وبالفعل، فعالم ما بعد الحرب الباردة محكوم بظاهرة العولمة، التي همشت مفهوم الحدود والخصوصية والمجالات المحروسة/المحجوزة، بحكم ارتكازها على المعلومات والاتصال ومنجزات الثورة التكنولوجية، وتبشيرها بتحقيق السلام والرفاهية من خلال الزيادة في إنتاج الثروات، وذلك بالسماح بالتدفق الحر للسلع والخدمات والمعلومات والأفكار عن طريق التنظيمات عبر- الوطنية؛ الشيء الذي أدى إلى حالة من الاعتماد المتبادل غير مسبوقة في تاريخ البشرية. وهو ما جعل مفهوم "الدولة" كأهم وحدات التحليل في العلاقات الدولية، يعيش أزمة حقيقية بسبب تقلص أدوارها ووظائفها، بالإضافة إلى كون "ولاء المواطن أصبح متعددا؛ ولاء تجاه منظمات حقوقية دولية وشركات متعددة الجنسيات وغير ذلك"[2]، بل أصبح وجود بعض الدول مهددا مع تصاعد المطالب بالانفصال، وتأجج المشاكل العرقية.

وبناء على ما سبق، إذا كان ضمان الأمن والسلم الدوليين قد قام سابقا على تحريم اللجوء للقوة في فض النزاعات بين الدول، وتقنينه في الحالات الخاصة، فإن نهاية الحرب الباردة كانت تعني "ظهور مناطق ظل zones d'ombre، أي مناطق كانت مدعمة من قبل لأسباب استراتيجية وإيديولوجية في ظل منطق الحرب الباردة، ولكن هذه المناطق أصبحت غير ذات فائدة في النظام العالمي الجديد، وبالتالي لا تتمتع بأي دعم خارجي"[3]، ففقدت بالتالي التغطية التي كانت تضمن اتساقها الداخلي، مما سيجعل الحروب التي تشكل تهديدا فعليا للأمن الدولي، في هذه المرحلة، إنما أصبحت تلك التي تندلع بين أطراف في الدولة الواحدة. وبذلك فُتح الباب على مصراعيه أمام التدخل في الشؤون الداخلية للدول الذي يعتبر خرقا لأحد أهم المبادئ التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، ليُفسَح المجال أمام ظهور مفاهيم

---

[1] - LIJPHART Arend, La théorie des relations internationales : grandes controverses et controverses mineures, Revue internationale des Sciences sociales, vol : XXVI, n° : 1, 1974, p :15.

[2] - الإدريسي خالد ميار، سؤال ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية ونقدية لاستراتيجية تفكيك النماذج النظرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق تحت إشراف ذ. محمد كودان، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000- 2001، ص: 230.

[3] - KALULAMBI Pongo Martin & LANDRY Tristan, op, cit, p :9.

جديدة من قبيل التدخل الإنساني وواجب التدخل إيذانا بانبلاج واقع جديد حيث "يتأكد الاعتراف بالفرد في مواجهة الدولة أكثر فأكثر من خلال حقوق الإنسان"[1]، ويتم الإقرار بالفرد كفاعل جديد على الساحة الدولية.

وبالتحاق الفرد بمجموعة الفاعلين في العلاقات الدولية، أصبح العالم محكوما بنظام دولي يصدق عليه الوصف الذي خصه به B.BADIE في تسعينيات القرن الماضي قائلا: "لقد أصبح النظام الدولي أكثر النظم السياسية افتقارا للاستقرار، لأنه يتألف من عدد لانهائي من الوحدات التي تتحرك جميعها، فهو يتبدل تحت أنظارنا دون أن يتسنى لنا تقنينه أو تتبع مصيره"[2]. وقد يجد هذا الوضع تفسيره في كون سؤال التنظيم فيه - باعتباره "رهانا من رهانات السياسة الدولية"[3]- أصبح أكثر تعقيدا بحكم تعدد الوحدات الفاعلة فيه وتنوعها والدينامية التي تطبع سلوكاتها، ناهيك عن كون التنظيم أيضا "هو موضوع للصراع ولعمليات تفاوض تتوقف نتيجتها على علاقات القوة القائمة"[4] والمتغيرة في كل فترة.

صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية، في ما بعد الحرب الباردة، قد ظهرت "كقوة مهيمنة على السياسة الدولية"[5]، إلا أن "القوة النسبية للدول الكبرى ونفوذها في الشؤون العالمية لا يمكن أن يتسم بالثبات إلى الأبد"[6]، لأسباب متعددة يتداخل فيها العسكري بالاقتصادي بالسياسي[7]، ليعطي في محصلة الأمر تحولا في النظام الدولي. وارتبط هذا

---

[1] - بادي برتران. ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص:240.

[2] - المرجع نفسه، ص:6.

[3] - المرجع نفسه، ص:249.

[4] - المرجع نفسه، ص:249.

[5] - توماس فولجي وآخرون، «بحثا عن نظام عالمي جديد: قضايا ورؤى للمستقبل»، مرجع سابق، ص:25.

[6] - كندي بول، القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الصفاة، الكويت، القاهرة، مصر، ط: 1، 1993، ص: 8.

[7] - ويشرح بول كندي الأمر قائلا: "تتم دراسة الصراع العسكري دائما في سياق "التغيرات الاقتصادية"، فانتصار أي من القوى الكبرى في هذه الحقبة أو انهيار قوة أخرى يعد نتيجة لقتالها الطويل مستخدمة قواتها المسلحة ، إلا أنه يعد كذلك نتيجة للاستخدام الفعال لموارد الدولة الاقتصادية الإنتاجية في أوقات الحرب، هذا بالإضافة إلى أسلوب انتعاش اقتصاديات الدولة أو كسادها مقارنة بدول كبرى أخرى في العقود التي تسبق الصراع الفعلي، لهذا فإن كيفية تحول وضع أي من القوى الكبرى بصورة مطردة في زمن السلام يعد أمرا هاما بقدر أهمية أسلوبها القتالي في زمن الحرب"، هذا بالإضافة إلى وضعها بالمقارنة مع القوى المعاصرة لها حيث يرجع تأثر مكانتها "بصورة رئيسية إلى معدل النمو غير المتساوي بين مختلف الدول والطفرات التنظيمية والتقنية التي تميز دولة ما على سائر الدول"

التحول، على العموم، بتداعيات حروب كبرى[1]، تغير موازين القوة. لكن أفول نظام الثنائية القطبية شذَّ عن هذه القاعدة حيث إن التحول ابتدأ تحت ظل النظام ذاته، من خلال ديناميات المجتمعات وقدرتها على تحقيق تراكم من الضغوطات أفضت إلى تحولات من الداخل؛ عَبْرَ تَشَكُّل "أنماط من العلاقات عبر الزمن بآليات ولاعبين كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية السياسية عبر حدود الدول قابلة للتوقع والإدارة"[2]. كما أن هذه القوة المهيمنة (في ما بعد الحرب الباردة) لم تستطع أن تفرض نفسها كقوة كبرى وحيدة إذ سرعان ما "وجدت نفسها تحارب في ما لا يقل عن أربع حروب منفصلة وتتورط في مستنقع اثنين منها ومضى حلف الشمال الأطلسي للاشتباك في حرب للمرة الأولى في تاريخه. وأطلت المقابر الجماعية برأسها القبيح في أوروبا وإفريقيا"[3]، وغدا سؤال المشروعية ملحا تجاه سلوكاتها، ومكانة القانون الدولي من ذلك، إذ تكمن قوة هذا القانون "مثله مثل سائر القواعد الاجتماعية، في كونه قيدا مقبولا. كما يجب أن يتلاءم مع الظروف السائدة"[4]؛ وهذا القيد الاجتماعي لا يشبه القيد المادي، لأنه غير نابع من الداخل بل مفروض من الخارج على اعتبار العلاقات الدولية كسائر الظواهر الاجتماعية "هي كل نوع من السلوك سواء كان ثابتا أو متغيرا، من شأنه أن يمارس نوعا من القهر الخارجي على الأفراد"[5]. وهذا القهر هو الذي يشكل الضمانة المتفق عليها للحفاظ على الاستقرار، تحت مسمى الشرعية التي "لا تعني العدالة، بل هي مجرد اتفاق دولي يتناول تعريف الاتفاقات الوظيفية، كما يتناول أيضا قواعد اللعبة الديبلوماسية، سواء ما تعلق منها بالوسائل أو بالغايات"[6].

كندي بول، القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، المرجع السابق، ص ص: 7-8.

[1] - إذا اعتبرنا النظام الذي أقرته اتفاقيات ويستفاليا التي أعقبت حرب الثلاثين سنة في أوروبا، تأسيسا لمفهوم النظام الدولي وإن كان لا يغطي إلا أوروبا، إلا أن تداعياته ستشمل بالتبعية بقاعا واسعة من العالم، وهو النظام الذي سيعرف تحولا مع حرب 1815، ليعيش العالم ما يعرف بسلام المائة عام -رغم ما تخللها من ديناميات لم تكن ببعد دولي شامل- الذي سينقضي باندلاع الحرب العالمية الأولى، وقيام نظام دولي كان أقصر عمرا مادام قد سمح باندلاع حرب عالمية ثانية أعطت نظاما جديدا بفاعلين جدد.

[2] - توماس فولجي وآخرون، المرجع السابق، ص:28.

[3] - المرجع نفسه، ص:25.

[4] - بادي برتران. ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص:253.

[5] - DURKHEIM Emil, op, cit, p :23.

[6] - كيسنجر هنري، درب السلام الصعب، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:1، 1981، ص: 19.

من المؤكد أن الولايات المتحدة "قد كسبت الحرب الباردة، في تنافس القوى كما في المواجهة الإيديولوجية. فالخصم القديم قد طرح أرضا. ولم يعد هناك منافس للشعار الثلاثي: اقتصاد السوق، التعددية، التحول الديمقراطي. "انتصار العالم الحر؟" بمنظور السياسة الواقعية بلا مراء. أما بمنظور النظام العالمي فإن ذلك غير مؤكد. قد تكون هذه الثلاثية قد غزت العقول، ولكن غير المؤكد هو أن تفسيرها وطرائق تطبيقها تظل متضاربة تبعا للوحدات السياسية ومثقلة بالصراعات المحتملة"[1].

ومن المؤكد أيضا أننا أمام نظام دولي مختلف عن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، أفرزته تحولات هيكلية طالت نمط توزيع عناصر القوة في العلاقات الدولية، كما طالت منظومة القيم المؤطرة لهذه العلاقات: فمن جهة، يمكن رصد تراجع القوة العسكرية كعامل ترتيب وتوزيع للقوة في النظام الدولي أمام القوة الاقتصادية والقوة التكنولوجية، دون أن تفقد وضعها المؤثر إلى جانبهما، ومن جهة ثانية ولدت نهاية الاستقطاب الأيديولوجي، بانتصار قيم الليبرالية و مبادئها، منظومة قيم تسعى لتنميط الإنسان، من خلال نشر نموذجها الاقتصادي وتعميم منظورها للعالم والإنسان عبر مداخل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتحييد الحدود. غير أنه بعد عقود من الاعتراف بهذا الواقع، يرى البعض أننا "لا نشهد تغييرا ملحوظا باتجاه النصر الشامل والمكتمل للقوى الديمقراطية والرأسمالية والسلمية والثرية والعلاقات المتناغمة بين الدول"[2]، في ظل توسع مساحة العنف على الخريطة الدولية، ويتساءل البعض الآخر عما إذا كان ممكنا "التفكير في "العالم الكوني globalisé" الحالي بطريقة أخرى من أجل سلم أكثر عدالة وتوازنا، وغير مقتصر على قوانين السوق والمنافسة التي تمثل القواعد الوحيدة اليوم"[3]، مع تعمق عدد من الأزمات المتنوعة؛ بمعنى آخر: كيف يمكن النظر للنظام الدولي الراهن؟

انطلاقا من التعريف العام الذي يعطيه HOFFMANN للنظام الاجتماعي كمجموعة "من المعايير والممارسات والعمليات التي تضمن تلبية الحاجيات الأساسية لمجموعة

---

[1] - بادي برتران. ماري كلود سموتس، المرجع السابق، ص: 276.

[2] - توماس فولجى، المرجع السابق، ص:25.

[3] - KALULAMBI Pongo Martin & LANDRY Tristan, op, cit, p :4.[Le monde « globalisé actuel peut-il être pensé autrement pour une paix plus juste, équilibrée et non exclusive au delà des lois du marché et de la concurrence qui sont les seules règles aujourd'hui ?]

اجتماعية معينة"[1]، يفترض في النظام الدولي، كنظام اجتماعي، تلبية مجموعة من الحاجيات الأساسية للجماعة الدولية. فتكون الحاجيات الواجب تلبيتها هي "بقاء الدول وأمنها"[2] إذا سلمنا أن المجموعة المعنية به هي الدول. أما إذا اتفقنا أن الجماعة الاجتماعية المعنية هي "الإنسانية" وليست الدول فقط؛ سيكون هذا النظام مدعوا لتلبية حاجياتها المتمثلة في "البقاء، والحد الأدنى الضروري لوجود الرجال والنساء"[3]؛ وفي هذه الحالة يكون من الأحرى الحديث عن نظام عالمي وليس دولي كما ساد في أدبيات العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. وبذلك يعتبر مفهوم النظام الدولي من المفاهيم الشائكة والمثيرة للجدل، لكنها في الآن ذاته حاسمة ومحددة لما يكون عليه الأمن الدولي في ظله، إذ يعتبر ضمان الأمن الدولي إلى جانب السلم الدولي الهدف الأسمى الذي يسعى المجتمع الدولي لتحقيقه كشرط لبقاء الدول والإنسانية على حد سواء، وأيضا كشرط لاستمرار النظام.

وبحكم هذه العلاقة الجدلية بين النظام الدولي والأمن الدولي، عرف مفهوم الأمن هو الآخر توسعا متعدد الأبعاد والمستويات، بالموازاة مع التحولات التي طرأت على النظام الدولي، إذ لم يعد الأمن مقتصرا على أمن الدولة، بل انتقل ليشمل أمن الفرد نفسه، وأصبح يشمل الاعتداءات القادمة من العالم الافتراضي، ولم يعد الأمن محصورا في البعد العسكري، بل اتخذ أبعادا سياسية واقتصادية وتكنولوجية وبيئية وثقافية. ومع هذه التحولات وما واكبها على وجه الخصوص من تهميش لدور الدولة وتقليص لوظائفها، وما ترتب عن ذلك من فقدانها الآليات التي كانت تستند عليها لفرض النظام (مبدأ السيادة ونتائجه، مبدأ عدم التدخل، التمييز بين الحيز الداخلي والخارجي...)، وارتفاع درجة الاعتماد المتبادل التي ترفع من حساسية كل نقطة في العالم للأحداث التي تكون النقاط الأخرى مسرحا لها، أصبح ضمان الأمن الدولي إشكالية حقيقية، حيث أصبحت الاختلالات الأمنية، بمختلف أنواعها، عابرة للحدود، وغير معترفة بالانتماء.

وبناء عليه، تكتسي دراسة ضمان الأمن الدولي أهميتها من كون عالم الألفية الثالثة يعرف تناسل العديد من القضايا الأمنية التي لم تعد موضوع اهتمام الدول فقط بل الأفراد

---

[1] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », in Traité de science politique, Madeleine GRAWITZ et Jean LECA, Tome 1, PUF, Paris 1985, p : 665.

[2] - Ibid, p :667.

[3] - Ibid, p : 667.

كذلك لاقتحام تفاصيلها حياتَهم في جميع جوانبها، سواء بشكل ملموس عند مساسها بنمط حياتهم وجودتها، أو بشكل ضمني من خلال ما تَمُدُّهم به وسائل الإعلام والاتصال من معلومات. ويستدعي فهم هذه القضايا - بعيدا عن التفاعل السلبي مع فيض المعلومات الموجهة في الغالب- إخضاعها للدراسة والتحليل باستعمال أطر نظرية وأدوات منهجية تتيح استيعابها بشكل علمي، من شأنه أن يخلق لدى الباحث نوعا من "المناعة" العلمية لتناول الظواهر في أفق فهمها في شموليتها، وربط العلاقات الكائنة والممكنة بينها.

ولأن تناول الأمن الدولي بالدراسة والتحليل لا يمكن أن يتم إلا باستحضار المناخ العام للسياسة الدولية وما يعتمل بين أطرافها من تفاعلات، كان مفهوم النظام الدولي من المفاهيم التي وجب إيلاؤها من العناية ما يسمح بفهم التحولات التي طالته بحكم تأثيرها المباشر على مآلات الأمن الدولي، بل نعتبر الإحاطة بهذا المفهوم مدخلا ضروريا لفهم الظواهر الأمنية المختلفة الجديدة منها والمتجددة، والإجابة على الإشكالية المركزية لهذا الكتاب: **"ما مدى قدرة النظام الدولي الراهن على ضمان الأمن الدولي؟"**، والتي ندعي بصددها أن هذا النظام الدولي، وفي محاولته تجاوز التهديدات الأمنية التي ارتبطت بنظام الثنائية القطبية، قد أنتج أزماته الخاصة وتهديداته الخاصة للأمن الدولي، وبالتالي فقدرته على ضمان هذا الأمن رهينة بقدرته على ابتداع حلول لما خرج من رحمه من تهديدات، لأنه لا يمكن معالجة مشاكل النظام الدولي الراهن بآليات النظام السابق، وذلك استنادا على مجموعة من الفرضيات؛ نلخصها في:

- أن الترتيبات التي تلت انتهاء الحرب الباردة أفرزت نظاما دوليا مختلفا تماما عن سابقه، ليس من حيث البنية فحسب، بل أيضا من حيث الأسس والقيم،
- أن التحولات التي طرأت على النظام الدولي، طالت أيضا مفهوم الأمن مما سيعطي أبعادا جديدة للأمن الدولي لا بد من مراعاتها،
- أن العلاقة بين النظام الدولي والأمن الدولي هي علاقة تأثير وتأثر، تستحضر واقع الفوضوية anarchie التي تبقى الخاصية المميزة للعلاقات الدولية،
- أن طبيعة النظام الدولي الراهن قد رتبت مجموعة من التهديدات والتحديات الأمنية التي حاول ويحاول الإجابة عليها بطرقه الخاصة،

- أن بنية النظام الدولي الراهن وأسسه وقيمه تجعل إمكانية ضمان الأمن الدولي إشكالية فعلية.

وتقتضي معالجة الإشكالية المثارة أعلاه، أول ما تقتضيه، تحديد المفاهيم التي نتناولها بشكل دقيق لأن "المفاهيم إذا ما افتقدت للدقة سيطرت العاطفة وانغلق الجدل في السفسطة الزائدة، ووجد كل واحد إجابة لسؤاله في الطريقة التي يطرحه بها"[1]، مع استحضار ما تحمله المفاهيم المستدعاة في هذا الكتاب من التباسات وتعقيدات، خاصة مفهوم النظام الدولي الذي يعاني من منافسة حادة من قبل العديد من المفاهيم التي تتداخل معه تارة، وتحاول إلغاءه تارة أخرى، خاصة مفهوم النظام العالمي[2]، بالإضافة إلى كونه موضوع تغيرات كبرى على مدى العقود الأخيرة تجعل تحديده على وجه متفق عليه من الأمور الصعبة جدا، إذ يذهب البعض إلى حد نفي أن يكون هذا النظام "جديدا بل وأن يكون عالميا، ...حيث لا حقوق الشعوب في تملك قرارها ولا حقوق الإنسان محترمة بشكل كوني"[3].

لذلك كان لا بد، من أجل معالجة عميقة للإشكالية المطروحة، ووضع الفرضيات على طاولة الاختبار، من تناول هذا المفهوم/المفتاح بالدراسة والتحليل، من خلال استخراج محدداته، هدفنا من ذلك، في مرحلة أولى، التدليل على سبب اعتمادنا مفهوم النظام الدولي دون غيره من المفاهيم، والصيغة التي وفقها سيتم إعماله اعتمادا على مجموع المفاهيم التي يتأسس عليها والمساحات التي يحتلها كل منها، وفي مرحلة ثانية استخراج معالم النظام الدولي الراهن، الذي نعني به زمنيا النظام الدولي الذي أعقب الحرب الباردة بكل التفاعلات التي كانت، والتي لازالت معتملة فيه إلى حدود العقد الثاني من الألفية الثالثة، والذي وإن اختلفت الآراء حول ما إذا كان موجودا أم لا، ما إذا كان قد أكمل حلقة نشأته أم لم يكملها،

---

[1] . برتران بادي . ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص: 320

[2]- وبهذا الصدد سنحاول في الباب الأول التدليل على اعتمادنا اصطلاح "النظام الدولي" عوض "النظام العالمي" الذي تكرس استعماله بعد الحرب الباردة.

[3] - BONIFACE Pascal, Les relations internationales de 1945 à nos jours : comment en sommes-nous arrivés là ?, EYROLLES, Paris, 2017, p :178. [Loin d'être nouveau, cet ordre n'est pas non plus mondial. Certes, la démocratie a fait des progrès dans les années 1970 et 1980, en Amérique latine, dans une partie de l'Asie, en Europe de l'est, mais les régimes tyranniques ou autoritaires sont encore nombreux. Ni le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes, ni les droits de l'homme ne sont respectés de façon universelle].

فإن صعوبة تحديد الفاعلين فيه، وضبط شبكة علاقاتهم على وجه مستقر، تدفع في اتجاه تبني فرضية كونه لازال قيد التشكل وفق مواصفات لا بد من تحديدها.

وبعد تحديد هذه المواصفات، من حيث القيم التي يستند عليها النظام الدولي الراهن والوحدات التي تتشكل وفقها بنيته، والأسس التي يقوم عليها، سنحاول البحث عن تداعيات كل ذلك على ضمان الأمن الدولي، الذي لا يخلو هو الآخر كمفهوم من إثارة للجدل بسبب التحولات التي عرفها، والتي عكسها نوع التهديدات الأمنية التي أصبحت تسجل على الساحة الدولية، والمعايير التي يتم وفقها تصنيفها على هذا النحو، والآليات التي يتم استدعاؤها للتصدي لها.

الباب الأول:

محددات النظام الدولي الراهن

يحيل مفهوم النظام الدولي على أحد المفاهيم الأكثر استعمالا، ولكن في الآن ذاته الأكثر تعقيدا، إذ تتعدد رؤى المدارس الفكرية بصدده وتتنوع، كما أنه ليس مفهوما جامدا؛ بل يتحول بتحول العالم الذي ينتظم وفق علاقات متجددة ومتسارعة التغير. ولأن الأمر يتعلق ببنية معقدة جدا، يتموقع فيها العديد من الفاعلين سواء منهم "الأصليين" أو "الطارئين"، فإن ضبط العلاقات بينهم يحتاج حيزا زمنيا يتيح الرؤية الواضحة، وإطارا نظريا ومفاهيميا يمكن من قراءة هذه التفاعلات بشكل منهجي، وقدرة على التصنيف والاستقراء لترتيب الوقائع وضبط الاستنتاجات.

ونظرا لكون النظام الدولي "الراهن" لازال نظاما قيد التشكل، بعد أن انهار نظام الثنائية القطبية الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية، والذي أثبت قدرته على تجنيب العالم ويلات حرب عالمية ثالثة تحت ظلال حالة "حرب باردة" لمدى عقود، فإن الحديث عن النظام الدولي الذي أعقبه يطرح إشكالات متعددة، خاصة أنه تزامن مع اندلاع سلسلة من الصراعات الداخلية في العديد من البلدان، وبروز أنواع جديدة من التهديدات الأمنية تحت مسميات مختلفة، توحي بفترة من الفوضى التي عادة ما تسم فترات التشكل في أي نظام.

واعتمادا على نظام الثنائية القطبية كإطار مرجعي لمفهوم النظام الدولي، حيث نعتبره نقطة الارتكاز التي بناء عليها نعقد المقارنات ونصوغ الفرضيات، وفي محاولة لتحديد ما المقصود ب"النظام الدولي الراهن"، كان من الضروري ضبط الإطار النظري والمفاهيمي لمفهوم النظام الدولي من خلال ما وفرته المدارس الفكرية المختلفة من نظريات وآليات اشتغال بهذا الصدد، هدفنا من ذلك رصد المفاهيم التي تأسس عليها المفهوم في سيرورة تطوره، ثم بعد ذلك محاولة إيجاد التأليفة la combinaison التي تشكل واقع النظام الدولي الراهن الذي ندعي أنه وريث نظام الحرب الباردة، وأنه لم يستقر بعد على بنية واضحة المعالم، حيث لم يشكل قطيعة مع النظام السابق، مادام قد احتفظ بأهم المعالم التي التصقت بهذا الأخير وهي منظمة الأمم المتحدة، لكنه في الآن ذاته يعرف توزيعا جديدا للقوة في أبعادها المختلفة، وانفجارا في عدد الفاعلين وحجمهم وإمكاناتهم في التأثير(الفصل الأول)، وهذا ما طبع النظام الدولي الراهن بمجموعة من المعالم التي تعكس بالفعل نوعية التحولات التي حدثت على الساحة الدولية وعلى توجهات الفاعلين فيها؛ القدامى منهم والجدد (الفصل الثاني).

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للنظام الدولي

لا يمكن لأية مقاربة منفردة أن تستوعب التعقيد المميز للعلاقات الدولية المعاصرة، لذلك يجد الباحث نفسه أمام كم من النظريات المتنافسة أحيانا، والمتنافرة أحيانا أخرى. وهي وضعية، على صعوباتها، تساعده على معرفة مواطن قوة كل منها ونقاط ضعفها، وتتيح له إمكانية المقارنة والاستنتاج. ونظرا لما عرفه حقل التنظير للعلاقات الدولية من اضطراب بعد تآكل الأطر المفاهيمية والتنظيرية التي ظلت سائدة في هذا المجال لعقود، ومتحكمة في تحليل التفاعلات الدولية وتوجيهها، كان لا بد من رصد التحولات التي طرأت على الإطار النظري لمفهوم النظام الدولي، ومحاولة استنباط الأسباب التي كانت وراء ذلك.

يبدو البحث عن تعريف للنظام الدولي من قبيل السهل الممتنع الذي يطرح على الباحث تحديا كبيرا لضبط المفهوم، ومساحات شاسعة للمسح طالما أن محاولات التعريف كانت متعددة، تتقاطع في جانب وتتمايز في جوانب أخرى، باختلاف المدارس التي ينتمي إليها كل باحث، وكذا منظومة المفاهيم التي يبني عليها تحليله. مما ينبغي معه جرد مختلف الآراء التي تعلقت باصطلاح النظام الدولي (المبحث الثاني)، بناء على منظومة المفاهيم التي شكلت حجر الأساس لفهم هذا النظام (المبحث الأول).

المبحث الأول: المفاهيم المؤسسة للنظام الدولي

تخضع العلاقات الاجتماعية في عمومها لجدلية الصراع والانسجام، وبناء عليه يؤول كل حديث عن المجتمع إلى الحديث عن طبيعة التفاعلات التي تنشأ بين أفراده وجماعاته في إطار هذه الثنائية، وعبرها يتم تحديد النظام الذي يحكمه بحسب استحكام إحدى القيمتين، والمساحة التي تستحوذ عليها على حساب الأخرى. وهو المنطلق نفسه الذي يحكم معالجة مجتمع الدول، إذ يتم النظر إليه بنفس طريقة النظر لمجتمع الأفراد في المجتمع الوطني، فيستتبع ذلك إسقاط حالة الفرد على حالة الدولة، والبحث بالتالي عن مجموع التفاعلات بين أفراده من منظور ثنائية الصراع /الانسجام، أي النظر للعلاقات بين الدول إما كعلاقات صراعية عدوانية مادام الصراع تعبيرا عن "تنازع الإرادات الوطنية"[1]، أو علاقات تعاونية سلمية، لكن مع استحضار فارق جوهري يتمثل في غياب محتكر لسلطة الجبر والإكراه يُمكنه فرض النظام في حالة المجتمع الدولي[2] - على عكس المجتمع الوطني - وهي الحالة التي يعبر عنها في حقل العلاقات الدولية بالفوضوية[3] anarchie.

وتشكل هذه النقطة بالأساس (الفوضوية) حجر الزاوية في كل البناءات النظرية التي تناولت العلاقات الدولية، والتي سننطلق منها في هذا الكتاب باعتبار أن "العالم هو نسق اجتماعي فوضوي خاضع لقواعد وقيم مشتركة"[4]. وهذه القيم والقواعد المشتركة هي التي تحدد النظام الذي يحكم هذا العالم، والذي نصطلح عليه ب "النظام الدولي"، وهو نظام يتأسس على مجموعة من المفاهيم، تختلف دلالاتها من مدرسة فكرية إلى أخرى لتعطي نماذج معرفية paradigmes طبعت دراسة العلاقات الدولية، وصبغت مفهوم "النظام الدولي" بألوان مختلفة، ابتداء بالنموذج الواقعي الذي ازدهر خلال نظام الثنائية القطبية (المطلب الأول)، وانتهاء بالنماذج التي حاولت أن تأخذ مكانه لاحقا (المطلب الثاني).

---

[1] - مقلد اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط: 2، 1985، ص: 117.

[2] - نستعمل "المجتمع الدولي" هنا بمعنى المجتمع الذي يتجاوز الحدود الوطنية للدولة، وهو من المفاهيم التي تعتبر موضوع اختلاف كبير في استعمالها، وسنتطرق إلى هذه الإشكالية لاحقا.

[3]- منهجيا سنعتمد **الفوضوية** كترجمة لمصطلح **anarchie** لتمييزها عن **الفوضى** التي سنستعملها كترجمة لمصطلح **désordre** .

[4] - ADDI Lahouari , "Le concept de société en relations internationales. Approches théoriques d'une sociologie de la scène mondiale ? ", Insaniyat, n° 47-48, Janvier 6 Juin 2010, pp: 67 -90.

المطلب الأول: النظام الدولي عند الواقعية[1]: المصلحة[2] أولا وأخيرا

فرضت المدرسة الواقعية نفسها في ساحة التحليل النظري للسياسة الدولية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي تلتها مجموعة من التحالفات والتفاهمات رافقت سعي القوى المؤثرة إلى خلق مراكز قوة عبر تفاهمات تخدم مصالحها وتحقق لها التفوق على خصومها، مما عكس كون العلاقات الدولية بالفعل علاقات مبنية على القوة، في أفق تحقيق المصالح الوطنية، دون كبير اعتبار لقواعد القانون الدولي أو الأخلاق. وبالفعل فقد ارتبطت المدرسة الواقعية بنظرية القوة التي تتخذ كدعامة تحليلية لها مفهومي المصلحة والقوة حيث لا يمكن تحقيق الأولى إلا في إطار الثانية. بالإضافة إلى أن المفهومين معا لا يمكن تصورهما إلا بارتباط مع الدولة الوطنية Etat- nation على اعتبار أن المجتمع الدولي هو مجتمع الدول، وبالتالي فالدول هي النواة الأساسية للسلوك الدولي، ومن ثم "حجر

---

[1]- تعتبر الواقعية إحدى المدارس التي بسطت نفوذها على مجال العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحاولت دراسة واقع العلاقات الدولية من منطلق ما هو كائن لا من منطلق ما يجب أن يكون، مقترحة بذلك آليات لتفسير وتحليل السلوك الدولي، منطلقة من واقع ترسخ على امتداد التاريخ البشري مفاده أن "القوة هي القاعدة المحورية في العلاقات الدولية". وكان اشتغال هذه المدرسة محكوما بإطار عام تمثل، من جهة، في استمرار الوضع الذي أقرته معاهدات ويستفاليا بإقرار الدولة القومية كوحدة سياسية متمتعة بالسيادة بكل تداعياتها، في الوقت الذي عرف عدد هذه الوحدات تزايدا كبيرا أدى إلى تمدد النظام الدولي -الذي كان مقتصرا على أوروبا -إلى باقي القارات، بفعل انهيار القاعدة الاستعمارية التي شكلت عماد القوة الأوروبية في المرحلة السابقة والتي أهلتها للسيطرة على النظام الدولي، ومن جهة ثانية، في دخول العالم مرحلة التنظيم الدولي عن طريق المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة مع تجربة عصبة الأمم وبعدها الأمم المتحدة، مع رصد التطور الكبير لوسائل الاتصال والتواصل، وما واكبه من تدفقات عبر وطنية، أثر فيها بشكل كبير جو الاستقطاب الإيديولوجي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

[2] - يقول هانز مورغانتو:" تتمثل اللافتة الرئيسية التي تساعد الواقعية السياسية في العثور على طريقها عبر الصورة الأمامية للسياسات الدولية، في مفهوم المصلحة الذي تعرفه تعابير السلطان، ويؤمن هذا المفهوم الصلة بين العقل الذي يحاول فهم السياسات الدولية وبين الحقائق التي يجب فهمها، وهو يصور السياسة على أنها مجال مستقل عن غيره من المجالات الأخرى كالاقتصاد والأخلاق والجمالية والدين في العمل والتفهم. وقد يستحيل بدون هذا المفهوم العثور على نظرية في السياسة على الصعيدين الدولي والداخلي، إذ بدونه لا نستطيع التمييز بين الحقائق السياسية وغير السياسية، كما لا نستطيع، تحقيق أي معيار للنسق المنظم في المجال السياسي".
مورغانتو هانز، السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام. الجزء الأول، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص: 25 -26.

الزاوية في النظام الدولي كله"[1]، وهي في سعي متواصل لتعظيم قوتها (الفرع الأول)، الذي يعتبر شرطا أساسيا يمكنها من تحقيق مصالحها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الدولة والسعي الدائم نحو تعظيم القوة

تعتبر الدولة "نوعا من التنظيم السياسي والقانوني المتكامل للجماعة البشرية"[2]، وهي من "أقدم الكيانات الفاعلة في المجتمع العالمي على صورته المعاصرة"[3]، وقد استحوذت العلاقات بين الدول على تفكير الفلاسفة السياسيين الذين توجهوا منذ القدم إلى "التفكير في "حالة الطبيعة" الذي كانت عليها الدول منذ نهاية الحلم القروسطوي بالجماعة المسيحية؛ فقد حضر في كتاباتهم تفسير لماضي العلاقات بين الدول وحاضرها متسائلين بالأساس عن معرفة ما إذا كانت هذه العلاقات من النوع الذي يضمن حدا أدنى من النظام والسلام، وبأية شروط، ووفق أي ممارسات، أم أنه على العكس من ذلك، فتقسيم العالم إلى وحدات مختلفة يحكم على الإنسان بحرب شبه دائمة"[4]. وتلتمس الواقعية إجابة لهذا السؤال من خلال نظرتها لمفهوم القوة باعتباره لصيقا بالدولة (الفقرة الأولى)، وباعتباره أيضا حاسما في الإجابة عن جدلية الحرب والسلام التي تبقى أحد ثوابت التجربة الإنسانية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مقومات الدولة ومحورية القوة

وجدت الواقعية في القاعدة التي سنها كلاوزفتز Clausewitz بشأن العلاقة بين السياسة والحرب دعامة قوية لبنائها النظري. ووفق هذه العلاقة أصبحت السياسة والحرب مجالين لا يقبلان الاستقلال عن بعضهما على اعتبار أن "الحرب ليست إلا جزءا من العلاقات السياسية"[5]. كما أن هذه العلاقات السياسية في حد ذاتها تحتكم إلى

---

[1] - العقابي علي عودة، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنشأة، الدار الجماهيرية، ليبيا، د.ت، ص:154.

[2] . اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مرجع سابق، ص:26

[3] -عودة جهاد، النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، المينيا، مصر، ط : 1، 2005، ص: 10.

[4]- Hoffmann Stanley, « Théorie et relations internationales », In : Revue française de science politique, 11e année, n°2, 1961, p : 413.

[5]- CLAUSEWITZ Carl Von, De la guerre, les éditions de minuit, Paris, 1955, p : 703.

مجموعة قواعد "تمتد جذورها في الطبيعة الإنسانية"[1] المتسمة عموما بالميل نحو السيطرة على جميع المستويات[2].

وبما أن المعنى الأســاســي للحرب يتحدد بعدة عوامل يأتي على رأســها "قوتنا، وقوة الخصــم، والحلفاء الذين يتوفر عليهم كل طرف.."[3]، فقد شــكل مفهوم القوة أحد الأعمدة الذي قامت عليه النظرية الواقعية في مجال العلاقات الدولية، فما دلالات القوة في هذا الصدد؟ وما موقعها في صياغة السلوك الدولي للدولة؟

أولا: في تحديد مفهوم القوة

على الرغم من التداول الكبير لمفهوم القوة في مجال العلاقات الدولية إلا أن الأمر لا يخلو من التباس اصــطلاحي راجع بالأســاس لعملية الترجمة؛ على اعتبار أن الإطار النظري الذي طور هذا المفهوم ينتمي لثقافة مختلفة، بتصــورات وتمثلات متنوعة. فنقع في إشــكال حقيقي عنــدمــا نكون أمــام مفهومي force و puissance، وفي أحيــان أخرى pouvoir. ولا يقتصــر المشــكل على الانتقال بين اللغتين العربية والفرنســية التي يمكن تبريره بالســبب المذكور آنفا، بل طرح الإشكال نفسه بين الفرنسية والإنجليزية، والفرنسية والألمانية[4]، وهو مــا حــدا ب R.ARON إلى الوقوف عنــد هــذا الإشــكــال لرفع اللبس حيــث أعطى لكلمــة puissance معنى "قدرة وحدة ســيــاســية على فرض إرادتها على الوحدات الأخرى"[5]، معتبرا إياها "علاقة إنســانية"[6]، ومميزا فيها بين شــق ســلبي وآخر إيجابي، أو بين ما يســميه القوة الدفاعية puissance défensive، التي تحيل عل "قدرة وحدة سياسية على منع الآخرين من فرض إرادتهم عليها"[7]، ولها مظهران - بحســب ما إذا تعلق الأمر بحالة الحرب أم بحالة السلم - ففي الحالة الأولى تحيل على القدرة على كبح جماح المعتدي أو المغير، أما في الحالة الثانية فتتعلق بالقدرة على الحفاظ على تماســك الوحدة الســيــاســية وحمايتها، والقوة

---

[1] - مورجانتاو هانز، مرجع سابق، ص: 24.

[2] - المرجع نفسه، ص:65.

[3]- CLAUSEWITZ Carl Von, De la guerre, op, cit, p : 703.

[4] -ARON Raymond, Paix et guerre entre les nations [1962], Paris, Calmann-Lévy, 8e éd, 1984, p :58.

[5]- Ibid, p : 58.

[6] -Ibid, p :58.

[7] -Ibid, p :58.

الهجومية puissance offensive، التي تفيد "قدرة وحدة سياسية على فرض إرادتها على الآخرين"[1].

وبناء على التعريف السابق للقوة puissance، يقيم ARON تمييزا لها عن القوة force قائلا: "نخص ب puissance العلاقة الإنسانية أو الفعل في حد ذاته و force نخص بها الوسائل، عضلات الفرد أو أسلحة الدولة"[2]، بما يجعل الحديث عن قوة دولة معينة puissance d'un Etat رهينا بالوسائل المتوفرة لها والتي تتحدد وفقها مدى قوتها بالمعنى الأول، وهذه الوسائل هي ما يمثل قوة الدولة بالمعنى الثانيla force .

وبناء عليه فاستعمال عبارة "القوة" في اللغة العربية تحيل على المعنيين معا، وهما مترابطان، إذ لا يمكن القول بأن دولة قوية في غياب الوسائل التي تعتمد لقياس هذه القوة، بل وتستعمل أيضا كرديف للفظ pouvoir، مادامت القوة، في المنظور الواقعي، تنسحب على القدرة التي تمتلكها دولة معينة على التأثير في سلوكات دولة أو دول أخرى، سواء بمنعها من إتيان سلوك معين أو حملها على القيام بسلوك آخر.

ويعبر هوفمان Hoffmann عن موقع القوة من خلال تلخيصه للنظرة الكلاسيكية للواقعية قائلا: "على الساحة الدولية، تتعامل الدولة مع دول أخرى موجهة هي الأخرى بمصالحها الوطنية الأنانية المحددة بمعطيي الأمن والقوة. وفي مواجهة حالة الحرب التي تعبر عنها الساحة الدولية، تقوم الدولة بسياسة موازنة للقوى تسمح لها بضمان بقائها وذلك بمنع أي دولة أخرى من أن تصبح أكثر قوة منها"[3]، وهي حالة مستدامة في العلاقات ما بين الوحدات السياسية المختلفة ولكنها متغيرة بحسب الأجواء العامة التي تتم تحتها؛ فيما إذا كانت أجواء حرب أو أجواء سلم، في إطار صراع أو في إطار تعاون... وهذا ما يجعل

---

[1] - ARON Raymond, Paix et guerre entre les nations [1962], Paris, Calmann-Lévy, 8e éd, 1984,, p :58.

[2]-Ibid, p :59.

[3]- BATTISTELLA Dario, « Le bel avenir de la théorie de l'Etat en relations internationales », p : 7. http://juspoliticum.com/Le-bel-avenir-de-la-théorie-de-l.html.

[Sur la scène internationale, l'État a affaire à d'autres États qui comme lui sont guidés par leur intérêt national égoïste défini en termes de sécurité et de puissance. Confronté à l'état de guerre qu'est la scène internationale, l'État pratique alors une politique de l'équilibre des puissances qui lui permet d'assurer sa survie en empêchant tout autre État de devenir plus puissant que lui].

من هذه التأثيرات التي تمارسها الدول في علاقاتها المتبادلة بعيدة على "أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي النتاج النهائي لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعلات التي تتم بين هذه العناصر والمكونات، هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول"[1]، وبالتالي مركزها في النظام الدولي. وبناء عليه يتم النظر للمجتمع الدولي كساحة لهذه التأثيرات المتبادلة، أي ساحة لصراع مستمر لزيادة قوة الدولة والحيلولة دون زيادة قوة الدول الأخرى في إطار ما يسمى بجدلية المواجهة dialectique de la lutte.

وبما أن القوة معيار لتصنيف الدول إلى دول قوية وأخرى ضعيفة، فإنه يفترض فيها قابليتها للقياس. ولأن الأمر لا يتعلق بمقدار فيزيائي يقاس في المختبرات وبأدوات علمية محددة، فقد حاول المشتغلون على هذا الموضوع وضع قائمة من العوامل التي وفقها تقاس قوة الدولة على الصعيد الدولي.

يتساءل مورجانتو H.J.Morgenthau في هذا الصدد:" إذا أردنا أن نقرر سلطان[2] أمة، فما هي العوامل التي يجب أن نأخذها في اعتبارنا؟ هناك مجموعتان من العناصر يجب تمييزهما، أولاهما تلك العناصر الثابتة، وتلك التي تتعرض للتغير الدائم"[3]. ويعدد مورجانتو Morgenthau العناصر التالية في احتساب قوة الدولة وهي تتدرج على سلم الاستقرار من الأكثر استقرارا للأقل استقرارا: أولا، الجغرافيا باعتبارها العامل الأكثر استقرارا في بناء قوة أي دولة، وثانيا، الموارد الطبيعية سواء منها ما يتعلق بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي أو ما يتعلق بالمواد الأولية ذات الأهمية الخاصة في عمليات الإنتاج الصناعي، وثالثا، الطاقة الصناعية، ورابعا، الاستعداد العسكري وهو العامل الذي "يضفي على عوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية والطاقة الصناعية تلك الأهمية الفعلية في عملية بناء سلطان الدولة"[4]، وخامسا، السكان من حيث توزيعهم واتجاهاتهم، ثم سادسا، الشخصية القومية التي تحيل على مجموع المزايا الفكرية والخلقية التي تميز الدولة عن

[1] - العقابي علي عودة، مرجع سابق، ص:154

[2] - اعتمد مترجم الكتاب كلمة سلطان كترجمة للكلمة الإنجليزية power ، وهو ما يجعلها، بالنسبة لنا، مرادفا للقوة.

[3] - مورجانتو، مرجع سابق، ص:161.

[4] - المرجع نفسه، ص:173.

غيرها من الدول الأخرى[1]، وسابعا، المعنوية القومية ويقصد به "درجة التصميم الذي تدعم به الأمة سياسات حكومتها الخارجية في أوقات السلم والحرب على حد سواء"[2]، أما ثامنا، فنوعية الدبلوماسية باعتبار الدبلوماسية "دفاع السلطان القومي كما أن المعنوية القومية هي روحها"[3]، وأخيرا، نوعية الحكم إذ "ليس في وسع أي سياسة خارجية مهما توخى القائمون عليها، إعدادها، وتنفيذها بمنتهى الخبرة، ومهما كانت الموارد المادية والبشرية المتوفرة لديها غزيرة، أن تصل إلى أية نتيجة، إذا لم تكن هناك حكومة صالحة تتولى تسييرها"[4]. ويشترط لقيام هذه الحكومة ثلاثة شروط: "التوازن بين الموارد المادية والبشرية التي تدخل في صنع الاستقلال القومي من ناحية، وبين السياسة الخارجية التي يجب أن تتبع من الناحية الأخرى، والموازنة بين هذه الموارد نفسها ووجود التأييد الشعبي للسياسات الخارجية المتبعة"[5].

ورغم أن مورجانتو قد حدد لائحة العوامل على سبيل الحصر، وبكثير من التدقيق في المعالجة، فإن إقراره بكون عدد منها موضوع تغير مستمر، يجعلها نسبية في الكثير من الحالات، كما أن واقعيا آخر صنفها ضمن المحاولات التي لا ترقى لصياغة نظرية[6]، على اعتبار أن وظيفة النظرية في العلوم الاجتماعية ثلاثية الأبعاد: "ترتيب المعطيات، انتقاء الإشكالات، تحديد المنتظم والعارض من الأحداث"[7]، كما أنها لا تستجيب لمعيار يفترض فيها ملامسته وهو "أن تسمح بفهم لماذا تتغير عوامل القوة من قرن لآخر، ولماذا يكتسي قياس القوة أساسا طابعا تقريبيا"[8].

ورغم ما قد يعتري هذا التعداد من اختلالات إلا أنه يبقى النموذج الذي تتم استعادته لدى الواقعيين بتلوينات مختلفة من مفكر إلى آخر، إذ لديهم "نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة، والقوة إلى جانب البعد العسكري تشتمل على متغيرات

[1] - مورجانتو، مرجع سابق، ص:189.
[2] - المرجع نفسه، ص:193.
[3] - المرجع نفسه، ص: 199.
[4] - المرجع نفسه، ص: 206.
[5] - المرجع نفسه، ص: 206.
[6] - ARON Raymond, Paix et guerre, op, cit, p : 63.
[7] - Ibid, p : 14.
[8] - Ibid, p :64.

أخرى كمستوى التطور التقني أو السكان أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والإيديولوجية[1]، وبذلك تبقى مسألة نسبية هذه المعايير مطروحة، وعدم ثباتها واقعا.

إلا أن ARON توصل إلى خلاصة مفادها أن "قوة جماعة ما تتعلق بالساحة التي تفعل فيها، وبقدرتها على استعمال الموارد المادية والبشرية التي تتوفر عليها"[2]، وبناء على هذه الخلاصة سيصوغ محددات القوة التي تبقى ثابتة بتغير الأزمنة والظروف، حيث يقول: "الوسط والموارد والفعل الجماعي، هي بكل بداهة، محددات القوة مهما كان القرن، ومهما كانت صيغ المنافسة بين الوحدات السياسية"[3].

القوة إذن أهم العوامل التي يتحدد وفقها موقع الدولة على خريطة الفعل الدولي، لتتحدد وفق هذا الموقع حقوقها وواجباتها. فالتصنيف في إطار "قوة عظمى grande puissance" مثلا، "يمنح حقوقا معينة حيث لا يمكن أن تعالج أي قضية مهمة داخل النسق إلا باستشارة جميع القوى العظمى"[4]، وعلى العكس من ذلك إذا كانت الدولة من صنف "الصغرى petits " فإنها تميل إلى الاستسلام للقوة العظمى Le Grand لأنها الأقوى"[5]، مع الأخذ في عين الاعتبار ما يمكن أن تحدثه التحالفات من تغيير في هذا التصنيف وفي وضع الدولة على سلم القوة. وفي هذا الصدد يرى ARON أن "وضع الوحدة السياسية داخل نظام دولي يتحدد بحجم مواردها المادية والبشرية التي تستطيع رصدها للعملية الديبلوماسية الاستراتيجية"[6]، أي أن التموقع كقوة عظمى مثلا يبقى رهينا بحجم الموارد التي تعبئها الدولة لتصريف سياستها الخارجية، وهو ما يحدد مكانتها، سواء

داخل التحالفات التي تكون طرفا فيها أو على الساحة الدولية بصفة عامة.

[1] - دورتي جيمس وروبرت بالستغراف ، مرجع سابق، ص: 59-60.

[2]- R.Aron, Paix et guerre, op, cit, p :65.

[3]- Ibid,

[4] - Ibid, p : 69.

[5] - Ibid, p p :68 - 69.

[6] - Ibid, p : 79.

ثانيا: القوة كمحدد رئيس للسلوك الدولي

شكلت المبادئ الثلاث الضمنية للعقيدة الميكافيللية[1] حجر الزاوية للواقعية؛ فالمسلمات التي بنت عليها تحليلها لسلوك الدول جاءت كاستعادة لأفكار ميكافيللي، حيث تعتبر، بالإضافة إلى أفكار هوبز، أسس الفكر الواقعي[2]، الذي طور مسلماته، بشكل أعطاه صلاحية متجددة[3] للتواجد على ساحة التنظير للعلاقات الدولية.

ويعتمد التحليل الواقعي للنظام الدولي الدولة القومية كمستوى للتحليل، فيما يتخذ من "المصلحة" أداة للتحليل، علما أنها لا تتحقق إلا عبر التوفر على القوة التي تعتبر القاعدة المحورية في العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ارتكازه على مسلمات نلخصها في ثلاث هي:

1- أن أي دولة إنما هي في سعي دؤوب لتحقيق مصالحها الوطنية وبالتالي فهي في سعي حثيث لتعظيم قوتها،

---

[1] - ميكافيللي مفكر إيطالي عاصر فترة النهضة، وبروز الدولة القومية، واحتدام التنافس بين الملكيات التي لا تعترف بأي سلطة تعلو على سلطتها، وذلك بهدف اكتساب أكبر قوة. وقد عرف بالقطيعة التي أحدثها بين السياسة والأخلاق، وقد حدد E.H.Carr المبادئ الثلاث الأساسية للعقيدة الميكافيللية فيما يلي: أولا: كون التاريخ هو سيرورة أسباب ونتائج، يمكن أن يدرس مساره ويحلل اعتمادا على مجهود عقلي، وليس باتباع الخيال، ثانيا: إن النظرية لا تخلق ممارسة، بل نظرية للممارسة، وثالثا: إن السياسات ليست في خدمة الأخلاق، بل أخلاق السياسات".

[in the first place, history is the sequence of cause and effect,whose course can be analyzed and inderstood by intellectual effort, but not (as the utopians believe) directed by « imagination ». Secondly, theory does not(as the utopians assume) create practice, but practice theory...Thirdly, politics are not(as the utopians pretend) a function of ethics, but ethics of politics.]

E .H.Carr, The Twenty Years Crisis. Chapter 4. The Harmony of Interests.
www.mtholyoke.edu/acad/interl/carr.htm.

[2] - عادة ما يذكر اسما ميكافيللي وهوبز كمؤسسين للواقعية، وتثار الأزمات السياسية التي عايشاها كمؤثر وموجه لنظرتهما المتشائمة للطبيعة البشرية، حيث عايش الأول صراع الملكيات، وعاصر الثاني الاندحار الدموي للمتمردين الإيرلنديين والهولنديين وميلاد الجمهورية الأولى الإنجليزية تحت قيادة Oliver Cromwel ، كما لا يمكن ذكر الواقعية دون الإحالة على ثيوسيديس، وهو من أشهر المؤرخين الإغريق 400م -460 م وبالضبط كتابه عن حرب البوليبونيز الذي لم يكن فقط تأريخا لهذا الحدث المهم في تاريخ العلاقات بين الدول، بل كان تحليلا لأسس القوة العسكرية والسياسية لأثينا وإسبارطا – على اختلافهما- وأسباب سلوكاتهما العدوانية تجاه بعضهما.

[3] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, 3ème éd, presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 2009, p : 123.

2- أن المصالح الوطنية للدول متضاربة، أو في أحسن الأحوال مختلفة، حيث يعتبر E.H.Carr أن" جعل الانسجام في المصالح هدفا للفعل السياسي مختلف عن افتراض وجود انسجام طبيعي بين المصالح، وأن هذا الافتراض الأخير هو الذي سبب الكثير من الالتباس في الفكر الدولي[1]"،

3- أن السياسة الدولية هي عملية توفيق بين المصالح المتضاربة أو المختلفة.

وبناء عليه يصاغ السلوك الدولي لكل دولة انطلاقا من حرص الدول على ضمان بقائها، ودفع التهديدات عنها، في مجتمع لا يخضع لأي سلطة عليا يحتكم إليها في حال جور طرف على طرف آخر، مما يدفعها إلى امتلاك القوة التي تتيح لها هذه العملية. غير أن قوة كل دولة إنما تتعلق، كما أسلفنا، بما تمتلكه من مكونات مادية وغير مادية تدخل في تركيب هذه القوة، وبالتالي فهي تختلف من دولة إلى أخرى، بل إن قابليتها للقياس بمنظور رياضي إحصائي قد لا يكون متيسرا، لذلك تقاس قوة الدولة بمدى قدرتها على التأثير في محيطها. وهذا التأثير يبدأ من ضمان أمنها القومي عبر منع أي كيان آخر من المساس به، ويصل إلى حمل دول أخرى على التصرف بما يتماشى مع مصالحها القومية، أي أن احتساب قوة دولة ما إنما يتم من خلال رصد تفعيلها لمجمل العناصر التي تمكنها من التأثير ودرء التهديدات عنها، وهو ما يفسر السعي الدؤوب للدول لزيادة قوتها والذي لا يمكنه إلا أن يكون على حساب غيرها من الدول.

ونقصد بالسلوك الدولي في هذا السياق السلوك الدبلوماسي -الاستراتيجي[2] la conduite diplomatico-strétégique على اعتبار أن "الحرب ليست إلا جزءا من العلاقات السياسية"[3] أو "استمرارا لها ولكن بطرق أخرى"[4]، بمعنى أن الجانبين الدبلوماسي والاستراتيجي غير قابلين للفصل عن بعضهما، حيث أن" اختيار استراتيجية ما سواء

---

[1]- E .H.Carr, The Twenty Years Crisis. Chapter 4. The Harmony of Interests. www.mtholyoke.edu/acad/interl/carr.htm

[2]- CLAUSEWITZ, op, cit, p : 181 .[La stratégie est l'usage de l'engagement aux fins de la guerre. Elle doit fixer à l'ensemble de l'acte de guerre un but qui corresponde à l'objet de la guerre. C'est à dire qu'elle établit le plan de guerre et fixe en fonction du but en question une série d'actions propres à y conduire].

[3] -Ibid, p : 703. [la guerre n'est qu'une partie des rapports politiques].

[4] - Ibid, p :703. [la guerre n'est rien d'autre que la continuations des relations politiques, avec l'appoint d'autres moyens].

دفاعية أو هجومية، الرغبة في نصر كاسح أو محدود، تفضيل اجتياح مباشر أو إتباع مسار غير مباشر، لا قرار من هذه القرارات يتم بمعزل عن السياسة، ولكن لا واحد منها يتحدد بالكامل بالسياسة"[1]. ويكون السلوك الدولي بهذا المعنى هو السياسة الخارجية للدولة في شقيها الدبلوماسي المعتمد على المذكرات الدبلوماسية les notes diplomatiques، والعسكري الذي يمكن اعتباره "طريقة أخرى للكتابة والحديث للتعبير عن الأفكار. صحيح أن له نحوه الخاص sa propre grammaire، لكن دون أن يكون له منطقه الخاص sa propre logique"[2].

إن السعي لتعظيم القوة على كل الأصعدة ومن كل المناحي مشترك بين الدول جميعها، لذلك كان طبيعيا أن يخلق هذا الواقع نوعا من الاحتكاك والتضارب، لأن تعظيم القوة يمر بتعظيم عناصرها، أي "تعظيم وسائل التأثير على الآخرين"[3]، وهو ما يجعل المجتمع الدولي المكون من الدول القومية المعتصمة بسيادتها كما أفرزتها تسويات ويستفاليا، يوجد في حالة استعداد للدخول في حروب، سواء للحفاظ على وضع معين من خلال محاولة الدول القوية الحفاظ على مراكزها (دول محافظة على الوضع القائم)، أو لخلق أوضاع جديدة، من خلال محاولة الدول غير المستفيدة من النظام القائم إرساء دعائم نظام جديد (دول ساعية للتغيير).

ويعتبر هذا الاستعداد الدائم للدخول في حرب من مميزات السلوك السياسي للدولة[4] الذي يتم في بيئة سمتها أنها "تجسيد لعلاقات القوة"[5]، سواء في بنيتها أو في تفاعلاتها الداخلية، ونقصد بها النظام الدولي. ويورد ARON مثالا يفسر به دور القوة في تحديد السلوك الدولي للوحدات السياسية، مقترحا إجابة لسؤال: ما الذي منع من أن تكون الصين جزءا من النظام الأوروبي في القرن السابق؟ يسرد سببين اجتمعا معا ليشكلا عائقا

[1] - ARON Raymond, op, cit, p : 96. [le choix d'une stratégie, offensive ou défensive, la volonté d'une victoire,totale ou limitée, la préférence pour l'assaut direct ou pour le cheminement indirect, aucune de ces décisions ne se sépare de, mais aucune n'est entièrement déterminée par la politique].

[2]- CLAUSEWITZ, op, cit, p :703.

[3] - ARON Raymond, op, cit, p : 96 .

[4] - Ibid, p :97.

[5]- Ibid, p : 104.

أمام هذا الأمر: "المسافة المادية distance physique التي منعت الصين من الفعل العسكري في أوروبا مع الحد من القدرة العسكرية لأوروبا في الشرق الأقصى، والمسافة المعنوية distance moraleبين الثقافات التي جعلت الحوار غير مريح والفهم المتبادل مستحيلا"[1]، ولكن مع الجزم أن السبب الأول كان هو الأقوى، أي أن المشاركة السياسية-العسكرية كانت هي المانع من ضم الصين إلى النظام الأوروبي[2]، لأن ذلك كان سيؤثر سلبا على قوة هذا النظام، سواء من جهة تحجيم الوجود الأوروبي في الشرق الأدنى أو من جهة غياب الدعم الصيني بسبب بعد المسافة، وهما أمران لا يساهمان في زيادة قوة هذا النظام في شقها العسكري أي قدرته على خوض المعارك، أو التلويح بخوضها، وكأنما يستجيب للنتيجة التي خلص إليها هوبز HOBBS بكون "القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، والعهود أو المواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان"[3]، وهو ما ينطبق على الدول أيضا.

ولأن الحرب عادة ما تكون متبوعة بترتيبات وفق منطق المنتصر يتم، على أساسها، رسم معالم العلاقات بين الدول فيما بعد الحرب، أي رسم معالم النظام الدولي لهذه الفترة، فإن مفهوم النظام الدولي يقترن بثنائية الحرب والسلام، التي تترجم عمليا عبر حالتي الفوضى le désordre والنظام l'ordre. فمن يكبح الفوضى، وكيف يتم إرساء النظام؟

الفقرة الثانية: القوة وجدلية الحرب والسلام

يرى الواقعيون أن حالة الفوضى هي رديف لحالة الحرب، ولا بد هنا من التمييز بين الحرب كواقعة تَواجُه جيوش معسكرين مختلفين، وحالة الحرب كتعبير عن الاستعداد الذي يكون لدى معسكرين لخوض الحرب دون الوصول لترجمة هذا الاستعداد لواقع. ويترجم هذا الاستعداد للمواجهة، استعدادا مستمرا ومتأصلا للتدمير يعبر عنهARON قائلا: "إن العلاقات الدولية إنما تتم تحت ظلال الحرب، عبر التاريخ، وفي كل الحضارات"[4]،

[1] - Ibid, p :104.

[2]- Ibid, p :104.

[3] - دورتي وبالستغراف، مرجع سابق، ص:62.

[4]. ARON Raymond, op, cit, p : 18

بل إن هذه الصفة تشكل إحدى الخصائص الفريدة في العلاقات الدولية إذ "تتميز العلاقات بين الدول بميزة أصيلة تجعلها مختلفة عن جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى: فهي تتم تحت ظلال الحرب أو بعبارة أكثر دقة، تحمل العلاقات بين الدول في ذاتها، أساسا، تناوبا بين الحرب والسلام"[1]. ويعتبر هذا التناوب إحدى ميزات النظام الدولي التي تتحدد حسب التفاعلات التي تحدث بين الدول المتمتعة بالسيادة، بمناسبة سعيها لضمان أقصى ما يمكن من الأمن وبالتالي من القوة. وهو الوضع الذي يرى الواقعيون أنه غالبا ما يولد سلوكات تخل بالنظام القائم وتكون بالتالي منتجة للفوضى. إن وجود النظام محكوم بتقلص هامش الفوضى، غير أن الإشكال يتمثل في: من الذي يملك سلطة إقرار النظام؟

أولا: مفهوم الفوضوية

يجد السؤال الأخير إجابته عند الواقعيين في أحد المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية وهو: الفوضوية Anarchie ، وهي تحيل في أصلها اللاتيني على ""غياب الزعيم" وتأخذ في حقل العلاقات الدولية معنى "غياب السلطة أو الحكومة"[2]، لكنها في الآن ذاته "لا تعني الفوضى العارمة choesأو العنف، بل فقط تعني أن الدول هي وحدات سياسية ذات سيادة"[3]. وتمثل الفوضوية "السمة المميزة للعلاقات الدولية، وتعتبر نقطة انطلاق أي تفكير نظري"[4]، ويرى والتز K.Waltz[5] أنها العامل الذي يمكن من تفسير سلوك الدول داخل النظام الدولي. وهي ترتبط ب "غياب مؤسسة تحتكر العنف الشرعي"، إذ إن المجال مفتوح أمام تنافس الدول المتساوية السيادة مما يهدد الأمن والنظام، بل يتساءل Waltz عما إذا

---

[1] - ARON Raymond, op, cit, p : 18.

[2]. JARI-Correvon, Théorie des relations internationales, www.la-zone.ch/wp.../Théorie-des-RI-les-concepts-Jari-Correvon.pdf .

[3]- MEARSHEIMER.J. John, « Realism, the Real World, and the academy », in Michael Brecher and Frank P. Harvey, eds, Realism and institutionalism in international Studies, Ann Arbor: The University of Michigan Press, 2002, p : 25.

[4]- MESZOROS Thomas« Système contre société. Deux concepts antithétiques ? Quand "la nouvelle vague" de l'école anglaise défie l'idée de société internationale », Etudes Internationales, Volume 39, n° 3, septembre 2008, p : 412.

[5] ـــ يعتبر كينيث والتز من أبرز منظري الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية والتي تعتبر أن سلوكات الدول تجاه بعضها تجد تفسيرا لها في بنية المجتمع الدولي الفوضوية عكس الواقعيين التقليديين أمثال مورجانتو الذين يعزون هذه السلوكات للطبيعة البشرية المجبولة على الشر.

كانت الحروب "أحداثا طبيعية يعجز الجهد البشري عن السيطرة عليها أو التخلص منها؟"[1].

يقتضي التساؤل السابق إعادة طرحه بطريقة أخرى، أكثر إجرائية يصوغها Waltz كما يلي: "أين يمكن أن نجد الأسباب الأساسية للحرب؟ إن الإجابات محيرة من حيث تنوعها وسماتها المتناقضة. ومن أجل تسهيل الإحاطة بهذا التنوع يمكن ترتيب الإجابات تحت العناوين الثلاثة التالية: ضمن الإنسان، وضمن بنية الدولة منفردة، وضمن النظام الدولي"[2].

يصنف Waltz، إذن، أسباب الحرب وفق ثلاثة مستويات[3]: الطبيعة البشرية أولا، وطبيعة بعض الأنظمة السياسية والاقتصادية ثانيا، وأخيرا بنية الوسط الدولي. فمن ناحية، الإنسان بطبيعته الشريرة هو أصل كل الشرور ومنها الحرب، ولفهم الأحداث الاجتماعية والإنسانية لا بد من فهم الطبيعة الإنسانية ذاتها، غير أن الإنسان، بما هو كائن اجتماعي، إنما يخضع لتنشئة اجتماعية تجعل منه صالحا أو طالحا، وبناء عليه فسلوكه هو نتاج المجتمع الذي لا يمكن فصله عن الكيان السياسي: الكيان السياسي الصالح ينتج أناسا صالحين، والفاسد ينتج أناسا فاسدين. ومن ناحية ثانية، لا يمكن أن يتم التركيز، عند تناول مسألة الحرب، على دور الدولة فقط، بل يجب النظر إلى ما يسمى بمجتمع الدول، "فبالرغم من أن دولة ما قد تود العيش بسلام إلا أنها ستضطر إلى أن تراعي مقدرتها على المبادرة بحرب وقائية، وذلك لأنها إن لم تضرب في اللحظة المواتية لها، فلربما تتلقى ضربة بعد أن تكون الفرصة قد فاتتها إلى خصمها"[4].

وإذا كانت الدوافع الثلاثة متوفرة بنسب متفاوتة حسب الحالات، فإنها تقود إلى إحدى المسلمات التي بنت عليها الواقعية صرحها التنظيري ومفادها أن "الطابع المميز للعلاقات الدولية هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع في الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، ويترتب على ذلك أنه إذا أمكن لدولة واحدة أن تحصل على

[1] -كينيث نيل والتز، الإنسان والدولة و الحرب، ترجمة عمر سليم عبد القادر التل، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة، 2013. ص:24.

[2] - المرجع نفسه، ص:45.

[3] . المرجع نفسه، ص:28. 35.

[4] . المرجع نفسه، ص: 35.

تفوق ضخم وساحق في قواها، فإن هذا سيدفع بها إلى تهديد حرية الدول الأخرى واستقلالها"[1]، وهو ما يخلق جوا من عدم الثقة يغذي استماتة الدول في ضمان أمنها القومي، وبالتالي إبقاء الباب مفتوحا أمام اندلاع الحروب وقائية كانت أو توسعية أو دفاعية مادامت الحرب، في كل الأحوال "هي عمل من أعمال العنف يهدف إلى إجبار الخصم على تنفيذ إرادتنا"[2].

ولتلافي هذا المآل؛ أي ضرورة اللجوء للحرب، يقترح الواقعيون اعتماد "نظام توازن[3] القوى" الذي يقوم على تجنب الحرب عبر توزيع للقوة بشكل دقيق. ويعرفه H.BULLباعتباره "الوضعية التي لا تستطيع معها أي قوة أن تكون قيادية، وتستطيع أن تملي القوانين على الآخرين"[4]. ويعتبر مورجانتو أهم المدافعين عن هذا النظام "كأحد الكوابح الرئيسية للبحث عن السلطان القومي، وبالتالي كطريق للاستقرار والسلام"[5]، على اعتبار أن "حالة السلام بين أناس يعيشون جنبا إلى جنب ليست حالة فطرية: إذ إن الحالة الفطرية أدنى أن تكون حالة حرب، وهي وإن لم تكن دائما حربا معلنة، إلا أنها على الأقل منطوية على تهديد دائم بالعدوان، وإذن فينبغي "إقرار" حالة السلام، ذلك أن الكف عن الحرب ليس بضمان للسلام، وإن لم يحصل جار من جاره على هذا الضمان (وهو ما لا يتيسر وقوعه إلا في

---

[1] ــ مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة،1991 ، ص:265.

[2] - CLAUSEWITZ Carl Von, op, cit, p : 51.

[3] - يعتبر مورجانتو في كتابه: السياسة بين الأمم (ص: 238) التوازن رديفا للتكافؤ، ويعقد مقارنة بين التكافؤ في الجسم الإنساني، والتكافؤ في المجتمع، ويعرف انطلاقا من هذا التوازن على أنه "الاستقرار ضمن إطار نظام يضم عددا من القوى المستقلة"، ويشير إلى أنه " عندما يتعرض هذا التكافؤ للاضطراب، إما بفعل قوة خارجية، أو نتيجة تبدل في عنصر أو أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام ميلا إما لإعادة التكافؤ الأصلي أو لإقامة تكافؤ جديد، وهكذا يوجد التكافؤ في الجسم البشري، وبينما يتعرض الجسم للتبدل في أثناء عملية النمو، يستمر التكافؤ طالما أن التبدلات الطارئة الواقعة في مختلف أعضاء الجسم، لا تؤثر على استقرار الجسم، ولا تحدث الاضطراب فيه، ويتحقق هذا الوضع إذا كانت التبدلات النوعية والكمية في مختلف أعضاء الجسم، متناسبة مع بعضها.

[4]- BULL Hedley, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, Palgrave, New York, Ed:2, 1995, p : 90. [state of affairs such that no one power is in a position where it is preponderant and can lay down the law to others].

[5] - أبو خزام ابراهيم ، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية تواز القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط: 2، 2009، ص: 53.

وضع قانوني) فمن الجائز أن يعامل ذلك الجار معاملة من بينه وبينه عداوة"[1]. وفي ظل هذا الوضع، فإن "توازن القوى والسياسات الهادفة إلى الحفاظ عليه ليست حتمية فحسب، بل تؤلف عامل استقرار أساسي في مجتمع للدول المستقلة ذات السيادة"[2]، إذ يؤدي توازن القوى مهمتين: "أولهما، الاستقرار في علاقات السلطان، (....) أما المهمة الثانية التي يؤديها أي توازن ناجح في السلطان، فهو تأكيد تحرر أية دولة من سيطرة دولة أخرى"[3]. كما يكون هذا النظام، حسب مورجانتو، على إحدى صورتين: إما صورة التعارض، أو صورة التنافس. أما آلياته فتقوم "إما بالتقليل من قوة الدولة ذات الوزن الثقيل أو بزيادة قوة الدولة ذات الوزن الخفيف"[4]، عبر اعتماد طرائق متعددة[5]، وإن كانت كلها غير قادرة على ضمان فعالية هذا المبدأ حيث إن "فشله في تأدية الغايات المتوخاة منه للدول الفردية، وفشله في تأديتها بالنسبة إلى النظام الدولي في مجموعه إلا عن طريق الحرب الفعلية أو المحتملة (الباردة) يشيران إلى وجود ثلاثة أوجه للضعف في توازن القوى (..) وهي افتقاره إلى اليقين، وإلى الواقع، والكفاية"[6]، فكيف ذلك؟

ثانيا: دينامية القوة وضرورة التوازن

ترتبط نقاط الضعف التي تعتري نظام توازن القوى[7] بدينامية مفهوم القوة ذاته، حيث إن هذه الدينامية تجعل من القوة "المكون الطاقي الأساسي للنظام الدولي، وتتوازن القوى وفق ما يشبه قانون الجاذبية الجيوسياسية، ولكن في الآن نفسه، فكل قوة تسير لأن تقاس بالقوى الأخرى، وتواجهها، بالإضافة إلى أن عدم استقرار الخاصية التطورية للقوة يخلخل التوازن باستمرار"[8]. إن هذه الخلخلة المستمرة للتوازن، تستدعي إيجاد إجابة

---

[1] - كانط إمانويل ، مشروع للسلام الدائم، ترجمة وتقديم: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1952 ، ص: 38 .

[2] . مورجانتاو هانز.جي، مرجع سابق، ص: 238.

[3] . المرجع نفسه، ص: 247.

[4] . المرجع نفسه، ص: 253.

[5] . يحددها مورغانتو في : فرق تسد، التعويضات، التسلح، الأحلاف، من يحفظ التوازن؟.

[6] . مورجانتاو هانز.جي، المرجع نفسه، ص:280.

[7] - نشير إلى أن نظام توازن القوى هو "النظام الذي سيطر على السياسة الدولية منذ قيام نظام الدولة الحديثة في أوروبا في أعقاب انتهاء الحروب الدينية وعقد معاهدة ويستفاليا في سنة 1648، وذلك حتى أواخر الثلاثينات من القرن العشرين تقريبا"
اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص: 27.

[8] - GUELLEC Jean, Relations internationales : Naissance du troisième millénaire, ellipses, 1994, p : 18.

بديلة للوضعية المطروحة سلفا، حيث إن "نظام توازن القوى" ليس حلا مجديا في الوضعيات كلها. لذلك يقترح الواقعيون حلا آخر مختلفا تماما عن سابقه، ويتمثل في نظام هرمية القوى hiérarchie entre puissances، القائم على تفوق إحدى الوحدات السياسية بقوتها عما تتوفر عليه الوحدات الأخرى، غير أن هذه الأخيرة لا تنازع أي منها الوحدات التي تفوقها قوة، وفي الآن ذاته لا تهدف الوحدات المتفوقة إلى ابتلاع الوحدات التي تقل عنها قوة[1] حيث يمكن اعتبار الواقعية، في هذا السياق، مسوغا للبعد الهيمني في العلاقات الدولية التي لا تخرج، حسب آرون عن "تناوب بين الحرب والسلام"[2]، يقتضي، للمرور بالعلاقات بين الدول من حالة الحرب المرتقبة في كل لحظة إلى حالة السلم، تقليص هامش الخوف الذي يدفع كل دولة إلى انتهاج سياسات قوة بهدف ضمان أمنها، أي تجاوز حالة الفوضوية التي تطبع العلاقات الدولية.

ومادامت الحرب موجودة لأن لا شيء يمنع اندلاعها، بل إن "السلام أنبل أسباب الحرب"[3]، فإنه من المحتمل تجاوز هذه المسلمة، أي تلافي وجود هذه الظاهرة، مع حكومة دولية، كما يذهب إلى ذلك كينيث والتز Waltz[4]، وهي الحالة المثلى لتجاوز الفوضوية الدولية وإقرار الأمن الدولي بالنسبة له. غير أن وجهة النظر هاته تلقى اعتراضا من لدن نهيبور Niebuhr الذي يرى أن الواقع يفند هذا الحل حيث "إن الأفراد لا يطيعون القانون إلا لأنه في المحصلة النهائية مطابق لأفكارهم عن العدالة، وحيث أن قوة الإكراه مازالت في حدودها الدنيا فإن الدعوات لحكومة عالمية لن تؤتي ثمارا"[5]. واعتمادا على قناعته بأن "كل دولة تفسر العدالة من وجهة نظرها لا من وجهة نظر خصومها"[6]، يتشبث Niebuhr بتوازن القوى باعتباره "الأداة التنظيمية لتحقيق الحد الأدنى من العدالة"[7]، لأنه "عندما يكون عدم التساوي في القوى كبيرا، وعندما ينتفي التوازن في القوى الاجتماعية فلا يمكن لأية

[1] - شكلت حالة ألمانيا إبان الحرب الروسية الفرنسية 1870 -1871 شكلا من أشكال هذا النظام في القارة الأوروبية.

[2] -ARON Raymond, paix et guerre entre les nations, op, cit, p :18.

[3] - كينيث والتز، مرجع سابق، ص: 13.

[4] . المرجع نفسه، ص:188، و ص:228.

[5] . جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص: 64.

[6] . المرجع نفسه، ص:64.

[7] . المرجع نفسه، ص:64.

دعوات أخلاقية أو عقلانية أن تحقق العدالة"[1]. وهو الموقف ذاته الذي يعبر عنه سبيكمان Speekman حيث يقر بأن "توازن القوى نظام غير مستقر ومتحول إلا أنه عنصر أساسي لنظام دولي يرتكز على الدول المستقلة"[2]. وافتراضا منه بعدم إمكانية تحقيق الحكومة العالمية، يعتبر Waltz النظام الثنائي الأقطاب أكثر الأنظمة ضمانا للأمن بعد الحكومة الدولية، وهو يفضله بشكل كبير عن النظام المتعدد الأقطاب، ما دامت القدرة على توقع رد فعل القطب الثاني إزاء سلوكات القطب الآخر أكثر يسرا.

الفرع الثاني: المصالح القومية والمصالح المشتركة

يعد مفهوم القوة الدعامة التي انطلاقا منها تسعى الدولة إلى تحقيق مصالحها الوطنية عبر انتهاج سياسات توصلها إلى هذا الهدف، حيث إن المصلحة الوطنية هي "محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول"[3]، فما الذي تعنيه المصلحة الوطنية في المنظور الواقعي؟ وكيف يتم التوفيق بين المصالح المختلفة؟

الفقرة الأولى: موقع المصلحة في المنظور الواقعي

المصلحة "عنصر لا يمكن الاستعاضة عنه في دراسة العلاقات الدولية"[4]، على الرغم من الاختلاف الكبير الذي يعتري استعمالها، إذ إنها "من المصطلحات التي نادرا ما يتم تعريفها بطريقة واضحة ومقنعة، إنه واحد من المصطلحات المختلف بشأنها والتي يشكل مضمونها ومعياريتها موضوع نقاش دائم، وغموضها لا يعود لغياب محاولات تعريفها، بل هو نتاج تعدد هذه المحاولات وتنوعها"[5]. وقد كانت من أهم هذه المحاولات الدلالة التي أعطتها الواقعية لهذا المفهوم.

---

[1] . جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص:65

[2] . المرجع نفسه، ص: 67.

[3] . مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص:22.

[4] - Drulák, Petr / Braun, Mats (eds.), The Quest for the National Interest : A Methodological Reflection on Czech Foreign Policy, Frankfurt am Main, Berlin, Bern, Bruxelles, New York, Oxford, Wien, 2010, p :12.

[5] - Ibid, p : 12.

أولا: دلالة مفهوم المصلحة في العلاقات الدولية عند الواقعيين

يرى مورجانتو Morganthou أن "فكرة المصلحة هي في الواقع جوهر السياسة ولبابها، وهي لا تتأثر بظروف الزمان والمكان"[1] مستدلا على موقفه هذا بما أورده ثيوسيديدس، بناء على تجاربه في بلاد الإغريق القديمة، بأن "وحدة المصلحة هي أوثق صلة بين الدول والأفراد"[2]، وهي الحكمة التي التقطها اللورد سالسبوري في القرن التاسع عشر وأعاد إنتاجها على ضوء مستجدات زمانه قائلا: "الوشيجة الوحيدة للوحدة بين الدول، والتي يقدر لها البقاء، هي عدم وجود المصالح المتضاربة بينها"[3]، ليحيل Morganthou على مفكر من القرن العشرين قائلا: "عاد ماكس ويبر في قرننا الحالي فردد هذه الفكرة وتوسع فيها عندما قال: "تسيطر المصالح المادية والمعنوية، لا الأفكار، سيطرة مباشرة على أعمال الناس، وتتحكم فيها. ومع ذلك فإن "صور العالم" التي تخلقها هذه الأفكار، كثيرا ما تعمل كَمُحَولات، تقرر الطرق التي تعمل فيها دينامية المصالح على إبقاء أعمال الناس هذه ماضية في حركيتها"[4].

وينطلق التفكير في المصلحة من مسلمة عدم قدرة الفرد الواحد على إشباع مختلف حاجياته لوحده. وبإسقاط حالة الفرد على حالة الدولة، يمكن بالمثل الحديث عن المصالح في علاقتها بعدم قدرة الدول المختلفة منفردة في إشباع حاجياتها، وبالتالي حاجتها للتعاون فيما بينها. غير أن هذا الوضع سرعان ما ينتج حالة من تضارب المصالح، لأنه "عندما تنشأ الحاجة إلى التعاون، عندها ينشأ الصراع"[5]، وهذا ما يجعل محاولات تعريف المصلحة تتم "في غالب الأحيان في علاقتها بأمن ورفاهية وهوية مجتمع معين"[6]، في مقابل غيره من المجتمعات الأخرى، على اعتبار الاختلاف الذي تعرفه هذه المفاهيم من مجتمع إلى آخر لأنها "مفاهيم مجردة ومفتوحة على العديد من التأويلات"[7]، كما أن تحقيقها في إطار نظام سياسي دولي يرتبط بقوة الوحدة السياسية المعنية على ذلك، وبنجاعة سياستها الخارجية،

[1] - مورجانتاو هانز، مرجع سابق، ص ص: 30-31.
[2] - المرجع نفسه، ص:31.
[3] - المرجع نفسه، ص: 31.
[4] - المرجع نفسه، ص:31.
[5] - والتز، مرجع سابق، ص:327.
[6] - Drulák, Petr / Braun, op, cit, p :12.
[7] - Ibid, p :12.

بما يحدد موقعها على سلم القوة لأن "الرغبة في الهيمنة هي القوة الاجتماعية التي تحدد النشاط السياسي على الصعيد الدولي"[1]، وتتحكم بالتالي في سلوكات الدول. فلا يمكن النظر إلى عملها السياسي على الساحة الدولية، حسب Morganthou[2]، إلا موجها لحفظ القوة أو زيادتها، أو إظهارها، وتترجم هذه الأنماط السلوكية الثلاث إلى: الوضع القائم *status quo* والإمبريالية *imperialism* والهيبة *prestige*، حيث ينصرف السلوك الأول إلى الحفاظ على توازن القوى القائم، ويستهدف الثاني تعظيم القوة والزيادة فيها، فيما يهدف السلوك الثالث إلى استعراض القوة بهدف الحفاظ عليها وتعزيزها.

وبذلك تتلخص المصلحة الوطنية لكل دولة فيما من شأنه أن يضمن أمنها ورفاهيتها وهويتها، لتتم ترجمتها إلى سياسات خارجية تحتكم إلى القوة وتسعى إليها في الآن ذاته لأن السياسات على اختلافها ليست "إلا صراعا على السلطان"[3]، لذلك عانى مفهوم المصلحة الوطنية "من الكثير من التجاوزات في السنوات الأخيرة، وهو مصطلح تم استعماله بطرق متعددة"[4]، ليبقى الوضع الذي أعطته إياه الواقعية مميزا حيث تعتبره "الافتراض الأساس لبناء نموذج منطقي استنتاجي للسياسات الدولية"[5]، بما هي سياسات دول تهدف إلى

---

[1]- PHAM.J. Peter, « What Is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy », American Foreign Policy Interests,volume 30, issue 5, 2008, p : 258. [the desire to dominate, is the social force that determines political activity].

[2] - Ibid.[In the framework that Morgenthau elaborated, every political action is seen as directed toward keeping, increasing, or demonstrating power. In short, the animus dominandi, the desire to dominate, is the social force that determines political activity. On the international plane, those behavioral patterns translate into policies of the status quo, imperialism, and prestige. The first has as its objective the maintenance of the existing balance of power, whereas the second seeks to acquire more power and the third seeks to show off strength in order to keep or expand power. Consequently, Morgenthau argued that interest was at the heart of all politics and thus on the international stage it behooved each state to pursue its national interest, generally defined as power].

[3] - هانز مورجانتاو، مرجع سابق، ص: 52.

[4] - KRASNER D. Stephen, Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1978, p : 13 [the notion of international interest has been subject to much abuse in recent years.it is a term that has been used in many different ways].

[5]- KRASNER D. Stephen, Ibid, p :13. [Most studies of IR from a realist perspective have treated the national interest as a basic assumption in constructing a logical-deductive model of international politics].

الحفاظ على بقائها في ظل فوضوية المجتمع الدولي، وفي ظل قناعة عبر عنها Morganthou بالقول: "إن الصراع من أجل القوة ظاهرة شاملة زمانا ومكانا، وأن التجربة أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة. وليس ثمة من يستطيع أن ينكر أن جميع الدول على اختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد التقت في جميع الأزمنة والأماكن على الصراع من أجل القوة"[1]. وبناء عليه ينطلق الحديث عن المصلحة الوطنية من ضمان البقاء أولا، لأن الفوضى تضع الأمن على رأس قائمة اهتمامات الدول، لينصرف إلى ما من شأنه أن يشكل "أولويات صانع القرار"[2] في الدولة وهو يرسم سياستها الخارجية[3]، التي عبرها يمكنه بلوغ هذه الأولويات، غير أن السعي وراء تحقيق المصالح يطرح بحدة قضية علاقة الأخلاق بالسياسة، فكيف يتم النظر إلى هذه المسألة؟

ثانيا: سؤال الأخلاق عند الواقعية

غالبا ما وُصفت الواقعية أنها النظرية التي تفصل فصلا باتا بين الأخلاق والسياسة، ويورد Hoffmann، كأحد الأسباب التي جعلت البعد الأخلاقي يبدو أنه اختفى في أدبيات العلاقات الدولي، "التأثيرَ العميق للتراث الفكري الواقعي، فمن ناحية يبدو الواقعيون مقتنعين بأن لا مكان للأخلاق في العالم الهوبزي، (.....) ومن ناحية ثانية، تحاول الأعمال الواقعية أن تبرهن على أن الشؤون الدولية يمكن أن تلحقها أضرار بالغة، وتصبح أكثر عنفا وأقل عقلانية، في حال ما إذا تم إدخال الاعتبارات الأخلاقية"[4]. لكن ذلك لا يبدو بديهيا حيث يقر مورجانتو بأن الواقعية تتطلب "التمييز تمييزا واضحا بين الممكن

---

[1] - مورجانتو، مرجع سابق، ص: 60.

[2]- KRASNER D. Stephen, p :13..

[3] - من الجدير بالذكر هنا أن المصلحة الوطنية national interest تختلف عن المصلحة العامة public interest من حيث مجال صياغة كل واحدة وآليات السعي لتحقيقها. وهذا التمييز يستمد من التمييز بين البيئتين الداخلية والخارجية في الدولة.

[4] - HOFFMANN Stanley, «The political ethic of international relations», p : 33.[A second cause for the disappearance of the ethical dimension in the literatture is the deep mark of the realiste intellectual tradition. it was double impact. On the one hand, realists seemed to be arguing thah there was no room for ethical considerations in a Hobbesian universe. ...On the other hand, realist works also try to show that international affairs could be seriously damaged and made more violent or irrational by in the introduction of ethical considerations.]

والمستحب، أي بين ما يكون مستحبا في كل آن ومكان، وبين ما يكون ممكنا في ظروف زمانية ومكانية معينة ومحددة"[1].

ويعد هذا التمييز أحد لبنات الأخلاق السياسية، حيث يكون من حق الفرد أن يضحي بحياته في سبيل مبادئه، لكن سلوكا من هذا القبيل لا يمكن أن يقبل من دولة "فليس هناك من خلق سياسي دون روية، أي دون اعتبار النتائج السياسية المتوقعة من العمل الخلقي"[2]. ومن هذا المنظور يكون "على صانع القرار أن ينظر في النتائج لأية قضية موضع خلاف لا على أساس البعد الأخلاقي أولا، وإنما على أساس مقارنة أثر مختلف البدائل على ميزان القوى أما المبادئ الأخلاقية فهي ذات قيمة دعائية أو هي مقبولة إذا تطابقت مع بناء القوة"[3]. وتتجلى هذه القناعة من خلال موقف الواقعية من مسألة اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، حيث إن "الواقعية السياسية لا تحرم اللجوء إلى القوة ، ولا تحظر أي نوع من التدخلات في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ولكنها تنظر للعمل التدخلي كظاهرة سياسية تقيسها بنتائجها ومدى قدرتها على النجاح في تحقيق الأهداف، والتي تتلخص بالمصلحة القومية وزيادة سلطان الدولة والحفاظ على وجودها"[4].

ويخضع الحديث عن الأخلاق في السياسة لإحدى الأطروحات المركزية للواقعية التي أثارها Niebuhr في كتابه Moral man immoral society وهي "ضرورة إقامة تمييز واضح بين السلوكات الأخلاقية والاجتماعية للأفراد، وسلوكات المجموعات الاجتماعية والوطنية والعرقية والاقتصادية، وأن هذا التمييز يبرر ويتطلب نهج سياسة تجد معها كل أخلاقيات فردية بحثة نفسها في موقف محرج"[5]، وهو الشيء ذاته الذي يؤكد عليه كينان KINANE قائلا: "إن مكان المبادئ الأخلاقية هو قلوب الأفراد سواء كمدنيين أو مسؤولين حكوميين

---

[1] . مورجانتو، مرجع سابق، ص: 29.

[2] . المرجع نفسه، ص:33.

[3] . جيمس دورتي و روبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص:68.

[4] ـــ الرحباني ليلى نيقولا ، التدخل الدولي : مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، لبنان، ط:1، 2011، ص:58.

[5] -NIEBUHR Reinhold, Moral man and immoral society : A stady in ethics and politics, Xestminster John Knox Press, Louisville, Kentucky, Ed 2, 2013, p :xxxii [a sharp distinction must be drawn between the moral and social behavior of individuals and of social groups, national, racial, and economic; and that this distinction justifies and necessitates political policies which a purely individualistic ethic must always find embarrassing.]

لتقوم بتشكيل سلوكهم، ولكن عندما يمر سلوك الفرد عبر ماكينة المنظمة السياسية ويندمج بسلوك ملايين الأفراد من خلال العمل أو الحركة التي تقوم بها الحكومة، لذا فإنه يخضع لتحول عام تصبح فيه المبادئ الأخلاقية غير ذات صلة.."[1]، وعليه فمن الضروري استحضار أن سلوكات الدول لا يمكن قياسها على سلوكات الأفراد، وبالتالي، لا بد من التمييز بين الأخلاق الفردية والأخلاق السياسية أو "أخلاق السياسات".

وبناء عليه، فإمكانية الحديث عن نظام سياسي أخلاقي واردة بالنسبة للواقعية، على الأقل نظريا، لأنه يمكن ل "نظام سياسي عقلاني وأخلاقي مستمد من المبادئ المجردة والمقبولة كونيا أن يتحقق هنا والآن"[2]، إذا ما سلمنا بالطبيعة الخيرة والمرونة العالية للسلوك البشري، وبالتالي لسلوك الدول، أما إذا تم النظر إلى العالم الذي يفتقر إلى الكمال، على أنه "نتاج القوى المتأصلة في الطبيعة البشرية"[3]، فإنه يصبح من المتعسر أن تتحقق المبادئ الأخلاقية بشكل كامل في النظام السياسي لأن هذه الوضعية تولد نوعا من التضارب بين المصالح، وبالتالي تؤشر على صراعات بين الأطراف، لكن دون أن يصل الأمر إلى استحالة تحقيق هذا النظام إذ يمكن الاقتراب منه من خلال "توازن مصالح مؤقت أكثر من أي وقت مضى، وتسوية صراعات غير مستقرة أكثر من أي وقت مضى"[4]، أي بتدبير للمصالح وفق الشروط المستجدة بحسب سياقاتها المختلفة لأن محورية القوة في السياسة الدولية تجعل من الصعب إعمال قواعد أخلاقية ثابتة، أي الحديث عن سياسة دولية أخلاقية وناجعة في الآن ذاته. إن صياغة معادلة الأخلاق والنجاعة في السياسة الدولية تنتج لنا مفهوما آخر هو العقلانية، إذ يفترض في كل سياسة خارجية أن تكون عقلانية rationel، أي "تقوم على تحجيم المخاطر وتعظيم الفوائد، ومن ثم فهي تتوافق مع كل من المبدأ الأخلاقي الخاص بالتعقل والحكمة، والمطلب السياسي الخاص بالنجاح"[5].

---

[1] . جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، مرجع سابق، ص: 76.

[2] - PHAM.J. Peter, op, cit, p : 257.[a rational and moral political order, derived from universally valid abstract principles, can be achieved here and now].

[3] - Ibid, p :257.

[4] - Ibid, p : 257,[This being inherently a world of opposing interests and of conflict among them, moral principles can never be fully realized, but at best approximated through the ever temporary balancing of interests and the ever precarious settlement of conflicts].

[5] - جهاد عودة، مرجع سابق، ص: 27.

الفقرة الثانية: في تدبير المصالح

يعتقد Niebuhr أن "البلدان لا تتصل مباشرة مع الجماعات الوطنية الأخرى التي يجب أن تكون معها نوعا من الجماعة الدولية، ولا تعرف مشاكل الشعوب الأخرى إلا بطريقة غير مباشرة، وعبر وسطاء، ومادام التعاطف والعدالة معا يتعلقان، بشكل كبير، بإدراك الحاجات التي تولد سيلا من التعاطف، وبفهم المصالح المتنافسة التي يجب أن تحل، فإنه من البديهي أن الجماعات البشرية تعرف صعوبات أكبر من تلك التي يعرفها الأفراد في تحقيق علاقات أخلاقية"[1].

إن هذا التمييز بين ما يمكن تصنيفه في إطار المصالح المشتركة، وما يمكن اعتباره مصالح تستدعي التنافس نظرا لاختلافها ضروري لتقليص هوامش السلوكات الدولية المدفوعة بأنانية الدول، التي يراها Niebuhr كمحصلة لسوء الفهم الناتج عن عدم الاتصال المباشر بين الكيانات السياسية المختلفة التي تعتري سلوكاتِها العديدُ من المفارقات.

فمن جهة، تكمن مفارقة المجتمع الدولي في كونه يتألف من سيادات متعددة مستعدة للدخول في حروب، ولا تعترف بأي سلطة عليا تعلو على سيادتها، ولكنها في الآن ذاته تبحث عن الربح عبر الاقتصاد مما يحتم عليها العمل على استدامة السلم، وخصوصا مع وجود تهديد نووي يجعل العالم في وضعية "الحرب المستبعدة والسلم المستحيل". ويعتبر التفاعل بين الاقتصادي والسياسي إحدى السمات البارزة لطبيعة التفاعلات على الساحة الدولية، حيث يرى برتراند بادي B.Badie أن الساحة الدولية قد طُبعت في الستينات من القرن الماضي ب"الفصل المتزايد بين الحيز الاقتصادي والحيز السياسي، الأول داخل نطاق العولمة، في حين ظل الثاني حبيسا داخل الحدود الوطنية"[2]، ورهينا بمفهوم المصلحة الوطنية الذي يتغير من دولة إلى أخرى، ومن فترة تاريخية إلى أخرى، ومؤطرا بمفهوم السيادة، وهو ما لن يصمد مع أواخر القرن إذ ستؤثر الثورة غير المسبوقة في مجال تكنولوجيا الاتصال بشكل كبير على العلاقات الدولية حيث سيتم تحييد مفهوم الحدود، وتقليص مفهوم السيادة. وسيعرف مفهوم المصلحة الوطنية طفرة، وسيتم تعويم الحدود

[1]. NIEBUHR Reinhold, op, cit, p: .85

[2]. برتراند بادي و ماري كلود سموتس، مرجع سابق، ص: 241.

بين ما يعتبر "بيئة داخلية" حاولت الواقعية استبعاد تأثيرها على سلوكات الدول الخارجية، و"بيئة خارجية"، شكلت بالنسبة لها مسرح السياسات الخارجية للدول المختلفة، كما يعبر عن ذلك كيسنجر Kissenger بقوله "تبدأ السياسة الخارجية حين تنتهي السياسة الداخلية". فكيف سيتم النظر للمصلحة الوطنية، وأي أفق لتدبير المصالح الوطنية المختلفة بَلْهَ المتنافرة؟

على أساس هذا المستجد برزت مجموعة من التنقيحات التي عرفها المنظور الواقعي حيث ستحرص الواقعية الجديدة على التخفيف من حدة الفصل بين البيئة الداخلية والخارجية، بل إن الواقعية الدفاعية ستعترف بالدور الذي من شأن صانع القرار على المستوى الداخلي أن يضطلع به للتأثير في سلوك الدولة الخارجي، ليجعله معبرا عن النزعة الأنانية اللصيقة بالدولة باعتبارها لا كائنا جاهزا ومنمطا، بل محصلة سلسلة من التفاعلات الاجتماعية المعقدة التي تحدد ماهية هذا الكائن عبر تحديد العديد من المفاهيم المؤسسة له والتي يأتي في صلبها مفهوما الهوية والمصلحة الوطنية، الذين يتميزان بدينامية كبيرة تتأثر بالمناخ العام الذي تعيش تحته كل وحدة سياسية.

تعترف الواقعية الدفاعية، إذن، بتأثير العوامل الداخلية على السياسات الخارجية للدولة، غير أن الدولة ستعرف ظهور منافسين لها على المشهد العالمي، ينافسونها في التأثير وفي صياغة قواعد السلوك على المستوى العالمي، كما نتج عن الثورة الكبيرة في مجال الاتصال "نوع من التعقد والتشابك والتداخل بين المصالح القومية للدول، وزاد اعتمادها على بعضها في مجال حماية أمنها القومي، أو دعم كيانها الاقتصادي، أو الدفاع عن معتقداتها السياسية، والإيديولوجية، هذا فضلا عن التعاون في المجالات الفنية والثقافية والعلمية، وهذا يبين كيف أن حجم التعامل الدولي قد أصبح أضخم بكثير مما كان عليه في الماضي"[1]، مما أصبح معه من المتعذر الفصل بشكل واضح بين ما يعتبر متعلقا بالبيئة الخارجية للدولة، وما يأتي من بيئتها الداخلية، وهو ما يطرح سؤال حدود المصلحة الوطنية في علاقتها بمجموع المصالح الوطنية الأخرى التي تتقاطع معها. أو بعبارة أخرى المصالح الخاصة بكل دولة، والمصالح المشتركة بين سائر الدول، ومدى قدرة أي دولة على "أن تطمئن إلى ما لدى الدول الأخرى من إرادة للتعاون، وهل يمكن لتركيبة تجمع توازن المصالح

[1]. مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص: 11.

الذي يتصف ضرورة بعدم الكمال، مع قوة الرأي العام، أن تنهي اضطرار كل دولة لإبقاء قوتها في حالة استعداد دفاعا عن مصالحها؟"[1].

أخذا في عين الاعتبار أن الدولة، بالنسبة للواقعية، هي الفاعل الأساس على الساحة الدولية، وأن القوة هي اللغة التي تجيد الدول جميعها التواصل بها في علاقاتها ببعضها، يتعذر تصور وجود "مصالح وطنية" بعيدا عن وجود القوة، إذ إن "السبب المباشر المشترك لكل الحروب هو الاعتراض الواضح لأمة على تطلعات أمة أخرى. لكن وراء جميع الاعتراضات الظاهرة بين المصالح الوطنية نجد المتطلبات المتغيرة للنظام المبني هو الآخر على الحرب، والتي تقتضي اللجوء دوريا إلى النزاعات المسلحة"[2]، لأنه لا يجب أن نغفل أن "الحرب هي الأساس الذي أقيم عليه التنظيم في المجتمعات الحديثة"[3]، نظرا للوظائف المتعددة التي تضطلع بها[4]، والتي تعتبر "أساس النظام الاجتماعي الذي نعرفه اليوم"[5].

بناء عليه، ترتبط قوة الدولة ارتباطا وثيقا بقدرتها على تحقيق مصالحها، وتتحدد كل منهما على ضوء الثانية، وبالتالي يتعذر على الواقعي إعطاء جواب واضح على السؤال السابق، إذ إن سؤال القوة في العلاقات الدولية يعاني حالة "قلق" مع مطلب السلم المتزايد.

المطلب الثاني: بدائل الو اقعية والبحث عن إجابات جديدة

إذا كان السؤال السابق يؤرق الواقعيين كثيرا، فإن المدرسة الليبرالية[6] التي "دائما ما تدعي أنها البديل التاريخي للواقعية"[7]، لا ترى في الواقع ما يستدعي القلق طالما أن جميع

---

[1] . كينيث والتز، الإنسان والدولة والحرب، مرجع سابق، ص:239.

[2] - MCLANDRESS. H(préface de), La paix indésirable ? Rapport sur l'utilité des guerres, Calmann-Lévy, Paris, 1968, p : 165.

[3] - Ibid, p : 165.

[4] - يحدد التقرير السابق وظائف الحرب في خمسة: وظائف اقتصادية، وسياسية، واجتماعية وأيكولوجية، وعلمية وثقافية (أنظر ص ص:167 -168 -169).

[5] - Ibid, p : 169.

[6] - تجد المدرسة الليبرالية جذورها في فكر غروسيوس (قانون الحرب والسلام 1625) وجون بودان الذين عملا على تمجيد الحرية الشخصية، وإعطاء أهمية بالغة لمكانة الفرد داخل الدولة والمجتمع، وتبوء القانون المكانة العليا التي من شأنها ضمان تهذيب أنانية الدول وأطماعها. وهي الخصائص التي عرفت بها الليبرالية كنظرية عامة مستندة على ما يعبر عنهBATTISTELLA ب"الأولوية الممنوحة للفرد العقلاني، والمساواة والإيمان بالتطور"(Théories des relations internationales, p 173 BATTISTELLA Dario) ، كما تكرستا في فكر كل من جون جاك روسو وإيمانويل كانط.

[7] . جهاد عودة، مرجع سابق، ص: 53.

الفرضيات التي بنت عليها الواقعية تصورها قابلة للدحض، حيث يمكن من وجهة نظر ليبرالية "تصور عالم حيث تشارك فواعل أخرى غير الدول مباشرة في السياسة العالمية، وحيث تغيب أي هرمية واضحة للقضايا، وحيث تكون القوة وسيلة غير فعالة في السياسة"[1]. فهذه الشروط الثلاثة، في التصور الليبرالي، من شأنها توجيه النظر نحو إمكانية أخرى لرؤية التفاعلات على الساحة الدولية سواء لتفسيرها، أو توجيهها أو التنبؤ بمآلاتها، ولكن من زاوية أكثر تفاؤلا، وأكثر اعتقادا بإمكانيات التخلي عن الحرب كوسيلة لحل الخلافات، والنزوع إلى الحلول السلمية للنزاعات، من خلال الإيمان بإمكانات التعاون الدولي، عبر مدخل "الاعتماد المتبادل" انطلاقا من مجموعة من المسلمات المستلهمة من المدرسة المثالية لما قبل الحرب العالمية الثانية. وتشيد المدرسة الليبرالية صرحها النظري على أنقاض ما تعتبره نقائص في النظرية الواقعية. ويمكن أن نرصد منطلقات هذه المدرسة في ما يلي:

- اعتبارها أن الطبيعة البشرية ليست شريرة على الإطلاق، أو على الأقل ليست بالسوء الذي تصوره الواقعية.

- اعترافها بالفوضوية كسمة للمجتمع الدولي، مع إيمانها بإمكانية تقليص هامشها أو استئصالها في ظل إطار مؤسساتي محكم.

- اعتراضها على اعتبار الدولة الفاعل الأساس في الساحة الدولية، مع إعطاء مكانة هامة لـ "الشعوب" ولفاعلين آخرين.

- اعتبار أن الدولة -عوض أن تتجه إلى تعظيم قوتها- تتجه إلى تعظيم منفعتها على المدى الطويل من خلال نسج مصالح مشتركة مع الدول الأخرى.

- اعتبار أن الشعوب قادرة على التعاون، وهي تختلف في ذلك عن الدول، وأن الفاعلين والبنى على المستوى الداخلي تؤثر على هوية ومصالح الدول وبالتالي على سلوكها الخارجي.

[1] -KEOHENE.O.Robert, Joseph.S. Nye, Power and interdependence, Third edition, Longman, Newyork, SanFransisco, Boston, 2001, p :21[we can imagine a world in which actors other than states participate directly in world politics, in which a clear hierarchy of issues does not exist and in which force is ineffective instrument of policy].

فكيف نظرت الليبرالية، بتلويناتها المختلفة، لإمكانات التعاون الدولي (الفرع الأول)، وما هي النواة الصلبة التي قام عليها مشروعها (الفرع الثاني)؟

الفرع الأول: التعاون الدولي بديلا عن السيادة الجامدة

إذا كانت الواقعية قد وجدت في فلسفة العقد الاجتماعي لهوبز الدعامة التي عضدت بناءها، فإن الليبرالية قد استندت لأفكار Rousseau، القائمة على قاعدة "أن ليس للإنسان سلطان طبيعي على مثله، وبما أن القوة لا توجب أي حق، فإن العقود تظل أساسا لكل سلطان شرعي بين الناس"[1]. وبالتالي فإن الخروج من حالة الطبيعة التي خلق عليها الإنسان إنما يتم عبر التفكير في "إيجاد شكل لشركة تجير وتحمي - بجميع القوة المشتركة – شخص كل مشترك وأمواله، وإطاعة كل واحد نفسه فقط، وبقاؤه حرا كما في الماضي، مع اتحاده بالمجموع، فهذه المعضلة الأساسية تحل بالعقد الاجتماعي"[2]، والذي يتم عبر وضع كل واحد "شخصه وجميع قوته شركة تحت إدارة الإرادة العامة "[3]، مؤشرين بذلك على ميلاد هيئات معنوية، تمثل الدولة أحد تمظهراتها فقط.

ويترتب عن هذا العقد الاجتماعي كون الدولة معبرا عن هذه الإرادة العامة التي تتولد من خلال وعي أفراد الجماعة وتعاقدهم على ذلك؛ فقد "ظهرت الدولة في وظيفتها المنظمة لعلاقات السلطة العامة، وتأكدت كجماعة بشرية تنظمها علاقات المواطنة، وتبدو وكأنها تتمتع بمؤسسات عامة ودائمة حلت محل المجموعات المحلية والعائلية، هذه المصادر الأولى للولاء. وبدا تكوينها تاريخيا كجانب من سيرورة العقلنة التي أثرت بجميع المجتمعات الداخلة في عصر الحداثة (....) يجد نشوء الدولة الذي تم تصوره على هذه الشاكلة نفسه وقد أدرج مجددا في رؤية تطورية تجعل من دولة الرفاهية النقطة التي سيؤول إليها تطور المجتمعات السياسية"[4].

إلا أن ندرة الموارد المرافَقة بتزايد الطلب عليها نتيجة الانفجار الديمغرافي والثورتين

---

[1] - جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، كلمات للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2013، ص:32.

[2] - المرجع نفسه، ص: 37.

[3] - المرجع نفسه، ص: 38.

[4] - برتراند بادي، بيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط :1، د.ت، ص: 28.

الصناعية والتقنية، وثقل فاتورة الحروب بفعل تطور الآلة الحربية؛ سرعان ما سيجعل هذه المؤسسة تبحث عن إمكانات لتحقيق مكاسب وتوفير موارد لكن بعيدا عن العلاقات الصراعية التي حشرتها فيها المدرسة الواقعية، وذلك من خلال العمل الجماعي بحكم الصفة العقلانية التي تتمتع بها، أو ما يعرف في حقل العلاقات الدولية بالتعاون.

الفقرة الأولى: مفهوم التعاون في العلاقات الدولية

يعتبر التعاون من المفاهيم التي نحتت مكانها في حقل العلاقات الدولية، حيث كان - إن كحقل للدراسة النظرية، أو كمجال للممارسة العملية- موضوع اشتغال العديد من الباحثين[1]، غير أنه من المفاهيم التي لا يمكن قول الشيء الكثير بصددها[2]، فهي تعبير عن آلية تحاول الأطراف المختلفة حل مشاكلها عبرها في إطار جماعي، وكذا تحقيق مصالح ومكاسب دون التسبب في أضرار للأطراف الأخرى.

ويعبر التعاون الدولي عن وعي متقدم بضرورة تنحية المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية، وإعطائها بعدا أكثر ديمقراطية عبر إضفاء نوع من الشفافية على عملية صنع القرار الخارجي وتوسيع دائرة الفاعلين لتشمل إلى جانب الدول فاعلين جدد قادرين على العمل على توسيع شبكة المبادلات والمكاسب المشتركة بالاستعانة بما وفرته التقنية والتطور الهائل لشبكة الاتصالات.

غير أن التعاون يستدعي وجود بنيات قادرة على فرض احترام قوانين المنظومة الدولية، وقادرة على تأمين تقاسم الخيرات الجماعية بشكل عادل في ظل حالة التوجس التي تنتاب الأطراف المختلفة من عدم احترام الأطراف الأخرى لالتزاماتها، فيصبح "الخوف من الغش والخداع والانشقاق عوائق أساسية في وجه أي تعاون بين الدول. وهذه الريبة تمنع التعاون حتى ولو كان فيه مصلحة متبادلة بين الدول"[3].

ومن الصور التي تتحقق فيها هذه البنيات، وجود طرف مهيمن يضطلع بمهمة "الشرطي"، يسهر على تطبيق المعايير التي عادة ما يشرف على صياغتها، من خلال تكييف

---

[1] - ستتم معالجة هذه النقطة في الفصل الموالي.

[2] - KEOHENE.O.Robert, After Hegemony : cooperation and descord in the world political economy, Princeton University Press, NewJersey,U.K, 1984, pp :5-6.

[3] - مارتن غريفيتس، يتري أوكالاهان، مرجع سابق، ص:396.

البيئة الدولية لصالحه دونما اعتراض من الأطراف الأخرى. إن هذا الوضع في حد ذاته يحمل قناعة خالصة بعدم تعارض مفهومي التعاون والهيمنة، حيث يرى KEOHANE أن التعاون ليس نقيضا للهيمنة، مستدلا على ذلك بكون الأنظمة الاقتصادية الدولية المعاصرة بنيت تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، بل ويذهب إلى كون الهيمنة غالبا ما تلعب دورا هاما، إن لم نقل شديد الأهمية، في مسألة التعاون[1]. وتطرح هذه الحالة ما يعتبره KEOHANE[2] "معضلة سياسية مركزية هي: كيف يمكن تنظيم التعاون بدون هيمنة؟"[3].

بعيدا عن وجود طرف مهيمن، تذهب وجهة نظر أخرى إلى أن "الفاعلين الاجتماعيين قادرين على إنتاج منظومة قانونية واحترامها حتى وإن لم تتوفر هناك هيئة تسهر على تطبيق هذه القواعد، وتعزى هذه القدرة إلى كون الفاعل الاجتماعي هو "كائن عقلاني"[4]. أي أن الفوضوية، بما هي ثابت في العلاقات الدولية، لا يمكنها أن تكون عائقا أمام التعاون الدولي ف"الدولة كيان أناني عقلاني تهمها المصلحة الخاصة، وتعمل على زيادة مكاسبها، وهذه الدول لا تأخذ بالحسبان منفعة الدول الأخرى حين تهتم بمصالحها هي. فإذا نتج من أي تعاون مكسب جاد لها، شاركت فيه"[5].

وتأخذ العقلانية هنا معنى قدرة الأفراد والدول على حد سواء على تحديد أولوياتهم، وترتيبها على النحو الصحيح، بالشكل الذي يتيح لهم امتلاك القدرة على حل مشاكلهم من خلال العمل الجماعي. وتقود هذه العقلانية إلى التفكير في حل وسط بين هذين الحلين القصويين المرتبطين بسياقين تاريخيين مختلفين. هذا الحل يتمثل في التفكير في تحقيق التعاون في ظل "المؤسسات"، التي يعرفها MEARSHEIMER بأنها "مجموعة من القواعد التي تحدد الطريقة التي وفقها تتعاون أو تتنافس الدول فيما بينها، وهي تصف الأشكال

---

[1]- KEOHENE.O.Robert, After Hegemony, op, cit, p : 49.

[2] - وقد خصص كتابه After Hegemony :cooperation and descord in the world political economy للبحث في "كيف تم وكيف يمكن أن يتم تنظيم التعاون في الاقتصاد السياسي العالمي عندما توجد مصالح مشتركة؟" how cooperation has been and can be organized in the worhd politicaj economy ، when common intersts exist ? (أنظر ص :5) والذي يقود إلى التساؤل عن الكيفية التي من شأنها إحداث مصالح مشتركة بين الدول.

[3] - KEOHENE.O. Robert, Ibid, p:10.

[4] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit, p :193 .

[5] - مارتن غريفيتس، يتري أوكالاهان، مرجع سابق، ص:395

المقبولة من سلوكات الدول، وتحرم الأنواع غير المقبولة"[1]. إن التعاون في غياب قوة مهيمنة يجعلنا "عندما نفكر في التعاون بعد الهيمنة، نفكر في المؤسسات"[2]، بل إن النظريات التي تستبعد المؤسسات الدولية باعتبارها غير ذات قيمة "لا تساعدنا على فهم الشروط التي تحت ظلها يمكن أن تنجح محاولات الدول في التعاون في مصالحها الخاصة"[3].

وعلى عكس الواقعية التي ترى أن التعاون بين الدول محكوم بالتنافس الأمني القائم بين الدول، ومؤطر بالفوضوية التي تسم المجتمع الدولي ويمكن أن تشكل عائقا أمام استمراره بسبب عدم إمكانية تنفيذ الالتزامات في ظل إطار كفيل بإلزام الأطراف على ذلك، يخلص KEOHANE إلى إمكانية استمرار التعاون دون وجود قوة واحدة مهيمنة كالولايات المتحدة الأمريكية، مما يكون معه مستبعدا أن يجعل سقوط القوة المهيمنة التعاون مستحيلا، إذ بالإمكان الاستعاضة عن هذه القوة بمؤسسات تسهل تحقيق التعاون وتسهر على تطبيقه، وهي مؤسسات "لا تملي على الحكومات ما يجب عليها فعله، بل بدلا من ذلك، تساعد الحكومات على تتبع مصالحها"[4].

كما أن للحكومات مصالحها في كل حين، وهي تعكس، في كل مرحلة، حاجات ومطامح الفاعلين المجتمعيين في الدولة باعتبارها "ليست فاعلا وإنما مؤسسة تمثيلية خاضعة باستمرار لعملية التقاط أو استعادة بناء أو إعادة بناء تحالفات الفاعلين الاجتماعيين"[5]عبر إقرار سياسات تتلاءم وأولويات الدولة. هذه الأولويات ليست في نهاية المطاف إلا انعكاسا لمصالح وقوى الأفراد والجماعات (داخل جهاز الدولة وخارجه) الذين يضغطون باستمرار على صناع القرار المركزيين لنهج سياسات تتلاءم وأولوياتهم، لا يمكن بحال أن تكون منسجمة، إذ تستبعد الليبرالية "الفكرة الطوباوية القائمة على وجود انسجام في المصالح بين الأفراد والجماعات في مجتمع ما، إذ تستدعي الندرة والتمايز بالضرورة وجود

---

1 - MEARSHEIMER.J. John, The False Promise of International Institutions, International Security, Vol. 19, No. 3, (Winter, 1994-1995), p :8.

2 - KEOHENE.O. Robert, After Hegemony, op , cit, p :246.

3 - Ibid, p : 246.

4 - Ibid.

5 - MORAVCSIK Andrew, « Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics », in Theory and Structure in International Political Economy: An International organization reader, edited by Charles Lipson, Benjamin J. Cohen, MIT Press, 1999, p :38.

منافسة"[1]. وبناء عليه، فأولويات الدولة وترتيب مصالحها يتغير باستمرار، وفق مآلات التدافع داخل المجتمع المحلي، وترتيب القوى فيه مما يؤثر في السلوك الخارجي للدولة.

ويستدعي الحديث عن التعاون وجود مصالح متبادلة بين الأطراف. ويجب التمييز هنا بين المصالح المتبادلة والمصالح المشتركة، فالأولى تشكل مجالا للتعاون بالفعل، في حين إن الثانية غالبا ما تكون مولدة للصراع بحكم التدافع الذي يحدث لجني أكبر قدر من المكاسب. ولا يجب أن يفهم من الصراع هنا الطرفَ النقيض للتعاون، إذ إن التعاون ليس رديفا لـ"غياب الصراع بل بالأحرى هو رد فعل ضد صراع محتمل"[2]، على اعتبار أن اللجوء إلى التعاون يكون عندما يعي الفاعلون المختلفون أن سياساتهم تعرف صراعا أو يحتمل أن تعرف صراعا في المستقبل، وليس حين تكون سياساتهم متوافقة.

إن لجوء الدول إلى التعاون الدولي مع ذلك مشوب بكثير من الحذر، مرده إلى التخوف الذي يلازم الأطراف المختلفة من احتمال أن يؤدي هذا التعاون إلى تعزيز مواقع أطراف أخرى هي بالضرورة تشكل "آخرا" من شأن تعزيز موقعه في النظام الدولي أن يضر بمن كان هذا الترقي على حسابهم. ويعزى هذا التخوف إلى الاهتمام ب"المكاسب النسبية" *Relative gains* التي تعرف على أنها "المكاسب الناتجة من التعاون"[3]، والتي تساهم في الرفع من المكاسب المطلقة *Absolute gains* للدولة. فبافتراض أن كل الدول ستحقق مكاسب نسبية، فإن النتيجة ستكون حتما تحقيقها لمكاسب مطلقة تحدث اختلالا على مستوى تموقعها على الساحة الدولية إذ لا يمكن إنكار أن بعض الدول ستنتفع أكثر من الأخرى من الإمكانات التي تتيحها عملية التعاون. وتختلف درجات الحذر باختلاف المجال الذي يكون فيه التعاون، ومواقع الدول المعنية بالتعاون في الساحة الدولية، وبهامش الاختيار الذي يبقى للدولة لتقرر إمكانية الانخراط فيه من عدمها.

---

[1]- MORAVCSIK Andrew, « Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics », in Theory and Structure in International Political Economy: An International organization reader, edited by Charles Lipson, Benjamin J. Cohen, MIT Press, 1999, p :39.

[2] - KEOHENE.O.Robert, After Hegemony, op, cit, p:54.

[3] - مارتن غريفيتس، يتري أوكالاهان، مرجع سابق، ص:394.

الفقرة الثانية: النظام الأمثل للتعاون

يبقى هامش الاختيار السابق ضيقا في ظل واقعة احتياج كل دولة لدول أخرى لتلبية حاجياتها، إذ إن الاكتفاء بالذات يبدو مفارقا للواقع، إسوة بالإنسان الذي إن كان بإمكانه في فترة ما الاكتفاء بذاته لصيد أو اقتناص ما يقتات به، فإنه اليوم غير قادر على تلبية حاجياته جميعها بفعل تعددها وتعقدها، وبفعل ما يسميه آدم سميث A. Smith ظاهرة "تقسيم العمل"، المرتبطة بظاهرة أخرى هي "التخصص" في العمل، مفرزة بذلك الحاجة الدائمة للآخر. وهي ظاهرة لم تتفتق عنها العبقرية البشرية الطامحة لما ترتب عنها من رخاء، بل كانت "نتيجة ضرورية، رغم أنها بطيئة وتدريجية لميل لصيق بالطبيعة البشرية؛ الشيء الذي يكون بحوزتنا، نحب أن نبادله مقابل الشيء الذي لا نملكه"[1]. وهو الأمر ذاته الذي يسري على الجماعات المختلفة، ومنها الدول، التي تسعى كل منها للاستجابة لحاجياتها وفق ترتيب الأولويات الخاص بها، في إطار جو من الاحتياج للدول الأخرى، والرغبة في التزود من عندها بما لا يكون متاحا التوفر عليه دون مبادلات معها. وبهذا المعنى يكون تقسيم العمل "وليد القدرة على المبادلات، لذلك يجب أن يكون مؤطرا بهذه القدرة، أي أن التقسيم والسوق لهما نفس الامتداد"[2]. وبذلك يكون السوق أحد المفاهيم التي ستفرض نفسها على ساحة العلاقات الدولية كفاعل أساسي ينافس الدول في عملية إنتاج الثروات وتوزيعها، وبالتالي مجالا للتدافع نحو تحقيق المصالح الفردية التي، حسب Smith، "تتناسق تلقائيا في السوق وتلبي المصلحة العامة"[3]. فكيف ذلك؟

تعتبر السوق الشكل الأمثل للنظام الاقتصادي الذي ينشأ عندما يتاح للأفراد اكتساب الملكية وتبادلها. وهو الإطار الذي أفضى إليه تطور نظام المقايضة والمبادلة، باعتباره نتاج إدراك أطراف مختلفة تمتلك أشياء مختلفة، أو لها استعمالات متباينة لنفس الشيء، أن بإمكانها الاستفادة من الحصول على ما عند الطرف الآخر مقابل إعطائه ما يحتاج إليه لتحقيق أهدافه. وبما أن الأهداف تختلف من شخص لآخر ومن مجموعة

---

[1] - SMITH Adam, De la richesse des nations, Traduit par : Germain Garnier, Flammarion, Paris, 2009, p : 29.

[2] - Ibid, p :35.

[3] - SHIRINE Saberan, « La notion d'intert général chez Adam Smith : de la richesse des nations à la puissance des nations », p : 55. www.cairn.info/revue-geoeconomie-2008-2-page-55.htm.

لأخرى، فإن تحقيق الأطراف المختلفة لأهدافها المتشابكة يكون قرينا بالتعاون، الذي يستدعي وجود نظام قادر على تأطيره. ويبقى السوق هو هذا الشكل الضروري من النظام الذي يتيح تعاون الأطراف المختلفة فيما بينها بما يعود عليها ليس بالمنفعة الاقتصادية فحسب، بل أيضا يشكل ضمانة لحماية الحرية الفردية والحرية المدنية عن طريق توفير مصادر بديلة للثروة والنفوذ في المجتمع بعيدا عما توفره الدولة بحكم احتكارها سلطة الجبر والإكراه. وهنا وجه الاختلاف بين الدولة والسوق، إذ ليس بإمكان السوق امتلاك موارد أو تنفيذ سياسات وخطط عن طريق هذه السلطة، بل ما تستند عليه السوق هو التعاون والتبادل بين الأطراف المختلفة، كإحدى ضرورات الحياة والتي يستدل عليها فريدمان FRIEDMAN Miltonبنموذج قلم الرصاص[1].

وبناء عليه يكون التعاون -كفعل مشترك بين أطراف مستقلين يتصرفون بحرية وفق ما يمكنهم من تحقيق مصالحهم دون المساس بمصالح شركائهم- أحد أوجه العلاقات الدولية التي تهدف إلى تنفيذ سياسات معينة متعلقة بمواضيع بذاتها في فترات زمنية محددة بهدف تحقيق مصالح متبادلة بين الأطراف المنخرطة في هذه العملية. غير أن الأمر يبقى مشوبا بإكراهين:

- الأول متعلق بالمجتمع الدولي ككل وبنيته مما يطرح إشكالية عدم الثقة التي تعالج بناء على معضلة السجين الشهيرة[2]، التي يعتبرها Scott Barrett أحد عوائق التعاون الدولي

[1] - يرى فريدمان أن قلم الرصاص كأحد المنتوجات الأكثر انتشارا والأكثر استعمالا لا يمكن لأي شخص في العالم أن ينتجه بمفرده نظرا للكم الهائل من الموارد والطاقات والقدرات التي يتم اعتمادها في عملية الإنتاج تلك. أنظر :
Série télévisée « Free to Choose », États-Unis (1980) على الموقع :
http://www.citeco.fr/Milton-Friedman-Le-crayon-pouvoir .

[2] - يفترض أن شخصين قاما بجريمة ما، ولكن لا توجد أدلة كافية لتوجيه تهمة لهما بالرغم من توفر يقين بأن أحدهما الفاعل. كل ما يستطيع فعله المحقق هو التحقيق معهما على أمل انتزاع اعتراف من أحدهما، اعتمادا على ما يعرف بمعضلة السجين.
يحرص المحقق بداية على عزل المجرمين في غرفتين منفصلتين، ويحاول أن يخضع كلا منهما للاختبار التالي مُوهماً إياه أن زميله يخضع في الآن ذاته لنفس الاختبار في الغرفة الأخرى: يقتضي الاختبار الاختيار بين ثلاث سيناريوهات: الأول، أن يعترف الاثنان فينالا نفس العقوبة، الثاني أن ينكر الاثنان، وتلتزما الصمت فتكون العقوبة بسيطة ومتماثلة، أما السيناريو الثالث فيقوم على اعتراف أحدهما على الآخر الذي يلوذ بالصمت، فيكون نصيبه عقوبة مشددة مقابل حصول زميله على البراءة. وبالتالي تقتضي معضلة السجين وجود عنصر الثقة بين الشخصين للحصول على أفضل الحلول، فيما تدفع الأنانية إلى أسوأ الحلول وتعطي العقلانية حلا وسطا بعيدا عن كل مخاطرة.

فيمـا يتعـلق بالمشاكل ذات الطابع الجهوي أو العالمي[1].

- الثاني يتعلق بإشـكالية السـيادة المرتبطة بالدولة حيث يعتبر Scott Barrett أنه "في العلاقـات الـدوليـة، الإكراه الجـديـد الـذي يمنع طلائع أفضـــل النتـائج من التحقق هو السـيادة"[2]، التي تنضـاف إلى الطبيعة الفوضـوية للمجتمع الدولي[3]، لتعزز أجواء عدم الثقة في التزام الأطراف بتنفيذ التزاماتها المتمخضة عن التعاون، خاصة أن صانع القرار يكون في ظل أجواء من المنافسة تقتضي منه القدرة على اتخاذ قرارات "عقلانية"[4].

ولتجاوز هذا الواقع، الذي تشكل الدولة أحد معالمه، نادت الليبرالية بالاستعاضة عن هذه الوحدة/ العائق بوحدة جديدة هي السوق. يقول فريدمان في هذا السياق: "إن السوق ليس العدو الحقيقي، إن دولة الرعاية الاجتماعية هي هذا العدو، فالدولة هي التي تتسـبب في شل الاقتصاد وفي تثبيط النمو، إنها عائق يقف في وجه المواطنين"[5]، حيث إن "السياسة لا قدرة لها على التحكم في النمو الاقتصـادي على نحو مباشـر، وأن هذا الموضـوع هو من اختصاص قوى السوق في المقام الأول"[6]، وهو ما يعني ضرورة رفع الدولة يدها عن العديد من الأنشـــطة خاصـــة المتعلقة بالاقتصـــاد والنقد، مقابل احتفاظها بالوظيفة الأمنية من خلال الجيش والشـرطة، وكذا الإشـراف على الجهاز القضـائي، والجهاز الإداري المقلص إلى أبعد الحدود. فهل يشكل السوق بهذا المعنى النظام الأمثل لتحقيق التعاون؟

---

[1] -SCOTT Barrett, « International Cooperation and the International Commons », Duke environmental law & Policy forum, vol 10, 1999, p :132. [Problems of international cooperation involving regional or global public goods, or regional or global commons problems, have characteristics that are crudely captured by the famous Prisoners' Dilemma (PD) game].

[2]- Ibid, p :130. [In international relations, the novel constraint that prevents firstbest outcomes from being realized is sovereignty].

[3] - Ibid, p :133

[4] - يتم النظر إلى العقلانية على أنها السـعي إلى تحقيق أقصـى حد من المكاسـب ودرء أقصـى حد من الخســائر أو المخاطر. ويرى Scott أن التعاون يفترض نوعا من العقلانية الفردية والجماعية: تتمثل العقلانية الفردية في كون أن اختيار أية وحدة دولية لأن تكون طرفا في معاهدة أو اتفاقية هو خيار طوعي، أي أن اختيارها التعاون مع وحدات أخرى طوعي، وبالتالي تقاس عقلانيتها بكفاءتها في الاختيار والنتائج التي تحصدها من ورائه.

[5] - أولريش شـيفر، انهيار الرأسـمالية: أسـباب إخفاق اقتصـاد السـوق المحررة من القيود، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010، الكويت، ص: 34.

[6] - المرجع نفسه، ص: 35.

أسست الليبرالية مشروعها الفكري على مبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وقيمة الحرية في تحقيق التقدم والرفاه للمجتمعات والأفراد على حد سواء، لذلك كان لا بد لها من مواجهة سلطان الدولة كأقوى المؤسسات الموجودة لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات، فوجهت سهام نقدها للدولة التدخلية وطالبت بتقويض اختصاصاتها لصالح السوق الفاعل الأهم والقادر على حل مشاكله من تلقاء نفسه، وتحقيق الرفاه للإنسانية، في ظل أجواء المنافسة الحرة، التي تستدعي بطبيعتها آليات خاصة للتعاون والتكامل.

ورغم أن الانتصار للسوق والسعي لإضعاف الدولة، يشكل إحدى الخصائص اللصيقة بالليبرالية، إلا أن ذلك لا يمنع وجود اختلاف كبير بين الليبراليين[1] حول استقالة الدولة من الحياة الاقتصادية، إذ يطرح السؤال بحدة حول مدى قدرة السوق على إنتاج قواعد واضحة تحكم المنافسة وتحول دون الاحتكار[2]، يتم الاحتكام إليها بين الأطراف. كما يطرح مفهوم المصلحة نفسه بقوة، إذ إن السوق كمجال لتدافع المصالح الفردية، يجعل الحديث عن المصلحة الجماعية غير واضح المعالم. وفي خضم هذا الاختلاف يظهر مفهوم الاعتماد المتبادل كأحد المفاهيم التي تسم النظام الدولي عند الليبرالية.

الفرع الثاني: الاعتماد المتبادل والدولة المستقيلة

شكلت نظرية السلام الديمقراطي كما أشارت له مبادئ ويلسون الأربعة عشر، وكما أوحت به تأملات كانط حول السلام الدائم، إحدى الإسهامات المهمة لليبرالية في بناء تصور بديل لاستدامة السلم الدولي. وتقوم هذه النظرية على فكرة أن السلم الدولي يمكن تحقيقه عبر تعميم الديمقراطية، لأنها تشكل ضمانة لعدم الاحتكام للقوة في حل الخلافات بين الدول من خلال الإنصات لصوت الشعب عند اتخاذ مثل هذه القرارات. غير أن عاملا أقوى من شأنه أن يبعد شبح الحروب، إنه التجارة التي تجعل الحرب مستبعدة وذلك من خلال تقوية المصالح الخاصة وتكثيفها، وتشجيع التبادل الحر. فتصبح الحرب، بحكم هذا

[1] - في الوقت الذي حسمت مدرسة شيكاغو في كون الدولة يجب أن تكون جزءا من الماضي، وتترك مكانها للسوق، كانت مدرسة "فرايبورغ" أكثر تحفظا داعية لدولة راعية لقوانين المنافسة، مع ظهور حنين للأفكار الكينزية المؤمنة بضرورة وجود دولة قوية قادرة على توجيه الاقتصاد الوطني كلما لاحت بوادر أزمة الليبرالية كما كانت الحال مع أزمة 2008.

[2] - في هذا الإطار كانت مدرسة "فرايبورغ" التي أسسها فالتر أويكن وبعض زملائه، تنتصر لدور موسع للدولة في الحياة الاقتصادية حيث ترى أن من واجبها منع الاحتكارات وتأسيس الكارتلات، إضافة إلى انتهاج سياسة اجتماعية موائمة لمتطلبات السوق تضمن حدا من العدالة الاجتماعية.

الواقع، تهديدا لحالة الرفاه التي تعيشـها الأطراف المندمجة في شـبكة المبادلات بما يخلق حالة من الاعتماد المتبادل تعتبر ثاني القيم المركزية لليبرالية، والدعامة التي تعضـد قيمة التعاون في هذه المنظومة.

الفقرة الأولى: دلالة الاعتماد المتبادل

يعبر مفهوم الاعتماد المتبادل على "حالة العلاقة بين طرفين، حيث تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات متساوية تقريبا بالنسبة إلى كل من الطرفين"[1]، أي أنه يشير إلى العلاقة التي تنشأ بين فاعلين مختلفين يصبح معها من الصعب على أي منهما التخلي عن الآخر نتيجة قوة ترابط مصالحهما. لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل جميع الأطراف في نظام ما يتأثرون بنفس القدر وبذات الدرجة؟

يقترح KEOHANE وNYE للإجابة على هذا السؤال مبدأين يميزان الاعتماد المتبادل، ويتعلق الأمر بمبدأ "الحساسية sensivity" والتي تعرف باعتبارها قدرة طرف (أ) على التأثير السريع والعميق في طرف (ب)، أي أنها تعبر عن "درجات الاسترجاع للعمل السياسي، حيث إن تغيرا في هيكل التفاعل لدى دولة ما يؤثر على دولة أو دول أخرى"[2]. أما المبدأ الثاني فهو مبدأ "الهشاشة vulnerability" والتي تعرف على أنها قدرة طرف (أ) على مقاومة تأثير طرف (ب)، وهي رد فعل على وجود "حساسية" معينة، حيث تعبر عن الإمكانات المتوفرة لدى الطرف (أ) لمقاومة التغييرات التي يود الطرف (ب) إحداثها عنده. وبالتالي يخضع الاعتماد المتبادل في ديناميته لثنائية حساسية/هشاشة في جدلية مستمرة: إنتاج (ب) لسياسات بهدف إحداث تغييرات عند (أ)، ثم إنتاج (أ) لسياسات أخرى لمقاومة الأولى مما يضمن نوعا من التوازن في النظام.

يفترض الاعتماد المتبادل إذن هذه الدينامية، وقد أصبح "التمييز بين الحساسية التي تعرف بدلالة التأثير المتبادل، والهشاشة التي تعرف بدلالة تكلفة اختلال علاقة التبادل،

[1] - أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة: عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010، الكويت، ص:65.

[2] - KEOHENE.O.Robert& J. Nye, Power and interdependence, World politics in transition , Boston, Little, Brown, 1977, p : 12.

أمرا مقبولا على نطاق واسع، وهو ينسب لKEOHANE وNYE"[1]. وبناء عليه، يكون الاعتماد متماثلا كلما كانت درجة تأثر أطرافه متقاربة حيث يتعذر واقعيا الحديث عن تأثير متساو؛ أما إذا كان طرف، أو أطراف غير مكترثة بالتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الأطراف الأخرى، وبعيدة على أن تتأثر بها بالشكل الذي تأثرت به الأطراف الأخرى، فنتحدث في هذه الحالة عن "اعتماد متبادل" غير تماثلي.

إن آداء الاعتماد المتبادل للدور المنوط به كآلية لإرساء السلم والأمن الدوليين يتعلق بمدى تماثليته ودرجة حساسيته التي ترتبط ارتباطا مشروطا بدرجة هشاشته. فوجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل يؤدي إلى درجة أكبر من التعاون من شأنها أن تعزز التوازن في العلاقات بين الدول بحيث يكون من شأن تغير الوقائع في أي جزء من النظام أن يؤثر على باقي الأجزاء، ويحدث فيه اختلالات، على اعتبار أن "الاعتماد المتبادل في العالم السياسي هو عبارة عن تبعية متوازنة، وتأثير متبادل بين الدول أو بين الفاعلين الدوليين"[2]. ولا يفهم من التبعية هنا المعنى السلبي الذي يحيل على نوع من اللاتوازن الذي يجمع طرفا مسيطرا بطرف مسيطر عليه، وهو ما لا يتفق وفلسفة الاعتماد المتبادل، بل تنصرف دلالة التبعية هنا إلى تلك المبنية على التوازن في ظل درجة عالية من اعتماد الأطراف على بعضهم البعض، أو "التبعية المتبادلة".

إن هذه الدرجة العالية من الاعتماد هي ما اصطلح عليه ب"الاعتماد المتبادل المعقد"، والذي يعبر عن درجة عالية ومعقدة من الاعتماد المتبادل تصبح معها كلفة الانسحاب من العلاقة الترابطية عالية. ويحدد KEOHANE وNYE الخصائص الرئيسية[3] للاعتماد المتبادل المعقد في ثلاث:

- تعدد قنوات الاتصال،

---

[1]- BALDWIN.A.David, Interdependence and power: a conceptual analysis, Volume 34 ,Issue 04, Autumn 1980, pp 471-506, pp : 489-490, http://www.princeton.edu. [The distinction between "sensitivity interdependence," defined in terms of mutual "effects," and "vulnerability interdependence," defined in terms of the opportunity costs of disrupting the relationship, has become widely accepted and is usually attributed to Keohane and Nye].

[2]- KEOHENE.O.Robert& J. Nye, Power and interdependence, op, cit, p :8.

[3]- Ibid, pp :21-25.

- غياب هرمية القضايا مما يفرز، ضمن ما يفرزه، عدم هيمنة الأمن العسكري على أجندة الدولة،

- عدم استعمال القوة العسكرية في مواجهة حكومات أخرى بدون سبب أو في قضايا يهيمن عليها الاعتماد المتبادل.

يحيل مفهوم الاعتماد المتبادل كما نحتته الليبرالية الجديدة[1] على مفهوم التحالفات كما ركزت عليها الواقعية حيث يكتسي التحالف، بالنسبة لها، بعدا عسكريا محكوما بمدى حاجة الحلفاء لبعضهم البعض، واعتمادهم على قدرات بعضهم لمواجهة الأخطار الخارجية، فيما يركز الاعتماد المتبادل على البعد الاقتصادي، مستعيضا عن الجانب العسكري الأمني بالجانب التنموي المرتبط أساسا بالمجال الاقتصادي والقضايا المرتبطة بإنتاج الثروات وتحقيق الرفاه والتي تستند على التجارة باعتبارها بوابة الولوج إلى الموارد والأسواق.

وتمثل التجارة مناسبة لنشأة شبكات علاقات من فاعلين متنوعين تشكل قاعدة صلبة لنشأة ترابط اقتصادي بين الدول المختلفة يمثل فيها هذا الترابط أو الاعتماد ضمانة للسلم والاستقرار من منطلق مسلمة مفادها أن "دولتين تربطهما علاقات اقتصادية وثيقة لا يمكنهما الدخول في حرب".

لقد أصبح العامل الاقتصادي محركا للسياسة الدولية بعد تنحي العامل الإيديولوجي، وبحدة أقل العامل العسكري، مما جعل نزعة البحث عن التفوق الاقتصادي شعار المرحلة؛ بل وإيديولوجيا جديدة في ظل عولمة الأسواق وظهور الشبكات عبر الوطنية والنشاط المتزايد للمنظمات غير الحكومية، وانتشار التكنولوجيات الحديثة في مجالي الاتصال والمعلومات. ليتحول الاهتمام من قضايا الأمن العسكري التي تعتبر من المجالات الحصرية للدول، إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي التي تلامس اهتمامات الدول

[1] - تعتبر الليبرالية الجديدة وليدة الحوار الدائم والمستمر بين المنظور الليبرالي والمنظور الواقعي حول ثنائية الحرب والسلام، وموقع الدولة في سلة الفاعلين الدوليين حيث يتفق الليبراليون على أن الدولة فاعل أساسي دون أن يسلموا أنها الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، كما لا ينكرون فوضوية المجتمع الدولي مع إيمانهم بإمكانية تجاوزها، مقترحين من بين الحلول لذلك إحداث شبكة تبادلات قائمة على مبدأ المكاسب المطلقة.

والشركات والأفراد على حد سواء، فيتأسس بذلك واقع جديد سمته تقويض صلاحيات الدولة التي لطالما تمتعت بها.

الفقرة الثانية: الدولة الليبرالية بين الفريدمانية والكينزية

ترتكز موضوعات العولمة على كون الدولة قد استنفذت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والقانوني، وحاليا هناك عملية تنازل طوعي تجريها الدولة لصالح رأس المال ممثلا أساسا بالشركات المتعددة الجنسيات، معلنة بذلك تماهيها مع الخطاب العولمي القائم على ضرورة انتقال كل شيء من "أَسْر الدولة" كمؤسسة تاريخية، إلى "رحاب الإنسانية الواسع". بمعنى الانتقال من الولاءات الضيقة، اقتصادية كانت أو ثقافية أو اجتماعية أو غيرها، إلى الأسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الإنسانية الممتدة دون شروط. يمكن القول، إذن، أن رأس المال يبحث عن "دولته العالمية" حيث تذوب الحدود وتتوارى السيادات الوطنية، وحيث تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أعلى مستويات "أممية رأس المال".

تمثل هذه الأفكار انعكاسا للفكر الفريدماني[1] الذي بسط جناحه على الساحة الاقتصادية والسياسية الدولية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين[2]، ونادى باستقالة الدولة من الحياة الاقتصادية إيمانا منه بقدرة السوق على تدبير أمورها، وحل مشاكلها بنفسها. وتعزى هذه القدرة على الاستقلال التي يخلعها الليبراليون على السوق إلى ما سماه Smith "اليد الخفية" القادرة على الموازنة بين العرض والطلب لما فيه خير الجميع.

ويحيل مفهوم اليد الخفية على الحافز الاقتصادي الذي يعتبره Smithالعامل الذي يدفع الإنسان إلى العمل والإنتاج من أجل الرقي والتطور، والذي يبدع بالتالي آليات وقوانين ذاتية تحول دون شيوع الفوضى، ويكبح أية سلوكات أنانية لأي من الأطراف؛ دون الحاجة لتدخل الدولة كمالك لسلطة الجبر والإكراه تجاه مواطنيها ومتدثر بالسيادة في مواجهة الدول الأخرى. وبذلك تكون السوق قادرة على أن تدبر شؤونها بنفسها فنكون بذلك أمام

---

[1] - نسبة إلى ميلتون فريدمان، ومجموعته ومن أهم عناصرها هايك Friedrich August von HAYEK، أو ما يعرف ب"مدرسة شيكاغو".

[2] - عرفت أفكار فريدمان انتشارا كبيرا منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي، حيث وجدت صدى كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية التي تبناها الرئيس ريغان عام 1981، كما عملت رئيسة الوزراء تاتشر في المملكة المتحدة على تطبيق هذه الأفكار عام 1987.

"نظام السوق" المتكامل الذي يحدد احتياجاته ويستجيب لها بفعالية كبيرة في ظل قوانين واضحة وأفق سليم.

وبمقابل الفكرة الفريدمانية، تحضر فكرة كينز[1] عن الدولة الليبرالية، كدولة تدخلية تقوم بدور نشيط في الحياة الاقتصادية، وتقوم بتوجيه الاقتصاد الوطني، وتتدخل للحد من حالات الكساد عبر إنعاش النشاط الاقتصادي، وتبلور سياسات اجتماعية ملائمة لمتطلبات السوق، وتخلق الأجواء الضرورية لتحقيق أوسع مدى من المنافسة. أي أن تدخل الدولة يكتسي ضرورة قصوى لمعالجة الاختلالات الناجمة عن تفاعلات قوى السوق لآداء وظيفتها الاجتماعية حيث إن الدولة وحدها القادرة على التوسط بين القوى الاقتصادية الوطنية وعبر القومية، فإليها "يعود الأفراد لبلوغ الأهداف التي لا يستطيع السلوك الفردي تمكينهم منها بفعالية"[2].

بين نموذجي الدولة الليبرالية التدخلية والدولة الليبرالية المستقيلة تذبذبت التجربة الدولية حيث سيعيش العالم الرأسمالي غداة الحرب العالمية الثانية تحت ظلال النموذج الأول، ليعرف منتصف التسعينات "ثورة مضادة للفكر الكينزي فالسوق أقصت الدولة عن مكان الصدارة وأعطت الرأسمالية المحررة من القيود الفرصة المناسبة لأن تتبلور أكثر فأكثر"[3]، وليتم استدعاء الدولة من جديد مع الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 نظرا لحالة الفراغ التي خلقها غيابها عن ساحة الفعل الاقتصادي في العقود الأخيرة.

بين هذا المد والجزر في تدافع دائرتي النفوذ بين الدولة والسوق يبقى السؤال المثير حول أنماط توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين في ظل حالة الاعتماد المتبادل التي تطبع الحياة الاقتصادية الدولية، بافتراض أن "الاعتماد جزء من منظومة كبيرة للمفاهيم المتعلقة بالعلوم الاجتماعية التي تسمى في بعض الأحيان "مصطلحات القوة""[4] والتي على أساسها تتحدد معالم النظام الدولي في كل مرحلة.

فما المقصود بالنظام الدولي، خاصة أن مفهوم القوة "يجب أن يعرف انطلاقا من

---

[1]- خاصة أن الرجل عاصر فترة الكساد الذي تلا الحرب العالمية الثانية، وكانت أفكاره موضوع تطبيق من الرئيس الأمريكي روزفلت في سعيه لجعل الاقتصاد الأمريكي يتخطى حالة الكساد التي كان يمر بها الاقتصاد العالمي، وانتصر لها نيكسون في بداية السبعينيات، ولكن بالأخص فرض النموذج الكينزي للدولة نفسه على ساحة النقاش بقوة مع اندلاع الأزمة الاقتصادية ل 2008.

[2] - MORAVCSIK Andrew, Taking Preferences Seriously, op, cit, p :38

[3] - أولريش شيفر، مرجع سابق، ص: 50.

[4] - BALDWIN.A.David, Interdependence and power: a conceptual analysis,op, cit, p : 472.

معايير إجرائية من شأنها دون شك أن تعدل معناه الخالص...ونفس الشيء يمكن قوله على الاعتماد"[1]؟

المبحث الثاني: في محاولة تعريف النظام الدولي

رغم أن مصطلح النظام الدولي كثير الاستعمال في مجال العلاقات الدولية، إن كعلم أو كنشاط، إلا أن تعريفه ليس بالبساطة التي قد تتبادر إلى الذهن. فمن جهة، يعاني هذا المفهوم من فوضى مصطلحية كبيرة ومن جهة ثانية، تتضارب آراء المدارس المختلفة في العلاقات الدولية بشأنه، إذ تحتكم في صياغة بنيانها النظري عموما إلى واقع هلامي للعلاقات الدولية التي "تقوم على النزاعات والحروب والفوضى، وكذلك على السلم والأمن والتعاون وهي مظاهر عادة ما تكون متواجدة في نفس الوقت، وعليه فمن يستطيع إدارة هذه العملية بذكاء وفطنة، لا سيما إذا كان يتمتع بقدر من القوة والاستقرار، يمكن أن يحقق أهدافه"[2]. وبناء عليه تكون كل محاولة للبحث عن تعريف للنظام الدولي محكومة بضرورة المرور من مسح لما توفره أدبيات العلاقات الدولية بهذا الصدد (المطلب الأول)، في محاولة لرفع الالتباسات المحيطة بالمفهوم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: نحو بناء تعريف لمفهوم النظام الدولي

بناء على المفاهيم المؤسسة لمفهوم النظام الدولي المرصودة آنفا، نكون أمام نظرتين مختلفتين لمفهوم النظام الدولي: إحداهما مبنية على فكرة الفوضوية anarchie (الفرع الأول)، والثانية مبنية على فكرة الهرمية hiérarchie (الفرع الثاني).

الفرع الأول: النظام الدولي في المنظور الواقعي

تبني الواقعية صرحها النظري على مسلمة مفادها أن المجتمع الدولي ذو طبيعة فوضوية anarchique، كما تبني تحليلاتها على التمييز بين بيئتين؛ بيئة داخلية حيث تمارس الدولة سلطاتها على مواطنيها، وهي بيئة منظمة، وبيئة خارجية هي المجال الذي تمارس فيه الدول المختلف سياساتها الخارجية، وهي بيئة فوضوية، يصطلح عليها ب "المجتمع الدولي"؛ وهي البيئة التي يولد ويتطور فيها النظام الدولي. وبناء عليه، لا يمكن الحديث عن نظام دولي

[1] - BALDWIN.A.David, Interdependence and power: a conceptual analysis,op, cit, p : 472.

[2] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص: 202.

دون الحديث عن بيئته، أي التساؤل عن ماهية المجتمع الدولي في المنظور الواقعي (الفقرة الأولى)، ثم بعد ذلك رصد معالم هذا النظام فيه، والصور التي يكون عليها (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دلالة المجتمع الدولي

يحيل اصطلاح "المجتمع الدولي" على المجتمع الذي يتجاوز الحدود الوطنية للدولة. وهو من المفاهيم التي تعتبر موضوع اختلاف كبير في توظيفها، حيث غالبا ما يتأرجح المراد بها بين حدين يلخصهما السعيد الدقاق قائلا: "المجتمع الدولي قد يعني أحد معنيين: فقد يقصد به المجتمع العالمي بكل ما يشتمل عليه من أفراد تنتمي إلى شعوب مختلفة وبكل ما يجري بينها من علاقات مادية أو روحية، وهنا يبدو المجتمع الدولي وفقا لهذا التصوير بأنه المجتمع الإنساني الشامل، أي المجتمع الذي يضم كل من يصدق عليه وصف إنسان. وقد يقصد بالمجتمع الدولي ذلك المجتمع الذي يضم مجموعة من الوحدات السياسية التي يطلق عليها وصف الدولة"[1].

واستنادا على المكانة المحورية التي تخص بها الواقعية الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، فإن المجتمع الدولي، يأخذ بالنسبة لها معنى المجتمع المكون من دول وطنية معتصمة بسيادتها كما أفرزتها تسويات ويستفاليا، أي من وحدات "حيث السلطة المركزية تحتكر القوة في الداخل، وتطالب في الخارج بالحق الحصري للتقرير باسم أفرادها"[2].

وأخذا في عين الاعتبار أن الدول جميعها محكومة بهاجسي البقاء والأمن، فإن هذين الهاجسين هما اللذين يرسمان السياسات الخارجية للدول، ويترجمان حرصها على حماية مصالحها الوطنية، لتكون بذلك المصلحة الوطنية هي "محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول"[3]. وقد تتفق مع مصالح الدول الأخرى وقد تتضارب معها، قد تجعل الدول تتوافق حولها، وقد تولد بينها صراعات تصل حد إشهار الأسلحة في وجه بعضها: إن المصلحة الوطنية تمثل فقط وجه العملة الأول أما الوجه الثاني فتمثله القوة بكل أبعادها، وإن كان للبعد العسكري مكانة أكثر أهمية.

---

[1] - الدقاق محمد السعيد، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، د.ت، ص:12.

[2] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :666.

[3] . اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مرجع سابق، ص:22.

ينطبق المجتمع الدولي عند الواقعيين إذن مع مجتمع الدول، كما تتماهى العلاقات الدولية بالعلاقات بين الدول interétatique، وتحتكم هذه الأخيرة إلى حسابات القوة التي تتعلق بشكل كبير بالقوة العسكرية، حيث إن الإنسان مجبول على الأنانية والعنف[1]. ولما كانت العلاقات الدولية "علاقات اجتماعية، تتأثر بلا شك بهذه الطبيعة الإنسانية، ولما كانت الدولة ليست سوى تجمعا من البشر، فإن العلاقات بين الدول تصبح محكومة بالعنف"[2]. تكون هذه العلاقات إذن أسيرة ثنائية الحرب والسلام، حيث يسود السلم كلما استتب النظام، وتزداد فرص الحرب كلما اتسع هامش اللانظام، فيصبح المجتمع الدولي، في الحالة الأخيرة، "حيزا فوضويا مجزءً لا يعرف إلا صراع الكل ضد الكل في غياب سلطة عليا"[3].

غير أن التطابق بين المجتمع الدولي ومجتمع "بين الدول" ليس مسلما به، إذ يرى R. ARON أنه "بالإمكان إطلاق اسم مجتمع دولي أو مجتمع عالمي على المجموعة التي تضم النظام بين الدول، والاقتصاد العالمي (أو السوق العالمية، أو النظام الاقتصادي العالمي)، والظواهر عبر الوطنية، وفوق الوطنية"[4]، أو بشكل آخر، يمثل المجتمع الدولي "مجموع كل العلاقات بين الدول وبين الأفراد الخواص التي تمكن من الحلم بوحدة النوع البشري"[5]. وعليه، فعندما يتمدد المجتمع الدولي ليشمل وحدات أخرى غير الدول، يقود إلى ميلاد مفهوم جديد هو المجتمع العالمي، والذي يختلف عن الأول بشكل واضح، لأنه يضم عوامل لا تخضع لرقابة الدول أو سلطتها، من قبيل الظواهر عبر الوطنية وفوق الوطنية والتي "لا تدخل في نظام بين الدول، ولكنها تؤثر فيه ويؤثر فيها"[6].

ومن جهته يذهب Hoffmann إلى تبني مفهوم المجتمع عبر الوطني société transnationale حيث يميز عند الحديث عن مفهوم المجتمع الدولي بين بعدين يتمثل البعد الأول في المجتمع الدولي كرديف لمجتمع بين الدول، فيما يمثل المجتمع عبر الوطني البعد الثاني، إذ يقول في هذا الصدد: "عندما نتحدث عن المجتمع الدولي، فإننا نركز على حقيقتين

---

[1] - نحيل هنا على مفهوم "حالة الطبيعة" كمفهوم ضروري لبناء أي استدلال في مجال العلاقات الدولية، والذي يعكس نوعا من إسقاط حالة الفرد على حالة الدولة كما نظر لها هوبز.

[2]- الدقاق محمد السعيد، مرجع سابق، ص:17.

[3] - برتراند بادي و ماري كلود سموتس، انقلاب العالم، مرجع سابق، ص: 242.

[4] - ARON Raymond, Les dernières années du siècle, JULLIARD, Paris, 1984, p : 25.

[5] -Ibid, p : 25.

[6] - Ibid, p : 23.

وليس حقيقة واحدة، الحقيقة الأولى هي المجموعة التي تضم الدول l'ensemble interétatique، حيث تؤثر العلاقات الموجودة بين الوحدات المختلفة على الساحة العالمية بصفتها متوفرة على السلطة العامة، وبصفتها تعبر عن إرادات وتطلعات الأفراد والجماعات التي تكونها، أما الحقيقة الثانية فهي المجتمع عبر الوطني société transnationale أي العلاقات التي تنعقد بين الأفراد والجماعات عبر حدود هذه الوحدات"[1]. إن التطورات التي عرفها العالم على الصعيد العلمي والتقني قد ألقت بظلالها على عوالم الاقتصاد والسياسة لتفرز ظواهر خلخلت العديد من المفاهيم التقليدية من قبيل مفهوم المجتمع الدولي فهل يمكن بالفعل الإقرار بتجاوزه لمجتمع بين الدول؟

يكتسي القانون صفة تعاقدية، وهو مرتبط بالإرادة الحرة التي تعبر عنها دولة معينة تجاه دولة أو دول أخرى، وبالتالي فهو ذو بعد أفقي لا يطبق بشكل عمودي على الأفراد والجماعات داخل الدولة، وإنما يحتاج لتأشيرتها، وبالمقابل لا تمتد صلاحيات الدول التشريعية لتغطية الأنشطة والعلاقات عبر الوطنية التي تتجاوز حدودها: إنه التمييز الذي تنطلق منه الواقعية بين البيئة الداخلية (المجتمع الوطني)، والبيئة الخارجية (ما يتجاوز المجتمع الوطني)، والذي يجعل من المجتمع الدولي "حقيقة أمبيريقية وجودها ليس محل شك. فبالنسبة لرجل القانون، قد يكون له أساس قانوني متجذر في القانون الدولي في أوج تطوره، أما بالنسبة لرجل السياسة، فهو الفضاء الذي يتجسد فيه توزيع القوة والهيمنة hégémonieونتيجتها المباشرة السيطرة domination، وأخيرا بالنسبة لرجل الاقتصاد، إنه نتاج الاقتصاد العالمي وقضية إنتاج الثروة وتوزيعها غير العادل"[2]، وبناء عليه، فهو مجتمع الوحدات القادرة إحداث الفرق بين البيئتين، ورسم معالم التدخل في الأولى والتفاعل في الثانية سواء وفق دائرة موسعة أو ضيقة بناء على ما تتيحه لها قدراتها ومؤهلاتها، وما تمليه عليها مصلحتها الوطنية التي "يعترف لها بالأولوية في السياسة الخارجية بالمقارنة مع المصالح الخاصة"[3]، إنه بلا شك مجتمع الدول.

---

[1] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :666.

[2] - ADDI Lahouari, op, cit, p :76.

[3] -BATTISTELLA Dario, « Transnationalisation des relations internationales et rapport public/privé dans la définition de l'intérêt national » p :110.
www.upicardie.fr/labo/curapp/revues/root/36/dario_battistella.pdf_4a082adb90455/dario_battistella.pdf. (consulté le 15/3/2015).

الفقرة الثانية: خصائص النظام الدولي في مجتمع ما بين الدول société interétatique

إذا كان الحديث عن نظام سياسي داخلي خاص بكل دولة على حدة أمرا متاحا بدون اعتراضات، بل إن وجود هذا النظام يعتبر من مقومات الدولة، فإن الحديث عن نظام دولي ليس على القدر نفسه من البداهة، لأن" النظام الدولي يبقى أقل انتظاما من النظام السياسي الوطني لاعتبارات متعددة منها: ترامي أطراف هذا النظام الدولي وتعدد ثقافاته ومعتقداته وتناقض مصالح أطرافه، وهشاشة فعالية الأجهزة العامة: تشريعية، تنفيذية، قضائية، وأخيرا غياب الشعور بالانتماء لهذا النظام"[1]. غير أن النظامين معا هما نظامان اجتماعيان، فقط يكمن الاختلاف في طبيعة المجموعة الاجتماعية التي يعنى بها كل منهما. ففي الوقت الذي يعنى الأول بالدولة كوحدة مرتبطة بسلطة مركزية واحدة، فإن النظام الدولي يعنى بالمجتمع الدولي المطبوع بخاصية الفوضوية، مما يسائل حتى إمكانية الحديث عن نظام في ظل الفوضوية. فما دلالة النظام الدولي في مجتمع فوضوي؟

يسلم Hoffmann بأنه ليس من البديهي الحديث حقيقة عن النظام فيما يتعلق ببنية فوضوية، ففي المجتمع الدولي الذي يعتبره الواقعيون "مكونا من الدول بدون "قوة مشتركةpuissance commune""[2]، تسعى كل دولة بشكل حثيث إلى تحقيق مصالحها الخاصة من خلال تعظيم قوتها، وتحجيم فرص الدول الأخرى في الزيادة من قوتها. فعامل المصلحة في ارتباطها الوثيق بالقوة لازال "يلعب دورا محوريا مهما جدا في تغذية الدافع لدى تلك الدول بانتهاج سياسات خارجية معينة أو عند تحديدها للأولويات التي تسترشد بها في تحركاتها على الساحة الدولية"[3]، والتي عبرها يتحدد موقعها على هذه الساحة، وتتحدد شبكة علاقاتها بالوحدات الأخرى، وترسم حدود تحرك كل منها.

---

[1]- إبراهيم أبراش، "حدود النظام و أزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1999،ص: 113 .

[2]-LEFEBVRE Maxime, Le jeu du droit et de la puissance- Précis de relations internationales, Presses universitaires de France, 2007, p :12.

[3]- اسماعيل صبري مقلد، "النظام السياسي الدولي الراهن: خصائصه ومعطياته، أنماط علاقاته وتفاعلاته، تحدياته وإشكالاته، وأين نحن منه بوصفنا نظاما إقليميا عربيا؟"، النظام العالمي بين الأحادية والتعددية: دراسة في التداعيات على الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010، ص:23.

وبهذا الشكل يتم ترتيب العلاقات بين الوحدات- الدول في وقت معين لتعطي نسقا من الارتباطات تولد نوعا من عدم قدرة هذه الوحدات عن الاستغناء عن بعضها أو ما يعبر عنه بحالة من الاعتماد المتبادل interdépendance تساهم في الرفع من منسوب التداخل بين هذه الوحدات.

يعد هذا المجموع، الذي يضم كيانات سياسية مستقلة ذات سيادة تتفاعل فيما بينها وفق نمط من العلاقات متفق عليه، المادة الأولية للنظام الدولي، علما أن "السياسة الدولية هي سياسة غير المتساويين"[1]، المحكومة بالبحث عن تحقيق المصالح الوطنية، والتي قد تلتقي مع مصالح الأطراف الأخرى أو بعضها وهي ما يسمى المصالح المشتركة، وقد تصطدم بها أو على الأقل تختلف معها فتصير مصالح متنافسة.

ويعتبر الاستعداد الدائم للدول المختلفة للدخول في الحرب -التي يعتبرها الواقعيون شيئا مشروعا تماما- أحد تمظهرات الاختلال الذي يعتري النظام الدولي، حيث إن ما يقع لدولة ما من مظالم في علاقاتها مع دول أخرى، لا يمكن رفعه إلا باللجوء للقوة للدفاع عن نفسها في إطار مبدأ help self ما دام لا وجود لسلطة عليا من شأنها ضمان النظام. وخير مثال يمكن الاستدلال به في هذا السياق هو ما أورده E.H. Carr من تفسير لاندلاع الحرب العالمية الثانية، من خلال التساؤل عن الأسباب التي من أجلها لم يعمر السلام الذي أرسته معاهدة فرساي إلا عشرين عاما، إذ إن الحرب قد اندلعت من طرف القوى الأوروبية التي كانت تخاف على تراجع وضعها لصالح القوى المنافسة(روسيا وفرنسا وبريطانيا)، فأخذت الدول المستهدفة بثأرها في البداية حفاظا على أمنها، لكنها سرعان ما ستجنح للحرب وتحاول مواصلتها لإضعاف خصومها وتحقيق انتصارات جديدة، لذلك فرضت عليها إجراءات انتقامية مما أجج الحاجة إلى إعادة التسلح والعدوان من جديد. وبذلك يمكن القول إن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، لو كانت قد تعاملت بواقعية وتبنت معاهدة تحمي مصالحها، ولكن في الآن ذاته تحترم مصالح الدول المنهزمة، لما اندلعت الحرب العالمية الثانية.

إن هذا الاستعداد للمواجهة، يترجم استعدادا مستمرا ومتأصلا للتدمير يلازم العلاقات الدولية، وهو إحدى ميزات النظام الدولي التي تتحدد حسب التفاعلات التي

[1] - روبيرت.د. كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989، ص:65.

تحدث بين الدول المتمتعة بالسيادة، بمناسبة سعيها لضمان أقصى ما يمكن من الأمن أي من القوة. وهو الوضع الذي يرى الواقعيون أنه غالبا ما يولد سلوكات تخل بالنظام القائم وتكون بالتالي منتجة للفوضى، "فهل يعني هذا أن هذا النظام الدولي يعادل في مفهومه الفوضى بمعنى عدم وجود قانون أو نظام، أي اللانظام، نظام الغابة الوحشية حيث الضعيف يأكله القوي؟ إن المسألة في النظام الدولي ليست هذا بالضبط، أي ليس هناك تطابق بين الفوضى والنظام الدولي، ولكن اللاقانون موجود بأشكال متعددة، تعبر عنه بشكل بارز ظاهرة العنف المحلي والإقليمي والدولي، ولا شك أن استعمال العنف أو حتى التهديد به(...) ما هو إلا شكل من أشكال الفوضى في علاقات الإنسان بالإنسان"[1]. وبناء عليه، فوجود النظام محكوم بتقلص هامش الفوضى، غير أن الإشكال يتمثل في: من الذي يملك سلطة إقرار النظام؟ وما هو مصدر الفوضى؟

يحاول أي نظام سياسي "القيام بوظائف ثلاث: الأمن sécurité والإشباعsatisfaction والمرونة flexibilité، أي الإجابة على الأسئلة الثلاث المتعلقة بالعنف والتوافق مع النظام القائم والتغيير"[2]. ويحتاج القيام بهذه الوظائف الثلاثة إلى إيجاد نظام قانوني قادر على تأطيرها، وضمان سيرها وفق معايير متفق عليها لأن "الوظيفة الأولى لكل نظام قانوني هي العمل على استقرار العلاقات الإنسانية القائمة في إطار مجتمع معين"[3]. كما أن هذا النظام القانوني هو في الآن نفسه نتاج الواقع الذي تعرفه العلاقات الدولية في فترة زمنية معينة، والإطار الذي تتحدد داخله هذه العلاقات من خلال التوازنات القائمة، "فإذا تغيرت التوازنات بين أطراف المجتمع، وهو تغير مرتبط بتغير توازنات القوى، فلا بد من تغيير أداة تنظيم تلك التوازنات، أي تطور القانون"[4]، حيث يصبح القانون بهذا المعنى "أداة لتنظيم استخدام القوة وليس مجرد أداة في خدمة القوة"[5]، وذلك استجابة لجدلية الاستقرار والتغيير التي يفترض في النظام تدبيرها بشكل جيد، وكل عجز عن تدبيرها يكون من شأنه خلخلة هذا النظام والاستعاضة عنه بنظام جديد أو الدخول في هامش الفوضى.

---

[1] - محمد بوعشة، مرجع سابق، ص: 199.

[2]- Hoffmann Stanley. Théorie et relations internationales, op, cit, p:432 .

[3] - سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1 فبراير 2008، ص:14.

[4] - المرجع نفسه، ص:15.

[5] - المرجع نفسه، ص:16.

إن خلخلة النظام أو استقراره رهين بمآل موازين القوة في كل مرحلة، وقدرة الأطراف على الحفاظ عليه أو تعديله أو الانقلاب عليه. ولعل المفهوم الأكثر قدما الذي يتأسس عليه فهم العلاقات الدولية، في هذا الصدد، هو مفهوم توازن القوى، الذي يقوم على دينامية مفادها أنه "حين تُظهر قوة كبرى إشارات تدل على محاولة للسيطرة على النظام الدولي، عندئذ، تتحالف قوى كبرى أخرى بغية المحافظة على أمنها الخاص من خلال بناء قوة مقابلة للتوازن مع القوة الطامحة للسيطرة"[1]، وبالتالي يتم الحفاظ على النظام. فما المقصود بنظام "توازن القوى" في المنظور الواقعي؟

يرتبط توازن القوى بشكل وثيق بمعضلة الأمن لأنه "نتيجةٌ لعدم الاستقرار الذي تمر به الدول العاملة ضمن نظام دولي فوضوي"[2]، حيث كلما استقر هيكل النظام الدولي كلما كانت فرص الأمن أعلى، وكلما اعترى هيكله تغيرات وعدم استقرار، كلما تقلص هامش الأمن لصالح الفوضى. ويقصد بهيكل النظام الدولي التوزيع الذي تكون عليه الوحدات المختلفة في النظام من جهة القوة من حيث هي دول عظمى ودول كبرى وأخرى متوسطة ودول صغيرة.

ويفرز هذا النوع من التمييز تفاعلات بين مختلف هذه الوحدات تعكس موقعها في هيكل النظام، ونوع السلوكات التي تتبناها ووظيفتها فيه، لأن "هيكل النظام الدولي لا يقوم فقط على عدد القوى الكبرى، أو الأطراف الفاعلة فيه، والقدرات القومية لكل منها، وإنما يتأسس أيضا على نمط التحالفات القائمة بين القوى الكبرى، والنسق القيمي والإيديولوجي الذي يقوم عليه النظام، حال وجوده، ونوع المؤسسات العليا التي تعمل على حفظ توازن القوى داخله"[3]، بما يمنح التحالفات مكانة مركزية في نظام توازن القوى حيث إنه "إذا تحالفت مجموعة من الدول في محاولة لتعزيز مصالحها المشتركة: فإن فرضية توازن القوى تقتضي ضمنا أن دولا أخرى، تراقب هذا التطور، وتخشى من أن تكون ضحايا محتملة لهذا التحالف، سوف تتحد وتشكل تحالفا مضادا"[4]. وبناء على هذه السيرورة من الفعل ورد

[1] - - ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات لدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2009، ص:12.

[2] - المرجع نفسه، ص:21.

[3] - مصطفى علوي، "القرن الأسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن 21"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل 2015، ص:5.

[4] - ريتشارد ليتل، مرجع سابق، ص:13

الفعل يصبح النظام مرتكزا على تحالفين متنافسين يجسدان بالفعل نظام توازن القوى الذي يمثل نظام الحرب الباردة أنصع مثال عليه.

إن هذه الحالة من توازن القوى تجسد الشكل الأمثل لنظام دولي يمثل الإطار العام الذي تتفاعل فيه مجموع الدول المهووسة بأمنها ومصلحتها الوطنية والتي لا يضمنها لها إلا توفرها على أكبر قدر من القوة، ولكنها في الآن ذاته تتشبث بالسلم كأحد شروط البقاء، لذلك تدخل في تحالفات واتفاقيات ومعاهدات تعكس فيها رؤيتها لمصالحها الوطنية في علاقتها بالمصالح الوطنية للدول الأخرى سواء من حيث هي متلائمة أو متعارضة، "وعندما يعمل نظام توازن القوى بشكل جيد، فهو يدفع كل لاعب إلى تحديد خططه كي يتفادى أن يفرض عليه هذا التحديد من اللاعبين الآخرين"[1] وبالتالي تكون سيرورة التوازن هي الخيط الناظم لعلاقات القوى في النظام.

الفرع الثاني: النظام الدولي في المنظور الليبرالي

يعتبر النظام الدولي نظاما اجتماعيا كسائر الأنظمة الاجتماعية الأخرى، حيث "الروابط الإنسانية تحلل من زاوية الصراع والانسجام، والعلاقات الدولية لا تشذ عن هذه القاعدة حيث يراها البعض صراعا وعنفا ويراها آخرون تعاونا وبحثا عن السلام"[2]. ورغم أن الليبرالية تتفق مع الواقعية في غياب سلطة عليا في المجتمع الدولي، إلا أنها لا تسلم بأن هذه الحالة مرادفة للانظام والفوضى (الفقرة الأولى)، مما جعلها تبني تصورا مختلفا تماما للنظام الدولي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: من المجتمع الدولي إلى الجماعة الإنسانية communauté humaine

تحيل عبارة المجتمع الدولي في المنظور الليبرالي على التهذيب الذي طال حالة الطبيعة كما صورها لوك Lock، وليس كما نظر لها هوبز[3]، حيث إن الفوضوية التي تعترف بها

---

[1] -HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :676.

[2] - ADDI Lahouari, op cit,p :68.

[3] - يكمن الفرق بين هوبز ولوك في فكرة لوك بكون الفرد إنما يتجاوز حالة الطبيعة لا خوفا من موت عنيف، ولكن عن تصرف واع بهشاشة حالة الطبيعة ومخاطرها التي تهدد حقه في الملكية. وبالتالي فتجاوز هذه الحالة نابع من الجنوح للتمتع بحق أساسي هو حق الملكية الذي يوجد أساسا في حالة الطبيعة شأنه

الليبرالية كإحدى سمات المجتمع الدولي بما هي غياب لسلطة مركزية قادرة على وضع القوانين والسهر على تنفيذها، تعالَج بانخراط أفراد المجتمع أنفسهم في صناعة القانون وتطبيقه، لأن في مجتمع فوضوي "كل فرد هو قاض في قضيته الخاصة، ولأن الذين يبحثون عن تطبيق القانون لا ينتصرون دائما، فإن العدالة في مجتمع كهذا جسيمة، وغير مؤكدة"[1]، ولكنها بداية مشجعة لشكل بدائي للحياة الاجتماعية من شأنه أن يتطور إلى أشكال أفضل.

وإذا كانت فكرة Lock مؤسسة على فرضية أن الأفراد في حالة الطبيعة لديهم ما يكفي من الإمكانيات التي تجعلهم قادرين على احترام أمن بعضهم البعض، والوفاء بالتزاماتهم التي يتعاقدون بشأنها، وأهمها ما يتعلق بالملكية الخاصة وما ترتبه من حقوق، فإن تطبيق هذه الفكرة في مجتمع مكون من الدول يقود إلى التفكير في أن هذه الدول – على غرار الأفراد – قادرة على تدبير علاقاتها مع بعضها البعض، وتنظيمها بشكل يرسي نوعا من النظام والاستقرار عبر إقرار مجموعة من القواعد التي تؤطر سلوكاتها. إن القدرة التي تمتلكها الدول لإنتاج قواعد والسهر على احترامها إنما تنبع مما تعتبر الليبرالية "عقلانية الفاعل الاجتماعي" الذي يفكر بمنطق أنه من أجل المصلحة المشتركة بين الدول المختلفة، يجب العمل على احترام القواعد المرشحة لأن تكون الإطار التنظيمي لعلاقاتها التعاقدية. ويذهب مفهوم المصلحة المشتركة عند BULL إلى "الوعي بسلبيات الفوضى chaos الدائمة على العلاقات غير المنظمة بين الدول"[2]، وبالتالي تستطيع الدول، ككائنات عقلانية، إيجاد نوع من "العقد الاجتماعي" شبيه بذلك الذي جمع الأفراد، لتخرج من "حالة مجتمع الدول" الفوضوي إلى حالة المجتمع المنظم. لكن السؤال الذي يُطرح يتعلق ب "مجتمع الدول" ذاته، هل تسلم الليبرالية أن المجتمع الدولي هو مجتمع الدول؟

لا يبدو أن هناك كبير اعتراض على هذه الفرضية، لكن ما المقصود بالدول؟ هل نحتفظ بنفس ما أقرته الواقعية أي الدول ذات السيادة الساعية في كل حين لتعظيم قوتها وتحقيق مصالحها؟ من المؤكد أن الليبرالية تقع على طرف نقيض من الواقعية في هذه

شأن مفهوم المجتمع المدني، وبالتالي فالعقد الاجتماعي عند لوك لا ينتج إلا وحدات سياسية تسهر على ضمان واستدامة هذه البنيات الموجودة أصلا في حالة الطبيعة، على العكس تماما من هوبز الذي ينفي أي وجود للملكية أو المجتمع المدني في حالة الطبيعة الهوبزية.

[1] - BULL.H, cité par : BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit, p :46.

[2] -Ibid, p :193.

النقطة إذ إن "الدولة ليست الفاعل الوحيد الرئيس في العلاقات الدولية فحسب، بل ليست فاعلا موحدا unitaire"[1]. ويجد هذا الموقف تفسيره في طبيعة المرور من حالة الطبيعة إلى حالة النظام حسب Lock حيث يمثل الحاكم طرفا في العقد الاجتماعي، وحيث تصبح مهمة الدولة، كأرقى أشكال التنظيم السياسي الذي أفرزته التجربة البشرية، مقتصرة، حسب Moravcsik[2]، على "تمثيل الأفراد على الساحة الدولية، فهي ليست إلا مُبلغا للمصالح المادية والفكرية لأفراد المجتمع المدني. وباعتبارها وكيلا، فهي مكلفة، على الساحة الدولية، بالدفاع على المصالح التي لا يستطيع الفاعلون المجتمعيون فرادى أو جماعات تحقيقها بطريقة فعالة أي بأقل تكلفة و/أو بأقل المخاطر"[3]. بمعنى أن الدولة عندما تنهج سلوكا معينا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي فإنما تتصرف كنائب عن الأفراد والجماعات التي تتكون منها، أي كمعبر عن الإرادات المختلفة التي تتآلف فيما بينها لتكون "الإرادة العامة".

ويترجم هذا الوضع على المستوى الداخلي بنظام سياسي داخلي يمثل "تأويلا وتوليفا لمختلف المصالح المجتمعية في مجال الأمن والسعادة والقيم التي يعبر عنها الأفراد الأكثر تأثيرا في مجتمعاتهم المدنية"[4]، أي أن النظام السياسي الداخلي يخضع لمنطق الغلبة والتدافع والتوفيق بين مصالح الأفراد لينتج سياسات داخلية تعكس أولويات الجماعات الأكثر تأثيرا، حيث تكون السياسات الحكومية "محكومة بهويات الأفراد والجماعات وسلطها المتجاورة – داخل وخارج جهاز الدولة- والتي تمارس ضغطا مستمرا على صناع القرار بهدف دفعهم إلى تبني سياسات ملائمة لأولوياتهم"[5]، بمعنى أنها ليست موحدة، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي (ما دامت الليبرالية لا تولي كبير اهتمام للفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية).

وبناء عليه، تصبح السياسات الخارجية للدول -والتي تمثل المادة الأولية للنظام الدولي- متعلقةً بطبيعة النظام السياسي السائد في كل دولة على حدة. وعلما أن كل نظام سياسي داخلي يمثل انعكاسا لمصالح وأولويات الجماعة أو الجماعات التي استطاعت أن تؤثر في

---

[1] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit , p:197.

[2] - تعتبر النظرية الليبرالية للسياسة الخارجية مع Moravcsik فيما بعد الحرب الباردة محاولة نظرية ليبرالية جديدة، حددت الفرضيات الأساسية لليبرالية في ثلاث: أولوية الفاعل المجتمعي، تمثيلية الدولة وأولوياتها، والاعتماد المتبادل والنسق الدولي.

[3] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit , p :197.

[4] - Ibid, p p :199-200.

[5] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit , p :198.

صناع القرار في الدولة، فإن السياسات الخارجية للدول المختلفة ستكون هي محصلة الأولويات التي عبرت عنها الجماعات الأكثر تأثيرا في كل دولة. وأخذا في عين الاعتبار أن أولويات الدول تختلف، يمكن النظر للمجتمع الدولي كفضاء تبحث فيه كل دولة على تحقيق أولوياتها، ولكن مع الانتباه للإكراهات التي تمثلها أولويات الدول الأخرى. فهل يعتبر هذا الوضع مؤشرا على احتمال التصادم؟

يمثل مفهوم الاعتماد المتبادل الحل الأمثل الذي تقترحه الليبرالية لمنع احتمالات الصدام والصراعات التي تبقى "المادة الأولية لأي نظام اجتماعي"[1]، على اعتبار التجارة من أهم الوسائل التي تساهم في استدامة السلم، غير أن Moravcsik ينبه إلى أن "الاعتماد المتبادل خاصة الاقتصادي لا يقود آليا إلى السلم كما هي الحال عند الليبرالية التجارية التقليدية، لأن وقع الاعتماد المتبادل الاقتصادي على حظوظ السلم ومخاطر الحرب يتعلق بالنتائج التي له على الفاعلين المجتمعيين فيما إذا كانوا مستفيدين منه أو لا"[2]، مع الإشارة إلى أن الأمر إنما هو محل تدافع وليس إجماع بين مختلف الفاعلين كما سبقت الإشارة إلى ذلك. بمعنى آخر، فالدولة هنا ليست إلا " انعكاسا لإرادة الأفراد"[3]، وبالتالي فهي ليست الفاعل الأساس في العلاقات الدولية، إنهم الأفراد العقلانيون الذين يدفعون، عبر ممثليهم، إلى تبني سياسات تقود إلى انتفاع الفاعل المجتمعي بنتائجها. ولعله السبب الذي دفع رولز J.Rawls إلى اختيار اصطلاح "الشعوب" على "الدول"[4]، مبرزا أنه عندما تفكر الشعوب في نفسها كشعوب حرة ومتساوية، فإنها تحدد مصالحها الأساسية "وفقا لتصورها المعقول عن العدالة، وهكذا تسعى جاهدة لحماية استقلالها السياسي وثقافتها الحرة بما تشمله من حريات مدنية كي تضمن أمنها وأراضيها وسعادة مواطنيها"[5]، التي تتحدد بتحقيقهم لأولوياتهم المختلفة وغير الموحدة بالضرورة ولكنها تخضع لمنطق العقد الاجتماعي، الذي يتيح الحديث

---

[1] -HOFFMANN Stanley, « L'ordre international »,op, cit, p :670.

[2]- BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op cit , p :202.

[3] -Ibid, p :198.

[4] - يشكل هذا الاختيار منطلق رولز في بناء كتابه The low of peoples، حيث يحدد في تقديمه للكتاب أن اختياره ل"الشعوب" عوض "الدول" أو "الأمم"، ينبع من كونه ينظر إلى أن للشعوب سمات مختلفة عما للدول، إذ ترتبط الدول بالمفهوم التقليدي للسيادة بسلطتيه، حيث إن الشعوب لا تنطبق عليها حقوق السيادة التقليدية، وهذه الحقوق هي التي تعطي للدول الحق في شن الحرب لتحقيق أغراضها السياسية.
رولز جون، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط:1، 2007، ص:45.

[5] - جون رولز، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، مرجع سابق، ص:53.

عن الفاعل المجتمعي كبديل عن عبارات الأفراد والجماعات والشعوب. فهل معنى ذلك أن مفهوم الاعتماد المتبادل ليس بالأهمية التي أعطيت له في البناء النظري الليبرالي؟

لا يمكن بالتأكيد ادعاء ذلك، إذ من الأجدر الانتباه إلى مجموعة من العلاقات والتفاعلات التي تتم بين الفاعلين الاجتماعيين بصفتهم لا يمثلون دولهم بل هوياتهم الخاصة، على اختلافهم وعلى امتداد المسافات بينهم. وهذه العلاقات هي ما يصطلح عليه R.KEOHANE وJ.Nay "العلاقات عبر الوطنية relations transnationales والتي تدل على "العديد من الأنشطة التي تميز بالنظر إلى طبيعة المواضيع التي تتنقل عبر الحدود تحت إشراف جهات خاصة من قبيل المعلومات أو البضائع، أو الأموال أو الأشخاص"[1]. ويعد وجود هذه العلاقات عبر الوطنية عاملا لتعزيز ما يسميه Moravcsik "اعتمادا متبادلا مجتمعيا societal interdependence"[2] يجعل البلدان أكثر حساسية في علاقاتها ببعضها، أي أكثر تأثرا بأي تغيير يطرأ، حيث لا يمكن لطرف أن يكون لا مباليا بالمقارنة مع الأطراف الأخرى، وهذا ما يجعل الأطراف تبحث في سياساتها على "إقحام فاعلين جددا وقضايا جديدة، وعمليات جديدة"[3]، بهدف تمكين الفاعلين المجتمعيين المختلفين من تحقيق أولوياتهم التي تشكل أولويات دولهم في محصلة الأمر.

وبناء على منطق تحقيق الفاعل المجتمعي لمصالح أو مكاسب من أي سياسة خارجية لدولته، تتحدد طرق تأطير الصراعات وتلافي الاصطدامات عندما لا يكون الاعتماد المتبادل كافيا للقيام بهذه المهمة. فيتم اللجوء لأحد المفاهيم الأساسية في المنظور الليبرالي، يتعلق الأمر بالتعاون الذي يستدعي البحث عن تبني استراتيجيات تمكن من تحقيقه. وتخضع هذه الاستراتيجيات إلى ثنائية الربح والكلفة، حيث تتجه رغبات الأفراد - وعبرهم الدول – إلى تبني استراتيجيات تحقق أقصى ما يمكن من الربح، ولكن بأقل كلفة، أو لنقل بدون خطر.

ويمكن للتعاون أن يكون مثمرا، ويجد طريقه إلى التحقيق عندما لا تكون أولويات الدول متناقضة، فإذا ما كان تحقيق أولويات دولة يكلف دولة أخرى جزءا من التكاليف فإن الأمر

---

[1] -MORAVCSIK Andrew, « Robert Keohane :political theorist, in power, interdependence and non state actors in world politics », Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2009, p :245.

[2] - Ibid, p :245.

[3] - Ibid, p :245.

سيولد علاقات تنافسية من شأن التعاون أن يحلها، لكن عندما ترتفع التكلفة بحيث لا يمكن لدولة تحقيق أولوياتها إلا على حساب دولة أخرى، فإن الأمر سيؤول إلى علاقات صراعية يمكن أن تصل إلى حد استعمال القوة المسلحة، أي اللجوء إلى الحرب، وهي آخر الحلول وأبغضها.

الفقرة الثانية: النظام الدولي والنظام العالمي: أية علاقة؟

ترسخ مفهوم النظام العالمي في الأدبيات الدولية منذ تبشير الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب بميلاد نظام عالمي جديد عقب أزمة الخليج الثانية. غير أن جذور المفهوم تمتد لأبعد من ذلك التاريخ بكثير؛ إذ بدأ هذا المفهوم ينافس مفهوم النظام الدولي بل ويشوش عليه منذ أمد. ورغم أن البعض يستعملهما كمترادفين إذ عادة ما يربط بينهما بعبارة "أو" للإشارة إلى تطابق المفهومين، فإننا ندعي أن الأمر يتعلق بمفهومين مختلفين تماما، فما هي أوجه التمايز بينهما؟

يعتبر BULL من الباحثين الذين سعوا لإقامة تمييز بين المصطلحين، حيث بقي وفيّاً للمقاربة التقليدية القائمة على كون السياسة الدولية قائمة على الدول وسياساتها الخارجية وتفاعلاتها، إذ إن وجود نظام دولي يتحقق "بمجرد أن تدخل دولتان على الأقل في اتصال وتتفاعلان بحيث تصبحان عاملان أساسيان في حسابات بعضهما"[1]. وبناء عليه فالنظام الدولي هو "نظام اتفاقيات ويستفاليا"، وهو النظام الذي يجعل الدولة "الوحدة الأساسية للنسق في مواجهة الاعتراضات دون-وطنية infranationale، وعبر-وطنية transnationale، بل وفوق-وطنية supranationale"[2]، في حين يتسع النظام العالمي ليستوعب النظام الدولي والأنظمة الأصغر منه والموازية له، وبالتالي فوحداته متنوعة، لا تقتصر على الدول أو الأمم، بل تمتد لجميع الوحدات المتفاعلة في "المجتمع الكبير للإنسانية جمعاء"[3]، المستند على الإنسان ككائن عقلاني له القدرة على التعاقد وخلق الالتزامات وضمان الوفاء بها، وبالتالي قادر على ترتيب حقوق، والدفاع عنها؛ وأهمها حق الملكية، والحق

[1] -Citée par : GILLES Bertrand, « Ordre international, ordre mondial, ordre global », revue internationale et stratégique, n°54, 2004, p :100.

[2] - Ibid, p :100.

[3] - Ibid, p :100.

في البقاء من خلال تدبير الأملاك المشتركة والقضايا الأساسية للجماعة التي ينتمي إليها، بالإضافة إلى ما يكون منظومة حقوق الإنسان برمتها.

إذا ما انطلقنا من مسلمة أن الدولة ذات السيادة هي الشكل الوحيد للتنظيم السياسي للمجتمعات الإنسانية، حق لنا التساؤل عما "إذا كان هناك تناقض مبدئي بين السيادة بما هي سلطة مطلقة من جهة، ووجود علاقات بين الدول في حد ذاته من جهة ثانية، مادامت هذه العلاقات تقود – في غالب الأحيان- إلى تحديد سلطة الدولة ذات السيادة"[1]، وبناء عليه التساؤل عما إذا كان من المناسب إعادة النظر في هذا المفهوم، إذ أصبح من شبه المستحيل الانضباط للتعريف التقليدي في ظل ما يعرفه العالم من ثورة في مجال التواصل وتدفق المعلومات، التي أصبحت تنفلت من رقابة الدولة لتولد واقعا جديدا يصبح معه العالم "محددا بالتداخلات بين المعتقدات المتجذرة في المجتمعات التي تمثلها الدول على الساحة الدولية"[2]. وبالمقابل ستتأثر المعتقدات والقيم والسلوكات في كل دولة بالنماذج والعروض التي تبسطها وسائل الاتصال الحديثة بما سيسمح بتعديل أولويات الدول من خلال ما يعبر عنه الأفراد من حاجات يترجمها النظام السياسي في شكل سياسات خارجية، هي في محصلة الأمر ترجمة لأولويات الأفراد والجماعات والتنظيمات التي تنجح في إجبار صانع القرار على تبني مطالبها.

غير أن صانع القرار قد يكون داخل الدولة أو خارجها ما دامت الدول نفسها قد تغلبت على حالة الفوضوية في المجتمع الدولي بتبني فلسفة العقد الاجتماعي عند Lock، أي بقدرتها على إنتاج القواعد والسهر على تنفيذها عبر آلياتها الخاصة. وهي في هذا "المجتمع المنظم" تعاني من تراجع "قدرتها على إثارة ولاء مواطنيها والتحكم بفعالية في علاقاتهم بمواطني الدول الأخرى"[3].

لقد حاولت الليبرالية إخراج التفاعلات الدولية من مأزق التمييز المستند على الدولة كإطار يفصل بين الداخل حيث القانون الوطني واحتكار سلطة الجبر والإكراه، والخارج

---

[1]- XAVIER Mathieu, « Souveraineté : évolution conceptuelle d'une notion-clé », in Relations internationales : bilan et perspectives, ellipses, Paris, 2013, pp :195-196.

[2] -BATTISTELLA Dario, « Quel après guerre froide? Un monde unidimensionnel »,in Relations internationales : bilan et perspectives, op,cit, p :500.

[3]- GILLES Bertrand, op, cit, p :101.

حيث المطالبة بالسيادة التي لا تعلو عليها أي سلطة. وقد شكل مفهوما التعاون والاعتماد المتبادل حجرا الأساس في البناء الليبرالي الذي حاول النظر للساحة الدولية من زاوية تتجاهل الحدود، وتحجم دور الدولة الوطنية من خلال إعطاء الأولوية لمصلحة الأفراد والمجموعات في مقابل المصلحة الوطنية، ومن خلال تدبير إشكالية السيادة بشكل لم يُلغها تماما ولكنه قوضها بشكل كبير لتؤسس لمفهوم جديد للنظام الدولي يسائل صفة "الدولي" نفسها بما هي إحالة على الدولة.

إن النظام الذي تتحدث عنه الليبرالية هنا نظام عالمي يميزه H. BULL عن النظام الدولي بكون الأول "قد يسمح بضمان الحاجات الأساسية للإنسانية وهي البقاء والحد الأدنى الضروري لوجود النساء والرجال، أما الثاني فلا يتعلق إلا بالحاجيات الأساسية للدول وهي الحفاظ على وجودها وأمنها"[1]. وفي هذا السياق يرى Hoffmann[2] أنه بالإمكان أن يُضمن النظام الدولي دون أن يكون هناك نظام عالمي، حيث من الممكن أن نتصور وجود دول تحترم بعضها البعض، وتتعايش فيما بينها غاضة الطرف بشكل تام عن التجاوزات التي تقع داخل الحدود الوطنية لكل دولة والتي يمكن أن تصل إلى درجة التطهير العرقي أو الاستغلال الاقتصادي لطبقة اجتماعية بكاملها، في حين يفترض النظام العالمي حدا أدنى من النظام الدولي المزود بمساطر فعالة للتعاون بين الدول وحتى بوسائل إكراه قابلة لأن تفرض على الدول بهدف الاستجابة للحاجيات الإنسانية والحاجات المضادة للحكومات besoins contre gouvernements.

إن أكبر معضلة يطرحها مفهوم النظام العالمي، هي المتعلقة بالآليات التي عبرها يمكن الحديث فعليا عن هذا النظام، الذي يتعدد أفراده ويختلفون، وبالتالي تختلف أولوياتهم وتتضارب، خاصة أن وجوده لا ينفي وجود النوع الثاني من النظام المتمركز على الدولة أي النظام الدولي. وعلاقة النظامين "موسومة بالتوتر أكثر منه بالتكامل فأحدهما يتعلق بالمجتمع الشامل، وهو افتراضي جزئيا، أما الثاني فيحيل على جماعة في الآن ذاته حقيقية (دول) ومجردة (بمعنى الدول بمعزل عن الأفراد والجماعات) ومحدودة بشكل عجيب"[3]. وبالتالي يسهل الحديث عن أفراد النظام الدولي وهيكله وآليات اشتغاله ووظائفه، فيما يبقى

[1] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :667.

[2] - Ibid, p :668.

[3]- HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :68.

النظام العالمي مفتوحا أمام فاعلين غير-الدول acteurs non étatiques غير محددين بشكل واضح، بل "ينسحبون على حقيقة متعددة، من شركات قابلة للتحديد بسهولة، إلى هاركر يتصرفون بشكل فردي وسري وبإمكانات بسيطة نسبيا"[1]، فالنوع الأول ينتمي إلى فئة التجمعات المنظمة ذات الطبيعة الإدارية، والنشاط المستمر، والأهداف المحددة سواء كانت ربحية كما هي الحال بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، أو غير ربحية مثل المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، أو المؤسسات الدينية كالكنائس مما يسهل تتبع نشاطه بسهولة. أما النوع الثاني فيتعلق بأفراد وليس تنظيمات غير أن سلوكهم يصبح ذا أهمية على الساحة الدولية نظرا لتداعياته عليها بحكم الطابع عبر-الوطني لهذه السلوكات والتداعيات مع ما يطرحه الأمر من صعوبة التعاطي مع وضعيات من هذا النوع في غياب حكومة عالمية لازالت لحد الساعة مجرد يوتوبيا.

ولعل هذا الوضع هو ما جعل المدرسة الإنجليزية، التي "ستجسد الليبرالية خلال الحرب الباردة"[2]، تتبنى الليبرالية المؤسساتية، في حين بقيت وفية للتصور الذي وضعهLock للفوضوية وبالأخص لمقاربة متمحورة حول الدولة (stato-centré) للعلاقات الدولية"[3]، ليكون معها النظام الدولي في نهاية المطاف انعكاسا لتوزيع القوة على الساحة الدولية، ولكن مع إعادة تعريف القوة بشكل مختلف عما سنته لها الواقعية. لتبقى الدولة الفاعل الأساس والعمود الفقري للنظام في المجتمع الدولي لكن بأي شروط؟

المطلب الثاني: دلالة النظام الدولي

من المؤكد أن الدولة بما هي "كيان اجتماعي يطمح لنشر قيمه الثقافية والمجتمعية على أمل توحيد وسط غير متجانس يخترقه الغير"[4] ستفرض نفسها كحجر الزاوية في أي محاولة للإجابة عن سؤال: ما الذي نقصده في هذا الكتاب باصطلاح النظام الدولي؟ وهو ما يستدعي إعادة تعريف السيادة (الفرع الأول)، وتحديد مكانة الدولة ضمن سلة الفاعلين في النظام الدولي وعلاقتها بهم (الفرع الثاني).

[1] -GILLES Bertrand, op, cit, p :101.

[2] - BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit, p : 175.

[3] - Ibid, p :175.

[4] -BATTISTELLA Dario, « Quel après guerre froide? », op, cit, p :500.

الفرع الأول: في ضرورة إعادة تعريف السيادة

يعتبر مفهوم السيادة من المفاهيم التي تفرض نفسها بقوة عند تناول النظام الدولي بالدراسة على اعتبارها من المفاهيم المؤسسة لأهم عناصر هذا النظام وأكثرها تأثيرا فيه وهي الدولة، إلا أنها – شأن العديد من المفاهيم في حقل العلاقات الدولية– لا تملك دلالة مُجمَعا عليها لأن "الحقائق السياسية ذات طبيعة متحركة، ولأن المقاربات النظرية متعددة"[1]. فما دلالات مفهوم السيادة وتداعياته؟ وأي بُعد يمكن إعطاؤه إياه في أفق فهم النظام الدولي؟

الفقرة الأولى: خصائص مفهوم السيادة وتداعياته

يمثل مفهوم السيادة في العلاقات الدولية أساس النظام داخل الدولة، والنظام بين الدول، وهو مرتبط ب"الميتولوجيا الويستفالية"[2]. وبالتالي فهو من المفاهيم المؤسسة لهذا العلم، وحجر الزاوية للقانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، فهذا المفهوم يعاني من "اضطراب لدى الفقهاء نظرا لاختلاط ما للسيادة من مظاهر سياسية مع ما للسيادة من مظاهر قانونية"[3]. وهو ما يتجلى في وجود العديد من التعاريف للمفهوم، رغم ما بذل من جهد لجعلها جامعة مانعة، لم تستطع تجاوز سقف التعريف التقليدي الذي يلتصق بالسيادة كأنه وجه العملة الثاني فيها وهو كونها: "السلطة العليا للدولة في الداخل واستقلالها عن غيرها في الخارج"[4]، أو تعبيرا عن "وجود سلطة نهائية ومطلقة في داخل جماعة سياسية...وعدم وجود سلطة بنفس المواصفات بالخارج"، بتعبير Hinsley[5].

لكن طلعت الغنيمي يؤاخذ على هذا التعريف كونه يعكس نظرة سياسية أكثر منه قانونية[6] للمفهوم، نظرا لاعتماده الكبير على طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والإقليم[7]،

---

[1] - XAVIER Mathieu, op, cit, p193.

[2] - Ibid, p :195.

[3] - الغنيمي محمد طلعت، الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام أو قانون الأمم زمن السلم، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1982، ص: 318.

[4] - الغنيمي محمد طلعت، الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام أو قانون الأمم زمن السلم، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1982، ص:319.

[5] - XAVIER Mathieu, op, cit, p :196.

[6] - الغنيمي محمد طلعت، مرجع سابق، ص: 319.

[7] - لا بد انه من التذكير بكون مفهوم السيادة إنما عرف طريقه للقاموس السياسي والقانوني لأول مرة مع بدايات ظهور الدولة القومية بعد أفول السيطرة البابوية حيث كانت الكنيسة تعتبر جميع أتباع الديانة

والتي وفقها يكون الإقليم "رمزا للسيادة وتعبيرا عن الهوية الدولتية"[1].

وأخذا في عين الاعتبار أن علاقة الدولة بإقليمها، ما هي إلا انعكاس لطبيعة العلاقات بين الدول في إطار ما يسميه الغنيمي "توزيع الاختصاصات الداخلية أو تقسيم نطاق ما يعتبر من صميم الاختصاص الداخلي فيما بين الدول المختلفة"[2]، فإنه يمكن القول إن تعريف السيادة التقليدي يبقى قاصرا خاصة عندما نستحضر نسبية المفهوم حيث لا وجود لسيادة مطلقة بالمعنى السالف الذكر. بل إن تعريفها بهذا الشكل قد يقود إلى مطابقتها بمفهوم قانوني آخر هو الاستقلال، ويمكن رصد هذا التداخل في ما اقترحه صادق أبو هيف من تعريف للسيادة باعتبارها "وضعا قانونيا ينسب للدولة عند توافرها على مقومات مادية من مجموع أفراد وإقليم وهيئة منظمة وحاكمة، وهي تمثل ما للدولة من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج، ومن مقتضيات هذا السلطان أن يكون مرجع تصرفات الدولة في مختلف شؤونها إرادتها وحدها"[3]، وبالتالي تصبح السيادة رديفا للاستقلال، أي القدرة على ممارسة الاختصاصات القضائية والتشريعية والتنفيذية باستقلالية ودونما تدخل أجنبي. وقد تأتي السيادة ك "عديل للأهلية أو هي تعبير آخر عن الأهلية تختص به الدولة - شخص القانون الدولي الأصيل– من بين أشخاص القانون الدولي"[4].

وبناء عليه، تضعنا وجهات النظر الفقهية المختلفة أمام لبس فيما يتعلق بتعريف السيادة بشكل دقيق، نظرا لكون هذا المفهوم يتأرجح بين ترجيح لمفهوم السيادة على الصعيد الداخلي، ومفهومها على الصعيد الدولي، حيث إن الاكتفاء بتعريفها على أنها

المسيحية خاضعين لها، غير أنه بانتهاء العصر الإقطاعي تبلورت نظرية السيادة تماشيا مع التطورات السياسية التي عرفتها أوروبا ، ليشهد هذا المفهوم ميلاده الفعلي على يد المفكر الفرنسي جان بودان في كتبه الست عن الجمهورية عام 1576 م، وتتوالى الدراسات التي ستغني المفهوم على يد العديد من المفكرين أمثال هوبز وروسو، وغيرهم، غير أنه يمكن دائما رصد تأثير الفكر الإقطاعي على نظرة بعضهم للسيادة.

[1] - Marcel Merle, « Un système international sans territoire ? » Culture & conflits [en ligne], 21-22/printemps- été 1996, (mis en ligne le 15/3/2006), p :2.
URL :http://conflits.revues.org/26 . (consulté le 22/5/2015).

[2] - الغنيمي محمد طلعت، المرجع السابق، ص: 319.

[3] - أبوهيف علي صادق، القانون الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط :1995، ص: 103.

[4] - الغنيمي محمد طلعت، المرجع السابق، ص: 320.

"السلطة العليا للدولة على إقليمها هو مفهوم سياسي للسيادة في صورتها الداخلية وهو مفهوم يهتم به الفقه الدستوري أكثر من الفقه الدولي، وكل ما له صلة بالقانون الدولي هو أنه يضمن للدولة على إقليمها نطاقا محفوظا يكون من صميم اختصاصها الداخلي، وفي هذا المجال يغنينا الاستقلال عن التورط في مفهوم سياسي داخلي"[1]. غير أن هذا التعريف غير تام فالسيادة المُعَرفة هنا هي السيادة الداخلية، في حين أن ما يهمنا بخصوص النظام الدولي هو السيادة الخارجية والتي تتحدد في ضوء علاقة الدولة بغيرها من الدول أي بموقعها من شبكة التفاعلات الدولية وقدرتها على التجاوب مع شروطها، عبر قدرتها على آداء واجباتها والتمتع بحقوقها، والتي تتحدد هي الأخرى بأهلية الدولة القانونية. وبذلك تحيل السيادة الخارجية على أن لا سلطة تعلو فوق سلطة الدولة، فلا تقيدها في الميدان الدولي إلا العهود والاتفاقات الدولية التي عقدتها هي نفسها معبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها، أي أن السيادة "هي مجموع السلطات التي تتمتع بها الدولة في الحدود التي تقررها القواعد الدولية"[2]، مما يعني أن مفهوم السيادة قد خرج من دائرة المطلق التي كان يرسم في إطارها[3] إلى إطار التنسيب حيث تصبح السيادة، بهذا المعنى، سيادة مقيدة بالقواعد التنظيمية الدولية التي التزمت الدول بمراعاتها في علاقاتها مع سائر الوحدات الأخرى.

وقد رتب الاعتراف للدولة بالسيادة مجموعة من النتائج إذ تباشر "التصرف في مواردها الأولية وثرواتها الطبيعية، كما يمكنها اتخاذ التدابير التي تراها مناسبة حيال الأشخاص المتواجدين على إقليمها بغض النظر عن صفتهم كمواطنين أو أجانب"[4]، أما على الصعيد الدولي فتمارس حقها في إبرام المعاهدات الدولية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي والقنصلي وإثارة المسؤولية الدولية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي تصيبها أو تصيب أحد رعاياها.

كما يترتب عن السيادة مبدأ المساواة بين الدول، إذ إن "مبدأ المساواة نتيجة منطقية لمبدأ السيادة، بل إن الخط الفاصل بين مساواة الدول من ناحية، وسيادة كل منها من ناحية

---

[1] - المرجع نفسه، ص: 322.

[2] - حامد سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط: 4، 1987، ص: 728.

[3] - يمكن الإحالة هنا على تعريف محكمة العدل الدولية في قضية مضيق "كورفو" سنة 1949 حيث اعتبرت "السيادة بحكم الضرورة هي ولاية الدولة في حدود إقليمها ولاية انفرادية ومطلقة، وأن احترام السيادة الإقليمية فيما بين الدول المستقلة يعد أساسا جوهريا من أسس العلاقات الدولية".

[4] - سرحان أحمد: قانون العلاقات الدولية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص: 127.

أخرى أمر يصعب تحديده، فهما وجهان لعملة واحدة"[1]، بمعنى أن الحقوق التي تتمتع بها الدول أو الواجبات التي تلتزم بها، متساوية من الناحية القانونية حتى ولو كان هناك اختلاف بينها من ناحية أخرى.

وبالفعل، فمبدأ المساواة في السيادة الذي أقرته الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ليس مطلقا، بل إن واقع الممارسة الدولية يقود دائما إلى التمييز بين المساواة القانونية التي تعج بها المواثيق الدولية واللامساواة الفعلية التي تعم العلاقات الدولية. وفي هذا الباب يعتبر M.Merle هذه المساواة "أسطورة وضعها رجال القانون (وهي متضمنة إلى اليوم في ميثاق الأمم المتحدة) وكانت نتيجة هذه الأسطورة إخفاء اللامساواة من جميع الأنواع ولكن أيضا الاختلافات بين الدول من حيث الطبيعة والنوع"[2]. ولعل ذلك ما دفع بالمشرع الدولي إلى إقرار مبدأين هامين نعتبرهما في صلب الجدل القائم بين سيادة الدولة والقواعد التنظيمية للعلاقات بين الدول، ولكن في الآن نفسه يعتبران صمام الأمان لتلافي النتائج السلبية للامساواة الفعلية بين الدول، والجدار الذي تتحصن به الدول للحفاظ على سيادتها: يتعلق الأمر بمبدأي عدم التدخل، وعدم اللجوء للقوة[3].

---

[1] - حامد سلطان وآخرون، مرجع سابق، ص: 729.

[2]-MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :4.

[3] - وهما المبدآن الذين على أساسهما تنتظم العلاقات في المجتمع الدولي حيث نصت معاهدة مونتافيديو في عام 1933 المتعلقة بحقوق وواجبات الدول، على أن جميع الدول متساوية وتتمتع بنفس الحقوق وبنفس الأهلية لممارستها، وبأنه لا حق لأية دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، كما أشارت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، إلى أنّ من مبادئ الأمم المتحدة "عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"، كما ندّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأعمال التدخّل التي تهدّد أسس السلام في العالم، و أصدرت في 21 دجنبر 1965 إعلانًا حول عدم جواز التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، وضرورة احترام استقلالها وسيادتها، كما أعقبه إعلان أكتوبر1970 المتعلق ب "مبادئ القانون الدولي الخاصة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وفق ميثاق الأمم المتحدة"، الذي تضمّن سبعة مبادئ مهمة، أولها مبدأ امتناع الدول عن اللجوء إلى التهديد بالقوة أو استعمالها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدول الأخرى، أو بأي طريقة تتنافى مع مقاصد الأمم المتحدة، وثانيها المبدأ الخاص بواجب عدم التدخّل في الشؤون التي تكون من صميم اختصاص الدولة الوطني، معتبرا أن كل شكل من أشكال التدخّل السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي مخالف للقانون الدولي، وأن لكل دولة الحق في اختيار النظام الذي يلائمها من دون أي تدخّل خارجي. وتأكد المبدأ من خلال أعمال لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، حيث ظهر مبدأ عدم مشروعية التدخّل في معظم المشاريع التي أعدّتها حول حقوق الدول وواجباتها أو حول قانون الجرائم الموجّهة ضد سلام البشرية وأمنها. فقد اعتبرت أنّ على كل دولة واجب الامتناع عن أي تدخّل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وعن إثارة الاضطرابات الداخلية في إقليم دولة أخرى. وصنّفت في خانة الجرائم ضد السلام، التدخّل في

الفقرة الثانية: مفهوم السيادة: سيرورة التحول وضرورة المراجعة

كانت السيادة المعطى الأساس الذي جعل العلاقات الدولية تنبني على "خطاب متمحور حول الفوضوية un discours sur l'anarchie"[1]، مما يكون معه من المُبَرَّر التساؤل مع M. Xavier "ألا تعتبر مساءلة هذا المفهوم المركزي في العلاقات الدولية مساءلة لهذا التخصص في حد ذاته؟"[2]. لا يبدو أن الأمر يتعلق بإعادة نظر في الأسس التي انبنت عليها العلاقات الدولية بقدر ما يتعلق بملاءمة مفاهيم وليدة ظروف معروفة بالوقائع والحقائق الدولية. فالعلاقات الدولية ذات طبيعة متموجة ومتغيرة لأنها إطار لتفاعلات مستمرة ومتجددة. ولا يمكن لمفهوم يحكمها أن يبقى متحجرا في القالب الذي وضع فيه منذ قرون رغم قدرته الكبيرة على الصمود، وانبعاثه في كل مرة بشكل أكثر قوة خاصة أنه يرتبط بمفهوم آخر أكثر صمودا هو الدولة.

لازالت السيادة اليوم السند المعتمد لتأكيد تمركز السلطة السياسية في يد الدولة، والمنظار الذي عبره تتحدد البنية الأفقية للمجتمع الدولي كفسيفساء "دول ذات سيادة" لتؤكد استمرارها كحجر الزاوية في مجال العلاقات الدولية. ومع ذلك برزت أفكار جديدة متعلقة بالسيادة حاولت تفكيك المفهوم وتجزيئه ليلائم، قدر المستطاع، الواقع الدولي المتغير. ويعكس هذا الواقع نوعا من "النفاق" بخصوص هذا المفهوم، على حد تعبير Krasner، فشتَّان بين القول بارتباط السيادة بالدولة، والواقع العملي لممارسة تبعات هذه السيادة، إذ إن أغلبية الدول الحديثة العهد بالاستقلال[3]، أي تلك التي تنعت بالدول ذات السيادة بقوة القانون الدولي، "بمجرد تحقيقها لذلك لا يبدو أنه يتم إعطاؤها رقابة حقيقية على نوعية مجتمعاتها، أو طبيعة اقتصادها، التي قد تفضلها"[4]، حيث ما إن تشكل رقما

الشؤون الداخلية والخارجية لدولة ما، بواسطة ضغوط اقتصادية أو سياسية بهدف التأثير على قرارها أو مساومتها.

[1] - XAVIER Mathieu, op, cit , p :195.

[2]- Ibid, p : 195.

[3] - وهي الدول التي حصلت على استقلالها عقب موجة الاستقلال التي عرفها العالم بعد الحقبة الاستعمارية التي سادت في أوائل القرن الماضي، وبالضبط ما ترتب عن القرار رقم 1514الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة سنة 1960.

[4] - STRANGE.S, The retreat of the state : the diffusion of power in the world economy, Cambredg University Press, 1996, pp : 5-6.

إضافيا على لائحة الدول بمنظمة الأمم المتحدة، حتى تجد نفسها وهي تفقد القدرة على اتخاذ القرار باستقلالية فيما يتعلق سواء بأمورها الداخلية أو الخارجية.

ويمكن رصد هذا الوضع بسهولة من خلال توجه هذه البلدان إلى تحرير المبادلات وخوصصة المؤسسات العمومية وفتح الأبواب أمام الشركات المتعددة الجنسيات، مما يجعل الدولة تفقد استقلاليتها (التي تتداخل مع سيادتها كما أسلفنا) لصالح السوق ومؤسسات وجمعيات ومنظمات مختلفة. فهذه الدول تجد نفسها، بقدرات ضعيفة، في مواجهة ضغوطات العولمة القوية، والتي لا تنسجم ورغبتها في الاستقلال الذي "غالبا ما كان النضال من أجله باهظ الثمن"[1]، وكان مدفوعا برغبة الشعوب في تقرير مصيرها والتحكم في ثرواتها والحفاظ على هويتها، وهو ما لا يختلف عليه شعبان، إلا أنه و"باختصار فالرغبة في الاستقلال الإثني والثقافي ذات طبيعة عالمية، أما الوسائل السياسية في إطار اقتصاد سوق مندمج ليست كذلك"[2].

إن هذا الوضع هو ما عبر عنه Robert Jackson بعقيدة "السيادة السلبية" La souveraineté négative، التي تعرف باعتبارها "إعطاء الدولة الجديدة وضع الدولة ذات سيادة بغض النظر عن قدرتها على تدبير أمور شعبها وإقليمها كدولة موحدة وقابلة للحياة"[3]. وهي مقابل السيادة الإيجابية التي "تفترض أن الحكومات تمتلك القدرات التي تؤهلها أن تكون سيدة نفسها"[4]، وينسحب هذا المعنى على الشكل المتعارف عليه لسيادة دولة والذي ينعكس على ممارستها سلطة فعلية من عدمها.

إن تقسيم السيادة إلى النوعين السالفين يجعل المفهوم أمام مفارقة كبرى حيث أصبح يتسع للمعنى ونقيضه في الآن ذاته. ويشير Krasner، بهذا الصدد، إلى أن "الاستقلال الذي يجب أن يترتب عن السيادة يتم القفز عليه باستمرار، والالتفاف على السيادة أصبح اعتياديا في العلاقات الدولية"[5]، مما تصبح معه الهوة عميقة بين المفهوم النظري الذي سنته

---

[1]- Ibid, p :6.

[2]- Ibid, p :6.

[3]- WESLEY Michael,The State of the Art on the Art of State Building Global Governance 14 2008, p :370.
http://www98.griffith.edu.au/dspace/bitstream/handle/10072/23088/55474_1.pdf.

[4] - XAVIER Mathieu, op, cit, p :198.

[5] - XAVIER Mathieu, op, cit, p :199.

"الأسطورة" الويستفالية بكل ما أحاط بها من معطيات تاريخية خاصة، والممارسة الميدانية في مجال متحول هو مجال العلاقات الدولية.

ولتجاوز هذه المفارقة، يقترح Krasner تجزيء السيادة إلى أربع أجزاء "تجمع اعتياديا في مصطلح موحد"[1]، رغم أنها مستقلة عن بعضها البعض، قد يتوفر أحدها أو يغيب دون أن يعني ذلك حضور الأنواع الأخرى أو غيابها، وهي كالتالي:

- السيادة الوطنية domestic sovereignty، و" تحيل على التنظيم الرسمي للسلطة السياسية داخل الدولة، وقدرة السلطات العمومية على ممارسة رقابة فعالة داخل حدود نظامها السياسي"[2]، أي تنظيم السلطة السياسية داخل دولة معينة ومستوى تحكمها الفعلي في هذه السلطة.

- سيادة الاعتماد المتبادلinterdependence sovereignty، وتعني "قدرة السلطات العمومية على تنظيم تدفق المعلومات والأفكار والبضائع والأشخاص والملوثات والرساميل عبر حدود الدولة"[3]، أي قدرة هذه السلطات على التحكم بالتدفقات العابرة للحدود ومراقبتها بشكل فعلي وفعال.

- السيادة القانونية الدولية international legal sovereignty، والتي تتأسس على قاعدة أن "الاعتراف يمتد للوحدات الترابية التي تتمتع باستقلال قانوني رسمي"[4]، بمعنى أنها تحيل على الاعتراف المتبادل بين الدول متى تحقق شرط الاستقلال بالنسبة لها.

- السيادة الويستفالية Westphalian sovereignty، والتي تحيل على استبعاد الفاعلين الخارجيين من التجسيدات الاعتيادية للسلطة السياسية أي على قاعدة عدم

---

[1] - Ibid, p :199.

[2]- KRASNER.D.Stephen, Sovereignty: Organized Hypocrisy, Princeton University Press, 1999, p :4[domestic sovereignty refers to the formal organization of political authority within the state and the ability of public authorities to exercise effective control within the borders of their own polity].

[3] - Ibid, p :4. [interdependence sovereignty refers to the ability of public authorities to regulate the flow of information, ideas, goods, people, pollutants, or capital across the borders of their state].

[4]- KRASNER.D.Stephen, Sovereignty: Organized Hypocrisy, Princeton University Press, 1999, p :4 [the rule for international legal sovereignty is that recognition is extended to territorial entities that have formal juridical independence].

التدخل، إنها السيادة الداخلية كما يتم تعريفها كلاسيكيا.

قد يكون هذا التقسيم مجديا لفهم واقع الاختلاف بين الدول "ذات السيادة" حيث إنه "في الوقت الذي ترى فيه أوروبا مستقبلها يمر بتجاوز منطق الدول، لازالت آسيا في بداية مسلسل إنضاج اللعبة بين الدول"[1]، فيما يشكل بناء الدولة الوطنية ذات السيادة سقف المطالب عند العديد من الدول الإفريقية. كما أن فرضية السيادة على الإقليم souveraineté territoriale غدت نسبية إلى حد كبير، ودلالة الحدود بدأت تمحى، لا فقط بفعل التدفقات عبر الوطنية، ولكن أيضا بفعل انتعاش ثقافة حقوق الإنسان والتحول الذي طرأ على أحد ملازمات السيادة وهو مبدأ عدم التدخل الذي ستجعله حرب الخليج الثانية يترك مكانه، لا فقط، لحق التدخل بل "واجب التدخل le devoir d'ingérence".

ومن جهة أخرى، ففي ظل انتشار المشاكل العابرة للحدود من قبيل الاحتباس الحراري والتلوث والهجرة وغيرها من المشاكل التي يصعب على الدولة الوطنية التصدي لها بشكل منفرد، يتم تجاوز السيادة لأن "المنافع المشتركة للإنسانية، الصحة والراحة والهناء والغذاء والمسكن وحقوق الإنسان، تعاني بالبداهة من إدارة سيادية محضة أي إدارة تجزيئية تنافسية وبالتالي متناقضة"[2].

بناء على ما سبق، يبدو أنه عوض الحديث عن الدولة ذات السيادة L'Etat souverain، يجب الحديث عن الدولة ذات سيادات متعددة[3] ولكن "ليست بالضرورة متلازمة"[4]. فالسيادة مفهوم مؤسس لا يمكن أن يغادر ساحة العلاقات الدولية، ولا أن يغيب عن مقتضيات القانون الدولي، تحضر بشكلها الإيجابي، وبشكلها السلبي، بشكلها الداخلي وشكلها الخارجي، بشكلها الوطني والدولي، في ارتباطها بالرقابة والتحكم (control)، أو في

[1] -MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :4.

[2] - بادي برتران، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق القاهرة، ط 2011، ص: 165.

[3] - في كون السيادة متعددة pluraliste بتعريفها، ينظر الأطروحة:

BAL Lider, Le mythe de la souveraineté en droit international : la souveraineté des Etats à l'épreuve des mutations de l'ordre juridique international, Thèse de doctorat en Droit international, Sous la direction de : PETIT Yves, Ecole doctorale droit, sciences politiques et histoire, en partenariat avec Centre d'études internationales et européennes. Université de Strasbourg, 2012.

[4]- KRASNER.D.Stephen, op, cit, p :4 .

ارتباطها بالسلطة (authority)، أو بهما معا. وينعكس توزيع نسب أنواع السيادات عند كل دولة على مركزها في سلم الدول، لتتوزع هذه الكيانات التي يعتبرها القانون الدولي "متساوية في السيادة" إلى دول كبرى ودول متوسطة ودول صغرى ودول فاشلة ودول ضعيفة!

إنه بالفعل مفهوم إشكالي كما يقول Waltz [1]، حيث إنه يستحيل عمليا تحقق السيادة كما هو مسلم بتعريفها، في ظل تعايش دول مختلفة لكنها تحمل نفس الصفة (ذات سيادة)، "فهناك تناقض مبدئي بين السيادة بما هي سلطة مطلقة من جهة، ووجود علاقات بين الدول نفسه من جهة ثانية مادام في غالب الأحيان تقود هذه العلاقات إلى تحديد سلطة الدول ذات السيادة"[2]، بل إنه "نفاق منظم" على حد تعبير Krasner.

الفرع الثاني: النظام الدولي من خلال رؤى متقاطعة

قد يرتفع النقاش حول ما إذا كانت الدول هي الفاعل الأساس أو الوحيد في النظام الدولي، أم أنها لا تعدو أن تكون فاعلا ضمن مجموع الفاعلين تختلف مواقعهم حسب المتغيرات الدولية. لكن المؤكد أن الحديث عن نظام دولي بدون الدولة[3] سيكون ضربا من الخيال. وقد يدعي البعض أن العالم إنما يعيش في اللانظام والفوضى، لكن دون أن يصل الأمر إلى مسح الطاولة ونفي أي أثر للنظام فيه. ويشكل هذان المعطيان الإطارَ الذي يحكم تناولنا لمفهوم النظام الدولي؛ بما هو نظام (الفقرة الأولى) ومرتبط بالدولة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: علاقة النظام بالنسق

يطرح مصطلح "النظام" إشكالا حقيقيا من حيث التداول في اللغة العربية، أو في الترجمة من اللغات الأجنبية التي تعرف هي الأخرى إشكالات من نفس النوع. فيستعمل "النظام" كترجمة ل " ordre" في الفرنسية، و "order " في الإنجليزية، كما يستعمل كترجمة ل "système" أو "system" أي أنه يَرِدُ بمعنى "النسق". وقد يجد الأمر تبريره في الالتباس الذي يعتري ترجمة كلمة system في الإنجليزية والتي تتوفر على دلالات متعددة، مما يخلق التباسا[4]

---

[1]- XAVIER Mathieu, op, cit, p :196.

[2] - Ibid, pp : 195-196.

[3] - ونضع جانبا هنا وجهة النظر الماركسية، القائلة باندثار الدولة كأعلى محطات التطور الذي ستبلغه هذه الإيديولوجيا .

[4] -BURTON.W. John, « Pour une approche systémique des relations internationales », in Revue internationale des Sciences sociales, vol :XXVI,1974, n°1, p :23.

سواء على مستوى الفهم إذ يحيل هذا المصطلح على "إيحاءات معيارية وإيديولوجية، أي تصورات خاصة حول الكيفيات التي تهيكل، ويجب أن تهيكل، وفقها النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية"[1]، أو على مستوى النقل إلى اللغات الأخرى حيث تختلف الحمولة الثقافية من لغة إلى أخرى.

والعلاقات الدولية، كتخصص فتي ازدهر في ما بعد الحرب العالمية الأولى، احتضن مفهوم النظام في إطار اهتمام المشتغلين بهذا الميدان بإيجاد نظرية عامة للظاهرة الدولية تتجاوز مجرد الوصف أو الرصد التاريخي، إلى التفسير والتنبؤ باحتمالات التطور، أي الرقي بالدراسات في الظواهر الدولية إلى مستوى النظرية القابلة للتعميم وهو ما يستدعي التوفر على مقاربة كفيلة بتحقيق هذا الهدف.

ويميز H.BULL بين مقاربتين فيما يتعلق بالنظرية في حقل العلاقات الدولية، ينعت الأولى بالكلاسيكية[2]، أما الثانية فيصفها بالعلمية. وهي تندرج في إطار سعي الداعين إلى تبنيها إلى إيجاد "نظرية في العلاقات الدولية تستند موضوعاتها على أدلة منطقية أو رياضية أو بشكل أدق على إجراءات عملية للتحقق"[3] مصوبا تفكيره - وهو يقيم هذا التمييز - إلى "تطلعات أولئك الذين يتبنون هذا الاسم (العلمية)، عوض إنجازها"[4].

وعلى رأس هؤلاء الذين يعنيهم H.BULL يأتي Kaplan الذي حاول تجميع الانتقادات الموجهة للمقاربة العلمية[5] في مجال العلاقات الدولية ليعددها في "كون:

---

[1] - HALL.A.John & T.V.Paul, , international order and the future of world politics, Cambrige University Press,U.K, 1999 ,p :2. [attempts to define international order produce immediate controversy. order is a term that carries normative and ideological connotations as it bears. particular conceptions about how social political and economic systems are and ought to be structured].

[2] - يرى دعاة اعتماد المقاربة الكلاسيكية أن العلاقات الدولية يجب أن تدرس من خلال دراسة القانون الدولي والتطور التاريخي للظاهرة الدولية والدراسات الفلسفية السياسية، ويمثل BULL.H أبرز ممثلي هذا التيار والمدافعين عنه.

[3] -BULL.H, « international theory : the case for a classical approach », World Politics, Vol : 18, No : 3, Apr, 1966, p :362.

[4] -Ibid, pp :361-362 [I have chosen to call it scientific rather than scientistic so as not to prejudge the issue I wish to discuss by resort to a term of opprobrium . in using this name, it is the asptrations of those who adopt it that i have in mind ruther than their performance].

[5] - التي ينتصر لها موقعا بذلك على ما يعرف في أدبيات العلاقات الدولية بالجدال الكبير بين التقليدية والسلوكية، وهو الجدال الذي سيطر طيلة العقدين الخامس والسادس من القرن الماضي. ويحال بصدد هذا الجدال على مقالي:

- السياسة تقتضي وجود هدف عكس العلوم الفيزيائية.

- المعرفة العلمية قابلة للتطبيق على الوقائع، في حين أن الفهم والحكمة والحدس تبقى ضرورية في المجالات التي تتدخل فيها الأهداف الإنسانية.

- الذين يتبعون النماذج العلمية يميلون إلى مطابقة نماذجهم مع الحقيقة.

- المناهج العلمية تقتضي درجة عالية من الدقة والقياس، وبالتالي فهي غير ملائمة في العلاقات الدولية.

- المتعاطي للمناهج العلمية لا يمكنه أن يكون أبدا واثقا من أنه لم يهمل أي شيء في نموذجه"[1].

غير أن هذه الانتقادات لم تكن لتثني أنصار المقاربة العلمية، متمثلة في المقاربة النسقية، عن محاولة الإجابة عن الاختلالات التي تعتري مقاربة الظاهرة الدولية، بل أنهم اعتبروا هذه المقاربة "مدخلا للسياسة الدولية"[2]، تقوم على اختيار النسق كإطار للاشتغال لأسباب يلخصها Kaplan في عناصر أربع[3] تتمثل في:

BULL.H, « international theory : the case for a classical approach »

و Morton A . Kaplan, « the great debate : traditionalism vs.science in international relations » وقد عرف هذا الجدل بالجدال الثاني ويتعلق أساسا بمنهج الدراسة في العلاقات الدولية، وكان طرفاه، من جهة، أنصار المقاربة الكلاسيكية في العلاقات الدولية والتي تقوم على استعمال المناهج التي تعارف المشتغلون بهذا المجال على استعمالها، من خلال دراسة التاريخ والفلسفة والقانون، ويمثل BULL.H أحد أقطاب هذا التوجه، ومن جهة ثانية، أنصار المقاربة العلمية المتأثرين بالاتجاه السلوكي. وقد آمن أنصار هذا التيار الذي تزعمه KAPLAN.A.Morton بإمكانية إخضاع وقائع الحياة الدولية للملاحظة والتجريب، مما يتيح صياغة قواعد أو أشباه قواعد تحكم تطورها.

[1] -KAPLAN.A.Morton, « the great debate : traditionalism vs.science in international relations » World Politics, Vol : 19, N°:1, Oct, 1966, pp. 1-20 .[Politics involves purpose in a way that physical science does not ; that scientific knowledge is applicable to facts, but understanding, wisdom or intuition are required for areas where human porpose is involved, that those pursuing scientific models tend to mistake their models for reality, that scientific method requiers high precision and measeurment and therfore is oncapable of international politics ; and that the practitioners of scientific method can never be sure that they have not left something out of their model].

[2] -KAPLAN.A.Morton, « the systems approach to international politics », in New approaches to international politics, edited by KAPLAN.A.Morton, St Martin's Press, New york, 1968, p :382.

[3] -Ibid, p :382 [why the systems framework was chosen: for explicitness of categories so that the framework of reference will not shift as new "facts" are brought in; for the integration of

- التمييز بين الأصناف بحيث لا يتغير الإطار المرجعي إلا إذا ظهرت حقائق جديدة،
- إدماج متغيرات لا تنتمي لنفس التخصص،
- ضمان درجة من الوضوح تمكن من كشف النقص،
- توليد الفرضيات التي تشير إلى أوجه التشابه الهيكلي مع مواضيع أخرى.

وهي أسباب يتيح تحققها فهما أفضل للظاهرة الدولية، مادام النظر إلى القضايا التي تطرحها لن يتم بمعزل عن بعضها، بل يتم النظر إليها كجزء في إطار كلي، فالمقاربة النسقية approche systémique تحيل في بعض الحالات على "طريقة عمل منهجية ومنطقية ومتدرجة، بعبارة أخرى "منهجية""[1]، وتأخذ في حالات أخرى دلالة أكثر بساطة حيث تحيل على "طريقة لمواجهة وضعية ما"[2]، وبالتالي فهي الأجدر بأن تتبنى في مقاربة الظاهرة الدولية المتسمة بالتعقد وتعدد الأبعاد.

وبالنظر إلى تعدد الدول وتنوع سلوكاتها وقدراتها وتطلعاتها وأولوياتها، بما ينتج مجموعة من التفاعلات التي تستعصي على الرصد والتتبع، فبالأحرى إيجاد القوانين، وطرق التفسير في أفق التعميم، وبما أن النسق يشير إلى "وجود علاقات بين عناصر تنتمي لنفس المجموعة؛ أي أن لها مميزات مشتركة تولد العلاقات السابقة وتجعلها ممكنة، هذه العلاقات يمكن أن تكون على شكل تواصل أو صفقات أو مبادلات وعلاقات اعتماد متبادل"[3]، فإن اختيار النسق كإطار للتحليل يتيح إمكانية النظر لمعطيات الحياة الدولية كعناصر مترابطة فيما بينها، إن على مستوى شمولي، أو جزئي يكون معه من الممكن تحديد المتغيرات المتحكمة في نمط السلوك الدولي على المستويين، ودرجات تأثيرها، وكيفية توجهها في أفق توجيهها والتنبؤ بمآلاتها في إطار شمولي لأنه "لا يمكن أن يتوقع عادة من نظرية السياسة الدولية توقع الأفعال الفردية لأن مشكل التفاعلات معقد جدا"[4].

---

variables that do not fall within a single discipline; for a degree of explicitness that helps to reveal incompleteness; and for the generation of hypotheses by indicating structural similarities to other subject matters].

[1]- BURTON.W. John, « Pour une approche systémique des relations internationales », op, cit, p :23.

[2] -Ibid, p :23.

[3]- BURTON.W. John, « Pour une approche systémique des relations internationales », op, cit, p :30.

[4]- KAPLAN.A.Morton, « the systems approach to international politics », op, cit, p : 383.

وبما أن أكبر صعوبة تعترض تحديد النسق système، بما هو "مجموعة علاقات بين عدد من الفاعلين متموقعين في بيئة خاصة وخاضعين لنمط ملائم من التنظيم"[1]؛ هي الإلمام بمختلف هؤلاء الفاعلين، يقترح Merle "إقامة واحدة أو مجموعة من التصنيفات التي تتيح تجميع الفاعلين في كتل كبرى بهدف إدخال خصوصية العلاقات المرجح قيامها بين هذه الكتل"[2]، إما بناء على توزيع جغرافي أو ثقافي معين أو ما يصطلح عليه بالأنساق الفرعية والتي تتيح على المستوى الإقليمي إمكانية "تقييم درجة الاندماج أو التوتر داخل مجموعة جغرافية متعددة القوميات"[3]، أو بناء على أنشطة معينة اعتمادا على الأنساق الوظيفية أي "تجمعات لفاعلين معنيين بممارسة نفس الوظائف اقتصادية كانت أو أمنية أو ثقافية أو صحية أو غيرها"[4]، علما أن كل نسق فرعي يقتضي استخدام نوع معين من الوسائل، كما أن له دورا معينا في النسق الدولي.

غير أن المشكل يطرح عندما يكون الفاعل طرفا في أكثر من نسق فرعي، حيث "تدخل الأدوار في صراع عندما يشارك الفاعلون وجوديا في أنساق مختلفة وعندما يكون عليهم الاختيار بين المتطلبات المتناقضة أحيانا التي تفرضها عليهم أدوارهم"[5]، خاصة أن الفصل بين الأنساق المختلفة يبقى ذا طبيعة إجرائية ما دام "لا شيء ينفلت من قانون الاعتماد المتبادل"[6] في العالم المعاصر.

إن النسق، بهذا المعنى، لا يستقيم إلا بصيغة الجمع، أي أنه تأليفة من أنساق فرعية بتوافق أدوار محدد. لكل نسق من هذه الأنساق بيئته الخاصة وحدوده المميزة التي بناء عليها تعرف أدواره ووظائفه إذ "لا وجود لنسق في ذاته ولذاته، كل نسق ناتج عن تقطيع عشوائي بشكل أو بآخر يعزل جزءا من حقيقة العناصر المجاورة التي يدخل معها في علاقة"[7].

---

[1] -MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? »,op, cit, p :8.

[2] - Ibid, p :8.

[3] - Ibid, p :8.

[4] - Ibid, p :8.

[5] -KAPLAN.A.Morton, « the systems approach to international politics » op, cit, p : 384.

[6] -MERLE Marcel, « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :9.

[7] - Ibid, p :9.

غير أن النسق ليس بنية مغلقة ومعزولة عن محيطها؛ بل يدخل في تفاعلات مع ما يقع في محيطه، حيث "يتكيف كل نسق فرعي مع ما يحدث في الأنساق الفرعية المجاورة"[1]، محققا بذلك "المبدأ العام لنظرية النظم هو كون الأنساق تتوفر على خصائص خاصة مثل القدرة على التكيف إلى حد معين بعد تجاوزه تميل إلى تغيير بيئتها"[2]، أي أن لكل نسق نواة صلبة تمثل العتبة التي لا يمكنه تجاوزها في عملية التكيف، وإلا أصبحنا أمام نسق جديد. وتتعلق مرونة أي نسق بهذه العتبة التي تتغير من نسق لآخر، كما تتحدد بناء عليها ماهية هذا النسق، الذي "- أيا كان التعريف الذي سنعتمده- فهو سيحيل دائما على فكرة مجموعة عناصر متموقعة في بنية ومرتبطة بتفاعلات وفق سيرورة معينة"[3]، أو كما يعرفه Michel Irozier "مجموعة مكونة على شاكلة حقل مهيكل-غير محايد- لعناصره سلوكات منسقة ومترابطة فيما بينها"[4]، أو كما يقول Lesourne بعبارات أكثر وضوحا "مجموعة عناصر مرتبطة بمجموعة من العلاقات بحيث يؤدي كل تغير في أحد العناصر إلى تغير في عناصر أخرى"[5].

وبمـــا أن مجـــال اشتغـــالنا هو العلاقـــات الدولية نستـــحضر التمييز الذي أقـامه D.Battistella بين النسق الدولي والنظام الدولي حيث يقول:"يوجد النسق الدولي بمجرد وجود مجموعة وحدات بتفاعلات منتظمة بما يكفي ليكون سلوك كل وحدة عاملا ضروريا في سلوكات الوحدات الأخرى، في حين يقتضي وجود النظام الدولي نموذجا للأنشطة التي تدعم الأهداف الأساسية أو الأولية لمجتمع الدول أو المجتمع الدولي"[6]، بما يؤكد أن "مفهوم النسق يتلاءم خاصة مع واقع العلاقات الدولية"[7]، كشرط مسبق لوجود النظام، الذي يحق لنا أن نتساءل عن أي معنى سيكون له إذا اقترن بصفة الدولي؟

---

[1] - Ibid, p :9.

[2]- BURTON.W. John, op, cit, p :26.

[3]- بادي برتران. ماري كلود سموتس، انقلاب العالم، مرجع سابق، ص: 344 (بتصرف).

[4]- المرجع نفسه، ص: 344 (بتصرف).

[5]- المرجع نفسه، ص: 344 (بتصرف).

[6]-BATTISTELLA Dario, « Introduction, Ordre international : norme politiquement construite », Revue internationale et stratégique, n°:54 ,2004, p :85.

[7]- بادي برتران. ماري كلود سموتس، انقلاب العالم، مرجع سابق، ص: 344 (بتصرف).

الفقرة الثانية: الطبيعة الدولية للنظام

لا يقتصر مشكل الاصطلاح فقط على مفهوم النظام، بل يمتد لصفة الدولي أيضا. وبقدر ما اجتهد باحثون في التمييز بين نظام دولي وآخر عالمي، بقدر ما اعترى الخلط استعمال بعضهم للمصطلحين كمترادفين. ويعتبر الموقف من الدولة الفيصل أمام الاتجاهين، فيصبح الحديث عن النظام الدولي إحالة على فترة ازدهار البراديغم الواقعي وعلى واقع مركزية الدولة ذات السيادة كصانع ومحدد لمجموع التفاعلات التي تعرفها البيئة الدولية، فيما يؤسس النظام العالمي لمرحلة تآكل مفهوم السيادة تحت ضربات العولمة، وتراجع دورها لصالح فاعلين آخرين مؤسساتيين كانوا أو غير مؤسساتيين.

وبناء على ما تقدم، تصبح أية محاولة لتعريف النظام الدولي مقترنة بدراسة تخومه التي يحددها Hoffmann في ثلاثة: "حدود هذا النظام **الزمنية** (معايير التحديد التاريخي)، وحدوده المكانية، وطبيعة العلاقة بين النسق الدولي والفاعلين"[1]، ولكن مع استحضار معطى أساسي هو أن هذا النسق ليس بنية مغلقة وجامدة، بل يدخل مع محيطه في تفاعلات على شكل ضغوط أو إكراهات أو إغراءات أو مطالب أو ما تصطلح عليه المقاربة النسقية ب"المدخلات"، لتتم ترجمة هذه المدخلات في شكل استجابة شاملة للنظام يتم إنتاجها على شكل "مخرجات" وفق النموذج الشهير لـ D.Easton. وهنا يطرح مشكل من نوع آخر. ما المقصود بمحيط النسق الدولي أو "بيئته" علما أننا عندما نتحدث عن "النظام الدولي" نتكلم عن نسق شامل؟

نكون هنا أمام معضلة تطابق النسق مع بيئته وبالتالي تعذر تصور مدخلات ومخرجات. لذلك عادة ما نستنجد بالأنساق الفرعية لفهم الظاهرة الدولية، ويصبح النظام الدولي وفق هذا التصور مقصورا على جانب معين من الحياة الدولية، أي النظام السياسي الدولي، ويبدو ذلك جليا من خلال جرد الأنواع المختلفة للأنظمة الدولية الذي قام به Kaplan[2]، حيث كان النظام الدولي بالنسبة له رديفا للنظام السياسي الدولي، أي أن عناصره عبارة عن

[1] - HOFFMANN Stanley, « théorie et relations internationales », op, cit, p :418.

[2] - حدد ستة نماذج للنظام الدولي شكلت أحد الأسس التي قام ويقوم عليها التحليل في العلاقات الدولية، وهي: نظام توازن القوى، نظام القطبية الثنائية المرن، نظام القطبية الثنائية الجامد، النظام الدولي الكوني، النظام الدولي الهرمي، نظام الوحدة المعترضة.

وحدات سياسية أي دول. وهو بهذا المعنى "تأليفة لعب الفاعلين"[1] المختلفين على جميع الأصعدة عسكريا واقتصاديا وثقافيا، ولكن المتعايشين فيما يشبه "شبكة العنكبوت"، كل منهم يتأثر بسلوك الآخر بحسب بعده أو قربه من مركز الاهتزاز عند حدوثه. لذلك يفترض وجود نظام دولي وجود شروط التعايش الضرورية بين وحدات متنافسة بقوة الواقع، أي شروط انسجام بين أولويات هذه الوحدات، بما يحقق، ما اعتبره BULL، الوظيفة الثانية للنظام الدولي وهي "ضمان تنفيذ الالتزامات القانونية"[2]، التي تمثل التعبير الأكثر دلالة على تجاوز حالة الفوضى حيث إن "الانسجام يستدعي توازنا مناسبا بين المظاهر التنافسية التي لا يمكن تجنبها، في السياسة الدولية (إكراهات الأخلاق الميكافيلية إذا أردنا)، والتطلع لنظام أحسن"[3].

ولا يمكن التوصل إلى هذا النظام الأحسن إلا إذا كان النظام القائم قادرا على القيام بوظيفته هذه التي تجد لها عند Hoffmann مقابلا آخر هو "الإشباع satisfaction"[4]. ويعني ذلك ترجمة مدخلات هذا النظام إلى مخرجات مع استحضار كون هذا النظام "مجال قوى أو عوامل تفرض قوانينها على الفاعلين"[5] الذين ينتظمون فيما بينهم على النحو الذي يحدد التزاماتهم تجاه بعضهم، ويقرون الآليات التي تضمن حسن سير النظام واستقراره. ولا بد هنا من الأخذ في عين الاعتبار شيئا أساسيا: إن ترتيب هذه الالتزامات وإقرار هذه الآليات يختلف تماما عما عليه الحال في المجتمع الوطني لأن هذا الأخير "مرتكز على إجماع حول القيم وسلطة المؤسسات المركزية، في حين يشكل الإجماع وتصير المؤسسات الملائمة في الأول هدفين وليس أساسين"[6]. وهذا ما يفسر التنبيه الذي أورده Hoffmann عندما اعتبر أن أي محاولة لصياغة نظرية علمية في العلاقات الدولية ستكون ناقصة إذا ما استندت على اعتبار النظام "مجتمعا مغلقا مزودا بتحديد دقيق، يملي قوانينه على الفاعلين المنتمين له"[7].

---

[1] -MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :4.

[2] -BATTISTELLA Dario, « L'apport de Karl Deutsh à la théorie des relations internationales », Revue Internationale de politique comparée, Vol: 10, 2003, p :577.

[3] -HOFFMANN Stanley, « Une éthique de l'ordre mondial », Une morale pour les monstres froids : Pour une éthique des relations internationales, Ed. du Seuil, 1982 (éd. originale 1981), p :208.

[4] - HOFFMANN Stanley, « théorie et relations internationales », op, cit, p :432.

[5] -MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :4.

[6] - HOFFMANN Stanley, « Une éthique de l'ordre mondial », p :207.

[7] - HOFFMANN Stanley, « théorie et relations internationales », op, cit, p :421.

وبالفعل فالنظام ليس سابقا على المجتمع، كما أن قوانينه تنتج كاستجابة لحاجيات هذا المجتمع المتسمة بالتغير والاختلاف، وتخضع لموازين القوى وترتيب الأولويات بناء على خريطة المصالح الخاصة لوحدات النظام والتي ترسم طبيعة النسق، وتحدد ديناميته. غير أن هذه القوانين عندما تتم صياغتها والتواضع عليها في ظل الشروط السابقة تصبح التزامات يحتم حسن سير النظام توفر ضمانات تنفيذها. وتعتبر هذه المسألة إحدى دعائم بلوغ النظام لأهدافه على اعتبار ألا وجود لنظام إلا بوجود أهداف محددة تسعى عناصر هذا النظام إلى تحقيقها.

لا بد من التذكير بداية أن "نقطة الانطلاق في أي نظرية في العلاقات الدولية هي التمييز بين حيز داخلي حيث يسود القانون الداخلي، وحيز خارجي هو مجال القانون الدولي"[1]، كما يبقى من المهم الإشارة إلى مجموعة من الثوابت التي تشكل الحد الأدنى المتفق عليه في تعريف النظام الدولي، والسند الذي نبني عليه تحديدنا لهذا النظام: **فمن جهة** "العالم" ليس بنية قارة مكتملة معطاة حتى نتحدث عن "العالم كما هو"، بل يتعلق الأمر بحقائق تبنى اجتماعيا، وليس "ما تفعل به الدول" على حد تعبير Wendet [2]. ومن **جهة ثانية**، تكون هذه الدول - المستقلة ذات السيادة - المجتمع الدولي الذي يبقى جزءا من العالم، ويخضع في إطاره لقواعد القانون الدولي الذي ينظم مصالح الأطراف المختلفة. ومن **جهة ثالثة**، هذا المجتمع الدولي يمثل وحدة عضوية بسبب التداخلات المعقدة على جميع الأصعدة وفي كل المجالات بين مكوناته، وهذه التداخلات تفرز مجموعة سلوكات تتيح تأسيس قواعد للسلوك الاجتماعي بحكم تواترها و خضوعها لمبدأ سبب/نتيجة، أو مثير/ استجابة، بما يسمح باستخلاص قواعد للسلوك تحكم علاقات عناصر المجتمع الدولي تمكن من ضمان استقرار هذه الوحدة العضوية.

وتخضع عملية إنتاج قواعد السلوك هذه لدينامية العلاقات الموجودة بين مكونات المجتمع الدولي (الدول)، لذلك فهي موضوع تغير مستمر: إنها تتأرجح بين الاستقرار والتبدل بناء على استقرار موازين القوة في المجتمع أو تغيرها. وتمثل هذه الترسانة من قواعد السلوك والتفاعلات المولدة لها ما نصطلح عليه ب "النظام الدولي"، و"يستند نجاح هذا النظام على

[1] -Ibid, p :424.

[2]-in BATTISTELLA Dario, « L'apport de Karl Deutsh à la théorie des relations internationales », op, cit, p :577.

مدى قدرته على استيعاب التغيير دون عنف"[1] طالما أن أحد الأهداف الثلاث للنظام الدولي، كما عددها BULL، هو" تنظيم العنف"[2] وخاصة النزاعات المسلحة حيث "يجب أن يكون تفادي هذه النزاعات هو الوظيفة الأولى لأي نظام دولي لأنه بدون تحكم في العنف يمكن أن تختل العديد من القيم التي تسعى وراءها الدول والأفراد، خاصة في حقبة تنتشر فيها الأسلحة النووية وغيرها من أنواع الأسلحة الفتاكة بين أيدي العديد من الدول والجماعات دون الوطنية"[3].

إن اضطلاع النظام الدولي بوظيفة تنظيم العنف كأحد أسباب وجوده في حد ذاته، يجعله دائم الجنوح نحو ضمان توازن النسق وذلك بإرساء آليات تنظيمية. يقول D.Battistella في هذا الصدد: "هناك نظام دولي عندما تنجح الفوضوية في تنظيم نفسها بتجاوز حالة الفوضى البدئية ممثلة في حالة الحرب أي عندما تنجح الدول –أو على الأقل أغلبها- في إقامة قواعد مشتركة ومؤسسات دائمة لضمان استقرار النسق الدولي على مستوى البارامترات الثلاث: الأمن والسيادة والإقليم الدولتي"[4]، أي القيام بالوظائف المعهودة للنظام الدولي وهي حسب BULL: "تنظيم العنف، واحترام الالتزامات القانونية، والملكية"[5]، وعند Hoffmann "الأمن والإشباع والمرونة"[6].

ويكتسي توازن النسق في العلوم الاجتماعية طابعا نسبيا –على عكس العلوم الطبيعية- بالنظر لطبيعة الظاهرة المدروسة إن على مستوى عناصرها، أو على مستوى طبيعة التفاعل

---

[1]- HALL.A.John & T.V.Paul, international order and the future of world politics, Cambridge University Press, U.K, 1999, p : 2 [Still the success of international order is predicated on the extent to wich it can accommodate change without violence].

[2]- BATTISTELLA Dario, « L'apport de Karl Deutsh à la théorie des relations internationales », op, cit, p :577.

[3]- HALL.A.John & T.V.Paul, , international order and the future of world politics, op, cit, p :2 [avoidance of armed conflicts must be the primary function of any international order, as without the control of violence many of the other values states and individuals seek can be disrupted, especially in an age when nuclear and other lethal weapons have spread to several nations and sub-national groups].

[4]-BATTISTELLA Dario, « Introduction, Ordre international : norme politiquement construite », op, cit, p :85.

[5]- in BATTISTELLA Dario, Ibid, p :85.

[6] - HOFFMANN Stanley, « théorie et relations internationales », op, cit, p :432.

بينها. ويقاس استقرار النظام بتوازن النسق الذي يقوم عليه، أي بحفاظه على نفس البنية سواء على مستوى عناصره، أو أقطابه، أو التفاعلات التي تتولد بينهم، بغض النظر على نوع المدخلات التي يمكن أن تتغير. ويستعمل مفهوم التوازن بهذا الصدد "بمعان متعددة حيث يفيد في بعض الأحيان أي نوع من توزيع القوة، ويحيل في أحيان أخرى على سياسة أي إرادة نشيطة لدولة لإفشال طموحات دولة أخرى بالاعتراض المدبر لأولئك الذين يحتمل أن يكونوا ضحايا، وفي حالات أخرى يضيق المفهوم على نسق، ويصف مجموعة متعددة الأقطاب تتحالف فيها القوى الكبرى منهجيا لتحجيم طموحات إحدى هذه القوى"[1].

إن الفترة التي يستمر فيها هذا الاستقرار في النظام هي التي يقاس بها مداه الزمني أو عمره. ويطول عمره أو يقصر تبعا لمدى قدرة القوى المحافِظة في النسق على كبح جماح القوى المعترضة أو الثورية فيه، أي ضمان استمرار التوازن القائم في النسق. ويترجم استقرار النسق "مدى تكيفه مع المتغيرات الحاصلة فيه أو في محيطه، أو مدى الاستجابة لهذه التغيرات، فهناك من الأنساق سرعان ما تنهار حين مواجهتها لأي تغيير حتى لو كان ثانويا، وهناك من الأنساق من تكون فاعلة حين تعرضها لأزمات معينة وتتجلى قوتها وفعالية آدائها حين تعرضها لتهديدات خارجية"[2].

وعندما نكون بصدد نظام مستقر يمكن تبين بنيته أو هيكله والذي ليس شيئا آخر إلا نمط توزيع القوة في النسق، والذي يكون جوهر النظام. ويعرف Scott بنية النظام بكونها "صورة ترتيب الأجزاء المكونة للنسق الدولي في زمن معين، أي عدد لاعبي النسق الدولي وتوزيع القوى فيما بينهم"[3]، وهي تستخلص من خلال رصد وتتبع العلاقات بين مراكز القوى المختلفة في النسق، أو مايسميه Hoffmann ب"البعد الأفقي للنظام الدولي"[4] وذلك للكشف عن نمطية وتكرارية الظواهر التي تحكم علاقات عناصر النسق، وكيفية توزيع القوة فيما بينهم (البعد العمودي للنظام الدولي عند Hoffmann).

---

[1] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p: 676.

[2]- خليل حسن، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط:1، 2009، ص: 32.

[3] - أورده خليل حسن في المرجع السابق، ص: 28.

[4] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :675.

وتكرس بنية النظام الدولي -التي تأتي لاحقة على قيام النظام مادام من شروطها استقراره في شروط زمانية ومكانية وبتواتر التفاعلات بين عناصره – كون هذا المفهوم، من منظور آخر، هو "ظاهرة اجتماعية ليس لها وجود مادي، وإنما هي مفهوم افتراضي، أدخل كمستوى للتحليل لفهم وتفسير ظواهر العلاقات الدولية"[1]، ولكن أيضا التنبؤ بمآلاتها، وهو ما يستدعي التساؤل حول عناصر النسق الدولي.

لقد طبع الخلاف تعاطي المشتغلين بحقل العلاقات الدولية بشأن قَصْر عناصر النسق الدولي على الدول، أو تمديده ليشمل مجموعة من العناصر الأخرى[2] التي أثبتت التجربة تأثيرها القوي على مجريات الحياة الدولية، وبالتالي على النظام الدولي نفسه، خاصة أن "النظام الدولي المعاصر هو أول نظام عالمي، حيث المجال الديبلوماسي يغطي الأرض كلها بل وحتى حيزا من الفضاء"[3] بعد أن كان على امتداد قرون لا يتجاوز إطار الإقليمية وبشكل يغيب عنه الترابط فكان الحديث عن النظام المتوسطي مثلا أو الصيني. مما يكون معه التمييز بين المفهومين أمرا ملتبسا لأن الأمر يتعلق بنفس المفهوم في سيرورة تطوره، أي أن النظام العالمي هو فقط تعبير عن التحول الذي لحق بالنظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة. وهو التحول الذي حمل معه مفهوم دولة القانون الدولي[4] حيث "يفترض في قوة الدولة أن تكون مؤطرة ومحدودة بالقانون"[5] الداخلي والدولي على حد سواء، إذ "أن قبول الدول بقواعد مشتركة، بل وانخراطها في نموذج سوسيو-اجتماعي مبني على عقيدة القانون قد تشهد على اعتماد متبادل متزايد"[6]، هو بالفعل أحد محددات النظام الدولي الراهن، يتجاهل الحدود، ويزيد من تعقيد شبكة التفاعلات التي يعرفها النسق الدولي لدرجة أصبح

---

[1] - سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية 32، 2011، ص: 19.

[2] - تتسع الدائرة هنا لتشمل المنظمات الدولية والإقليمية، والشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات غير الحكومية، والجماعات لتصل إلى الفرد ذاته.

[3] - HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :682.

[4] - استعمل Jacques Chevallier - هذا المفهوم إسوة بدولة القانون على الصعيد الداخلي للتدليل على امتداد القاعدة القانونية الدولية إلى مخاطبة الفرد في دولته. وهو ما يتطلب حسب الكاتب توفر الدول على دساتير ضامنة لحقوق الإنسان وقادرة على الحد من السلطة، مما من شأنه قيام علاقات سلمية بين الدول مع احترام سياداتها.

[5] - Jacques Chevallier, « Etat de droit et relations internationales », AFRI, Vol :VII, 2006, p :4.

[6] -Ibid, p :5.

معها موقع الدول في النسق مشوبا بعدم الوضوح بحكم كثافة شبكات التفاعلات التي تتم على المستوى عبر الوطني.

وبناء عليه، يمكن لرجل السياسة والمواطنين على حد سواء التأثير في النظام العالمي "بنوعين من الفعل مرشحين لأن يكونا فعالين: اللجوء إلى تحديدات من جانب واحد (يمكنها أن تمكن من تجنب آلام كثيرة ولا يستطيع القيام بها إلا الفاعلون الرئيسيون)، أو التعاون من أجل معايير جماعية"[1]، غير أن هذه الإمكانية عمليا تحتاج لكيان أو وحدة تكون "قادرة في النهاية على اتخاذ القرارات والمضي فيها دونما الرجوع إلى أي مرجع آخر"[2]؛ وهذه الوحدة لا يمكن أن تكون سوى الدولة، وكل محاولة لإبعادها عن ساحة الفعل الدولي أو تحجيم دورها فيه هو تهديد "لنظام سياسي قانوني مبني على العلاقات بين الجماعات الدولية"[3].

ولأن الوظيفة الرئيسة للنظام الدولي –كما أسلفنا – هي تنظيم العنف، ولأن "النظام أو اللانظام، السلم أو الحرب الشاملةchaos يتعلقان قبل كل شيء – في مجموعة وحدات متنافسة – بالعلاقات التي تنشأ بين الكيانات المتوفرة على ما يكفي من القوة لإحداث صراعات مسلحة ذات حجم أكبر"[4]، فإن العناصر الأساسية للنظام الدولي تبقى هي الدول بمختلف أنواعها، وبكل الظواهر التي ألصقتها بها العولمة، وعلى رأسها ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تجعلها أكثر ميلا للتعاون فيما بينها على اعتبار أن "أفضل الحظوظ للفعالية تتعلق بالتعاون، وبما نسميه بناء التحالفات"[5]، لأن الدول – بقوة الواقع – وفي ظل شروط الاعتماد المتبادل والتعاون، لا تتخلى عن سعيها الحثيث لضمان مصالحها الخاصة والذي يتأتى بتعظيم قوتها. وبالتالي فلكي يتمكن النظام الدولي من تنظيم العنف الذي يرادفه ضمان الأمن، لا بد له في كل مرحلة من ابتداع حلول وسطى رغم أن "الأمن والبقاء والاعتبارات الأخرى المرتبطة بالمنافسة بين الدول ستهدد هذه الحلول الوسطى بمجرد بلوغ عتبة الضرورة القصوى، أو عندما تبدو العملية غير فعالة، أو بإمكانها إعطاء إيجابيات

[1] -HOFFMANN Stanley, « Une éthique de l'ordre mondial », op, cit, p :208.

[2] - خليل حسن، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، مرجع سابق، ص: 32.

[3] -MERLE Marcel , « Un système international sans territoire ? », op, cit, p :2.

[4] -HOFFMANN Stanley, « L'ordre international », op, cit, p :675.

[5] -HOFFMANN Stanley, « Une éthique de l'ordre mondial », op, cit, p :208.

للخصم الذي لا يحترم أي حد"[1]. وبالتالي فالنظام الدولي مرتبط بالدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية قادر على تنفيذ التزاماته دونما الرجوع إلى بنى أخرى.

وبناء على ما سبق، فما نقصده في هذا الكتاب باصطلاح "النظام الدولي" هو النظام السياسي الدولي القائم على وجود نسق دولي متوازن، خلال فترة معينة. وهذا النظام الدولي ليس جامدا بل في تغير مستمر، يعرف ظواهر صراعية وأخرى تعاونية بحسب موازين القوى القائمة والتي تتأثر بحالة الاعتماد المتبادل غير المسبوقة التي أصبح يعيشها العالم. وهذه الحالة هي التي أفضت إلى ما استقر عليه أمر النظام الدولي في الألفية الثالثة: نظام عالمي يعبر عن أحدث ما وصلته سيرورة التحول التي تعتبر ميزة النظام الدولي، فما هي معالمه؟

[1] Ibid, p p :207-208.

الفصل الثاني:

معالم النظام الدولي الراهن

تستعصي بنية النظام الدولي الراهن على التشخيص الدقيق نظرا للتحولات السريعة التي يعرفها والتي يمكن اعتبارها أحد أهم خصائصه، ولذلك سنستعيض عن البحث في بنية النظام الدولي الراهن بالبحث في معالمه المميزة والتي تشكل مدخلا لفهم سيرورة التحولات التي يعرفها وبالتالي فهم الدينامية التي يسير وفقها.

وانطلاقا من كون النظام الدولي بصفة عامة يقوم – كما أسلفنا- على عدد من المفاهيم المؤسسة، فإن معالمه تتحدد بتبئير بعضها على حساب البعض الآخر في كل فترة. ويعتري هذه العملية تحول متسارع، لكن ما يمكن اعتباره مقاوما لهذا التحول، وحاضرا بقوة لحد الساعة، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، هو الانتصار البين لليبرالية في حلتها الجديدة (المبحث الأول)، بالإضافة إلى اختلال كفتي الميزان بين الأمني والاقتصادي لفائدة الأخير (المبحث الثاني).

المبحث الأول: في انتصار الليبرالية الجديدة أو عولمة النيوليبرالية

يمكن اعتبار انتصار الليبرالية على خصمها العنيد طيلة عقود المتمثل في الاشتراكية أحد المعالم الكبرى للنظام الدولي الراهن. كما شكلت "الأعطاب المتزايدة التي أصابت الاقتصاديات الغربية السبب في تراجع الثقة في العقيدة الكينزية، وفي توفير الظروف الملائمة لنمو المد النيوليبرالي، الذي كان يعد في الكواليس منذ أمد، وإعلانه عن ذاته بشكل تام"[1]. فما هي المرتكزات الفكرية لليبرالية الجديدة (المطلب الأول)؟ وما هو الأساس الذي أرست عليه بنيانها (المطلب الثاني)؟

المطلب الأول: المرتكزات الفكرية للنيوليبرالية

شكلت محطة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي إحدى النقاط الأساسية في توجيه تفكير الساسة والاقتصاديين على حد سواء نحو البحث في ما من شأنه أن يمنع إعادة إنتاج نفس الظروف التي أدت إلى تلك الكارثة. كانت الرأسمالية إذن مدعوة لتطوير إطارها

[1] - DIXON Keith, Les évangilistes du marché : les intellectuels britaniques et le néo-libéralisme, Raisons d'agir éditions, Paris, 1998, p :10. [Ce n'est qu' à l'occasion des dysfonctionnements de plus en plus graves des économies occidentales que l'orthodoxie keynésienne commence à perdre de son assurance et que l'offensif néo-libéral, longtemps préparée en coulisses, trouva les conditions necessaires à son développement et pu se déployer pleinement].

النظري، وبرامجها بما يسمح بالاطمئنان إلى أجواء اقتصادية بعيدة عن شبح الأزمة، وقادرة على اقتراح البديل الأنسب لما كانت تبشر به الاشتراكية، وما جادت به الليبرالية نفسها التي قادت إلى أزمة 1929. وبهذا الصدد يذهب كل من R. Dahl و C. Lindblom إلى القول بإخفاق "الرأسمالية والشيوعية بشكلهما الخام، ولا بد من إيجاد طريق ثالث يمزج بين متطلبات الدولة والسوق والمؤسسات الديمقراطية بهدف ضمان السلم وإشراك الجميع دون استبعاد أحد، والرفاه والاستقرار"[1].

شكلت النيوليبرالية، بما هي نوع من إعادة بناء ليبرالية القرن العشرين على أسس جديدة تقطع مع التصور الكينزي في الاقتصاد، وبما هي نظرية في "ممارسات الاقتصاد السياسي تفترض أن أفضل وسيلة لتعزيز سعادة الإنسان ورخائه تكمن في إطلاق حريات الفرد ومهاراته في القيام بمشاريعه وأعماله ضمن إطار مؤسساتي يتصف بحقوق قوية للملكية الخاصة والأسواق الحرة والتجارة الحرة"[2]، إذن، هذا الطريق الثالث الذي حاول الإجابة على سؤالين أساسيين: العلاقة بين الحريات الاقتصادية والسياسية (الفرع الأول)، ثم حدود وظائف الدولة وأدوارها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم الحرية وتداعياته

رغم الالتباس الكبير الذي يعتري علاقة الليبرالية بالنيوليبرالية، فإن النقطة التي لا خلاف عليها هي محورية مفهوم الحرية في البنائين النظريين معا. ورغم أن هذا المفهوم يتسع ويضيق حسب الأحوال، إلا أنه يمكننا الادعاء أن "الحرية الفردية هي أساس المجتمع الجيد، أو هكذا ينبغي أن تكون"[3] سواء بالنسبة لليبرالية أو النيوليبرالية؛ أي أنها النواة الصلبة لتصورهما للمجتمع، لكن، أي نوع من الحرية هو المعني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (الفقرة الأولى)، وأي علاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسية (الفقرة الثانية)،

---

[1] - هارفي ديفيد، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة وليد شحادة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2013، ص: 18.

[2] - المرجع نفسه، ص ص: 6-7.

[3]- MULOT Eric, « Libéralisme et néolibéralisme : continuité ou rupture ? », Cahier de la MSE, Série Rouge-MATISSE, n°:41, 2002, p :4. [la liberté individuelle qui est ou doit être le fondement d'une bonne société].
www-bsg.univ-paris1.fr/pub/mse/cahiers2002/R02041.pdf.

خاصة إذا ما اعتمدنا فكرة أن النيوليبرالية هي "ميلاد جديد لليبرالية"[1]؟

الفقرة الأولى: مفهوم الحرية من التطويق إلى الإطلاق

عندما نتحدث عن الحرية فإننا بالمقابل نستحضر نقيضها وهو القيود أو الأغلال، التي من شأن وجودها بأي نسبة كانت أن يضرب مفهوم الحرية في الصميم. بمعنى أن البحث في موضوع الحرية لا يخرج عن البحث في "طبيعة السلطة التي يجوز للمجتمع شرعا أن يمارسها في حق الفرد، وحدود هذه السلطة"[2]، طالما أن الطابع المطلق للمفهوم لا يمكن استيعابه في ظل العقد الاجتماعي الذي يربط الفرد بالجماعة. وتأخذ هذه القيود عند هايك HAYEK معنى الإكراه حيث يلخص مفهوم الحرية في "غياب الإكراه coercion"[3]، الذي يذهب إلى منع الشخص من القيام بأشياء يرغب فيها، أو حمله على الإتيان بأخرى بعيدة عن رغبته[4]. ويذهب البعض إلى اعتبارها القدرة الفعلية على القيام بما يريد الفرد، لكنها بهذا المعنى تصبح مفهوما مطلقا. وبين التصورين يستعمل HAYEK ما يعتبره أقدم تعريف للحرية ومفاده أنها "الاستقلال عن الإرادة العشوائية للآخر"[5]، لأن الحديث عن الحرية لا يخرج عن استحضار الآخر كحائز هو الآخر على نفس الحرية/القدرة، وممارس لها في إطار جماعي تتحدد فيه دوائر نفوذ ومناطق تماس لا بد من تدبيرها حتى لا تنتشر الفوضى.

وبناء عليه، يكون "الحديث عن سياسات للحرية هو الحديث عن الحد من الإكراه وآثاره الخطيرة رغم أنه من غير الممكن القضاء عليه نهائيا"[6]، لأنه من غير المقبول عقليا أن نتصور الحرية رديفا لأن يفعل المرء ما يريد ويمتنع عما لا يريد بإطلاق في مجتمع متعدد الأفراد، وبالتالي متعدد الرغبات، يقتضي التوفيق بينها وجود "الممنوع interdit[7]" الذي

---

[1]- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, Traduit par Guy Casaril, Ed Belfond, Paris, 1980, p : 19.

[2] - ميل جون ستوارت ، حول الحرية، ترجمة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012، ص:5.

[3] - HAYEK Friedrich A, The constitution of liberty, China Social sciences Publishing Housse. Chengcheng Books, LTD, The university of Chicago Press, 1978, p :12.

[4] - Ibid, p :23 (adapted).

[5] - Ibid, p :23 [l'independence of the arbitrary will of another].

[6] - Ibid, p :12 [The task of a policy offreedom must therefore be to minimize coercion or its harmful effects, even if it cannot eliminate it completely].

[7] - يثير HAYEK هذا المفهوم باعتباره الوجه الآخر للإكراه الذي عرفناه سابقا بكونه "منع الفرد من القيام بشيء يريد فعله، أو على العكس من ذلك حمله على القيام بما لا يريد القيام به" حيث اعتبر المنع من

يحفظ للجميع ممارسة حرياتهم، حيث "الغاية الوحيدة التي تبيح للناس التعرض – بصفة فردية أو جماعية- لحرية الفرد هي حماية أنفسهم منه"[1]، أي الحيلولة دون إضراره بهم، في إطار تعاقد ضمني بين أفراد هذا المجتمع على حدود هذا الممنوع وشروطه، يتمظهر في قوانين وتشريعات ضامنة لهذه الحرية، ومحددة لسقف تدخل الدولة والمجتمع من أجل ضمان ممارستها. ويلخص FRIEDMAN هذه المعادلة الصعبة قائلا: "الحرية نبات نادر وضعيف، ويخبرنا العقل، والتاريخ يؤكد ذلك، أن التهديد الأكبر للحرية يكمن في تركيز السلطة؛ فالحكومة ضرورية لصيانة حريتنا، وهي أداة يمكننا عبرها أن نمارس حريتنا، إلا أن تركيز السلطة في أيد سياسية يشكل تهديدا للحرية أيضا"[2]. فكيف أجاب مفهوم الحرية عن هذا التحدي الأخير؟

مر مفهوم الحرية بمسار طويل، "فأثناء تطور الليبرالية في القرنين الثامن والتاسع عشر، اهتمت الحركة الفكرية التي عرفت بمسمى الليبرالية بالحرية باعتبارها الهدف الجوهري في المجتمع، وبالفرد باعتباره الكيان الجوهري فيه"[3]. غير أن هذا المفهوم الليبرالي القديم للحرية سيعرف نوعا من "الانحراف"، ليظهر مع الاشتراكيين مفهوم جديد للحرية التي ستحتفظ بفكرة "التحرر" ولكن مع تغيير في طبيعة الشيء المراد التحرر منه، فقد كان على الإنسان، بالنسبة لهم، أن يكسر قيد الحاجة المادية لكي يستطيع التطلع إلى الحرية "والحرية، بهذا المعنى، بطبيعة الحال مجرد اسم آخر للسلطة، أو الثروة"[4]. وستحتل

صميم "الممنوع"، فيما إجبار الفرد من صميم الإكراه. وبناء عليه يقر HAYEK ان تعريفه للحرية يحبذ أن يكون: "غياب المنع والإكراه". دستور الحرية ص: 21.

[1] - ميل جون ستوارت ، المرجع السابق، ص:21.

[2]- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, The University of Chicago Press, Ltd, London 1962, Reissued with new Preface 1982 Printed in the USA, p :10 [Freedom is a rare and delicate plant. Our minds tell us, and history confirms, that the great threat to freedom is the concentration of power. Government is necessary to preserve our freedom, it is an instrument through which we can exercise our freedom; yet by concentrating power in political hands, it is also a threat to freedom].

[3] - FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :12 [As it developed in the late eighteenth and early nineteenth centuries, the intellectual movement that went under the name of liberalism emphasized freedom as the ultimate goal and the individual as the ultimate entity in the society].

[4] - هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة/ بيروت، ط: 1، 1994، ص: 48.

الحاجة المادية المفترض إشباعها نواة اهتمام الاشتراكيين، ويصبح إشباعها والتحرر منها هو الطريق المعبد نحو الحرية: لقد بشر الاشتراكيون بالحرية المرتبطة بزيادة الثروة في المجتمع الاشتراكي، و"كان مطلب الحرية الجديدة مجرد اسم آخر للطلب القديم لتوزيع متساو للثروة"[1]، أي حريةً في بعدها الاقتصادي، بارتباطها بالثروة، وتوزيعها والسلطة المخول لها ذلك. وهي بذلك استعادة للصراع القديم بين دائرتي حرية الفرد وسلطة الدولة الذي يعتبره جون ستيوارت ميل MILL "أوضح المعالم المأثورة عن التاريخ، لا سيما تاريخ اليونان وروما وانجلترا"[2]، هو صراع يعاد إنتاجه من حضارة إلى أخرى ومن مشروع فكري إلى آخر، تضيق دائرة أحد الطرفين لتتسع دائرة خصمه في تجاذب مستمر وهو ما نلمسه بوضوح بين وجهتي النظر الليبرالية، من جهة، حيث "كانت الكلمة (الحرية)، بالنسبة لكبار رواد الحرية السياسية تعني الحرية من الإكراه، والتحرر من السلطة التعسفية لرجال آخرين، والتحرر من القيود التي لا تترك للفرد أي خيار إلا إطاعة أوامر رئيس يرتبط به"[3]، والاشتراكية من جهة ثانية حيث "الحرية الجديدة الموعودة ستكون حرية من الحاجة، وتحررا من إكراه الظروف، التي تحدد حتما مجال الاختيار لنا جميعا وإن كان ذلك للبعض أكثر بكثير مما هو بالنسبة للآخرين"[4].

وابتداء من ثلاثينيات القرن الماضي ستعرف الليبرالية نفسها، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، انزياحا عن معناها الحقيقي حيث "أصبح مصطلح الليبرالية مرتبطا بقيم مختلفة للغاية خاصة في السياسات الاقتصادية. فقد أصبح المصطلح مرتبطا بالاستعداد للاعتماد، قبل كل شيء، على الحكومة عوض النظم الطوعية الخاصة لتحقيق الأهداف التي ينظر إليها على أنها مطلوبة، واستبدلت شعارات الحرية بشعارات المساواة والرفاه"[5]، وستعرف المنظومة القيمية لليبرالية انقلابا واضحا، وستتنازل الحرية عن

---

[1] - المرجع نفسه، ص: 49.

[2] - ميل جون ستوارت ، مرجع سابق، ص: 5.

[3]- هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، مرجع سابق، ص: 48.

[4]- المرجع نفسه، ص: 48.

[5] - FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :13. [the term liberalism came to be associated with a very different emphasis, particularly in economic policy. It came to be associated with a readiness to rely primarily on the state rather than on private voluntary arrangements to achieve objectives regarded as desirable. The catchwords became welfare and equality rather than freedom].

عرشها لفائدة مفاهيم أخرى، إذ في الوقت الذي "اعتبر ليبراليو القرن التاسع عشر زيادة الحرية الوسيلةَ الأكثر فاعلية للارتقاء بالرفاه والمساواة، يرى ليبراليو القرن العشرين الرفاه والمساواة إما شرطين للحرية، أو بديلين عنها"[1].

كان تأثير الفكر الاشتراكي كبيرا، ويؤكد HAYEK على ذلك من خلال ملاحظته "أن الاشتراكية هي التي أقنعت الأشخاص ذوي الميول الليبرالية بالخضوع مرة أخرى لهذا التنظيم الصارم للحياة الاقتصادية التي كانوا قد أطاحوا بها"[2]، والذي يعني التنازل عن الحرية كما تم النظر إليها لصالح نوع من التدخل والتخطيط المركزيين، في نوع من تطويع الاشتراكية بما هي "إلغاء المشروعات الخاصة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخلق نظام الاقتصاد المخطط الذي يستبدل فيه بالمقاول الذي يعمل من أجل الربح هيئة تخطيط مركزية"[3]، ليتم الحديث عن ليبرالية مطوقة embeded liberalism.

ويحيل مفهوم الليبرالية المطوقة على مرحلة من التطور بلغتها الليبرالية؛ سمتها وعي البلدان الرأسمالية بضرورة "إجراء نوع من المصالحة بين فعالية الأسواق، وقيم الجماعة الاجتماعية التي تحتاجها الأسواق نفسها كي تستمر وتزدهر"[4]، أي كبح جماح السوق الذاتية التنظيم بمفهومها المطلق وتطويقها بمجموعة إجراءات اجتماعية وسياسية، تضمن استفادة الفئات العريضة منمنظومة رفاه تشرف الدولة عليها وخاصة ما يتعلق بالتعليم والرعاية الصحية[5].

---

[1] - Ibid, p :13. [The nineteenth-century liberal regarded an extension of freedom as the most effective way to promote welfare and equality; the twentieth-century liberal regards welfare and equality as either prerequisites of or alternatives to freedom].

[2] - هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، مرجع سابق، ص:56.

[3] - المرجع نفسه، ص:55.

[4]- RUGGIE. J.G, Embedding global markets : An enduring challenge, Edited by J.G.Ruggie, Harvad University, USA, ASHGATE, 2008, p :231.[the capitalist countries learned to reconcile the efficiency of markets with the values of social community that markets themselves require in order to survive and thrive].

[5] - وهذا النظام الاقتصادي هو الذي ساد في المعسكر الرأسمالي طيلة الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وإلى حدود سبعينيات القرن الماضي، ويمكن إيجاد ترجمته الأكثر دلالة في The new deal في الولايات المتحدة الأمريكية، أو اقتصاد السوق الاجتماعي في أوروبا. بمعنى آخر الليبرالية المطوقة هي تنزيل للمفهوم الكينزي للدولة الليبرالية القائم أساسا على الإنفاق العام الموسع، والتدخل النشط للدولة في الاقتصاد، وبناء دولة الرفاه، وهو ما ساهم في تحقيق نسب نمو عالية في البلدان التي تبنتها إلى حدود السبعينيات حيث بدأت مؤشرات أزمة دعت إلى مراجعة هذه السياسات.

ينطوي مفهوم الحرية في حد ذاته على نوع من المفارقة، لأنه لا يقبل إلا أن يكون مطلقا، لكنه في الآن ذاته يحتاج لإطار قانوني لضمانه، وهو ما ينزع عنه الصفة الأولى، كما أنه يقتضي نوعا من التنازل عندما تكون الخيارات متداخلة. غير أن "الحرية في الاختيار أكثر أهمية من الذي نختاره، لذلك يجب وضع القوانين التي تحمي القدر الأكبر من الحرية، ولا يجب التضحية بالحرية مقابل منافع اقتصادية واجتماعية أكبر. وإذا كان لا بد من التضحية ببعض الحرية، فهذا من أجل الحرية نفسها"[1]، بما هي قيمة في حد ذاتها، وبما هي إفساح للمجال أمام الفرد للانطلاق بدون قيود لتحقيق مطامحه. ومن ثمة يرتبط تحقيق الفرد لهذه المطامح فقط بقدرته على ذلك، ومؤهلاته، وتكون الحرية بذلك تعبيرا عن "الحالة التي يمكن فيها للمرء، الذي يحيا بين أشباهه، أن يطمح للاقتراب أكثر دون أن يتوقع القيام بالمهمة على أكمل وجه"[2]، إذ إن الحرية ليست ضمانة لتحقيق مطامح الفرد، لكنها في الوقت ذاته شرط ضروري لذلك. ولا غرابة، إذن، في أن "الوعد بحرية أكبر أصبح واحدا من أكثر أسلحة الدعاية الاشتراكية فعالية"[3]، وأكثرها جاذبية، لأنه كان أكثر انسجاما مع واقع لا يمكن تجاهله وهو أن "عاقبة الحرية التي لا مفر منها هي المساواة"[4]، على اعتبارها وجه العملة الآخر للحرية، كما يعبر عن ذلك توكفيل قائلا: "الناس لا يكونون أحرارا إلا لأنهم متساوون كل المساواة، ولا يكونون متساوين تمام المساواة إلا لأنهم استكملوا حريتهم"[5]. فهل كانت الاشتراكية بالفعل طريقا نحو الحرية والمساواة؟

لا بد من التذكير أن "الاشتراكية هي نوع من الجماعية[6]"[7]، التي يحتل في ظلها الفرد

---

[1] - رولز جون ، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011، ص: 7 (مقدمة المترجمة).

[2]- HAYEK Friedrich A, The constitution of liberty, op, cit, p :12. ["freedom" it describes a state which man living among his fellows may hope to approach closely but can hardly expect to realize perfectly].

[3] - هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، مرجع سابق، ص:49.

[4] - رولز جون، نظرية في العدالة، مرجع سابق، ص: 7 (مقدمة المترجِمة).

[5] - دي توكفيل ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا (الجزء الأول والثاني)، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1991، ص :468.

[6] - تفيد الجماعية هنا المبدأ القائل بسيطرة الدولة أو الشعب ككل على وسائل الإنتاج، والنشاط الاقتصادي على وجه العموم، وهي نقيض الفردانية التي تنادي بحرية المبادرة الفردية، وعدم خضوعها لسيطرة الحكومة أو المجتمع أو رقابتهما.

[7] - هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، ص:56.

المرتبة الثانية بعد الجماعة، أي أن مطامحه تتكيف وفق مصالح الجماعة وتبعا لها، وبالتالي فحريته لا يمكن أن تتجاوز سقف ما تسمح به مصالح الجماعة التي يمكن أن تضيق أو تتسع حسب توجهات سياسات التخطيط المركزية، التي وإن كانت تصاغ وفق منطق مساواة الأفراد، إلا أنها تضرب في العمق مبدءا لصيقا بالحرية وهو المنافسة التي تتيح للأفراد المتمايزين بطبيعتهم، ورغم مساواتهم، فرصة تحقيق مطامحهم المتباينة.

لا يمكن إذن أن يحيا مفهوما الحرية والمنافسة بسلام وتناغم تحت ظلال الاشتراكية، لأن "الحركة (الحديثة) للتخطيط هي حركة ضد المنافسة في حد ذاتها. فهي علم جديد يتجمع تحته كل الأعداء القدامى للمنافسة"[1]. وبغياب المنافسة، يصبح الاعتقاد بكون الاشتراكية غدت طريقا نحو الحرية نوعا من الوهم، بل كانت "في الواقع الطريق الصاعد نحو العبودية"[2]، والتي لا يمكن التحرر من أغلالها إلا بتبئير مفهوم المنافسة، الذي يعطي للحرية مظهرها الدينامي.

الفقرة الثانية: العلاقة بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية

إذا كان الاشتراكيون قد ركزوا على مفهوم التخطيط باعتباره أفضل الطرق لتدبير شؤون المجتمع والأفراد، فبالمقابل، يرى الليبراليون أن المنافسة الحرة هي التي تضطلع بهذه المهمة باعتبارها "الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تكييف أنشطتنا مع بعضها البعض بدون تدخل قسري أو تعسفي من السلطة"[3]، وهي بذلك تعبر عن أحد أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يحمي الحياة الاقتصادية من التدخل القسري للسلطة[4]. بمعنى أن المطلوب، في مجتمع ما بعد الحرب الباردة، هو إرساء رأسمالية تنافسية، أي "تنظيم جل النشاط الاقتصادي في قطاع خاص يعمل في إطار سوق حرة – كنظام للحرية الاقتصادية وشرط ضروري للحرية السياسية"[5]، ليُحسم النزال الذي دام لعقود بين "طريقتين مختلفتين

---

[1] - هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، ص:61.

[2] - المرجع نفسه، ص:49.

[3] - المرجع نفسه، ص:58.

[4] - يستثنى من هذا التدخل بالطبع كل ما يعتبر متفقا مع المنافسة من قبيل حظر استعمال بعض المواد السامة، تحديد ساعات العمل، أو المطالبة بشروط صحية معينة في أماكن العمل .....

[5]-FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :12. [the role of competitive capitalism the organization of the bulk of economic activity through private enterprise operating in a free market as a system of economic freedom and a necessary condition for political freedom].

لتنظيم الاقتصاد: من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، التخطيط المركزي والسيطرة، مقابل الأسواق الخاصة، وبكلمات أعم الاشتراكية مقابل الرأسمالية"[1]، لصالح الأخيرة ولكن في صيغة ما فتئت تتطرف أكثر فأكثر، وأصبح مفهوم السوق المفتاحَ الذي في ضوئه تصاغ السياسات، وتحدد الأهداف.

أولا: تلازم الحريات السياسية والاقتصادية

في ظل الواقع الذي أشرنا إليه، صارت "الحكومات التي حاربت في الماضي من أجل الأرض، تناضل الآن بشكل عام من أجل مؤشرات السوق، وغذت إحدى وظائف هذه الحكومات الأولى إيجاد بيئة يمكن أن تزدهر فيها الشركات وتجتذبها. وأصبح دور الشعب إلى حد كبير، مجرد توفير البضائع الحكومية والبنى التحتية التي تحتاج إليها هذه الشركات وبأقل تكلفة، وحماية نظام التجارة العالمية"[2]، بشكل سيضع علاقة الحرية بالمنافسة في حرج لا يقل عن ذلك الذي كانت عليه علاقة الحرية بالمساواة في ظل الاشتراكية.

لقد تمخض عن التحول الكبير إلى اقتصاد السوق الحر بصيغته الراهنة عالم جديد؛ هو العالم الذي رسم معالمه من يُعتبرون المنتصرين لليبرالية في معناها الأصلي أي "التعاليم المرتبطة بالإنسان الحر"[3] أو من استحقوا بجدارة لقب "المحافظين الجدد"؛ رُسُل النيوليبرالية والمبشرين بها. فكيف قادوا التغيير؟ وما أهم المرتكزات التي استندوا عليها؟

كانت السوق الكلمة المفتاح التي اعتمدها المحافظون الجدد لرسم ملامح العالم الجديد الذي بشروا به؛ عالم حيث يعيش الفرد حريته، ويمارسها بما يسمح له بالانطلاق نحو آفاق أرحب تحددها قدراته ومواهبه، ولا تعترضها حدود من أي نوع، في ترجمة لما سماه فوكوياما Fukuyama "الإنسان الأخير"، أي الإنسان الذي كان له حظ العيش في كنف الديمقراطية الليبرالية؛ "منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي

---

[1] - فريدمان ميلتون ، الرأسمالية والحرية، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، دار كلمات عربية، القاهرة، ط: 1، 2011، ص: 8 ، (تمهيد طبعة 2002).

[2] - نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 336، المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007، ص: 17.

[3]-FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :14.[the word liberalism in its original sense as the doctrines pertaining to a free man].

حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية نهاية التاريخ"[1]، والمرحلة التي لا يمكن لما يليها أن يتجاوز ما توصلت إليه. أي أنه جعل من الديمقراطية الليبرالية سقفا للتجربة الإنسانية تبقى كل التجارب الإنسانية دونه مجرد استعادات لتجارب سابقة، ويؤكد في مقدمة كتابه "نهاية التاريخ" بأنه "إذا كان من المقبول منا ونحن نودع القرن العشرين أن نتحدث مرة أخرى عن تاريخ للبشرية واضح المعالم والأهداف يتجه بالشطر الأعظم من البشرية صوب الديمقراطية الليبرالية؟ الإجابة عندي: نعم، لسببين مستقلين الأول يتعلق بالاقتصاد، والثاني يتصل بما يسمى الصراع من أجل نيل الاحترام والتقدير"[2].

وبناء عليه، لا يمكن الحديث عن الديمقراطية الليبرالية والحرية السياسية بمعزل عن الاقتصاد وأنشطته المختلفة؛ وهي حقيقة تاريخية يؤكدها بولاني POLANYI في كتابه "التحول الكبير" قائلا: "إن التجارة والتمويل مسؤولان في الحقيقة عن كثير من الحروب الاستعمارية، ولكنهما مسؤولان أيضا عن منع اندلاع حرب عظمى"[3]. أي أنه يعتبر أن ما هيأ الأرضية لسلم المائة عام كان هو "تنظيم الحياة الاقتصادية"[4]، وعلى النقيض من ذلك فإن "انحلال نظام الاقتصاد العالمي الذي بدأ منذ عام 1900 واستمر هو المسؤول عن التوتر السياسي الذي انفجر في 1914"[5].

وفي السياق ذاته، يرفض FRIEDMAN الفكرة الشائعة بفصل السياسي عن الاقتصادي قائلا: "من السائد كثيرا أن السياسة والاقتصاد أمران منفصلان ولا علاقة لأحدهما بالآخر وأن الحرية الفردية مسألة سياسية بينما أن الرفاهية المادية مسألة اقتصادية، وبأنه يمكن ضم أي نوع من الأنظمة السياسية إلى أي نوع من الأنظمة

---

[1] - فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط: 1، 1993، ص: 8.

[2] - المرجع نفسه، ص: 9 .

[3]- POLANYI Karl, The Great Transformation : The Political and Economic Origins of Our Time(1957), Beacon Press, Boston, USA, Second edition, 2001, p : 16 [business and finance were responsible for many colonial wars, but also for the fact that a general conflagration was avoided].

[4]- Ibid, p : 17. [the new organization of economic life provided the background of the Hundred Years' Peace].

[5]- Ibid, p : 22. [The dissolution of the system of world economy which had been in progress since 1900 was responsible for the political tension that exploded in 1914].

الاقتصـــادية"[1]، واصـــفا وجهة النظر هاته بكونها من قبيل "الوهم a delusion"[2]، مدافعا بذلك عن قناعته بأن هناك "علاقة جوهرية بين السـياسـة والاقتصـاد بحيث إنه بالإمكان الجمع فقط بين أنظمة سياسية واقتصادية محددة دون غيرها"[3].

غير أن ســـعي الفرد إلى نيل التقدير والاحترام، وإثبات الذات، هو مطمح لكل الأفراد، مما يطرح إشكالية كبرى متعلقة بتنسيق هذه المطامح حتى لا تصطدم مع بعضها البعض، فهل ستتم العودة للأجهزة البيروقراطية للقيام بهذه المهمة؟

يرى FRIEDMAN أن هناك طريقتان للتنســيق بين النشــاطات الاقتصــادية، تتمثل الطريقة الأولى في "التوجيه المركزي المتضـمن لاسـتخدام القهر أي تقنية القوة العسـكرية والدولة الديكتاتورية الحديثة، أما الطريقة الثانية فهي التعاون الطوعي للأفراد، أي تقنية ميدان السـوق"[4]. وتأسـيسـا على أن الخطر الأسـاس على الحرية هو امتلاك جهة ما لسـلطة القهر، تبقى قوانين الســوق وتقنياته هي الضــمانة الأســاســية لحرية الفرد، وهي إطار التنســيق المعتمد بين الأطراف المختلفة. ويشــرح FRIEDMAN الأمر كما يلي: "ينتفع كلا الطرفين في المعاملات الاقتصـادية منها شـرط أن تكون الصـفقة اختيارية من كلا الجانبين، ومعلنـا عنهـا"[5]، أي بعيـدة عن كل إكراه أو تـدليس، وفي إطـار من التعـاون الطوعي الـذي يفرضــه واقع الاعتماد المتبادل الكبير الذي أصــبحت عليه العلاقات الاقتصــادية. غير أن عملية التعاقد هذه تحتاج إلى إطار قانوني، يسـتدعي - ليكون جيدا- وجود حرية سـياسـية بما هي "مشـــاركة الناس في اختيار حكومتهم، وفي عملية التشـــريع، وفي مراقبة الإدارة"[6]،

---

[1]- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :15. [It is widely believed that politics and economics are separate and largely unconnected; that individual freedom is a political problem and material welfare an economic problem; and that any kind of political arrangements can be combined with any kind of economic arrangements].

[2] - Ibid, p : 15.

[3]- Ibid, p : 15.[there is an intimate connection between economics and politics, that only certain combinations of political and economic arrangements are possible].

[4] - فريدمان ميلتون، الرأسمالية والحرية، مرجع سابق، ص:34.

[5] - المرجع نفسه، ص:35.

[6]- HAYEK Friedrich A , La Constitution de la liberté, Traduit par Raoul Audouin et Jacques Garello avec la collaboration de Guy Millière, p :19. [la participation des hommes au choix de leur gouvernement, au processus de la législation, et au contrôle de l'administration].

لتكون الحرية السياسية، بهذا المعنى، تفعيلا آخر لحرية الاختيار التي يتمتع بها الفرد الليبرالي، والتي تنعكس على حريته الاقتصادية.

وتحيل الحرية الاقتصادية على مفهومين يبدوان متضاربين: التعاون والمنافسة، إذ غالبا ما يتم الربط بين المنافسة والفردانية التي ينظر فيها للفرد "كجزيرة لا تخرج من عزلتها إلا لتحقيق مصلحتها الخاصة دون أي اعتبار لحاجيات الآخرين ورغباتهم"[1]، مما يجعل من الصعب تمثل الوضعية التي يتعايش فيها المفهومان المرتبطان بالحرية الاقتصادية.

يلتمس Boaz إجابة لهذه الإشكالية استنادا إلى فكرة D.Hume بصدد خصائص المسألة الإنسانية التي حددها في ثلاث: "أولها المصلحة الشخصية، وثانيا كرم الفرد المحدود بالضرورة تجاه الآخرين، وأخيرا ندرة الموارد المتاحة للاستجابة لحاجياتنا"[2]. ووفق هذه المعطيات الثلاث، لا بد للأفراد أن يوجِدوا إطارا لتدبير مشكلتين أساسيتين: الملكية التي تحدد مجال تدخل الفرد، والتبادل الذي يعبر عن حالة عدم الاكتفاء الذاتي للفرد من حيث تلبية احتياجاته المختلفة. وتشكل السوق هذا الإطار الذي يوفر أجواء انفتاح وتنافس، ويوسع إمكانات الاختيار، وفي الآن ذاته يُفَعل التعاون عبر التبادل الحر؛ أي أنها (السوق) تحقق المرور إلى التعاون بعيدا عن الإكراه، لأنه في ظل المنافسة وسعي الفرد إلى تحقيق مصالحه، يُسهم دونما تخطيط منه في تحقيق مصالح الجماعة التي ينتمي إليها، بل إن نظام السوق يقود عبر المنافسة إلى تحقيق التعاون؛ أي الاستفادة المتبادلة. ويصوغ Boaz هذه المعادلة الصعبة بين نظام السوق والمنافسة والتعاون قائلا: "وفق نظام السوق، يكون الخواص والمقاولات في تنافس للتعاون أكثر"[3]. ويعبر HAYEK عن الفكرة ذاتها عندما

[1]-Boaz. David, « La concurrence et la coopération » in La moralité du capitalisme, Édité par Tom. G. Palmer, Students For Liberty et Atlas Economic Research, Petro Ofsetas, Lithuanie, 2012,(Essais traduits en français par Emmanuel Martin), p : 38 [les adversaires du libéralisme classique ont été prompts à accuser les libéraux de favoriser l'individualisme « atomistique », dans lequel chaque personne serait une espèce d'île, sortant de son isolement uniquement pour assouvir son propre profit et sans aucun égard pour les besoins ou les désirs des autres].

[2]- Ibid, pp : 39-40.[la condition humaine se caractérisait essentiellement par (1) notre intérêt personnel, (2) notre générosité nécessairement limitée envers les autres, et (3) la rareté des ressources disponibles pour répondre à nos besoins].

[3] -Ibid, p : 40. [À travers le système de marché des particuliers et des entreprises sont en concurrence pour mieux coopérer].

يحيل على مفهوم التباري كأحد الأوجه المهمة للمنافسة قائلا: "تتضمن المنافسة التباري بين الجماعات المنظمة وغير المنظمة، وكذلك بين الأفراد. قد يشكل النظر إليها كنقيض للتعاون سوء فهم لطبيعتها. المجهود المبذول للوصول إلى بعض النتائج بالتعاون والتنظيم هو جزء من التباري شأنه شأن المجهودات الفردية"[1]؛ أي أن المنافسة والتعاون في نظام السوق يشكلان، في نهاية المطاف، وجهين لعملة واحدة هي الاستفادة المتبادلة "التي يتيحها التعاون وتقسيم العمل"[2]، والتي بدونها "لن يكون بإمكان مشاعر المودة أو الصداقة، ولا نظام السوق نفسه أن يزدهر"[3].

ثانيا: سمو الحرية الاقتصادية على الحرية السياسية

كانت السوق الحرة، كما أسلفنا، من جهة، نظاما للحرية الاقتصادية اللصيقة بمبدأ المنافسة، والتي تقتضي حرية التملك والمبادرة وغياب الاحتكار والحدود والامتيازات وكل ما من شأنه أن يمس مساواة الأفراد في المجتمع الاقتصادي، ومن جهة ثانية، شرطا للحرية السياسية المرتبطة بمفهوم الديمقراطية؛ الضمانة التي بفضلها تتحقق الشروط المثلى للمنافسة، ويتيح في ظلها مبدأ فصل السلط الفرصة أمام توفر تشريع جيد يحمي الحريات المختلفة وضمنها الحرية الاقتصادية.

إلا أن الترابط بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية ليس تماثليا، حيث يعتبر FRIEDMAN أن "الحرية في النظم الاقتصادية هي بذاتها عنصر أساسي في الحرية بمفهومها واسع النطاق، ومن ثم تصبح الحرية الاقتصادية هدفا في حد ذاتها، ومن جهة أخرى تعد الحرية الاقتصادية وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحرية السياسية"[4]. ولا يخفي FRIEDMAN اعتباره الحرية الاقتصادية أصل الحريات بل يجيب بثقة عن سؤال ما إذا كان من المُجانِب

[1] -HAYEK Friedrich A, La Constitution de la liberté, op, cit, p : 35

[2] -Boaz David, op, cit, p : 41, [Sans la possibilité d'un bénéfice mutuel provenant de la coopération et de la division du travail, ni les sentiments de sympathie ou d'amitié, ni l'ordre du marché lui-même ne pourraient émerger].

[3]-Ibid, p : 41, [Sans la possibilité d'un bénéfice mutuel provenant de la coopération et de la division du travail, ni les sentiments de sympathie ou d'amitié, ni l'ordre du marché lui-même ne pourraient émerger].

[4] - FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :15,[freedom in economic arrangements is itself a component of freedom broadly understood, so economic freedom is an end in itself. In the second place, economic freedom is also an indispensable means toward the achievement of political freedom].

للصـــواب الحديث عن وجود أي حرية أخرى في غياب الحرية الاقتصـــادية، بالتأكيد على ذلـك إذ "بـالفعـل جميع الثورات الاقتصـــاديـة أثبتـت ذلـك". وبنـاء عليـه تعتبر الحريـة الاقتصـادية شـرطا لازما، وإن كان غير كاف للحديث عن أي نوع آخر من الحريات وخاصـة الحرية السياسية.

تمثل الحرية الاقتصادية، إذن، "مصـدرا أسـاسـيا للحرية السـياسـية"[1]، إذ إن الحرية السياسية تعتمد على الحرية في الحياة الاقتصادية وعلى عدم سيطرة السلطة السياسية على المجال الاقتصـــادي، لأن "الحفاظ على الحرية يتطلب القضـــاء على تركز الســـلطة بأقصى درجة ممكنة وكذلك تشـتيت أي سـلطة لا يمكن إلغاؤها وتوزيعها – وهو ما يسـمى بنظام الرقابة والتوازن بين السلطات-"[2].

ولا يشـكل الحديث عن القضـاء على تركز السـلطة- وفي حال اسـتحالة ذلك توزيعها وتشـــتيتها- مناهضـــةً للتنظيم الذي تحتاجه كل جماعة بشـــرية لتدبير أمورها، باعتبار التنظيم "أحد أقوى الوسائل التي تمكن من إعمالها العقل البشري"[3]، بقدر ما هو في الواقع مناهضةٌ لأشكال بعينها من التنظيم الذي يحول بين الفرد وحريته في الاختيار، أي "اعتراض على كل تنظيم حصـــري، ذي امتيازات، احتكاري، على كل اســـتعمال للإكراه لمنع الآخر من التطور"[4]. وتمثل الســـوق الإطار الذي يمنع مثل هذه الوضـــعيات إذ "بتشـــتيتها للســـلطة، تشكل السوق الحرة مانعا لكل تركيز محتمل للسلط السياسية"[5]، وبهذا المنع تحرر الأفراد من الإكراه الذي يبقى لصـيقا بالسـلطة السـياسـية، ونقيضـا للحرية بما هي القيمة الكبرى التي يقوم عليها المجتمع اللنيوليبرالي، وهو ما يذهب إليه FRIEDMAN قائلا: "إن الصـــفة البارزة للعمل من خلال القنوات السياسية هي أنها تميل إلى الحاجة إلى فرض خضوع كبير، ومن جهة أخرى، تكمن الفائدة العظمى للسوق بأنها تسمح بتنوع كبير"[6].

---

[1]-FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, Traduit par Guy Casaril, Ed Belfond, Paris, 1980, p : 15.

[2]- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p :38.

[3] -HAYEK Friedrich A, La Constitution de la liberté, op, cit, p :35

[4] - Ibid, p : 35.

[5]- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p : 15.

[6]-FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p: 21 [The characteristic feature of action through political channels is that it tends to require or enforce substantial conformity. The great advantage of the market, on the other hand, is that it permits wide diversity].

وبناء عليه، لا يمكن أن نتصور حرية سياسية في ظل اقتصاد قائم على التخطيط مثلا، لكننا، على العكس من ذلك يمكننا معاينة حرية اقتصادية في ظل أنظمة ديكتاتورية كالحالة الشيلية مثلا. وهو ما يعتبر تأكيدا لسمو الحرية الاقتصادية على الحرية السياسية واعتبار الثانية أساسا لا غنى عنه للأولى، إذ ارتبطت الديمقراطية الليبرالية السياسية بوجود ديمقراطية ليبرالية اقتصادية، وجدت تربة خصبة لنموها في المجتمعات الرأسمالية حيث قامت على "افتراض أساسي هو حرية الاختيار ونقل مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة"[1]، وأصبح المجتمع بمقتضى هذا المعطى يتحرك، إن على الصعيد الاقتصادي أو السياسي وفق منطق الطلب الذي يعبر عنه هذا المستهلك/المواطن، في محاولة لملاءمة العرضين الاقتصادي والسياسي مع أولوياته واختياراته.

في ظل هذا الواقع، تصبح السلطة السياسة مطالبة بالتكيف مع متطلبات الإنسان الليبرالي الحر؛ ومحكومة بمنطق الحرية بما هي نقيض الإكراه والمنع والتمييز، أي مجبرة على التليين من قبضتها على المجالات التي تخص الفرد وحريته في الاختيار، وعلى رأسها المجال الاقتصادي؛ إذ لا بد من إخراجه من تحت إشرافها، "وعن طريق تخليص تنظيم النشاط الاقتصادي من قبضة السلطة السياسية، سيقضي السوق على هذا المصدر من القوة الجبرية، وهذا يُمَكن القوة الاقتصادية من أن تكون أداة ضبط للسلطة السياسية بدلا من أن تكون تعزيزا لها"[2].

نخلص إذن إلى القول، أنه من وجهة نظر نيوليبرالية، يعتبر الفرد حجر الأساس في بناء المجتمع، وبالتالي فالحرية الفردية هي أساس العلاقات في المجتمع. ويقتضي هذا النوع من الحرية التمييز بين المجال الخاص والمجال العام. ويقتضي تدبير هذا المجال العام وجود قواعد تضمن تواجد دوائر مختلفة بدون اصطدام حيث "يقتضي الفعل الحر في البداية وجود دائرة معروفة لا يمكن أن تشكل داخلها الأحداث من طرف آخر إلا إذا لم يكن هناك خيارات أخرى إلا ما يفرضه هذا الطرف"[3]. ولتقويض فرص وجود أطراف من النوع الأخير، يبقى اقتصاد السوق الحرة الحل الآمن بما يتيحه من حرية اقتصادية ترتب أول ما ترتبه حرية سياسية. ورغم ما يدعيه FRIEDMAN من كون "الحرية الاقتصادية هي أساس

[1] - المختار مطيع، مرجع سابق، ص: 260.

[2]- FRIEDMAN Milton,Capitalism and freedom, op, cit, p : 38.

[3] -HAYEK Friedrich A, La Constitution de la liberté, op, cit, p :24

الحرية السياسية"[1]، فإنه لا يخفي أن "العلاقة بين الحرية الاقتصادية والسياسية بالغة التعقيد وليست بأي حال أحادية الجانب"[2]، وهو ما سنحاول توضيحه أكثر من خلال معالجة الأدوار المنوطة بالدولة النيوليبرالية، أو موقع الدولة في المجتمع الحر.

الفرع الثاني: إعادة تحديد وظائف الدولة وأدوارها

شكل النقاش حول دور الدولة في الحياة الاقتصادية محور الخلاف بين النيوليبرالية ومنتقديها من أنصار الدولة التدخلية. وصارت النيوليبرالية رديفا لتقويض وظائف الدولة والدعوة لدولة الرفاه المبنية على الحرية (الفقرة الأولى)، التي يمكن للسوق الذاتية التنظيم فيها أن تضطلع بالعديد من المهام التي كانت للدولة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: اضمحلال الدولة التدخلية

تتسم العلاقة بين الدولة والحرية بالتوتر، حيث أن "زيادة سيطرة الدولة تشوه الحرية"[3] بما هي قيمة القيم التي تنبني عليها الديمقراطية الليبرالية، بل إن "فعل الدولة والحرية متناقضان مع بعضهما البعض، وأن الحرية تكون كاملة إذا لم يكن هناك تدخل حكومي"[4]، مما لا يمكن معه تصور الحالة المثلى للحرية إلا باختفاء الدولة كمؤسسة تتميز بالارتباط بسلطة الإكراه المنظم. غير أن تطور أشكال التنظيم السياسي للمجتمعات الإنسانية ومسار هذا التطور يبرر تدخل الدولة بكونه "إنقاذا للفرد من تدخلات غيره من الأفراد الآخرين الذين هم أقوى منه في شؤونه الخاصة"[5]، أي تفعيل لنظريات العقد الاجتماعي كما صاغها منظرو القرنين السابع والثامن عشر، فتكون الدولة بذلك "بقدر ما تحل التدخل المنظم والمعقول محل تدخل الأفراد العشوائي، فإنها تزيد من الحرية"[6]، وبالتالي تشكل إحدى الضمانات التي تتيح للفرد التمتع بحريته. ولكن عن أي دولة نتحدث؟

---

[1]- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p : 15.

[2]- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p 17 [The relation between political and economic freedom is complex and by no means unilateral].

[3] - ميل جون ستيوارت، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتقديم وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام وميشال ميتياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص: 29.(مقدمة ليندساي)

[4] - المرجع نفسه، ص: 29.

[5] - المرجع نفسه، ص: 29.

[6] - المرجع نفسه، ص: 29.

عرفت الدولة، كسائر المؤسسات الإنسانية الضاربة في القدم[1]، تطورات كبيرة أفضت إلى حقيقة لا يمكن منازعتها، هي أن "الدولة الحديثة أبعد ما تكون عن العمومية والعالمية، فهي لم توجد على الإطلاق في أجزاء واسعة من العالم"[2]، وبالتالي يكون من المفارق للواقع الحديث عن الدولة كتجربة فريدة ونمطية. غير أن ما يهمنا هنا هو الدولة كما هي في الديمقراطيات الليبرالية أي الدولة في أقرب الأنظمة السياسية للكمال. يقول فوكوياما في هذا الصدد: "الدولة في الديمقراطيات الليبرالية ضعيفة بطبيعتها، حيث أن الإبقاء على مجال من الحريات الفردية يعني فرض قيود ثقيلة على سلطانها، أما الأنظمة الشمولية، يمينية كانت أو يسارية فقد كانت تسعى إلى استخدام قوة الدولة للاعتداء على مجال الحريات الفردية والتحكم فيه من أجل تحقيق أهداف شتى كزيادة قوتها العسكرية أو إرساء دعائم نظام اجتماعي تسوده المساواة أو تحقيق نمو اقتصادي سريع بحيث يمكن تعويض الخسارة في مجال الحرية الفردية بمكاسب على صعيد الأهداف القومية"[3].

وبناء عليه يكون "الضعف" أحد خصائص الدولة اللنيولبرالية، ولكن أيضا أحد نقاط قوتها، التي أسس لها "إجماع واشنطن"[4]. وقد تمخض عن هذا الحدث سعي الدول إلى تقليص مجالات تدخل الدولة، وهو الأمر الذي لم يكن ليمر دون اعتراضات رأت في هذا التوجه تهديدا لشعوب برمتها، واستسلاما لمنطق الرأسمالية المتوحشة. لكن أنصار تحجيم دور الدولة لصالح السوق وآلياتها، والاتجاه نحو تبني الحرية الاقتصادية رأوا في العملية مدخلا لتحقيق الرفاه للمواطنين، في أفق التحول نحو ديمقراطيات ليبرالية، منبهين إلى أن

---

[1] - يقول فوكوياما بهذا الصدد: "الدولة مؤسسة إنسانية قديمة، يرجع عهدها إلى المجتمعات الزراعية الأولى التي نشأت في بلاد ما بين النهرين، قبل حوالي ستة آلاف عام. كذلك قامت في الصين دولة منظمة ذات بيروقراطية عالية التدريب على امتداد آلاف السنين. أما الدولة الحديثة التي ظهرت في أوروبا، والتي حشدت الجيوش الكبيرة وفرضت الضرائب وامتلكت بيروقراطية مركزية استطاعت ممارسة سلطة السيادة على مناطق وأقاليم شاسعة، فدولة أحدث عهدا، يرجع تاريخها إلى فترة توطيد حكم الأنظمة الملكية الفرنسية و الإسبانية والسويدية قبل أربعمائة أو خمسمائة عام. والمعروف أن قيام هذه الدول الحديثة لقدرتها على توفير النظام والأمن وحكم القانون وحماية حقوق الملكية، سمح بظهور العالم الاقتصادي كما نعرفه اليوم."
فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، العبيكان، ص:41.

[2] - المرجع نفسه، ص: 42.

[3] - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص ص: 30-31.

[4] - جاء هذا الإجماع برزنامة إجراءات من شأنها ضمان التحول نحو النموذج الاقتصادي الليبرالي، من قبيل الخوصصة وتخفيض الحماية الجمركية، ورفع الدعم عن السلع الأساسية، وتحرير الأسواق،.....

هذا التقليص من دور الدولة لم يفهم بالشكل المطلوب، إذ كانت "المشكلة تكمن في أن الحاجة إلى تقليص دور الدولة في بعض المجالات كان يجب أن يتزامن مع تقوية دورها في مجالات أخرى"[1]، أي أن الأمر يتعلق بإعادة النظر في وظائف الدولة بناء على سيرورة تاريخية لا تقبل الجمود، أكثر منه استهدافا لهذه المؤسسة كما قد يدعي مناهضو هذا الاتجاه.

وتستند إعادة النظر هذه إلى ملاحظات قوية بكون قطاعات الدولة خاصة في الدول الأقل نموا أصبحت تشكل أحد معيقات تحقيق النمو الاقتصادي في هذه البلدان بسبب احتكار الدولة للعديد من الوظائف. ورغم أنه "ليس ثمة إجماع على تراتبية وظائف الدولة"[2]، فمن المؤكد أن الإجماع موجود حول ضرورة صياغة ترتيب عقلاني لهذه الوظائف على النحو الذي يمكن الدولة من الاستجابة للحاجيات التي يعبر عنها مواطنوها، وهي تختلف من بلد لآخر، ويمكن ترتيبها وفق سلم يبدأ من "وظائف ضرورية ومهمة، إلى وظائف محض اختيارية أو مرغوبة، وصولا إلى وظائف تأتي في بعض الأحيان بنتائج عكسية أو حتى تدميرية"[3].

وبناء على التمييز السابق، يمكن فهم إعادة النظر في وظائف الدولة من منظور ليبرالي قائم على الحرية والمساواة من جهة، وتمجيد المبادرة الخاصة وحرية الأسواق من جهة ثانية، بأنه إعادة نظر فقط في تغطية الوظائف الاعتيادية للدولة بتقوية بعضها، ورفع اليد عن البعض الآخر. "وقد أدرك الاقتصاديون الداعون إلى إجراء إصلاحات ليبرالية هذه الحقيقة تماما على الصعيد النظري، لكن التركيز النسبي انصب بشكل أكبر بكثير على تقليص نشاطات الدولة ، الأمر الذي يمكن إساءة تفسيره عمدا، أو الخلط بينه وبين محاولة تحجيم قدرات الدولة في المجالات كافة"[4]. إن الدولة المثلى في الديمقراطيات الليبرالية هي تلك التي تنجح في تحقيق المدى المحدود لنشاطات الدولة دون الانتقاص من قوة قدراتها المؤسساتية، إذ إن "الإصلاح الأمثل كان يجب أن يسعى إلى تقليص المدى وزيادة

[1] - فوكوياما فرانسيس، بناء الدولة، مرجع سابق، ص:47.
[2] - المرجع نفسه، ص: 50.
[3] - المرجع نفسه، ص: 50.
[4] - المرجع نفسه، ص:47.

القوة في آن معا"[1]، وهو الشـرط الذي لم يتحقق في أغلب الدول التي حاولت التحول إلى اقتصـاد السـوق دونما احترام لهذه المعادلة الصـعبة، ليفرز هذا التحول جيلا جديدا من الإشـكالات التي كان لها تأثير كبير على بنية المجتمع الدولي بفعل الاهتزاز الذي عرفه أهم فاعل في هذا المجتمع وهو الدولة الوطنية Etat –nation.

لقد عرف القرن الحادي والعشـرين تغيرات عميقة[2] أصـبح معها "أهم ممثل مسـتقل على المسـرح السـياسـي والدولي يفقد، على ما يبدو، قدرته على التحكم والتماسـك، لا بل أيضا على التكيف لمواجهة الظروف الجديدة. فهو يبدو كبيرا أكثر مما يلزم بالنسـبة لبعض المشـاكل، فيما يبدو صـغيرا جدا لمواجهة بعضـها الآخر"[3]، مما يفرض أسـاسـا إعادة ترتيب وظائف الدولة الوطنية على سـلم الأهمية، فترفع يدها على عدد من الوظائف في مجالات معينة هي على العموم تمثل المجالات "المعولمة"، حيث تتم "إعادة موضـعة السـلطة فوق الدولة والأمة وخارجها"[4]، وحيث يبدو الدور الكبير لفاعلين من حجم "عالمي"، وحيث العولمة تأخذ معنى "جعل الشـيء على مسـتوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة. والمحدود هنا هو أسـاسـا الدولة الوطنية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الجمارك: تنقل البضائع والسلع، إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي سـواء تعلق الأمر بالاقتصـاد أو بالسـياسـة أو بالثقافة"[5].

ويتوزع الفـاعلون العـالميون بين شـركات متعـددة الجنسـيـات، ومنتجي المعلومـة والمتحكمين في تدفقها بشكل أصبح منفلتا من كل رقابة، بالإضافة إلى "ما تضطلع به بعض

[1] - فوكوياما فرانسـيس، بناء الدولة، مرجع سـابق، ص: 60. يميز فوكوياما بين مفهومي المدى والقدرة كبعدين للدولة على النحو التالي : مدى فعاليات أو نشاطات الدولة يشير إلى الوظائف والأهداف المختلفة التي تضطلع بها الحكومات، أما سلطة الدولة فتعني قدرتها على تخطيط وتنفيذ سياساتها وفرض القوانين بإنصاف وشفافية (أنظر الصفحة 50).

[2] - يحدد كيندي بول في الجزء الأول من كتابه: الإعداد للقرن الواحد والعشـرين المعنون بالتحولات الإقليمية، مجموعة من التغيرات ذات الأبعاد الدولية من قبيل الانفجار السكاني، وثورة المال والاتصالات وصـعود الشـركات متعددة الجنسـيات، والزراعة العالمية والثورة البيوتقنية، والأنسـلة والتألة والثورة الصناعية الجديدة، والأخطار البيئية.

[3] - كيندي بول، الإعداد للقرن الواحد والعشـرين، الجزء الأول: التحولات الإقليمية، ترجمة: نظير جاهل، دار الأزمنة الحديثة، لبنان، بيروت، ط:1، 1998، ص:225.

[4] - المرجع نفسه، ص: 225.

[5] - محمد عابد الجابري، سلسلة مواقف، العدد: 76، دار النشر المغربية، ط:1، 2009، ص: 43.

المنظمات والاتفاقيات الدولية من دور متعاظم، وذلك لأن ما للتحديات الجديدة من بعد عالمي، يجعلها غير قابلة للحل إلا على هذا الصعيد وذلك بواسطة منظمات عالمية وسياسات هي موضوع إجماع"[1]. وتتسع مجالات تدخل هذه المنظمات لتشمل الأغراض التجارية، والمسائل السياسية، والبيئية والصحية وغيرها من مناحي الحياة.

من المؤكد أن الغرب يسيطر اليوم على المؤسسات العالمية السياسية منها والأمنية ويسيرها وفق أجندته الخاصة، ومن المؤكد أيضا أنه على الرغم من "تآكل سلطات الدولة القومية خلال هذه العقود الأخيرة، إلا أنها تبقى مرجع الانتماء والهوية بالنسبة لغالبية الناس"[2]، وبذلك تتبدد أحلام نهاية التاريخ واختفاء الدولة أو يوتوبيا الدولة العالمية، أو غيرها من الآمال باستقالة الدولة، ويبقى بذلك الفاعل الأساس في المجتمع الدولي اليوم هو الدولة الوطنية التي يجزم بول كيندي في نهاية القرن الماضي في إطار تناوله للإعداد للقرن الحادي والعشرين أنه: "إذا كانت استقلالية الدولة ووظائفها قد تآكلت تحت وطأة بعض الميول التدويلية، فلم تبرز بالمقابل أي وحدة- مفتاح قادرة على الحلول مكانها والاستجابة للتغير العالمي"[3].

ويرسم فوكوياما صورة الدولة الليبرالية الديمقراطية التي تمثل النموذج الأمثل لدولة القرن الحادي والعشرين والتي تتخذ شكل "الدولة العامة المتجانسة التي ستظهر في نهاية التاريخ باعتبارها قائمة على أساسين: الاقتصاد والاعتراف"[4]، أي الدولة التي ينال فيها الإنسان الديمقراطي الليبرالي الاعتراف في ظل المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي توفر له شروط نيله، سواء كان اعترافا عاما أو اعترافا متبادلا. وسيشكل تحقق هذه الدولة، مدخلا لنشوء نظام دولي بمعايير جديدة حيث ستنتهي "علاقة السيد بالعبد بين الدول..أي نهاية الامبريالية، وسيقل احتمال نشوء الحروب بسبب الامبريالية"[5]. وبذلك سيتم تفعيل أحد المبادئ التي ظلت نظرية في ميثاق الأمم المتحدة وهو المساواة بين الدول ولكن شريطة

[1] - كيندي بول، مرجع سابق، ص: 225.
[2] - المرجع نفسه، ص: 229.
[3] - المرجع نفسه، ص:230.
[4] - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص: 184.
[5] - المرجع نفسه، ص: 217.

تعميم نموذج الدولة الذي بشـر به فوكوياما سـابقا، والذي يقترب من التحقق في التجربة الأمريكية.

ولأن الإنسـان اجتماعي بطبعه، ولأن المجتمع الجيد هو مجتمع تسـوده الحرية، بما يتيح لأفراده العيش في ظل تناغم أو على الأقل في سلام، لا بد من التساؤل عن الوسيلة التي يمكن عبرها الوصول إلى هذه الصورة الوردية. لا تخرج هذه الوسيلة عن استعادة الخاصية الأساسـية التي تطبع هذا النوع من المجتمعات، وهي احترام الحريات الأساسـية بعيدا عن كل عنف أو إكراه، وإنما بإنماء الشـعور الجماعي بضـرورة احترامها. وتشـكل هذه المهمة الأخيرة جوهر وجود حكومة تضـطلع بمهمة التشـريع الجيد لحماية الحريات الفردية، وفي الآن ذاته احترام التفاعلات بين الأفراد. لأنه في محصـلة الأمر لا يمكن تصـور مجتمع جيد بدون وجود هذا النوع من الحكومات التي تأخذ على عاتقها مهمة إيجاد الإطار القانوني لممارسة الحريات، واحترامها.

وبناء عليه، فالشـق الملموس الذي لا يمكن أن يُختَلف بشـأنه، هو كون الحرية إنما تُعَرف في بعدها القانوني، أولا وقبل كل شيء. وهو الشق الذي يتيح لنا الحديث عن المساواة بين الأفراد أمام القانون، فالإنسـان بمجرد دخوله في مرحلة العقد الاجتماعي، يودع بالضـرورة وضـعية الحرية، ووضـعية المسـاواة الطبيعية أيضـا، ويدخل مرحلة القوانين، حيث "دور الحكومة تحكيمي بعيدا على أن تكون طرفا"، والوضع الأمثل هو "حكومة عاقلة وقليلة التدخل، يقتصـر دورها على منع الناس من إلحاق الضـرر ببعضـهم، وما عدا ذلك تتركهم أحرارا في تحديد أهدافهم الخاصـة في أنشـطتهم، ورفاهيهم"[1]. هذا الرفاه الذي يتحقق، حسب النيوليبرالية، بوجود السوق الذاتية التنظيم.

الفقرة الثانية: السوق الذاتية التنظيم

يُعَرف اقتصاد السوق على أنه "نظام اقتصادي يتحكم فيه، وينظمه، وتوجهه أسعار السـوق، فالانتظام في إنتاج السـلع وتوزيعها يُترك لآلية التنظيم الذاتي هذه"[2]. وفق هذا

[1]- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, , cit, p :17.

[2]-POLANY Karl, The Great Transformation, op, cit, p :71. [A market economy is an economic system controlled, regulated, and directed by market prices; order in the production and distribution of goods is entrusted to this self-regulating mechanism]

التصور، تكون السوق قادرة على تنظيم ذاتها دونما حاجة إلى أي طرف آخر، بمعنى السوق الذاتية التنظيم التي تستمد قدرتها على التنظيم الذاتي من مسلمة مبنية على تصور ليبرالي للإنسان قائمة على فكرة أن "البشر يتصرفون بطريقة يحققون بها أقصى ما يستطيعون من الربح المالي"[1]، ومن فكرة اليد الخفية ل A.Smith القائلة بأن "اليد الخفية للسوق هي الوسيلة الأفضل لحشد الغرائز البشرية وتعبئتها، حتى الوضعية منها مثل الشره والطمع والرغبة في الثروة والسلطة لأجل فائدة الجميع"[2]، مما يتيح فهم آلية التنظيم الذاتي بالشكل المبسط الذي أورده POLANYI : "يفترض (اقتصاد السوق) وجود أسواق يكون فيها عرض السلع والخدمات متوفرا بسعر محدد يعادل الطلب بذلك السعر، كما يفترض وجود المال الذي يؤدي وظيفته كقوة شرائية في أيدي مالكيه، فتكون الأسعار عندها هي التي تتحكم بالإنتاج، لأن الأسعار تشكل الدخول. وبمساعدة الدخول تتوزع السلع بين أعضاء المجتمع. وبناء عليه، فالانتظام في إنتاج السلع وتوزيعها مضمون بالأسعار ولا شيء غيرها"[3]؛ فهل يمكن القول إنه بالإمكان تجاوز الدولة بشكل حاسم؟

لا يمكن الادعاء بشكل مطلق أن السوق تتمتع بالكفاءة والقدرة الذاتية على التنظيم دونما حاجة لتدخل الدولة، ويعبر عن ذلك J. E. Stiglitz في تقديمه لكتاب "التحول الكبير" ل POLANYI قائلا: "انتقلنا بشكل عام إلى وضعية أكثر توازنا، نلحظ فيها كلا من كفاءة الأسواق، وأوجه قصورها، والحاجة إلى أن تؤدي الحكومة دورا كبيرا في الاقتصاد، على الرغم من أن حدود ذلك الدور يبقى محلا للخلاف، فهناك إجماع عام على سبيل المثال على أهمية تنظيم الحكومة للأسواق المالية، ولكن ليس على أفضل الطرق للقيام بذلك"[4]،

---

[1] -Ibid, p :71.

[2] - هارفي ديفيد، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، مرجع سابق، ص: 32.

[3] - POLANYI Karl, The Great Transformation, op, cit, pp : 71- 72[It assumes markets in which the supply of goods (including services) available at a definite price will equal the demand at that price. It assumes the presence of money, which functions as purchasing power in the hands of its owners. Production will then be controlled by prices, for the profits of those who direct production will depend upon them; the distribution of the goods also will depend upon prices, for prices form incomes, and it is with the help of these incomes that the goods produced are distributed amongst the members of society. Under these assumptions order in the production and distribution of goods is ensured by prices alone].

[4] - Ibid, p :viii, [We have moved, by and large, to a more balanced position, one that recognizes both the power and the limitations of markets, and the necessity that government play a large role in the economy, though the bounds of that role remain in dispute. There is general

أي أن سـوقا ذاتية التنظيم، إنما تنتعش في ظل دولة تضـطلع بمجموعة من المهام، ذات الطابع الاقتصـادي، ولكن أيضـا التنظيمي، طالما أن العلاقات الاجتماعية محكومة دائما بتفاعلات يشـكل الإكراه أحد ثوابتها. ونعني هنا بالإكراه ما عبر عنه HAYEK بالوضـعية التالية: "أن يكون الفرد محاطا ببيئة وشـروط يتحكم فيه شـخص آخر، تجعله مجبرا، لتفادي أضرار أكبر، على التصرف وفق أهداف هذا الشخص وليس وفق خطته الخاصة"[1].

يبدو الأمر وكأننا ندور في دائرة مغلقة، فالحرية، كما تعرف بالسـلب، هي انتفاء الإكراه. لكن الحرية عندما تصـبح خاصـية لأفراد المجتمع، تخلق نوعا من التدافع، لأن البيئة المشتركة للأفراد تفرز تفاعلات، وتخلق مجالات خاصة بكل فرد تؤثر وتتأثر بالمجالات الخاصة للأفراد الآخرين، فيصبحون بالضرورة خاضعين لإكراهات هذه البيئة، أو واقعين تحت "الإكراه" بالمعنى السـابق، وهو، بالتالي، "شـر لأنه بالذات يحرم الفرد من خاصـيته كشـخص مرشـح للتفكير والحكم على الأشـياء، ويختصـره في مجرد أداة لتحقيق أهداف شخص آخر"[2]، فكيف إذن يتعايش الإكراه والحرية وهما نقيضان في ظل النيوليبرالية؟

إنه بفضـل الدولة يمكن أن يتحقق تعايش النقيضـين، حيث إن "المجتمع الحر عالج موضـوع الإكراه بإعطاء الدولة احتكار اسـتعمال الإكراه"[3]، وأناط بها مهمة حماية الدوائر الخاصـة والمعترف بها لكل فرد أو ما يسـمى بالحريات الفردية، أي حماية الفرد من كل ما يمكن أن يشـكل تهديدا لحريته، ولكن أيضـا مانعا له من المسـاس بحريات الآخرين. وهي بذلك تشـكل "الهيئة التي يعتبر غالبية الناس أنها تحتكر الاسـتخدام المشـروع للقوة (أو التهديد بالقوة) كوسـيلة –للبعض منا- لفرض الإكراهات بطريقة مشـروعة على البعض الآخر"[4]، طالما أن الإكراه موجود حيثما وجدت الحرية، و"لا يمكن القطع مع الإكراه لأن الطريقة الوحيدة لفعل ذلك هي التهديد باستعماله"[5]!

consensus about the importance, for instance, of government regulation of financial markets, but not about the best way this should be done].

[1] -HAYEK Friedrich A, La Constitution de la liberté, p :24.

[2]-Ibid, p :24.

[3] -Ibid, p :24.

[4] - FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p :41

[5] -HAYEK Friedrich A, La Constitution de la liberté, op, cit, p : 24

تحتاج السوق الذاتية التنظيم إذن للدولة، ليس فقط كمحتكر لسلطة الإكراه الضرورية للاجتماع البشري، بل كإطار تحتاجه السوق للبث في مسائل متعلقة بسيرها، وتنظيمها الذاتي؛ ويرى FRIEDMAN في هذا الصدد أن "وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة، بل على العكس من ذلك فإن للحكومة دور أساسي كمنبر يحدد قواعد اللعبة، وكحكم يفرض ويفسر القواعد المتفق عليها. وما تقوم به السوق هو تقليل مجال المسائل التي يجب البت فيها من خلال الوسائل السياسية. وبالتالي التقليل من مدى الحاجة للحكومة للمشاركة بشكل مباشر في اللعبة"[1]، التي تفترض أن السوق الحرة قادرة على إدارتها. كيف، إذن، يمكن تصور نموذج الدولة التي يطمح إليها الإنسان الليبرالي السابح في نظام السوق الحرة، أو بمعنى آخر ما هي الأدوار التي ستناط بالحكومات في هذا النوع من المجتمعات؟

يدعي FRIEDMAN أن أفضل الإجابات هي تلك التي جاد بها آدم سميث منذ أزيد من قرنين، ويلخصها في ثلاث، نقلا عما أورده في كتابه الشهير "ثروة الأمم": " أولا؛ حماية المجتمع من العنف أو الاجتياح من قبل مجتمعات مستقلة أخرى، وثانيا؛ حماية كل فرد في المجتمع- قدر الإمكان- من الظلم أو القهر الذي يمكن أن يلحقه من أفراد المجتمع الآخرين، أي إرساء إدارة معينة للعدالة، وأخيرا واجب بناء وصيانة بعض المنجزات العامة والمؤسسات العامة التي قد لا يشكل بناؤها أو صيانتها موضوع اهتمام فرد أو مجموعة أفراد، لأن الربح لن يغطي أبدا النفقات التي سيبذلها هذا الفرد أو المجموعة، في الوقت الذي يمكن غالبا تغطيتها من المجتمع الكبير"[2]. وبذلك تتلخص وظيفة الدولة النيوليبرالية

[1]- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, op, cit, p: 21 [The existence of a free market does not of course eliminate the need for government. On the contrary, government is essential both as a forum for determining the "rules of the game" and as an umpire to interpret and enforce the rules decided on. What the market does is to reduce greatly the range of issues that must be decided through political means, and thereby to minimize the extent to which government need participate directly in the game].

[2]- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p : 42. [Tout d'abord le devoir de protéger la société de la violence et de l'invasion de la part d'autres sociétés indépendantes; en second lieu, dans la mesure du possible, le devoir de protéger tout membre de la société de l'injustice ou de l'oppression de la part d'un autre de ses membres - c'est le devoir d'instaurer une administration précise de la justice ; et, enfin, le devoir d'ériger et d'entretenir certains ouvrages publics et certaines institutions publiques, dont l'érection et l'entretien ne pourraient

في الدفاع، والقضاء، ومؤسسات الخدمة العامة التي لا يمكن أن تشكل مصدرا للربح، وموضوعا لاستثمار الخواص. وبذلك "تشكل الحكومة نوعا من التعاون الطوعي، ووسيلة يصل بها الأفراد لبعض أهدافهم من خلال بعض الوحدات الحكومية التي تمثل بالنسبة لهم التقنية الأكثر فعالية بالنسبة لهذه الأهداف"[1]، أي أن دائرة تدخل الدولة، تضيق وتتسع بحسب ما تقرره قوى السوق، مع الحفاظ على نواة صلبة متمثلة في الدفاع والقضاء، غير القابلين للخوصصة. وفي ظل تزايد تأثير هذه القوى أصبحنا اليوم نعيش في ظلال ما تسميه نورينا هيرتس "عالم السيطرة الصامتة" أي "العالم في صبيحة الألف الجديدة، حيث أيْدي الحكومات تبدو مقيدة، واعتمادنا على الشركات في ازدياد، والمؤسسات التجارية والصناعية هي التي تتولى عملية القيادة، والشركات الكبرى هي التي تحدد قواعد اللعبة. وغدت الحكومات هي حكام هذه الألعاب الذين يطبقون قواعد وضعها آخرون"[2]؛ مما يؤكد بأن الحكومات فعلا مجرد وسائل لإرساء قواعد السوق التي تخلق قوانينها، وتفرض على الدول التكيف معها، أي أن حاجة السوق للدولة حقيقة قائمة، لا فقط على مستوى تدبير إشكالية الإكراه وضمان الحريات، ولكن أيضا كضمام أمان للأداء الاقتصادي نفسه للسوق. كيف ذلك؟

يعرف POLANYI الليبرالية الاقتصادية على أنها "المبدأ المنظم لمجتمع تستند فيه الصناعة على إرساء سوق ذاتية التنظيم"[3]، أي أن الليبرالية الاقتصادية إنما هي إعادة تنظيم للمجتمع وفق منظور جديد، لكن إعادة التنظيم تلك التي يدعي الليبراليون أنها مكتفية بآليات السوق ومؤسساته، محتاجة لتدخل الدولة، وهنا منتهى المفارقة التي يعبر عنها POLANYI قائلا: "مادام هذا النظام لم ينشأ بعد، فإن الليبراليين الاقتصاديين يجب، ولن يترددوا في الدعوة إلى تدخل الدولة لإنشائه. وعندما ينشأ سيدعون إلى الحفاظ عليه. ولذلك يستطيع الليبرالي الاقتصادي، دون شعور بالتناقض مع مبدئه، إلى دعوة الدولة إلى

---

jamais se trouver dans l'intérêt d'un individu ou d'un petit nombre d'individus - parce que le profit ne pourrait jamais rembourser la dépense de cet individu ou de ce petit nombre d'individus, bien qu'il puisse souvent se rembourser pour une grande société].

[1] - Ibid, p :40

[2] - نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة، مرجع سابق، ص: 17.

[3] -POLANYI Karl, The Great Transformation, op, cit, p :155.[Economic liberalism is the organizing principle of a society in which industry is based on the institution of a self-regulating market].

استخدام قوة القانون، حتى أنه سيطالبها باستخدام قوى العنف والحرب الأهلية لإيجاد الشروط الممهدة لإقامة السوق الذاتية التنظيم"[1]، وهو ما يترجم حاجة السوق الملحة للدولة كوسيط مع المجتمع، على اعتبار أن أي تغييرات أو تعديلات اقتصادية تؤثر على التفاعلات التي يعرفها المجتمع، وبالأخص على تماسكه الاجتماعي، خاصة أن النظام القائم على السوق الذاتية التنظيم يقتضي إخضاع المجتمع لمتطلبات السوق، مادام قائما على مبدأ التسليع، لأن "إيجاد سوق ذاتية التنظيم بشكل كامل يتطلب تحويل البشر وبيئتهم الطبيعية إلى مجرد سلع، وهو ما يعني تهديم كل من المجتمع والبيئة الطبيعية"[2]، أي أن البشر والطبيعة ستخضع للتقويم وفق نظام الأسعار الذي يعبر عن السوق الذاتية التنظيم، وهو أمر خطير لأنه سيولد نوعا من الممانعة التي ستقودها المجتمعات لينقذوا مجتمعهم وبيئتهم من الدمار.

إن انتماء POLANYI لحقبة زمنية سابقة عن اجتياح الليبرالية الجديدة بمقولاتها، وآلياتها الكاسحة، لا يمنع أنه كان استباقيا، وأن تحليلاته تفصح بوضوح عن واقع اليوم. فالاقتصاد ليس مستقلا بذاته، ولكنه في الحقيقة تابع للسياسة والدين والعلاقات الاجتماعية، أي للمجتمع، كما أن تحقيق الأسواق الذاتية التنظيم الكاملة، أي تلك التي يكون فيها المجتمع تابعا للاقتصاد، يعتبر ضربا من اليوتوبيا[3]، وبالتالي تبقى العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والمجتمع، ولعبة شد الحبل بينهما هي الدائرة التي تستدعي وجود الدولة، إذ "يصبح من المستحيل قطعا تحقيق ليبرالية السوق بأن تبقى الدولة خارج الاقتصاد"[4]؛ بل وحتى بافتراض أن الاقتصاد أو السوق قادر على تنظيم نفسه بنفسه، فإنه "لا بد من وجود الدولة لتؤدي دورا مستمرا في ضبط عرض المال والقروض لتجنب

---

[1] -Ibid, pp :155-156.[For as long as that system is not established, economic liberals must and will unhesitatingly call for the intervention of the state in order to establish it, and once established, in order to maintain it. The economic liberal can, therefore, without any inconsistency call upon the state to use the force of law; he can even appeal to the violent forces of civil war to set up the preconditions of a self-regulating market].

[2]-Ibid, p :xxv, [POLANYI argues that creating a fully self-regulating market economy requires that human beings and the natural environment be turned into pure commodities, which assures the destruction of both society and the natural environment].

[3] - Ibid, p :3.

[4] - Ibid, p :xxvi.[it becomes utterly impossible to sustain market liberalism's view that the state is "outside" of the economy].

مخاطر التضخم والانكماش، بالإضافة إلى تقديم العون في فترات البطالة، وتكوين العمال وتدريبهم، والتحكم في تدفق المهاجرين، أما فيما يتعلق بالأرض فعلى الحكومات الحفاظ باستمرار على إنتاج الغذاء بمختلف الوسائل التي تحمي المزارعين من الضغوط الناجمة عن تقلب المواسم الزراعية وبالتالي الأسعار. أما في المدن التي تتحكم الحكومات باستخدام الأراضي المتوفرة فيها، فيكون عليها سن التشريعات بشأن استعمالها، وما تعلق بالبيئة فيها "[1]. وبذلك تضمن الدولة التماسك الاجتماعي، وتحول دون تصدع الرأسمال الاجتماعي- كالذي حدث في روسيا مثلا عند تحولها إلى اقتصاد السوق- وذلك من خلال تدخلها في ما يسميه POLANYI، سلعا زائفة، وتضم: المال والأرض واليد العاملة، في مقابل بسط السوق هيمنته على السلع الحقيقية؛ أي أن الدولة والسوق أصبحا صنوين في صياغة وحماية الخيارات المتعلقة بالمجتمع.

المطلب الثاني: صعود السوق كفاعل إلى جانب الدولة

لعل من أهم معالم النظام الدولي الراهن اهتزاز مكانة الدولة كفاعل أساس في العلاقات الدولية، وكمحتكر لسلطة الجبر والإكراه في الداخل، لصالح السوق التي حاولت استرداد مكانتها ككيان ذاتي التنظيم قادر على أن يكون الإطار الذي تنتظم فيه العلاقات الاجتماعية بفضل سحر اليد الخفية، وهو ما يترجم بوضوح من خلال تحول السوق من البناء السياسي للسوق حيث الدولة هي من يحدد قواعد اللعبة، إلى المرحلة التي أضحت السوق تملي قوانينها على الدولة والمجتمع (الفرع الأول)، مؤشرة بذلك على صعود فاعلين –وإن لم يكونوا جددا- طالما كان تأثيرهم منحسرا، ليضعوا بصماتهم على الحكامة[2] العالمية المعاصرة La gouvernance mondiale contemporaine (الفرع الثاني).

---

[1]- Ibid, p : xxvi. [Even though the economy is supposed to be selfregulating, the state must play the ongoing role of adjusting the supply of money and credit to avoid the twin dangers of inflation and deflation. Similarly, the state has to manage shifting demand for employees by providing relief in periods of unemployment, by educating and training future workers, and by seeking to influence migration flows. In the case of land, governments have sought to maintain continuity in food production by a variety of devices that insulate farmers from the pressures of fluctuating harvests and volatile prices. In urban areas governments manage the use of the existing land through both environmental and land-use regulations.].

[2] - يشكل مفهوم الحكامة أحد المفاهيم المهمة المرتبطة بالمنظومة الليبرالية إذ "يعبر عن المشكل الأساس للتنظيم الاقتصادي الدولي، والمتمثل في : كيف تحكم بدون حكومة؟" أنظر:

الفرع الأول: السوق: من البناء السياسي إلى البناء الاقتصادي والاجتماعي

تشكل السوق إطارا لتفاعلات اقتصادية واجتماعية تتيح الحديث عن "مجتمع السوق"، الذي في إطاره يمكن النظر إلى مفهوم السوق من وجهات نظر متعددة، تبعا للطرق المختلفة التي يبنى على أساسها، والبيئات التي تحتضنه (الفقرة الأولى). إلا أن هذه الاختلافات لم تمنع مجتمع السوق من أن يصبح عالميا (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم السوق وطرق بنائه

عادة ما نربط مفهوم السوق بالاقتصاد، لكن واقع الحال أن السوق هي "هيأة اجتماعية، وهي الهيئة الاجتماعية الأساسية. وظواهر السوق هي ظواهر اجتماعية، وهي نتاج المساهمة النشطة لكل فرد"[1]، ولكنها (الظواهر) تختلف عن كل مساهمات بصيغتها الفردية، لتعبر عن نتاج المساهمات مجتمعة. وإذا كان القرن التاسع عشر يمثل "الحقبة الذهبية للرأسمالية الحرة"[2]، حيث فرضت السوق نفسها "كمنظم رئيس للاقتصاد على المستويين الوطني والدولي، ضامنة بذلك نموا قويا للإنتاج والمبادلات"[3]، فإن هذا الوضع سرعان ما سيعرف أزمات، حيث ستظهر مطالب عمالية ب "الاعتراف الاجتماعي والإدماج السياسي. وابتداء من العقود الأخيرة للقرن التاسع عشر ستعاني الرأسمالية الليبرالية نوعا من الصعوبة في ضمان نمو اقتصادي وإدماج اجتماعي، وعلاقات سلمية بين الدول في الآن ذاته"[4].

ومع هذه الصعوبات ستتطور الأمور إلى أزمات عصفت بسلم المائة عام الذي كان سابقة في تاريخ العلاقات الدولية، لتفضي إلى حربين عالميتين تخللتهما أزمة اقتصادية

PISANI-FERRY Jean (introduction), in JACQUET.P et d'autres, Gouvernance mondiale, Paris, Conseil d'analyse économique, La documentation Française,2002, p :12.

[1]- MISES Ludwing Von, Human action: a treatise on economics, LUDWING VON MISES INSTITUE, Auburne, ALABAMA, The Scholar's Edition, 1998, p :312 [The market is a social body ; it is the foremost social body. The market phenomena are social phenomena. They are the resultant of each individual 's active contribution].

[2]-TRIGILIA Carlo, Sociologie économique : Etat, marché et société dans le capitalisme moderne, Traduit par : Catherine Drubigny, Armand Colin/VUEF, Paris, 2002, p : 91.

[3] - Ibid, p : 91.

[4] - TRIGILIA Carlo, Sociologie économique : Etat, marché et société dans le capitalisme moderne, Traduit par : Catherine Drubigny, Armand Colin/VUEF, Paris, 2002, p :91.

عالمية، وتنتج كل هذه الأحداث في أربعينيات القرن العشرين الوضعية التي يصفها Polany ب"تلاشي كل أثر للنظام العالمي"[1] الذي كان سائدا في القرن التاسع عشر، مفسرا الوضع ب "الانهيار الخطير لنظام سوق الاقتصاد العالمي"[2]؛ أي أن الاقتصاد له تأثيره على المجال الاجتماعي، ومجال العلاقات الدولية، وله تداعياته على وضعيتي الاستقرار و الاحتقان الداخليين، والسلم والحرب على الصعيد الخارجي.

وبناء عليه، فمفهوم السوق لا يرتبط فقط بالرأسمالية، بل بالأساس بمجموع التفاعلات الاجتماعية التي أفرزت، من خلال تطورها، ظاهرة تقسيم العمل، باعتباره في أبسط صورة "الشرط الضروري للنمو العقلي والمادي للجماعات، وأنه ينبوع الحضارة"[3]، وبما يحيل عليه من ضرورة التعاون بمختلف أشكاله. وهو ما يجعل اقتصاد السوق تعبيرا عن "النظام الاجتماعي لتقسيم العمل، مع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج"[4]، وهذا النوع من الاقتصاد هو الذي سيتيح لنا الحديث عن "مجتمع السوق" الذي "ظهر في إنجلترا في القرن التاسع عشر"[5].

وفي إطار مجتمع السوق، حيث يسود اقتصاد السوق، يتخذ مفهوم السوق دلالة مختلفة، إذ يقول MISES: "السوق ليست مكانا، أو شيئا أو كيانا جماعيا. السوق هي عملية *process* تتحقق من خلال تفاعل إجراءات مختلف الأفراد الذين يتعاونون في إطار تقسيم العمل"[6]، أي أنه مفهوم مجرد، يعبر عن مجموع التفاعلات التي أفرزتها ظاهرة تقسيم

---

[1] - POLANY, op, cit, p : 24[..by 1940 every vestige of the international system had disappeared and, apart from a few enclaves, the nations were living in an entirely new international setting].

[2]- Ibid, p : 24[The root cause of the crisis, we submit, was the threatening collapse of the international economic system

[3] - إميل دوركهايم، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1982، ص:64.

[4]- MISES (Ludwing Von), Human action, op, cit, p: 258.[The market economy is the social system of the division of labor under private ownership of the means of production].

[5]- CUSIN François & BENAMOUZIG Daniel, Economie et sociologie, QUADRIGE/PUF, Paris, 2004, p : 65.

[6] - CUSIN François & BENAMOUZIG Daniel, Economie et sociologie, QUADRIGE/PUF, Paris, 2004, p : 258. [The market is not a place, a thing or a collective entity. The market is a process, actuated by the interplay of the actions of the various individuals cooperating under the division of labor].

العمل. غير أن هذه التفاعلات تحتاج لخيط ناظم حتى تؤدي وظيفتها في تلبية أولويات الأفراد المكونين لمجتمع السوق، مما تكون معه "عملية السوق هي تنسيق للأعمال الفردية لمختلف أعضاء مجتمع السوق لمتطلبات التعاون المتبادل"[1].

وبالإضافة إلى هذا المعنى المجرد، تحتفظ السوق بدلالتها عن "المكان الملموس للالتقاء بين العرض والطلب"[2]. كما أنه يتم اعتبار السوق، من وجهة نظر سوسيولوجية - ولأن الظواهر الاقتصادية هي ظواهر اجتماعية تخضع لعوامل وعلاقات اجتماعية- "بنية اجتماعية structure sociale "[3]. ويقتضي فهم هذه البنية، تتبع أصول تشكلها، أي الإمساك بقواعد عملها أو ما يمكن التعبير عنه ب "البناء الاجتماعي للسوق".

يرى دوركايم أن "التعويض البسيط لليبرالية برأسمالية أكثر تنظيما أو بأي نوع من الاشتراكية المبنية على رقابة الدولة ليس كافيا في ذاته لحل المشاكل التي يطرحها تقسيم العمل"[4]؛ إذ إن المشاكل التي يطرحها تقسيم العمل هي ذات طبيعة اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية محضة، "فهي تعني قبول الأفراد بمختلف الأدوار المتخصصة، وكذا قبولهم لعلاقات التبادل بين الوظائف المسندة، والمكافئات"[5]، وبذلك فتقسيم العمل بالنسبة له حقيقة اجتماعية مادية تستند على فعل التخصص وما يرتبه من مسؤوليات، وانخراط في مجموعة لا يثمر عملها إلا إذا كانت على درجة من التكامل، وبالتالي فتقسيم العمل مرتبط بطبيعته بالتضامن والتفاعل بين العمال، مما يكون معه التعاون الناجم عن تقسيم العمل تعاونا عضويا.

لقد تحول الاقتصاد مع آدم سميث من مجرد مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها أناس ليكسبوا وينفقوا في دورات متتالية، إلى نظام تحكمه قوانين ذاتية يكون فيه الأفراد مسيرين بيد خفية لتحقيق غايات لم تكن من صميم أهدافهم، وإنما تبنى ذاتيا من خلال

---

[1]- Ibid, p : 259. [the market process is the adjustement of the individual actions of the various membres of the market society to the requirements of mutual cooperation].

[2] - STEINER Philippe, « Le marché selon la sociologie économique », Revue européenne des sciences sociales, XLIII-132, 2005, p : 31.
URL : http://ress.revues.org/326. (consulté le 04/3/2016).

[3] - Ibid, p :33.

[4] - TRIGILIA Carlo, op, cit, p :80.

[5] - TRIGILIA Carlo, op, cit, p :80.

سعي كل فرد على حدة لتحقيق أهدافه الشخصية، لتشكل أهدافا جديدة ذات طابع جمعي هذه المرة.

كانت الأزمة التي عرفها العالم في بدايات القرن العشرين تستدعي علاجا مستعجلا، وكان "كينز محقا بالنسبة لمشكلات عصره، كان الاقتصاد العالمي يعاني من مشكلة في جهاز التشغيل، وما كان مطلوبا لحمل الاقتصاد على العمل مرة أخرى كان إصلاحا تقنيا محدودا بشكل مدهش"[1]. كانت السوق إذن تعاني اختلالات معينة، فكيف يمكن استعادة تقييم حالة السوق في هذه الفترة علما أن "القوى التي تحدد حالة السوق – المتغيرة باستمرار- هي أحكام القيمة التي يصدرها هؤلاء الأفراد وأفعالهم التي توجهها هذه الأحكام"[2] في كل لحظة، وتكون "حالة السوق في كل لحظة هي بنية الأثمان؛ أي مجموع نسب التبادل كما أفرزتها تفاعلات أولئك الذين يودون الشراء، ومن يودون البيع"[3]. وهنا نفهم إصرار فريدمان على تبسيط كلمة "السوق" باستدعاء كلمة "الاجتماع" حيث يقول: "السوق هو ببساطة الاجتماع، في مكان وزمان محددين، من أجل عقد صفقات"[4]، بغض النظر عن الطبيعة الملموسة أو الافتراضية للمكان مادامت التكنولوجيا اليوم تتيح هذه الإمكانات بلا حدود، كما أن الصفقات ما عادت تقتصر اليوم على البيع والشراء، بل تغطي كل ما من شأنه أن يمثل تعاونا، وتبادلا. وتأخذ السوق بذلك دلالة "الآلية التي يمكن تجنيدها لأغراض

[1] - كينز جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، ط:1، 2010، ص: 57 (تقديم بول كروجمان).

[2] - MISES, op, cit , p : 258-259,[the forces determining the –continually changing – state of the market are the value jugement of these individuals and their actions as directed by these value jugement].

[3]- Ibid, p : 259[The state of the market at any instant is the price structure, i.e., the totality of the exchange ratios as established by the interaction of those eager to buy and those eager to sell].

[4]- FRIEDMAN Milton, « Using market for the social developement », Cato Journal, Vol : 8, N° : 3, 1989, p :577. [In literal terms, the market is simply a meeting of people at a specified place and time for the purpose ofmaking deals. Needless to say, “meeting” and “place” are often euphemisms; they do not involvephysical getting together. As ofthe moment, there is amarket in foreign exchange that encompasses the world].

عديدة، واعتمادا على طريقة استعمالها، فإنها قد تساهم في التطور الاجتماعي والاقتصادي، أو في كبح لجامه"[1].

يعبر اقتصاد السوق عن نمط محدد لتنظيم الحياة الاقتصادية، لكن مبادئه سرعان ما تبسط تأثيرها على مجمل العلاقات الاجتماعية ليتكون بذلك "مجتمع السوق"، بمعنى أن هذا المجتمع ليس طبيعي النشأة أو بديهي النشأة، وإنما يتولد عن طريق امتداد مبادئ السوق إلى مجمل الحياة الاجتماعية، بل أنه مرشح للاختفاء متى خبا تأثيرها.

عندما تنجح السوق في إحداث هذا المجتمع، تكون قد مرت إلى مرحلة المأسسة، أي التوفر على إطار قانوني بقواعد واضحة، ومعايير اجتماعية ناظمة لمختلف التفاعلات التي تجمع أفراد المجتمع، تمثل تمظهرا للمبادئ الكبرى المميزة لاقتصاد السوق الحرة وفي طليعتها الملكية الخاصة والحرية والمنافسة. فكيف يتم إنتاج هذا النسق؟ هل تحتاج السوق لمشرع لينتج من أجلها هذا الإطار القانوني والاجتماعي، أم أنها قادرة على ذلك من تلقاء نفسها؟

وبالنظر إلى أن مفهوم السوق يتعلق بالإنتاج، وأن هذه العملية تقتضي وجود منتج ومستهلك، وأنها محكومة بمبدأ المنافسة، فإنه من الطبيعي أن يجنح الفاعلون في هذه العملية إلى إقرار قواعد تضمن لهم أقصى المنافع منها؛ فعند الحديث عن المستهلكين والمنتجين، يجب ألا ننسى أننا نتحدث عن نفس الأشخاص لأن "الإنتاج والاستهلاك هما مرحلتان مختلفتان من العملية"[2] ذاتها، وليستا نقيضين.

ويرافق إنتاجَ هذه القواعد، النابعة من متطلبات التبادل ومواجهة المنافسة، والسعي نحو الإشباع، إحداثُ تغييرات مختلفة العمق على مجموع البُنى التي كانت سائدة قبل ذلك، ولا يقتصر تأثير هذه البُنى على المجال الاقتصادي فحسب بل يطال مختلف أوجه الحياة، أي أننا نكون بصدد تفكيك بنيات اجتماعية كاملة وتعويضها ببنيات جديدة نابعة من خصوصيات السوق؛ إنه البناء الاجتماعي الذي تضطلع به السوق. وإذا كان من السهل

[1]- Ibid, p :577. [The market is a mechanism that maybe mobilized forany number of purposes. Depending on the way it is used, the market may contribute to social and economic development or it may inhibit such development].

[2] - MISES, op, cit, p : 312[production and consumption are different stages in acting].

تصـــور كيف يمكن لمنطق العرض والطلب أن يخترق مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، ويتمكن من تســليع marchandisationكل شـيء، فإنه لا يمكن تصــور مرور هذه العملية بســلاســة، وبدون مقاومات تلقائية للمجتمعات التي تجد نفســها مســتهدفة بهذه العملية، فترتكن إلى الخصـوصـية والأخلاق الفردية والجمعية، لتفرز نوعا من التمايز بين الاجتماعي والاقتصــادي حيث لا يمكن للأخير أن يبتلع الأول ويفرض نواميســه بشــكل مطلق؛ وهنا يمكن أن نتكلم عن البناء الاجتماعي للسوق، لكن هذه المرة لا كمؤثر ولكن كمتأثر.

ويمكن رصـد هذا الاسـتثناء من التسـليع في مختلف التفاعلات والمعاملات التي يغيب عنها عنصــر الثمن، وبالتالي منطق الربح، ســواء عبر دائرة تدخل الدولة في القطاعات التي سبق الحديث عنها، أو عبر الأعمال الاجتماعية التي تتم بآسم التطوع، والتضامن الطوعي، والتي تعبر عن مقاومة المجتمع للتســليع المطلق، وتعطي للســوق بعدها الاجتماعي الذي يختلف من ثقافة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر رغم أن "اتجاهات العالمية تفرض نفســها على مختلف نواحي الصـناعة الحديثة، من حيث الاتجاه المتعاظم نحو توحيد المواصـفات العالمية، أو المقاييس الفنية وتنميطها. ونلحظ الاتجاه ذاته فيما يتعلق بالأذواق، بحيث إننا نكاد نلمح مولد المواطن العالمي"[1]، الذي يعيش داخله دائما المواطن "الوطني" أو "الثقافي" والذي يعطي للبناء الاجتماعي للسوق مدلوله الخاص في كل مجتمع.

الفقرة الثانية: البناء الاقتصادي للسوق: تكريس للعالمية وتحييد للوطنية

من الأشــياء التي يجب اســتحضــارها هي أن العالم اليوم يعيش تحولا من العلاقات الدولية إلى الاقتصــاد العالمي، إذ "لم يعرف درجة من التداخل والترابط الاقتصــادي كما يعرفها الآن، ولم يعد الأمر يقتصر على مجرد علاقات اقتصادية بين الدول، بل إننا بدأنا في عصر الاقتصاد العالمي. ولم يعد الاكتفاء الذاتي أمرا ممكنا"[2]: لقد فرض الاعتماد المتبادل نفســه كناظم للعلاقات بين الأفراد والجماعات، ولم يعد من الممكن تصــور الانكفاء داخل إطار الدولة ونهج الســياســات الحمائية، والتقوقع داخل الحدود الوطنية. كما أن عالم اليوم يعرف تحولات متســارعة تجعله أمام "ضــرورة التعاون الدولي بشــكل مســتعجل

[1] - البيلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000 ، ص: 140.

[2] - البيلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000 ، ص: 138.

L'urgente nécessité d'une coopération internationale"[1] لأن "الفترة التي تجتازها الإنسانية متميزة عن كل ما سبقها من فترات، حيث اكتسب الإنسان قوة تحكم متزايدة في الطبيعة، كما أنه يمتلك قدرة على التأثير على شروط الحياة بشكل غير مسبوق في تاريخ الحضارات...وفي الآن ذاته فالإنسانية معرضة لمخاطر جمة"[2].

ولم يعد التعاونُ، الذي سيكون بناء على ما سبق عالميا، يفترض أن تكون الأطراف المتعاونة على نفس القدر من القوة، بل أضحينا أمام ما يسميه KEOHANE "تعاونا هيمنيا Hegemonic cooperation"[3]، وبالتالي لم يعد من الممكن التفكير في التعاون مشروطا بالانسجام، بل على العكس من ذلك، فإن التفكير في التعاون بعيدا عن الانسجام يمكنه "أن يقود القراء بتوجه واقعي إلى أخذ التعاون في السياسة الدولية على محمل الجد عوض أن يتجاهلوه"[4]. فالتعاون بهذا المعنى ليس ظاهرة يسهل القبض على مفاصلها وتحديد أطرافها وشروطها، بقدر ما هو انعكاس لمجموعة "أفعال قابلة للرصد والمقارنة"[5] يمكن اعتمادها كوحدات للتحليل لدراسة التعاون وفهمه.

وعلما أن أي تعاون دولي إنما يتميز بكونه "عملا منسقا ومشتركا بهدف الوصول إلى نتائج مشتركة، في مجال أو أكثر من الحياة الدولية"[6]، وأن هناك أنماطا من التعاون تقوم

---

[1] - FRIEDMANN Wolfgang, « Droit de coexistence et droit de coopération. Quelques observations sur la structure changeante du droit international », Revue Belg de droit international RBDI, n°1, 1970, p :1.

[2] - Ibid, p :1.

[3] - KEOHANE .O. Robert, After hegemony, op, cit, p : 55.

[4]- Ibid, p :55. [Defining cooperation in contrast to harmony should, I hope, lead readers with a Realist orientation to take cooperation in world politics seriously rather than to dismiss it out of hand].

[5]- Ibid, p : 55. [One way to study cooperation and discord would be to focus on particular actions as the units of analysis. This would require the systematic compilation of a data set composed of acts that could be regarded as comparable and coded according to the degree of cooperation that they reflect].

[6] - ENGEL Jean Charles, « la commission européenne pour la démocratie par le droit, dite « commission de Venise » : cadre et acteurs privilégiés de coopération en matière de justice constitutionnelle », in Droit international et coopération internationale, France Europe éditions, 2007, p : 867.

على "المزيد من الاعتماد المتبادل المفروض أكثر من التضـامن المطلوب"[1]، بل إن هذا النوع من التعاون هو الأكثر واقعية بالنظر إلى كون "الصـناعة الحديثة لا تتميز فقط بإمكاناتها التكنولوجية والتسويقية العالمية، وإنما أيضا باتجاهها العالمي في جميع مراحلها فالصناعة الحديثة عالمية بطبيعتها، سـواء في توجهها نحو السـوق العالمية أو في نشـاطها الإنتاجي واعتمادها المتزايد على مسـتلزمات الإنتاج من مختلف أجزاء العالم"[2]، وهو ما يترجمه M.FRIEDMAN في واقعة قلم الرصاص الذي يتطلب لإنتاجه مسارا معقدا ومركبا، وتعبئة للعديد من الموارد الطبيعية والبشـرية، لكي يبرهن عن ضـرورة "التعاون بالتبادل الطوعي"[3] الذي يعتبر "شـرطا ضـروريا للازدهار والحرية"[4]. ويتعالى مفهوم التعاون الطوعي عن الزمان والمكان والانتماء، حيث تعطي واقعة إنتاج قلم الرصـاص الدليل على الشـبكة الواسـعة للمتعاونين في عملية الإنتاج، والتي تكونت بشـكل طوعي ودونما شـروط متعلقة بالجنس أو اللون أو الانتماء الجغرافي، أو غيرها من المعايير الأخرى؛ وحدها المصـالح الفردية قادت كل عنصر من هذه الشبكة إلى الانخراط في هذه العملية. لكن FRIEDMAN يكشـف عن خيط ناظم لهذه المصـالح يوجهها دون أن يحتاج لتخطيط من الأطراف أو مفاوضـات بينهم، إنه "نظام الأثمان"[5] الذي يضطلع بمهمة التنسيق بين أنشطة عدد كبير من الناس "لا يبحثون إلا على مصالحهم الخاصة وما يجنونه من أرباح"[6]. لكن هل يكفي هذا النظام للتنسيق بين أنشطة السوق وحل مشاكلها؟

من غير اليسير تصور عمل السوق بدون وجود مؤسسات تسهر على سيرها العادي، ومن غير اليسير أيضا الاعتراف للدولة بالسهر على هذا الأمر بالذات إذ أن هناك "تعارضا لا يمكن تجاوزه بين الدولة والسـوق"، حيث يحيل أحدهما على المنفعة العامة profit général، ويحيل الآخر على البحث عن الربح، أحدهما يرتبط بالقوة العمومية povoir public والآخر يحتمي بحرية السـوق"[7]، وبناء عليه تتعايش الدولة والسـوق وفق معادلة

---

[1]- Ibid, p :867. [Il est des coopérations qui procèdent davantage d'une interdépendance subie que d'une solidarité voulue].

[2] - البيلاوي حازم،مرجع سابق، ص: 139.

[3] - Friedman Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p :24.

[4] - Ibid, p :24.

[5] - Friedman Milton & Rose, La liberté du choix, op, cit, p :26.

[6]- Ibid, p :26.

[7] - TRUCHET. D. Arch, Etat et marché, phil. droit.40, 1995, p : 315.

واضحة المعالم، لا بد للطرفين من احترام مقتضياتها، فمن جهة "الدولة مطالبة باحترام السوق باسم الحرية، وأيضا لأنها لا تملك القدرة للحلول محله"[1]، ومن جهة ثانية، فالدولة لا يمكنها أن تترك السوق وشأنها بإطلاق حيث إن "الدولة تحمي السوق، عند الحاجة، ضد تجاوزاتها هي نفسها"[2]. هذه التجاوزات التي تولدها التفاعلات المعتملة في إطارها، والتي تحتاج لكوابح تحمي فلسفة المنافسة الحرة ذاتها، بل إنه "بدون الدولة ستصبح الأسواق الموجودة ذاتية التدمير autodestructeur حيث تؤدي مثلا إلى ظواهر تمركز تُنْكر مبدأ المنافسة"[3]. وبذلك لا بد من القانون كأحد ضرورات الحياة الاقتصادية لتحديد قواعد اللعبة التنافسية -كرهان لاستراتيجيات الفاعلين الاقتصاديين والسياسيين إن على الصعيد الوطني أو الدولي- وتخفيف النتائج السلبية للمنافسة عبر توفير أجواء الثقة بين المتنافسين، الذين يلتزمون بنفس القواعد، ويخضعون لنفس الضوابط، إذ "من أجل التخفيف من عدم الثقة اللصيق بالسوق، تبحث الشركات عن خلق عالم مستقر استنادا على بنيات اجتماعية وعلاقات قوة أو قواعد قانونية"[4]. لكن علاقة الدولة بالسوق تتجاذبها "ثنائية التنظيم régulation والتقنين réglementation"[5]، حيث يحيل المفهوم الأول على ما يمكن تسميته صياغة قانون للمنافسة يضمن انتظام العلاقات الاجتماعية بين الفاعلين، مما يتيح استقرار التنظيم الذاتي للسوق، فيما يحيل المفهوم الثاني على تدخل الدولة لسن قواعد سير الأنشطة في السوق مما يعتبر ضربا لمفهوم الحرية المرتبط بالسوق، وتوجيها لأنشطة هذه الأخيرة، بل وفي إحداثها أيضا. فهل من المقبول أن تضطلع الدولة بمثل هذا الدور؟

إذا كان القرن التاسع عشر يمثل العصر الذهبي لليبرالية، فإن الأزمات التي ستعرفها مع مطلع القرن العشرين، وما بصم هذه الفترة من نكبات متتالية، ستفتح الباب أمام تصور جديد لمعالجة الأزمة التي وجدت فيها الليبرالية نفسها. ويمثل النموذج الكينزي البديل المقترح في تلك الفترة، وسيكون الميثاق الجديد الأمريكي New deal هو عنوان

www.philosophie-droit.asso.fr/APDpourweb/257, (consulté le : 5/5/2016).

[1] - Ibid, p : 316.

[2] - Ibid, p : 316.

[3]- CUSIN.F et BENAMOUZIG, Economie et sociologie, PUF, Quadrige manuel, 2004, p :195.

[4] - Ibid, p :195.

[5] - CUSIN.F et BENAMOUZIG, Economie et sociologie, PUF, Quadrige manuel, 2004, p :190.

البرامج والسياسات التي أطلقها روزفلت في ثلاثينيات القرن الماضي بهدف الإصلاح الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي، والذي اعتمد في إطاره العام سياسات كينز المالية والنقدية. ويقوم النموذج الكينزي على إمكانية "تعايش السوق الحرة بمنتجاتها الاستهلاكية، مع برنامج رعاية صحية مجانية، ونظام تعليم رسمي، وإدارة حكومية لجزء كبير من الاقتصاد"[1]. ومن ضمن ما يؤدي إليه هذا التعايش بين الكيانين هو التدخل النشط للدولة في الاقتصاد، الذي يكون ذا بعد اجتماعي وأخلاقي يحكمه حس الهوية الوطنية القوي، ويترجمه الإنفاق العام الموسع. ومما يقتضيه اقتصاد من هذا النوع هو تدخل الدولة في تحديد قوانين السوق ومساحات تحركها وفق سياسات الدولة العمومية، أو مما نسميه بناء سياسيا للسوق، يتم تحت رعاية الدولة وبتوجيه منها، حيث تؤثر المؤسسات السياسية في التطور الاقتصادي للشركات والأسواق إن على المستوى الوطني أو الجهوي، بل يذهب Granovetter و Fligstein إلى أنه "لا بد من الدولة لظهور الشركات الكبرى والأسواق، والحفاظ على المنافسة"[2].

لكن سبعينيات القرن العشرين سرعان ما ستعصف بهذا التصور حيث سيسطع نجم المفكرين النيوليبراليين، الذين سعوا من خلال منظومة فكرية متماسكة عرفت طريقها للانتشار في الجامعات ومراكز البحوث، وفي دهاليز صناعة القرار في عدد من البلدان، و"أصبحنا نسمع في كل مكان وعلى امتداد اليوم – وهذه نقطة قوة الخطاب المهيمن- أن لا شيء يمكنه الوقوف في وجه النظرة النيوليبرالية، وأنها وصلت إلى أن تقدم نفسها كبداهة تفتقر لأي بديل"[3] . وقد ارتكزت هذه المنظومة على الحد الكبير من الإنفاق الاجتماعي، والتوجه نحو التخلي عن القطاع العام، في مقابل منح الحرية كاملة للشركات، تحت ذريعة العولمة والكونية la globalisation . وتشكل هذه الأخيرة "أسطورة بكل ما في الكلمة من معنى، خطاب قوي و"فكرة قوة idée force"؛ فكرة لها قوة اجتماعية، يتم الإيمان بها، إنها السلاح الأساس لمحاربة مكتسبات دولة الرفاه"[4]. وهكذا ستشكل ولاية

[1] - كلاين نعومي، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، ط: 3، 2011، ص:36.

[2] - Citée par CUSIN.F et BENAMOUZIG, op, cit, p :195.

[3] - BOURDIEU Pierre, contre feux: propos pour servir à la résistance contre l'invasion néo-libérale, Liber- Raisons d'agir, Paris, 1998, p :34.

[4] - Ibid, p :39.

تاتشـــر في انجلترا وولاية ريغان في الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة فاصـــلة في التخلي عن النهج الكينزي وتبني الفكر النيوليبرالي، وتبدو التجربة النيوليبرالية ذات الملامح نفســـها في الأقطار التي طبقت فيها وإن بدرجات متفاوتة؛ "فقد أثارت السـياسـة التاتشـرية نوعا كبيرا من اللاأمن، وشـعورا بالضـيق لدى العمال اليدويين بالدرجة الأولى، ولكن أيضـا في صـفوف البورجوازية الصغيرة ، ونلحظ الشيء نفسه بالضبط في الولايات المتحدة الأمريكية"[1].

وسـيلقي هذا التوجه بظلاله على المؤسـسـات المالية العالمية، حيث سـيتم بعد 1982 "تطهير" صندوق النقد الدولي من كل أثر لمبادئ كينز "فأصبح البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بعد ذلك مركزين رئيسـيين لنشـر وتطبيق أصـولية السـوق الحرة ومبدأ النيوليبرالية، وصـــار مطلوبا من الدول المدينـة، مقـابل إعـادة جـدولـة ديونهـا، أن تطبق الإصـــلاحـات المؤسسية مثل التخفيضات في نفقات الخدمات الاجتماعية وسن قوانين أكثر مرونة لسوق العمالة والخصـخصـة"[2]، أو ما عرف ببرامج التقويم الهيكلي التي طالت العديد من البلدان المتعاملة مع المؤسـسـتين المذكورتين، وسـببت حرجا للكثير من الدول التي لم تكن مسـتعدة لمثل هذه التحولات، خاصـــة أن مفهوم الدولة ذاته فيها كان مقترنا بالدولة التدخلية، إذ فعلا "تحضـر الدولة على شـكلين: في الواقع الموضـوعي، على شـكل مجموعة مؤسـسـات وقوانين ومكاتب ووزارات وغيرها، ولكن أيضا في الرؤوس"[3].

لقد عملت النيوليبرالية على تفكيك جميع أشـكال التضـامن الاجتماعي لصـالح الفردانية، وإطلاق العنان للسـعي نحو تحقيق المصـلحة الفردية على اعتبارها تسـمو على كل اعتبار. ويتأسـس هذا السـعي المتجذر في الطبيعة البشـرية، في عالم السـوق الحرة، على قاعدة اجتماعية مهمة، هي الحق في الملكية الخاصـة، بل وقدسـيته. وتشـكل حماية هذا الحق إحدى المهام الأسـاسـية للدولة النيوليبرالية، ويعتبر المنطلق الأول لوجود المصـالح الخاصة التي تحتضنها السوق، والتي لا تنمو إلا في كنف المنافسة.

ومن جهة ثانية، عملت النيوليبرالية على "تحويل كل شيء إلى مال"[4]، مما عمق سيطرة المال على جميع مجالات الاقتصـاد الأخرى، بل "أصـبحت الثروة المالية أقرب إلى الاسـتقلال

---

[1] -Ibid, p :42.

[2] - هارفي ديفيد، مرجع سابق، ص: 45.

[3] - BOURDIEU Pierre, op, cit, p :38.

[4] - المرجع نفسه، ص: 49.

عن الثروة العينية، وأصبحت تتوفر لها حياتها الخاصة، التي تتمرد على الحدود السياسية وتتجاوزها"[1] نظرا للحركية الكبيرة والتحرر من القيود الذي يطبع انتقال الأموال، مما يجعل حركتها متسمة بنوع من السيولة التي تسهل إصابة الاقتصادات المختلفة بالعدوى السريعة في حال الأزمات.

وتشكل النقود، لا فقط "أداة اقتصادية تؤدي أدوارا أساسية ثلاثا (وحدة للحساب ووسيطا للمبادلات وحافظا للقيمة)، بل أيضا مؤسسة اجتماعية تندمج داخلها الأسواق"[2]، إذ تمثل في الآن ذاته أداة تضمن سيولة المبادلات الاقتصادية، وفي الآن ذاته "سلعة" رغم أن POLANYI يعتبر هذا الوصف ب"الزائف"[3]، إلا أن ذلك لا يمنع وجود أسواق فعلية للمال، كسلعة رمزية، تتمتع بحركية كبيرة وانفلات قوي من كل ما له علاقة بالحدود والقيود، انتقل معها العالم إلى نوع من "الاقتصاد الرمزي تحركه الأصول المالية التي تنتقل من مكان إلى آخر، ومن عملة إلى أخرى في لحظات دون أن تدركها عين أو تعوقها سلطة"[4].

لقد أدت حركية الرساميل هذه إلى ثورة في أدوات التمويل وأساليبه تتجاوز الحدود السياسية للدول، وتؤثر في اقتصادياتها وبالتالي في موقع الدولة تجاه السوق ضمن المعادلة المذكورة سابقا، إذ أصبحت قدرة السياسة الاقتصادية الوطنية هشة في مواجهة هذه "الثروات المالية الهائمة"[5].

يقوم قانون السوق باعتباره "قانون الأقوى"[6]، بتزكية الدور المتعاظم للأسواق المالية، أي "التصديق على حكم ما يسمى بالأسواق المالية وتمجيده، بمعنى العودة إلى نوع من الرأسمالية المتطرفة، بدون أي قانون آخر إلا قانون الربح الأقصى؛ أي الرأسمالية المتوحشة ولكن العقلانية، المدفوعة إلى حدود فعاليتها الاقتصادية بإدخال أنواع جديدة من الهيمنة مثل تقنيات الإدارة وتقنيات التحكم، ودراسة الأسواق والتسويق والإشهار التجاري"[7]، في ظل حركية لم تقتصر على الرساميل، بل طالت أيضا السلع بعد ظهور

---

[1] - حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص: 135.

[2] -CUSIN.F et BENAMOUZIG, op, cit, p :191 .

[3] - POLANYI, op, cit, p : 168.

[4] - حازم الببلاوي ، مرجع سابق، ص: 135.

[5] حازم الببلاوي ، مرجع سابق، ص: 136.

[6]- BOURDIEU Pierre, op, cit, p :39.

[7]- Ibid, pp:41-40.

التجارة الإلكترونية، التي ألغت تماما مفهوم الحدود والمسافة، بل وأصبحت تسائل المفهوم التقليدي للسوق، من حيث الآليات ومن حيث الفاعلين والعلاقة بباقي المؤسسات، أي أن فهم السوق لم يعد متاحا فقط من خلال "المحددين الاجتماعيين، ولكن أيضا انطلاقا من سلوكات فاعليه، ذات الطبيعة الخاصة نسبيا بالمقارنة مع باقي المجتمع"[1]، وتأثيرهم على المجتمع وخياراته، وموقع المؤسسات المختلفة فيه، خاصة الدولة التي شكلت جدلية علاقتها بالسوق، وتداعيات هذه العلاقة الأساس الذي أفرز ظهور فاعلين جددا استفادوا من أجواء الحرية التي وفرتها السوق، ومن المشاكل الكبرى التي أصبح حلها يتجاوز قدرات السوق والدولة معا. فمن هم هؤلاء الفاعلون وهل يمكن رصدهم على سبيل التحديد؟

الفرع الثاني: السوق كفضاء للحرية وإعادة تشكيل الفاعلين

بصعود السوق كفاعل إلى جانب الدولة، كإحدى نتائج حالة الاعتماد المتبادل القوية، ستعرف خريطة الفاعلين في السياسة الدولية تغيرا كبيرا، إذ لن نبقى أمام فاعلين محددين بأطر قانونية واضحة المعالم، بقدر ما سيعرف مجال اتخاذ القرار على مستوى السياسة الخارجية لكل دولة وفود مجموعة من الفاعلين الجدد، سيكرسون ذوبان الحدود بين الداخلي والخارجي، وسيرفعون من نفاذية قرار الدولة، وتأثره بتدخل جهات مالية واقتصادية، وأخرى مدنية وحقوقية لتظهر على الساحة أنواع من الفاعلين الجدد، سواء القادمين من مجال المال والأعمال (الفقرة الأولى)، أو المعبرين عن المطالب الجماعية الجديدة على اختلافها (الفقرة الثانية)، والذين سيؤثرون بشكل كبير على أجندة المنظمات الدولية؛ الفاعل التقليدي في العلاقات الدولية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: الفاعلون الماليون والاقتصاديون

كان النظام النقدي العالمي الذي تم سنه في أربعينيات القرن الماضي أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكن هذا النظام سيعرف تحولات كبيرة في سبعينيات القرن الماضي استطاعت معها مؤسساته المالية الرئيسية الاحتفاظ بدور مهم في مرحلة ما بعد الثنائية القطبية (أولا)، كما ستؤشر هذه المرحلة على الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات كقلب نابض للعولمة (ثانيا).

[1] -CUSIN.F et BENAMOUZIG, op, cit, p: 211.

أولا: المؤسسات المالية العالمية وتوجيه الاقتصاد العالمي

يراد بالمؤسسات المالية العالمية تلك المؤسسات التي تضطلع بمهمة إدارة النظامين النقدي والمالي العالميين من خلال عمليتي ضبط السياسات النقدية والمالية العالمية ومراقبتها بهدف ضمان الانسجام بين السياسات المعتمدة في مختلف الدول، وتوفير الشروط المثلى لازدهار النشاط الاقتصادي دون عقبات. وكانت مرحلة الإعمار في ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى عشرية الكساد محطة للتأمل الذي سيفضي إلى ميلاد مؤسستين اضطلعتا بمهمة توجيه الاقتصاد العالمي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية العالمية وهما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[1]. فإلى أي حد بقيت فلسفة الإنشاء حاضرة في تدخلات المؤسستين؟

لا بد في البداية من التذكير بما يعتبر مسلمة مفادها أن النقود "شكلت، ليس فقط في العلاقات الدولية، موضوع جدل منذ الجذور الأولى للفكر الاقتصادي"[2]، وبالتالي فالتفكير في سياسة نقدية هو من الاهتمامات البديهية لرجل الاقتصاد ورجل السياسة على حد سواء. ويتم النظر للنقود من زاويتين؛ فمن جهة، ينظر للنقود كوسيلة تبادل مقبولة من العموم لضمان المبادلات بشكل أكثر فعالية، وبالتالي فهي أبعد ما تكون عن "مؤسسة تحل مشاكل التنسيق بين المصالح الخاصة"[3]، وهي بهذا المعنى تتمتع بنوع من الحياد، يبدو جليا عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد الدولي الذي يفترض أنه "اقتصاد تبادلات خالص أي بدون إنتاج"[4]. ومن جهة ثانية يتم النظر إليها كنوع من الدين dette الذي عبره "يرد المجتمع

---

[1] - تعتبر المؤسستان من نتائج مؤتمر بروتون وودز الذي أفرز ما أصبح يعرف بنظام بوتون وودز الذي في إطاره انتظمت العلاقات الاقتصادية الدولية لعقود، والذي أثبت فاعليته في تنظيمها ومراقبتها. وجدير بالذكر أن هذا النظام كان مسيطرا عليه من قبل دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية فيما غابت عنه دول المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وتم تغييب أو استبعاد دول العالم الثالث من إدارته. وقد كان لطبيعة الدول المتحكمة في هذا النظام تأثير كبير على معالم الاقتصاد الدولي الذي حاولت رسمه، حيث شكل تجمعا لدول قوية، باقتصاد ينحو نحو الحرية، وتجمع بينها مصالح متبادلة. لكن سبعينيات القرن الماضي سرعان ما ستعلن إفلاس نظام بروتون وودز والتخلي عنه لصالح النظام الجديد، دون أن يعني ذلك تراجع دور المؤسستين على الصعيد الدولي. كيف ذلك هو ما سنحاول رصده فيما سيأتي.

[2] - AGLIETTA Michel, « Problèmes posés par la régulation monétaire internationale », in gouvernance mondiale, p :376. file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/024000230.pdf.

[3] - Ibid, p :367.

[4] - Ibid, p :367.

لأفراده ما يُقدر أنهم أعطوه إياه على شـكل قيم تقاس وفق وحدة الحسـاب العامة"[1]، أي وفق نظام للأجور، وليس نظام للأثمان كما في الحالة الأولى، وبالتالي تفتقد النقود في هذه الحالة حيادها. وقد ارتبط تطور اقتصـاد السـوق بعمليتين متوازيتين، فمن ناحية "تم نقدنة monétarisation الاقتصـاد والحياة الاجتماعية، ومن ناحية ثانية، يتم المرور تدريجيا من النقود كمادة la monnaie-substance إلى النقود كوظيفة la monnaie-fonction، وهو ما يعني نزع الطابع المادي dématérialisation للنقود"[2]، وتشـكل العملية الأولى أحد الشروط للمرور من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد السوق.

وإذا كان التصور الذي وضعه نظام بروتون وودز لمهمة صندوق النقد الدولي يقتضي أن تضطلع هذه المؤسسة بمهمة المساعدة على "الحفاظ على معدلات صرف ثابتة، وكانت حينها حركية الرساميل منظمة وكانت مشاكل الميزان التجاري تستحوذ على الانتباه. كان الصـندوق يراقب بدقة السـياسـات الموازنية والنقدية للدول، وكان دوره كمدبر للأزمات محدودا"[3]، فإن واقع اليوم المتسم بالحركية الكبيرة للرساميل قد جعل دور الصندوق أكثر وقعا في تدبير الأزمات؛ بل إن مهام الصـندوق سـتصـبح أكثر تعقيدا والتباسـا من ذي قبل حيث "لا يتوفر صـندوق النقد الدولي اليوم على مهمة واضحة، أو بالأحرى، وبطريقة شـبه مكافئة فهو يواجه سـيلا من المهام"[4]، التي لا تخرج عن خدمة المشـروع الاقتصـادي العالمي النيوليبرالي، مادام أن "العمل الجماعي في المجال النقدي الدولي يضـعه وينفذه صـندوق النقد الدولي في علاقة وثيقة بوزارة الخزانة الأمريكية"[5].

ومن أهم تبعات هذا العمل خلق نوع من التبعية والارتباط بين ماليات الدول المختلفة، في إطار من العولمة المالية، وبالتالي ارتهان مالية العديد من الدول (الهامشـية) واختياراتها الاقتصـادية إلى قرارات صـندوق النقد الدولي، لأن "العولمة، في العالم الثالث، تعني التبعية dépendance"[6]، ولأن "المالية تحتفظ بعلاقتين مزدوجتين بالاقتصـاد: تقييم

[1] - Ibid, p :368.

[2]- CUSIN.F &BENAMOUZIG.D, op, cit, p : 149.

[3]- TIROLE Jean, « La gouvernance des institutions internationales », op, cit, p : 293.

[4] - Ibid, p : 292.

[5] - AGLIETTA Michel, op, cit, p :383.

[6] -COMBLIN.J, op, cit, p :69.

الأنشـطة الاقتصـادية، وتوفير السـيولة"[1]، وهو ما ليس دائما متاحا لهذه الدول خاصـة عندما وضعت قسرا على سكة العولمة، واعتماد اقتصاد السوق، في ظل نوع من الهشاشة تجاه الأزمات التي قد تعصف بالاقتصاديات التي ترتبط بها خـاصة أن "حسـاسية المالية للأزمات ترتبط بدور المالية في الاقتصـاد، وقد عمقت العولمة المالية من شدة الأزمات واتساعها بالمقارنة مع لو حدثت الأزمة في اقتصاد مغلق"[2].

ثانيا: هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات

كان من مخلفات الحرب العالمية الثانية دخول الاقتصاد الرأسمالي ما يمكن تسميته مرحلة تدويل الإنتاج حيث لم تعد العملية الإنتاجية تتم في إطار الحدود الوطنية للدول، بل ظهرت شركات لها خاصية تنظيمية متميزة وهي توحيد الإنتاج والتسويق على الصعيد الدولي، أي أنه بإمكان سلسلة الإنتاج أن تمتد لتغطي عدة دول، ونفس الشيء بالنسبة للتسويق. غير أن الامتداد العالمي لعمليتي التسويق والإنتاج لا يمنع مركزية القرار في هذه الشركات حيث تضطلع الشركة الأم بمهمة التقرير في مسألة أنشطة الشركة وتوزيع الإنتاج، والأسواق والدراسات والأبحاث المتعلقة باستثمارات الشركة. يتعلق الأمر بالشركات المتعددة الجنسيات[3] والتي تعتبر "شكلا من أشكال التكامل الاقتصادي الدولي"[4]. وتستطيع الشركات المتعددة الجنسيات السيطرة على الأسواق بسبب حجمها الكبير وقوة مواردها المالية والتكنولوجية، لكنها من وجهة نظر قانونية تبقى خاضعة للقوانين الوطنية التي تتواجد على ترابها، سواء الفروع أو الشركة الأم، وهي بذلك تستدعي تعاونا دوليا متبادلا بين القانون الدولي والقوانين الوطنية.

ولطالما تم النظر إلى هذا النوع من الشركات بعين غير راضية من لدن الدول التي تستقر فيها توجسا من "تدخل هذه الشركات في الرقابة الوطنية على الاقتصاد"[5]، لأنه

---

[1] - AGLIETTA Michel, op, cit, p :380.

[2] - Ibid, p :380.

[3] - كانت وليدة تجربة أمريكية عملت على الاستثمار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتلتحق بها مجموعة من الشركات الأوروبية بعد لملمة أوروبا لجراح الحرب.

[4] - KRUGMAN R ;Paul & OBSTFELD Maurice, Economie internationale, traduction de la 6ème ed améric aine par : HANNQUART Achil & LELOUP Fabienne, de boeck, Bruxelles, 4ème ed, 2003, p :200.

[5] - سـبيرو جون أدلمان، سـياسـات العلاقات الاقتصـادية الدولية، ترجمة خالد قاسـم، Jordan book center company limited، 1987، ص:127.

بتوفرها على الرسـاميل والتكنولوجيا، تمارس هذه الشـركات على الدول نوعا من"الابتزاز chantage"[1] حيث تطالب بالعديد من الامتيازات، كما تسـتقطب خيرة الأطر الموجودة في الدولة، وبذلك يكون من تحصيل الحاصل القول بأن "الشركات المتعددة الجنسيات تدمر سـلطات الدول أو تقلصـها"[2]؛ فمن جهة، بسـعيها إلى زيادة أرباحها، تباشـر هذه الشـركات استغلال الموارد الطبيعيـة والأيدي العاملة الرخيصة، بغض النظر عن أهميّة المشاريع التي تنفذها بالنسـبة للاقتصـاد الوطني للبلد الذي تنشـط فيه، فهي في نهاية المطاف "شـركة أجنبية"، ومن جهة ثانية، تقوم هذه الشركات بفرض أطرها القانونية الخاصة التي تتجاوز الدولة؛ ويتعلق الأمر في هذا السـياق ب "العقود باعتبارها "قانونا مصـغرا petite loi" على مسـتوى الأطراف المتعاقدة، بل إن القانون الدولي الخاص قد قبل كون العقود الدولية يمكنها أن تحكم العلاقات الاقتصـادية بفعالية دون أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بأي من الأنظمة القانونية الوطنية"[3]، بل إنه حتى في حال وقوع خلاف بين الأطراف فإنهم غالبا ما يحددون الجهة التي سـيحتكمون إليها والتي غالبا ما لا تكون القضـاء الوطني لأي من البلدان، بل يفضلون اللجوء إلى التحكيم كنوع من "القضاء الخاص".

وبالمقابل، "تتوفر الشـركات المتعددة الجنسـيات على قاعدة وطنية مهمة جدا"[4]، وهي تشكل دائما "عنصرا من السياسة الاقتصادية لبلدانها الأصلية"[5]. وبتركزها في المثلث أمريكا – اليابان- أوروبا، تكون الشركات المتعددة الجنسيات قاطرة الاقتصاد النيوليبرالي، وبالتالي القوة المحركة للنظامين الاقتصادي والسياسي الدولي الراهن، الهادف إلى تقويض سلطات الدولة ف "العولمة أسطورة والسوق الشاملة أسطورة، وباسم هذه الأسطورة تفرض طبقة جديدة ديكتاتوريتها، وتحد من سلطات الدول وتجعل من الديمقراطية واجهة وكوميديا"[6].

ومن الملاحظات الهامة التي تسائل "الأسطورتين" السابقتين كون الرساميل لا تتحرك في الاتجاهات كلها حيث إن هناك "نقلا لرسـاميل الدول الفقيرة في اتجاه البلدان الغنية،

---

[1]- COMBLIN.J, op, cit, p :40.

[2] -Ibid, p : 40.

[3] -Frison-Roche Marie-Anne, « Le droit, source et forme de régulation mondiale », in gouvernance mondiale, op, cit, p :318.

[4] -COMBLIN.J, op, cit, p :68.

[5] -Ibid, p : 68..

[6] -Ibid, p :40.

بينما حركة رساميل البلدان الغنية نحو العالم الثالث ضعيفة. تقتصر الحركة الكبرى للرساميل على البلدان المصنعة"[1]، رغم السعي الحثيث لحكومات البلدان الضعيفة لاجتذاب هذه الشركات بهدف الدفع باقتصادها نحو النمو، واعتبار هذه الشركات أحدى البوابات المهمة لنقل التكنولوجيا للبلدان النامية، وهو ما لا يتحقق في غالب الأحيان بفعل السياسات الانتقائية لهذه الشركات فيما يتعلق بتوطين الإنتاج، واتجاهها إلى الاستعانة بالخبراء الدوليين، عوض الأطر المحلية، ونزوعها نحو المطالبة بالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية مما يؤثر على حصيلة هذه البلدان من الضرائب...

وبفعل قدراتها المالية الكبيرة، تستطيع الشركات المتعددة الجنسيات التأثير في القرار النقدي الدولي، بما يعنيه ذلك من تأثير على ماليات الدول المختلفة، وعلى القرارات الاقتصادية الوطنية لهذه الدول، وبالتالي على النظام الدولي برمته لأنه يجب أن نستحضر أن العلاقات الاقتصادية الدولية "تندرج في مثلث سياسي يبنى حول العلاقات بين الدول، والعلاقات بين الدول والشركات الكبرى، والعلاقات بين هذه الشركات فيما بينها"[2]. وبذلك تكون الشركات المتعددة الجنسيات أحد الفاعلين الذين يصوغون معالم السياسات الوطنية، والسياسة الدولية، بعد أن أثبتت مركزها كمقوض لسلطات الدولة، وكشريك لها في صوغ هذه السياسات. ومع ذلك "لا يُترجَم فقدان الدول لسلطتها إلا جزئيا بازدياد سلطات الفاعلين الخواص، فجزء من السلطة، ورغم القواعد الموجودة، لا يمارسها أحد محدثة بذلك مناطق اللاحكم zones de non- gouvernance"[3]، التي يملؤها فاعلون من نوع آخر.

الفقرة الثانية: المجتمع المدني العالمي وثورة الاتصالات

شكلت السوق إذن كبنية اجتماعية خاضعة لقواعد الشفافية والثقة، المضمونة بفعل قانون السوق وآلياته، فضاء للحرية، ومجالا لتنامي الفردانية الناتج عن "كون الأشخاص يختلفون عن بعضهم بسبب انتماءات متعددة تفرز تقسيما متقدما للعمل،

[1]- Ibid, p :68.

[2] - CHVAGNEUX Christian, « La montée en puissance des acteurs non étatiques », in gouvernance mondiale, op, cit, p:236

[3]- Ibid, p : 234.

ووصول النساء لسوق الشغل، والاعتراف بالعديد من الحقوق الاجتماعية"[1] لفئات متعددة طالما كان الحديث عن خصوصيتها مغيبا، لتفرز هذه "المجموعات الاجتماعية التي تم الاعتراف لها بحقوقها مزيدا من المصالح الجماعية، والجماعات السوسيوثقافية، كتلك التي تنتظم تحتها مثلا النساء والشباب والأشخاص المسنون والأقليات الثقافية والمثليون والمثليات وغيرهم"[2]، وستتعدد المطالب، وقد تتعارض مما أصبح معه من اللازم وجود مؤسسات وسيطة، تضمن تعايش الجميع وتمتعه بحقوقه، وحمايته من كل ما يهدده، هو ما سيفرز مجتمعا مدنيا بصبغة عالمية (أولا)، سيستفيد بقوة مما وصل إليه التطور في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام التي أدت إلى إعادة صياغة علاقة الإنسان بالزمان والمكان(ثانيا).

أولا: المجتمع المدني العالمي: مظاهر الفعل و آفاقه

يشكل اصطلاح المجتمع المدني تحديا للباحث من حيث حصر دلالته، أو ضبط عناصره، وهو "مستعمل على نطاق واسع لدرجة أنه يسمح بكل التأويلات"[3]. ولا يتسع المجال هنا لسرد التأصيل التاريخي للمفهوم، وسيرورة تطوره، سواء عند ارتباطه بالمدينة، أو تعارضه مع سلطة الكنيسة، أو استقلاليته عن المؤسسة العسكرية، أو انتصابه في مواجهة الدولة الكليانية، وصولا إلى تلازمه وصفة العالمية[4]. لذلك سنحاول التركيز على مفهوم المجتمع المدني في المنظومة النيوليبرالية، لأن هذا المفهوم يمثل أحد العناصر التي انتعشت في ظلها، حيث تطورت مساحة تحرك منظماته وتأثيرها بشكل كبير. ويزداد الأمر تعقيدا عند محاولة تحديد "المجتمع المدني العالمي"، إذ لا بد هنا من الاعتراف أننا أمام إشكالات جديدة إذ "تعلق الأمر بهذا الصدد بالبرهنة على أنه وخلافا لمفاهيم أخرى مثل "الدولة" أو "السوق"، أو حتى "المجتمع المدني"، كانت عبارة "المجتمع المدني العالمي" تتوافق

---

[1] - LEVESQUE Benoit, op, cit, p :492

[2] - Ibid, p : 492.

[3]- HOURAT François, « Vers une société civile mondiale : celle d'en bat et celle d'en haut », p :1. http://www.cetri.be/IMG/pdf/Vers_une_societe_civile_mondiale___celle_d_en_bas_et_celle_d_en_haut.pdf. (Consulté le 10/5/2016).

[4] - تم تلخيص هذه المراحل في خطاطة مبسطة عند:

PLANCHE Jeanne, Société civile: un acteur historique de la gouvernance, Ed Charles Lépolod Mayer, Paris, France, 2007, p :18.

مع ظاهرة جديدة، عبر مختلف السياقات المحلية أو الوطنية أو الإقليمية، ولكن في الآن ذاته تحتاج خصائص ومميزات هذه الظاهرة للتحديد"[1]؛ في أجواء لم يعد فيها "العالم يتحدد استنادا إلى الأقاليم les territoires "[2]، فهل المجتمع المدني هو إطار للحركات الاحتجاجية إن محليا أو إقليميا أو دوليا، على اعتباره "فضاء للنضالات الاجتماعية وبالتالي فضاء لتحديد الرهانات الجماعية"[3]، أي أنه يعبر على نوع من "انخراط المواطنين في النقاش المتعلق بالقضايا الكونية والتعبئة الجماعية من أجل المصلحة المشتركة"[4]، أم أن الأمر لا يتعلق إلا بجماعة متنافرة من المنظمات التي استفادت من أجواء الحرية التي أتاحتها السوق، لتحاول انتزاع مكان لها في دائرة صناعة الواقع الدولي بناء على المصالح الفئوية التي تنتصب للدفاع عنها، أي أن المجتمع المدني محليا كان أو عالميا إنما هو إحدى نتائج نظام السوق، وإفرازات النيوليبرالية؟

يستعمل صندوق النقد الدولي عبارة "منظمة مجتمع مدني" للدلالة على "طائفة واسعة من الجمعيات الأهلية القائمة في كل البلدان الأعضاء تقريبا والهادفة إلى تحقيق منافع أو تقديم خدمات أو منح نفوذ سياسي كمجموعات محددة داخل المجتمع"[5]، وهو بذلك يحيل على منظمات المجتمع المدني الوطني، التي تنشأ في المساحة الفاصلة بين الفرد والدولة، أي تحت ظلال المواطنة، وفي إطار من الحرية التي يعبر فيها الفرد عن إمكاناته، وعن انخراطه لأن "المجتمع المدني قائم على العمل c'est l'entreprise qui est le pivot de la société civile"[6]. ولا يمكن فهم العمل الذي يمكن للمجتمع المدني الاضطلاع به إلا في ضوء المجتمع النيوليبرالي القائم على القطع مع الدولة التدخلية وحصر مهامها في توفير الإطار القانوني لضمان الملكية الخاصة والممارسة الحرة للتجارة، ورفع اليد عن مؤسسات إعادة الإنتاج الإجتماعي، مما يرتب حالة من "عجز النظام"، تبدو منظمات

---

[1] - GLASIUS Marlies & KALDOR Mary, « Le global civil society yearbook ; histoire d'un projet collectif », Traduit par : FOURNEL Sylvin, in VIELAJUS Martin (sous la direction de), La société civile mondiale à l'épreuve du réel, ed Charles Léopold Mayer , Paris, France, 2009 , p :22.

[2] - Ibid, p :22.

[3] - HOURAT François, op, cit, p :1.

[4] - GLASIUS Marlies & KALDOR Mary, op, cit, p :22.

[5] - http://www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/civa.pdf. consulter le :11/5/2016.

[6] - HOURAT François, op, cit, p :1.

المجتمع المدني الأكثر ترشيحا لسده، إذ رغم الادعاء بقدرة السوق على التنظيم الذاتي، بمعنى إقرار التحول من السياسي le politique إلى السوق، وقدرة يدها الخفية على تسيير العلاقات الإنسانية من منطلق تسليع جميع العلائق، والموجودات، بما فيها المواطن الذي سيعاد تعريفه كفرد مستهلك، فإنه من جانب آخر أفرز تمايزات طبقية وفئوية جديدة، وغير تقليدية ستنتج بدورها مجالات حصرية بمطالب ذات طبيعة خاصة طامحة لتحقيقها في ظل إهمالها أمام سرعة عجلة السوق.

إن هذه الطبقات والجماعات الجديدة التي تستشعر نوعا من التهميش والإقصاء، مهما كانت طبيعته، هي التي تشكل المادة الأولية لظهور منظمات المجتمع المدني واشتغالها، الذي ينصب على "الأنشطة الاجتماعية التي تتم خارج الدوائر الثلاث: الدائرة السياسية، والأسرة، والسوق"[1]، علما أن هذا التمييز الذي يحاول أن يلتصق بالمجتمع المدني ليس مسلما به خاصة أنه يقود إلى مجموعة من الالتباسات[2]، نظرا لنفاذية الحدود بين الدوائر الثلاث. ورغم ذلك فقد أتاح هذا التمييز لمنظمات المجتمع المدني وضع "قطاع ثالث إلى جانب الدولة مرشح أن يشكل قوة مضادة لها"[3]، بمعنى آخر فهو يحيل على "مجموعات المواطنين ومنظماتهم التي تدعم التغيرات الاجتماعية والتي تبحث عن الضغط على السلطات العمومية"[4]، في بحث عن موقع بين قطبي التجاذب: الدولة والسوق. ووفق هذا التصور، يعبر المجتمع المدني عن عقود اجتماعية فرعية تنشأ وتستظل بالعقد الاجتماعي الأكبر الذي يربط المواطنين بالدولة، وتجد هذه العقود الاجتماعية الفرعية سند وجودها في تنامي الاختلافات والتنوعات في الجماعة الواحدة مما يؤدي إلى وجود تعبيرات متعددة داخلها لا بد من تدبيرها بالشكل الذي يتيح استمرار الجماعة وبقاءها والحيلولة دون انفجارها أو تفتتها.

---

[1] - PLANCHE Jeanne, Société civile: un acteur historique de la gouvernance, op, cit, p :19.

[2] - من هذه التداخلات يثار موقع الجمعيات الخيرية التي تحدثها بعض المقاولات، والمنظمات التي تدافع على مصالح المقاولين من قبيل الفدراليات، والاتحادات، وموقع الجمعيات غير الربحية التي تتلقى دعما من الدولة أو الجماعات المحلية، بل وموقع الجماعات الترابية كنوع من اللامركزية التي تعتبر مقابلا للدولة، خاصة أنها نتاج انتخابات، وفي الآن نفسه هي جزء من الهندسة الدستورية للدولة....هل هذه العناصر التي تستجيب بالفعل للتحديد السابق، تعبر عن فلسفة المجتمع المدنى؟

[3] - PLANCHE Jeanne, op, cit, p :2.

[4]- COMBLIN José, Le néolibéralisme : pensée unique, Traduit par Hervé CAMIER, L'Harmattan, 2003, p : 169.

غير أن هذا التمـوقع بين الدولة والسوق، والقدرة على القيـــام بهذه المهـمة، يقودان إلى إثــارة قضيتين متلازمتين؛ أولهما المسافة التي تتخذها منظمات المجتمع المدني من طرفي المعادلة، وثانيهما درجة التأثر بالعولمة التي تنسحب إلى "ظاهرتين خاصتين غالبا متداخلتين: إدماج "المجتمع العالمي" في شبكة من الاعتماد المتبادل مضاعف، والتوسع الكوني للنموذج الاقتصادي الليبرالي"[1]، وبالتالي حول تأثر المجتمع المدني بالظاهرتين.

لابد، هنا، من اسـتحضـار معطى نعتبره محددا، وهو كون العولمة "أسـطورة تهدف إلى جعل عملية الترميم والعودة إلى رأســمالية متوحشــة ولكن عقلانية مقبولا"[2]، وهي بالتالي إحدى آليات انتشـار النموذج النيوليبرالي، وبالإضـافة إلى ذلك فهي عملية تفكيكية بامتياز لأنها "تربك علاقتنا بـالزمن الـذي يتســارع، وبـالمكان، الـذي يتقلص"[3]. ولا يتعلق الأمر "بتقليص مادي فقط (بجعلنا على اتصـال مباشـر ومسـتمر الواحد بالآخر)، ولكن نفسـي أيضــا (بجعلنا أكثر وعيا لتشــابهاتنا واختلافاتنا واعتمادنا المتبادل المعقد)"[4]. وهو تقليص يعتبر محصــلة لسـيرورة تطور عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي ارتبط بقناعة مفادها "أن أي تقدم إنما يقوم على أسس ثلاثة: تطور تكنولوجي غير مشروط، تطور الدولة كضامن للمصلحة العامة، والتطور الاجتماعي الذي تم النظر إليه كتطور للقدرة الشرائية للولوج الكوني للاستهلاك الكبير"[5]، المرتبط بقوانين السوق ومبادئ اشتغالها. وقد أثمر هذا الواقع، كما أسـلفنا حالة اعتماد متبادل غير مسـبوقة في تاريخ البشـرية، أصـبح معها "من الصعب بل من المستحيل التفكير مثلا في دولة الرعاية في بلد واحد"[6]، بعد أن أطلق العنان للرأســمال الباحث عن الربح والحرية، مما جعل الاقتصــاد المرتبط بالعولمة يفرز نتائج

---

[1] -DEVIN Gullaume & TORDJMAN Simon, « Les limites de la subversion à l'âge de l'intégration mondiale », in VIELAJUS Martin (sous la direction de), La société civile mondiale à l'épreuve du réel, Ed : Charles Léopold Mayer , Paris, France, 2009 , p :85.

[2]- BOURDIEU Pierre, op, cit, p :41.

[3]- LAÏDI Zaki, « la mondialisation comme phénoménologie du monde », Projet, N° :262, Eté 2000, p: 4.
http://www.laidi.com/papiers/monde.pdf (Consulté le 10/5/2016).

[4] - براون ل. دافيد و سـانجيف خاغرام ومارك. هـ .مور و بيتر فرومكين، " العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة"، في: ناي جوزيف ، وجون د دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002، ص:374.

[5] - LEVESQUE Benoit, op, cit, p :491

[6] - Ibid, p :492

مولدة لعدم الاستقرار، خاصة في البلدان التي لم تكن على استعداد لمجاراة التحول الطارئ، لأن السياسات النيوليبرالية "وليدة التجربة الغربية، وتم بناؤها في الغرب، ولكنها موجهة للعالم أجمع"[1] دون تمييز.

وكما هي الحال دائما عند إملاء نماذج اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها، تتولد أنواع من المقاومات من المجموعات المتضررة، وبالمقابل يجتهد الطرف المملي في ابتداع الطرق التي تضمن له إملاء معاييره ونظمه على الجميع. ويتموقع المجتمع المدني في قلب هذا الصراع. ولأن هذا الصراع يتجاوز بكثير حدود الدولة الواحدة، ليمس مجموعات متفرقة ومتعددة عبر العالم من جهة، ويمس نظاما اقتصاديا ينحو نحو العالمية من جهة ثانية، وفي ظل مخاطر أضحت تهدد الوجود البشري ذاته، لا يمكن للمجتمع المدني هنا إلا أن يكون بصفة عالمية، رغم أن عبارة المجتمع المدني العالمي تبقى "مفهوما ملتبسا وحاملا لتناقضات"[2]، لأنه يضم خليطا من فاعلين "بأهداف ومشاريع وقيم مختلفة"[3]، كما أن "مسألة مكانة المجتمع المدني العالمي international ودوره هي من العبارات المبتذلة في النقاش حول العولمة، وهذا ما سبب ضبابية مصطلحية، والتباسا سياسيا محتما"[4]، ونفس الشيء ينطبق على مكونات هذا المجتمع، والمنضوين تحته. إلا أن هذا لا يمنع من الإقرار بأن أهم ركائز[5] هذا المجتمع هي المنظمات غير الحكومية خاصة منها ذات البعد

---

[1] - MAPPA Sophia (sous la direction de), La coopération internationale face au libéralisme, Ed Karthala, Paris, 2003, p :15.

[2]- GLASIUS Marlies & KALDOR Mary, op, cit, p : 22.

[3] -RUBICHON Cécile, « Les ONG de droits de l'homme sur la scène internationale : entre objectifs et résultats », Sous la direction de M. ADDI Lahouari Séminaire « Les acteurs de la mondialisation » Année universitaire 2006-2007, p :12.
http://doc.sciences-polyon.fr/Ressources/Documents/Etudiants/Memoires/Cyberdocs/MFE2007/rubichon_c/pdf/rubichon_c.pdf . (Consulté le 29/5/2016).

[4] - Entretien avec Zaki LAIIDI, « La société civile internationale existe-t-elle ? Défaillances et potentialités », Cadres- CFDT, n° 410-411, Juillet 2004 .
http://www.laidi.com/comment/072004.pdf, (consulté le 10/5/2016).

[5] - تعتبر دائرة الفاعلين المصنفين في إطار المجتمع المدني مثار اختلاف كبير؛ هل الأمر يعني فقط الجمعيات ذات الأهداف غير الربحية، أم أن المجال يتسع ليشمل في إطار المجتمع المدني الشامل، الفاعلين الاقتصاديين عبر الوطنيين، كما الحركات الدينية والفاعلين عبر الوطنيين في الجريمة المنظمة، والمنظمات الإرهابية كنوع من المنظمات غير الحكومية المنحرفة، وهل بالإمكان الحديث في إطاره عن المنظمات غير المتحضرة أو غير المتمدنة... في هذا الصدد، هل نسلم بالمعادلة التبسيطية التالية "إذا كان المجتمع السياسي حيزا للسيطرة بواسطة سلطة الدولة، فإن المجتمع المدني فضاء للهيمنة الثقافية

العالمي، وبعض المنظمات غير الحكومية الجهوية النشـــاط، حيث إنه، بالنســـبة للكثيرين، فالمجتمع المدني العالمي هو رديف عالم المنظمات غير الحكومية، نظرا للتأثير الذي تمارسه، وهو ما يسـتشـف من الدلالة التي تسـبغها عليه منظمة الأمم المتحدة، حيث تعتبر أن "المجتمع المدني هو القطاع الثالث من قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب مع الحكومة وقطاع الأعمال. ويتكون قطاع المجتمع المدني من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية"[1].

وجدير بالتذكير أن المنظمات غير الحكومية ليست لا مخاطبا مباشرا بقواعد القانون الدولي، ولا منتجة لها، غير أنه، وبحكم اشـــتراكها في أنشـــطة قانونية دولية، من الصـــعب تجاهل تأثيرها، على عملية إنتاج القواعد أو التقنين normativisation في مجال العلاقات الدولية[2]؛ صـــحيح أن القانون الدولي قد أناطها بدور محدود، غير أنه ما فتئ يتوســـع مع الممارســـة، لنكون بذلك أمام فاعل كبير في الســـياســـة الدولية يرســـم معالم العديد من القرارات ويمهد الطريق أمام عدد من الإجراءات[3].

ويطال اهتمام هذه المنظمات شـــتى المجالات، ويختلف تأثيرها من مجال إلى آخر، ومن منظمـــة إلى أخرى، حيـــث أن المنظمـــات "الكبرى" grandes ONG internationales هي

والإيديولوجية، ووظيفة الهيمنة هي وظيفة توجيهية للسـلطة الرمزية التي تمارس بواسـطة التنظيمات التي تدعي أنها خاصـــة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة" نور الدين علوش، المنظمات غير الحكومية ورهانات حقوق الإنســـان: نموذج المنظمة المغربية لحقوق الإنســـان، ناشـــري، 2011، ص :11.

https://drive.google.com/file/d/0B6alj0IcJKqiX21yTXhhejgzOG8/view

[1] - http://www.un.org/ar/sections/resources/civil-society/index.html

[2] - نســـتحضـــر هنا بالأســـاس تأثير المنظمات الدولية غير الحكومية واللجنة الدولية للصـــليب الأحمر، في كتابة القانون الدولي الإنساني.

[3] - من الأمثلة الواضـحة لتأثير المنظمات غير الحكومية، نذكر الدور الذي لعبته هذه المنظمات في مؤتمر الأرض بريودي جانيرو ســـنة 1992، الذي تمخض عنه مســـلســـل المفاوضـــات لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية CNUED ، والذي أطلق باســـتقباله لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية (بما فيها تلك التي لا تملك الصفة الاستشارية ل ECOSOC)، كما نذكر تحالف International Coalition to Ban Landmines الذي عمل خلال مؤتمر أوتوا على منع الألغام المضادة للأشخاص سنة 1997، وأيضا تحالف Coalition for an International Criminal Court (CICC) المحدث سنة 1995، والذي سهل بشكل كبير المفاوضات بين الدول خلال مؤتمر روما بشـــأن إحداث محكمة جنائية دولية ســـنة1998، إضـــافة إلى اتفاقية 1979 الخاصة ب "القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW والتي تم تفعيلها عام 1981 ، واتفاقية 1984 "ضد التعذيب" وتم تفعيلها سنة 1985 واتفاقية 1989المتعلقة ب"حقوق الطفل" CRC"وتم تفعيلها عام 1990.....

"القادرة على إسماع صوتها وممارسة تأثيرها على الدول"[1]. ومن اللافت للنظر وجود منظمات بهذا التأثير في مجالات بعينها، تعبر عن جيل من القضايا التي تنبثق من صميم العقيدة النيوليبرالية، إن كمطمح لإرساء ركائزها، مثل قضايا حقوق الإنسان، والقانون الإنساني، وقضايا النوع، أو المناهِضة لتداعيات اجتياحها، مثل القضايا البيئية، ومناهَضة العولمة؛ فالمجتمع المدني اليوم "هو كل الجماعات والمنظمات من المواطنين التي تدعم التغيرات الاجتماعية وتحاول الضغط على السلطات العمومية"[2]، في أفق تصحيح الاختلالات التي تتسبب فيها السياسات العمومية المتبناة، والخاضعة بقوة لمنطق السوق وقوانينها. وباختلاف هذه الاختلالات، يختلف التعاطي مع مطالب المجتمعات المدنية بحجم الممانعات التي ترافقها، وقوة جماعات الضغط الداعمة لها، أو الرافضة لأجنداتها.

وتعتبر قضايا حقوق الإنسان إحدى الدعامات القوية التي استطاع النظام الدولي الراهن الارتكاز عليها لإرساء نموذج الديمقراطية الليبرالية، بل تشكل هذه القضايا اليوم "رهانا حقيقيا للسياسة الدولية"[3]، وهي موضوع اشتغال العديد من المنظمات غير الحكومية، بل كان لها الدور الكبير في إثارتها، إذ كانت البداية من "منظمات غير حكومية عالمية، ثم تحالفت فيما بعد مع شركاء قوميين ومحليين"[4]، لتثير العديد من الإشكالات المرتبطة بالكائن الإنساني والحقوق المرتبطة به[5].

ومن جهة ثانية تمثل القضايا البيئية أحد أهم القضايا التي تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني على اعتبار التهديدات الحالَّة بالمجال البيئي هي من التهديدات الماسة بالوجود الإنساني ذاته، والتي ما فتئت تتزايد خاصة أن "السوق لا تكترث بالفضاء البيئي، فهي تدمر دون أن أي استشراف للمستقبل؛ السوق تستهلك الطبيعة دونما تفكير في

[1]-RUBICHON Cécile, op, cit, p :9.

[2] -COMBLIN José, op, cit, p :169.

[3] - COMBLIN José, op, cit, p :11.

[4] - براون ل. دافيد وآخرون، " العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعددة"، مرجع سابق، ص:385.

[5] - تختلف هذه الحقوق من بلد إلى آخر، ففي الوقت الذي لازال الرهان في بعض البلدان على الحقوق المدنية والسياسية، وفي أخرى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تناضل بلدان أخرى لإقرار ما يسمى بالجيل الثالث من الحقوق مثل الحق في التنمية، والحق في بيئة صحية، والحق في الاستدامة والعدالة الجيلية .....

المستقبل"[1]، وهو ما يؤجج الحركات المناهضة للعولمة، لأن "نهاية الحرب الباردة والعولمة النيوليبرالية لم يؤديا إلى ظهور سوق شاملة صانعة للسلامpacificateur بل أديا بالأحرى إلى دورة جديدة من المناهضة un nouveau cycle de lutte على المستوى العالمي planétaire"[2].

إن الدور المتزايد للمجتمعات المدنية وتأثيرها على السياسات الوطنية والسياسة الدولية على حد سواء يجعلها تحجز مكانها ضمن سلة الفاعلين الجدد في السياسة الدولية حيث لا يمكن أن نتجاهل كون مفهوم المجتمع المدني، من جهة، قد "أصبح صلة وصل أساسية بين الاستراتيجيات المعاصرة للتعاون الدولي"[3]، ومن جهة ثانية، "كلما زاد انفتاح الدولة للعولمة كلما زاد توقع المرء أن تصبح المنظمات غير الحكومية عوامل قومية هامة"[4] إذ إن عددا من هذه المنظمات "يطالب بالحق في التدخل Droit d'ingérence الذي تشكل ممارسته تعليقا للسيادة تستفيد بشكل كبير من فورة تقنيات الاتصال بما يسهل عمل شبكات هؤلاء الفاعلين وتداول المعلومة بينهم، كما يمكنهم الاستفادة من نفوذ الإعلام الدولي الذي يشكل هو الآخر أحد الملتحقين بساحة الفعل على الساحة الدولية.

ثانيا: الإعلام الدولي وشبكات التواصل الاجتماعي: حدود التأثير ومخاطر التحكم

لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني وفاعليته بمنأى عن وجود منظومة اتصالات تتيح له التوفر على المعلومة وتبادلها والتفاعل معها، إذ تعتبر وسائل الإعلام "وسيلة لتدعيم عقيدة المجتمع المدني"[5]، لأن العاملين في المجتمع المدني "هم في الغالب أول من يستخدم شبكات المعلومات العالمية للتعرف على المشكلات العالمية التي لا تثار ولا تحل بالترتيبات

---

[1]- COMBLIN José, op, cit, p :168.

[2]- BEAUDET Pierre, CANET Raphael & MASSICOTTE Marie- Josée (sous la direction de), L'altermondialisme, forums sociaux, résistances et nouvelle culture politique, Eds écosociété, Montérial (québéc), 2010, p :10.

[3] - PIROTTE **Gautier**, « La notion de société civile dans les politiques et pratiques du développement », Revue de la régulation [En ligne], 7 | 1er semestre / Spring 2010, (mis en ligne le 03 juin 2010, consulté le 10 juin 2016).
URL : http://regulation.revues.org/7787.

[4] - براون ل. دافيد وآخرون، مرجع سابق، ص:383.

[5] - ماكفيل. ل. توماس، الإعلام العالمي، ترجمة: الخزامي عبد الحكيم أحمد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الأولى، 2012، ص: 15.

العالمية الموجودة"[1]، وكذلك من الذين يستفيدون بقوة من الإمكانات التي تتيحها لهم لممارسة ضغوطاتهم على الدول للدفاع عن القضايا التي يتبنونها.

لا بد من الإشارة لبعض الظواهر الجانبية التي قد يفرزها الاجتياح الكبير لتكنولوجيا الاتصال، والزخم الكبير للمعلومات المتدفقة، فمن جهة، يستطيع "التعرضُ لهذا الفيض من المعلومات أن يتحدى المعتقدات القديمة والتوقعات، أو أن يوقظ الولاء للقيم والشخصية الاجتماعية القديمة"[2]، في محاولة لمقاومة محاولات التنميط التي تمارسها عليه المعلومة القادمة من عوالم مختلفة، والهادفة إلى القيام بعملية "تمدين" للمجتمعات "المتوحشة" أو "المتخلفة"، وإقحامها كمحصلة لذلك في إطار "القرية الكونية"[3]. وترتبط هذه الإمكانية بما يمكن تسميته "البعد الثقافي لعملية الاعتماد المتبادل"، والمتعلقة بشكل أساسي بالتمييز الذي يمكن إقامته بين المنتوج الثقافي المحلي ونظيره الأجنبي، سواء ما تعلق بنفاذية الأول أو قدرته على الاستيعاب، أو قدرة الثاني على الاختراق من عدمها.

ومن جهة أخرى، تستعمل وسائل الإعلام لنشر معلومات مضللة لخدمة مصالح بعينها، وتوجيه الرأي العام، "فتيار المعلومات المتوفرة الآن عبر وسائل الإعلام والفيديو والفاكس والأنترنت يستطيع أن يزيد وبسرعة فائقة وعي الناس من كل المستويات الاجتماعية بالآخرين"[4]، ويؤثر على تمثلاتهم للأمور بحسب الأهداف التي يحددها القائمون على هذه الوسائل، التي تعتبر دعامة أساسية لعملية التنميط النيوليبرالية، وتجميل مظهرها في الحالات الأكثر قسوة التي تفرزها.

ولعل لحظات الحرب هي من أبرز هذه الحالات القاسية، و"من الملاحظ اليوم أن وسائل الإعلام لها دور متزايد ومحدِد في معظم النزاعات المسلحة، فآنية المعلومة الإلكترونية جعلت من الصحفي في معظم الأحيان فاعلا رغما عنه"[5]، وبالفعل فقد غدت الحرب اليوم موضوعا إعلاميا بامتياز لكن من الجدير بالنظر الكيفية التي يتم بها تناول الحدث العنيف، حيث يقر MODOUX بأن الأمر يتعلق ب "إقرار استراتيجيات تواصلية

---

[1] - براون ل. دافيد وآخرون، مرجع سابق، ص: 388.
[2] - المرجع نفسه، ص:382.
[3] - ماكفيل. ل. توماس، مرجع سابق، ص: 78.
[4] - براون ل. دافيد وآخرون، مرجع سابق ، ص: 382.
[5]- MODOUX Alain, in MATHIEN Michel (sous direction) L'information dans les conflits armés ; du Golfe au Kosovo (préface de), L'Harmattan, Paris, 2001, p :9.

رهيبة أكثر منها فعالة، لاستمالة المشاعر وربح التعاطف، أو للسيطرة على أفكار ومعتقدات ملايين البشر المعنيين بهذا الصراع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر"[1]، بمعنى أن الإعلام نفسه أصبح أحد الأسلحة الهامة التي تؤثر في مآلات الصراعات المسلحة، بعد أن "دخلت المعلومة المتعلقة بالدفاع أو السياسة الخارجية؛ المجالُ الذي يتحكم فيه بشكل مباشر أو غير مباشر المسؤولون السياسيون، إلى مجال "المعلومة المعممة"، شأنها في ذلك شأن المجالات المتخصصة الأخرى مثل الاقتصاد والصحة والعلوم والتكنولوجيات"[2]، وبالتالي فهي أضحت "سلعة" من السلع التي تخضع لمنطق العرض والطلب، بل إن الإعلام أضحى "من الأنشطة المربحة جدا التي تتعاطى لها مجموعة من الشركات المتعددة الجنسيات"[3].

وإلى جانب الأرباح التي يمثل الاستثمار في الصناعة الإعلامية أحد مداخلها، والتي تنشأ كغيرها من الصناعات المتقدمة في الدول المتقدمة، فإنه لا يمكن إنكار الحمولة القيمية التي يتم الترويج لها عبر الإعلام، إذ إن "شركات الإعلام متعددة الجنسيات الضخمة، الخدمات السلكية الرئيسية وأيضا وكالات الإعلان الرئيسية كلها قائمة في المنطقة المحورية عندما تباشر عملياتها التشغيلية في بلدان محورية أخرى أو في بلدان شبه هامشية أو هامشية، فإنها تفعل هذا مع جدول أعمال جيد التنقيح وموضوع بصورة استراتيجية، وخاضع للنظام الاقتصادي الرأسمالي"[4]، الذي يوظف ثلاثة عناصر أساسية "الأجهزة والبرامج وقواعد السوق الحرة"[5]، لمباشرة مهمته التبشيرية بالقيم الليبرالية الجديدة، وإعادة بناء تمثلات الأفراد والجماعات لعلاقاتهم ببعضهم البعض وبالآخرين، بل وبذواتهم نفسها؛ إنه نوع من "الاستعمار الجديد"، يحتل فيه العامل الإعلامي مكان العامل العسكري، ليتمظهر في تدفق هائل وجارف للمعلومة الإعلامية من الدول المستعمرة/ القوية/المحورية، في اتجاه البلدان الأقل قوة/الأقل تطورا/ الهامشية.

وككل استعمار لا بد أن يولد "حركات مقاومة"، أو مطالب بالتغيير، مادام الحديث عن الاستقلال متجاوزا في حالة الاستعمار الافتراضي، وفي ظل حالة الاعتماد المتبادل

[1]-Ibid, p :9.

[2]-MATHIEN Michel, op, cit, p :23.

[3]- MODOUX Alain, op, cit, p :10.

[4] - ماكفيل. ل. توماس، مرجع سابق، ص: 57.

[5] - المرجع نفسه، ص: 59.

القوية التي تطبع الواقع الدولي في الألفية الثالثة. وتشكل الشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي البوابة التي من خلالها، "تناضل" الجماعات الممانعة للزحف الفكري السابق، والمناوئة لحالة التنميط الذي أصبح عليها العالم. ويرتب هذا التوجه بالضرورة انبعاثا للهويات الضيقة – كما أسلفنا- التي تجد فيه إطارا للتواصل السريع وغير المكلف والمفتقد للرقابة الكافية لتوجيهه، مما يجعله بوابة للتغيير على شتى المستويات، فهل تشكل الشبكة العنكبوتية تهديدا للأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة، أي تهديدا للنظام الدولي القائم برمته؟

لقد نجحت التكنولوجيا في خلق عالم جديد افتراضي بلا قيود ولا حدود لكنه يؤثر بشكل عميق على مجريات الأمور في العالم الحقيقي، ويتيح إمكانات واسعة للتنسيق والتبادل والاعتراض بين "الكائنات الرقمية"، ذات الهوية العالمية، والقادرة على التفاعل الآني مع الأحداث والأشخاص في أي مكان من العالم. وبذلك ستصبح الشبكة العنكبوتية إحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنصات المطالبة بالديمقراطية التي تفترض وجود "مجتمع مدني قوي وفاعل"[1] وإن كان ذا طبيعة افتراضية، لكنه أثبت قوته في مواجهة السياسة النيوليبرالية التي "تنحو إلى تدمير كل "الجماعيات les collectifs" القادرة على الدفاع عن الأفراد. الهدف هو عزل الفرد في مواجهة السوق وجعله تحت رحمة قوى السوق دون أي قدرة على المقاومة"[2]، أي عزله عن أي إمكانية تأثير في صياغة نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة.

يبدو تأثير الإعلام الدولي وشبكات التواصل الرقمية بارزا في ظهور العديد من الحركات المطلبية على الساحة العالمية، وكذا تسليط الضوء على العديد من القضايا التي ما كان لها أن تصبح مهمة لولا هذا الفاعل الرهيب، وصناعة رأي عام تجاه قضايا أخرى، ولكن الوجه الآخر الذي لا يمكن تجاهله هو نجاح عدد من التنظيمات "غير الشرعية" في استثمار وسائل الاتصال والتواصل في توسيع ودعم أنشطتها؛ كأحد مظاهر الانفلات في هذه المنظومة التي غذت أحد التهديدات الحالة بالأمن الدولي بصفة عامة. وبذلك يساهم

[1] - COMBLIN José, op, cit, p :169.

[2] - Ibid, p :21.

الإعلام الدولي وشبكات التواصل الرقمي في الزيادة من أعباء المنظمات الحكومية التي وجدت نفسها أمام نوع جديد من المشاكل التي يجب عليها معالجتها.

الفقرة الثالثة: المنظمات الدولية: وظائف ثابتة بأجندات جديدة

لم تكن المنظمات الدولية[1]: الفاعل التقليدي في الساحة الدولية، لتبقى بمنأى عن التحولات المعتملة في عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة أن الوحدة الأساس التي تشكل مادة بنائها (الدولة) قد أصبحت مختلفة عما كانت عليه من قبل. وهذا ما جعل المنظمات الدولية "كَأشكال خاصة من الترتيبات المؤسسية تواجه حاليا تحديات معقدة لتنظيم النظام العالمي"[2]. وتتمثل هذه التحديات أساسا في قدرة هذه المنظمات على القيام بوظائفها التي من البديهي أن تتغير بفعل تغير الشروط التي كانت مؤطرة لها من قبل. وإذا استحضرنا كون المنظمات الدولية هي قبل كل شيء "مؤسسة قانونية قائمة على تصرفacte قانوني، ومحكومة بقواعد قانونية تُخضع لقيودها آداء أجهزتها، وعمل الفاعلين"[3]، يحق لنا التساؤل عن مدى قدرة المنظمات الدولية حاليا على آداء هذا الدور؟ أي بمدى قدرتها على اتخاذ القرار وإنفاذه.

---

[1]- ينسحب اصطلاح المنظمات الدولية هنا على المنظمات الحكومية intergouvernementale أو منظمات بين الدول interétatique، مع الأخذ بعين الاعتبار التعريف الذي أوردته لجنة القانون الدولي في دورتها الخامسة والخمسين عام 2003 بكون المنظمة الدولية هي "منظمة منشأة بموجب معاهدة أو صك آخر يحكمه القانون الدولي، وتملك شخصية قانونية دولية خاصة بها.وقد تشمل العضوية في المنظمات الدولية بالإضافة إلى الدول كيانات أخرى".

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/chp4.pdf.

[2]- RIOUX Michel, « les organisations internationales », Traité des relations internationales, dir. Thierry Balzacq, Presses de Sciences Po, 2012.disponible sur :

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/M-_Rioux_-_Les_OI_Cahier_MINDc_1-5-12.pdf, p :18.

[3] - VIRALL Michel, « la notion de fonction dans la théorie de l'organisation internationale », Mélanges offerts à Charles Rousseau : La Communauté internationale, Paris, Editions A. Pedone, 1974, p : 277. [L'organisation internationale est premièrement une institution juridique, établie par un acte juridique et gouvernée par des règles de droit qui soumettent à leur contrainte aussi bien le fonctionnement des organes que le jeu des acteurs].

يجدر التذكير أولا أن اصـطلاح المنظمات الدولية ليس بسـيطا ولا يحيل على حقيقة واحدة، بقدر ما يحيل على تصنيفات متعددة، "يستحيل الالتزام بمبدأ واحد لإقامتها"[1]، إذ يعتمد البعض على معيار الاختصاص، والبعض على الإقليمية، وغيرها. ومع ذلك، فإن "ما يميز المنظمات الدولية كفاعل لا يمكن أن يُفهم بالتأكيد إلا في علاقة بمن يجب أن يكون الفاعل النوعيacteur- type ، والذي بدونه ربما لم يكن للنسـق الدولي، حتى بكثير من التحفظ والاحتياط، أن يوصـف ب"المجتمع الدولي"؛ ونقصـد هنا الدولة"[2]. وبذلك تتحدد دائرة فعل المنظمات الدولية بتوافق مع دوائر فعل الدول باعتبارها "فاعلا أوليا acteur primaire ou premier في المجتمع الدولي"[3] من جهة، وباعتبارها الفاعل الحقيقي في المنظمات الدولية إذ لا تمثل هذه الأخيرة إلا "إطارا تندرج فيه أفعال الدول"[4] والذي عبره تسـعى لتحقيق الأهداف التي رسـمتها من أجله. وبناء على هذا التلازم بين الفاعلَيْن، والارتباط الوثيق بينهما، طرح صـعود السـوق كفاعل إلى جانب الدولة تحديات كبيرة أمام المنظمات الدولية.

صـحيح أنه، في ظل الفوضـوية، تمثل المنظمات الدولية أحد أهم مظاهر التنظيم الدولي الذي بلغ درجة غير مسـبوقة مع التوصـل إلى إحداث منظمة ببعد كوني، هي منظمة الأمم المتحدة. وهي تمثل بهذا المعنى الإطار الذي ينظم العلاقات بين الدول، و"مرجع تنسيق أعمال الأمم وتوجيهها"[5]، من أجل تحقيق الغايات[6] التي رسـمها الميثاق لهذه المنظمة الدولية، لكن السـؤال الذي سـيفرض نفسـه هو: ألازالت الغايات التي سـطرها الميثاق

---

[1] - VIRALL Michel, « De la classification des organisations internationales », Miscellanea W. J. Ganshof Van Der Meersch, vol :1, Bruxelles, Ed Bruylant, 1972, p : 365.

[2] -VIRALL Michel, « Le rôle des organisations internationales dans l'atténuation et le règlement des crises internationales », Politique étrangère, n° :6, 1976, p : 530.
www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1976_num_41_6_1698

[3] - Ibid, p : 532.

[4] - VIRALL Michel, « Le rôle des organisations internationales dans l'atténuation et le règlement des crises internationales », Politique étrangère, n° :6, 1976, p : 531.

[5] - الفقرة الرابعة من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

[6] - وتحدد المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة هذه الغايات فى : حفظ السـلم والأمن الدولى، وانماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السـلم العام، بالإضـافة إلى تحقيق التعاون الدولى على حل المسـائل الدولية ذات الصـبغة الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية والإنسـانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسـان والحريات الأسـاسـية للناس جميعاً والتشـجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.

صـــالحة لعالم ما بعد الحرب الباردة؟ وإلى أي حد يمكن لهذه المنظمة الوفاء بالتزاماتها في هذا الصدد؟

يمثل التعاطي مع الأزمات المحك الحقيقي لتقييم أداء المنظمات الدولية حيث أنها هي "أهم الفاعلين في الفترات الحرجة للسياسة الدولية، بالقدرة على الوساطة وفض النزاعات وحفظ السـلام وتطبيق العقوبات وغيرها"[1]. وباعتبار الأمم المتحدة وليدة موازين القوة التي أفرزتها نهاية الحرب العالمية الثانية، كان لا بد لتغير هذه الموازين من التأثير على آدائها، حيث يرى حسـن نافعة أن "الفحص المدقق والواعي للأسـلوب الذي تعاملت به مع الأزمات الدولية المختلفة منذ انتهاء حرب الخليج وحتى الآن يؤكد على أن تغيرا جوهريا قد طرأ عليه بالمقارنة بما كان عليه الحال في مرحلة الحرب الباردة أو في المرحلة الانتقالية التي ســبقت أزمة الخليج"[2]. ففي المرحلة التي كان العالم خاضعا فيها لتقاسم النفوذ بين قوتين عظميين، كانت العديد من مناطق العالم تتمتع بوضــع "المناطق المحجوزة" للنفوذ المنفرد لواحدة منهما، "لا يجوز للأمم المتحدة (أو لا تملك) أن تتدخل في الأزمات التي تقع فيها"[3]، أي أن نطاق تدخلها في الأزمات الدولية محصــور في ما يندرج في "خارج المناطق المحجوزة"، حيث يمكنها "أن تلعب دورا فيها يختلف باختلاف حجم ومســاحة الاتفاق بين القوتين العظميين حول أســلوب التعامل معا بالإضــافة إلى عدد من الاعتبارات الأخرى التي تتعلق بطبيعة الأزمة وطريقة إدارتها من جانب أطرافها المباشرين ..."[4].

أما في مرحلة ما بعد أزمة الخليج، مع الإعلان الصــريح عن نهاية الحرب الباردة، فيعتمد نافعة تصنيفا ثلاثيا[5] لأنماط التعامل مع الأزمات؛ ما يسميه النمط الاستبعادي، الذي وفقه يتم إخراج الأزمة من دائرة اختصــاص المنظمة، وهذه المهمة لا يمكن أن تقوم

[1] -STERIN Maria Gabriela, « the role of international organisations in the global economic gouvernance- an assessment », Romanian economic and business review, special issue, 2015, p : 309. [International organizations are important actors in the critical episodes of international politics, with power in mediation, dispute resolution, peace keeping, applying sanctions and others].

[2] - نافعة حسـن ، الأمم المتحدة في نصـف قرن: دراسـة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945. سـلسـلة عالم المعرفة، 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995، ص:340.

[3] - المرجع نفسه، ص: 340.

[4] - المرجع نفسه، ص: 340.

[5] - المرجع نفسه، ص: 340- 374.

بها إلا القوى الكبرى في إطار تفاهمات بينها (كحالة الصراع العربي الإسرائيلي)، والنمط الافتعالي الذي يتم فيه الزج بالمنظمة في قضايا تحكمها اعتبارات غير معلن عنها (كقضية لوكيربي)، وبين النمطين هناك النمط الغالب الذي سماه "نمط المشاركة المحسوبة"، حيث يتحدد فيه دور المنظمة ب"حجم ما يتوافر من إرادة سياسية دولية، وخاصة إرادة الولايات المتحدة أولا ومدى توافر إجماع الدول الخمس دائمة العضوية ثانيا"[1]، أي أن المنظمة أبعد ما تكون عن الاستقلالية التي تعتبر إحدى خصائص المنظمات الدولية نظريا.

غير أن الأزمات التي نتكلم عنها هنا هي الأزمات "التقليدية" التي تحيل على "وضعية توتر ترافقها مواجهات ديبلوماسية أو عسكرية بين فاعلين أو أكثر في النسق الدولي، وهي تحمل مخاطر تصعيد أو توسع إلى عناصر أخرى من النسق مؤدية بذلك إلى اختلاله (أو اختلال واحد أو أكثر من الأنساق الفرعية)"[2] ، وهي أزمات موجودة دائما. غير أن الانقلاب الذي وقع في الأفكار الكبرى المؤطرة للسياسة الدولية منذ السبعينيات "عندما ترك التعاون الاقتصادي الدولي مبدأ التضامن ليتبنى مبدأ المنافسة، بل والتنظيم الذاتي للأسواق"[3]، وما رتبه ذلك من استبدال الحدود السياسية للدول بالحدود الاقتصادية للأسواق، جعل الدول في مواجهة سيل من "الأزمات" ولكن المختلفة تماما عن تلك المعهودة، حيث موجات الهجرة وأفواج النازحين هربا من شروط سياسية أو اقتصادية أو بيئية أو ثقافية غير ملائمة، وحيث الأزمات الاقتصادية والمالية المتعالية على الحدود، وحيث الكوارث الطبيعية بسبب التغيرات المناخية المتصاعدة، وحيث إشكالات التنمية والفوارق الاجتماعية وما تغذيه من عدم استقرار لا يقف عند حدود الدولة المعنية بل يجد صدى في أنحاء واسعة من العالم.

وستعري هذه العينة من الأزمات عجز الدولة عن التصدي لها لأن طبيعتها تستعصي على الأطر القانونية الوطنية، ومتطلباتها تتجاوز إمكانات الدولة الواحدة. وهنا تبدو المنظمات الدولية هي المنوطة بملأ هذا الفراغ الذي تركته الدولة إذ تساهم في صناعة القرار العالمي "كفاعل مستقل ومحايد على الساحة العالمية، بإمكانه تغيير العلاقات بين

[1] - المرجع نفسه، ص:341.

[2] - Ibid, p : 531.

[3] - RIOUX Michel, les organisations internationales, p :18.

الدول، بالرفع من فعالية وشرعية قراراتها الفردية والجماعية"[1]، مادام النظام الدولي الراهن قد جعل "الدول الوطنية، منذ بداية التسعينات، تباشر ترك أدوارها الأيديولوجية والسياسية المعتادة، وتحتل مكانها في إطار تعاون اقتصادي جديد"[2].

غير أن حالة "عدم المساواة الفعلية" بين الدول، قد جعل العديد منها يشعر بأنه "مقصي أو متخلى عنه بفعل قرارات المنظمات الدولية. وبالنسبة للعديد من الدول الفقيرة تبقى المشاركة في النسق الدولي حلما بعيد المنال"[3]، فالنظام الاقتصادي الدولي يبدو أكثر تحيزا للمنتجين، وهو ما عمق إشكالية التنمية فيها، أما النظام السياسي الدولي فيبدو أكثر تحيزا، وانتصارا للقيم التي يحملها المنتصرون في الحرب الباردة، وبحكم طبيعته هذه أصبحت أجندات المنظمات الدولية متكيفة معه، فاحتلت فيها الديمقراطية وحقوق الإنسان الصدارة، ولم تعد التنمية شأنا داخليا بل موضوع متابعة وتقييم واشتغال المنظمات الدولية.

وبحكم ارتباط التنمية وحقوق الإنسان بالسلام شكل تعاطي المنظمات الدولية مع واقعة الحرب انعطافا حاسما حيث لم يعد دورها يقتصر على عملية حفظ السلم بل أصبحت منظمة الأمم المتحدة تباشر "الديبلوماسية الوقائية"، أو "صنع السلم"، وعمليات "بناء السلام"[4]، والتي تحيل على إعادة بناء الدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

---

[1] - STERIN Maria Gabriela, op, cit, p : 311. [International organizations participate as independent and neutral actors on the global stage and can transform the relationships between states, increasing the efficiency and legitimacy of their individual or collective decisions].

[2] - TOPRAK KARAMAN Zerrin & ALTAY Asuman, « Global gouvernance caused by new world order », Marmara Journal of European studies, Vol :5, n° : 1-2, 1997, p : 67. [nation-states have started to leave their usual ideological and political roles since the beginning of the 1990s and take their place within a new economic cooperation].

[3] - STERIN Maria Gabriela, op, cit, p : 313. [Many countries feel excluded or left behind by the decisions of the international organizations and for the most of the poor countries, participation in the international system remains a distant dream]

[4] - وتشمل خطة بناء السلام العمليات التالية:

- الإشراف على المفاوضات بين الأطراف المتنازعة م أجل إنهاء النزاع،
- وضع الدستور
- إعادة الأمن
- بناء مؤسسات الدولة
- الإشراف على الانتخابات
- إعادة الخدمات الأولية والأساسية
- الإشراف على نزع سلاح الفصائل المتنازعة بناء على مخرجات النفاوضات والاتفاق النهائي،

والسياسي، وهي "أنشطة وإن كانت تدخل في صميم مهام حفظ الأمن والسلم الدوليين، فإنها في جوهرها أنشطة تنموية أو على الأقل لها علاقة وثيقة بقضايا التنمية"[1]، كما ترتبط بالتبعية بسؤال نزع التسلح أو الحد منه.

وبذلك تحتفظ الأمم المتحدة بوظيفتها الأصلية كإطار بين-دولتي إرادي يهدف الوصول إلى غايات حددتها الأطراف المنشئة له، لكن مع تبدل في طبيعة التعاطي مع المشاكل التي تعترض الوصول إلى هذه الغايات لأن هذه المشاكل ذاتها قد عرفت تحولات كبرى. وهو ما يستدعي التعامل معها بسرعة وفعالية وبانخراط جماعي لكافة الأطراف نظرا لحجم تداعياتها ومداها؛ فمشاكل البيئة والهجرات والنزوح والجريمة المنظمة والإرهاب، والتطهير العرقي والتهجير القسري، والتهديد النووي، هي مشاكل تهدد أمن الإنسان وبقاءه. لكن عمل المنظمات الدولية لا يسلم من سهام الانتقاد الذي عادة ما تثير سؤال المشروعية، والديمقراطية في المنظمات الدولية، خاصة في ظل التباينات الحادة على مستوى توزيع القوة بين الدول المختلفة، لذلك ستبحث هذه الدول لنفسها عن أطر أكثر انسجاما تمكنها من بلوغ غاياتها بشروط أفضل، وهي الوظيفة التي ستحاول التكتلات الاقتصادية الإجابة عنها، فهل ستتوفق؟

المبحث الثاني: التكتلات الاقتصادية وإعادة رسم الخريطة السياسية العالمية

عاش العالم في ظل نظام توازن القوى انتعاشا كبيرا لمفهوم الحدود ومناطق النفوذ، وسادت المقاربة الواقعية بقوة الواقع، إلا أن ثلاثة وقائع هامة خلال هذه الفترة ستقلب

- الدعوة لعقد مؤتمرات للمانحين،
- المشاركة في عملية إعادة البناء
- العدالة الانتقالية
- نزع الألغام
- إعداد برامج لمعالجة الآثار النفسية للحرب على الوحدات الاجتماعية (أطفال، نساء، مسنين..)
- إرجاع النازحين واللاجئين الراغبين في ذلك
- المساهمة في إعداد برامج التنمية المستدامة

ويمكن لخطة بناء السلام أن تشمل هذه العمليات جميعها، ويمكن أن تقتصر على بعضها فقط وذلك تبعا لمدى وجود الدولة من عدمه.

[1] - نافعة حسن، المرجع السابق، ص: 392.

هذا الواقع رأسا على عقب: أولها الثورة الكبيرة في عالم الاتصالات التي أفضت إلى تدفق المعلومات بشكل غير مسبوق بما جعل من "القضايا التقليدية للسياسة - من يحكم ووفق أية شروط – متعلقة بالفضاء السبرينيcyberspace أكثر منها بالعالم الواقعي"[1]، وثانيها، حالة الاعتماد المتبادل الكبير التي أصبحت تطبع العلاقات ليس فقط بين الدول بل بين كيانات دون- وطنية، وبين كيانات فوق-وطنية، وأخيرا ظهور جيل من المشاكل التي تعجز المقاربة المنفردة للدولة على إيجاد حل لها، كما أن تأثيرها يمس بالعالم بأكمله. وتحيل هذه المتغيرات الثلاث على الخلاصة التي أعطاها روبرت كوبر في وصفه لعالم ما بعد الحرب الباردة حيث يقول: "لم تتمخض نهاية الحرب الباردة عن إعادة ترتيب المسرح الدولي الذي يلي عادة حروب السيطرة فحسب، وإنما تمخضت أيضا عن تغيير داخلي. وحيث أن الحرب الباردة كانت معركة أفكار بقدر ما كانت معركة حرب بين جيوش، فإن تلك التغييرات لم تفرضها قوات احتلال وإنما تم إدخالها إلى حكومات راغبة، وإن كانت مشدوهة، من قبل جماعات من علماء الاقتصاد المدربين في مجال تكنولوجيا إدارة المعلومات، ومستشارين في مجال الإدارة وحلقات دراسية وبرامج مساعدة فنية"[2].

بناء عليه، فقد أدى تعقد التفاعلات على المستوى العالمي بفعل انتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل إلى جعل العديد من المفاهيم التقليدية في العلاقات الدولية تكون موضوع مراجعة، مفسحة المجال لظهور أولويات جديدة حيث حل البحث عن الرخاء الاقتصادي والتوجه إلى إقامة تكتلات اقتصادية محل الجري وراء الهاجس الأمني والبحث عن تحالفات عسكرية (المطلب الأول)، اختلفت أشكالها وأهدافها وآليات عملها بحسب خصوصيات كل تكتل (المطلب الثاني).

المطلب الأول: في ترتيب الأولويات: الرفاه قبل الأمن

شكل التعاون أحد المفاهيم المؤسسة للنظام الدولي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما شكلت الشركات المتعددة الجنسية الظاهرة الأبرز في تطور الاقتصاد العالمي منذ منتصف

---

[1]- KEOHANE Robert & NYE Joseph. S. Jr," Power and Interdependence in The Information Age", Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5, September/October, 1998, p p:82-83. [Classic issues of politics- who gouverns and on what terms- are as relevant by cyberspeace as to the real world].

[2] - كوبر روبرت، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: زهير السمهوري، العبيكان، الرياض، 2005، ص: 41.

القرن الماضي. وقد أفرز هذان المعطيان تجذرا لظاهرة الاعتماد المتبادل، في ظل الاستعاضة عن مفهوم المجتمع الدولي ب"الجماعة الإنسانية". وسيؤدي الاعتماد المتبادل بدوره إلى بروز ظاهرة أخرى هي التكتلات الاقتصادية كأحد معالم النظام الدولي الراهن في إطار نوع من تجاوز نزال الدولة والسوق الذي وسم هذه الفترة، فما المقصود بالتكتلات الاقتصادية وما شروطها (الفرع الأول)، وأين يمكن موقعة هذه الظاهرة بالنسبة للعولمة؟ (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم التكتلات الاقتصادية وشروطها

برزت التكتلات الاقتصادية بصيغ متعددة، ولكنها كانت أطرا لتحقيق التنمية لبعض الدول، وتحقيق الرفاه بالنسبة لأخرى. واستطاع عدد منها بالفعل بلوغ هذا الهدف، بل إنه شكل لبنة لبناء سياسي واقتصادي لقوى جديدة على الساحة الدولية، لكن عددا منها لم يكن موفقا بالشكل الكافي، فيما كان الفشل مصير تجارب تكتلية أخرى. وللوقوف على ماهية التكتلات الاقتصادية ودورها في رسم ملامح النظام الدولي الراهن، لا بد من تحديد مفهوم التكتل الاقتصادي (الفقرة الأولى)، وتحديد الشروط الواجب توفرها لإقامته (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مفهوم التكتلات الاقتصادية

شكلت أطروحة د. ميتراني David MITRANY القائلة بأن "تقسيم العالم إلى وحدات سياسية متنافسة هو أصل الصراع الدولي"[1]، حجر الزاوية في التفكير في طُرق من شأنها أن تعالج هذا الاختلال الذي رصده MITRANY. ولعل الحل الذي بدا أنه الأكثر نجاعة في هذا السياق هو التوجه نحو التكامل الاقتصادي باعتباره بوابة تحقيق الرفاه للشعوب المختلفة، إذ يحيل هذا المفهوم على "العملية التي من خلالها تندمج بلدان في كيانات أكبر من أجل زيادة رفاهية الأمة أو الجماعة"[2]. وهو ما يؤكده Ernest.B.Hass حيث يعرف

[1]- MITRANY David « A working peace systeme », p : 93. http://ieie.itam.mx/Alumnos2008/A%20Working%20Peace%20System%20(MITRANY).pdf . (Consulté le 24/12/2015). [Milrany saw the division of the world ínto "competing polítical units" as 'he root of international conflict].

[2] - MIROSLAV. N. Jovanovic (Edited by), international economic integration: critical perspectives on the world economy, vol : 1, theory and measurements, (preface), ROUTLEDGE , London & New york, ed : 1, 1998, p :1. [International economic integration is a process by which countries merge into larger entities in order to increase the welfare of the nation or the group].

التكامل[1] بكونه "العملية التي بموجبها تقتنع قوى سياسية في دول متعددة ومختلفة بتحويل ولاءاتها ونشاطاتها نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة"[2]، بمعنى أن ظاهرة التكامل إنما تكون عندما يتوفر الاقتناع التام لدى الأطراف المرشحة للتكامل بضرورة وجوده، وهو ما يجعل التكامل مبنيا على الإرادة الحرة لأطرافه، وهو طوعي واختياري، وهنا مكمن اختلافه مع العديد من المفاهيم المشابهة. ومن جهة ثانية، فالمعني بالعملية هي "قوى سياسية" بمعنى أن هذا القرار الاختياري يكتسي طابعا سياسيا. ومن جهة ثالثة، يقوم التكامل على عملية تحويل الولاء المفترض للدولة الوطنية إلى مركز يشترط فيه أن تتمتع مؤسساته بصلاحيات تتجاوز صلاحيات الدولة الوطنية ذاتها، أي أن التكامل يكون وفق هيآت فوق-وطنية. ومن جهة رابعة فأطراف التكامل حسب Hass هي الدول، ومنها صفة الدولي اللصيقة بالمفهوم.

وقد اعتبر MITRANY أن الطريق إلى ضمان السلام في العالم هو تجاوز ما يقسمه[3]، أي تجاوز البنيات التي تسعر المنافسة وتضارب المصالح بما يهدد بالمواجهة والاقتتال، لذلك كان تفكيره- وهو الذي تأثر بمرحلة الحربين العالميتين، وفترة الأزمة الكبرى لسنة 1929- مؤطرا بقناعته بكون النزعة الوطنية الضيقة منافية لمنطق السلام، لذلك لا بد من الاستعاضة عنها ببدائل أخرى أصبح الواقع الدولي يستدعيها بقوة بحكم ظهور مجموعة من الحاجيات التي تقف الدولة الوطنية عاجزة عن تلبيتها بمفردها. وبذلك تكون مدعوة إلى البحث عن ترتيبات كفيلة بأن تدعم قدرتها على الاستجابة لهذه الحاجيات في إطار لا يمس بسيادتها واستقلالها، ولكن في الآن ذاته يغطي على عجزها ولا فاعلية مقارباتها المنفردة.

ويقود التفكير في أنجع السبل لتحقيق هذه المعادلة الصعبة إلى التفكير في الجانب الاقتصادي إذ إن التجارة من بين الأسباب المشجعة على السلام، والمحققة للرفاه، خاصة

---

[1] - يرتبط الحديث عن التكامل بالمدرسة الوظيفية الكلاسيكية منها والجديدة، وبأعلامها MITRANY، و HASS و DEUTSCH وغيرهم.

[2] - HASS Ernest.B, « international integration : the european and the universal process », international organization, Vol :15, N° 3, summer 1961, pp : 366-367. [the process whereby political actors in several distinct national settings are persuaded to shift their loyalties, expectations, and political activites toward a new and larger center, whose institutions possess or demand jurisdiction over the pre-existant nation states].

[3] - يقول بهذا الصدد "لا يمكن ضمان السلم إذا نظمنا العالم بما يقسمه" المرجع السابق، ص: 111. [Peace will not be secured if we organize the world by what divides it].

في ظل حالة الجنوح نحو تدويل الحياة الاقتصادية مما يفرض نوعا خاصا من التعاون لأن "التعاون من أجل الخير المشترك هو في الآن نفسه مهمة من أجل السلام وحياة أفضل، ومن أجل أنه من الأساسي أن تبقى بعض المصالح والأنشطة بمنأى عن أجواء المنافسة ويعمل الجميع من أجلها"[1]، وهو الهدف التي سعت مجموعة من الدول إلى تحقيقه في إطار تكتلات اقتصادية.

والتكتلات الاقتصادية هي أحد مظاهر التكامل الدولي الذي عرف ترجمته إلى الواقع بقوة عقب الحرب العالمية الثانية، وكانت الدول الأوروبية رائدة فيه بحكم التغييرات التي حملها ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي أتى بها وكانت بمثابة إعلان قطيعة مع عقيدة التوسع التي كانت تدين بها العديد من دول أوروبا. فكان لا بد لها من البحث عن صيغ جديدة لتوسع الأسواق وضمان الموارد، في ظل هذا النظام الدولي الجديد، لتجد ضالتها في مفهوم التكامل، باعتباره تعبيرا عن علاقة بين وحدات بينها اعتماد متبادل، عندما تكون مجتمعة، يكون بإمكانها التوفر على مزايا، من المؤكد أنها ستفتقر إليها في حالة بقائها منفصلة، ويبدو هذا الوعي حاضرا لدى صناع القرار في العديد من البلدان حيث "كانت لهم عادةً وجهة نظر إيجابية تجاه التكامل الاقتصادي، وقد حاولوا استخدامه كوسيلة لتأمين الوصول إلى أسواق أوسع، وتعزيز النمو من أجل بلوغ مستوى أعلى من الرفاه الوطني"[2].

وهكذا عرف العالم في أوج الحرب الباردة ميلاد السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة الكوميكون، كتكتلين اقتصاديين عرفا مساري تطور مختلفين لأنهما تكونا تحت ظلال الصراع الإيديولوجي بين منظومتين اقتصاديتين مختلفتين. كما ستخرج إلى النور العديد من التجمعات الجديدة التي تراوح مآلها بين النجاح والأفول، مثل اتفاقية التجارة الحرة

[1] - David MITRANY, op, cit, p :112.[Cooperation for the common good is the task, both for the sake of peace and of a better life, and for that it is essential that certain interests and activities should be taken out of the mood of competition and worked together].

[2] -MIROSLAV . N . Jovanovic , op, cit, p : xvii.

[Policy makers have usually had a favourable view regarding integration. They have attempted to use economic integration as a means for securing access to a wider market and reinforcing growth in order to achieve a higher level of national welfare]

لأمريكا الشـمالية NAFTA[1]، ورابطة جنوب شـرق آسـيا ASEAN[2]، والسـوق العربية المشتركة[3]، وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكي APEC[4] وغيرها. فما الذي جعل بعض التكتلات ناجحا، وما كانت أسباب تعثر البعض الآخر؟

لا بد من الإشـارة بداية إلى أن أهوال الحرب العالمية الثانية، وما تلاهـا من تطور مهول في عالم الأسلحة شكل هاجسا كبيرا للدفع بالبحث عن حلول تقوض إمكانات اندلاع حرب جديدة، ومن بين هذه الإمكانات كان" التكامل"، كأحد السـبل التي بإمكانها الإجابة على السـؤال المؤرق لدوتشKarl DEUTSCH: "كيف يمكن للإنسـان أن يتعلم كيفية التصـرف لمنع الحرب كمؤسـسـة اجتماعية؟"[5]. وبالتالي فالدول الأطراف في عملية تكامل تتبنى استراتيجيات مرتبطة بالأساس بتطلعات لبناء السلم الدولي والحد من المظاهر الصراعية في العلاقات الدولية، ولكن في الآن ذاته، فهي تسـتهدف تحقيق الرفاه لمجتمعاتها المختلفة، إذ إن "التعاون من أجل الصـالح العام هو في الآن ذاته مهمة من أجل السـلام، ومن أجل حياة أفضـل"[6]. وبالفعل فقد شـكلت هذه الفترة بداية توسـع اقتصـادي قادته الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بعد ذلك أوروبا الغربية، واليابان لتشـكل الثالوث الذي يجر قاطرة الاقتصاد العالمي، سيتعزز مع جولات المفاوضات بشأن تحرير التجارة الدولية الذي

[1] - وهى اتفاقية قضت بإقامة منطقة حرة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وتعتبر هذه الاتفاقية فى الواقع مكملة لاتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والتى تم التوصل إليها في عام 1988.

[2] - أنشئ هذا التكتل من قبل ست دول هي: تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبروناي واندونيسيا والفلبين سنة 1967. وقد كان في البداية ذا أهداف سياسية قبل أن تنتبه الأطراف لفعالية التعاون الاقتصادي، وتجعل من هذا التكتل قوة اقتصادية بامتياز.

[3] - عقد مجلس الوحدة الاقتصـادية العربية سـنة 1964اتفاقية ذات برنامج زمني اشـتمل على مراحل متدرجة يتم خلالها تحرير التجارة من الواجبات الجمركية والقيود الاسـتيرادية الأخرى . وأطلق على تلك الاتفاقية اسم "اتفاقية السوق العربية المشتركة"، وانضمت في البداية أربع دول هي مصر والعراق والأردن وسوريا سنة 1965، لتلتحق في 1977 كل من ليبيا و اليمن وموريطانيا. والملاحظ أن الاتفاقية لم تثمر أكثر من منطقة تجارة حرة اسـتمرت إلى 1980، حيث سـتتأثر بموقف الجامعة العربية من مصـر بعد توقيعها معاهدة كامب ديفيد لتتوقف الدول الأطراف عن تطبيق الاتفاقية.

[4] - تجمع هذه الجماعة تحت لوائها ثمانية عشـر دولة على رأسـها اليابان والصـين واسـتراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسـيك ونيوزلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة ASEAN. وقد جاء إنشـاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام 1992.

[5] -DEUTSCH Karl, «Political Community and the North Atlantic Area », Princeton University Press, 1957, p : 122.

[how can men learn to act together to eliminate war as a social institution ?]

[6] -MITRANY David, « A working peace systeme », op, cit, p :112. [Cooperation for the common good is the task, both for the sake of peace and of a better life].

أفضى إلى اتفاقية مراكش بشأن تحرير التجارة العالمية، والتي ستصبح معها الشركات المتعددة الجنسيات هي القوة الدافعة لعمليات الاعتماد المتبادل عوض الدول، مترجمة بدقة مبدأ كون "المجالات الاقتصادية لا تتطابق دائما مع المجالات السياسية"[1]، أي أن العالم سيدخل مع اتفاقية الكات GATT مرحلة استبدال الحدود السياسية للدول بالحدود الاقتصادية للأسواق.

وإذا كانت الأولى تتمتع بنوع من الثبات والوضوح، فإن الثانية هلامية ومتغيرة بتغير التدفقات الواردة على هذه الأسواق، من سلع وخدمات واستثمارات وتكنولوجيا متقدمة...أي أن الحدود الاقتصادية للأسواق تعبر عن توجه جديد في التعامل مع الزمان والمكان؛ ففي ظل عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، وأجواء المنافسة التي تؤثر في تقسيم العمل، وفي قرارات الإنتاج والاستثمار، ونظم الرقابة والحماية، نصبح أمام ما يسمى "عولمة اقتصادية"، يتعذر معها رسم حدود ثابتة للأسواق حيث تمتد وتتقلص في كل لحظة ووفق المتغيرات التي يمكن أن تطرأ على أي طرف من أطراف العمليات المعقدة للسوق.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الكات GATT؛ مبدأ عدم التمييز[2] الذي يعني فتح الأبواب أمام المنتوجات الأجنبية دونما تمييز مع مثيلاتها الوطنية، أي أنها تقوم على إلغاء التمييز بين "السوق الوطنية" والأسواق الأجنبية، وهو سيف ذو حدين، ففي الوقت الذي يرفع القيود على حركية المنتجات، فهو يضرب قدرة بعضها على البقاء بفعل المنافسة غير المتكافئة، خاصة تلك التي تراهن على دعم الدولة لها. يطرح إذن المرور من الأسواق المحلية إلى السوق المفتوحة أو السوق العالمية مشاكل بالنسبة للعديد من الاقتصاديات الناشئة أو النامية؛ كيف يتم، إذن، توسيع السوق ولكن مع التقليل من الأضرار المرتبطة بالعملية؟

يشكل التكامل الاقتصادي، في هذا السياق، إجابة على هذا السؤال، حيث تنصرف دلالته إلى إلغاء كافة أشكال التمييز بين الوحدات الاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة التكامل، مما يعطي سوقا أكثر اتساعا، بخصائص فوق- الوطنية، ولكن أقل من العالمية إذ

[1] - Ibid, [Economic areas do not always run with political areas]

[2] - يقوم هذا المبدأ على مبادئ ثلاثة: مبدأ الدولة الأكثر رعاية الذي يقتضي انسحاب أي معاملة تفضيلية لإحدى دول الكات على جميع الدول الأخرى المتعاقدة، ومبدأ المعاملة الوطنية، الذي يقتضي معاملة المنتوجات المستوردة بنفس معاملة نفس المنتوجات الوطنية، ومبدأ الشفافية الذي يستدعي في حال ضرورة فرض قيود على التجارة أن تكون ذات طبيعة جمركية وليست من أي طبيعة أخرى كالقيود الكمية.

تعفى الدول الأعضـــاء في تكتل إقليمي من شـــرط الدولة الأكثر رعاية حيث أن أي تعامل تفضـيلي يُعمل به بين الدول الأعضـاء في التكتل لا ينسـحب على الدول غير الأعضـاء فيه، يطرح السؤال هنا بشأن علاقة الإقليمية بالعالمية؛ هل تشكل التكتلات الاقتصادية التي لا تخرج عن الطابع الإقليمي تقويضـا للعولمة الاقتصـادية، أم آلية من آلياتها؟ لتوضـيح الأمر أكثر لا بد من تحديد شروط التكتل الاقتصادي.

الفقرة الثانية: شروط التكتل الاقتصادي

يســـتدعي التكتل الاقتصـــادي، كترجمة لمفهوم التكامل الاقتصـــادي، توفر عدد من الشـروط، بدونها لا يمكن لتكتل اقتصـادي أن يرى النور أو يسـتمر أو يبلغ أهدافه. وهكذا نرصد ما يجب توفره على الشكل التالي:

أ- ما يتعلق بأطراف التكتل: يســـتدعي التكامل توفر جماعـة راغبـة في الانخراط في هذه العملية، والجماعة هنا بالمعنى الذي حدده إيتزيوني Amitai Etzioni باعتبارها "مزيجا من عنصـــرين: أولهما؛ شـــبكة من العلاقات المحملة بالتأثيرات بين جماعة من الأفراد، والعلاقات التي غالبا ما تتقاطع ويعزز بعضـها بعضـا بدلا من مجرد علاقة طرف بطرف أو سـلسـلة شـبيهة بالعلاقات الفردية، وثانيهما؛ إجراء بالالتزام بمجموعة من القيم المشـتركة والمعايير والدلالات، والتاريخ والهوية المشـــتركين، أو باختصـــار ثقافة خاصـــة"[1]، غالبا ما تستند على ثقافة المعاملات الاقتصادية والتجارية من جهة، وثقافة سياسية مرتبطة بنظم سـياسـية متقاربة تتقاسـم السـمة الديمقراطية فيما بينها من جهة ثانية. بمعنى أن التكامل ليس متاحا أمام أي كان، بل من الضـروري توفر الشـرطين السـالفين كمقدمة لأي تفكير في هذه العملية؛ وهما شرطان لازمان: الثقافة المشتركة والتفاعل بين أفراد المجموعة بما يتيح الحديث عن "جماعة" كأرضـية تمكن من مباشـرة المرور إلى المرحلة الموالية في بناء التكامل،

[1] -ETZIONI Amitai, « The good society », Seattle Journal for Social Justice: Vol. 1: Iss : 1, Article : 7, 2002, p :83.: http://digitalcommons.law.seattleu.edu/sjsj/vol1/iss1/7. [Community is a combination of two elements:
A) A web of affect laden relationships among a group of individuals, relationships that often criss cross and reinforce one another-rather than merely one-on-one or chainlike individual relationships;
B) A measure of commitment to a set of shared values, norms, and meanings, and a shared history and identity-in short, to a particular culture].

والتي تتمثل في التوفر على ما يسميه DEUTSCH "حس الجماعة sense of community" والذي يعرفه بكونه "إيمان الأفراد في جماعة معينة بأنهم توصلوا إلى اتفاق على الأقل حول هذه النقطة الواحدة، وبأن المشاكل الاجتماعية المشتركة يجب ويمكن أن تحل بعمليات تبادل سلمي"[1]. وبتوفر هذا الوعي لدى أطراف التكامل، تمر الجماعة المعنية إلى مرحلة أكثر نضجا يسميها DEUTSCH "جماعة الأمن security community" والتي يعرفها بكونها "جماعة من الناس أصبحت متكاملة"[2]، أي مجموعة من الأطراف لهم ثقافة مشتركة، وتوجد بينهم تفاعلات، أفرزت لديهم وعيا بوضعهم ذاك أولا، وبإمكانية العمل سويا للتصدي للمشاكل التي يواجهونها ثانيا، عبر إحداث آليات لبلوغ ذلك الهدف في إطار سلمي أي بعيد عن أي استعمال للقوة أو العنف في علاقات الأطراف ببعضها البعض.

وفي إطار جماعة الأمن هذه، يميز DEUTSCH بين نوعين:

- جماعة الأمن التعددية pluralist وتدل على "حفاظ الحكومات المنفصلة على استقلالها القانوني"[3]، حيث تتعدد مراكز القرار بتعدد الأطراف، وتمثل حالة كندا نموذجا لجماعة الأمن التعددية.

- جماعة الأمن المندمجة amalgamed، وتأخذ معنى "الاندماج الرسمي بين وحدتين مستقلتين أو أكثر في إطار وحدة أكبر مع نوع من الحكومة المشتركة بعد الاندماج"[4]، ويمثل نموذج الولايات المتحدة الأمريكية مثالا على هذا النوع من جماعات الأمن.

وبناء عليه، يكون التكامل أحد أنماط العلاقات بين الدول الذي يرتبط أول ما يرتبط بمعضلة الأمن لأن "الانشغال الأول على الصعيد الدولي هو مشكل الحرب والسلام"[5]، ثم

---

[1]- DEUTSCH Karl, op, cit , p :123. [A belief on the part of individuals in a group that they have came to agreement on at least this one point : that common social problems must and can be resolved by processes of peacefull change].

[2] - Ibid, p :123. [a group of people which has became integrated].

[3] -Ibid, p : 124. [It retains the legal independence of separate gouvernements].

[4] - Ibid, p :124.[The formal merger of tow or more previously independent unites into a single larger unit, with some type of common gouvernement after amalgamation].

[5] -DUSAN Sidjanski, « En guise d'hommage : Karl W. DEUTSCH et son role dans le développement de la science politique européenne », Revue Internationale de Politique Comparée, Vol :10, n°: 4, 2003, p : 524.

بالبحث عن وسائل مشتركة لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعترض مجموعة من الدول التي بإمكانها التحول ل"جماعة أمن". فما هي الشروط التي يجب توفرها للتحول إلى جماعة أمن؟

ب- خصائص التكامل:

لتمييز التكامل عما سواه من المفاهيم المجاورة، ولجعله أكثر وضوحا وبالتالي قابلية للتقويم بشكل سليم لا بد من تحديد خصائصه، والتي يأتي على رأسها: الطابع السلمي للعملية، حيث لا يمكن اعتبار الامبريالية مثلا آلية من آليات التكامل رغم أنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى نفس النتائج، نظرا للطابع القسري الذي يلازمها، وطابع الإكراه والعنف الذين يرتبطان بها. فاختيار دولة ما الانخراط في مجموعة أمن "يجب أن يكون طوعيا وسلميا على اعتبار أن "عماد العملية هو التحول السلمي الذي يعتبر ميزة المجتمع المتكامل"[1].

وقد حدد DEUTSCH للتكامل، المفضي إلى المرور من جماعة أمن تعددية إلى أخرى مندمجة نوعين من الشروط: شروطا لازمة، وأخرى مكملة أو مساعدة. وعدد في إطار الأولى تسعة لخصها في :"1- تشابه القيم والتطلعات، 2- نمط الحياة المشترك،3- التطلع إلى علاقات اقتصادية أو مكاسب أكثر، 4- ارتفاع القدرة السياسية والإدارية لإحدى الوحدات المشاركة على الأقل، 5- نسبة نمو عالية لإحدى الوحدات الأطراف على الأقل، 6- روابط دائمة للتواصل الاجتماعي على الصعيدين الجغرافي بين الأقاليم، والاجتماعي بين الطبقات المؤثرة، 7- توسع النخب السياسية، 8- حركية الأشخاص على الأقل بين الطبقات السياسية ذات الصلة، 9- تعدد طرق التواصل والتبادل"[2]، أي أنه ميز في هذه الشروط بين نوعين:

النوع الأول: شروط تسبق انطلاق عملية التكامل، وتعتبر شروطا لازمة من غير توفرها يكون محكوما على العملية بالفشل، وتتعلق بوجود نوع من الانسجام بين الوحدات السياسية المختلفة على مستوى القيم والتطلعات، لأنه من المنطقي أن "الترابط أكثر قابلية للتحقق بين أناس متشابهين من حيث المنظور والوسط الاجتماعيين، منه بين أناس

[1]- Ibid, p : 524.

[2] - DEUTSCH Karl, op, cit, p :138.

بخلفيات اجتماعية مختلفة"[1]، ولعل هذا المعطى هو الذي جعل من التكامل إحدى الممارسات الأوروبية بالدرجة الأولى حيث يعتبر "التكامل حقيقة تاريخية في أوروبا في الوقت الذي يبدو أن التفكك هو السمة المهيمنة خارجها"[2]، لأن تعدد الوحدات السياسية في هذه القارة لم يكن ليمحو الانتماء المشترك، الذي يتم الاعتماد عليه لصياغة التحالفات بمختلف أنواعها.

وتحتل المطامح الاقتصادية مكانة مركزية في بناء التكاملات المختلفة باعتبار الاقتصاد بوابة تلبية الحاجيات المختلفة والمتزايدة لأفراد الجماعات المتكاملة، وكون التجارة أحد ركائز الاعتماد المتبادل المفضي إلى السلام بين الأمم، لذلك كانت السمة البارزة للنظام الدولي الراهن ظهور التكتلات الاقتصادية كنوع من الاستجابة للمعادلات الجديدة المتحكمة في الساحة الدولية، والتي حولت الحروب إلى فزاعات لصياغة التوازنات أكثر منها احتمالات قابلة للتحقق على أرض الواقع، في مقابل ارتفاع أسهم العامل الاقتصادي.

أما **النوع الثاني** فهو مواكب للعملية من خلال بروز قوة على الأقل تضطلع بمهمة القيادة، وكل ذلك في ظل أجواء مشجعة من التواصل المستمر على مختلف المستويات وبالأخص على المستوى السياسي، أي أن عملية التكامل، حسب DEUTSCH ، تتم في ظل قوة مهيمنة على الأقل، أي في ظل نظام فرعي ذي طبيعة إقليمية، أحادي القطبية أو متعدد الأقطاب يحكمه مبدأ "التغيير السلمي peaceful change" الذي يعني "حل المشاكل الاجتماعية عادة وفق إجراءات مؤسساتية ودون لجوء إلى القوة على نطاق واسع"[3]، لأنه لا يمكننا أن نتجاهل كون الاقتصاد العالمي ما هو في محصلة الأمر إلا "تركيبة من عدد من الاقتصادات الوطنية التي، من ناحية، تبدو كجزر معزولة، لكنها من ناحية ثانية، مرتبطة كثيرا ببعضها"[4]، وبالتالي يقتضي أي حديث عن الأمن والسلم تجنب الاصطدامات بين هذه

---

[1] - ETZIONI Amitai, op, cit, p :85.[bonding is much more achievable with people who are similar in social background and perspective than with those whose social attributes are different].

[2] - HASS Ernest.B, op, cit, p :366 [Integration among descrete political units is a historical fact in Europe, but disintegration seems to be the dominant motif elsewhere].

[3] -DEUTSCH Karl, op, cit, p :124 [the resolution of social problems, normally by institutionalized procedures, without resort to large- scale physical force].

[4] -TINBERGEN Jan, International Economic Integration , Books (Jan Tinbergen). Elsevier,1954 ,p : 9, p :30. Retrieved from http://hdl.handle.net/1765/15343 [The world

الكيانات المختلفة. ويبقى التنسيق بين الوحدات المختلفة في إطار مؤسساتي واضح أسلم طريق لهذه العملية. وتشكل هذه القناعة أحد الشروط الممهدة لمباشرة عملية التكامل وتسريعها.

وبالإضافة لهذه الشروط اللازمة، يحدد DEUTSCH ثلاثا أخرى يراها مساعدة على إقامة التكامل، وهي: 1"- توازن تيارات التواصل والتبادل وموازنتها، 2- تبادل أدوار متواتر بما فيه الكفاية بين الجماعات، 3- القدرة على توقع سلوكات الوحدات الأخرى"[1]، وهي وإن سميت شروطا مساعدة، تبدو نتائج لصيقة بتوفر الشروط اللازمة، بل تفعيلا لها في إطار دينامي، لأن عملية التكامل لا تعبر عن أوضاع جامدة أو محددة سلفا بقدر ما تشكل إطارا لتفاعل دائم بين الوحدات المختلفة، يحفظ توازن النسق القائم بناء على التحولات التي تطرأ على مدخلاته، وما يعتري بيئته الخارجية من تغيرات.

ولا يمكن الحديث عن تكامل إلا عندما نتجاوز عتبة معينة تسمى "عتبة التكامل" treshold والتي يتم بلوغها بفضل آلية الانتشار. وتصطدم محاولة تعريف عتبة التكامل بكون تمييزها "يبدو أكثر اتساعا، وأكثر صعوبة، مقارنة مع ما تم تحديده سلفا"[2]، لكن ما يمكن الجزم به هو أن طبيعة التكامل إنما ترتبط بهذه العتبة حيث يعتبر أن وجود هذه العملية يصبح مرادفا "لتجاوز هذه العتبة الدقيقة"[3]، وهي مرتبطة بالإشكال الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية أي ثنائية الحرب والسلام، حيث تفصل العتبة بين وضعين: "عندما تعتبر الشعوب وصانعو القرار الحرب بين الدول أو الوحدات السياسية إمكانية جدية، وتتأهب لها، وعندما تفترض أنه كان عليها أن تتأهب بشكل أكبر"[4]، بمعنى أن عتبة التكامل ترتبط بمدى ما يمكن بناؤه من شروط تستبعد إمكانية لجوء الأطراف للحرب في

economy consists of a great number of national economis, which in some respects are almost watertight compartments but in other respects are narrowly connected]

[1] - DEUTSCH Karl, op, cit, p :138.

[2]- Ibid, p : 129, [The threshold of integration thus turned out to be far broader and far less easy to discern, in our historical cases than we had envisaged at the outset].

[3] - Ibid, p : 128. [in our earliest analytical scheme, we had envisaged this as an all-or-none process, analogous to the crossing of a narrow threshold].

[4] - Ibid, [on the one side of this threshold, population and policy-makers considered warfare among the states or political units concidered as still a serious possibility, and prepared for it, on the other side of the threshold they were supposed to do so no longer].

تعاملاتها، بالإضافة إلى القدرة على توقع ردود أفعال الأطراف المختلفة، بناء على الاختلافات التي تطبع بالضرورة الاقتصادات المختلفة سواء "على مستوى الساكنة، أو الثروات"[1]، أو التطلعات والأولويات، وبالتالي الاختلافات في السياسات الداخلية والخارجية للدول إذ "يستحيل فصل المعطى السياسي عن المعطى الاقتصادي؛ يؤثر الاقتصاد أحيانا في السياسة، وتؤثر السياسة أحيانا في الاقتصاد؛ إنها عملية تبادلية من حيث التأثير والتأثر"[2].

الفرع الثاني: الإقليمية: خصائص الظاهرة وتداعياتها

في ظل توجه الاقتصاد العالمي نحو التحرير الشامل للأسواق، والانتقال من عولمة المبادلات التجارية على مستوى التوزيع والتسويق، إلى عولمة سيرورة الإنتاج في حد ذاتها سواء على مستوى الرساميل، أو قوى الإنتاج أو وسائله أو علاقاته، عرف التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الجهوية انتعاشا كبيرا منذ ثمانينيات القرن الماضي في إطار ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالإقليمية الاقتصادية، التي فرضت نفسها بقوة، وإن اختلف مآل التجارب المختلفة لها، لأنها لا تعدم معيقات (الفقرة الأولى)، كما أن علاقتها بالعولمة كظاهرة موازية تبدو مرتبكة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دواعي التكامل الإقليمي ومعيقاته

تحيل ظاهرة التكتلات الاقتصادية على ما يعرف بظاهرة الإقليمية الاقتصادية Le régionalisme économique، والتي تقترن بصفة "الدولية"، وتعتبر "بالإضافة إلى عولمة الأسواقla globalisation des marchés ، إحدى البصمات المميزة للاقتصاد العالمي لما بعد الحرب"[3].

---

[1] - TINBERGEN Jan, op, cit, p : 9. [There is a considerable difference in population and in wealth beteween the national economies. This wealth consists of natural resources and capital goods ; some figures].

[2] - عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:1، 2010، ص:9.

[3] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », Texte publié dans : Tous pour un ou chacun pour soi. Promesses et limites de la coopération régionale en matière de sécurité. (sous la direction de

عرفت تسعينيات القرن الماضي، ازدهارا كبيرا للاتفاقيات التجارية، بما يتيح القول إن "هناك علاقة بين أزمة المشروعية التي تمر منها اليوم المؤسسات الاقتصادية الدولية، وبين تناسل الاتفاقيات التجارية من كل المستويات منذ عقد من الزمن"[1]، أي أن الأطر التي تم إحداثها غداة الحرب العالمية الثانية لتأطير الحياة الاقتصادية الدولية وتوجيهها، لم تعد قادرة على تأطير التعاون الدولي، كأحد الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن، وبالتالي تمت الاستعاضة عنها، بآلية أخرى تثبت الأرقام قوة التعاطي لها وهي الاتفاقات التجارية الإقليمية، وهو ما يطرح سؤالا قد يبدو مستفزا: "التكامل الإقليمي عندما يرتكز على الاتفاقات التجارية، هل يكون بانيا أو مدمرا للتجارة؟"[2].

وبالفعل، تشير منظمة التجارة العالمية إلى "أن تزايد الاتفاقات التجارية الإقليمية (ACR) لم يتراجع منذ بداية 1990. وقد تلقت الكات GATT/ منظمة التجارة العالمية، إلى حدود فاتح يناير 2016، خمس وعشرون وستمائة إشعار بهذا النوع من الاتفاقات، إذا اعتبرنا فقط البضائع والخدمات، تسع عشرة وأربعمائة منها كانت قد دخلت حيز التنفيذ"[3]. لكن من الملابسات التي ترتبط بدراسة التكامل الاقتصادي هو ربطه بشكل مباشر بحجم المبادلات الاقتصادية، وهو ما ينبه له كل من KEOHANE و NYE، حيث يشددان، في تناولهما لموضوع التكامل، على أنه "من المهم الإشارة منذ البداية إلى أنه لا التكامل الاقتصادي ولا الاعتماد المتبادل، يكافئ، أو يقاس تماما بحجم المبادلات الاقتصادية بين الوحدات التي ينشغل بها المحلل"[4]. ولعل من أسباب هذا اللبس هو ما يعتري استعمال

Michel Fortmann, S. Neil MacFarlane et Stéphane Roussel),Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1996, p :3.

http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/Deblock_Dorval_Le_regionalisme_economique_international.pdf (consulté le 25/6/2016).

[1] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », op, cit, p :3.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation global/local, IRMC, Tunis , KARTHALA , Paris, 2014, p :13.

[3]- موقع منظمة التجارة العالمية، https://www.wto.org/french/tratop_f/region_f/region_f.htm.

[4] - KEOHANE Robert & NYE Joseph S. « International Interdependence and Integration », p : 389.

https://bramvdc.files.wordpress.com/2007/12/article_presentation_11_december06_12_art_3.pdf

التكامل من اختلاف بين الباحثين، حيث إن "بعضهم يعرف التكامل كعملية/ سيرورة، والبعض يعرفه كشرط نهائي terminal condition (الشرط المتعلق بأن يكون هناك تكامل)، والبعض يرى فيها تأليفة بين النظرتين"[1]. وسواء تعلق الأمر بأي من وجهات النظر الثلاث، فالواقع يشير إلى أن "التكامل الإقليمي يكتسي طابعا متعدد الأبعاد، ويحيل على استراتيجيات يعتمدها فاعلون متعددون"[2]، ولا يمكن قصرهم على الفاعلين الاقتصاديين لوحدهم، بل إن أي تكامل بني على أساس مبادلات تجارية فقط لا يمكن أن يبلغ أهدافه بالشكل المرغوب ما لم يستحضر الأبعاد الأخرى للتكامل، ويبدو ذلك واضحا من خلال العديد من التجارب حيث "لم تفض التجمعات بين البلدان النامية إلى تسريع النمو الذي كانت تنتظره الأطراف، وإذا لاحظنا المحاولات المتعددة، والإخفاقات المتعددة أيضا في هذا المجال، يمكن أن نستنتج أن الاتفاقات المقتصرة على التجارة غير كافية للرفع بشكل ملموس ومستدام من المبادلات بين المناطق"[3]. ويرجع ضعف المبادلات بين هذه المناطق إلى مجموعة أسباب تعوق تكثيفه منها: "شبه غياب التنوع في الاقتصادات وغياب التكامل بينها، إضافة إلى قلة حماس السلطات الإدارية لتطبيق الاتفاقات المبرمة، الخلافات السياسية، وتضارب المصالح، عدم كفاية الإمكانات المالية لتقديم قروض تجارية،..."[4]، وهي أبعاد تتجاوز الاقتصادي إلى ما هو سياسي واجتماعي وثقافي ومالي وقانوني. صحيح أن "الشركات سواء كانت صغرى أو كبرى أو متعددة الجنسيات، تجد في التجذر الإقليمي nearshoring الشراكات والتوازنات التي تحتاجها لكي تستطيع التوجه في سياق عولمة أكثر تنافسية وأقل توقعا"[5]؛ لأن المبادلات التجارية تتطور أكثر فأكثر في إطار إقليمي منه في إطار عالمي حيث يكون التنقل بين بلدان متجاورة أسهل من التنقل بين بلدان بعيدة، لكنه "ما

[It is important to clarify at the outset that neither economic integration nor interdependence is equivalent to, or perfectly measured by, the volume of economic transactions between the units with which the analyst is concerned] .

[1] - Ibid, p : 387. [Considerable confusion continues to persist among scholars about the uses of the term "integration." Some scholars define it as a process, others as a terminal condition (the "condition of being integrated")and still others as a combination of the two]

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde, op, cit, p :14.

[3] -BERTHELOT Yves, « Globalisation et régionalisme, une mise en perspective », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures , Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :13.

[4] - BERTHELOT Yves, op, cit, p :13.

[5] - GANA Alia, RICAHRD Yann, op, cit, p :14

كان لاتفاق اقتصادي إقليمي أن يجيب على الاهتمامات ذات الطابع الاقتصادي فقط. من خلال الإقليمية الاقتصادية يتقاطع دائما مستويان من العقلانية: عقلانية الدول من جهة، وعقلانية الشركات من جهة ثانية. يتقاطع هذان النوعان من العقلانية، ولكنهما لا يتطابقان بالضرورة"[1].

تتعلق عقلانية الشركات بالأرباح وتحصيل أكبر قدر من المنافع، من خلال تخفيض النفقات قدر المستطاع، وتوسيع الأسواق، فيما تنصرف عقلانية الدولة إلى إيجاد حلول مرنة لمعادلة الأسواق الحرة والدولة ذات السيادة، في الحدود التي تسمح بها الوقائع[2] إذ إن بعض الاستراتيجيات والممارسات الاجتماعية تبين ضرورة العودة إلى نوع من التوازن بين المبادلات الحرة وتقنين هذه المبادلات وطنيا، أي أن التكامل يكون "موجها مؤسساتيا"[3]، في إطار وطني لأن هذا الإطار- ورغم الضربات القوية التي وجهتها له النيوليبرالية- لازال الإطار الذي يحتمي به "المواطن العالمي" كلما طفا على السطح معطى الهوية والخصوصية، أو باختصار المعطى الثقافي والاجتماعي، إذ لا بد من التذكير في هذا الصدد أن التكامل الاقتصادي كمفهوم "لا يتوفر في الأدبيات الاقتصادية على معنى واضح المعالم. وبعض الكتاب يدمجون فيه التكامل الاجتماعي فيما البعض الآخر يدرج في نطاقه أشكال مختلفة من التعاون الدولي استنادا على حجة أن مجرد وجود علاقات تجارية بين اقتصادات وطنية مستقلة هو مؤشر على وجود تكامل"[4]، وهو ما يعترض عليه BAlASSAقائلا: "ينبغي التمييز

---

[1]- DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », op, cit, p :4.

[2] - على اعتبار عالم اليوم هو كما يقول برتران بادي في كتابه "عالم بلا سيادة" محكوم بظاهرة الاعتماد المتبادل: "اعتمادات متبادلة بين الدول، تمزج السياسات القومية العامة بل وأيضا الأمن القومي لدول متعددة، اعتمادات متبادلة بين الدول والفاعلين الدوليين من خارج الدول، اعتمادات متبادلة تربط بين هؤلاء الفاعلين بعضهم ببعض. هذا الاعتماد المتبادل يناقض مبدأ السيادة بعدة طرق: أولا لأنه مؤسس على إلغاء المسافات، الأمر الذي يحبذ إقامة علاقات مباشرة بين فاعلين تحرروا بهذه الوسيلة جزئيا من سيطرة الدولة؛ ثم لأنه يجعل من المتعذر القيام باختيار منفرد، وبالتالي تشاور سيادي حقيقي".
برتران بادي، عالم بدون سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة: لطيف فرج ، مكتبة الشروق، القاهرة، ط:1، 2001، ص: 10.

[3] - DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, « La paix par l'intégration ? théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité», Études internationales, vol : 28, n°: 2, 1997, p :230.
http://id.erudit.org/iderudit/703736ar .

[4] - BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration, Routledge, NewYork, 2011 (First ed in 1961 by Richard B Irwin),p : 2. [In the economic literature the term , "economic integration" does not have such a clear-cut meaning. Some authors include social integration in the

بين التعاون والتكامل، حيث يكتسي الفرق بينهما طابعا كميا ونوعيا في الآن ذاته. ففي الوقت الذي يشمل التعاون الإجراءات الرامية إلى التقليل من التمييز، تنصرف عملية التكامل الاقتصادي إلى التدابير التي تنطوي على إلغاء بعض أشكال التمييز"[1]، وبالتالي تتحدد الخاصية المميزة للتكامل الاقتصادي في "إلغاء التمييز في منطقة ما"[2]، ووفقها تتحدد ماهيته بعيدا عن كل تعقيد أو تمييع من شأن إدراج إجراءات متعلقة بالتعاون الدولي أن تلحقه بالمفهوم.

بناء على هذا المفهوم المبسط، المرتبط بالنشاط الاقتصادي بامتياز الذي "يهدف إلى الرفع من مستوى الرفاه"[3]، لا يمكن تناول موضوع التكامل الاقتصادي بمنأى عن سؤال الإمكانيات التي يتيحها أمام تحقيق الرفاه وتعزيزه في المنطقة المعنية به رغم أن مفهوم الرفاه نفسه يبقى غامضا وغير محدد بشكل جيد[4]. غير أنه مهما توسعت دلالته أو ضاقت، فإنه يبقى مشروطا بشرطين أساسيين؛ هما الاستقرار والأمن، وغالبا ما ينظر للتكامل "في سياق العولمة الاقتصادية كمصدر للاستقرار والأمن"[5]، لأن التجارة والتنافس التجاري كانا على الدوام إما مصدرا للأمن والاستقرار، أو وراء اندلاع الحروب والصراعات.

---

concept, others subsume different forms of international cooperation under this heading, and the argument has also been advanced that the mere existence of trade relations between independent national economies is a sign of integration].

[1] -Ibid, p : 2. [In interpreting our definition , distinction should be made between integration and cooperation. The difference is qualitative as well as quantitative. Whereas cooperation includes actions aimed at lessening discrimination. The process of economic integration comprises measures that entail the supression of some forms of discrimination].

[2] - Ibid , p :2 .

[3] - BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration, Routledge, NewYork, 2011 (First ed in 1961 by Richard B Irwin),p : 2 .

[4] - Ibid, p : 11 . [It can be said that the ultimate objective of economic activity is an increase in welfare. Thus, in order to assess the desirability of integration, its contribution to welfare needs to be considered. But the concept of welfare is fraught with much obscurity. First, the noneconomic aspects present some ambiguity; second, even restricting the meaníng of the concept to "economic welfare" in the Pigovian tradition, we are confronted with the well-known difficulties of interpersonal comparisons if we try to say anything over and above the Pareto condition: an increase in one man's welfare leads to an increase in social welfare only if there is no reduction in the welfare of any other members of the group].

[5] - DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, op, cit, p :227 .

غير أن الحرب لم تعد شأن دول، بقدر ما أصبحت تفاعلا في "مسرح يحتله (من الآن فصاعدا) عدد شبه لا نهائي من الفاعلين"[1]، شأنها في ذلك شأن التجارة؛ فرغم الاقتصادات القوية لعدد من الدول إلا أنها أصبحت تستشعر نوعا من عدم القدرة على المنافسة في ظل القوة الضاربة للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي كانت هذه الدول مجبرة، للحصول على حصة من السوق العالمية المفتوحة، على الانتظام في أطر فوق- وطنية، ودون-عالمية، عبر التكتلات الاقتصادية، خاصة أن منظمة التجارة العالمية، وقبلها اتفاقية الكات GATTتسمحان بقيام هذا النوع من التكتلات التي رغم ارتباطها بالبعد الاقتصاد بالدرجة الأولى، إلا أنه "غالبا ما يستلزم التكامل استعمال الوسائل الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية كتحسين العلاقات بين الدول، أو تعزيز الأمن في منطقة معينة. في العلاقات الدولية التي لها تاريخ صراعي طويل، أو عندما تنعدم أي تقاليد شراكة، يمكن للتعاون الاقتصادي أن يكون لبنة في عملية تعزيز الثقة"[2].

ووفقا للتقسيم[3] الذي اقترحه BAlASSA لمراحل عملية التكامل الاقتصادي - رغم ما يعتريه من ثغرات- يمكن القول إن التكامل إنما يرتبط ب "التطور، عبر الزمن، لنظام اتخاذ قرار جماعي بين الأمم"[4]، أو ما يمكن تسميته بتطور "سياسات التكامل"، أي التطور المؤسساتي والقانوني لعملية "إلغاء بعض أشكال التمييز" بما يتيح الإجابة على التحديات التي يطرحها من جهة الانتظام في التكتل المعني، ومن جهة ثانية الانخراط في التجارة العالمية لأن من مفارقات التكامل أنه "يعزز التجارة وعامل التنقل ويقيدهما في الآن ذاته"[5]، بما يمكن معه النظر للتكتلات الاقتصادية كمرحلة لبلوغ التحرير الكامل للتجارة العالمية، كما يمكن أن نستشف منه العكس أي أن هذه التكتلات هي تعبير عن نكوص عن الأهداف التي من أجلها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية !

---

[1]- بادي برتران ، عالم بدون سيادة، مرجع سابق، ص: 17.

[2] - RAVENHILL John, Regionalism, p : 120.

hamdoucheriad.yolasite.com/resources/الاقليمية.pdf (consulté le 14/8/2016).

[3] - أنظر BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration ص:2.

[4]- KEOHANE Robert & NYE Joseph S. « International Interdependence and Integration », op, cit, p : 392.

[5]- MIROSLAV . N . Jovanovic (Edited by),international economic, op, cit, p :1.

[Integration, both promotes and restricts tarde and factor mobility at the same time].

الفقرة الثانية: علاقة الإقليمية بالعولمة

ما علاقة الإقليمية بالعولمة؟ هو سؤال يطرح نفسه بقوة في ظل تضارب الآراء حول هذه العلاقة، فهل يتعلق الأمر بظاهرتين متعارضتين، أو كما يعبر عنه HETTNE: "هل يمكن للإقليمية أن تشكل سدا منيعا ضد العولمة، بل أن تمثل حقل تجربة لتنظيم اجتماعي جديد للأسواق؟"[1]، أي كابحا للمد القوي نحو الأسواق المفتوحة، والتعريفات الموحدة، والحدود المغيبة، على اعتبار أن التكامل الاقتصادي يكون أكثر نجاعة وسهولة عندما يكون ذا بعد جهوي؟ إذ من المؤكد أن "الاستراتيجيات الإقليمية للصين في شرق وجنوب شرق آسيا، والبرازيل في أمريكا الجنوبية تبين أن الحكومات تأخذ هذا البعد على محمل الجد"[2]، خاصة مع استحضار البعد الثقافي الذي يبقى له تأثيره على أي تكامل اقتصادي لأنه "يسهل تصور الأولويات والتفضيلات الجماعية على الصعيد الإقليمي منه على الصعيد الدولي"[3].

أَمْ يجب الوقوف أمام الاحتمال الأكثر رواجا والذي مفاده أن الإقليمية والعالمية/العولمة، على العكس مما سبق، عمليتان متعايشتان، ومتلازمتان، بل كل منهما شرط للثانية ونتاج لها في الآن ذاته؛ أي أنهما بتعبير Peter SUTHERLAND "وجهان لعملة واحدة"[4]، والتناقض الذي يدعيه أنصار وجهة النظر الأولى ليس إلا انطباعا تعطيه النظرة السطحية أو الأولى للأمور. يقول SUTHERLAND بهذا الصدد: "بطريقة متناقضة للوهلة الأولى، تلازمت العولمة globalisationمع تقوية الإقليمية؛ تعميق للجماعة الأوروبية، وإرساء اتفاقية التبادل الحر لشمال أمريكا وتكثيف الاستثمارات المباشرة اليابانية في آسيا، والمجهودات المتواصلة للدول النامية للتجمع وفق أطر دون-إقليمية"[5]، بمعنى أن العولمة والإقليمية مرتبطتان فيما بينهما ارتباطا وثيقا، "فسواء في أوروبا أو آسيا الشرقية

[1]-DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique et mondialisation: que nous apprennent les théories ? », Cahiers de recherche 05 -07, CEIM (Centre Études internationales et Mondialisation), GRIC, Montréal, 2005, p :2.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde, op, cit, p :13.

[3] - Ibid, p :14.

[4] - DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :4.

[5] -BERTHELOT Yves, « Globalisation et régionalisme, une mise en perspective », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures, Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :13.

أو أمريكا الشـمالية أو الجنوبية، في إفريقيا الغربية أو الجنوب، فرضـت "الإقليمية" أو "التكامل الإقليمي" أقاليم على مسـتوى وسـط بين المسـتوى العالمي/الشـامل، والمسـتوى المحلي/الوطني"[1].

يصـعب، إذن، الحسـم في طبيعة العلاقة بين الإقليمية والعولمة، لأنها ذات طابع إشـكالي، وحمالة أوجه؛ إذ يمكن النظر إلى الإقليمية ككابح للعولمة، في نفس الوقت الذي يمكن النظر إليها كذراع للعولمة.

سـننطلق من واقع أنه "في العلاقات الدولية، تعبر الإقليمية عن أي نوع من التعاون الممأسـس بين بلدين أو أكثر. نحن أمام "تعددية منظمة pluralisme ordonné "، والذي لا يتميز عن تعدد الأطراف multilatéralisme إلا بعدد الفاعلين، ونطاق القواعد"[2]، بغض الطرف عن التفاصيل التقنية ذات البعد الاقتصادي[3]، أي أنه يمثل "استجابة للانشغالات بالرغبة في التعاون التي يمكن أن تكون لبلدان تتقاسـم نفس الحيز الجغرافي"[4] في ظل حالة عدم القدرة على البقاء منفردة التي أصبحت عليها الدول بفعل قوة الاعتماد المتبادل الذي يطبع هذه المرحلة من تاريخ البشـرية، وارتباط نموها الاقتصـادي بعوامل تتجاوز حدودها الوطنية حيث يرتبط "بشكل وثيق بمشاركة متزايدة في التقسيم الدولي للعمل"[5].

وترتبط العولمة بظهور نمط جديد في تقسـيم العمل الدولي يؤثر بدوره في تنافسـية الاقتصادات المختلفة وفي توزيع قوى الإنتاج عبر العالم، ويمحو أي أثر للحدود الاقتصادية مما يجعل الحدود السياسية في حرج، يشكل التكامل الإقليمي أحد الحلول لتجاوزه خاصة أنه يمكن النظر للاتفاقات الإقليمية ك "تكملة وتوسـيع للاتفاقات التي توقع على مسـتوى المنظمات الدولية الكبرى"[6]، لكن مع الاحتفاظ بهامش معقول من ممارسـة السـيادة سـواء على المسـتوى الوطني أو الدولي لأن أحد الفروق الجوهرية بين العولمة والإقليمية يتمثل في

---

[1] - GANA Alia, RICAHRD Yann , op, cit , p :13.

[2] -DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique.. », op, cit, p :2.

[3] - يجب التمييز بين مسـتويين في التكامل الاقتصـادي:1- عندما يتعلق الأمر فقط باتفاقات التبادل الحر المتعلقة بالسـلع والخدمات و2- تنسـيق التشـريعات المتعلقة بالاسـتثمارات والعمليات المالية وحرية حركة الرساميل والأفراد.

[4] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

[5]- SECCHI Carlo, « Le GATT et l'intégration économique en Amérique latine », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures , Ed KARTHALA, Paris, 1994, p :26.

[6] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

نوع الأطر التي تشـــرف على ترتيب العلاقات الاقتصـــادية بين الأطراف، إذ تتيح الإقليمية إيجاد إطار أكثر تعبيرا عن تفضـــيلات ومصـــالح الدول المنخرطة في التكامل والمتوفرة على خصائص جغرافية وتاريخية وطبيعية متقاربة، تنتظم وفق أطر فوق- وطنية متفق بشأنها، بشكل يجسد ممارسة السيادة لدى كل دولة، ويعطي تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن هذه الأطر مهما كان نوعها طابعا بعيدا عن الإكراه، وأكثر انســجاما مع الاختيارات الواعية والإرادية لدول التكتل. في الوقت الذي تغيب فيه هذه الخاصـــية عن العولمة كمحاولة للتنميط، والحكم العالمي الذي لا يراعي الاختلافات الحادة بين المناطق إن على الصـــعيد الاقتصـــادي أو الثقافي أو الاجتماعي، ومدى اســـتعدادها للانخراط في مجموع التدابير التي "تفرضها" مؤسسات العولمة، على مجموع البلدان باعتبارها عملية دينامية لا تعرف التوقف أو الانتظار ولا يحمي الســـيادةَ من بطشـــها إلا قدرةُ الدولة على تكييف قوانينها وأوضـــاعها الســـياســـية مع متطلبات النظام الاقتصـــادي العالمي وإكراهاته. وبهذا المعنى تمثل الإقليمية مرحلة وســـطية بين الإنكفاء والتقوقع في إطار اقتصـــادات وطنية ما عاد بالإمكان عزلها عن باقي الاقتصـــادات الأخرى، من جهة، وبين الانخراط في الاقتصـــاد العالمي من خلال تحرير التجارة في الإطار المتعدد الأطراف عبر مؤسـسـات العولمة السـاهرة على بلوغ هـذا الهـــدف، على ضوء اتجـــاه "عدد كبير من الدول نحو اقتصـــادات الســـوق والاندماج في التوزيع الرأسمالي العالمي لليد العاملة"[1] من جهة أخرى.

لكن، ألا يمكن النظر للإقليمية من زاوية أنها إعلان عن تناســـل عدد من التكتلات المتنافســـة فيما يشـــبه "تقســـيما نســـقيا جديدا للعالم إلى كتل متنافســـة، فقط أن هذا التقسيم لن يكون كالسابق على أسس إيديولوجية ولكن اقتصادية"[2]؟ أي أن عالم الميل إلى إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية هو في العمق عالم مناهض للعولمة، في كل أبعادها. لأنه لا يمكن أن نتجاهل التغيرات التي طرأت على الســـياق الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، والتي كان التكامل في ظلها يعكس حالة الاســـتقطاب التي كان عليها العالم، وكان الدافعان

[1] - فرانســـيس فوكوياما، الثقة: الفضـــائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ترجمة مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط:1، 1998، ص:15.

[2] -DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, op, cit, p :3.

السياسي[1] والأمني[2] يحكمان العملية أكثر من الدافع الاقتصادي، رغم أن هذه التكتلات إنما كانت ذات طابع اقتصادي، ليطغى هذا الطابع الأخير بشكل قوي على عالم ما بعد الحرب الباردة الموسوم بالعولمة بدون منازع؛ إنه العالم الذي قال عنه فوكوياما: "ونحن نقترب من القرن الحادي والعشرين، حدث تقارب ملحوظ بين المؤسسات السياسية والاقتصادية في شتى أنحاء العالم"[3]، جازما بأن "التركيز على الاقتصاد يكاد يكون أمرا حتميا"[4]، وهو الأمر الذي دفعه إلى أن يتبع كتابه الشهير "نهاية التاريخ"، بكتاب حول الاقتصاد[5].

وفق هذه الفرضية يمكن النظر للتكتلات الاقتصادية كفضاءات تتطور فيها المبادلات وحركيات الرساميل بعيدا عن إكراهات المنافسة الاقتصادية العالمية، وكنوع من "الحمائية المشروعة"[6] التي تنتهجها دول التكتل من خلال ما يتيحه لها هذا الإطار من تبادل المزايا والتفضيلات فيما بينها، وفي الآن ذاته عدم تمتيع الأطراف غير المنتمية للتكتل بهذه الامتيازات سواء تعلق الأمر بالدول المنفردة، أو التكتلات الأخرى. لكن تصورا كهذا يفترض تمتع التكتلات على اختلافها بنفس موارد القوة التي تتيح لها بالفعل خلق بيئة داخلية خاصة بها وملائمة لتطوير اقتصاداتها، وضمان نمو مطرد لمبادلاتها سواء البينية، أو الخارجية، أي تموقعا جيدا على خريطة الاقتصاد العالمي، وهو ما لا يبدو فعليا إذ أن تناسل التكتلات الاقتصادية بالأخص على مستوى الدول النامية لم يثمر تحسين وضعها بقدر ما ساهم في إعادة إنتاج ثنائية المركز والهوامش لكن هذه المرة ليس على مستوى الدول، وإنما على مستوى المجموعات الإقليمية.

---

[1] - لا يمكن أن نتجاهل أن الدافع الأول لقيام تكتل "الآسيان" هو مواجهة التوسع الشيوعي، كما أن اللبنات الأولى للبناء الأوروبي إنما كانت وليدة إدراك أوربا لخطورة تزايد تأثير ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، مما ولد قناعة بضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوربي يستطيع مجاراة هذه القوة، في حين شكلت النافتا ليس فقط إطارا اقتصاديا بالنسبة للولايات المتحدة يجمعها بدول أمريكا اللاتينية، ولكن فرصة لمراقبة وتوجيه نخبها السياسية والاقتصادية.

[2] - ندرج بهذا الصدد الدور الذي لعبه "الميركوسور" في تخفيف الصراع بين الأرجنتين والبرازيل، واحتواء خطر البرامج العسكرية النووية بين الطرفين .

[3] - فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، مرجع سابق، ص: 15.

[4] - المرجع نفسه، ص:9.

[5] - أنظر مقدمة كتابه: الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، في ص:9.

[6] - طالما أن منظمة التجارة العالمية تعفي التكتلات الإقليمية من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، بالإضافة إلى أنها تعترف بوضوح بالاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.

المطلب الثاني: أنواع التكتلات الاقتصادية وتأثيراتها

تختلف التكتلات الاقتصـــادية من حيث الإطار القانوني لكل منها والذي انطلاقا منه يحدد نطاق عملها ومداه. ويمكن للتكتل أن يقتصـر على مجرد اتفاقية تفضـيلات تجارية[1]، أو منطقة تجارة حرة[2]، ليمر إلى اتحاد جمركي[3]، ثم اتحاد نقدي[4]، كما بإمكانه بلوغ التكامل الاقتصادي الكامل. ووراء شكل التكتل القائم تنتصب أسباب تاريخية وسياسية، وأهداف مرســـومة للغرض من إنشـــائه. ولا تبتعد هذه الأهداف عن الرغبة في التأثير على مجريات الأحداث العالمية، ســـواء من خلال تكريس موقع القوة، باختلاف أنواعها، أو البحث عن تقويض منابع قوة الخصـــوم. وباختلاف الشـــروط التي توفرت لكل مجموعة من الدول، يمكننـا أن نميز بين نوعين من التكتلات الاقتصـــاديـة، تلـك التي تمكنـت من الانتظـام مؤسـساتيا وفق سـيرورة تطور اسـتندت على الاقتصـاد لتغطي مناحي أخرى (الفرع الأول)، وتلك التي كيفت أهدافها مع التحولات الدولية لكن دون أن تتحرر من شـــروط نشـــأتها الخاصة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تكتلات اقتصادية مهيكلة مؤسساتيا

لا يمكن ذكر التكتلات الاقتصـــادية المهيكلة مؤســـســـاتيا دون ذكر التجربة الرائدة للاتحاد الأوروبي باعتباره من أهم النماذج التكاملية في العالم من جهة، واعتبارها اسـتمرارا

---

[1] - ويعد هذا النوع من الاتفاقيات من أضعف أشكال التكامل، ويمكن اعتباره من المراحل الأولى له. وتقوم هذه الاتفاقيات على تعهد طرفي أو أطراف الاتفاقية بمعاملة تفضـيلية لبعضـها البعض، وتتضـمن هذه المعاملة منح مزايا وامتيازات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة، خلافا لتلك الواردة من دول خارج منطقة "التفضيل"، وتمثل منطقة الكومنولث مثالا لهذا النوع من الاتفاقيات.

[2] - منطقة التجارة الحرة هي نتاج اتفاق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الجمركية على وارداتها البينية بشكل كامل، مع احتفاظها بإمكانية سن تعريفات جمركية غير موحدة على السلع الواردة من خارج دول منطقة التجارة الحرة. ولتفادي مشاكل الاستيراد الناتجة عن هذا التباين في التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء إزاء الدول غير الأعضاء، يتم إعمال "قاعد المنشأ" لمنع دخول السلع من دول خارج المنطقة إلى الدول ذات التعريفات الجمركية المنخفضة، ومن ثم إدخالها إلى الدول ذات التعريفة المرتفعة.

[3] - هو شكل متطور من مناطق التجارة الحرة، حيث يتم فيه الاتفاق أيضا على توحيد التعريفة الجمركية على الواردات من خارج المنطقة.

[4] - يعبر الاتحاد التقدي عن مرحلة متقدمة من التكامل تترجم بتبني عملة موحدة بين دول الاتحاد النقدي، إضـــافة إلى تبني ســـياســـة نقدية موحدة فيه، يشـــرف عليها بنك مركزي.وجدير بالتذكير أن BALASSA قد اعتبر هذه الأشكال مراحل تدريجية لبلوغ التكامل الشامل. ونكتفي في هذا السياق باعتبارها أشكالا للتكامل دون النظر في أفق تطورها إلى أشكال أخرى.

لمحاولات استعادة المبادرة الأوروبية التي ضعفت بفعل مخلفات الحرب العالمية الثانية، من جهة ثانية (الفقرة الأولى)، والتجربة الواعدة للمركوسير كتكتل من خارج الجغرافيا الأوروبية حقق نتائج لافتة (الفقرة الثالثة)، مرورا بتجربة CEDEAO التي تندرج في إطار المحاولات الإفريقية المتعددة للتكامل في محاولة لتجاوز إرث الحقبة الاستعمارية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي تجسيدا لحلم لازم الذاكرة الأوروبية المثخنة بذكريات حروب دامية واجه فيها الأوروبيون بعضهم بكل ضراوة. وعبر سيرورة طويلة، شكلت الحرب العالمية الثانية محطة هامة بالنسبة لأوروبا وهي ترى مركز القوة بدأ يدير ظهره لها، ويتركز في يد قوة غير أوروبية، لتبدأ الخطوات الأولى نحو إعادة بناء الذات، لتدارك الوضع، إذ أن أوروبا التي كانت رديفا للنظام الدولي كما تدل على ذلك الحركة الاستعمارية سابقا، أصبحت اليوم تمثل فقط نظاما فرعيا من بين نظم فرعية أخرى. وسيشكل أفول نظام الثنائية القطبية، وإعادة توحيد ألمانيا محطة ثانية وحاسمة في عملية البناء الأوروبي. وهكذا ستودع أوروبا القرن العشرين بكل ذكرياته الأليمة، ب"اتحاد أوروبي" له وزنه الاقتصادي والسياسي على الساحة الدولية، ولكنه لا يغطي القارة العجوز بكل مكوناتها[1]، ويعاني من تردد بعض مكوناته خاصة بريطانيا[2]، ويواجه تحديات كبيرة على المستويين الأمني والاجتماعي؛ فتوسع الاتحاد المتواصل أصبح يحمل من بذور الأزمات أكثر مما يبديه من ثمرات آنية للتوسع، إضافة إلى علاقة الاتحاد بحلف شمال الأطلسي وإمكانية بناء قوة عسكرية أوروبية، وما يحمله ذلك من استمرار وضع اليد الأمريكي على أوروبا أو مخطط مارشال الذي يرفض أن ينتهي.

[1] - بالإضافة إلى الأعضاء المؤسسين والموقعين على معاهدة روما سنة 1957، ستلتحق بريطانيا وإيرلندا والدانمارك في سنة 1972، ثم اليونان في 1981، وإسبانيا والبرتغال سنة 1986، والنمسا وفنلندا والسويد سنة 1995، وسيعرف الاتحاد أكبر عملية انضمام بالتحاق 7دول من أوروبا الشرقية سابقا، وثلاث دول متوسطية سنة 2003، ويتعلق الأمر بكل من استونيا وبولندا و التشيك وسلوفيكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتيفيا وليتوانيا ومالطا والمجر ثم انضمت رومانيا وبلغاريا في 2007، وأخيرا كرواتيا في سنة 2013.

[2] - وسينتهي هذا التردد بحسم بريطانيا في الخروج من الاتحاد بعد استفتاء يونيو 2016.

من المؤكد أن الجغرافيا السياسية لأوروبا قد عرفت تغييرا كبيرا مع دخول معاهدة ماستريخت[1] حيز التنفيذ، وإرساء الهياكل[2] التي نصت عليها بنجاح؛ مستفيدة من المعطيين التاريخي والجغرافي لبلدان الاتحاد، وازدهار المبادلات بينها، ووعيها بالمشاكل المشتركة خاصة ذات الطبيعة الأمنية. وهو الوعي الذي تعكسه شروط الانضمام للاتحاد التي لا تخرج في مجملها عن المشروع الليبرالي الديمقراطي، المميز للأمم "المتمدنة" في مقابل غيرها من الأمم، وتتلخص في: وجود نظام ديمقراطي، واحترام القانون وحقوق الإنسان، وحماية الأقليات

[1] - تم توقيع هذه الاتفاقية في 7 فبراير 1992، ودخلت حيز التنفيذ فاتح نونبر 1993، أي بعد توحيد الألمانيتين، وإعلان أفول النظام الدولي الثنائي القطبية. وشكلت بديلا لاتفاقية روما، وأعطت انطلاقة عمليات الاندماج من خلال ثلاثة محاور كبرى يجب توجهها نحو الوحدة: الحياة الاقتصادية والنقدية، السياسات الداخلية، والسياسات الخارجية والأمنية .

[2] - عرف الاتحاد الأوروبي مسارا طويلا للوصول إلى الإطار القانوني الفريد الذي هو عليه اليوم، إذ يمثل إطارا فوق-وطني لمجموع أعضائه الثمانية والعشرين دون أن يتخذ شكلا فدراليا. وبفضل سيرورة التطور الذي أنضج هذا الإطار متمثلة في مجموعة من المعاهدات (معاهدة روما للجماعة الاقتصادية الاوروبية لسنة 1957، والقانون الأوروبي الموحد لسنة 1986، ومعاهدة ماستريخت عام 1992، ومعاهدة امستردام لعام 1997، ومعاهدة لشبونة سنة 2007)، تعتبر معاهدة ماستريخت محطة بارزة، كرست مجموعة من المؤسسات، وأسست لأخرى من خلال الصلاحيات الجديدة التي حولت المجموعة الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي. وبضم الهيكل المؤسساتي للاتحاد أجهزة رئيسية تعكس ما يشبه السلطات الثلاث على المستوى الوطني: سلطة تشريعية، وتنفيذية وقضائية، حيث يضم:

المجلس الأوروبي، ويتكون من رؤساء الدول أو رؤساء حكومات الدول الأعضاء، بالإضافة إلى رئيسه ورئيس المفوضية الأوروبية، ويشارك الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد في عمله. ويضطلع المجلس بتحديد اتجاه وأولويات السياسات العامة للاتحاد الأوروبي، أي أنه من يرسم سياسة الاتحاد، في حين لا يضطلع بمهام تشريعية.

المفوضية الأوروبية، تتكون من مفوض عن كل بلد، وهي الهيئة التنفيذية للاتحاد الأوروبي، حيث تتولى إعداد مشاريع القوانين الأوروبية الجديدة وتحيلها إلى كل من البرلمان الأوروبي والمجلس، وتسهر على تنفيذ السياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي وادارة أموال وبرامج الاتحاد الأوروبي.

مجلس الاتحاد الأوروبي، ويعد الجهة الرئيسية لصنع القرار في الاتحاد، ويشارك البرلمان الأوروبي في سن التشريعات واقرار الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي. وهو يتكون من وزراء من حكومات الدول الأطراف

البرلمان الأوروبي، ويتولى المهمة التشريعية في الاتحاد على ضوء المقترحات المقدمة من المفوضية الأوروبية، ويتعاون مع مجلس الاتحاد. ويتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي كل 5 سنوات من قبل شعوب الاتحاد الأوروبي لتمثيل مصالحهم، لكن وفق القوانين الوطنية لكل دولة، ويتناسب مع عدد سكانها يتحدد عدد ممثليها.

محكمة العدل الأوروبية، وهي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، ومقرها في لوكسمبورج ، وتتكون من قاضي من كل دولة،وتختص بتسوية المنازعات بين مختلف مؤسسات الاتحاد والدول الأعضاء فيه، كما يعود لها تفسير قوانين الاتحاد، وتلقى الدعاوى من جميع مواطني الاتحاد في القضايا المتعلقة به.

بالإضافة إلى الهيئات الخمس السابقة، يتوفر الاتحاد على العديد من المؤسسات التي تضمن ممارسته لاختصاصاته سواء الحصرية منها أو المشتركة مع الدول الأعضاء، ونذكر منها: ديوان المحاسبين الذي يختص بالرقابة على ميزانية الاتحاد أوج صرفها، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها.

الوطنية، وجود مستوى معين للتشريعات الاجتماعية وحماية البيئة، والتمتع بنظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية، والقدرة على النهوض بأعباء العضوية وتعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة الأوروبية.

والحديث عن أوروبا ووحدتها المأمولة لا يمكن أن يتم إلا في إطار مكون أساسي للهوية الأوروبية وهي الديانة المسيحية، بالإضافة إلى الجغرافيا الأوروبية. وشكلت هذه النقطة بالذات موضوع جدل كبير في صياغة دستور الاتحاد، حيث كان مطلب الإشارة إلى الجذور المسيحية لأوروبا من النقاط المثيرة في مسلسل بناء الاتحاد الأوروبي؛ ويحضر هنا بقوة موقف الاتحاد من انضمام تركيا، "فإذا كان رفض طلب المغرب بالانضمام سنة 1988 لا يناقش قط، فإن الحالة التركية تطرح مشاكل أكثر لأنه تتموقع في أوروبا وآسيا في الآن ذاته، وقد حسم المجلس الأوروبي في المسألة بقبول ترشيحها خلال قمة كوبنهاجن عام 2003. وإذا كانت الدواعي الاقتصادية والجيوستراتيجية ترجح كفة انضمام تركيا، تبقى تسوية مشكلي احترام حقوق الإنسان والدين وموقعه في الدولة التركية معيقة"[1].

وتمثل الشروط السابقة ما يمكن اعتباره الأرضية الصلبة للبناء الأوروبي المتجانس، فكما يقولGAUTHIER : "الاتفاق حول الفضاء الاقتصادي الأوروبي لم يوضع للحيلولة دون التحاق أطراف أخرى بالاتحاد ولكن لإرساء البنية المستقبلية لأوروبا الكبرى"[2]، والذي يشكل التجانس شرط قيامها اللازم، لأن البناء الأوروبي لم يصل إلى مستوى الدولة الموحدة أو حتى الفدرالية بقدر ما هو تعبير عن مجتمع فوق-وطني une société transnationale، يربطه R.ARON بالمبادلات التجارية، وهجرة الأشخاص والمعتقدات المشتركة والمنظمات التي تعبر الحدود والمراسيم والمنافسات المفتوحة أمام أفراد جميع هذه الوحدات"[3]. كما أن الانتماء إلى الاتحاد يقتضي أن تكون "أوروبيا وديمقراطيا وليبراليا"[4]، على اعتبار الليبرالية الديمقراطية هي الإيديولوجيا "المتناسقة والوحيدة التي تحظى بالشرعية العالمية"[5]. وهي

---

[1] - FEVRIER Jean-Marc, TERPAN Fabien, Les mots de l'union européenne: droit, institutions, politique , Presse universitaire de Mirail, Toulouse, 2004, p :10.

[2]- GAUTHIER François, Relations économiques internationales, les presses de L'université Laval, Sainte-Foy, 2ème ed, 1992, p : 221.

[3] - ARON Raymond, Paix et guerre entre les nations, op, cit, p :113.

[4] - DU REAU Elisabeth (sous la direction de) , L'élargissement de l'Union européenne: quels enjeux, quels défis?, La presse de la Sorbonne nouvelle, Paris, p : 17.

[5] - فوكوياما، مرجع سابق، ص:49 .

نتاج ل"تطور تاريخي اجتماعي وسياسي عرفته الطبقة البورجوازية في الدول الغربية الرأسمالية، تجد مرجعيتها في الفكر السياسي البورجوازي النهضوي، وفي الثورات والثورات المضادة وشرعات حقوق الإنسان التي تولدت في فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية"[1]. وبالتالي فهي تجسد أحد معالم انتصار الإيديولوجيا الليبرالية مادام الذي انتهى بانتهاء الحرب الباردة لم يكن الإيديولوجيا وإنما فقط الصراع الإيديولوجي الذي كان سمة النظام الدولي السابق.

ولأن اللبنات الأولى للاتحاد الأوروبي بنيت على أساس اقتصادي، ثم بعد ذلك ساهم تداخل الاقتصادي والسياسي بالسير بالمشروع على ما هو عليه اليوم، لا بد من التذكير، بأن البلدان المشكلة للمجموعة الأوروبية عقب تفكك النظام الدولي السابق (تسعينيات القرن الماضي)، لم تكن على نفس سلم القوة، ولا بالتناغم الكامل فيما بينها، وهكذا كانت "النواة الصلبة للمجموعة تتكون من ألمانيا وفرنسا ودول البنلوكس، والذي كان له في الوقت ذاته الإرادة والقدرة على تعميق سياسات الاندماج الأوروبية"[2]، بما يسمح بتذويب الحدود الاقتصادية والسياسية في إطار سياسات موحدة، لأن "السياسة التجارية التي يمارسها أي بلد هي نتاج عوامل اقتصادية وضغوط سياسية داخلية وخارجية ، وهي بناء على ذلك مصدر صراع"[3].

ولئن نجحت أوروبا في التحول إلى سوق موحدة بعملة وسياسة نقدية واحدة، فإن مستقبل الاتحاد ومآله يبقى متعلقا بما إذا كان يستطيع أن يكون "قوة سياسية وديبلوماسية تتكلم نفس اللغة وبصوت واحد في عالم غير مستقر ويبحث عن معالم جديدة وقواعد لعب جديدة، أم أنها ستكون محكومة بألا تتجاوز كونها سوقا ممتازة واسعة، بأعلى "رقم معاملات"، ولكن لا شيء آخر إلا سوقا ممتازة؟"[4]، أي بعيدة على أن تشكل قوة سياسية أو ديبلوماسية كما أشَّرَت على ذلك حرب الخليج الثانية، بفعل التردد

[1] - المختار مطيع، مشاكل سياسية كبرى وقضايا دولية في القرن العشرين، دار القلم، ط:2، 2000، ص: 276.

[2] - DU REAU Elisabeth , op, cit, p : 17.

[3]- GAUTHIER François, Relations économiques internationales, op, cit, p :222 .

[4]- MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), L'élargissement de l'Union européenne et la Roumanie: problèmes et percpectives, Publications des universités du Havre et du Rouen, 2004, p :12.

والاحتشام الذين طبعا الموقف الأوروبي نتيجة انقسامه على نفسه من جهة، وتبعية جزء من مكوناته لقوى خارج الاتحاد من جهة أخرى[1].

على ضوء السؤال السابق يمكن قراءة نزوع الاتحاد نحو التوسع، في ظل الشروط الثلاث دائما[2]، على نحوين: من جهة؛ الرغبة في استعادة المبادرة الأوروبية عبر تعظيم عناصر القوة التي تتيح هذه العملية، ومن جهة ثانية؛ حمل رسالة الرجل الأبيض المتمدن، ونشر القيم الأوروبية السابقة لسد الباب أمام أي إيديولوجيا بديلة إذ يكتسي قبول انضمام دول أوروبا الشرقية سابقا بعدين "أحدهما شبه جيوستراتيجي يتمثل في دعم استقرار القارة بمنع مأساة يوغوسلافية أخرى، وشبه أخلاقي (ديون مواطني دول أوروبا الشرقية بالنسبة لأوروبا الغربية)" [3]، إذ يصعب على الذاكرة الأوروبية المعاصرة أن تمحو المأساة اليوغوسلافية حيث "قدمت روسيا مساعدات ديبلوماسية للصرب وقدمت السعودية وتركيا وإيران وليبيا معونات وأسلحة للبوسنيين لا لأسباب إيديولوجية أو سياسة قوة أو مصلحة اقتصادية، وإنما بسبب القربى الثقافية"[4] التي كانت سببا في آلاف الضحايا الأوروبيين.

هل يشكل الاتحاد الأوروبي إحدى التطبيقات الناجحة لأطروحة "صدام الحضارات" لصاحبها هنتغتون الذي ادعى أن نهاية الحرب الباردة إعلان عن "نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى الوجود، المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون معا، الجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، الدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها"[5]؟

لقد بدأت فكرة الاتحاد على أساس اقتصادي لكنه لم يخرج عن الجغرافيا الأوروبية، وما يتعلق بها من تاريخ ومؤسسات؛ بل وإيديولوجيا، ليتوجه نحو التوسع في إطار تجاوز

---

[1] - تعتبر بريطانيا تعبيرا عن هذه الوضعية حيث تعتبر نفسها أطلسية أكثر منها أوروبية، وتاريخ علاقتها بالاتحاد مطبوعة بنوع من عدم الثقة، نظرا لنهجها سياسة اقتصادية وخارجية أكثر تقاربا مع الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنها نأت بنفسها عن الالتزام بالعملة الأوروبية الموحدة، ليتوج هذا المسار المتردد باستفتاء 23 يونيو 2016 الذي تمخض عنه قرار البريطانيين الخروج من الاتحاد.

[2] - الانتماء للقارة الأوروبية، الديمقراطية، الليبرالية.

[3] -DE RAULIN Arnaud, « les défits de l'Europe face aux nouveaux élargissements », in MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), op, cit, p :79

[4] - هنتغتون صمويل، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص:46.

[5] - المرجع نفسه، ص:39.

الاقتصاد إلى السياسة ولكن دائما في ظل نفس الشروط البدئية، وفي أفق خلق قوة أوروبية قادرة على المعالجة الذاتية لنقاط ضعفها حيث إنه من وجهة نظر جيوسياسية، "يوكل البناء الأوروبي لأوروبا مهمة تأمين البلدان الهشة، وتقوية الديمقراطية واقتصاد السوق فيها"[1]؛ أي إرساء مفهوم الحرية في شقيها السياسي والاقتصادي، وبكل تداعياتها على المستويات كافة، فهل يستطيع الاتحاد الأوروبي النهوض بهذه المهمة، وتطوير إطاره السياسي إلى وضع أكثر تقدما؟

في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين يبدو الاتحاد الأوروبي "معلقا ما بين الفيدرالية fédéralisme والحكومة البينيةinter-gouvernementalisme وغير قادر على اقتراح نموذج جذاب لجواره"[2]؛ هو إطار يعيش فيه المواطن الأوروبي مزدوج الانتماء، يتجاذبه، من ناحية، انتماؤه الأكبر لهذا الفضاء الذي تُتقاسم فيه العديد من التقاليد والأعراف والممارسات، ومن ناحية ثانية، انتماؤه لدولته الوطنية في إطار نوع من الاحتماء بالخصوصية الهوياتية-الوطنية التي تطفو على السطح كلما وهن الانتماء الأكبر أو تزعزع[3]، أو رجحت كفة "الخسائر" على كفة "المكاسب"، لتترجم بريطانيا هذا القلق من خلال إعلان انسحابها من الاتحاد الأوروبي سنة 2016 منتصرة بذلك لنداء الخصوصية وحاسمة التردد الذي طبع وجودها في الاتحاد، وليطفو على السطح التقوقع القومي والهوياتي من خلال مطلب الانفصال الذي سيدشنه المكون الكطلاني في إسبانيا فيما يشبه نوعا من الردة على ما حققه النموذج الأوروبي من تجاوز لإطار الدولة الوطنية.

الفقرة الثانية: تجربة التكامل الاقتصادي في إفريقيا: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا نموذجا

ترتبط إفريقيا بتاريخ مديد من الاستغلال لثرواتها البشرية ومواردها الطبيعية، وقد شكلت الحقبة الاستعمارية للقرن العشرين إحدى الحلقات المحددة لطبيعة العلاقات

[1] -DE RAULIN Arnaud, « les défits de l'Europe face aux nouveaux élargissements », in MANOURY Jacques & SARPE Daniela(sous la direction de), op, cit, p :79.

[2] - GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation, op, cit, p :14.

[3] - ترجمت بوضوح في معالجة الاتحاد لتداعيات الأزمة المالية 2008، في عدد من بلدان الاتحاد خاصة اليونان، وخطابات اليمين المتطرف في عدد من بلدان الاتحاد.

البينية الراهنة في هذه القارة وشكل الأنظمة السياسية والاقتصادية فيها. وهكذا ترتب عن موجة الاستقلال التي سادت العالم في منتصف القرن الماضي فسيفساء من الدول في إفريقيا، وفق تقسيم سياسي حضرت فيه مصالح القوى الاستعمارية السابقة وأجنداتها الخاصة، وغاب عنه أي استحضار للواقع القبلي والعرقي المتجذر في القارة، مما أفرز دولا تعاني مشاكل التنمية والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى الصراعات الحدودية.

في ظل هذه الأوضاع، شكل التفكير في أنماط من التكتل هاجس الدول الإفريقية المختلفة، وبادرت إلى اعتماد أشكال مختلفة منه، وكان التكامل الاقتصادي والسياسي المفتاح الذي بإمكانه "ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وبقاءviabilité الدول والسلم بينها من جهة أخرى"[1]، كما أن التكامل حسب GILPIN، ومنذ عقود هو "الاستراتيجية التي يبدو أن الدول اختارتها لتدعيم وضعها التقليدي كبلدان مهيمنة في النسق الرأسمالي العالمي، أو لاكتساب مناعة في مواجهة الآثار السلبية للعولمة"[2]، لكن هذه العملية مشروطة بمجموع التحديات التي تطبع واقع إفريقيا والتي "تبدأ من صعوبة الولوج للخدمات العمومية، لتصل إلى التهديدات بل المخاطر الإرهابية، مرورا بتواتر الصراعات الداخلية، وكل الأشياء التي تؤثر على استقرار القارة، وتعقد حكامة شؤونها. تتظافر هذه التحديات مع ظرفية دولية ونظام دولي وعلاقات قوة لا تصب في مصلحة القارة"[3]. ويمكن رصد هذه التحديات في صور متعددة ومستعادة في مختلف تجارب التكامل التي تعج بها الساحة الإفريقية؛ فإفريقيا هي "القارة التي ظهرت فيها التجارب الأولى للتكامل الإقليمي بمبادرات السلطات الاستعمارية"[4]؛ ولم تكن استراتيجية التكامل الاقتصادي "نتاج تفكير داخلي من الأفارقة، فقد كانت مفروضة في البداية من سلطات الاستعمار لتصبح بعد ذلك

[1]- DIAKITE Moussa, Le défit de l'intégration économique en Afrique de l'ouest (Etudes et suggestions), L'Harmattan, Paris, France, 1997, p :11.

[2] - In : SOUARE K.Issaka, « Regard critique sur l'intégration Africaine : Comment relever les défis », l'Institut d'Etudes de Sécurité, Tshwane, Afrique du Sud, Paper :140, Juin, 2007, p :1. www.files.ethz.ch/isn/98928/PAPER140_French.pdf. (consulté le11/8/2017).

[3] - MANDE Issiaka & MBALLA Charlie, « L'Afrique est-elle partie ? », Transformations, Revue Interventions Economiques, Mars, 2017 (hors série), p :2.
https://interventionseconomiques.revues.org/3156. (consulté le: 26/8/2017).

[4] - DIOUF Makhtar, « Mondialisme et Régionalisme Le "nouveau régionalisme" en Afrique », CODESRIA - BIT,Août 2002, p :16.
www.ilo.org/public/english/wcsdg/docs/diouf.pdf.

موكولة لخبراء من مواطني المستعمر القديم"[1]. وإفريقيا هي أيضا القارة التي تحتضن مفارقة صارخة فهي تتوفر على ما يفوق العشر مجموعات اقتصادية، وهي "وضعية فريدة في العالم تشكل عقبة حقيقية أمام نجاح التكامل الاقتصادي"[2]؛ فكثرة المجموعات بقدر ما تحيل على الرغبة في تحقيق التكامل بقدر ما تعكس حجم العوائق التي تنتصب أمامه. ويعبر M. DIOUF على هذا الواقع ب"التكامل التجزيئي intégration- balkanisation" والذي يقصد به "التوجه لدعم التكامل الإقليمي بين مجموعات صغيرة من الدول"[3] كأطر لتنسيق السياسات الاقتصادية بينها[4] والتي تعتبر شرطا للتكامل الاقتصادي. وسنقتصر، في هذا السياق، على تجربة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO[5] كإحدى التجارب التي لفتت الانتباه إليها باعتبارها "التجمع الإقليمي الأكثر اندماجا في المنطقة الغربية للقارة"[6].

ويعتبر هذا التكتل الذي دخل عقده الخامس إحدى ثمرات المراجعات التي قامت بها مجموعة من دول غرب إفريقيا لمنظورها للتكامل[7]، ففي سبعينيات القرن الماضي انطلقت هذه البلدان من "وعيها بالضرورة القصوى لتسريع التطور الاقتصادي والاجتماعي لدولها وتنشيطه وتشجيعه بهدف تحسين مستوى حياة شعوبها"[8]، واحتفظت بهذا الطموح في اتفاقيتها المعدلة سنة 1993، في حين انتقل الهدف النهائي من الاتفاقية، كما نصت على ذلك ديباجتها، من بلوغ "تنمية اقتصادية متسارعة ومستدامة لدولها، وإحداث مجتمع

---

[1] - Ibid, p : 3.

[2] - Ibid, p : 7.

[3]- Ibid, 5 : 5.

[4]- هنا تَحْضُر العديد من المجموعات نذكر منها السوق المشتركة لجنوب وشرق إفريقيا COMESA، واتحاد المغرب العربي UMA، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا CEEAC ،والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAO، وتجمع دول الساحل والصحراء CEN-SAD ، ومجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية SADC والسلطة بين الحكومية للتنمية IGAD ومجموعة شرق إفريقيا CAE.

[5] - وضم هذا التكتل كلا من نيجيريا ومالي السنغال وغينيا وغينيا الاستوائية وبوركينافاسو وساحل العاج والنيجر وبنين والطوغو وغانا وليبريا وسيراليون وغامبيا وجزر الرأس الأخضر وموريتانيا، لكن هذه الأخيرة ستنسحب سنة 2000 ليبقى التكتل مكونا من خمس عشرة دولة.

[6] - MAREI Nora, « Régionalisation entre Maghreb et Afrique de l'ouest : regard géographique », Transformations, Revue Interventions Economiques, Mars, 2017 (hors série), p :33.

[7] - تجدر الإشارة غلى أن فكرة تكتل بلدان هذا الإقليم كانت وليدة حقبة الستينيات من القرن الماضي أي قبل نيل مجموع الدول لاستقلالها، كما أن المفهوم الأكثر حضورا في الاتفاقية المنشئة لهذا التكتل كان هو التعاون coopération، ولم يظهر مفهوم التكامل intégration إلا في الاتفاقية المعدلة لسنة 1993.

[8]- Traité de la CEDEAO (1975) & (1993), préambule.

متجانس من شأنه تحقيق وحدة بلدان غرب إفريقيا، خاصة من خلال حذف عوائق حركة السلع والرساميل والأشخاص بشتى أنواعها" في اتفاقية 1976، إلى "بلوغ تنمية اقتصادية متسارعة ومستدامة للدول الأعضاء من شأنها بلوغ الوحدة الاقتصادية لبلدان غرب إفريقيا" في اتفاقية 1993، وهو ما يمكن اعتباره تغيرا في النظر بالنسبة لأهداف التكتل، من خلال التركيز على بلوغ الوحدة الاقتصادية لبلدان التكتل عوض الوحدة السياسية، مما يحيل على التأثير الكبير لظاهرة العولمة وانتصار البراديغم الليبرالي، الذي يمكن لمس تأثيره سواء في الجانب الاقتصادي أو على مستوى الحياة السياسية في بلدان التكتل بصفة خاصة وإفريقيا عموما. ومن الجدير بالذكر أن هذا التكتل قد نجح في تجاوز الاستقطاب فرانكوفوني – انجلوفوني الذي عادة ما يلقي بظلاله على العلاقات البينية في إفريقيا، إذ يضم دولا من التوجه الأول وأخرى من الثاني[1]، كما أنه يضم دولا متفاوتة من حيث مقومات قوتها سواء الديمغرافية أو الاقتصادية أو الطبيعية أو الثقافية، وكذا مدى تمتعها بالاستقرار السياسي، إذ إن منطقة غرب إفريقيا من المناطق التي يسودها الاضطراب، وتخترقها المشاكل الأمنية بشتى أنواعها، مما سيفرض على التكتل الاتجاه لمعالجة المشاكل الأمنية المرتبطة بالاستقرار السياسي على اعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التكامل المنشود، من خلال تحقيق تنمية مستدامة في مجموع دول التكتل.

وتنخرط CEDEAO في معالجة المشاكل الأمنية المرتبطة بهذا الحيز الجغرافي الذي يحتضن العديد من التوترات، حيث يندرج ضمن مهامها، بمقتضى المادة 58 من ميثاقها المعدل، العمل على الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والتعاون من أجل إنشاء وتعزيز الآليات المناسبة لمنع نشوب النزاعات سواء بين الدول الأعضاء، أو داخلها.

ووعيا من المجموعة بحجم التحدي الذي يطرحه تناسل النزاعات الحدودية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في المنطقة وتأثيره السلبي على طموحها في تحقيق التكامل الاقتصادي، اعتمادا على "قناعة مشتركة بكون غياب الاستقرار السياسي يشكل أحد الكوابح الكبرى لسياسات التنمية"[2]، عملت المجموعة على بلورة البرتوكول المتعلق بآلية

[1] - ومع ذلك لا بد من الإشارة إلى انتظام الدول ذات التوجه الفرنكوفوني الثمانية في إطار اقتصادي آخر هو الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا UEMOA .

[2] RAPPORT ANNUEL 2012 de la CEDEAO, Intégration et stabilité politique en Afrique de l'Ouest, Abuja, Décembre 2012, p : 100.

تدبير وإدارة وحل النزاعات وحفظ السلام والأمن[1]، الذي تم التوقيع عليه في الأنفاس الأخيرة من القرن السابق[2]، حيث كانت تسعينيات هذا القرن "حاسمة في تطور CEDEAO إلى منظمة قادرة على التدخلات الديبلوماسية والعسكرية أيضا في حالة التهديد الكبير لأمن دولة عضو أو فضاء المنظمة في مجموعه"[3]. وتعمل هذه الآلية وفق إطار مؤسساتي يضم ثلاثة مستويات "مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للدول الأعضاء، ومجلس الوساطة والأمن المكون من تسع دول ينتخب المؤتمر سبعة منهم دوريا لمدة سنتين قابلة للتجديد، ورئاسة CEDEAO"[4]، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تبقى ذات طابع أمني بالدرجة الأولى.

وتعتبر CEDEAO هي "المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية تسوية الصراعات"[5]، ونجحت في التدخل في عدد منها، وتحاول ترتيب الوضعية الملائمة لانطلاق اقتصادي في مجموع الدول المنضوية تحتها. وتفترض هذه الوضعية وجود بيئة أمنية يطبعها السلام والاستقرار بالدرجة الأولى كمدخل لبناء الدولة في ما بعد استقلال الدول الإفريقية، كمرحلة لم يتم بلوغها بشكل سليم، وبالتالي كل محاولة للقفز عليها ستعيد إنتاج الفشل في "استيراد" النماذج الاقتصادية والسياسية المنتمية لشروط ثقافية وحضارية أخرى.

---

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/rapport-annuel-2012_fran_o_ais_version-finale.pdf.

[1] - بمقتضى البروتوكول، كان من مهام المنظمة –كما يشير إلى ذلك اسم البروتوكول- العمل على الوقاية من النزاعات، ولكن أيضا إدارتها وحلها، والحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة، وكذلك التدخل الإنساني، ومحاربة الجريمة العابرة للحدود..

[2] - فى دجنبر 1999، بلومى بالطوغو، (وتم تتميمه بالبروتوكول الإضافى فى دجنبر 2001 والمتعلق بالديمقراطية والحكامة الجيدة) وقد أسسَ لإنشاء أول قوة فصل أفريقية للتدخل وقت الأزمات وعُرفت باسم " ECOMOG"،باشرت مهاما قبل البروتوكول نفسه من خلال تدخلها فى ليبريا 1990، وغينيا بيساو سنة 1997، ثم سيراليون 1998، وبعد ذلك فى ساحل العاج سنة 2002. ليتم فى سنة 2004 تحول ECOMOG إلى "قوة الردع التابعة للمنظمة" بقرار من قمة المجموعة، وذلك فى إطار تشكيل قوة التدخل والردع التابعة للاتحاد الأفريقى، التى أُوكلت إليها مهمة التدخل لحفظ الأمن والاستقرار فى أىَّ بلدٍ فى القارة يشهد اضطرابات مسلحة.

[3] - YABI GILLES Olakounlé, Le rôle de la CEDEAO dans la gestion des crises politiques et des conflits cas de la Guinée et de la Guinée Bissau, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Régional, Abuja, Nigeria, Septembre 2010, p : 10.

[4] - RAPPORT ANNUEL 2012 de la CEDEAO, op, cit, p : 100.

[5] - الشافعي بدر حسن، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: 1، 2009، ص: 5.

الفقرة الثالثة: الميركوسيرMERCOSUR

بعيدا عن الجغرافيا الأوروبية بكل ما يلتصق بها من مفهوم المركزية الغربية، ونموذج الإنسان المتمدن والأمم المتمدنة، والتجربة الإفريقية المثخنة بالصراعات والتجاذبات، بدا الإحداث التدريجي ما بين 1985 و 1991، في أمريكا الجنوبية؛ لفضاء اقتصادي تحت مسمى الميركوسير MERCOSUR[1] حدثا مميزا، باعتباره "حلقة ضمن حلقات أخرى من بناء التكتلات الاقتصادية أو التجارية والتي كان من أهمها الأحدث والذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك منذ يناير 1994"[2]، وهي تندرج في إطار إعادة نظم العلاقات الدولية في إطار مجموعات إقليمية متضامنة ومتكاملة، تهدف إلى تحقيق التنمية لبلدان كل مجموعة، وتحقيق الرفاه لشعوبها في محاولة لاستنساخ التجربة الأوروبية التي كان لها، بريقها كتجربة رائدة تخضع لسيرورة تطور غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الدولية الحديثة.

وضم تجمع MERCOSUR أربع دول هي البرازيل الأرجنتين الباراغواي والأوروغواي، بعد أن نجحت البرازيل والأرجنتين في تجاوز إرثهما الثقيل من الخلافات، وبفعل التحولات السياسية الداخلية في كل من البلدين، بدخولهما مرحلة إرساء الديمقراطية منذ منتصف الثمانينات من القرن السابق، وهو ما مهد الطريق أمام التجربة التكاملية التي يمكن اعتبارها تجاوزا شجاعا لعقود من عدم الثقة بين الجيران، وتجاوزا لآثار التقسيم السياسي الملتهب[3] للأقاليم بين هذه الدول، وللتبعية الكبيرة للولايات المتحدة الأمريكية إذ إن "الاتفاقات بين دول أمريكا اللاتينية كانت دائما تنظم في تبعية متزايدة للولايات المتحدة الأمريكية، في إطار مؤتمرات منظمة الدول الأمريكية OEA"[4]، والتي كانت آثارها واضحة من

---

[1] - تم إحداث المركوسير بمقتضى اتفاقية Asuncion في 26 مارس 1991، والتي شكلت استعادة لمقتضيات ميثاق بيونس أيريس (يوليوز 1990) المتعلق بآليات ووسائل تكوين سوق مشتركة شكلت موضوع المادة الأولى من هذه الاتفاقية. وتمثل هذه الاتفاقية اتفاقية إطارا تتم تكملتها باتفاقات خاصة، يتم التفاوض بشأنها وفق التطور الذي سيعرفه التكتل.

[2] - MÉRIAN Jean-Yves, "Le MERCOSUR, les voies nouvelles de l'intégration : Brésil – Argentine – Uruguay – Paraguay", in Géopolitiques des mondes lusophones, Maison des pays ibériques, Centre d'étude d'Afrique noire (Institut d'études politiques de Bordeaux), L'Harmattan, 1994, p : 75.

[3]- نذكر هنا بالخصوص الاحتقان الذي ساد علاقات الأرجنتين بالبرازيل منذ القرن التاسع عشر، وهو الاحتقان الذي يعتبر استمرارا للتنافس الإسباني البرتغالي في المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية في القرن الثامن عشر حول السيطرة على حوض PLATA.

[4] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :81.

خلال الفراغ الكبير الذي عاشته هذه الدول إبان انخراط الولايات المتحدة في الحرب الفيتنامية.

في الآن ذاته، لا يمكن تجاهل تأثير حالة الاستقطاب الدولي على مآل المسار التكاملي في أمريكا اللاتينية[1]، وكذا طبيعة الأنظمة السياسية في البلدان الأمريكية، خاصة مع عسكرة[2] عدد منها، وما أفرزه ذلك من تداعيات على هذا المسار.

تعتبر الجمعية الأمريكية اللاتينية للتبادل الحر ALALC [3] أحد الأطر التي حاولت تجاوز وضعية التبعية، والعمل خارج منظمة الدول الأمريكية بمنطق تكاملي، لتتطور التجربة في الثمانينات إلى إطار آخر هو الجمعية الأمريكية اللاتينية للتكامل ALADI والتي تعتبر "تحيينا لALALC "[4]، التي كانت "حصيلتها سلبية"[5]. وقد ضم الإطار الجديد بالإضافة إلى الأعضاء السابقين في ALALC بوليفيا والمكسيك، وتم الرفع من سقف الأهداف إلى إحداث منطقة تفضيلات اقتصادية، وإرساء آليات ضريبية وجمركية مناسبة للأطراف، وإحداث آليات للتشاور، بالإضافة أنها شكلت خطوة على درب القطيعة مع الوصاية الأمريكية، إذ شكلت "لأول مرة اتفاقية تعطي مفهوما لأمريكا اللاتينية، ولا يعني الولايات المتحدة الأمريكية التي طالما كانت شريكا أو وصيا لا غنى عنه"[6]، كما أنها تعتبر "مرحلة نحو إنشاء سوق مشتركة"[7] لأنها شكلت إطارا لاتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول ALADI، دون أن تكون ملزمة لجميع الأطراف، وهو ما يجعل ALADI "البيت المشترك لجميع

---

[1]- ونعني بالأخص الحضور المحدد لموضوع الديمقراطية وحسمه في تعطيل المسار التكاملي أو التسريع به.

[2]- كانت ثمانينيات القرن الماضي واعدة بالنسبة لأمريكا اللاتينية التي نجحت في تحقيق انتقال ديمقراطي سلم بمقتضاه الجنرالات سدة الحكم لرؤساء منتخبين ديمقراطيا من الشعب، وباستثناء التدخل العسكري الأمريكي في بنما، والانقلاب العسكري في هايتي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، يمكن القول إن هذه القارة قد نجحت في احتضان الديمقراطية الليبرالية في شقها السياسي والاقتصادي، مما مهد الأرضية أما التفكير في مسار تكاملي على أسس جديدة.

[3]- وتضم 9 دول هي: الأرجنتين والأوروغواي والباراغواي والبرازيل، والشيلي والبيرو والإكواتور وكولومبيا وفنزويلا، وشكل تحرير المبادلات في المنطقة سقف أهدافها، مما جعل النتائج المتوصل إليها متواضعة.

[4] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :83.

[5] - DABENE Olivier, « L'intégration régionale en Amérique latine :Le Mercosur », Les études du C E R I (Centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 8, novembre 1995, p :2.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-01010092/document. (Consulté le:30/6/2016).

[6] - MÉRIAN Jean-Yves, op, cit, p :83.

[7]- DABENE Olivier, op, cit, p :2.

عمليات التكامل الاقتصادي التي تنمو في المنطقة"[1] . غير أنه رغم ما يحسب لALADI من إنجازات إلا أنها بقيت مقتصرة على التجارة وحسب وهنا كان من الطبيعي البحث عن إطار يعالج نقطة الضعف هذه.

حفلت ثمانينيات القرن الماضي بمجموعة من الأحداث التي جعلت دول أمريكا اللاتينية تتوفر على الدوافع الكافية للتوجه نحو علاقات بينية أكثر تطورا، فمن ناحية، ساهمت حرب المالوين سنة 1982 بين الأرجنتين وبريطانيا وانحياز الولايات المتحدة للجانب البريطاني في ميلاد وعي جديد بأن لا مستقبل لأمريكا اللاتينية بدون تكامل حقيقي بين أقطارها، وأنه لا يمكن الرهان دائما على أمريكا البيضاء المزهوة بأصولها الأوروبية.

ومن ناحية ثانية، شكل التغيير على مستوى النظام السياسي في أكبر دول المنطقة وأكثرها تنافسا وتسابقا على الزعامة، والأكبر مديونية؛ البرازيل والأرجنتين، مناسبة لتراجع العقيدة العسكرية فيهما، والتحول من خصمين إلى شريكين، بعد أن عرفت الديمقراطية طريقها إلى البلدين، لتفسح المجال أمام تصور أكثر واقعية في ظل عولمة اقتصادية جارفة، وفي ظل تكتلات اقتصادية أثبتت نجاعتها سواء في أوروبا أو آسيا، بل وشكلت مصدر إزعاج للاقتصاديات الأمريكية التي كانت تعتمد الاتفاقيات الثنائية مع عدد من البلدان خارج أمريكا، فأصبحت بحكم الواقع الجديد تعاني من ضعف قدراتها التفاوضية منفردة في مواجهة تجمعات اقتصادية تزداد قوة يوما بعد يوم.

بناء عليه، يمكن القول إن لبنة البناء الأمريكي اللاتيني الجديد تتمثل في التقارب بين الأرجنتين والبرازيل، والتي تطلبت سنوات من بناء الثقة[2]، لتتوج في مارس 1991 بإنشاء السوق المشتركة والتي التحقت بها كل من الأوروغواي والباراغواي في استعادة وتنقيح لمقتضيات ALADI، وتعميق تدريجي للتبادل الحر بين البلدان الأربعة في إطار تكتل

---

[1]- PEÑA Felix, « Le Mercosur et ses perspectives : une option pour l'insertion compétitive dans l'économie mondiale », Séminaire sur Les perspectives des processus d'intégration sous-régionale en Amérique latine et en Amérique du Sud, IRELA-BID-CEE, Bruxelles, 1er-5 novembre 1991,In DABENE Olivier, op, cit, pp :2-3.

[2] - تعتبر الفترة من 1986 حيث الإعلان عن ميثاق التكامل البرازيلي الأرجنتيني، في بيونس ايريس، إلى يوليوز 1990 حيث إرساء ميثاق بيونس إيريس فترة لبناء الثقة بين البلدين تخللتها العديد من المواثيق، منها ميثاق الصداقة الأرجنتينية البرازيلية سنة 1986، ومعاهدة التكامل والتعاون والتنمية بين البلدين سنة 1988.

اقتصادي فرض نفسه بقوة هو الميركوسير MERCOSUR، حاول أن يتجاوز ثغرات ALADI من خلال عدم الاقتصار على الجانب التجاري والاقتصادي، وذلك بمعالجته لمجموعة من الجوانب التي تجعل منه نموذجا للتكامل في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وسيعرف هذا التكتل انضمام فنزويلا سنة 2012[1]، وتصبح خامس عضو، مساهمة بذلك في توسيع هذا التكتل، ودعم قدراته من خلال استفادته من الريع النفطي الفينزويلي المستثمَر. فهل يمكن الحديث عن تجربة قريبة من التجربة الأوروبية؟

من الجدير بالذكر أن "التكامل الاقتصادي والسياسي لبلدان أمريكا اللاتينية له تاريخ طويل، ربما أطول من مثيله الأوروبي، لكن مع فارق جوهري؛ ففي الحالة الأمريكية اللاتينية كان التكامل مرتكزا على النوايا والوعود أكثر منها التزامات ملموسة يتوجب احترامها"[2]، وبذلك يعتبر المركوسير نوعا من القطع مع هذا المنطق، لكنه يبقى "أداة للتعاون أقل فعالية من الاتحاد الأوروبي"[3]، بل يمكن القول أنه لازال يحمل بذرة الاختلال التي كانت تعاني منها ALADI، حيث أن نظام المركوسير نظام بين-حكومي intergouvernemental، مرتكز على التجارة، ويتخذ قراراته بإجماع الدول الأعضاء عبر جهازه الأعلى: مجلس السوق المشتركة، والذي يسهر على تنفيذ قراراته الجهاز التنفيذي للمركوسير؛ مجموعة السوق المشتركة التي تتمتع قراراته بالإلزامية تجاه الدول الأعضاء. لكن ذلك لم يمنع أن هذا التكتل والظروف المحيطة بنشأته قد ساهمت في تعظيم عناصر قوة[4] الدول الأعضاء، وبروز إحدى أهم القوى الصاعدة فيه، والتي تسعى اليوم إلى التحول

[1] - باشر التكتل معالجة انضمام فينزويلا منذ 2005، لكن الأمر لم يكن محل إجماع، ولم يتم هذا الانضمام إلا سنة 2012، في فترة تعليق عضوية الباراغواي، المعارض الرئيس لانضمامها بعلة نظامها السياسي، على إثر الانقلاب على الرئيس الباراغوي.

[2] -DE AMMEIDA .P.Roberto, « l'intégration de l'Amérique de sud : une perspective historique et un bilan », in Intégration en Amérique du sud(éd : GIRAULT Christian A.), Presse Sorbonne Nouvelle, 2009, pp : 23-24.

[3]- Yves Chapellier, « Le Venezuela intègre le Mercosur », La Croix, 1er août 2012.
http://www.la-croix.com/Actualite/S-informer/Monde/Le-Venezuela-integre-le-Mercosur-_NG_-2012-08-01-837666, (Consulté le :30/6/2016).

[4] - بإنشاء المركوسير تم تجميع عدد من عناصر القوة في إطار مشترك نذكر أهمها: يضم هذا التجمع البرازيل بعدد سكان يتجاوز 165 مليون نسمة، وثروات طبيعية متنوعة، تصنف ضمن القوى الاقتصادية العشر الأوائل في العالم، ومن أكبر الدول المصدرة للسلاح، ثم فنزويلا بثرواتها النفطية الكبيرة، ونظامها السياسي المناهض للتبعية، والأرجنتين والباراغواي والأوروغواي بمؤهلاتها البشرية، ووضعها كأسواق عالمية، خاصة مع تمكنها من اجتياز فترة الكساد مع نهاية القرن الماضي، بالإضافة إلى تنوعها الثقافي الذي

من قوة إقليمية إلى قوة دولية، تطالب بإجراء تعديلات على النظام الدولي الراهن من خلال إعادة النظر في تركيبة عدد من مؤسساته، ونقصد هنا البرازيل.

أفرز نجاح المركوسير تعديلا على العلاقات الدولية التي سادت أمريكا اللاتينية، وأثر على محيطها بشكل كبير، أغرى دولا[1] بالتقدم بطلبات الانضمام للتكتل، كما دفع دولا أخرى إلى التوجه نحو إقامة تكتل جديد منافس يترجم التخوفات التي ولدها لديها المركوسير، ونقصد هنا بالضبط تكتل النافتا الذي ضم الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا، كما قاد عددا من التكتلات القديمة إلى إعادة النظر في إطارها التنظيمي.

الفرع الثاني: تكتلات بطبيعة خاصة

لم تحظ كل التكتلات الاقتصادية بتنظيم مؤسساتي يقود إلى التكامل، فاكتفى بعضها باتفاقيات التجارة الحرة كما هي حال النافتا (فقرة أولى)، فيما غاب أي أفق تكاملي على بعض التجارب لعقود من الزمن قبل أن تعيد النظر في أهدافها مثل الآسيان (فقرة ثانية)، فيما استطاعت أخرى أن تصل فعلا للانتظام مؤسساتيا لكنها لم تستطع التحرر من شروط نشأتها التي لم تكن اقتصادية محضة مثل منظمة شنغاي للتعاون (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: النافتا

جاءت النافتا[2] في تسعينيات القرن الماضي، بالموازاة مع خضوع برنامج الاتحاد الأوروبي للنقاش، فكان تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من أي توجه حمائي لأوروبا من شأنه تقويض الأسواق أمامها، أو انتزاع تنازلات تجارية منها. لكن دون أن نسقط التخوف

لم يشكل مصدر توتر لها، وامتدادها على مساحة 13 مليون كلمتر مربع، وبساكنة تناهز 300 مليون نسمة. كل هذه المعطيات ساهمت في انتقال دول التكتل من دول غارقة، جميعها، في المديونية الخارجية، إلى قوى اقتصادية مؤثرة في السياسة الدولية (مع اختلاف الدرجات بين الدول الخمس).

[1] - نشير هنا للدول الشريكة للمركوسير وهي: الشيلي وبوليفيا وكولومبيا والإكواتور والبيرو، نيوزلاندا بصفة ملاحظ.

[2] - اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك وقد نصت على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاث بالتدرج حيث أمهلت المكسيك إلى سنة 2008، أي عشر سنوات بعد التزام الطرفين الآخرين، مع السماح لها بإبقاء تعريفتها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم.

من القوى الآسيوية الصاعدة بما فيها اليابان، وتكتل أمريكا الجنوبية التي تحاول أن تشب عن الطوق الأمريكي.

كان التكتل الكندي الأمريكي المكسيكي إذن إجابة على تخوف من أن تصبح أوروبا قوة اقتصادية عظمى، يصبح معها الأورو والاقتصاد الأوروبي عموما أكثر قوة من الدولار، والاقتصاد الأمريكي، عبر التأثير على اتجاهات الاستثمارات العالمية. كما أنه يندرج في إطار تغيير الولايات المتحدة من سياساتها الخارجية وبالأخص تجاه ما تعتبره تاريخيا "حديقتها الخلفية"، إذ استعاضت عن سياسة منح القروض بسياسة فتح الأسواق وإمكانية التنسيق، في تفعيل لعقيدة "القوة الناعمة".

هدفت الولايات المتحدة من خلال هذه الاتفاقية إلى إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق انتقال السلع والخدمات بين الدول الثلاث، كما كانت تبحث عن زيادة فرص الاستثمار في المنطقة، ومعالجة مشكل البطالة في المكسيك الذي كان يلقي بظلاله على الولايات المتحدة من خلال تعقد مشكل الهجرة إليها وتداعياته. وإضافة إلى ذلك فالنافتا هي إعلان ميلاد سوق واسعة قادرة على استيعاب السلع والخدمات المنتجة في هذه الدول.

صحيح أن القارة الأمريكية قد عرفت عدة تجمعات إقليمية[1] خلال القرن الماضي سواء منها الشمالية أو اللاتينية، لكن اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية يبقى ذا طبيعة خاصة للاعتبارات التالية:

1- انتماء هذا التكتل الإقليمي، زمنيا، لفترة ما بعد الحرب الباردة حيث انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في اتفاقية للتجارة الحرة في أواخر 1992، لتدخل حيز التنفيذ في فاتح 1994 بعد مصادقة الأجهزة التشريعية في البلدان الثلاث على مقتضياتها.

2- ضمت الاتفاقية بلدا يصنف من الاقتصادات الكبرى في العالم، وآخر يعيش إشكالات اقتصادية حقيقية (المكسيك)، لذلك شكل التدرج في إزالة الحواجز التجارية من خلال تمتيع المكسيك بأجل عشر سنوات نوعا من دعم وتأهيل الاقتصاد المكسيكي، في

[1]- بالإضافة إلى المركوسير، نذكر اتحاد أمم أمريكا الجنوبية (اليوناسور)، ومجموعة دول الأند (can)، ومجلس الدفاع المشترك لدول قارة أمريكا الجنوبية، والنافتا...

إطار ما يمكن اعتباره علاجا للمشـــاكل التي يصـــدرها هذا البلد لجواره بفعل وضـــعه الاقتصادي المتأزم، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية وتداعياتها.

3- ميزت الاتفاقية بين الحيز الداخلي (الدول المنضوية تحت لوائها)، والحيز الخارجي، حيث تم الاحتفاظ بالتعريفة الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم، فيما أقرت إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاث.

4- غطت الاتفاقية بخصوص تحرير المبادلات كلا من السلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية، كما شملت عدة قطاعات منها السيارات و الزراعة والطاقة والخدمات المصرفية، والنقل بالإضافة إلى موضوع البيئة.

5- من نقاط قوة الاتفاقية، قوة أجهزتها، وعلى رأســـها لجنة التبادل الحر التي تتكون من وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق مقتضياتها، بالإضافة إلى توفرها على آلية لفض النزاعات، وأخرى لمراقبة القواعد الجمركية وحل القضايا المتعلقة بها.

الفقرة الثانية: الآسيان

تمثل التكتلات الاقتصادية السالفة الذكر نماذج لتفعيل فكرة قائمة على البحث عن أسباب تحقيق الرفاه للشعوب، والقوة للوحدات السياسية عبر تقوية مراكزها التفاوضية، من مدخل اقتصـــادي ولكن بأبعاد ســـياســـية، ووفق تصـــور تكاملي تدريجي يأخذ في عين الاعتبار خصوصيات الدول المعنية والتي تتسم عادة بالاختلاف، سواء على مستوى نموها الاقتصـــادي أو مؤهلاتها الطبيعية والبشـــرية أو أنظمتها الســـياســـية. ويبقى المشـــترك بين التجارب الســـابقة اعتمادُها على الجغرافيا كمحدد ل"إقليميتها"، حيث أن البلدان المتكتلة غـالبـا مـا تنتمي لنفس الحيز الجغرافي. لكن المثير للاهتمـام هو ظهور تكتلات يمكن نعتهـا ب"خارج إقليمية"، تجمع عددا من الدول التي لا تنتمي لنفس الرقعة الجغرافية مثل تكتل APEC، إضـافة إلى بعض التجارب التي تم إنشـاؤها ليس بدافع اقتصـادي ولكن إيديولوجي سـياسـي خاصـة تلك التي نشـأت في ظلال الثنائية القطبية للقرن السـابق وأبرز مثال عليها رابطة الآسيان.

وبـالفعـل، ففي أوج الحرب البـاردة، في ســـتينيـات القرن المـاضـــي، قررت خمس دول آســـيوية متوجســـة من الزحف الشـــيوعي في القارة الآســـيوية -هي: ماليزيا وأندونيســـيا وسـنغافورة وتايلاند والفلبين- إنشـاء رابطة دول جنوب شـرق آسـيا ASEAN، لكبح هذا المد

القادم سواء من فيتنام أو بورما أوكمبوديا وغيرها. وبناء على هذا الهدف، فقد كانت هذه الرابطة إطارا للتعاون لتحقيق هدف سياسي أكثر منها إطارا للتكامل بأهداف اقتصادية، أي أنه ارتكز على معالجة المشاكل المشتركة المعلنة والحالَّة، ولم يحدد آفاقا لتطوره خارج هذه المشاكل التي شكل كل منها موضوع اشتغال لجان خاصة في إطار التعاون بين البلدان المذكورة لحلها، وهنا فرادة التجربة بالنسبة لهذا التكتل، إذ "أنه الوحيد ضمن التجمعات الجهوية الموجودة الذي لا يتوفر على ميثاق"[1]، بل إنه "يتعارض مع أي أفق للتكامل، لأنه حسب المؤسسين له "الإطار المؤسساتي لا يخلق تضامنا بطريقة سحرية""[2]. وليس معنى ذلك غياب التفكير في التكامل بشكل مطلق بقدر ما يتعلق الأمر بنظرة خاصة للمسألة حيث لا يتم تحديد أفق التجربة في الوصول إلى التكامل أو الاندماج كهدف أسمى بل يتم النظر للتكامل كوسيلة تستعين بها الدول المعنية لتحقيق أهدافها سواء منها المشتركة، أو الخاصة بكل بلد في إطار المعادلة البديهية ما بين المكاسب والالتزامات والتي تقتضي رجحان كفة الأولى على الثانية بالنسبة للجميع. وبناء عليه، يمثل الآسيان نموذجا "آلية instrument لتدبير التوجهات الوطنية les nationalismes والاعتمادات المتبادلة les interdependences"[3].

وفي ثمانينيات القرن الماضي، وبداية انتعاش التكتلات الاقتصادية في هذه الفترة وما ترتب عن سياساتها التفضيلية من نتائج سلبية على الأطراف خارج كل تكتل، بدت الرابطة في حاجة إلى مراجعة أهدافها والتحول إلى مشروع تكتل اقتصادي من خلال مباشرة إنشاء منطقة للتجارة الحرة سنة 1991، بهدف الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية وغير الجمركية في أفق خمس عشرة سنة. ويبدو هذا التطور في توجه الرابطة منسجما كثيرا مع التحولات التي عرفها النظام الدولي بانتهاء الحرب الباردة، ومع التحولات التي عرفتها هذه الدول نفسها على مستوى طبيعة أنظمتها السياسية (إذ انتقلت من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية وفق معايير الليبرالية السياسية)، حيث تغيرت الأهداف والدوافع في الآن ذاته، وأصبح الاقتصاد في قلب صناعة السياسة الدولية في كل المناحي، مما يفسر انتقال

1- BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, L'Harmattan, Paris, France, 1988, p :12.

2 - Ibid, p :9.

3- 3- BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, L'Harmattan, Paris, France, 1988, p :9.

الرابطة نحو نموذج التكامل الاقتصادي المرن، الذي لا يقتصر على الدول الأعضاء فقط، بل يسعى لتنويع علاقاته مع أطراف أخرى[1] من خلال إقامة مناطق تجارة حرة معها.

وإذا كانت التجربة الأوروبية تمثل المرجع الذي تعقد وفقه المقارنات بين التكتلات الاقتصادية، فإنها لا تبدو مغرية بالنسبة لمؤسسي الآسيان حيث يجزم وزير الشؤون الخارجية السنغافوري، في توضيح لهوية الآسيان ودرءا لأي لبس يمكن أن يولده مقارنته بغيره من التكتلات -علما أنه من المؤسسين للرابطة- بأن "أي مماثلة analogie بين الآسيان والمجموعة الأوروبية مرفوضة بقوة، لأن إقليمية الآسيان مختلفة جذريا. الهدف من الآسيان لم يكن أبدا، ولا يجب أن يكون أبدا التكامل السياسي والاقتصادي بين أعضائه. لو كان هذا الهدف عند إنشاء الرابطة عام 1967، أستطيع أن أؤكد لكم أن التجربة كانت ستكون قصيرة المدة، وكانت ستخلف ندبات دائمة لعداء شديد وشكوك واضطرابات في المنطقة"[2]. وهو ما يحيل على قدرة الرابطة على استيعاب الخلافات الحادة التي كانت بين أعضائها، وتحويلها إلى مصدر قوة للتكتل، من خلال تحديد هدف واحد هو "تطوير المصالح الوطنية"[3] لهذه البلدان، فيما يمكن اعتباره تجربة فريدة "تتطور فيها الإقليمية والوطنية بتواز"[4]، حيث يحسب للرابطة قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الدولية بما يخدم مصالح بلدانها الأعضاء[5]، وهو ما يعني بصيغة أخرى انتصارَ هذا التجمع لمفهوم الدولة الوطنية وحرصَه على حمايتها من معاول النيوليبرالية الكاسحة، وإن لم يتم الإعلان على هذا الهدف بشكل مباشر أو حتى التخطيط له؛ حيث إن "مركزية الدولة والرهانات التي تهدد استقرارها لم تؤخذ بعين الاعتبار بما يكفي لكنها ذات أهمية من أجل فهم الآسيان"[6].

---

[1] - على سبيل المثال لا الحصر: اليابان، وكوريا الجنوبية و...

[2]- in BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, op, cit, p :10.

[3] - in BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, op, cit, p :10.

[4] - Ibid, p :10.

[5] - من أبرز الأمثلة التحاق الفيتنام بالرابطة (1995) بعد أن كانت تعد أحد مصادر التهديد لها، والتوقيع في 2004 على اتفاقية مع الصين لتكوين منطقة تجارة حرة بعد أن كانت الصين في قائمة التهديدات. كما نشير هنا مثلا للدور المتعلق بقضية كمبوديا التي تفجرت على أثر الغزو الفيتنامي لكمبوديا أواخر 1978، إذ تحركت الآسيان و أدانت الغزو ، وأسفرت تحركاتها عن استصدار قرارات من مجلس الأمن تطالب فيتنام بالانسحاب من كمبوديا، و كانت نتيجة ذلك عقد مؤتمر للأمم المتحدة حول كمبوديا في نيويورك عام 1981 بحضور الفئات الأربعة الممثلة للشعب الكمبودي تحت إلحاح الآسيان.

[6] - Ibid, p :13.

لقد كان الانكباب على بناء الذات الوطنية أكثر أهمية من أي بناء آخر، والسعي للتكتل كان يندرج في إطار الآليات المساعدة على هذا البناء.

تبدو تجربة الآسيان، إحدى تجارب العمل المشترك، الذي تم فيه التركيز على التعاون الاقتصادي دون السياسي باعتبار الأول هو المجال الأسهل والأقل حساسية، رغم أن الأمر يتعلق بفضاء فسيفسائي حيث تختلف الديانات واللغات والموارد وامتدادات الأقاليم الوطنية ومستويات التصنيع ومستويات التنمية، وهو ما يعتبر نقيضا لمشاريع التكتلات التي عرفتها المنطقة العربية مثلا[1] والمبنية على أساس "المشترك" سواء الديني أو اللغوي أو السياسي، والتي لم يكتب لها النجاح الذي كان للآسيان رغم غياب العوامل السالفة الذكر. ومرد ذلك إلى قدرة الأسيان على تطوير بنائها التنظيمي لينسجم مع التحولات التي عرفتها، وعلى رأسها انتقال عدد الأعضاء من أربعة إلى عشرة مطلع القرن الحالي، بالإضافة إلى تأثير انتهاء الحرب الباردة على حجم الاستفادة من المظلة الأمريكية- الغربية، وتطوير الأهداف المسطرة نحو التفكير في عملية تكامل حقيقية من خلال برمجة الوصول إلى مرحلة السوق المشتركة، والعملة الموحدة، بعد أن اتخذ قادة البلدان الأعضاء سنة 2005 قرار وضع ميثاق للرابطة، ليتم التوقيع عليه في 2007، وتلتحق الرابطة بصفوف التكتلات الاقتصادية المهيكلة مؤسساتيا، حيث تعتبر قمة الآسيان أعلى جهاز تقريري في التكتل، إضافة إلى وجود أمانة عامة تضطلع بمهمة تنسيق العمل بين أعضاء المجموعة، والسهر على تنفيذ ما يتم اتخاذه من قرارات. كما لا يقتصر دور الرابطة على الجانب الاقتصادي بل تغطي مهامها المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية والسياسية والمالية والإدارية.

ويترجم التحول الذي طرأ على الآسيان نوعا من الدفاعية تجاه القوى المتكتلة في كل قارة، بل وعبر القارات أيضا. ويمثل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي - الذي يضم في عضويته عددا من الدول المتقدمة والنامية والواقعة في قارات أمريكا الشمالية والجنوبية، وآسيا، وأستراليا- نموذجا لهذا النوع الأخير من التعاون الذي يسائل مفهوم الإقليمية في حد ذاته ليمتد إلى ما وراء البحار.

[1] - مثلا، السوق العربية المشتركة، واتحاد المغرب العربي ومجلس التعاون الخليجي.

الفقرة الثالثة: منظمة تعاون شنغاي

تعتبر منظمة تعاون شنغاي OCS ثمرة تطور تَجَمُّع لم ينشأ بدافع اقتصادي محض، فقد كانت الدوافع الأمنية التقليدية أهم الأسباب التي دفعت كلا من الصين وروسيا إلى التواجد في هذا الإطار إيمانا منهما بضرورة العمل المشترك للتصدي للتهديدات التي يمكن أن تَلحقهما من الجوار، إما بفعل الأوضاع الداخلية في الدول المجاورة أو بفعل الأجندات الدولية المتعلقة بآسيا الوسطى خاصة الأجندة الأمريكية.

لقد كان من أهم نتائج تفكك الاتحاد السوفياتي مطلع تسعينيات القرن الماضي ظهور مجموعة من الجمهوريات الجديدة في آسيا الوسطى. وسيطفو على السطح مشكل التحديد خاصة مع الصين، مما كان معه من اللازم، من أجل تفادي مواجهات عسكرية ونزاعات حدودية، إيجاد إطار لإرساء تدابير ثقة على هذا المستوى. وكانت اتفاقية شنغاي لسنة 1996 معاهدة من أجل إرساء تدابير ثقة على مستوى المناطق الحدودية وقعتها كل من الصين وروسيا وكزاخستان وقرغيزيا وطادجيكستان بعد توصل الدول الخمس إلى اتفاقيات بخصوص الحدود بينها، وِفْقَهَا تم "التحديد التام ولأول مرة في تاريخ الصين لحدودها الشمالية الغربية والشمالية الشرقية"[1].

وقد شكلت اتفاقية شنغاي نواة لميلاد تكتل من نوع خاص كان دافعه تخوفات وتوجسات عسكرية، تعزز في 24 أبريل 1997 باتفاقية مكملة الغرض منها تخفيض التواجد العسكري في المناطق الحدودية. وسيبقى هذا الهاجس هو المتحكم في تطور هذه الاتفاقية نهاية التسعينات حيث سيتم الإعلان الصريح عن التهديدات الثلاث التي حاولت التصدي لها وهي "التطرف الإسلامي، والانفصال الإثني والإرهاب"[2]، بالإضافة إلى عدد من التهديدات العابرة للحدود من قبيل تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وغيرها.

وبجمعها لدولتين تتوفر كل منهما على مقعد دائم في مجلس الأمن وتتقاسمان نفس التوجسات تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب عموما، ومطامحها في آسيا، لا يمكن

---

1 - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », Hérodote, n°: 129, La Découverte, 2ème trimestre, 2008, p :167.

2 - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », Hérodote, n°: 129, La Découverte, 2ème trimestre, 2008, p :168.

التغاضي على كون هذه الاتفاقية مناسبة "لتقويض الاختراق الغربي لآسيا الوسطى، وتشجيع تعدد الأقطاب في النظام الدولي"[1]، إذ من خلال هذا المنتدى، يحاول البَلَدان "ضم شركائهم في آسيا الوسطى لأهدافهما السياسية الخارجية وتموقعاتهما الدولية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وفي عام 2001، ستتحول الاتفاقية إلى منظمة تعاون شنغاي OCS كمنظمة إقليمية كرست الاتفاقية المنشأة لها التصدي للتهديدات الثلاث التي سبق وأعلنتها اتفاقية شنغاي والمتمثلة في التطرف (الإسلامي) والانفصال والإرهاب[3]. كما أن هذه المنظمة ستؤشر على دخول الصين مجال إحداث المنظمات الدولية لتكرس ما يعرف عنها ب"الصعود السلمي" القائم على سحب البساط من تحت أقدام الخصوم الفعليين أو المحتملين ومنافستهم في المجالات التي تعتبر حكرا عليهم، فمنظمة تعاون شنغاي OCS هي بالفعل "أول منظمة بين-حكومية تقودها الصين إلى حد كبير"[4]، مما يمثل تحولا كبيرا في العقيدة الصينية وعلامة على تبنيها لمنطق تعدد الأطراف في علاقاتها الإقليمية بعد أن كان تركيزها على العلاقات الثنائية هو القاعدة.

وتصنف اليوم OCSمن "أهم المنظمات الدولية الإقليمية في المعمور"[5] على اعتبارها تغطي حوالي ربع سكان العالم، وتتوفر البلدان الأعضاء فيها والذين يتوفرون على صفة ملاحظ على أهم احتياطيات البترول والغاز في العالم. كما يعتبر وجود دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن فيها، تتقاسمان المصالح دون أن تصل إلى التطابق، مصدر قوة وضعف[6] في الآن ذاته حيث ترى كل منهما في آسيا الوسطى حديقة خلفية لها، سواء ما تعلق

---

[1] - Ibid, p : 169.

[2] - Ibid, p : 169.

[3]- Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.
http://people.unica.it/annamariabaldussi/files/2015/04/SCO-Charter.pdf

[4] - SONG Weiqing, China's Approach to Central Asia: The Shanghai Co-operation Organisation, Volume 148 de Routledge Contemporary China Series, Routledge, 2016, p :viii. [SCO is the first inter-gouvernmental organisation largely iniciated and driven by China].

[5] - KELLNER Thierry, « Quand la Chine s'éveille… », Les Cahiers de l'Orient, N° : 89, 1er trimestre, 2008, p : 73.

[6] - يبدو الملف الطاقي من الملفات التي يطفو فيها على السطح الاختلاف بين روسيا والصين والذي يحول دون تحول المنظمة لنادي طاقي مؤثر.

منها بجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة أو ما "ارتبط في الذاكرة الجماعية الصينية بطريق الحرير الشهير، التي تحيل على التوسع والتأثير العسكريين والسياسيين والاقتصاديين الصينيين خارج الحدود الغربية للصين خلال الألفين سنة الفارطة"[1]. وفي هذا الإطار، كانت OCS في البداية "التجسيد المؤسساتي لإرادة البلدين من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى فيما بعد الاتحاد السوفياتي، والذي يعتبر رهانا أمنيا مشتركا"[2] يسمو على كل الاعتبارات الأخرى.

ومن ناحية ثانية، يعتبر انضمام الهند وباكستان في يونيو 2017[3] إلى المنظمة كعضوين كاملي العضوية نوعا من الانتصار لأهداف المنظمة الأمنية بالدرجة الأولى، وعلى رأسها "تعزيز الثقة المتبادلة والصداقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء"[4]، بالإضافة إلى "الحفاظ على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وتدعيمه، و"تعزيز إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي جديد ديمقراطي وعادل وعقلاني"[5]، مادامت قد ضمت تحت جناحيها قوتين نوويتين متنافستين، بإمكانهما الانخراط في "خلق شروط تنمية سلمية بتلافي التوترات بين الدول الجارة ومختلف الجماعات العرقية"[6]، بما يعكس الخط الذي رسمته المنظمة لسياستها الداخلية والخارجية على النحو المعبر عنه ب: "تواصل منظمة شانغهاى للتعاون سياستها الداخلية القائمة على مبادئ الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة

[1]- SONG Weiqing, op, cit, p :1. [Central Asia features in the Chinese collective memory of the renowned Silk Road, wich connotes Chinese military political and commercal expansion and influence while beyond the western frontier of China over the past two millennia]

[2]- FACON Isabelle, « L'Organisation de coopération de Shanghai. Ambitions et intérêts russes», Le Courrier des pays de l'Est, n° : 1055, 2006/3, p : 26

[3] - كان الحضور الأول للدولتين في أشغال المنظمة منذ 2005 في أستانا، وبقيا بصفة ملاحظ إلى حين الوفاء بالالتزامات الواجبة لنيل العضوية الكاملة.

[4] -Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.

[5] - Article 1 de la Charte de l'Organisation de coopération de Shanghai.

[6] - PIERACCINI Federico, « La Route de la soie arctique : un énorme bond en avant pour la Chine et la Russie » , Mondialisation.ca, 2017.
https://www.mondialisation.ca/la-route-de-la-soie-arctique-un-enorme-bond-en-avant-pour-la-chine-et-la-russie/5619360.

والمشـــاورات المتبادلة واحترام التنوع الثقافي والرغبة في التنمية المشـــتركة بينما يتم تنفيذ سياستها الخارجية وفقا لمبادئ عدم الانحياز، وعدم استهداف أي بلد ثالث، والانفتاح"[1].

ورغم أنه غالبا ما ينظر ل OCS كمحاولة لموازنة حلف الشـمال الأطلسـي بتوفير إطار للتدخل وتدبير الأزمات في آســيا الوســطى، أي أنها "تقترح نموذجا بديلا لنظام التحالفات الـذي يسـيطر عليـه الغرب"[2]، على الأقـل من جهـة المطامح الروسـيـة[3]، إلا أن اهتمـامهـا ســينصــرف ابتـداء من منتصــف العقـد الأول للقرن الحـادي والعشــرين إلى الجـانـب الاقتصــادي من خلال ريادة صــينية لفتح مزيد من الأســواق في وجه تجارتها المســتمرة في النمو، وفي اســتعادة لتاريخها التجاري العريق لأن "المنظمة تتيح الوصــول إلى أســواق وتكنولوجيات جديدة، فضــلا عن الطاقة والموارد الحيوية الأخرى التي تحتاجها الصــين بشـدة"[4]. وبهذا الصـدد لا بد من الإشـارة إلى محطتين هامتين؛ تتعلق الأولى ببرنامج التعاون الاقتصادي والتجاري متعدد الأطراف الذي أعلنت عنه المنظمة سنة 2003[5]، و"الذي وضع

---

[1] - عن الموقع الرسمي للمنظمة http://eng.sectsco.org/about_sco .

[the SCO pursues its internal policy based on the principles of mutual trust, mutual benefit, equality, mutual consultations, respect for cultural diversity, and a desire for common development, while its external policy is conducted in accordance with the principles of non-alignment, non-targeting any third country, and openness].

[2] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », op, cit, p : 170.

[3] - CARROLL William. E, « China in the Shanghai Cooperation Organization: Hegemony, Multi-Polar Balance, or Cooperation in Central Asia », International Journal of Humanities and Social Science Vol. 1 No. 19; December 2011, Centre for Promoting Ideas, USA, p :4 [China has been reluctant to see the SCO turned into a NATO-like military alliance, which, again, seems to be more of a Russian aspiration].

[4] - McCLELLAN Scott Andrew , « The Shanghai Cooperation Organization: Should the U.S. be Concerned? », United States Army War College Class of 2013, p :11.

file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/a589436.pdf. [More recently, China's priorities have shifted somewhat as the SCO provided access to new markets and technologies, as well as energy and other vital resources that China desperately needs].

[5]- بعد دخول الاتفاق المنشئ لها حيز النفاذ في شتنبر 2003، وإرساء هيكلها المؤسسي حيث تتوفر المنظمة على مجلس رؤســاء الدول هو الهيئة العليا لصــنع القرار في المنظمة. ويجتمع ســنويا لاعتماد القرارات والمبادئ التوجيهية بشأن جميع المسائل الهامة للمنظمة. ويجتمع رؤساء حكومات الدول الأعضاء بمنظمة شـانغهاى للتعاون مرة واحدة في السـنة لمناقشـة إسـتراتيجية المنظمة متعددة الأطراف للتعاون ومجالات الأولوية لحل القضـايا المطروحة، والموافقة أيضـا على الميزانية السـنوية للمنظمة. ولدى المنظمة لجنتان دائمتان: أمانة منظمة شـانغهاى للتعاون ومقرها بكين واللجنة التنفيذية لهيكل مكافحة الإرهاب الإقليمي RATS ومقرها في Tashkent.

أكثر من 100 مشـــروع يشـــمل التعاون في مجالات المالية والتجارة والبنية التحتية للنقل والاتصـــالات والزراعة والطاقة. كما أعلن عن خطة لتنفيذ هذا البرنامج بعد عام، تليها إنشـــاء رابطة بين بنوك المنظمة ومجلس أعمال المنظمة في ســـنوات متتالية بعد ذلك"[1]. وتتعلق الثانية بمبادرة "حزام واحد طريق واحد"، أو "الحزام والطريق"[2] كمحطة مميزة من أجل بلوغ أحد الأهداف المهمة للمنظمة وهي " تيسـير النمو الاقتصـادي الشـامل والمتوازن والتنمية الاجتماعية والثقافية في المنطقة من خلال العمل المشـترك على أسـاس الشـراكة المتسـاوية من أجل تحقيق زيادة مطردة في مسـتويات المعيشـة وتحسـين الأحوال المعيشـية لشـعوب الدول الأعضـاء"[3]، وفي احترام للمبادئ التي قامت عليها المنظمة خاصـة "الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها الترابية، والمساواة بين الدول"[4].

لقد حاولت الصـين، في سـياق ما بعد الاتحاد السـوفياتي، البحث "عن اسـتقرار علاقاتها بموسـكو وطمأنة جيرانها في وسـط آسـيا حول تطلعاتها وأيضـا تعزيز الاسـتقرار وإرســاء مناخ من الثقة على الصــعيد الإقليمي هو ضــروري لمواصــلة تحديثها"[5]، لكنها في العشــرية الثانية من القرن الحالي تبدو منطلقة لتحقيق "صــعودها الســلمي" عبر بوابة الاقتصاد، مؤشرة على "انتقال الصين من موقف سلبي كمستقبل للاستثمارات، إلى وضع

[1]-ARIS Stephen, « Shanghai Cooperation Organization », Mapping multilaterasim in transition, n° :2, December 2013, p :4.
https://www.ipinst.org/wp.../ipi_e_pub_shanghai_cooperation.pdf.

[2] - طرحت الصين مبادرتها الحزام والطريق سنة 2013 وهي تضم إحياء طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين من خلال إرساء شبكة بنية تحتية تربط أسيا بأوروبا وإفريقيا، مع طموح لفتح ممر جديد في الدائرة القطبية الشـمالية بمسـاندة روسـية، في مشـروع يعني "65 دولة ويمس حوالي أربعة ملايير نسمة ونصف، تمثل 30 في المئة من الدخل الإجمالي العالمي باستثمار إجمالي من الصين يمكن أن يصل إلى ألف مليار دولار".
https://www.mondialisation.ca/la-route-de-la-soie-arctique-un-enorme-bond-en-avant-pour-la-chine-et-la-russie/5619360.

[3] -Article 1 de la Charte de l'OCS.

[4] - Article 2 de la Charte de l'OCS.

[5] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées», p :167. [Dans le nouveau contexte postsoviétique, Pékin a cherché à stabiliser ses relations avec Moscou, à rassurer ses voisins centrasiatiques sur ses intentions mais aussi à promouvoir la stabilité et l'établissement d'un climat de confiance régional nécessaire à la poursuite de sa modernisation].

أكثر إيجابية إن لم يكن هجوميا"[1] اعتمادا على اقتصـــاد مختلط على الطريقة الصـــينية قادر على المنافســة وتَحَمُّل الأزمات وذلك ما دللت عليه الأزمة المالية لســنة 2008، وبنظام ســياســي لم تخترقه منظومة الليبرالية الســياســية بالشــكل الذي يراد لها، وبمحيط ممانع للــديمقراطيــة الليبراليــة بشــكــل عــام بمــا يعطي للمنظمــة صــبغــة ""نــادٍ" يجمع دولا اســتبدادية"[2]، مقاومة لارتدادات التحول الشـــامل الذي تســـعى المنظومة النيوليبرالية لإحداثه.

[1] - GARAPON Antoine, « Les nouvelles routes de la soie : la voie chinoise de la mondialisation », p :1.
file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/La_route_de_la_soie_Garapon.pdf.

[2] - KELLNER Thierry, « La Chine, l'Organisation de coopération de Shanghai et les «révolutions colorées» », op, cit, p : 180.

الباب الثاني:

إشكالية ضمان الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الراهن

ينسحب النظام الدولي الراهن، كما حددناه في الفصل الثاني من الباب الأول، على نظام ما بعد الحرب الباردة، كنظام احتفظ بالدولة كأحد وحداته المهمة ولكن في الآن ذاته فتح الباب للفرد كفاعل أساسي على الساحة الدولية كنتاج للمنظومة القيمية التي استند عليها، والتي تشكل الحرية وحقوق الإنسان وما ترتبانه من نتائج، عمودها الفقري، كما جعل من السوق منافسا للدولة ومقوضا لوظائفها ومساحات تدخلها إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، مما جعل منهما آليتين متدافعتين لتنظيم المجتمع. وهو النظام الذي توارى فيه السياسي خلف الاقتصادي ليعطي تناسل التكتلات الاقتصادية، ويعمق تأثير الشركات المتعددة الجنسيات، وتعاظم دور المؤسسات المالية العالمية التي توجه الاقتصاد العالمي، ويزيد من حساسية الاقتصادات المختلفة تجاه الأزمات المالية منها والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك فهو النظام الذي يسود مجتمع المعلومة والتواصل اللامحدود، لدرجة يبدو فيه عدد الفاعلين فيه لا متناهيا ويصعب على الحصر والتحديد. هو بذلك النظام الذي قوض مفهوم السيادة ليجعلها بصيغة الجمع، سيادات بأشكال متنوعة ولكنها بالتأكيد ليست تلك التي عرفها سابقه، وبالموازاة معها قوض مفهوم الحدود السياسية وجعلها أكثر نفاذية، لكن دون أن ينجح في ترجمة ما بشر به من رخاء ورفاه إلى واقع في العديد من البقاع.

في ظل نظام دولي بهذه المواصفات، غدا ضمان الأمن إشكالية بكل المقاييس، من ناحية بفعل التحولات الكبرى التي طالت مفهوم الأمن الدولي ذاته (الفصل الأول)، ومن ناحية ثانية، بفعل الاختلالات الكبيرة التي تعتري آليات النظام الدولي الراهن في إطار اضطلاعه بهذه المهمة (الفصل الثاني).

لفصل الأول:

تحولات مفهوم الأمن الدولي

في ظل التحولات التي عصفت بنظام دولي صمد لأزيد من أربعة عقود، ونجح في تجنيب العالم ويلات حرب عالمية ثالثة، كان لا بد أن تطال التحولات العديد من النظريات والمفاهيم والآليات التي حكمت هذه المرحلة. وفي صلب هذه المفاهيم يأتي مفهوم "الأمن" الذي انتقل من حقل الاستراتيجية ووصاية الفاعل العسكري، إلى حقل العلاقات الدولية، ومجهر المفكرين والمنظرين والديبلوماسيين، ليصل إلى المرحلة التي غدا فيها موضوع اختصاصات متنوعة لكل منها نظرتها للمفهوم وحدوده وآلياته (المبحث الأول)، مما سينعكس على مكانة الأمن على الصعيد العالمي (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم الأمن في العلاقات الدولية

يستمد مفهوم الأمن أهميته من ارتباطه الوثيق بالوجود الإنساني. وهو شرط أساسي للاستقرار وتطور الحضارات. ولا يمكن الحديث عن الأمن في غياب السلم، لذلك فالأمن غالبا ما يذكر بارتباط مع الحرب، وبعلاقة مع البعد العسكري، وبالدولة ككيان مسؤول على الشأن العسكري بالنسبة للجماعة التي تعيش في كنفها. لكن هذا المفهوم "التقليدي" سرعان ما سيعرف تحولات كبيرة (المطلب الأول)، ستفرض إعادة النظر في موقعة هذا المفهوم في المنظومة الدولية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: دلالة مفهوم الأمن الدولي

ارتبط مفهوم الأمن لفترة زمنية طويلة بالدولة وصارت توصيفا له، إذ لا يمكن الحديث عن الأمن إلا في علاقته بها، إن على المستوى الداخلي كأمن وطني أو قومي، أو على المستوى الخارجي كأمن دولي. وقد تأسس مفهوم الأمن بهذا المعنى على مسلمة احتكار الدولة للعنف "المشروع"، وأهليتها لاستعماله داخليا، وواجبها في استعماله كلما حاق بها تهديد خارجي. غير أن هذا المفهوم التقليدي للأمن سيعرف تحولات مع التطور الذي عرفه حقل الدراسات الأمنية (الفرع الأول)، مما سيصبح معه الأمن متعددا بتعدد المستويات والقطاعات (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الإطار النظري للدراسات الأمنية وتطوره

يكتسي تناول الإطار النظري للدراسات الأمنية أهمية خاصة لأنه يشكل الأداة التي تصاغ وفقها السياسات الداخلية منها والخارجية للدول، بناء على ما يوفره من آليات تمكن

من تحليل المخاطر وتوقع التهديدات. ولا يمكن تناول تطور الإطار النظري للدراسات الأمنية دون التطرق لأهم المراحل التي عرفها (الفقرة الأولى)، وما جاءت به مدرسة كوبنهاجن[1] (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الدراسات الأمنية: خطوات على درب التحول

لم تحظ الدراسات الأمنية بوضع التخصص المستقل إلا في العقود الأخيرة[2]، حيث اعتبرت لفترة طويلة موضوعا للجيوستراتيجيا[3]، خاصة مع ترسخ القناعة بفوضوية النظام الدولي، التي تفرض على كل دولة التوفر على القوة الكافية للحفاظ على استقلالها، وضمان بقائها؛ أي التوفر على الإمكانات التي من شأنها تحويل "اللاأمن" الذي تفرضه طبيعة المجتمع الدولي، إلى أمن يشكل الجانب العسكري عموده الفقري. وهنا نكون أمام ما يمكن تسميته "المعضلة الأمنية" حيث إن أمن دولة ما يرتبط ب" لا أمن" دول أخرى، كما أن أمن الدولة قد يعني لا-أمن الأفراد، وهو ما جعل اجتهادات نظرية[4] تحاول الاستعاضة عن مفهوم الأمن بمفهوم "الانعتاق Emancipation"، باعتباره تحرير الناس أفرادا وجماعات من الإكراهات المادية والبشرية التي تمنعهم من القيام بما يختارونه بحرية، وعلى رأس هذه الإكراهات الحرب والتهديد بها.

وعلى مسار التحول إلى تخصص قائم الذات، نرصد ثلاثة أحداث كان لها كبير الأثر على هذه العملية:

---

[1] - سيتم التركيز على مدرسة كوبنهاجن، نظرا للصدى الكبير الذي عرفته أعمالها من خلال الجهاز المفاهيمي الذي اقترحته لمعالجة موضوع الأمن والتفريعات التي اعتمدتها بصدده، والتي تنسجم بشكل كبير وواقع الحياة الدولية لما بعد الحرب الباردة.

[2] - WALT M Stephen, « The renaissance of security studies », International studies Quarterly, vol 35, N° 2, Juin 1991, p : 213. [The fild of security studies is a relatively recent creation]

[3] - الجيوستراتيجية هي تخصص يدرس العلاقات بين المجال espace وعلاقات القوة العسكرية. وهي تعرض استباقيا الاعتبارات التي تمكن من سيطرة الدولة وتحكمها سواء تعلق الأمر بالداخل أو في علاقاتها الدولية.

[4].نخص بالذكر هنا المدرسة الغالية، ومفهوم الانعتاق كما أورده BOOTH Ken.

أنظر بهذا الصدد:

BOOTH Ken « Security and Emancipation », Review of International Studies, Vol ; 17, N° :4, Oct, 1991.

الحدث الأول: استعمال السلاح الذري في الحرب العالمية الثانية والتي أعادت ترتيب عناصر القوة في بُعدها العسكري، وتحولها من محورية "القوة البحرية" إلى امتلاك "أسلحة الدمار"؛ فالدراسات الأمنية بقيت بعد الحرب العالمية الأولى مجرد تابع للدراسات الاستراتيجية والسياسية وشأنا عسكريا محضا في ظل "عدم تشجيع إسهام المدنيين في الدراسات الاستراتيجية"[1]. لكن أهوال الحرب العالمية الأولى بيّنت "أن الحرب من الأهمية التي لا يمكن تركها بيد الجنرالات"[2]، كما أن "انخراط المدنيين في الحرب العالمية الثانية ساهم في تطور الدراسات الأمنية"[3] ليفضي إلى ما سماه WALT ب "العصر الذهبي للدراسات الأمنية"[4] التي رغم شح المعلومات التي بقيت أسيرة لدى المسؤولين العسكريين، إلا أنها استطاعت أن تنتج مَتْناً مهما في تناول المواضيع التي طبعت هذه المرحلة خاصة ما تعلق منها بتداعيات استعمال الأسلحة غير التقليدية، والردع المتبادل بين القوتين العظميين، وموضوع الحد من التسلح وغيرها من المواضيع التي طغت على الساحة في هذه المرحلة تحت يافطة توازن الرعب.

الحدث الثاني: دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في ما سمي مرحلة "الوفاق الدولي" أو "التعايش السلمي" وتأثيرها على مفهوم الأمن في حد ذاته، وتواري الأمن العسكري بعد استنفاذ التنظير لمقوماته، في المرحلة السابقة، مما جعل الدراسات الأمنية تدخل في مرحلة خمول واجترار، يقول بصددها WALT: "انتهت الموجة الأولى من الدراسات الأمنية منتصف الستينيات ودخل التخصص في مرحلة أفول"[5].

الحدث الثالث: انتهاء مرحلة الوفاق مع سبعينيات القرن الماضي، وعودة التوتر بين العظميين، بالإضافة إلى تداعيات حرب الفيتنام، التي شكلت رجة في الدراسات الاستراتيجية منذ اندلاعها، وصولا إلى النتائج التي أفرزتها. ويعتبر WALT أن الأمر تعلق هنا ب "انبعاث" renaissance للدراسات الأمنية، مستدلا على ذلك بمجموعة من المؤشرات أهمها تخفيف القيود على الولوج للمعلومة الأمنية من خلال إتاحة إمكانية البحث في

[1] - WALT M Stephen, op, cit, p :213.
[2] - Ibid, p :213.
[3] - Ibid, p :213.
[4] - Ibid, pp :213- 215.
[5] - Ibid, p : 215.[the first wave of security studies ended in the mid-1960s, and the field entered a period of decline].

الأرشيفات العسكرية[1] مما أتاح إعادة قراءة مجموعة من الأحداث التاريخية وتأويلها وفق مقاربات مختلفة، إضافة إلى انتعاش هذه الدراسات على المستوى الأكاديمي حيث ظهرت تخصصات بشأنها، وتوفرت بنيات للبحث والنشر فيها[2]؛ إضافة إلى التمويلات[3]، وتزايد الطلب عليها مع "تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات"[4]، وتنامي الأسئلة الأمنية التي طرحتها المرحلة.

وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد أعطت الانطباع بِمَقْدَم مرحلة جديدة من أفول الدراسات الأمنية، فقد أكدت الوقائع عكس ذلك، إذ إن المواجهات العسكرية ستظل اللغة الموحدة بين الدول، وهو ما تأكد مع أزمة الخليج الأولى التي كرست فكرة أن "القوة العسكرية تبقى العنصر الأساس للسياسات الدولية"[5]، وأن الدراسات الأمنية لا بد من أن تعزز مكانتها لتوفير الإطار النظري لمعالجة الإشكالات الأمنية الجديدة.

في ظل هذه الحاجة للدراسات الأمنية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عرفت الساحة الأكاديمية بروز العديد من المفكرين والتيارات الفكرية التي حاولت مقاربة الأمن كل من منظوره، لكن في علاقة وثيقة بأدبيات العلاقات الدولية، كما أعلنت هذه المرحلة "وصول طائفة مختلفة من المواقف النظرية المضادة للوضعية anti-positivistالتي وجهت انتقاداتها الداخلية الخاصة إلى الأفكار المتحكمة لفترة العلوم السياسية وما سبقها وما تلاها"[6]، تزامنا مع "الجدل الثالث" في حقل العلاقات الدولية[7]. وبهذا الصدد سنحاول رصد تأثير عدد من المفاهيم التي طبعت النظام الدولي الراهن على مفهوم الأمن، ونخص بالذكر مفاهيم ثلاثة: مفهوم جماعة الأمن عند DEUTSCH ومفهوم الاعتماد المتبادل المعقد عند كل من KEOHANE وNYE، ومفهوم السلام الديمقراطي عند Kant، كما تمت استعادته في فترة السبعينات، لما لها من تأثير على الدلالات التي اتخذها.

---

1 - WALT M Stephen, op, cit, pp : 217, 220.
2 - Ibid, pp : 220- 221.
3 - Ibid, p : 221.
4 -Ibid, p : 220.
5 - Ibid, p :222.
6 - McSWEENEY Bill, Security, identity and interests, op, cit, p :30.[The end of Cold War heralded the arrival of a variety of anti-positivist theoritical position which carry their own internal critique of the controlling ideas of the political science period and which preceded and followed it]
7 - Ibid, p :30.

أولا: مفهوم جماعة الأمن عند DEUTSCH كما تطرقنا لها في الباب الأول تحيل على ما يعتبره E. ALDER وM. BARNETT "منطقة عبر وطنية مكونة من دول ذات سيادة يحافظ سكانها على تطلعات معقولة من التبادل السلمي"[1]، الذي حدده DEUTSCH في "حل المشاكل الاجتماعية اعتمادا على إجراءات مؤسساتية ودون اللجوء للقوة المادية على نطاق واسع"[2]، بكل ما يعنيه ذلك من إبقاء على الدولة كوحدة أساس وركن مهم في بناء جماعات الأمن التي تشكل في الآن ذاته إطارا أمنيا بالنسبة للدول التي تكونها، ومصدرا للاستقرار بفعل "تأثيرها على الاستقرار خارج حدودها الإقليمية"[3].

وبناء عليه، تمثل جماعات الأمن، بما هي تكتلات لمجموعة من الدول الساعية إلى خلق إطار من التعاون فيما بينها بما يحقق رفاهية شعوبها، إحدى ضمانات عدم اللجوء إلى العنف في تسوية الخلافات فيما بينها، كما يستدعي بحثها عن إطار قانوني ومؤسساتي لتدبير هذه الخلافات. وبتوفر هذا الإطار يمكن الحديث عن أمن "داخلي" على مستوى جماعة الأمن، وضمانة للأمن "الخارجي" في مواجهة ما سواها من الوحدات.

ثانيا: مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد، كما صاغه KEOHANE وNYE؛ ففي ظل انتشار واقع الاعتماد المتبادل، وتكريس أولوية الاقتصادي، أصبح الأمن هو الآخر أسير هذا المفهوم حيث سادت فكرة أن عالما أكثر رأسمالية سيكون بالضرورة أكثر سلمية، وبالتالي أكثر أمنا ما دام تحرير التجارة قد خلق شبكة من المصالح التي تتجاوز الانتماءات بشتى أشكالها، وتدين فقط للسوق بالانتماء، وللربح بالولاء، بفعل الاعتماد المتبادل الكبير بين الفاعلين غير الدولتيين ولكن الذين يؤثرون بقوة في السياسات الخارجية للدول التي ينتمون إليها.

---

[1] - Cité in VINCENT Pouliot & NIELS Lachmann, « Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international», Revue internationale et stratégique, 2004/2 n° 54, p :131. [une région transnationale formée d'États souverains dont les habitants entretiennent des attentes raisonnables de changement pacifique].

[2] - DEUTSCH Karl, «Political Community and the North Atlantic Area », Princeton University Press, 1957, p : 124.[By peaceful change we mean the resolution of social problems, normally by institutionalized procedures, without to large-scale physical force].

[3] - VINCENT Pouliot & NIELS Lachmann, « Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international», op, cit, p :132. [les communautés de sécurité ont un impact stabilisateur au-delà de leurs frontières régionales].

وبهذا تتراجع مكانة الدولة كموضوع مرجعي للأمن لصالح جماعات المصالح المختلفة سواء دون الوطنية أو فوق الوطنية، ليقتصر دور الدولة على ترجمة تطلعات هذه الجماعات إلى إجراءات تتيح تطوير التجارة وتقوية رأس المال العابر للحدود، وتداخل المصالح بما يجعل أي تفكير في المساس بها أو التأثير عليها يلاقي معارضة كفيلة بالدفع في اتجاه إعادة النظر فيه، رغم اعتراض الواقعيين على مفهوم الاعتماد المتبادل من منطلق أنه ليس تماثليا مما يهدد بجعله علاقة تبعية أكثر منها أي شيء آخر. وهو ما قد يبرر النظر إليه "كتهديد لاستقلالية الدول لأنها تدعم علاقات تبعية dépendance تصب لصالح بعض الفاعلين أكثر من الآخرين"[1]، مما يؤثر على قدرات الدول على تحديد أهدافها الوطنية وتنفيذها، ويهدد أمنها الاقتصادي إذا ما اتفقنا على أن التجارة في ارتباطها بالأمن الاقتصادي قد "تكون جزءا من تعريف الأمن الوطني لأنها أصبحت عنصرا أساسيا منه"[2].

ثالثا: مفهوم السلام الديمقراطي، الذي تمت استعادته في ثمانينيات القرن الماضي من خلال أطروحة "السلام الديمقراطي" التي تربط سببيا بين "الديمقراطية وظهور منطقة سلام"[3]، من خلال الربط بين السياسات الداخلية والمعطيات الثقافية المحلية في دولة ما وسلوكها الخارجي، وبالأخص إمكانات لجوئها إلى اتخاذ قرار الحرب تجاه دول أخرى، أي تهديد أمنها، وبالتالي أمن المجتمع الدولي، مع استحضار التمييز الذي أقامه كل من H. BULL و A.WATSON بين مفهومي النسق والمجتمع الدوليين؛ حيث عرفا المجتمع الدولي بكونه "مجموعة دول (أو بصفة أعم، مجموعة من الجماعات السياسية المستقلة) لا تشكل مجرد نسق- في معنى أن سلوك كل عنصر يشكل عاملا ضروريا في حسابات الآخر- بل أرست بالحوار والتوافق قواعد ومؤسسات مشتركة لتسيير علاقاتها وتحديد مصالحها المشتركة من الحفاظ على هذه الترتيبات"[4]. وتستدعي هذه الترتيبات، احترامها والحفاظ

---

[1]- DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, op, cit, p :235.

[2] - Ibid, p :35.

[3] -McSWEENEY Bill, Security, identity and interests, op, cit, p :48. [causally linking democracy with the emergence of a zone of peace].

[4]- BULL Hedley and WATSON Adam, "Introduction", in Bull and Watson, Expansion of Intenational Society, p :1, in BUZAN Barry, « From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School », International Organization, Vol. 47, No. 3 (Summer, 1993), p :330. [Bull and Watson define international society as "a group of states (or, more generally, a group of independent political communities) which not merely form a system, in the sense that the behaviour of each is a necessary factor

عليها، في ظل الفوضوية الدولية والدور المتذبذب للمؤسسات والذي عبر عنه MEARSHEIMER قائلا: "المؤسسات لها تأثير ضعيف على سلوكات الدول"[1]، كما تستدعي وجود ضمانة أكثر قوة للسلم، وهي الديمقراطية؛ لأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها، بل تساهم في خلق نسق قابل للتعايش في ظل هذه الفوضوية مادام النسق، حسب BUZAN، "منطقيا، هو الفكرة الأساس والأسبق، حيث يمكن وجود نسق دولي بدون مجتمع، لكن العكس غير صحيح"[2].

بسيطرة المفاهيم السابقة على حقل التنظير في الدراسات الأمنية التي غدت تخصصا مستقلا ينهل من أدبيات العلاقات الدولية، وتحت تأثير الأحداث السابقة الذكر على سؤال الأمن، سيعرف هذا المفهوم تحولات عميقة يمكن لمسها في أعمال مدرسة كوبنهاجن، سواء على مستوى ما جاءت به من أفكار جديدة أو ما جرته عليها من انتقادات.

الفقرة الثانية: مدرسة كوبنهاجن

"منذ إنشائه في عام 1985 حتى إغلاقه في 2004، كان معهد كوبنهاجن لأبحاث السلام منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الأمن والسلام وفق خلفية فكرية نقدية"[3]، التحقت به العديد من الأسماء الوازنة في حقل التنظير للدراسات الأمنية، وأثمر عملها تجديدا هاما في هذا المجال حيث نجحت في تقديم "مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة به. المقاربة الأولى كانت نتاجا جماعيا للمشروع المطور داخل المعهد تحت إشراف BUZAN، وهو ما يعرف ب "**الأمن المجتمعي**"، فيما كانت الثانية متمثلة في

---

in the calculations of the others, but also have established by dialogue and consent common rules and institutions for the conduct of their relations, and recognise their common interest in maintaining these arrangements].

[1] - MEARSHEIMER .J. John , « The false promise of international institutions », International security, Vol :19, N°3, Winter 1994/1995, p :8. [My central conclusion is that institutions have minimal influence on state behavior, and thus hold little promise for promoting stability in the post-ColdWar world].

[2] - BUZAN Barry, « From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School », op, cit, p :331. [The distinction between system and society is central. System is logically the more basic, and prior, idea: an international system can exist without a society, but the converse is not true].

[3] - قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم 169، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:1، 2012، ص: 25.

الفكرة التي قدمها WAEVER حول الفعل التواصلي للأمن أو ما أصبح يعرف ب"**نظرية الأمننة**""[1].

أولا: إسهامات BUZAN: في ضرورة تجاوز الربط بين الأمني والعسكري

يعتبر BUZAN ممن حاولوا التأسيس لدراسات أمنية تتحرر من الحدود التي تضعها الدراسات الاستراتيجية التقليدية، وفي الآن ذاته التحرر مما تفرضه العلاقات الدولية من مقاربات تقوض مجال النظر للمسألة الأمنية. إذ استفاد مما وفره هذان التخصصان ليعطي تصورا مستقلا للدراسات الأمنية باعتبارها "حقلا جديدا بأجندة أكثر اتساعا وانفتاحا على القطاعات والمرجعيات التحليلية"[2]، يحتفظ بالدولة كموضوع مرجعي، وبالمجال العسكري كقطاع للتحليل، لكن مع الانفتاح على مجموع التحولات التي حملتها نهاية الحرب الباردة على هذا المجال، لأنه "أصبح من المشترك ربط أصول الدراسات الأمنية بثنائية سباق التسلح النووي والحرب الباردة"[3].

ولعل الرجة التي شكلها ظهور السلاح النووي في تاريخ البشرية عموما والعلاقات الدولية على وجه الخصوص، لا تعلو على الرجة التي شكلتها نهاية الحرب الباردة، حيث إن ظهور السلاح النووي بعبارة جون كيندي "غير كل الأجوبة وكل الأسئلة"[4]، وهو ما ينطبق بشكل كبير على الحالة الثانية[5]، حيث إن "التحولات الزلزالية التي اجتاحت السياسة العالمية منذ 1989 مع انهيار الحرب الباردة تمثل، بالنسبة للكثيرين، نقطة تحول أخرى"[6]، دون أن تعني بشكل قاطع تغييرا في النظر للمسألة الأمنية، حيث ينفي MEARSHEIMER مثلا "أن تكون هناك أي تغييرات جوهرية في السياسة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية،

---

[1] - المرجع نفسه، ص: 25.

[2] - المرجع نفسه، ص: 17.

[3] -BALDWIN .A.D. « Securit studies and the end of cold war » World Politics, vol 48, N°1, Octobre 1995, p :119. [It has become a common place to associate the origins of security studies with the twin stimuli of nuclear weaponry and the cold war].

[4] - KEGLEY Charles W, Jr , "The Neo-idealist Moment in International Studies? Realist Myths and the New International Studies," International Studies Quarterly 37 ,Juin 1993, p :141.

[5] -BALDWIN .A.D. « Securit studies and the end of cold war », op, cit, p :117.

[6]- KEGLEY Charles W, Jr, op, cit, p :133. [To many, the seismic shifts that have swept world politics since 1989 with the collapse of the cold war represent another turning point . This epic struggle for global preponderance concludes another hegemonic war, but, mercifully , this time without bullet and bloodshed]

كما يجزم على أنه على الدول أن تقلق بشأن أمنها العسكري بنفس الشكل الذي كان عليه الأمر إبان الحرب الباردة"[1].

يرتبط الأمن ب "التعرض للخطر، الشعور بالخطر اتجاه أمر ما، وهذه الوضعية تدفعنا لاتخاذ إجراءات معينة؛ هذه الوضعية هي ما يحدد (بالنسبة لبوزان) ما هي قضية أمنية وما هي غير ذلك، وهي التي تملي إتباع سياسة أمنية أو سياسة عادية سواء تعلق الأمر بالمجال العسكري أو غيره من المجالات"[2]. بمعنى أكثر وضوح، فالسياسات الأمنية هي سياسات الحالات الطارئة، وما عداها فهي سياسات عادية وإن كانت ذات طبيعة عسكرية. وتمثل وجهة النظر هذه المدخل للفصل بين الأمن والتهديدات العسكرية، أي توسيع نطاق الأمن ليتجاوز ما يتعلق بالجانب العسكري إلى جوانب أخرى.

وبناء على هذه الطفرة سيصبح مفهوم التهديد ذاته محل مساءلة من خلال الوقوف عن مدى موضوعية وصف حدث معين أو سلوك معين بكونه "تهديدا"؛ وهو ما يقتضي حسب BUZAN الإجابة عن سؤال "على أي أساس يحق لجماعة أو مجتمع اعتبار أو عدم اعتبار حدث ما تهديدا حقيقيا؟"[3]. وسواء كانت هذه الجماعة دولة أو ما دون الدولة أو ما فوقها، فهي تحتكم في تعاملها مع هذا الحدث إلى تقديرها الخاص لتداعياته عليها؛ وهو تقدير يتموضع حسب BUZAN في مجال واسع بين حدين قصويين؛ "الارتياب المرضي والتهاون المفرط"[4]، أي بين اعتبار حدث عادي تهديدا والتصرف وفق هذا التقدير، وبين الاستهانة بتهديد حقيقي واعتباره حدثا عاديا.

يقتضي الأمر إذن التوفر على معايير لتحديد ما يمكن اعتباره "تهديدا حقيقيا"، وخاصة من جانب الدول، باعتبارها "أساسا بنيات سياسية political constructs"[5] هي

---

[1]-BALDWIN .A.D, op, cit, p :117. [Another scholar, however, denies that there have been any "fundamental changes in the nature of international politics since World War II" and asserts that states will have to worry as much about military security as they did during the cold war (Mearsheimer, in Allison and Treverton, 214, 235)].

[2]- BUZAN .B, in https://www.youtube.com/watch?v=sFArvoPmJkY(consulté le :31/8/2016) .

[3] - Ibid.

[4] - BUZAN .B, in https://www.youtube.com/watch?v=sFArvoPmJkY(consulté le :31/8/2016) .

[5] -BUZAN Barry, People, states & fear, an agenda for international security studies in the post –cold war era, ecpr press, second edition, Colshester, 2009, p :129.

الأكثر اهتماما بالمسألة الأمنية، والمعنية أكثر بثنائية الحرب والسلام؛ فهي المتشبثة بالسيادة وفي الآن ذاته الباحثة عن الانتظام في أطر للتنسيق، مما أفرز نظاما دوليا سمته "الفوضوية anarchie"، لأن طبيعة الدولة تقاوم أي محاولة للانتقال نحو "الهرمية hiérarchie" لما يشكله ذلك من انتقاص من مفهوم الدولة ذاته.

وبناء عليه، وفي ظل بقاء "الوطنية والدين من أقوى عوامل التفرقة السياسية في معظم بقاع المعمور"[1]، فإن حتى التوصل إلى "منتهى" التنظيم السياسي في شكل حكومة عالمية، لن يؤدي إلى الاطمئنان إلى عالم "آمن"، "فالاختيار بين الفوضوية والحكومة العالمية ليس اختيارا بين اللاأمن والأمن، بل اختيارا بين أنواع مختلفة من المشاكل الأمنية"[2]: في الحالة الأولى عندما تتشبث الدول بسيادتها، ترتبط المشاكل الأمنية ب "معالجة العنف بين الدول والتدخل بينها"[3]، أما في الحالة الثانية فتندلع المشاكل "داخل الدولة العالمية، على شكل صراعات على التحكم بالقوة وتوزيعها"[4]، وهو ما يعني بكل بساطة أن المشاكل الأمنية ليست مرتبطة بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي[5]، ولا بالدولة ككيان سياسي، بل إنها في كل الأحوال تتخذ أشكالا مختلفة، ومرتبطة بالسلوك البشري، فرديا كان أو جماعيا، وبالتالي يصبح لزاما، لمعالجة هذه المشاكل الأمنية المتنوعة، العمل على تحديدها أولا، لكن من يحدد هذه المشاكل؟ وكيف يتم تحديدها؟ ذاك ما حاولت الإجابة عنه نظرية الأمننة.

ثانيا: نظرية الأمننة securitization theory

بناء على اقتناع بكون "الأمن هو من المصطلحات الصعبة الضبط elusive term"[6]، بل إنه يعد من طينة المفاهيم التي "تقاوم التعريف resists definition"[7]، عمدت مدرسة كوبنهاجن إلى الاستعاضة عن تعريف الأمن باعتماد مفهوم "الأمننة". وتنسحب الأمننة على

[1] -Ibid, p :129. [Nationalism and religion remain potent political fragmenters in most parts in the planet].

[2] - Ibid, p :129.[the choice beteween anarchy and world governement (hierarchy) is not a choice between insecurity and security, but one between different types of security problem].

[3] - Ibid, p : 129.

[4] - Ibid, p : 129.

[5] - Ibid, p : 130.

[6]- McSWEENEY Bill, Security, identity and interests, op, cit, p :13.

[7]- Ibid, p :13.

إضـــفاء الطابع الأمني على قطاع أو نشـــاط معين، في ظل توجه عام في العلاقات الدولية يعتبر الســـياســـة الدولية ذات "بناء مجتمعي socially constructe"[1] وهو ما يرتب حســـب WENDT نتيجتين أســاســيتين؛ أولهما "كون البنى الأســاســية للسـياسـة الدولية ذات طبيعة اجتماعية أكثر منها مادية محضـة (وهو ما يناقض المادية)، وثانيهما كون هذه البنى تجسـد هويات الفاعلين ومصـــالحهم أكثر من مجرد ســـلوكهم (وهو ما يناقض العقلانية)"[2]. ومن أهم الأمثلة التي يمكن على ضـــوئها فهم ما يذهب إليه WENDT، نورد مثال الحرب الباردة التي يعتبرها "بنية اجتماعية صـراعية"[3]، اسـتطاع في ظلها غورباتشـوف التوفر على "هامش أمان واسع لسياساته بفضل القوات النووية السوفياتية"[4]، مع الإشارة إلى انصراف مفهوم البنية إلى المفهوم الوالتزي الذي يعتبرها "مبادئ انتظام الأطراف في نســق، والطريقة التي يتمايزون بها عن بعضهم البعض"[5].

تقتضـــي الأمننة إذن المرور بفعل أو حادث من وضـــعية "الحادث البســـيط الذي لا يسـتدعي إجراءات اسـتثنائية" إلى وضـعية "التهديد"، أو "المسـألة الأمنية security issue"، التي تتطلب تدابير طارئة. ويســتدعي تحديد المســألة الأمنية الحديث عن الفاعلين الأمنيين les acteurs de la sécurité باعتبارهم المؤهلين للقيام بهذه العملية. ويتوجب على هؤلاء الفاعلين تحديد الوحدة المعنية بالتهديد أو المهدَّدة (المرجع الأمني) والتي يمكن أن تكون الدولة، أو الفرد أو غيرهما من الوحدات، ثم تحديد التهديد المتربص بها من حيث طبيعته ومصـدره، وذلك بهدف إيجاد الترتيبات اللازمة للتصـدي له. غير أن تحديد المشـكلة الأمنية إذا "كان ســـهلا بالنســـبة للتقليديين الذين يطابقون، بصـــفة عامة، بين القضـــايا الأمنية

[1] - WENDT Alexander, « Constructing International Politics », International Security , vol : 20, n° : I, 1995, p :71.

[2]- Ibid, pp :71-72. [... which involves two basic claims: that the fundamental structures of international politics are social rather than strictly material (a claim that opposes materialism), and that these structures shape actors' identities and interests, rather than just their behavior (a claim that opposes rationalism)].

[3] - Ibid, p : 80. [the Cold War was a highly conflictual social structure].

[4] - Ibid, p : 80. [that Soviet nuclear forces gave Gorbachev a margin of safety for his policies].

[5]- BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, U.K, Ed 1,2003, p :6. [The principles of arrangement of the parts in a system, and how the parts are differentiated from each other]

والقضايا العسكرية واستعمال القوة"[1]، فإنه يصبح أكثر صعوبة عندما "ينقل الأمن إلى خارج القطاع العسكري"[2].

وبناء عليه، تتيح نظرية الأمننة فهم الطريقة التي يقدر وفقها الأفراد والجماعات، وخاصة منهم القادة السياسيون، وضعية ما على أنها تشكل "تهديدا"، ولكن مع استحضار معطى أساسي هو أن "التهديد دائما هو بناء يقوم به فاعل أو فاعلون يستعملون لغة الأمن لمحاولة إقناع الجمهور المستهدف بضرورة اللجوء إلى تدابير استثنائية. هذا التهديد ليس حقيقيا بالضرورة، لكنه يستوجب أن يقدم أو يبنى على أنه كذلك"[3]، أي أنه يكتسي صفته تلك بناء على الخطاب الذي ينتجه الفاعلون بخصوصه، مما يجعل مفهوم الأمننة ينصرف بالأساس إلى إنتاج الخطاب الأمني بالدرجة الأولى، والذي بمقتضاه تصبح مسألة ما مسألة أمنية "لا بسبب وجود تهديد وجودي حقيقي، ولكن بسبب تقديم المسألة على أنها كذلك"[4]؛ بمعنى أنه يمكن النظر إلى هذه العملية كنوع من "التسييس politicization"[5]، حيث إن أي قضية عامة[6] تمكن موضعتها، بحسب الظروف في مجال واسع، يسميه Buzan[7] طيفا spectrum، يبدأ من عدم التسييس، أو بالأحرى ما قبل التسييس، لينتهي عند الأمننة

---

[1]- BUZAN Barry,WAEVER Ole, DE WILDE Jaap , Security: A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, London, UK & Boulder, USA, 1998, P :1.[Identifying security issues is easy for traditionalists, who, broadly speaking, equate security and military issues and the use of force].

[2] - Ibid, p :1. [But it is more difficult when security is moved out of the military sector].

[3] - HARDY-CHARTRAND Benoit, La construction de la menace et la sécuritisation en Corée du nord : effets sur la politique étrangère, Université du Quebec à Montréal, p :19. [une menace est toujours une construction effectuée par un ou des acteurs qui utilisent le langage de la sécurité pour tenter de convaincre l'auditoire ciblé de la nécessité de recourir à des mesures extraordinaires. La menace en question n'a pas à être réelle, mais doit simplement être présentée ou construite comme telle].

[4] - BUZAN Barry, WAEVER Ole, DE WILDE Jaap , Security: A New Framework for Analysis, op, cit, p :24. [Not necessarily because a real existential threat exists but because the issue is presented as such a threat].

[5] - Ibid, p :23.

[6] - تختلف القضايا العامة في هذا الصدد من دولة لأخرى، ومن زمن لآخر. ومن الأمثلة في هذا السياق قضية الدين التي تخضع للتسييس في بعض الدول كالسعودية مثلا، في حين لا تخضع لهذه العملية في فرنسا مثلا (أنظر المرجع السابق ص:24).

[7] - Ibid, p :23. [any public issue can be located on the spectrum ranging from non politicized through politicized to securitized].

مرورا بالتسييس. وهذا يعني أن أية قضية أمنية لا يمكن أن تتخذ هذه الصفة إلا بعد أن تكون قضية سياسية. لكن الجدير بالذكر هو أن هذا الربط بين التسييس والأمننة لا يعني أن عملية الأمننة تمر دائما عبر الدولة؛ بل بإمكان وحدات اجتماعية القيام بالعمليتين معا[1]، تبعا للدينامية التي تشهدها السياسة الداخلية لكل دولة ولتحولات السياسة الدولية في كل فترة.

وعلى ضوء الصفة الدينامية التي تلتصق بعملية الأمننة، بما هي العملية التي وفقها تتحدد القضايا الأمنية من القضايا غير الأمنية، يمكن فهم كيف يستعصي مفهوم الأمن على التعريف والحصر لأنه "يكتسي حقيقة مختلفة بحسب المجالات"[2]، وبحسب تقديرات الفاعلين الأمنيين. لكن ذلك لا يمنع أن هذا المفهوم يوجد في منطقة تنازع القوة، والبحث عن السلام، أي أنه يستظل بثنائية الحرب والسلام، وهو ما سيجعله في محصلة سيرورة تطوره يكون أحد المفاهيم المحورية لعلم العلاقات الدولية، كما أنه، من ناحية ثانية، يتعلق بمجموعة من المفاهيم من قبيل "التهديد والحماية والوقاية والهشاشة والإجراءات الأمنية واليقظة والمراقبة أو أيضا الإنذار"[3]، والتي تعني الجماعات المختلفة، كما تعني الأفراد، وهو ما سيقود إلى التمييز بين أصناف من الأمن بحسب المستويات المعنية به والقطاعات التي يشملها.

الفرع الثاني: قطاعات الأمن ومستوياته

لا يرد الحديث عن الأمن بدون صفة ملحقة به، فيرتبط بوحدات سياسية أو جغرافية أو بقطاعات بعينها. وهو يتخذ في حقل العلاقات الدولية صورة ليست كغيرها لأن "طبيعة الأمن في هذا السياق ليست مطابقة لاستعمال هذا المصطلح في الخطاب اليومي"[4]، إذ لطالما ارتبط بالدول وسياساتها التي تحدد قضاياه وحدودها. لكن التحولات التي طالت النظام الدولي على امتداد العقود السابقة، وتداعياتها على حقل الدراسات الأمنية

[1] - Ibid, p :24

[2] - BERTHELET Pierre, op, cit, p :18.

[3] -Ibid, p :18.

[4] - BUZAN Barry,WAEVER Ole, DE WILDE Jaap , Security: A New Framework for Analysis, op, cit, p : 127. [the character of security in that contexte is not identical to the use of the term in everyday laguage].

ستفرض التمييز بين مستويات للأمن لن تبقى مقتصرة على الدولة، بل ستتحدد على ضوء "الموضوع المرجعي" للأمن في كل حالة (الفقرة الأولى)، كما سيتم فك الارتباط نسبيا بين الأمن والنشاط العسكري لتظهر قطاعات أمنية جديدة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: مستويات الأمن

ارتبط الحديث عن الأمن بالحديث عن الدولة، وفرض مفهوم الأمن الدولي نفسه كأحد المفاهيم الأساسية في العلاقات والسياسات الدولية، كما شكل مفهوم الأمن الوطني أحد المهام المنوطة بالدولة، لكن هذين المفهومين سرعان ما سيدخلان في منافسة شديدة مع مفهومين لاحقين زمنيا هما: الأمن الإقليمي والأمن الفردي.

أ_ الأمن الدولي والأمن الوطني: حيث "جاء استخدام الأمن في صيغته الأولى باعتباره مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة، إذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة"[1]، وقد كان هذا الاستخدام هو السائد منذ خمسينيات القرن الماضي إلى حدود منتصف الثمانينيات، مع هيمنة المنظور الواقعي على العلاقات الدولية، وفي أوج "قوة" الدولة كفاعل أول في العلاقات الدولية. وبناء عليه، يمكن اعتبار استقلال الدولة وبقاءها هما المؤشران على قدرتها على ضمان أمنها. وهنا يكون هذا الأمن رديفا للأمن القومي للدولة، الذي تتهدده بالتأكيد دول أخرى إذ "يؤمن الواقعيون بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دولة أخرى عادة. وخلال الحرب الباردة، ركز التفكير الأمني الواقعي أساسا على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وقد مثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءا من معجم الواقعيين الأمني"[2]، وهي مفاهيم مرتبطة بمعجم الحرب بالدرجة الأولى، وبمركزية دور الدولة.

لكن تراجع المنظور الواقعي لصالح المنظور الليبرالي الذي رافقه انحسار لدور الدولة في مقابل صعود قوى السوق، وانتشار ظاهرة الاعتماد المتبادل المرفوقة بنفاذية الحدود، وصعوبة الفصل بين الداخلي والخارجي في بلورة سياسات الدول الداخلية والخارجية، كلها عوامل فرضت نوعا من التخفيف في ربط الأمن بالقدرة على خوض الصراعات المسلحة

[1] - قوجيلي سيد أحمد، مرجع سابق، ص:9.
[2] - مارتن غريفش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص:78.

والحسم فيها لصالح رؤية أكثر انفتاحا يمكن لمسها من التمييز الذي أقامه BUZAN لما اعتبر أن "الأمن على مستوى الدولة القومية يسعى إلى التحرر من التهديد، أما على المستوى الدولي فإنه يتعلق بقدرة الدول والمجتمعات على صون هويتها المستقلة وتماسكها العملي"[1]، مع الأخذ في عين الاعتبار انصراف مفهوم التهديد لأوسع من التهديد العسكري، يشمل مجالات متعددة، وهو ما ستجعل مسألة ضمان الأمن الوطني (أو القومي) من الأمور الصعبة التحقق بمعزل عن ضمان الأمن في مستويات أعلى وأدنى من إطار الدولة، وبالتحديد على المستوى الإقليمي على اعتبار أن الإقليمية كما يقول Clark "تبقى رقيبا على العولمة"[2] من جهة، والإطار الأقرب لحل المشاكل الأمنية المتزايدة ذات الخصوصيات المختلفة عبر العالم، لأنه "في الوقت الحالي أصبح تاريخ الأمن العالمي أكثر تنوعا، وأفسحت الصورة النمطية نسبيا للأمن السياسي- العسكري المحتكر من الفاعلين الدولتيين المجال لتصورات لأمن متعدد القطاعات وجماعة متنوعة من الفاعلين، ومجموعة من الشروط والديناميات التي تختلف من جهة إلى أخرى"[3]، وبالتالي لا بد من "أقلمة" مفهوم الأمن.

ب- الأمن الإقليمي: يعتبر McSWEENEY أن تاريخ نظريات الأمن ظل محكوما بفكرتين: أولهما أن الأمن هو شرط لوجود الجماعة الدولية، المكونة من الدول والمستندة على التعاون والاعتماد المتبادل بينها، وبالتالي فالأمن هنا يحيل على فكرة الأمن الجماعي. أما الثانية فتستند إلى كون الأمن متعلق بالدولة ووجودها وممارستها لسلطاتها، أي أنه هنا بمعنى الأمن الوطني لكل دولة. واعتبارا لكون نهاية الحرب الباردة قد أحدثت "تأثيرات عميقة على مجموع بنية الأمن الدولي"[4]، لم يعد مفهوم الأمن أسير هذين المستويين فقط: أمن وطني وآخر دولي، بل سنصبح أمام مستويات فرعية جديدة تساير التحول الذي وقع

1- BUZAN Barry, People, states & fear, op, cit, pp :142- 212

2 -In BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers, op, cit, p :7.[Territorialization remains a check on globalization].

3 - BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers, op, cit, p :19.[In the present era, therefore,the story of global security becomes more diversified. A relatively uniform picture of military-political security dynamics dominated by state actors gives way to multisectoral conceptions of security, a wider variety of actors, and sets of conditions and dynamics that differ sharply from one region to another].

4- Ibid, p :3. [Almost nobody disputes that the end of the Cold War had a profound impact on the whole pattern of international security].

على مستوى الفاعلين في العلاقات الدولية على تنوعهم، حيث سيصبح الأمن الإقليمي "أكثر استقلالية وأكثر أهمية في السياسات الدولية"[1]، إذ "في غياب تنافس بين القوى الكبرى وكذا تدخل هجومي في مختلف الجهات، يكون للسلطات المحلية هامش أوسع للمناورة. وخلال العقد الذي تلا انتهاء الحرب الباردة، لم تكن القوة الكبرى المتبقية ولا القوى الكبرى الأخرى (الصين والاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا) متحمسة للتدخل في الشؤون الأمنية خارج جهاتها الأصلية، ولم تتجه إرادتها لذلك"[2]، وبذلك ستفرد الدراسات الأمنية حيزا مهما للأمن الإقليمي كمستوى وسيط بين الأمن الوطني والأمن الدولي. كيف ذلك؟

يقسم BUZAN و WAEVER، في كتابهما Régions and Powers، تاريخ الأمن الإقليمي في العالم المعاصر إلى مراحل ثلاث[3]:

- الفترة ما بين 1500 و1945 حيث ظهر أول نسق دولي على المستوى العالمي، وأصبح النموذج الأوروبي للسيادة، والدولة الوطنية ذات السيادة هي الشكل السياسي السائد، ليكون هذان المعطيان الإطار الضروري لظهور مفهوم "مركب الأمن الإقليمي"، لأنه ما كان ممكنا في النصف الأول من القرن السادس عشر الحديث عن بعد عالمي للنظام القائم، وبالتالي لا مكان للحديث عن "نظم إقليمية" لأن ما كان سائدا عبارة عن نظم متفرقة لا تمثل نظما فرعية، بل عوالم مستقلة انتهت إلى تمدد النظام الأوروبي ليصبح عالميا، كما أنه بانتشار المفهوم الويستفالي للدولة، ستشكل الدول الفاعلين الأساسيين في المسألة الأمنية.
- فترة الحرب الباردة وتصفية الاستعمار ما بين 1945 و1989، والتي تميزت باستقلال عدد كبير من المستعمرات السابقة مما ولد ظهور مجموعة من الدول الجديدة

[1]- Ibid, p :3. [the regional level of security has become both more autonomous and more prominent in international politics, and that the ending of the Cold War accelerated this process].

[2] - Ibid, p :3 [Without superpower rivalry intruding obsessively into all regions, local powers have more room for manoeuvre. For a decade after the ending of the Cold War, both the remaining superpower and the other great powers (China, EU, Japan, Russia) had less incentive, and displayed less will, to intervene in security affairs outside their own regions.]

[3] - Ibid, pp :14-15.

وأعطى دينامية للأمن في بعده الإقليمي، خاصة في ظل حالة الاستقطاب التي سادت هذه المرحلة والتي ألقت بظلالها على جميع المناطق حيث "ساعدت على ميلاد العديد من مركبات الأمن الإقليمية، في الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، ولكنها شكلت الآلية التي نظمت وروجت لتدخل واسع في عمل هذه الهيآت الجديدة"[1]، مما جعلها إحدى أدوات الحرب الباردة.

- فترة ما بعد الحرب الباردة منذ 1990، ويعتبر الباحثان أنها حملت ثلاث متغيرات كبرى[2] فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، أولها رفع غطاء القوى العظمى عن أوروبا، ووفود خمس عشرة دولة جديدة على الساحة الدولية، وثانيها ما أفرزه من طبيعة توزيع القوة العالمية وكثافة اختراقها لمركبات الأمن security complexالإقليمية[3] في العالم الثالث مع تواري الصراع الإيديولوجي، وثالثها تغير الأجندة المطروحة على الفاعلين الأمنيين والتي بدأت بوادره منذ السبعينات بظهور تهديدات أمنية جديدة سواء البيئية منها أو الاقتصادية أو غيرها.

---

[1] - BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers, op, cit, p :14 [The Cold War assisted the formation of several RSCs in the Middle East, Africa, and Asia. But it was also the mechanism that organised and promoted extensive intervention into the operation of these new RSCs].

[2] - Ibid, p :17

[3] - مركب الأمن الإقليمي هو من المفاهيم التي اعتمدها بوزان ورفاقه لتسهيل التحليل الأمني على المستوى الإقليمي، أفردوا لها نظرية في كتابهم "الأقاليم والقوى "Regions and Powers، تحت مسمى (RSCT)؛ نظرية مركب الأمن الإقليمي والتي حدد الهدف منها في "إقامة التميز بين ما يحدث على مستوى نسق القوى العالمية التي تسمح لها قدراتها بتجاوز المسافة، وما يحدث على مستوى الأنظمة الفرعية للقوى الصغرى التي تبقى بيئتها الأمنية الأساسية هي إقليمها" (أنظر ص: 4 من الكتاب المذكور):

[RSCT distinguishes between the system level interplay of the global powers, whose capabilities enable them to transcend distance, and the subsystem level interplay of lesser powers whose main security environment is their local region].

كما أنها "توفر إطارا مفاهيميا يصنف الأمن الإقليمي إلى مجموعة من الأنواع، وبذلك توفر قاعدة للدراسات المقارنة في مجال الأمن الإقليمي. وهي توفر أيضا نظرية مع بعض القدرة على التنبؤ بالشكل الذي يجعلها قادرة على تقليص نطاق النتائج المحتملة بالنسبة لأقاليم معينة"(ص:4)

(RSCT offers a conceptual framework that classifies security regions into a set of types, and so provides a basis for comparative studies in regional security. It also offers a theory with some powers of prediction, in the sense of being able to narrow the range of possible outcomes for given types of region)

وتنصرف فكرة مركب الأمن الإقليمي إلى أن الإقليم يسيطر على تمثل الدول للأمن، حيث أن الدول تميل إلى تحديد علاقاتها الأمنية على المستوى الإقليمي وليس العالمي، لكن مع استحضار الدور الذي يمكن ان تلعبه القوى الكبرى/القوى العالمية في التأثير على مركبات الامن الإقليمية.

يتعلق الأمن الإقليمي، إذن، بموضوع مرجعي أكبر من الدولة الواحدة، ولكنه أقل من العالم بأسره، وهو ما يعرف ب"الإقليم"، أي أنه يتعلق بأمن دولتين أو أكثر مرتبطة ببعضها البعض بشكل نَسَقي يتعذر معه تصور اختلال أمن عنصر فيه دون إحداث اضطرابات في أمن العناصر الأخرى. وهو بذلك محصلة الأمن الوطني لكل من هذه الدول ولكن أيضا الأمن المشترك بينها، من خلال تدبير المتغيرات الأمنية في هذا الإقليم. وبذلك يمكن الاتفاق مع الرأي القائل بأن "الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة أو تماثلت التحديات التي تواجهها"[1]، خاصة في ظل النظام الدولي الراهن حيث لا بد من التأكيد في هذا السياق على أنه "منذ تصفية الاستعمار أصبح المستوى الإقليمي في الأمن في الآن ذاته أكثر استقلالية وأكثر أهمية في السياسة الدولية، كما أن انتهاء الحرب الباردة قد سهل هذه العملية"[2].

ويعتبر شرط توافق المصالح والغايات أو تماثل التحديات من الشروط اللازمة لوجود أمن إقليمي يُعد بدوره شرطا لنظام إقليمي، قادر على الإجابة على تطلعات الدول المكونة لوحدات هذا النظام أو التكتل ومواجهة التهديدات المحدقة بها على اعتبار خصوصية كل منطقة من العالم، واستحالة معالجة جميع المشاكل على تنوعها في إطار عالمي، خاصة مع "توسع اقتصاد السوق، واندماج المالية العالمية والاستثمار والإنتاج وعملية العولمة المكثفة وتطور تكنولوجيات التواصل الحديثة مما شكل تحديا متزايدا للتفكير المتمركز على الدولة"[3]، ليفسح المجال أمام مستوى آخر من الأمن هو الأمن الفردي الذي فرضه واقع تحول الصراعات المسلحة عبر العالم منذ تسعينيات القرن الماضي من صراعات بين الدول إلى صراعات داخلية بين مكونات الدولة الواحدة في أغلب الحالات.

---

[1] - الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:19، 2008، ص:19.

[2]- BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers, op, cit, p :3. [since decolonisation, the regional level of security has become both more autonomous and more prominent in international politics, and that the ending of the Cold War accelerated this process].

[3] - ALAM Saleh, « Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security », Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No : 4 , Winter 2010, p :229. [the expansion of the market economy, the integration of global finance, investment and production, the intensified process of globalisation and the enhancement of modern communication technologies increasingly challenged traditional state-centric thinking].

ج- الأمن الفردي: عندما يكون الموضوع المرجعي للأمن هو الفرد، نكون بصدد تجاوز الدولة والتفكير المتمركز حولها في علاقتها بالأمن إلى مستوى أصغر، ظل لعقود مهملا لأنه لم يكن ليذكر إلا في ارتباطه بالدولة مع هيمنة المنظور الواقعي الذي يرى أن "المسؤولية الأساسية للدولة هي حماية مواطنيها من التهديدات الداخلية والخارجية"[1]، ولكن اعتمادا على القوة العسكرية التي تعتبر الضمانة في هذا الباب، حيث ينظر للقوة العسكرية على أنها "أداة سياسية يتم عبرها إثبات القوة، وممارسة صَدِّ التهديدات، وإمكانية ضمان الأمن الداخلي، وردع الهجوم الخارجي والحفاظ على سلامة الأراضي، والحفاظ على السلم واكتساب الهيبة"[2].

وعلى عكس الواقعية، ركزت النظرية النقدية التي أثرت في الدراسات الأمنية، على اعتبار الفرد موضوعا مرجعيا للأمن، وبالتالي تم النظر لضمان أمن الفرد كرديف لحماية الإنسان/الفرد، وعبره الجماعة البشرية، وبالتالي مدخلا للأمن العالمي الشامل، لكن دون أن يعني ذلك علاقة شرطية قَصْر الأمن الدولي على تحقيق الأمن الفردي، وهو ما يجزم به BUZAN قائلا: "لا يمكن للأمن الدولي حاضرا أو مستقبلا أن يختصر في الأمن الفردي"[3]، في حين يمكن النظر إليهما كعمليتين متكاملتين، أو وجهين لعملة واحدة.

لقد أسهمت النظرية النقدية في إحداث تحول جذري في الدراسات الأمنية بإقحام الفرد كموضوع مرجعي، حيث سيصبح كل عنصر من شأنه المساس بحرية الفرد أو وجوده، أو باختصار يشكل تهديدا له، موضوعَ أمننة. غير أن تنزيل هذا المفهوم هو من الصعوبة بمكان؛ فمن ناحية، يعتبر الحديث عن "أمن الأشياء أسهل من أمن الأفراد"[4] لأن الأولى قد تعوض بما لها من جنس مواصفاتها، في حين أن ما يتعلق بالفرد يكون غالبا غير قابل للتعويض، فمن يفقد حياته مثلا لا يمكن أن تعوضه، أو تمكنه من استعادتها بأي

---

[1] - ALAM Saleh, « Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security », Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No : 4 , Winter 2010, p :230.

[2] - Ibid, p :230[Military power, therefore, is seen as a political instrument through which strength can be demonstrated, counter threats can be exercised, domestic security can be guaranteed, external attack can be deterred, territorial integrity can be maintained, peace can be preserved, and prestige can be acquired].

[3]- BUZAN Barry, People, states & fear, op, cit, p :3.

[4]- BUZAN Barry, People, states & fear, op, cit, p :49.

حال، ومن ناحية ثانية، وعلى غرار مفهوم الأمن الشامل المرتبط به، يصطدم تنزيل المفهومين ب"التصور الويستفالي للنظام الدولي"[1] القائم أساسا على الأمن الدولتي في شقيه الوطني والدولي.

لكن الحضور القوي والوازن لعدد من القوى والمؤسسات عبر الوطنية في مجال صياغة السياسات الدولية - بفعل ظاهرة الاعتماد المتبادل المعقد الذي اخترق مختلف الأنشطة، وخَلَقَ قنوات متعددة بين المجتمعات، وبفعل استحكام قيم التعاون وانتشار أطر مختلفة للتكامل- ساهم إلى حد بعيد في التخفيف من هذه الصعوبة. ومن تمظهرات هذا التخفيف الاتجاه إلى ربط الأمن بالتنمية، حيث يصرح McNAMARA في كتابه The essence of security أن: " الأمن هو التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة"[2]. وبناء على هذا الأساس، يتم النظر للأمن في بعده المتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تداعياتها على الفرد والمجتمع، كموضوعين مرجعيين، وبالتالي فالأمن الفردي يمثل اللبنة الأساس لأي مستوى آخر من الأمن، رغم ما يعتريه من مفارقات، حيث يقتضي الأمن الفردي مثلا توفير ضمانات تمتع الفرد بحريته، ولهذا السبب لا بد من حمايته من كل تجاوز يمكن أن يطاله جراء ممارسة الآخرين لحرياتهم.

الفقرة الثانية: قطاعات الأمن وفكرة الاعتماد المتبادل الأمني

بنفس الطريقة التي غدا فيها الأمن موضوع تمييز بحسب المستويات، فرض التمييز بين قطاعات أمنية نفسه بقوة، حيث "تزايد التفكير في الأمن كقطاعات في العقود الأخيرة للحرب الباردة مع ظهور قضايا جديدة على جدول الأعمال السياسي- العسكري"[3]، لكن

---

[1]- VIAU Hélène, La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Centre d'études des politiques étrangères et de sécurité (CEPES), CEIM, Série Mémoires 1, p :x, Août 2000.
http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/VIAUFINAL_MEM1.pdf (consulté le 26/09/2016).

[2] - مكنامارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970، ص: 125.

[3]- BUZAN Barry,WAEVER Ole, DE WILDE Jaap , Security: A New Framework for Analysis, op, cit, p :7. [thinking about security in terms of sectors simply grew up with little reflection during the later decades of the cold war as new issues were added to the military-political agenda].

هذا التقسيم يبقى ذا طبيعة إجرائية فقط مادامت هذه القطاعات تبقى "أجزاء مترابطة من مجموعة معقدة، الهدف من التمييز بينها يبقى فقط هو تقليص التعقيد لتسهيل التحليل"[1]. وبهذا الصدد، وفي إطار محاولته "رسم ملامح الخصائص الأساسية للنموذج الجديد للعلاقات الأمنية العالمية التي بدأت في الظهور عقب التحولات الكبرى لسنوات 1989-1990 وأولى أزمات ما بعد الحرب الباردة في منطقة الخليج"[2]، يحدد BUZAN للأمن قطاعات خمسة تعكس نظرته للأمن باعتباره "السعي إلى التحرر من التهديد، وقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على هويتها ووحدتها الوظيفية في مواجهة قوى التغيير التي تعتبرها معادية"[3]. وبالتالي، يكون "الغرض الأساس للأمن هو البقاء، لكنه يشمل أيضا، وبطريقة عقلانية، مجموعة مهمة من الانشغالات المتعلقة بشروط الوجود"[4]، سواء على مستوى الدولة الواحدة، أو على المستوى الدولي، لأن التمييز بين هذه القطاعات كان محاولة من BUZAN ل"تحليل الكيفية التي يمكن بها لهذه القطاعات الأمنية الخمس أن تؤثر في "الهوامش periphery" تبعا للتحولات التي تطرأ على "المركز"[5]، انطلاقا من فكرة أن "التحولات العميقة في العلاقات الأمنية على مستوى المركز كان لها في الآن ذاته تأثير مباشر وغير مباشر على الأمن في الهوامش"[6]، أي أن التأثير كان في منحى واحد من المركز نحو

---

[1]- Ibid, p :8 [Sectors might identify distinctive patterns, but they remain inseparable parts of a complex whole. The purpose of selecting them is simply to reduce complexity to facilitate analysis].

[2]- BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », International Affairs, Vol : 67, No : 3, Juillet 1991, p : 431.

[3]- Ibid, p :432. [Security is taken to be about the pursuit of freedom from threat and the ability of states and societies to maintain their independent identity and their functional integrity against forces of change which they see as hostile] .

[4] - Ibid, pp :432- 433. [The bottom line of security is survival, but it also reasonably includes a substantial range of concerns about the conditions of existence].

[5] - STONE Marianne, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1, Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009, p: 4. [Buzan analyses how five sectors of security (Political, Military, Economic, Societal, and Environmental) might affect the "periphery" based on changes in the "center"].
http://www.geest.msh-paris.fr/IMG/pdf/Security_for_Buzan.mp3.pdf (consulté le: 6/6/2016).

[6] - BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », op, cit, p : 439.[These massive changes in security relations within the centre will have both direct and indirect effects on security within the periphery].

الهوامش وهو ما سيجعل المسألة الأمنية في ما بعد الحرب الباردة ذات خصوصية. ووفق هذا التصور كانت هذه القطاعات الخمسة على الشكل التالي:

أ- **الأمن السياسي**: ويتعلق بعلاقات السلطة، أي "بالاستقرار التنظيمي للدول وأنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تضفي عليها الشرعية"[1]، علما أن نهاية الحرب الباردة قد أفرزت في أول تداعياتها السياسية تواري التقسيم الذي كان عليه العالم؛ عالم أول وعالم ثان وآخر ثالث. ولعل أكبر المتضررين كان هذا الأخير الذي كان يستمد بعضا من قوته من الاصطفافات[2] وراء هذا القطب أو ذاك، ليحجز لنفسه مكانا في ساحة السياسة الدولية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا متعلق بهذا التقسيم الثنائي بين "مركز" و"هوامش"، هل هو بالبداهة التي قد يبدو عليها للوهلة الأولى؟

يعيد هذا التقسيم إلى الأذهان مفهوم المركزية الغربية، وفكرة نهاية التاريخ والإنسان الأخير كما نظر لها فوكوياما، حيث يتشكل المركز من الليبراليات الديمقراطية، ويتوزع ما عداها على الهوامش، بما لهذا التصنيف من تأثير كبير على السياسات الأمنية في هذه الدول بفعل التأثير الذي تمارسه عليها التوجهات الأمنية لدول المركز[3]، والتي تجعل أمنها السياسي على المحك.

ب- **الأمن العسكري** : ويتعلق ب "مستويي التفاعل لقدرات الدولة الدفاعية والهجومية المسلحة، وتصورات الدول لنوايا بعضها"[4]، وهو الصورة الكلاسيكية للأمن، ويتناول بالأخص موضوع الإكراه الذي قد يمارسه طرف على طرف آخر باعتماد القوة العسكرية، وهو بذلك يرتبط بمفهوم السلم باعتباره الحالة التي تغيب فيها الحرب أي الإكراه القائم على القوة العسكرية. غير أن حقل الدراسات الأمنية قد عرف وفود عدد من المفاهيم الجديدة التي حاولت مقاربة الموضوع بطريقة أكثر إجرائية حيث سيتم تداول

---

[1]- Ibid, p : 433. [Political security concerns the organizational stability of states, systems of government, and the ideologies that give them legitimacy].

[2] - Ibid, p : 439.

[3] - يعتبر BUZAN في المرجع السابق ذكره ص: 441 أن من بين التأثيرات التي يمكن رصدها لتأثير الأجندات الأمنية على مستوى المركز على مثيلاتها في دول الهامش صعود الإسلام إلى صفوف المواجهة الأولى للهيمنة الغربية.

[4]- BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », op, cit, p :433.[Military security concerns the two-level interplay of the armed offensive and defensive capabilities of states, and states' perceptions of each other's intentions].

مصطلحات "السلام المستقر"، و"السلام الإيجابي" في مقابل "السلام السلبي" الذي يحيل فقط على "مرادف لغياب الحرب"[1]، أي على ممارسة العنف المباشر.

لقد أعطت نهاية حالة الاستقطاب الإيديولوجي والتطورات التي حدثت على مستوى المركز، أملا في انبعاث سلام عالمي، حيث يمكن ببساطة "قراءتها كتوجه نحو خفض العسكرة على مستوى دول الهامش"[2] مادام الدافع الذي كان ينعش هذه العملية في ستينيات وسبعينيات وثمانينات القرن الماضي قد أصبح في خبر كان. لكن توجه بلدان المركز إلى عدم الاكتراث بما يخترق معظم دول الهامش من تنافس وصراع إن على المستوى الوطني أو الإقليمي، بحكم أنها لم تعد تحظى بنفس الأهمية في أجنداتها الأمنية، سيفسح المجال أمام جيل جديد من المواجهات العسكرية المحلية والإقليمية، تجعل من المشروع التساؤل عما إذا كان من الممكن "الاعتقاد أن توازن الرعب كان أكثر راحة مقارنة بالفوضوية اللاأمنية التي نواجهها اليوم؟"[3].

إن استمرار هذا الوضع يعكس الارتباك الذي طبع تعامل القوى الكبرى مع مرحلة ما بعد الثنائية القطبية، وبالضبط ما بعد الأزمة الأولى الكبرى التي طبعت المرحلة وهي حرب الخليج، حيث تساءل حينها BUZAN عما إذا "كان الغرب سيستعمل تفوقه الجديد في إهمال العالم الثالث أم أنه سيسعى إلى إخضاعه لأمن جماعي أقوى، ونظم إدارة إقليمية"[4]، كفيلة باحتواء الانفجار الأمني الذي خلقه انسحاب العظميين على مستوى دول الاصطفافات الإيديولوجية السابقة، والتي أصبحت تهديداته تزحف على دول المركز ذاتها. يبدو سيناريو الإهمال ضعيفا بفعل العولمة التي لم يعد معها من الممكن الحديث عن أمن

[1] - - قوجيلي سيد أحمد، مرجع سابق، ص:14.

[2] - BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century »,p : 442.[Developments in the centre can easily be read as pointing to a lowering of militarization in the periphery].

[3]- BERTHELET Pierre, Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats, (préface de Christian Choquet), Editions Publibook, 2014, p :13.

[4] - BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », op, cit, p :442.[But this prospect raises an important question about whether the West will use its new pre-eminence to neglect the Third World, or whether it will seek to subject it to stronger collective security and regional management regimes. At the time of writing, this question is an open one. The longer-term outcome of the Gulf crisis will powerfully affect which direction is taken].

جزئي خاصة في بُعده العسكري مما يجعل مسؤولية دول المركز قائمة وكبيرة في نقطتين بالأساس: "مراقبة تجارة الأسلحة وتقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية"[1].

ت- **الأمن الاقتصادي**: ويتعلق ب "الولوج للموارد والتمويل والأسواق الضرورية للحفاظ على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة"[2]، أي بقدرة الدولة على الاستجابة للحاجيات الأساسية لمواطنيها وتوفيرها، من جهة، والحفاظ على توازناتها الاقتصادية وقدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية سواء من المؤسسات المالية أو الاقتصادية العالمية، من جهة ثانية، علما أن الاقتصاد العالمي - سواء في شق التجارة والمبادلات، أو في شق التمويلات، ووسائل الإنتاج، والتكنولوجيا المتقدمة المتدخلة في سيرورته- موجه من دول "المركز". ولا تملك دول الهامش إلا التأقلم مع ما يأتيها منه بما يمكنها من البقاء في مستوى "آمن" اقتصاديا، خصوصا في ظل تزايد المؤشرات التي تنذر بنزولها إلى مرحلة اللاأمن الاقتصادي من قبيل "انخفاض أسعار السلع الأساسية وزيادة تضارب المصالح بين الدول النامية والاستراتيجيات الناجحة التي قام بها المركز بغرض التفريق بينها، والهشاشة الكبيرة تجاه أزمة المديونية، وفقدانها لميزة توفير اليد العاملة الرخيصة بفعل المَكْنَنَة الذكية في الدول الصناعية المتقدمة"[3]. وتشكل هذه العوامل تهديدات حقيقية للأمن الاقتصادي للدولة، مما يستدعي إضفاء الطابع الأمني على استراتيجياتها وسياساتها الاقتصادية، أي أمننة الاقتصاد، من خلال التدبير الجيد للعديد من المسائل من قبيل تراجع المساعدات الاقتصادية التي كانت تتغذى على الصراع بين الشرق والغرب، والتوجه نحو التكتلات الإقليمية، واستقطاب الاستثمارات الخارجية وغيرها من الآليات التي تفرضها ظروف النظام الدولي الراهن.

---

[1] - Ibid, p :443.[Whether the centre attempts comprehensive or selective intervention in the periphery, two specific military security issues arise either way-control of the arms trade, and the strengthening of the nuclear non- proliferation regime].

[2]- Ibid, p :433. [Economic security concerns access to the resources, finance and markets necessary to sustain acceptable levels of welfare and state power].

[3] - Ibid, p :446.[The periphery, in other words, will remain the periphery. Some argue that its position will continue to deteriorate because of declining commodity prices, greater divergence of interest among the developing countries, successful strategies by the centre to divide and rule, the acute vulnerability of the debt crisis, and the loss of comparative advantage from cheap labour to smart automation technology in the advanced industrial countries].

ث- **الأمن المجتمعي**؛ ويتعلق ب "قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج نماذجها التقليدية المتعلقة باللغة والثقافة والتجمع والهوية الدينية والوطنية والتقاليد في ظل شروط مقبولة للتطور"[1]، أي أنه يحيل على قدرة مجموعة ما على الاستمرار لكن مع الحفاظ على خصوصياتها من لغة وثقافة ودين وعادات وتقاليد في ظل المحيط المتغير الذي تعيش فيه، بما يجعل سيرورة التطور التي تعرفها بعيدة عن ميسم القسر والإكراه، وإلا كنا أمام حالة لاأمن مجتمعي يعكس غياب المرجع في إدارة الصراعات الإثنية والطائفية، ويفتح الباب أمام عمليات التفكك والحروب الأهلية وفي بعض الأحيان الشاملة. وتمثل هذه الحالة وجها آخر للتمايز بين المركز والهوامش، كواقع يفرض نفسه على ساحة العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، حيث يرىBUZAN بهذا الصدد أن الأمن المجتمعي "مرشح لأن يصبح القضية الأهم بين المركز والهامش، وداخل كل منهما، أكثر مما كان عليه الأمر في الحرب الباردة"[2]، فيما يشبه استعادة منقحة لنظرية صراع الحضارات لهنتغتون حيث يحيل الأمن المجتمعي على "التهديدات ومواطن الضعف التي تؤثر في أنماط الهوية والثقافة المشتركة"[3]، والتي أصبحت مستهدفة بمسلسل العولمة الشامل، ومحاولات التنميط العالمي وفق نموذج حضاري محدد، يوازيه بالمقابل موجات هجرة نحو المركز تهدد هويته وثقافته، وتؤجج عومل اللاستقرار فيه، على النحو ذاته الذي أحدثته هجرة الأوروبيين في النصف الثاني للألفية الثانية نحو البلاد الأخرى. بهذا يكون الأمن المجتمعي أحد أهم الإضافات التي حملتها مدرسة كوبنهاجن لحقل الدراسات الأمنية، والذي سيلقي بظلاله على كافة القطاعات الأمنية الأخرى، بل لا يمكن تناوله إلا في علاقته بها خاصة الأمن السياسي المرتبط بنموذج الدولة الوطنية التي أفرزته التجربة الغربية، واستوردته دول العالم أو فرض عليها، دون أن تستطيع لاحقا تحقيق "تصالح مع الإيديولوجيا والإثنية والعرقية"[4]

---

[1] - BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », op, cit, p:433.[Societal security concerns the ability of societies to reproduce their traditional patterns of language, culture, association, and religious and national identity and custom within acceptable conditions for evolution].

[2]- Ibid, p :447.[Societal security is likely to become a much more prominent issue between centre and periphery, and within both, than it has been during the Cold War era].

[3] - Ibid, p :447.[Societal security is about the threats and vulnerabilities that affect patterns of communal identity and culture].

[4] - STONE Marianne, op, cit, p :5.[If Afghanistan is used as an example, one can see that the differences in culture, ideology and ethnicity, which make up tribal boundaries found within the state are not easily reconciled with the state itself, "a Western construction" – according to some critics].

الموجودة سلفا في البلد، وتمثل أفغانستان مثالا صارخا في هذا الصدد، وبالأمن العسكري في أدواره التقليدية للحفاظ على الدولة.

ج- **الأمن البيئي**: وهو من أكثر أنواع الأمن صعوبة لأنه لا يعني فردا أو جماعة أو دولة بل يمتد تأثيره إلى الجميع. ونظرا لطبيعته الكونية يصعب تحديد إطار لضمانه في إطار الفوضوية التي تسم النظام الدولي، كما يصعب التحكم في تداعيات الإخلال به. وعادة ما ينظر للقضايا البيئية في بعدها الاقتصادي باعتبار التكلفة العالية لظواهر مثل التلوث أو التصحر، لكنها تصبح ذات طبيعة أمنية عندما تمس بالبقاء الإنساني كما هي الحال بالنسبة لثقب الأوزون، أو ارتفاع مستوى مياه البحر والفيضانات المهولة كالتي عرفتها البنغلاديش، والتي ترتبط بالأنشطة البشرية ذات الطبيعة الصناعية بالدرجة الأولى والتي تسهم في انبعاثات غازات الدفيئة، وتلوث الفرشات المائية ومياه البحار وغيرها من الظواهر. إن أمننة هذه القضايا لا يمكن إلا أن يكون في بعده الدولي بالنظر لصعوبة تدبيرها على المستويين الوطني والإقليمي خاصة بالنسبة لدول الهامش التي يكون إسهامها في الظاهرة ضعيفا، وتحملها لتبعاتها كبيرا بما سيجعلها (القضايا) في قلب "الحوارات والتوترات بين الهامش والمحيط"[1]، وبالتالي سيتم إخراجها من مجرد إشكال اقتصادي إلى المجال السياسي، بل وإلى المجال العسكري مع تواتر الحديث عن حروب الماء بين الدول المرتبطة بإشكالات تدبير الموارد المائية السائرة في طور التناقص، ومحاولات الاستئثار بها. وبناء عليه سيكون الأمن البيئي من القضايا التي ستفرض نفسها على أجندة الفاعلين على مستوى كل دولة وعلى المستوى الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثاني: موقع الأمن في النظام الدولي

عندما وضعت الحرب العالمية الثانية في أربعينيات القرن الماضي أوزارها، بدأت صياغة إطار جديد للعلاقات بين الدول استحضر بشكل قوي ما أفرزته حربان مدمرتان من ويلات، قامت الأمم المتحدة على مقاصد أربعة[2] تعكس جميعها هذا الهاجس: حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء العلاقات الودية بين الأمم في إطار من تعزيز السلم، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

[1] - BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », op, cit, p :450.

[2] - الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

والإنسانية، واحترام حقوق الإنسان ومناهضة التمييز مهما كان الأساس الذي يقوم عليه، واعتبار هيئة الأمم المتحدة المرجع لتنسيق الجهود لبلوغ المقاصد الثلاث السابقة والحرص على احترامها.

ولبلوغ هذه المقاصد تم تأطير الحياة الدولية بمجموعة من المبادئ التي لا تخرج عن إطار الضمانات التي عبرها يمكن بلوغ هذه المقاصد. وهي تشكل بدورها تمظهرات للقطاعات الأمنية المشار إليها سابقا، على المستويات المختلفة للأمن، فرديا أو دولتيا أو إقليميا أو دوليا. وتتلخص هذه الضمانات[1] في: مبدأ المساواة بين الدول، وتنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية، وفض المنازعات بالطرق السلمية، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات ما بين الدول، ومد العون للأمم المتحدة في كل ما تتخذه من تدابير وإجراءات بما لا يسوغ لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتندرج هذه الضمانات في إطار الهدف الأكبر من إنشاء المنظمة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، وهو ما يعيد إلى الواجهة العلاقة الجدلية بين السلم والأمن، أي العلاقة بين الأمن والقوة العسكرية، ومكانة الأمن في النظام الدولي، على اعتبار أن بروز نظام دولي إنما يكون على أنقاض آخر، غالبا ما تودي به نتائج حرب ساخنة كما هي العادة، أو باردة كما كانت الحال بالنسبة لنظام الثنائية القطبية. فكيف تمت موقعة الأمن في النظام الدولي الراهن الذي احتفظ بمنظمة الأمم المتحدة كإرث عن سابقه، أي احتفظ بنفس المقاصد والضمانات، لكنه عرف تحولات كبرى على مستوى توزيع القوة على المستوى الدولي، لم يعد ضمان الأمن معها مجرد غاية (الفرع الأول) بل أصبح وسيلة لتكريس الوضع القائم (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأمن كغاية للنظام الدولي

شكل ضمان الأمن الدولي، إحدى المهام التي أنيط بمنظمة الأمم المتحدة القيام بها من خلال توفير إطار قانوني ومؤسساتي كفيل بتحقيق هذا الهدف، في ظل فوضوية تفرض نفسها كإحدى خصائص المجتمع الدولي، يصبح معه الأمن أحد المطالب الملحة بل من الشروط الضرورية لبقاء الدول ورفاهها. لكن الأمن، كما أسلفنا، ليس مفهوما بسيطا

[1] - الفقرة الثانية من المادة الأولى من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

أحادي البعد، إذ "تشتمل قضايا الأمن التقليدية على الحرب والسلام، لا سيما في ما بين القوى العظمى، وتوازن القوى والأحلاف، والإمبريالية، والعلاقات الاقتصادية الدولية بما فيها الوصول إلى المواد الخطرة، والتجارة والاستثمار والعملات، والقانون الدولي والمؤسسات العالمية. وما يسمى بالأجندة الجديدة والتي تشتمل على بعض القضايا التي برزت مع التطور التقني (مثلا النتائج البيئية لطرق الإنتاج أو إسهامات تكنولوجية حيوية لتقديم أسلحة الدمار الشامل) وبعض الأمور التي كان اهتمام الدول بها أقل في السابق، خاصة الأحداث داخل الدول الأخرى كالحروب الأهلية وحقوق الإنسان"[1]. وإذا كانت المنظمة الدولية، كأهم ركائز النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، قد استطاعت تلافي اندلاع حرب عالمية ثالثة، فإن تحقيق الغاية الكبرى من وجودها وهي حفظ الأمن والسلم الدوليين، لم تخرج عما سماه ARON الحرب المستبعدة (الفقرة الثانية)، والسلم المستحيل (الفقرة الأولى).

الفقرة الأولى: الأمن في ظل الحرب الباردة: السلام بالقوة

شكلت سنة 1945 حدا فاصلا بين مرحلتين و"طفرة حقيقية في التاريخ السياسي والقانوني للمجتمع الدولي في علاقته بالحرب والسلم والأمن"[2]، حيث تولد نوع جديد من الوعي بمخاطر الحروب على شاكلة ما خلفته الحرب العالمية الثانية، فأدى إلى "تجديد القانون الدولي التقليدي المبني على الحق في استعمال الحرب كطريقة مقبولة لتنظيم العلاقات بين الدول les sujets étatiques"[3]، عبر تحريم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستعمالها[4]، وتقنين الحالات الخاصة[5] بهذا الصدد، وهو ما جعل "مجلس الأمن يصبح الضامن للشرعية légalité الدولية خاصة فيما يتعلق باللجوء إلى القوة"[6].

---

[1] - آليسون غراهام، "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي"، في ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:121.

[2] - SERFATI Claude, Une économie politique de la sécurité , KARTHALA Editions, Paris, 2009, p :32 .

[3] - SERFATI Claude, Une économie politique de la sécurité , KARTHALA Editions, Paris, 2009, p: 32.

[4] - الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.

[5] - المادة 51 من الميثاق مثلا.

[6] - BALMOND Louis, « la sécurité collective, du droit des nations unies au droit régional ? », in ARCARI Maurizio & BALMOND Louis(sous la direction de), La sécurité collective entre légalité et défis à la légalité, Giuffrè Editore, 2008, p :46.

غير أن عمل أجهزة المنظمة الأممية كان مشروطا بظرف دولي عام ومحدد، وهو التنافس بين المعسكرين على الاستحواذ على أسباب القوة بمختلف عناصرها خاصة القوة العسكرية أو القوة الصلبة، والذي تمظهر في سباق التسلح وتطوير الترسانات الحربية خاصة غير التقليدية من كلا الطرفين. ومع توازن الرعب خلال فترة الحرب الباردة، يمكن القول إن العبارة الشهيرة ل"كلاوزفتز" قد انقلبت رأسا على عقب؛ ولم تعد الحرب استمرارا للسياسة بطريقة أخرى، بل "أصبح العكس هو الصحيح على مستوى اندلاع حرب نووية كونية أو بين قوى كبرى"[1]؛ أصبح شبح الحرب الكونية هو الذي يلقي بظلاله على السياسة الدولية ويوجهها.

لقد استند النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، إذن، إلى ما يسميه COLARD: سلاما بالقوة، ويقصد به أن "الأمن والاستقرار يُضمنان إما وفق قانون الأقوى، أو بتوازن القوى، أو بالخوف/ الرعب"[2]. لكن هذا الأمر لا يتجاوز الصراعات الشاملة أو ذات البعد الدولي، في حين تبقى الصراعات الأصغر، بين أطراف أقل، بعيدة على الانضباط لهذا المنطق، مع التذكير أن مصطلح الصراع "يستخدم للإشارة عادة إلى وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد –سواء قبيلة أو مجموعة عرقية أو ثقافية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أي شيء آخر – تنخرط في تعارض واع مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كلا من هذه المجموعات يسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو على أنها كذلك"[3]، دون أن يعني ذلك طابعا شموليا للظاهرة، كما لا يعني معالجة موحدة لها، بل تحفل التجربة الدولية في هذا الباب بأنماط للمعالجة منذ اتفاقيات ويستفاليا، يحددها COLARD في: "الأمن بالقوة، والأمن بالقانون، والأمن الجماعي، والأمن بالخوف"[4].

ولأن ظاهرة الصراع مرتبطة بما يسمى مأزق الأمن dilemme de sécurité، الذي يتغذى على عدم الثقة المتبادلة بين الدول بالنظر لفوضوية المجتمع الدولي، فإن ضمان

---

[1] -COLARD Daniel, « De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique », in La sécurité internationale d'un siècle à l'autre (Michèle Bacot- Décriaud, Jean Paul Joubert, Marie Claude Plantin), Collection Raoul Dandurand, Harmattan, 2001, p :33.

[2] -Ibid, p :28.

[3] - جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: 140.

[4] -COLARD Daniel,op, cit, p :31.

الأمن الدولي المشـروط بوضـعية السـلام، إنما يمر بإيجاد إطار متفق عليه لمعالجة هذه الظاهرة مع استحضار أن "الحرب الدولية تمثل أحد أشكال الصراع الاجتماعي وهي الأهم نظرا لما يترتب عليها من نتائج لا سيما في العصر النووي. ولكن ثمة نماذج أخرى من الصراع مثل الحرب الأهلية والثورة والانقلاب وحرب العصـابات...وغيرها"[1]. فما هو الإطار الذي نظم هذه الظاهرة في ظل النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية؟

كان تأثير مبادئ ويلسـن قويا على ترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما شـكل سـؤال فشـل عصـبة الأمم في منع اندلاع حرب كبرى دعامة لتأطير عمل المنظمة الدولية الجديدة من خلال تصـور جديد لفكرة الأمن الجماعي قائم على العمل على تجنب اندلاع حرب جديدة، اعتمادا على كون العدوان على أي دولة منخرطة في نظام الأمن الجماعي يعتبر عدوانا على سائر الدول الأخرى وبالتالي يستدعي تدخلها لكبحه. فمن كانت إذن هذه الدول؟

مباشـرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية التي كانت أوروبا مسـرحا لها، وانطلاق ترتيبات ما بعد الحرب، بدت ملامح اسـتقطاب ثنائي في الظهور، وبدا أن أوروبا التي كانت تعني العالم، لم تعد كذلك، بل سـيظهر مفهوم الغرب الذي يضـم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، والشـرق حيث النصـف الآخر من أوروبا المسـاند للاتحاد السـوفياتي. ولاحت في الأفق بوادر سـياسـة خارجية أمريكية جديدة ليس فقط من خلال مخطط مارشال، ولكن أيضا من خلال الانتصاب في وجه المعسكر الشرقي، حيث يستفاد من خطاب الرئيس ترومان إلى كاتبه في الدولة Byrnes سـنة 1946 توجسـه من النوايا السوفياتية التي عبر عنها قائلا: "إذا لم يجد الاتحاد السوفياتي أمامه من يوقفه بقبضة من فولاذ، فإن حربا أخرى في طور التحضـير. إن هذا البلد لا يعرف إلا لغة واحدة: كم فرقة لديك؟"[2]، وهو الأمر نفسـه الذي كان لدى الاتحاد السـوفياتي ليعرف العالم سـنة 1947 مرحلة "الدخول في "حرب باردة" كما سـماها الصـحفي Walter Lippmann"[3] معتبرا إياها "تمـديـدا للحرب التي انتهـت للتو، من حيـث حجم العنـاد، ومن حيـث الطـابع الشـمولي للرهانات لكنها تختلف عنها من حيث الوسائل المستعملة"[4].

[1] - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: 145.
[2] - ZORGBIBE Charles, Histoire de l'Otan, Editions Complexe, 2002, p :19.
[3] - Ibid, p :19.
[4] - Ibid, p :19.

ومن بين هذه الوسائل كانت الأحلاف كنموذج تقليدي ومعروف لتعظيم قوة الأطراف، إذ إن أهميتها الأمنية ليست محل جدل، على اعتبارها من "الظواهر الأكثر تعبيرا في الدراسات الأمنية، والسياسة العالمية بصفة عامة"[1]. وهي تحيل حسب Walt على "علاقة تعاون أمني نظامية أو غير نظامية بين دولتين ذاتا سيادة أو أكثر"[2]، لها تأثيرها الكبير على أمن هذه الدول ودخولها في صراعات مسلحة من عدمها، وتداعيات هذه الصراعات عليها، بحسب نوعية هذه التحالفات؛ دفاعية أو هجومية أو مواثيق امتناع عن العدوان، أو اتفاقيات حياد أو غيرها[3]. وهي نوعيا مختلفة عن ترتيبات الأمن الجماعي(التي سنعرض لها في المبحث الثاني).

وفي تمظهر قوي لحالة الاستقطاب التي كان العالم يعيش تحت جناحه، تأسس حلفا "وارسو"[4] و"الشمال الأطلسي"[5] كثمرتين لحالة التوجس واللاثقة التي طبعت الحياة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الحلف الأول قد انتهى بانتهاء النظام الدولي الذي

---

[1] - DUFFIELD John S , MICHOTA Cynthia Michota & MILLER Sara Ann, « Alliances », In D.WILLIAMS Paul (edited by), Security studies : in introduction, Routledge, Taylor &Francis Group, London & Newyork, first published, 2008, p :291.

[2] - Ibid, p :292.[Walt, in his seminal study of the origins of alliances, defined alliance as 'a formal or informal relationship of security cooperation between two or more sovereign states'].

[3] - Ibid, p :293.

[4] - أنشئ حلف وارسو بعد حلف الشمال الأطلسي، حيث اعتبر انضمام ألمانيا الغربية إلى هذا الأخير تهديدا لدول المحور الشيوعي. وهكذا ظهر إلى الوجود في ماي 1955 حلف وارسو، وقع على معاهدة الإنشاء كل من: الاتحاد السوفياتي وألبانيا وبلغاريا ورومانيا والمجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا، ثم انضمت ألمانيا الشرقية بعد سنة. ونصت هذه المعاهدة على التزام كل دولة عضو بالدفاع عن باقي الدول الأعضاء في حال تعرضها لهجوم من قبل قوة خارجية، وتم إنشاء جيش لهذا الغرض. واعتبر الخروج من المعاهدة أشبه بالشيء المستحيل، إذ حرص الاتحاد السوفياتي على التدخل في الدول التي أعربت عن نيتها الخروج من الحلف (المجر وتشيكوسلوفاكيا). لكن هذا الحلف سينهار في نهاية الثمانينات من القرن الماضي بانهيار جدار برلين والتحاق ألمانيا الشرقية بالمعسكر الغربي. وسيتم إنهاء المعاهدة رسميا في يوليوز 1991.

[5] - تم توقيع معاهدة الشمال الأطلسي في أبريل 1949، في واشنطن بعد سلسلة من النقاشات التي تلت توقيع بريطانيا وفرنسا معاهدة للدفاع المشترك بينهما انضمت لها فيما بعد دول البنلوكس، ليتم التفكير في كيفية تحويل "الدفاع الأوروبي إلى دفاع غربي"، والتي نجحت في جمع 12 بلد (الولايات المتحدة الأمريكية ، البرتغال، فرنسا، بريطانيا، إيسلندا، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك، كندا، اللوكسمبورج، النرويج، هولندا)، وستنضم في سنة 1952 كل من تركيا واليونان، ثم ألمانيا سنة 1955 وإسبانيا سنة 1982. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي سيعرف الحلف التحاق مجموعة من دول المعسكر الشرقي :بولندا والتشيك والمجر سنة 1999، ثم استونيا وبلغاريا ورومانيا و سلوفاكيا وسلوفينيا ولاتيفيا وليتوانيا سنة 2004، لتلتحق كل من ألبانيا وكرواتيا سنة 2009. وجدير بالذكر أن انخراط الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الحلف كان محل انتقاد داخلي كبير في هذا البلد. أنظر: ZORGBIBE Charles, Histoire de l'Otan, Editions Complexe, 2002، ص: 27-28.

خلق في كنفه، فإن الحلف الثاني حافظ على تماسكه، بل تقوى ليصبح من معالم النظام الدولي الراهن، لا كإطار إقليمي أمني، بل تمدد لما يمكن معه اعتباره اليوم "إحدى الأدوات التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة"، في ضوء التغيرات المتلاحقة التي عرفها العالم خلال الألفية الثالثة حيث "انخرط الحلف فيما أصبح يعتبر الكلمة المفتاح للفعالية: القدرة على التكيف. وقد اتخذت، عبر الزمن، أشكالا مختلفة، غير أن ثلاثا شكلت السبل الرئيسة وهي: إعادة تعريف مفهوم الأمن، وتطوير المهام الأساسية التي تمت إضافتها إلى الأمن الجماعي (عمليات إدارة الأزمات والأمن التعاوني)، وتوسيع الحلف"[1].

يلخص الحلف هدفه الأساس في "حماية حرية وأمن أعضائه من خلال الوسائل السياسية والعسكرية"[2]، محددا الوسائل السياسية في "دعم القيم الديمقراطية وتشجيع التشاور والتعاون في القضايا المتعلقة بالدفاع والأمن لبناء الثقة ومنع الصراع على المدى الطويل"[3]، في أفق السعي إلى حل النزاعات بالطرق السلمية، لكن مع استحضار الحالات التي لا يثمر فيها هذا النهج عن نتيجة، مما يصبح معه الحلف أمام استدعاء الوسائل العسكرية مادام "يمتلك القدرة العسكرية اللازمة لخوض عمليات إدارة الأزمات، ويتم تنفيذ هذه العمليات بموجب المادة الخامسة من معاهدة واشنطن، أو بتفويض من الأمم المتحدة، في إطار منفرد أو بالتعاون مع دول ومنظمات دولية أخرى"[4].

واستنادا إلى هذه القدرة التي يمتلكها الحلف للتدخل سواء بتفويض من الأمم المتحدة أو من دونه، وبشكل انفرادي أو في إطار تنسيق، وبالنظر إلى قدرته على تطوير مفهوم الأمن واعتماده على ما يسمى "التهديدات الهجينة" hybrid threats[5]، سيصبح الحلف الأطلسي

---

[1] - FASSI Enrico, LUCARELLI Sonia & MARRONE Alessandro, « What NATO for What Threats? An Introduction », in : FASSI Enrico, LUCARELLI Sonia & MARRONE Alessandro (Edited by), What NATO for what threats? Warsaw and Beyond, NATO HQ , Brussels, Belgium,2015, p :6. [The relatively rapid transformation of the security environment in the past 15 years has seen NATO involved in what has become the keyword to effectiveness: adaptability. Throughout time this has taken different forms, but three have been its main avenues: a redefinition of the concept of security, the development of core tasks that have been added to collective defence (crisis management operations and cooperative security) and the Alliance's enlargement]

[2]- http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html

[3]- Ibid.

[4] - Ibid.

[5] - يحيل مفهوم التهديدات الهجينة على مركب من التهديدات السرية والعلنية، التقليدية وغير التقليدية، العسكرية وغير العسكرية التي يجب العمل على التصدي لها.

حارس "الغرب" الساهر على أمن أعضائه، لأن منطق الأحلاف يقتضي أن تكون " بالدرجة الأولى، إن لم يكن حصريا، موجهة نحو الخارج، وظيفتها تعزيز أمن أعضائها في مواجهة الأطراف الخارجية"[1]. غير أن "الغرب" ليس فقط جغرافيا معينة بل ثقافة وحضارة وتصور للذات والآخر، لا يخلو من مركزية قائمة على دعم الديمقراطية الليبرالية التي يزعم فوكوياما أن "بإمكانها أن تشكل فعلا منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية نهاية التاريخ"[2]، التي تستوجب بدورها نشر العقيدة الليبرالية عبر دعمها مما قاد في معظم الأحوال إلى أمننتها، لتشغل المكانة التي كانت لنزع التسلح في العقود الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية.

الفقرة الثانية: أسلحة الدمار الشامل: قوة الردع

شكل التسلح على مر التاريخ هاجس الدول وضمانة أمنها، لكنه بعد الحرب العالمية الثانية، شكل أحد التهديدات الحالّة بالسلم والأمن الدوليين عند ارتباطه بحيثيات معينة؛ على رأسها ارتباطه بتكنولوجيا أسلحة الدمار الشامل، التي اتسع نطاق الدول الساعية إلى امتلاكها، من خلال اختراق النادي المغلق للدول الممتلكة لقوى الردع، وثانيا عبر انتشار تجارة السلاح غير المشروعة التي تنأى عن كل رقابة، من خلال سوق السلاح المنفلتة، إضافة إلى ارتفاع الطلب على السلاح بسبب التهديدات الأمنية التي تواجه العديد من دول العالم ذات الطبيعة العسكرية بالأساس.

ويحيل ارتفاع الطلب على السلاح على ازدهار غير مسبوق لتجارة السلاح العالمية سواء المشروعة منها أو غير المشروعة. وتضم تجارة السلاح المشروعة ثلاث عناصر[3]:(1)

---

[1] - DUFFIELD John S , MICHOTA Cynthia Michota & MILLER Sara Ann, « Alliances », op, cit, p :293. [Alliances are primarily, if not exclusively, outwardly oriented, intended to enhance the security of their members vis-à-vis external parties].

[2] - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، مرجع سابق، ص:8.

[3] - HARTUNG William D. « The International Arms Trade », In D.WILLIAMS Paul (edited by), Security studies : in introduction, op, cit, p :346. [The global arms trade is composed of three different elements: (1) the trade in major systems such as combat aircraft, tanks and warships; (2) the trade in small arms and light weapons, from AK-47s to shoulder-fired missiles (see Hartung 2000); and (3) the trade in 'dual-use' items with both civilian and military applications, including everything from shotguns and unarmed helicopters to equipment that may be used to manufacture nuclear, chemical and biological weapons].

تجارة النظم الرئيسية من قبيل الدبابات والطائرات المقاتلة والسفن الحربية، (2)تجارة الأسلحة الخفيفة والصغيرة، (3) الأسلحة ذات الاستعمال المزدوج بين مدني وعسكري والتي تضم بنادق الصيد وطائرات الهلكوبتر غير المسلحة والمجهزة بما يحتمل توظيفه في صنع أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية. وهي التجارة التي يتربع على عرشها الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي[1]. وهي وإن كانت تدر أرباحا كبيرة على الدول المصدرة للسلاح، فهذا لم يمنع أنها كانت أحد محاور الصراع بين الشرق والغرب سواء على مستوى التنافس على "الأسواق"، أو على مستوى المساعدات العسكرية التي كانت تتوصل بها دول كثيرة مثلت حينها درعا لكل معسكر في مواجهة الآخر في إطار ما يسمى بالحرب بالوكالة، والمتعلقة أساسا بدعم الأنظمة الموالية لكل معسكر أو إضعاف المناوئة له.

إلا أن هذا النوع من الدعم، بالإضافة إلى محصلة التجارة المشروعة للسلاح، لم يكن ليبقى تحت السيطرة، إذ إن توريد الأسلحة لم يكن لينفصل عن توريد تكنولوجيا السلاح التي ستتمدد لتتسع دائرة ممتلكي تكنولوجيا التدمير، وهو ما يمكن ملاحظته بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، والتي سترتب من بين ما سترتبه بروزَ طموحات نووية لدى البلدين. ولا يقتصر الأمر على حيز جغرافي معين أو دول بعينها، إذ إن سعي العديد من الدول إلى امتلاك السلاح النووي نابع من "الديناميات الطبيعية للخوف وانعدام الأمن التي طالما ميزت القضايا الدولية"[2]، واعتباره أحد عناصر القوة الصلبة التي تمنح مركزا تفاوضيا قويا للدول. وإذا كان العالم قد استطاع اجتياز مرحلة الحرب الباردة دون اندلاع حرب نووية بين العظميين حيث "لم يفكر أي من الجانبين في أي وقت من الحرب الباردة جديا في شن هجوم مقصود على الآخر. هذا لا يعني أنه لم يكن ممكنا نشوب حرب نووية، لكنه يعني شيئا في غاية الأهمية، وهو أن كلتا القوتين العظميين كانتا محافظتين إلى أبعد الحدود في ما يتعلق بالأسلحة النووية"[3]، وهو ما لا يمكن ضمانه في ظل ما يسمى ب"العصر النووي الثاني "بعد اتساع نطاق الدول النووية المفتقرة للإدراك الكافي لمخاطر استعمال هذا النوع من الأسلحة، بالإضافة إلى احتمال انتقالها لوحدات أخرى غير

[1] - AYACHE Georges & DEMANT Alain, Armements et désarmement depuis 1945, Editions Complexe, 1991, p :72& HARTUNG William D. « The International Arms Trade » , p :347.

[2] - براكن بول، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة: بسام شيحة وسعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2013، ص: 7.

[3] - المرجع نفسه، ص: 94.

الدول لأن "الثورة التقنية في المعلومات والاتصال قد أدت إلى تشتيت القوة بعيدا عن الحكومات، ومكنت الأفراد والجماعات من لعب أدوار في السياسة الدولية كانت في السابق أدوارا مقتصرة على حكومات الدول بما في ذلك إلحاق دمار شامل"[1].

ويشكل هذا الواقع انقلابا على ما ساد خلال مرحلة الحرب الباردة، حيث "ثبت أن الأسلحة النووية مدمرة وفتاكة بشكل رهيب إلى درجة أنها صارت جامدة، ومكلفة أكثر ممن اللازم بحيث لا يمكن استعمالها، نظريا، إلا في الحالات القصوى"[2]، وهو ما يشكل عصفا بالجهود المبذولة للحد من الانتشار النووي[3]، والتي تندرج في إطار "بناء عالم أكثر أمنا للجميع، وليس لتفادي الكابوس النووي فحسب"[4]، لأنه لا يشكل إلا جزءا من التهديدات الأمنية المرتبطة بتجارة السلاح.

ومن جهتها، تشكل الأسلحة الاستراتيجية تهديدا من نوع آخر للسلم الدولي، كان من ثمرات مرحلة الوفاق في سبعينيات القرن الماضي توصل القوتين العظميين إلى توقيع اتفاقيتي[5] الحد من هذا النوع من الأسلحة. كما لا تقل أهمية على سلم الاهتمامات، الأسلحة الكيماوية، "التي كانت وراء هلاك حوالي مليون شخص في الحرب العالمية الأولى والتي يرجح أنه لم يتم أبدا استعمالها في الحرب العالمية الموالية على الرغم من المخزون الذي كان متوفرا للعديد من الدول المتحاربة"[6]، دون أن يعني ذلك قاعدة عامة تنسحب

---

[1] - ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيمي، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 2003، ص:11.

[2] - المرجع نفسه، ص:33.

[3] - أسفرت النداءات المتوالية منذ أربعينيات القرن الماضى بحظر التجارب النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية واستعمالها إلى اعتماد "معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهى "معاهدةٌ دولية ذات أهمية حاسمة، تهدف إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة وتعزيز التعاون فى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدفى نزع السلاح النووى ونزع السلاح العام الكامل. والمعاهدة هى التعهد الملزم الوحيد بنزع السلاح الذى قطعته الدولُ الحائزة للأسلحة النووية على نفسها فى معاهدةٍ متعددة الأطراف. وتعقد المؤتمرات لاستعراض سير المعاهدة كل خمس سنوات، وقد استمر ذلك منذ دخولها حيز النفاذ فى عام 1970. وفى كل مؤتمر، يسعى المشاركون إلى التوصل لاتفاق بشأن إصدار إعلان ختامي يقيّم تنفيذ أحكام المعاهدة ويقدم توصياتٍ بشأن التدابير الكفيلة بتعزيزها.
http://www.un.org/ar/conf/npt/2015/

[4] - من خطاب الأمين العام للأمم المتحدة بان كى-مون أمام مؤتمر الأطراف فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 2010. /http://www.un.org/ar/conf/npt/2015

[5] - وتعرف الاتفاقيتان ب"سالت 1"، و"سالت2"، حيث تم توقيع الاتفاقية الأولى مباشرة بعد القمة التي جمعت نيكسون وبرجنيف في موسكو سنة 1972، فيما تم التوقيع المبدئي على الاتفاقية الثانية بعد القمة التى جمعت كارتر ببريجنيف فى فيينا سنة 1979.

[6] - AYACHE Georges & DEMANT Alain, op, cit, p :19.

على جميع الحالات، حيث مع تزايد الدول الممتلكة لهذا النوع من الأسلحة، خاصة من العالم الثالث، أصبح نطاق احتمالية الاستعمال واسعا، بل وترصد استعمالاتها في حروب بينية كما كانت الحال في الحرب الإيرانية العراقية، أو في مواجهة حالات انفلات داخلية كما هي الحال في استعمالها من العراق ضد الأكراد.

وتصنف الأسلحة الكيماوية ضمن أسلحة "الدمار الشامل"، وتعتبرها عدد من دول "العالم الثالث" بمثابة "السلاح النووي للفقراء"[1]، إذ تمثل مصدر رعب للمدنيين سواء عند التهديد باستعمالها، أو بالمرور للاستعمال الفعلي، لكنها ليست "سلاح ردع حقيقي، حيث تتوفر أنظمة ووسائل حماية ضدها مما يخفض كثيرا القدرة العسكرية"[2]، التي بقيت تاريخيا هي السند الذي تبني عليه الدول أمنها، "فرغم دروس التاريخ، استمرت الدول منذ 1945 في بناء أمنها، كما كانت الحال في الماضي، على الوصفة الثابتة القائمة على تكديس الأسلحة المتعددة دائما والمتطورة دائما"[3]، بما يسمح لها، لا فقط بالدفاع عن نفسها وضمان بقائها وأمنها، ولكن أيضا بما يوفر لها هذه القدرة على الردع أي "إشعار الخصم بأنه لا فائدة من هجوم يشنه حيث لن يكون بوسعه تحقيق النصر لأن الرد بالانتقام سيكون شديدا"[4].

مثلت إذن أسلحة الدمار الشامل أحد عناصر القوة للدول التي تمتلكها، لكنها في الوقت ذاته رتبت عليها مسؤولية مراقبة انتشارها والتحكم فيه. وإذا كانت بالفعل قد نجحت في تجنيب العالم مخاطر انفلات نووي لحد الساعة، فإنها مع ذلك لم تتمكن من منع عدد من الدول من الذهاب بعيدا في محاولة امتلاك هذا النوع من الأسلحة، ولا أن تمنع دول أخرى من استعمال أسلحة من درجة أدنى في حروبها البينية، ولا أن تخفف من حالة التأهب لاستعمال هذا النوع من السلاح بين الولايات المتحدة الأمريكية ووريث الاتحاد السوفياتي، رغم انخفاض عدد هذا النوع من الأسلحة على نحو كبير منذ انتهاء الحرب الباردة إذ انتقل من حوالي 70000 رأس نووي في 1986، إلى ما يقل عن 16000 رأس

[1] - Ibid, p :21.

[2] - Ibid, pp :21-22.

[3] - AYACHE Georges & DEMANT Alain, op, cit, p :55.

[4] - توفيق سعد حقي، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2008، ص:57.

على مشـــارف 2016، لكن دون أن تفضـــي إلى التخلي عن الخيار النووي، فعلى ما يبدو "عوض التخطيط لنزع السلاح النووي، فإن الدول الممتلكة لهذا السلاح عازمة على الحفاظ على ترسانة مهمة منه لمستقبل غير واضح"[1]، وبعضها في حالة استعداد تام للاستعمال مع أول إشارة[2].

إن أجواء عدم اليقين التي تحيط بالعلاقات الدولية، تؤجج سباق التسلح، ومحاولة الحصول على أسلحة "الردع"، التي تبقى صمام أمان لممتلكها ضد أي تهديد خارجي، وورقة تفاوضية قوية. فالسلاح النووي مستبعد الاستعمال سواء إذا تم الاكتفاء بالضربة الأولى، أو إذا تم المرور إلى الضـــربة الثانية، لكنه يحمي الدولة التي تتوفر عليه ويعظم من قوتها، وهو ما يفســـر إبقاء عدد من الدول على مخزونها منه (الهند، باكســـتان، كوريا الشـــمالية، الصـــين، إســـرائيل[3])، وســـعي أخرى لامتلاكه (إيران)، مع توســـع قاعدة الدول التي تملك مفاعلات نووية قابلة لتوجيه أنشـــطتها الســـلمية إلى تطوير أنظمة للتوفر على الســـلاح النووي، وهو ما ينذر بدخول العالم مرحلة "العصر النووي الثاني وبالتالي أصبحت المسألة التي ينبغي أن تهتم بها الدول المعنية هي كيفية التعايش مع الأســـلحة النووية وليس كيفية منع انتشـــارها"[4]. وتجد هذه الحالة من عدم اليقين مبرراتها في تزايد الصـــراعات الإقليمية والتســـابق نحو الريادة الإقليمية، حيث يســـود التوجس والشـــعور بالخطر القادم من البلدان المجاورة من جهة، كما تلقي العولمة بثقلها على دول الهامش التي تحس باســـتهداف هويتها، وبكون الحفاظ على الســـلم والأمن الدوليين، الذي شـــكل عصـــب النظام الدولي السابق والذي حافظ عليه النظام الدولي الراهن، ليس سوى غطاء لبسط الهيمنة الغربية على جميع المستويات.

---

[1]- https://fas.org/issues/nuclear-weapons/status-world-nuclear-forces (Consulté le: 30/10/2016). [Instead of planning for nuclear disarmament, the nuclear-armed states appear to plan to retain large arsenals for the indefinite future].

[2] - حسب المصدر السابق فإن كلا من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا تتوفر على 1800 رأس نووي في حالة تأهب للاستعمال.

[3] - رغم الغموض الذي يلف وضـــعية إســـرائيل فيما إذا كانت تتوفر على رؤوس نووية من عدمه، فعدم إفصـــاحها عن امتلاكها الســـلاح النووي لا ينفي أن مفاعلاتها (ديمونة و ناحال) تنتج من البلوتونيوم ما يكفي للقيام بالعملية، إضـــافة إلى ســـكوت المجتمع الدولي عن مســـاءلة البرنامج النووي الإســـرائيلي، رغم كميات اليورانيوم الكبيرة التي تســـتوردها والتي يرجح توجيهها للإنتاج العســـكري، وعدم انضـــمام إســـرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

[4] - حقي توفيق سعد، مرجع سابق، ص:118.

الفرع الثاني: الأمن كوسيلة لاستتباب ركائز النظام الدولي الراهن: تهديدات جديدة ومشاكل معقدة

مع انهيار جدار برلين، توارى بشكل كبير شبح الحرب الكونية على شاكلة الحربين العالميتين السابقتين، في الوقت الذي بدأت فيه ملامح تهديدات من نوع آخر تلوح في الأفق من أهم معالمها أنها لا تعني "الدول" كوحدات كانت هي صانعة النظام الدولي السابق والمعنية بمقتضياته. ويمثل هذا الانتقال انعكاسا للتحول الذي عرفه المجتمع الدولي، من مجتمع بين-الدول إلى مجتمع عالمي، بما تحيل عليه العالمية من "حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد على مسافات تشمل عددا من القارات"[1]، وتصبح بمقتضاها المشاكل عابرة للحدود، ويتحول معها الأمن من مجرد "قضية دول وبين الدول une affaire d'Etats et entre Etats"[2] إلى قضية أفراد ومجتمعات.

وإذا كان مفهوما ومقبولا في ظل النظام الدولي السابق أن تكون الدولة هي المعني بأمن المجتمع والساهرة على ضمانه، فإننا نجد أنفسنا في ظل هذه المعطيات أمام سيل من الأسئلة: كيف سيتم التوفيق بين أمن الدولة وأمن المجتمع؟ وأين ستتموقع الدول بالنسبة لمجتمعاتها في ظل العولمة؟ وكيف سيتم النظر إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين تحت راية الأمم المتحدة ولكن تحت ظلال النظام الدولي الراهن؟

ندعي أن كل محاولة للإجابة على هذه الأسئلة لا بد أن تستحضر معطى أساسيا هو أن العالم أمام تهديدات جديدة للأمن الدولي، هي بالأساس من ثمرات التحول الذي طرأ عليه، وانتقاله من نظام توازن القوى بقيادة قوتين متنافستين إلى نظام يميز بين "مركز" وأطراف/هوامش، أصبح معه شبح الحروب يرتبط "لا بقوة الدول ولكن بضعفها"[3](الفقرة الأولى)، كما ولد نوعا من الانكفاء الهوياتي الذي فجر صراعات داخلية وأخرى إقليمية، وأخرى ببعد دولي مثلت أحداث 11 شتنبر 2001 محطة فارقة بشأنها(الفقرة الثانية).

---

[1] - ناى جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:18.

[2]- BERTHELET Pierre, Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats , Editions Publibook, 2014, p :38.

[3] -COLARD Daniel,op, cit, p :35.

الفقرة الأولى: العولمة وتأثيراتها على الأمن

عندما يثار موضـــوع العولمة تثار معه العديد من الإشـــكالات، أولها تعريف المفهوم في حد ذاته، وربطه بالهيمنة والأمركة وغيرها من المصطلحات التي تحيل على نوع من التوجس من الظاهرة، وعلى أهميتها في الوقت ذاته إذ يعتبرها البعض "قضية شاملة كبرى un sujet transversal majeur خلال القرن الحادي والعشرين على غرار ما كانت عليه الحرب الباردة في القرن العشـــرين والاســـتعمار في القرن التاســـع عشـــر"[1]، بكل ما طرحته الظاهرتان من تحديات أمنية على العالم، مع فارق في الظروف والحيثيات.

ومن وجهة نظر أخرى، يتم ربط العولمة أيضـــا بظاهرة الاعتماد المتبادل الذي ينظر إليه كنوع من الضـمانات من أجل عالم أكثر سـلما، ما دامت المصـالح سـتكون بمقتضـاه مترابطة فيما بينها بما لا يسـمح لطرف بالتفكير في الإضـرار بطرف آخر بحكم هذا الارتباط. كما "تشير العولمة إلى تقليص المسافة على نطاق واسع. يمكن أن نجعلها تتناقض مع كلمات "المحلية" أو "القومية" أو "الإقليمية""[2]، لتصـــبح بذلك مرادفا للعالمية في جزء منها دون أن تتطابق معها، على اعتبار أن "العالمية كظاهرة ذات جذور عميقة، والعولمة كعملية لزيادة العالمية الآن وفي الماضـي"[3]، أي أنها تعبر عن سـيرورة لتحولات تطال الحياة الدولية في أفق تحقيق هدف معين، فهي ليس اعتباطية أو عرضية بقدر ما هي مشروع لصنع عالم جديد؛ إنها "بالأساس تركيب فكري وليست حقيقة بسيطة"[4] وليدة الصدفة.

وبالفعل؛ ف"العولمة هي ذات مضـــامين ســـياســـية. فمثلا منظمة التجارة العالمية ومعاهدة عدم الانتشـــار النووي ومعاهدة مونتريال، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كلها اســـتجابة للعولمة الاقتصـــادية والعســـكرية والبيئية والاجتماعية"[5]، وهذا يعكس تعدد أبعاد العولمة على غرار ظاهرة الاعتماد المتبادل حيث تغطي مجالات شـــتى: ما يتعلق بالمجال البيئي والصحي والعسكري والديني والاقتصادي والثقافي والاجتماعي وغيرها.

---

[1] - ROUDAUT .M.R, Marché criminel ; un acteur global, Paris, Presses universitaires de France, coll. Questions judiciaires, 2010, Quatrième de couverture, p :10. Cité par BERTHELET Pierre, Chaos international et sécurité globale, op, cit, p :184.

[2] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:18.

[3] - المرجع نفسه، ص:25.

[4] - آليسون غراهام، المرجع السابق، ص:115.

[5] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:24.

وقد كانت "نهاية الحرب الباردة، في سياق القوتين العظميين، عولمة عسكرية. وأصبحت الخلافات أقل صلة بتوازن القوى، لكن نشوء العولمة الاجتماعية كان له تأثير معاكس. فالاهتمامات الإنسانية المتفاعلة مع الاتصالات العالمية أدت إلى جعل بعض الصراعات درامية، فأدت إلى تدخل عسكري في أماكن مثل الصومال والبوسنة وكوسوفو. وفي الوقت نفسه تم تجاهل بعض الصراعات البعيدة كما في جنوب السودان حيث ثبت أنها أقل وصولا"[1]. وفي سياق هذه العولمة العسكرية المقترنة بالعولمة الاجتماعية يمكن رصد ظاهرتين ميزتا العلاقات الدولية في ظل نظام ما بعد الحرب الباردة: أولهما مرتبط بانفجار العديد من الحروب داخل الدول، وثانيهما الاستبدال العملي لمبدأ عدم التدخل الذي شكل أحد المبادئ الأساسية لمنظمة الأمم المتحدة بمبدأ "واجب التدخل devoir d'ingérence"، والذي لم يخل من انتقائية كما يوضح المثال السابق.

ويبرر COLARD الأمر بكون "تواتر الحروب داخل الدول يولد نوعا جديدا من الحرب هو الحرب من أجل السلام"[2]، معترفا أن العبارة متناقضة لكنها دقيقة؛ إذ لم تعد الحرب شأنا تقوم به الدول من أجل الحصول على نصر أو الاستيلاء على أقاليم أو موارد أو غيرها، ولكنها أصبحت شأنا يتم باسم المجموعة الدولية من أجل مصلحة الجميع. غير أن من بين المتغيرات التي لا يمكن إهمالها هو كون "مجتمعات ما بعد الثورة الصناعية راحت تركز على الرفاه الاجتماعي وليس على المجد. وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها إلا عندما يكون بقاؤها نفسه معرضا للخطر"[3]، مستفيدة مما أتاحه التقدم التكنولوجي في مجال الصناعات الحربية حيث "لم يعد يحتاج خوض حرب في مجتمع المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات عامة فعالة تستخدم فيها وسائل الإعلام بمهارة لإعلام الرأي العام. تحتاج معظم الحروب الآن إلى الهدوء السياسي لأنها الآن رأسمال شديد وإمكانات محددة أكثر"[4]، تعتمد الضربات الذكية بأقل الخسائر البشرية في صفوفها على الأقل؛ إذ "تجعل أنظمة الاتصالات الآنية إدارة الحروب أسهل، لأن القادة يستطيعون الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل"[5].

---

[1] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:31.

[2] -COLARD Daniel,op, cit, p :39.

[3] - ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص:33.

[4] - آليسون غراهام، المرجع السابق، ص:122.

[5] - المرجع نفسه، ص:123.

يتميز عالم العولمة إذن بنوعين من الحروب؛ حروب بين الدول، وحروب داخلية تترجم حالة الضعف التي تعيشها بعض الدول كأحد تمظهرات ضعف الدولة الذي أفضت إليه النيوليبرالية ورديفتها العولمة، فلا أحد بإمكانه التغاضي عن واقع أن "العولمة أضعفت قدرات الدولة"[1]، بما أصبح معه هذا النوع من الدول غير قادر على ضمان أمنه الوطني. ويكون المؤشر الحقيقي على وجود أمن من عدمه، بهذا الصدد، هو قدرة الدولة على تأمين الشروط اللازمة للفرد للعيش بكرامة، وهنا نكون بصدد أنواع من الأمن "المتخصص": الأمن الغذائي، والأمن المائي، والأمن الاقتصادي، والأمن الشخصي...وغيرها من الأنواع التي تضمن لنا الأمن الفردي لكل شخص، الذي يعتبر حجر الزاوية لكل أمن مجتمعي، أي أنه يترجم قدرة الدولة على الاضطلاع بمهامها تجاه مواطنيها، وهو ما لم يتأتى للعديد من دول العالم إذ "تركت نهاية الاستقطاب الثنائي العديد من الدول والأقاليم في بحث عن كفلاء جدد لدعم تنميتها الاقتصادية. وفي غياب الدعم الكافي تتجزأ المناطق التي تعاني مدا قوميا سلبيا"[2]، من خلال تشظي مكوناتها وانفجارها.

وغالبا ما يكون هذا الانفجار القومي/الإثني معضودا بمشاكل اقتصادية تضعف أداء الدولة وتمس أمنها حيث "لعبت العوامل الاقتصادية دورا مهما بل أساسيا في ظهور قضايا الأمن"[3] ذات البعد غير الاقتصادي سواء كان اجتماعيا أو سياسيا أو بيئيا أو غيره. لقد دفع الفشل في تحقيق التنمية في العديد من البلدان إلى اندلاع أزمات اجتماعية سرعان ما تطورت إلى صراعات على مستوى الدولة الواحدة أفضت إلى واحدة من الظواهر التي أصبحت تجتاح العالم وتمثل تهديدا حقيقيا للأمن الدولي ونقصد بذلك ظاهرة "الدولة الفاشلة". فما المقصود ب"الدولة الفاشلة"؟ علما أنه "مفهوم ملتبس وغير دقيق إلى حد الشعور بالإحباط" [4].

يعتبر مفهوم الدولة الفاشلة من المفاهيم الأساسية في القانون الدولي التي فرضت نفسها بقوة منذ ستينيات القرن الماضي، ولكنها برزت بشكل أكثر إلحاحا في القرن الحالي، باعتبار هذه الدول أحد مصادر التهديدات الرئيسية للأمن الدولي والاستقرار العالمي.

---

[1] - BERTHELET Pierre, op, cit, p :183.

[2] - ROUDAUT .M.R, op, cit, p : 16 (cité p :185).

[3] - SERFATI Claude, op, cit, p :6.

[4] - تشومسكي نعوم ، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007، ص:8.

"فالدولة الفاشلة أو الضعيفة تطرح تحديا على الجماعة الدولية، إذ في ظل اقتصاد معولم بشكل كبير، وشبكات معلومات وأمن متشابكة، يمكن أن يكون للضغوط على دولة فاشلة تداعيات خطيرة ليس فقط على الدولة وشعبها، ولكن أيضا على جيرانها، وبقية الدول في بقاع أخرى من العالم"[1]. ويشكل هذا النوع من الدول منبعا للعديد من الظواهر من قبيل الهجرات الجماعية، والحروب الأهلية، والجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة بشتى أنواعها، والإرهاب وغير ذلك.

ويتداخل مفهوم الدولة الفاشلة مع العديد من المفاهيم المجاورة والتي تتقاطع معه في التعبير عن حالة من العجز تطال وظائف دولة معينة، تجعل مواطنيها في حالة خصاص أو توجس، على اعتبار أن الدولة الوطنية تبقى هي "تلك الوحدة المنظمة التي يتطلع إليها الناس بصورة بديهية كلما واجههم أي خطر جديد"[2]. وحسب طبيعة العجز ودرجته والوظائف التي طالها، يتم الحديث عن "دولة فاشلة"، و"دولة هشة"، و"دولة مفلسة"، و"دولة منهارة" و"دولة مارقة"...

وهكذا يتم الحديث عن دولة فاشلة عندما "لا يتمكن جهازها من أداء وظائفه الأساسية وبالأخص ضمان الأمن العام لشعبه"[3] مما يرتب ظهور قلاقل داخلية غالبا ما تكون لها امتدادات لدول الجوار إما على شكل حركات نزوح جماعي لمواطني الدولة الفاشلة بحثا عن أماكن آمنة، أو تصدير حالة الغليان لدول أخرى لتشابه المعطيات التاريخية أو الاقتصادية أو السياسية أو الإثنية أو غيرها، وهو ما يعتبر تهديدا للأمن الوطني للعديد من الدول، الذي يصبح مرتبطا بمشروعية النظام السياسي القائم وقدرته على الإجابة على إكراهات اللحظة، بما يصبح معه في بعض الحالات "رهان السلام هو "مشروعية الدول"، من دونها سوف تضمن "عَطَلَة الدول panne des états مستقبلا زاهرا للحروب"[4]؛ أي تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

---

[1]- دليل الدول الفاشلة لسنتي 2012و2013 -Library.fundforpeace.org/library/**cfsir1306**
www.fundforpeace.org/global/.../cfsir1210-و**failedstatesindex2013**-06l
-**failedstatesindex2012** (روجع بتاريخ: 2015/11/04)

[2]- كيندي بول، الإعداد للقرن الواحد والعشرين –الجزء الأول- مرجع سابق، ص:211

[3]- Serge SUR, « Sur les États défaillants » http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0502-SUR-FR-2.pdf, article publié initialement dans la revue Commentaire, n°112, hiver 2005.(sans mettre les numéraux de page).

[4] -COLARD Daniel,op, cit, p :35.

وبالنظر إلى أن الدولة هي بالأساس ذاك الكيان الذي "يحافظ على الحد الأدنى للترابط الاجتماعي السياسي أي على الشعور بالانتماء المشترك والتضامني بين مواطنين يجمعهم الوعي بأن تكون لهم ذات الهوية الواحدة"[1]، فإن الاختلالات التي تطرأ على النسيج الاجتماعي للبلد بفعل تفجر التوترات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها هي أحد العوامل التي تعكس فشل الدولة في ضمان علاقتها بمواطنيها الذين يبتعدون، في هذه الحالات، أكثر وأكثر عن الحكومات المحلية ويتوجهون لإدارات ""أوسع من القومية" أو "أقل من القومية""[2].

أما "الدولة المفلسة" فهي تلك التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها المالية، فلا تستطيع مثلا تأدية فوائد ديونها الكبيرة، كما لا تستطيع أداء أجور موظفيها، فهذا الفشل المالي عادة ما يولد احتقانا اجتماعيا يغذيه عدم توصل الموظفين بأجورهم خاصة منهم العاملين في سلك الأمن والدفاع لتتوفر الظروف المواتية لانتشار الفوضى. وبناء عليه، تكون الدولة المفلسة هي تلك التي لا تستطيع أن تضمن فعليا لشعبها أو على الأقل للغالبية العظمى منه الأمن الجسدي والإمكانات الاقتصادية والخدمات الضرورية[3]، وتكون بمعنى ما دولة فاشلة.

يحيل القول بدولة فاشلة، إذن، على اختلالات في الوظائف الأساسية للدولة، مع ما يمكن أن يحمله تعبير "الوظائف الأساسية" من مدلول موسع أو ضيق، حيث يمكن بالفعل الاتفاق مع الرأي القائل أن "هذا المصطلح لا يحيل على وضعية معرفة ومحددة سلفا، لكنه يصلح على الأرجح كيافطة عريضة لظاهرة يمكن تأويلها بطرق مختلفة"[4]. فالفشل ليس واحدا في كل الحالات، ويجب التمييز فيه بين درجات مختلفة[5]: فبعض الدول

---

[1]- برتراند بادي و ماري كلود سموتس، انقلاب العالم، مرجع سابق، ص: 11.

[2]- كيندي بول، الإعداد للقرن الواحد والعشرين، مرجع سابق ، ص :212.

[3] - Alejandro Bendaña, « Deux lectures opposées de l'État « défaillant » en Amérique latine », ALTERNATIVES SUD, Vol : 19, 2012, p :155.

[4] - ROTBERG Robert I, Failed states in a world of terror, Foreign Affairs, Juillet / Août 2002. **http://www.cfr.org/fragile-or-failed-states/failed-states-world-terror/p4733.** (consulté le : 4/11/2015).

[5] - - دأبت العديد من المؤسسات (نذكر بالخصوص تقارير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بشأن الدول الفاشلة في العالم، و تقرير الإدارة البريطانية للتنمية الدولية، وتقارير البنك الدولي بشأن الدول الأقل دخلا على المستوى العالمي) على إصدار تقارير متعلقة بالدول الفاشلة في العالم، وسنقتصر في هذا السياق على التقارير الصادرة عن صندوق دعم السلام الأمريكي؛ وهو مؤسسة أمريكية غير حكومية

الفاشـلة تحتاج إلى مراقبة خارجية، فيما تحتاج أخرى إلى مسـاعدات دائمة، وتسـتدعي حالة أخرى حلولا من نوع آخر. وباختلاف درجات الفشـل تختلف حدة التهديدات، فَوِفق أي هندسة تعامل النظام الدولي الراهن مع ظاهرة الدول الفاشلة؟

يشـكل نموذج "الدولة الفاشـلة" أحد مظاهر أزمة الدولة بصـفة عامة في ظل العولمة كإحدى الآليات التي اعتمد عليها هذا النظام، والذي عكس انتصـار العقيدة الليبرالية

فكرية تعنى بالسلام المستدام في العالم، وتصدر سنويا بشراكة مع مجلة "السياسة الخارجية" الأمريكية دليلا للدول الفاشلة، على اعتبار أن هذه المؤسسة قد واظبت على إصدار دليل سنوي للدول الفاشلة منذ سنة 2005 وفق مؤشرات مختلفة وقابلة للقياس في أغلب الحالات. وقد تم التمييز فيها، إجرائيا، بين ثلاث مستويات: المؤشرات ذات الطبيعة الاجتماعية، والمؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية والمؤشرات ذات الطبيعة السياسية، وذلك على النحو التالي:

1. المؤشرات الاجتماعية:

وهي مرتبطة بالعنصر البشري في الدولة، والعلاقات الاجتماعية القائمة، والتي صنفت إلى أربع مؤشرات:

- حجم الضغط الديمغرافي وما يتعلق به.
- حركات النزوح ذات الطابع الجماعي للاجئين أو الحركة غير النظامية للأفراد بسبب الظروف الخاصة.
- الميراث العدائي الشديد الذي يؤجج حالات الحقد والاحتقان وانتظار فرص الثأر.
- الهجرة الدائمة والعرضية للناس خاصة هجرة العقول، وهجرة الرساميل.

2. المؤشرات الاقتصادية:

وتصنف وفقها الدول بحسب درجات:

- غياب التنمية الاقتصادية وتفاوتها في الدولة من قبيل المساواة في التعليم والوظائف والدخل من عدمه، ومستويات الفقر.
- التدهور الاقتصادي الحاد من خلال ما تنطق به مؤشرات مثل الدخل القومي، وسعر الصرف، والميزان التجاري، ومعدلات الاستثمار، وتقييم العملة الوطنية، ومعدل النمو، والشفافية والفساد، و الوفاء بالالتزامات المالية الدولة.

3. **المؤشرات السياسية:**

و يرصد فيها العوامل التالية:

- فقدان شرعية الدولة، من خلال فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية، وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية برمتها.
- التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة مثل حماية الناس، والصحة والتعليم والتشغيل، تمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة وقوات الأمن والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي.
- تعطيل حكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان كحالات الحكم العسكري، و إعمال قوانين الطوارئ، والاعتقالات السياسية، والعنف المدني، وتقييد حرية الصحافة ومتابعة الصحافيين.
- عدم احتكار الدولة للوظيفة الأمنية و تشتت الأمن بين أيدي جهات متعددة مما قد يخلق دولة داخل الدولة، من قبيل الميليشيات والعصابات المسلحة.
- تنامي الانشقاقات داخل النخب بالدولة ، واستعمال لغة الاصطفافات سواء اللغوية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها في أوساط النخب المتنافسة.
- تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين و الذي قد يأخذ شكل التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليا في الدولة، أو من طرف جيشها، أو من طرف قوات حفظ السلام والقوات الدولية..

كتتويج لمسار من التحولات، سلبت الدولة الوطنية مجموعة من الصلاحيات التي كانت تمارسها في إطار حدودها الوطنية، لصالح فاعلين جدد عبر وطنيين، لا يعترفون بالحدود بين الدول، أو الحواجز الجمركية، أو المجالات المحفوظة للدول، بل ينشطون في "دولتهم" العالمية التي تبشر بها بعض التيارات.

ويبني دعاة العالميةinternationalistes نظريتهم على مسلمة أن الدول ذات السيادة هي من أسباب الحروب والنزاعات، كما أنها قاصرة على الاستجابة لمجموعة من الإكراهات ذات الطبيعة العالمية أو الكونية كالطفرات السكانية، والبيئية والتقنية[1]، وغيرها من المواضيع التي لا يمكن معالجتها إلا في إطار دولي، مما يطرح معه اقتراح الاستعاضة عن الدولة بنوع من "الحكامة العالمية global governance التي لا تمر عبر المؤسسات بل عبر الشبكات التلقائية والتنظيمات المكثفة بين الخبراء، ومجموعات المصالح"[2]، أو بعبارة أكثر تبسيطا، إعطاء الأولوية للمجتمعات المدنية على حساب المؤسسات العمومية، أو كما يقول فوكوياما "تسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني مجموعة الوظائف التي اغتصبتها الدولة دون وجه حق"[3]، في حين لا بديل عن الدولة في الاضطلاع بالوظيفة التي تعتبر من اختصاصاتها الحصرية وهي "حصر شرعية استخدام القوة وقصرها على أغراض محددة"، وهي سلطة ضرورية لفرض حكم القانون محليا، والحفاظ على النظام العالمي دوليا"[4]، مما تكون معه العولمة المعاصرة ترجمة فعلية "لتغير جذري في البنية المؤسسية السوسيوقتصادية"[5]، بكل ما يحمله من انعكاسات على المجتمع والدولة خاصة أن إلقاء نظرة على قائمة الدول الفاشلة يؤكد أن متصدريها هي دول نامية من "العالم الثالث السابق" وخاصة من إفريقيا، بمعنى أنها جزء من التركة الثقيلة للحقبة الاستعمارية، كما تجاورها دول لم تستطع تدبير تفاعلات حقبة الحرب الباردة بشكل جيد، ووقعت ضحية صراع المعسكرين المتنافسين، حيث لا يمكن تجاهل كون الظاهرة "مرتبطة برؤية خارجية

[1]- للمزيد من التوضيحات حول هذه القضايا أنظر: كيندي بول، الإعداد للقرن الواحد والعشرين ، مرجع سابق.

[2]- Serge SUR, « Sur les États défaillants », op, cit.

[3] - فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، دار العبيكان، ص: 201.

[4]- نفس المرجع، ص: 203.

[5] - SERFATI Claude, op, cit, p :6.

وتشـكل مناسـبة للدولة المهيمنة لتصـدير إيديولوجيتها وآلياتها المحددة بحكم اهتمامها بخلق محيط عام ملائم لمصالحها الاقتصادية والأمنية الخاصة"[1].

وعلما أن "الدولة الفاشـلة هي من المفاهيم، ذات الأصـل الأمريكي failed States ، وحديث الاسـتعمال"[2] حيث لم يرد في ميثاق الأمم المتحدة ما يعالجها[3]، وتتداخل مع مفهوم آخر وإن كان ذا بعد قدحي وهو مفهوم "الدولة المارقة"، الذي يعتبر أيضـا أحد المنتجات النظرية الأمريكية لتوصـيف الدول التي تعتبرها خارجة عن المتعارف عليه في العلاقات الدولية، فإنه تم اعتماده كخطر على الأمن القومي الأمريكي وبالتالي على الأمن الدولي إذ "إن الوضـع المركزي للولايات المتحدة في الشـبكة العالمية يخلق قوة ناعمة: وهي القدرة على جعل الآخرين يريدون ما يريده الأمريكيون"[4]. وفي هذا الصـدد، يلخص نعوم تشـومسـكي مضمون الدولة الفاشلة في: "دول تعتبر مصدر خطر محتمل على أمتنا (مثل العراق) أو في

---

[1]- وتمثل الحالة الأفغانية نوعا من الحالات التي تعطي نظرة شـاملة عن الأسـباب والأخطاء التي تقود إلى وجود دولة فاشـلة سـواء ما تعلق منها بالظروف الداخلية على مسـتوى الجغرافيا الخاصـة، أو النسـيج المجتمعي المؤطر ببنيات تقليدية، أو النظام السياسي المبني على الاستبداد، والذي أججت الحرب الباردة مظاهر قصوره، إضافة إلى كون البلد ساحة صراع بين قوى دولية في إطار تجاذبات القوى السائدة، قادت إلى تدخل للاتحاد السـوفييتي السـابق لدعم النظام السـياسـي المقرب من المعسـكر الشـرقي في مواجهة القوى المعارضة المدعومة من المعسكر الآخر: لقد شكلت أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي ساحة حرب صغيرة بين قطبي القوة حينها.

[2] - Serge SUR, « Sur les États défaillants », op, cit.

[3] - لم يخص الميثاق الدول الفاشلة بإجراءات بعينها، ولكن باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، فإن المقتضـيات الواردة بصـددها لا تخرج عما نص عليه تجاه التهديدات من النوع ذاته، والتي يحتكم فيها لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق (ويضم المواد من 39 إلى 51 تحت عنوان "فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان").وبالإضافة إلى مقتضيات الفصل السابع، فقد ابتدع مجلس الأمن، بحكم الاختصاصات الموكولة له في الموضوع، آلية تجمع في الواقع مقتضيات الفصلين السـادس والسـابع من الميثاق، وتتمثل هذه الآلية في عمليات حفظ السـلام (يمكن اعتبار مجموعات مراقبة وقف إطلاق النار التي تم إرسالها من قبل الأمم المتحدة إلى فلسطين وكشمير في أربعينيات القرن المنصرم، وكذلك القوات التي حاربت تحت علم الأمم المتحدة في كوريا البدايات الأولى لهذه العمليات)، التي عرفت مهامها تزايدا ملحوظا، فأحدث مجلس الأمن بعثات لحفظ السـلام أكبر وأكثر تعقيدا، بهدف المسـاعدة على تنفيذ اتفاقات السـلام بين أطراف النزاعات الداخلية، خاصـة مع موجة الانفجارات الداخلية التي أعقبت نهاية الاسـتقطاب الثنائي، ليتم تأسـيس إدارة عمليات حفظ السـلام عام 1992 للاستجابة للطلب المتزايد على هذه البعثات في سياقات سياسية متقلبة، وبيئات عمل معقدة حيث تنتشر على امتداد القارات الأربع في الصومال وإفريقيا الوسطى ومالي و السودان، وأبيي، وليبريا و هايتي ولبنان و قبرص كوسوفو وغيرها.

[3] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:27.

[3]- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، مرجع سابق، ص: 7-8.

[4] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:27.

حاجة إلى تدخلنا لإنقاذ شعبها من مخاطر داخلية جسيمة (مثل هايتي)"[1] ، بمعنى أن هذا المفهوم سيعتمد ذريعة لدرء الخطر عن الأمن القومي الأمريكي وأحد مبررات "بناء الإمبراطورية"[2] وصيانة أمنها، أو مبررا للتدخل تحقيقا للأمن الداخلي للدول المعنية بالفشل تحت غطاء إنساني، في إطار ما يعرف ب"إعادة بناء الدولة" في اقترانها بثابتين في العلاقات الدولية هما: مبدأ عدم التدخل، ومبدأ عدم اللجوء للقوة في العلاقات الدولية.

وفي استقراء لكيفية معالجة إشكالية الدولة الفاشلة عبر العالم في ظل النظام الدولي الراهن، يثار السؤال حول ما إذا كان واقع الدولة الفاشلة هو مدخل لفرض واقع جديد والتحكم في الخريطة السياسية للعالم عبر مدخل الفوضى الخلاقة، التي ترتب أول ما ترتب دولا فاشلة، تنخرها الحروب الأهلية والصراعات الطائفية، بمعنى؛ هل مفهوم الدولة الفاشلة هو المفتاح السحري الذي عبره ستتم صياغة الخريطة الجيوسياسية للعالم الذي تقوده، لحد الآن، الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن الإطار القانوني الذي سنه ميثاق الأمم المتحدة، "علما أن مفاهيم الدولة الفاشلة والدولة الهشة والدولة المفلسة والحرب على الإرهاب شكلت كلها مبررا سياسيا وأمنيا للولايات المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية لممارسة وصايتها وتشجيع تحرير الأسواق في أمريكا اللاتينية"[3]، والإطاحة بالأنظمة السياسية في أماكن متفرقة من العالم؟ وبناء عليه، هل يعتبر ضمان الأمن الدولي المشروط بالتصدي لظاهرة الدول الفاشلة على اعتبار أنها تهديد حقيقي لهذا الأمن مدخلا لاستتباب دعائم النظام الدولي القائم ونشر عقيدته عبر التخلص من الدول الساعية لخلخلة النظام الدولي القائم ... تبدو هذه الفرضية[4] أكثر وضوحا إذا ما تمت قراءتها على ضوء آلية أخرى أنتجها النظام الدولي الراهن، ونجح في استعمالها لتدعيم أركانه؛ إنها الحرب على الإرهاب.

---

[1] - نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة، مرجع سابق، ص: 7-8

[2] - Alejandro Bendaña,op cit,p :155

[3] - Alejandro Bendaña,op cit,p :155

[4] - تبدو هذه الفرضية أكثر وضوحا في إحدى محاضرات ماكس مانورينج، من معهد الدراسات الاستراتيجية ، الجيش الأمريكي، كلية الحرب، في إطار المؤتمر السنوي لأمن نصف الأرض الغربي، بمعهد دراسات الأمن القومي بإسرائيل، يوم 30 غشت 2012، تحت عنوان: الجيل الرابع من الحروب على الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=PZNosAHEJ0I&feature=share (روجع بتاريخ: 30.12.2016).

الفقرة الثانية: الحرب على الإرهاب وأمننة المعتقد

شكلت الحرب على الإرهاب أحد المداخل الأخرى لدعم الهيمنة الأمريكية على العالم. ولا يمكن، بهذا الصدد، التغاضي عن كون أحداث 11 شتنبر 2001 مثلت لحظة فاصلة في تاريخ البشرية، تم فيها التوقف طويلا لمساءلة خريطة الفاعلين على الساحة الدولية، وموقع الدولة ضمن سلة الفاعلين في خضم المخاض الذي كان يعيشه النظام الدولي الراهن بعد عقد من إعلان أفول سابقه. لقد أدت الثورة التقنية إلى "تشتيت القوة بعيدا عن الحكومات، ومكنت الأفراد والجماعات من لعب أدوار في السياسة الدولية بما في ذلك إلحاق دمار شامل، كانت في السابق أدوارا مقتصرة على حكومات الدول"[1]، وبالتالي لم تعد الحرب بين خصوم معلومين ووفق القواعد المتعارف عليها، بل أصبح العالم أمام نوع جديد من الحروب يتمتع الخصم فيها بطبيعة هلامية.

لقد مثلت هذه الأحداث "ذروة تطور طويل في ظاهرة الإرهاب، وهو تطور لا يقتصر على مضمون العمل الإرهابي وطبيعته بحد ذاته، ولكنه يشمل متغيرات البيئة الدولية التي يتحرك فيها وتعتبر العامل الرئيسي وراء التحول في أشكال الإرهاب الدولي"[2]، علما أن اصطلاح الإرهاب الذي ارتبط بهذه الأحداث هو من المصطلحات التي طَبَّعَت معها الحياة الدولية، فهو في الآن ذاته "ظاهرة قديمة وجديدة"[3]، لم تفلح الجهود في إقرار تعريف لها، وإن استقر التعامل معها ك "استراتيجية عنيفة موجهة أساسا ضد الدولة، عبر اغتيالات أو هجمات الهدف منها خلق جو من الرعب"[4]، كمقدمة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها، لكن دون أن يصل الأمر إلى اعتبار أي شكل من أشكال العنف السياسي إرهابا[5].

وتجد صعوبة تحديد مفهوم واضح للإرهاب تبريرها في كون المفهوم سياسي بالدرجة الأولى قبل أن يكون قانونيا، بل حتى مفهوم الحرب على الإرهاب الذي أعلنت عنه الولايات

---

[1] - ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص:11.

[2] - هيكل فتوح أبو ذهب، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:1، 2014، ص:32.

[3] - PETERMANN Simon & GOENS Oliver, Réflexions sur l'histoire du terrorisme, in Terrorisme, regards croisés,(par MICHEL Quentin), PIE-PETER LANG , Bruxelles, 2005, p :13.

[4] - Ibid.

[5] - Ibid, p :16.

المتحدة الأمريكية غداة هجمات الحادي عشر من شتنبر "يشير إلى نوع من الخلط بين النوعين"[1]، حيث إن مفهوم الحرب ارتبط بوحدات سياسية هي الدول، وبعدو قابل للتحديد هو في وضعية قتال، يتميز عن المدنيين. وبذلك ينطوي إعلان الحرب على الإرهاب، على ثلاثة مخاطر حسب J.P.DERRIENNIC: "إعطاء الإرهابيين الشرف الذي عادة ما يكون للجنود في حرب معينة، وإحداث انتظار بنصر نهائي لدى الجمهور والذي من شأنه ألا يتحقق، وعدم التوفق بالنسبة للمعني بالأمر في اختيار طرق التدخل الفعالة"[2]، بمعنى أن الحرب المعلنة غداة هجمات نيويورك ستشكل نوعا من التحول في مفهوم الحرب ذاته، إذ لم تعد شأن دول أو تحالفات، بل أُقحمت فيها أطراف دون الدولة؛ هي تنظيمات أو جماعات أو أفراد أو ما في حكم ذلك، طالما أن الطرف الآخر/"الإرهاب" غير قابل للتعريف على وجه الدقة، فرغم وروده في العديد من قرارات مجلس الأمن أو توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو غيرهما من الإعلانات والمواقف، إلا أن تعريفه بشكل دقيق من الأمور التي لا يتم التوقف عندها وهو ما يعطيه طبيعة مطاطية يتم التحكم فيها بحسب الأطراف المعنية، ويجعله "قضية سياسية بالدرجة الأولى، يحاول كل طرف أن يوظفها لتبرير سياساته وتصرفاته، أو لتحقيق مصالحه الأساسية باتهام خصومه بالإرهاب حتى لو كانوا غير إرهابيين"[3].

ومن جهة ثانية، يطرح إعلان الحرب على الإرهاب إضفاء شرعية على من يعتبرون الهدف من هذه الحرب، لذلك يعتبره Michael Howard "خطأ جسيما لا يمكن التراجع عنهterrible and irrevocable error "[4]، إذ كان حريا أن تكون معالجته قانونيا وقضائيا عوض إعمال الآلية الحربية، لكن الكلمة الأخيرة كانت للاتجاه الذي شاطر NYE الرأي إذ رأى أن "الدور العسكري الأمريكي جوهري لاستقرار العالم، والرد العسكري هو جزء من ردنا على الإرهاب"[5].

---

[1] - COURTOIS Stéphane, Enjeux philosophiques de la guerre, de la paix et du terrorisme, les Presses de l'Université de LAVAL, 2003, p :25.

[2] - Ibid, p : 26.

[3] - هيكل فتوح أبو ذهب، مرجع سابق، ص: 32.

[4] - BOYLE Michael J., « Thewar on terror ; in American grand strategy », International Affairs, Vol : 84, No : 2, 2008, p :192.

[5] - ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص ص: 17-18.

غير أنه "لا يمكن فهم الإرهاب بمعزل عن السياق السياسي، بالمعنى الواسع، الذي ظهر فيه"[1]، والذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بصدد إرساء أسس النظام الدولي الجديد؛ فمن جهة لم يكن بإمكانها تجاهل منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها في صوغ استراتيجياتها، ومن جهة ثانية لم يكن من الممكن الانضباط لإكراهاتها. فإعلان الحرب على الإرهاب، أي على عدو مفتوح على كل الاحتمالات، كان مدخلا للاستعاضة عن الشرعية ب"الدفاع الشرعي عن النفس" كأحد الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم اللجوء إلى القوة، وبدت أبرز تطبيقاته في الحرب على العراق وعلى أفغانستان.

وهذا الاستعمال غير المحدد وغير البريء في كثير من الأحيان لاصطلاح الإرهاب يكاد يكون من خاصياته؛ فقد ارتبط "الإرهاب" بحركات مناهضة الاستعمار حيث كان الهدف من العمليات التي يمكن تصنيفها في هذا الإطار زرع الرعب في نفس الدولة المحتلة لبلوغ المطالب السياسية المتمثلة في الاستقلال. هل يمكن القول أن الإرهاب هو سلاح الضعفاء؟ يؤكد ريشارد دارك أن "الإرهاب هو اسم نطلقه في غالب الأحيان على عنف الأشخاص الذين لا نحبهم ولا نؤيدهم، بينما نطلق أسماء أخرى على عنف الآخرين الذين نحبهم ونؤيدهم"[2]؛ هو إذن آلية جديدة لتنظيم المحاور: محور الخير ومحور الشر وفق المصلحة السياسية التي يخدمها هذا الاصطفاف. كما أن اصطلاح الإرهاب، عندما ظهر في سياق الثورة الفرنسية، كان يشير بالتحديد إلى إرهاب الدولة، بما هو "بالنسبة للدولة متابعة سياساتها بطرق غير سياسية أي بوسائل لا تعترف بها هي نفسها كوسائل سياسية"[3]، غير أنه اليوم يبتعد عن هذا المعنى من خلال قصر الإرهاب على الجماعات الأخرى غير الدول، ليكون حسب تعبير NYE "خوصصة الحرب"[4].

وإذا سلمنا بفرضية أن الإرهاب الراهن "غير مسبوق"[5]، لأنه، من جهة، عابر للحدود وببنية تنظيمية شبكية تغطي أجزاء كبيرة من العالم، ومن جهة ثانية، كان على العالم أن يختار حسب تعبير الرئيس الأمريكي بين أن يكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب[6]، أي

---

[1] - COURTOIS Stéphane, op, cit, p :27.

[2] - هيكل فتوح أبو ذهب، مرجع سابق، ص: 30.

[3] - COURTOIS Stéphane, op, cit, p :27.

[4] - ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سابق، ص:11.

[5] - BLIN Arnaud, Le terrorisme, Eds : Le cavalier bleu, 2005, p :13.

[6] - شدد الرئيس الأمريكي بوش الإبن في اجتماع مشترك للكونغرس في 20 شتنبر 2001 على أن "كل أمة في كل منطقة لها الآن أن تتخذ قرارها؛ إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهابيين".

أن الأمر كان يتعلق بإعلان حرب هيمنية hegemonic war، بما هي "صراعات غير محدودة، وهي في الآن ذاته سياسية واقتصادية وإيديولوجية من حيث الأهمية والنتائج، وهي موجهة لتدمير النظام الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي للمجتمعات المنحرفة، وعادة ما تتبعها تحولات دينية أو سياسية أو اجتماعية للمجتمعات المنهزمة"[1]. كما أن هذه الحرب كانت "المراجعة الأكثر طموحا لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية"[2] باستحضار كون السياسة الخارجية لدولة ما هي إلا "أداة تشكل بواسطتها بيئتها السياسية الدولية"[3] من خلال دعم وضعيات ومحاربة أخرى بما تمليه مصالح الدول المعنية. وبناء عليه، يكون من غير البديهي التسليم بهذا الربط الذي جرى بين الإرهاب والانتماء للإسلام، ما عدا إذا انتصرنا لوجهة نظر هنتغتون بكون الحروب القادمة هي حروب حضارية، وبالتالي فهي موجهة للحضارة الإسلامية ولا بد من انتظار الفصل الثاني منها ضد الحضارة الكونفوشية.

بناء على ما سبق، تبدو الحرب على الإرهاب كما تُسوق لذلك القوة العظمى الأولى في العالم طريقا لدرء تهديدات متنوعة وذات بعد عالمي لا تستثني أحدا؛ أي أنه لا حديث عن أمن دولي بعيدا عن خوض هذه الحرب وربحها، معتمدين في ذلك على كون الأمن ذي حمولة اجتماعية أكثر منه مادية[4]،

لكنها في العمق، وكما هي الحال بالنسبة لمفهوم الدولة الفاشلة، هي إحدى الركائز التي تتوسل بالأمن من أجل استدامة الوضع الدولي الراهن الموسوم بالهيمنة الأمريكية،

---

[1] - GIPLIN Robert, « Hegemonic war in international change », in Conflict after the cold war : arguments on causes of war and peace (Edited by :BETTS.K.Richard), PREASON, Ed n°:4, p :115. [hegemonic wars are unlimited conflicts ; they are at once political, economic, and ideological in terms of significance and consequences. They become directed at the destruction of the offending social, political, or economic system and are usually followed by religious, political, or social transformation of the defeated society].

[2] - BOYLE Michael J, op, cit, p :191. [The declaration of a global war on terror in the aftermath of the attacks of 11 September 2001 constituted the single most ambitious reordering of America's foreign policy objectives since the Second World War].

[3]- CHARILLON .F .Cité par BATISTELLA Dario, Théories des relations internationales, op, cit, p :359.

[4] - كما يذكرنا البنائيون بالمثال الشهير: مسدس في يد صديق لا يحمل من التهديدات نفس ما يحمله في يد عدو مع أن المسدس هو هو والتهديد الذي يمثله ثابت.

وإقفال الباب أمام أي قوى مراجعة من شـأنها تغييره، أو الوقوف في وجه التحولات التي يجريها على ما تبقى من معالم النظام الدولي السابق وعلى رأسها مفهوم الأمن الجماعي.

المبحث الثاني: من الأمن الجماعي إلى الأمن الإنساني

تنضـوي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن تحت إطار سـلسـلة من التحولات التي رافقت النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، (مما سـبق وعرضـنا له في الباب الأول من هذا البحث)، والتي لم تسـتطع أن تقطع مع ظاهرة الحرب في العلاقات الدولية، إن كظاهرة صـراع منفصـلة، أو كمثال صـارخ على الظاهرة العامة (الصـراع)[1]. إلا أن هذه التحولات طالـت الحرب ذاتهـا إذ "يسـبـب عـدم التكـافؤ في القوة العسـكريـة العـالميـة والاتصـالات بين الشـبكات نشـوء احتمالات جديدة للحروب"[2]، تختلف حسـب المجتمعات والسياقات التاريخية التي تحيط بها، والمواضيع التي تتم أمننتها بمناسبتها.

وإذا كانت معاناة الحرب العالمية الثانية قد قادت إلى تبني فكرة الأمن الجماعي، كنوع من الضـمانات التي تحمي الدول من أي انتهاكات يمكن أن تطالها من دول أخرى، في إطار منظمة الأمم المتحدة؛ فإن ما عرفته البشرية بالأخص بعد اختلال موازين الثنائية القطبية من حروب ذات طبيعة مغايرة تقع في ظل ازدهار المنظومة النيوليبرالية القائمة على الحرية، وعلى مركزية مكانة الفرد، سـيجعل مفهوم الأمن الجماعي يصـبح ثانويا أمام مفهوم الأمن الإنساني، دون أن يزيحه بصفة قاطعة، إذ لازالت فكرة الأمن الجماعي حاضرة في العلاقات الدولية وإن بشـروط محددة (المطلب الأول)، كما أن فكرة الأمن الإنسـاني تفتقد للوضـوح الذي كان لسابقتها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأمن الجماعي: الإمكانات والعوائق

يشـكل السـلم والأمن مطلبين ملازمين للإنسـان، عبر العصـور، كما تشـكل الحرب وما يسـتتبعها من لاأمن لازمة للوجود الإنسـاني. لذلك يمكن تصـور الجهد الحثيث الذي لا بد من بذله لإيجاد مخرج لهذه المفارقة عبر التاريخ، إلا أننا سـنركز على الفترة التي تم فيها اعتماد الدولة الوطنية، بمقوماتها المتفق عليها حاليا، الممتدة إلى معاهدات ويسـتفاليا في

[1] - جيمس دورتي، وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: 144-145.

[2] - ناي جوزيف ودوناهيو. جون.د ، مرجع سابق، ص:31.

القرن السابع عشر، والتي أسست لمفهوم الدولة الوطنية ذات السيادة. من جهة لأنها تشكل اللبنة التي عليها يتأسس النظام الدولي الراهن، وكذا سابقه، ومن جهة أخرى، لأنها تعتبر تتويجا لمسارات طويلة من المحاولات في هذا الصدد.

ولعل مفهوم نظام الأمن الجماعي هو من المفاهيم- المفاتيح في هذا الباب، والذي شكل أحد الحلول للمعادلة السابقة، ضمن سيرورة من التطور الذي عرفه خاصة في إطار المنظمات الدولية (الفرع الأول)، دون أن يخلو هذا المسار من عثرات، تعد جوهر الانتقادات الموجهة لفكرة الأمن الجماعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تطورفكرة الأمن الجماعي

ارتبطت فكرة الأمن الجماعي ب"العدوان" الذي من شأنه أن يستهدف دولة معينة مما يحتم تكتل الدول الأخرى وتضامنها معها لرد هذا العدوان و"معاقبة" المعتدي؛ أي أن الأمر يتعلق ب" تضامن أمني" لرد العدوان. وتجد الفكرة إحدى أهم تطبيقاتها فيما اقترحه قيصر روسيا أثناء المؤتمر الخاص بالحلف المقدس المنبثق عن مؤتمر فيينا لعام 1815 بهذا الصدد، بخصوص عقد معاهدة تترجم هذا التوجه التضامني لدول أوروبا تجاه بعضها، لكنه سيأخذ بعدا مؤسسيا مع عصبة الأمم حيث نص العهد المنشئ لها على أن "كل حرب أو تهديد بالحرب تمس بشكل مباشر أو غير مباشر أحد أعضاء العصبة تهم العصبة ككل مما يترتب عليه دعوة الأمين العام مجلس العصبة للانعقاد فورا لاتخاذ ما يلزم من التدابير للحفاظ على سلامة الأمم"[1]، وبعد ذلك أخذ بعدا أعمق مع منظمة الأمم المتحدة التي ستقدم على "تجريم اللجوء" إلى الحرب وإقرار نظام الأمن الجماعي، فما هي الأسس التي بني عليها هذا النظام (الفقرة الأولى)؟ وما هي الوسائل التي اعتمدها (الفقرة الثانية)؟

الفقرة الأولى: أسس نظام الأمن الجماعي

عندما نود معالجة أنماط الأمن الدولي الذي تبنته أو تتبناه الدول، فإننا نكون مجبرين على العودة إلى "مدى التحولات التي طرأت على الإشكالية القديمة جدا للحرب والسلام،

[1] - ما تحيل عليه المادة 11 من عهد العصبة في فقرتها الأولى.

للأخلاق والسياسة الواقعية Realpolitik، للقانون والقوة، للعدالة والقوة"[1]. ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة في أربعينيات القرن الماضي وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية علامة بارزة في تاريخ البشرية حيث سينص على "تجريم" الحرب بين الدول بصفة صريحة بعد أن كان هذا الموضوع من الخطوط الحمراء التي عجزت المعاهدات ومؤتمرات السلم[2] التي سبقته عن تحريمها، واكتفت فقط ب"أنسنتها"[3].

واعتبارا لكون الميثاق أكثر النصوص القانونية تقدما في معالجة مسألة الأمن الجماعي للاعتبار السالف، من جهة، ولما أصبح يمثله شبح الحرب من تهديد للوجود الإنساني برمته في ظل توازن الرعب سابقا، والتهديد النووي القائم دائما، من جهة ثانية، سنحاول رصد الأسس التي قام عليها هذا النظام سواء ما تعلق منه بما ورثه من الوثائق السالفة، أو ما اعتُبِر سبقا له.

من تحصيل الحاصل القول إن المعني بنظام الأمن الجماعي هي الدول ذات السيادة، إذ إن الأمن الجماعي كان دائما أمن الدول في علاقتها بِبَعضها، (ويسمى في بعض الأحيان بالأمن الدولي) التي خصها الميثاق بمجموعة من الحقوق والواجبات ترجمتها المبادئ التي قام عليها الميثاق، في مادته الثانية، والتي يمكن تلخيصها في: 1- المساواة في السيادة بين الدول، 2- القيام بالالتزامات بحسن نية، 3- فض النزاعات بالطرق السلمية، 4- الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سلامة أراضي دولة أخرى أو تهديد استقلالها السياسي، 5- الامتناع عن مساعدة أي دولة تم بحقها اتخاذ تدابير قمع أو منع من الأمم المتحدة، 6- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وبذلك يقوم نظام الأمن الجماعي على الدعامات التالية:

أ- وجود مجتمع دولي مكون من وحدات بعينها هي الدول المتساوية في السيادة تقوم بالتزاماتها تجاه هذا المجتمع بحسن نية.

---

[1] -COLLARD Daniel «De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique » , op, cit, p : 26.

[2] - نخص بالذكر هنا معاهدات الصلح بعد حرب الثلاثين سنة بويستفاليا 1648، والمؤتمر الخاص بالحلف المقدس 1818، ومؤتمر السلم الأول بلاهاي بدعوة من نيكولا الثاني 1899، ومؤتمر لاهاي الثاني 1907 الذين افرزا أول النصوص الرسمية المنظمة لقوانين الحرب وجرائمها في القانون الدولي، وإعلان بريان كيلوغ 1928، وعهد العصبة بعد الحرب العالمية الأولى.

[3]- COLLARD Daniel, op, cit, p :26.

ب- وجود منظمة دولية بامتداد كوني غير مسبوق تضطلع بمهمة حفظ الأمن والسلم الدوليين.

ت- فرضية قيام دول بالمساس بالمبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة وخاصة باللجوء للقوة خارج الاستثناءات الواردة في الميثاق هي من الفرضيات القائمة والقوية في العلاقات الدولية.

ث- منع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات بين الدول، واعتبار كل خرق لهذا المنع ليس شأنا خاصا بهذه الدول فحسب بل بالمجتمع الدولي كافة؛ إذ يوجب الاعتداء على دولة معينة ليس فقط هذه الدولة ولكن دول النظام ككل.

ج- أولوية نظام الأمن الجماعي على سائر التحالفات أو غيرها من أطر التنسيق التي تكون قائمة بين الدول، كما يستبعد ادعاء الحياد في حال تعرض دولة عضو للعدوان، وهو ما يستوجب وجود تعريف متفق عليه بشأن ماهية العدوان.

تفترض الدعامات الخمس المذكورة إذن تنظيم ومأسسة نظام يقوم على "أن التوازن المبني على مفهوم الكل في مواجهة الواحد يوفر استقرارا أكبر من توازن الاعتماد على الذات غير المنظم المبني على كُلٌّ لنفسه، إذ تحت الأمن الجماعي، تلتزم الدول بالامتثال لبعض القواعد والمعايير للحفاظ على الاستقرار، وإذا اقتضى الأمر التوحد لوقف العدوان"[1].

وبذلك يأخذ مفهوم الأمن الجماعي حسبVan DYKE معنى "النظام الذي يكون عدد من الدول مدعو للمشاركة في الجهود الجماعية من أجل الأمن الخاص لكل منها"[2]، أخذا في عين الاعتبار أنه في عالم موسوم بالفوضوية anarchie ، تبقى "القوة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية، وذلك لأن القوة العسكرية لا يمكن ممارستها فقط بشكل فعلي، ولكن

[1] - KUPCHAN Charles .A. & KUPCHAN Clifford. A. « The Promise of Collective Security » ,International Security, Vol : 20, No : 1 , 1995, pp : 52-53. [The case for collective security rests on the claim that regulated, institutionalized balancing predicated on the notion of all against one provides more stability than unregulated, self-help balancing predicated on the notion of each for his own. Under collective security, states agree to abide by certain norms and rules to maintain stability and, when necessary, band together to stop aggression].

[2] - EBEGBULEM Joseph C, The Failure of Collective Security in the Post World Wars I and II International System, Ebegbulem: Failure of Security, Transcience 2011 Vo : l2, Issue : 2, p :23 [a system in which a number of states are bound to engage in collective efforts on behalf of each other's individual security].

أيضـــا بشـــكل ســـلمي"[1]، وهو ما تعترف به المادة الثانية من الميثاق من خلال تمييزها بين اســـتعمال القوة (الاســـتعمال الفعلي)، والتهديد باســـتعمالها (الاســـتعمال الســـلمي)[2]. وفي الحالتين معا يتطلب ضـــمان عدم التعرض للاعتداء التوفر على قوة قادرة على حماية الدولة، وهو ما قد لا يتســـنى لجميع الدول في ظل تفاوت قواتها، مما ســـيجعل مفهوم الأمن الجماعي بالنســـبة لEKE Onyemaechi[3] من المفاهيم المثالية التي تقدم حلولا للعديد من الدول في هذا الســـياق حيث "يســـتند على الوقاية من الأعمال العدائية من خلال تكوين الدول الأعضـــاء لقوة عســـكرية ســـاحقة لردع العدوان، أو ضـــمنيا، للقيام بهجوم انتقامي قادر على إلحاق الهزيمة بالعضـو المتمرد"[4]، وهو بذلك يحقق هدفين أســـاســـيين: "يُمَكِّن من أفضل توازن في مواجهة المعتدين، وينمي الثقة والتعاون"[5].

ويمثل الحفاظ على الأمن والســـلم الدوليين صـــلب مقاصـــد منظمة الأمم المتحدة، والاختبار الذي عبره يتحدد مدى نجاحها أو فشـــلها، مما يجعل من آلية الأمن الجماعي التي اعتمدتها صـــمام الأمان لبقائها واســـتمراريتها، وبالتالي بقاء واســـتمرار النظام الدولي الذي شـــكلت أهم معالمه. وبناء عليه ينظر لهذا المفهوم لا من زاوية ضـــمان أمن الدولة باعتبارها الموضـــوع الأســـاس "للأمننة" ولكن من زاوية ضـــمان اســـتقرار النظام الدولي في حد ذاته من خلال ســـد الطريق على كل محـاولـة للإخلال بموازين القوة القـائمـة بـاســـتعمـال القوة

1 - ART Robert. J. « The fungibility of force », in The Use of Force: Military Power and International Politics (edited by : ART Robert. J. & WALTZ Kenneth Neal), Ed :6, Rowman & Littlefield, USA, 2004, p :3. [force is integral to foreign policy because military power can be wielded not only forcefully but also peacefully]

2 - ART Robert. J. « The fungibility of force », in The Use of Force: Military Power and International Politics (edited by : ART Robert. J. & WALTZ Kenneth Neal), Ed :6, Rowman & Littlefield, USA, 2004, p :3.

3 - EBEGBULEM Joseph C,op, cit, p :23.

4 -Ibid, p :23 [Onyemaechi Eke (2007) sees the concept of collective security as "an idealist one which hinges on the prevention of hostilities by the formation of an overwhelming military force by member states to deter aggression or, by implication, to launch a reprisal attack capable of defeating the recalcitrant member].

5- KUPCHAN Charles .A. & KUPCHAN Clifford. A, op, cit, p :54. [The advantages of collective security fall into two categories: it provides for more effective balancing against aggressors, and it promotes trust and cooperation.].

العسكرية"؛ فالمهمة الأساسية للأمن الجماعي هي الحفاظ على ثبات status quo النظام"[1]. وهكذا يعرف Schwarzenberger الأمن الجماعي باعتباره "آلية للعمل المشترك للوقاية أو صد أي هجوم ضد النظام الدولي القائم"[2]، بما هو مقدمة لاستبداله بنظام جديد. وبذلك فالأمن الجماعي هو إحدى ضمانات عدم ظهور "قوى مراجعة" للنظام الدولي تتوسل بالقوة العسكرية لبلوغ هدفها، لأن النظام الدولي في نهاية المطاف ليس إلا "مجموعة من الوحدات السياسية القومية المواجهة لبعضها البعض والمؤثرة في بعضها البعض وأن ليس ثمة من قيم مشتركة كافية على صعيد هذا النظام تسهل التعاون والتنظيم بين وحداته وتحول دون اللجوء إلى العنف"[3].

ينسجم مفهوم الأمن الجماعي، إذن، لحد كبير مع المنظور الواقعي للأمن، وللنظام الدولي، إذ أصر على اعتبار الدولة الوحدة الأساس للتحليل، والقوة بمفهومها الصلب هي جوهر المعادلة في بيئة دولية تنافسية وفوضوية، وضمان الأمن "الدولي" هو رديف منع الاعتداء على الدولة واستقلالها السياسي، وهو بذلك بقي أسير المفهوم الضيق للأمن؛ ليقتصر على كونه "اتفاق تعقده بعض الأمم لحماية مصالحها الحيوية وأمنها ووحدتها ضد تهديد فعلي أو محتمل خلال فترة معينة وذلك بتجميع قواتها"[4]. لكن ألا يبدو نظام الأمن الجماعي استعادة للتحالفات العسكرية كما عرفها تاريخ البشرية باعتبارها سيرورة صراع بين الحرب والسلام؟

يختلف نظام الأمن الجماعي عن التحالفات التي غالبا ما تعمل بنظام الدفاع المشترك؛ فنظام الأمن الجماعي لا يقوم على فكرة حلفاء ينتصرون لبعضهم بقوة التحالف، بل يقوم على فكرة وجود مجتمع دولي يمنع استعمال القوة أو التهديد باستعمالها

---

[1] - SAROOSHI Dan, The United Nations and the development of collective security: the delegation by the UN security council of its chapter VII powers, Clarendon Press, Oxford University Press, US, 1999, p : 7.
[An important feature of collective security is the maintenance of the status quo of the system]

[2] - EBEGBULEM Joseph C, op, cit, p :23. [machinery for joint action in order to prevent or counter any attack against an established international order].

[3] - روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص: 16.

[4] - EBEGBULEM Joseph C, The Failure of Collective Security, op, cit, p :23 [collective security is "an arrangement arrived at by some nations to protect their vital interests, safety or integrity, against a probable threat or menace over a particular period, by means of combining their powers].

ضـد أي من أعضـائه، وكل خرق لهذا المبدأ يوجب تحرك جميع الدول للتصـدي له بغض النظر عن موقع الدولة التي خرقت هذا المبدأ في إطار تحالفات أو علاقات من أي نوع مع بقية الدول، فهي في هذه الحال لا تحتفظ إلا بصـفة دولة خرقت مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة وبالتالي وجب تنفيذ مقتضـيات الأمن الجماعي بشـأنها، بما يتلاءم والدلالة التي يسـبغها عليه طلعت الغنيمي حين يعتبره "النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها والسهر على أمنه من الاعتداء"[1]، رغم كون المعتدي بقوة الواقع عضـوا في هذا النظام، وهذا ما يجعله مختلفا عن نظام الأحلاف العسكرية التي توجه أعمالها تجاه الأطراف الخارجية للتحالف وليس أطرافه المتعاقدة.

تعتبر فكرة الأمن الجماعي، نظريا، فكرة مثالية إذ يفترض أن تكون درعا واقيا ضد أي نزوعات توسعية أو ميولات عدائية لدولة ما، كما تفترض "مساواة" بين الدول بالتمتع بأمن سياسي وعسكري، مادامت توفر الإطار الكفيل بردع أي عدوان تتعرض له دولة من الدول بلا تمييز وبتلقائية لأنه يفترض أن الأمر يتعلق ب"النظام الذي يهدف إلى حفظ السـلام من خلال منظمة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض إحداها للهجوم"[2]. فما هي الآليات التي سـيتم عبرها تفعيل فكرة الأمن الجماعي؟

الفقرة الثانية: مؤسسات الأمن الجماعي: دور مجلس الأمن الدولي

أناطت المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن الدولي مهمة السـهر على تتبع وفاء الدول بالتزاماتها التي يفترض أنها تتم بحسـن نية فيما يتعلق بحفظ السـلم والأمن الدوليين خاصة ما تعلق بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها. ورغم ما يعتري مفهوم القوة من عمومية، فإن الممارسـة الدولية قد اعتادت حصـرها في القوة العسـكرية التي تشكل النواة الصلبة للقوة بمختلف أشكالها، من ناحية، ومن ناحية أخرى، لامتداد تأثيرها على السـلم الدولي وما يرتبط بها من شـبح حرب مدمرة خاصـة عقب ما خلفته الحرب العالمية الثانية من صدمة ذرية.

[1] - الغنيمي محمد طلعت، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974، ص:29.
[2] - شهاب مفيد ، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط:4، 1978، ص:17.

ويتوفر مجلس الأمن، الذي "له المسؤولية الأساسية وليس الحصرية في حفظ الأمن والسلم الدوليين"[1]، بمقتضى الميثاق، على منظومة من التدابير والإجراءات التي من شأنها تمكينه من آداء مهامه، منها ذات الطبيعة العسكرية وذات الطبيعة غير العسكرية؛ والتي يتم إعمالها كلما قَدَّر[2] المجلس أن عملا ما ينطوي على تهديد للأمن والسلم الدوليين، سواء كان استعمالا فعليا للقوة، أو محتملا لاستعمالها، أو تهديدا مباشرا أو غير مباشر باستعمالها.

تنص المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئياً أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية؛ وهي تدابير غير عسكرية الهدف منها الضغط على الدولة التي اقترفت خرقا للقانون الدولي وتهديدا للأمن والسلم الدوليين لتصحيح الأوضاع أو الرجوع بها إلى ما كانت عليه. وبالمقابل تعالج المادة 42 من الميثاق الحالة التي لا تفي فيها التدابير الواردة سابقا بالمطلوب، فتعطي بذلك لمجلس الأمن صلاحية المرور إلى استعمال القوة العسكرية من خلال التدابير المنصوص عليها في هذه المادة التي بقيت مفتوحة أمام السلطة التقديرية للمجلس حيث يجوز له "أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية ما يلزم لحفظ الأمن والسلم الدولي أو لإعادته إلى نصابه".

وبناء عليه، فمجلس الأمن "يضطلع بالدور الرئيسي في وضع مبدأ الأمن الجماعي موضع التنفيذ. فهو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بالإجراءات الجماعية القمعية ويقوم

---

[1]- TEIXEIRA Pascal , Le Conseil de sécurité à l'aube du XXIe siècle: quelle volonté et quelle capacité a-t-il de maintenir la paix et la sécurité internationales?, United Nations Publications UNIDIR, 2002, p : 23.

[2] - يتمتع مجلس الأمن بسلطة تقديرية pouvoir discrétionnaire بمقتضى الفصل 39 من الميثاق الذى ينص على أن مجلس الأمن "يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه"، وكذلك تنص المادة 34 على أنه " لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي".

بفرضها على الدول الأعضاء"[1]. لكن الإشكال يطرح بصدد التنزيل الفعلي للمقتضيات العسكرية التي يتبناها مجلس الأمن والتي أوكلت بمقتضى الميثاق للجنة أركان الحرب المشكلة من وزراء دفاع الدول الدائمة العضوية في المجلس، أو من ينوب عنهم، والتي تعمل تحت إشراف المجلس الذي يضع "الخطط اللازمة لاستعمال القوة المسلحة بمساعدة لجنة أركان الحرب"[2]. لكن الميثاق أغفل الحديث عن القيادة الميدانية للقوات المسلحة التي يفترض أن توفرها الدول الأعضاء[3]، وطفا هذا المشكل على السطح مع أول أجرأة لنظام الأمن الجماعي تحت راية الأمم المتحدة والمعتمد على مقتضيات الفصل السابع والمتعلق بالغزو العراقي للكويت في غشت 1990، وذلك بشأن ما نص عليه القرار 678 الصادر عن المجلس في نونبر 1990، والذي تلاه استعمال القوة المسلحة لإعادة الأمور إلى نصابها. إلا أن التدخل العسكري لدول التحالف إنما تم تحت قيادة أمريكية وهو ما أثار خلافات فقهية بشأن "إمكانية مجلس الأمن بتفويض دول معينة في تنفيذ التدابير ذات الطابع العسكري دون القيام بالإشراف على هذا التنفيذ، ودون أن يتم ذلك تحت السلطة المباشرة لمجلس الأمن"[4]، وبالتالي مدى شرعية هذا الإجراء.

لعل من أهم ما يميز مجلس الأمن عن مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، هو نمط التصويت المعتمد فيه الذي يقوم على حق الاعتراض كانعكاس لمعطيات الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثاني، فالفكرة الأساسية لنظام التصويت في المجلس ترتكز أساسا على فكرة "توازن القوى" السائد في تلك المرحلة، فسواء خلال هذه المرحلة أو ما بعدها "ثبت أنه من العبث إجبار الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي على إجراء شيء هام إلا وفق إرادتهما. كما بدا واضحا أنه من العبث كذلك إجبار كل من بريطانيا وفرنسا والصين. ولكن كما كان منطق الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة، إذا أمكن اتفاق هذه الخمس وبدأ اهتمامها جميعا بالدرجة الكافية، فإنه من الممكن لها تجريد قوة كافية لوقف أي حرب أو تهديد بالحرب في أي مكان من العالم بالسرعة الممكنة"[5]. بهذا المعنى يتماهى مجلس الأمن

---

[1] - درباش مفتاح عمر، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ليبيا، ط:1، 2007، ص: 135.

[2] - المادة 46 من الميثاق.

[3] - المواد: 43 و44 و 45 من الميثاق.

[4] - درباش مفتاح عمر، مرجع سابق، ص:138.

[5] - دوتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد ومحمود شعبان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1983، ص ص: 241-242.

كمؤسسة مع الأعضاء الخمس الدائمين ومواقفهم، وتقديرهم لمصالحهم في معالجة القضايا الدولية التي تدخل في اختصاصات المجلس الواسعة، والتي أصبحت مؤخرا موضوع نقاش بعد أن كانت "لمدة طويلة غير مطروحة بل على العكس، إذ كان المجلس غير نشيط ومشلولا بالفيتو"[1].

وبهذا الصدد، يرى Deutch أنه إذا ما تم النظر في السلطات التي خولها الميثاق لمجلس الأمن، فسنجدها "سلطات مطلقة كاسحة لا رقابة ولا ضوابط عليها من الخارج. فالضوابط في هذا الصدد تأتي من داخل مجلس الأمن نفسه، إلى درجة شلت حركته على وجه التقريب بسبب عدم قدرة أعضائه على الاتفاق حول كثير من القرارات الهامة"[2]، غير أن هذا الوضع سرعان ما سيتغير مع انهيار الثنائية القطبية التي تغذى عليها الاستقطاب في مجلس الأمن بين الخمسة الكبار، ليفسح المجال أمام نشاط غير مسبوق لهذه المؤسسة، ذات الصلاحيات المفتوحة، نرصد خصائصه كما يلي:

- تزايد عدد القرارات الصادرة عن المجلس في مقابل تراجع عدد تلك التي استعمل فيها حق الاعتراض.

- اللجوء المتزايد للإجراءات الزجرية ذات الطابع العسكري حيث إن "إحدى السمات البارزة على قرارات مجلس الأمن منذ حرب الخليج هي اللجوء المتكرر والإشارات الصريحة إلى الفصل السابع من الميثاق"[3]، كنوع من فرض حلول أو تهديد بفرضها بشكل يمكن القول معه أن مجهودات المنتظم الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتسم بكون "محاولات اللجوء إلى أو تطوير آليات فرض أو إنفاذ السلم قد طغت في كثير من الأحيان على محاولات اللجوء إلى أو تطوير آليات التسوية السلمية للمنازعات الدولية"[4].

- تفويض المجلس لدول معينة القيام بالعمليات العسكرية بدلا عنه (الولايات المتحدة والتحالف في حرب الخليج، فرنسا في مالي، وحلف الناتو في ليبيا..) مما يطرح سؤال مشروعية هذه العمليات وغالبا ما يفسر هذا التفويض بأنه "لا يوجد دائما تمييز رسمي

---

[1] - BOTHE Michael, « Les limites des pouvoirs du conseil de sécurité », in DUPUY René Jean , Le développement du rôle du Conseil de sécurité: colloque, La Haye, 21-23 juillet 1992, Martinus Nijhoff Publishers, 1993, p :67.

[2] -دويتش كارل، مرجع سابق،ص: 241.

[3] - نافعة حسن ، الأمم المتحدة في نصف قرن، مرجع سابق، ص:338.

[4] - المرجع نفسه، ص:338.

بين الترخيص والتفويض؛ "ففي حالة ترخيص المجلس للدول باستعمال القوة، لا يكتفي المجلس فقط بالترخيص، بل يفوض في الواقع للدول الأعضاء، بعد فحص دقيق، صلاحياته المعلنة في الفصل السابع"[1].

- ابتداع مجلس الأمن، بحكم الاختصاصات الموكولة له في الموضوع، آلية تجمع في الواقع مقتضيات الفصلين السادس والسابع من الميثاق، وتتمثل هذه الآلية في عمليات حفظ السلام[2]، التي عرفت مهامها تزايدا ملحوظا، فأحدث مجلس الأمن بعثات لحفظ السلام أكبر وأكثر تعقيدا[3]، بهدف المساعدة على تنفيذ اتفاقات السلام بين أطراف النزاعات الداخلية، خاصة مع موجة الانفجارات الداخلية التي أعقبت نهاية الاستقطاب الثنائي. ليتم تأسيس إدارة عمليات حفظ السلام عام 1992 للاستجابة للطلب المتزايد على هذه البعثات في سياقات سياسية متقلبة، وبيئات عمل معقدة حيث تنتشر على امتداد القارات الأربع في الصومال وإفريقيا الوسطى ومالي والسودان، وليبريا وهايتي ولبنان وقبرص وكوسوفو وليبيا وغيرها.

- اتسام تحريك نظام الأمن الجماعي بنوع من التحيز، إذ لا يتم التعامل مع القضايا الدولية بنفس الطريقة، وقد يجد الأمر تفسيره في كون "مجلس الأمن هو هيأة بين الدول، وفي الآن ذاته جهازا سياسيا يعتمد عمله على تقارب مصالح الدول ومواقفها، خاصة الدول

---

[1] SAROOSHI Dan, The United Nations and the Development of Collective Security: The Delegation by the UN Security Council of Its Chapter VII Powers, Clarendon Press, Oxford University press, US, 1999, p :13.

[However, a formal distinction between an authorization and a delegation of power does not always exist. In the case of an authorization, by the council, of states to use force, the council is not, in legal terms, simply making authorization, but upon closer examination is in fact delegating to member states its chapter 7 powers].

[2]- يمكن اعتبار مجموعات مراقبة وقف إطلاق النار التي تم إرسالها من قبل الأمم المتحدة إلى فلسطين وكشمير في أربعينيات القرن المنصرم، وكذلك القوات التي حاربت تحت علم الأمم المتحدة في كوريا البدايات الأولى لهذه العمليات.

[3] - في إطار التحولات التي عرفها النظام الدولي الراهن، أصبحت عمليات حفظ السلام مجرد جزء من عملية أكبر وأكثر تعقيدا هي عمليات بناء السلام التي يمكنها أن تضم بالإضافة إليها عمليات حماية السلام، وعمليات صنع السلام. وبناء عليه فعملية بناء السلام تقوم على مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى فض النزاعات وإعادة بناء الدول على قواعد جديدة في أعقاب الحروب الأهلية وأوضاع الدولة الفاشلة بالأساس (وهو النهج المعتمد في اليمن وليبيا وإفريقيا الوسطى وغيرها). وهي آلية جديدة اعتمدتها الأمم المتحدة مع أمينها العام السابق بطرس بطرس غالي للتعاطي مع مخلفات الأزمات والحروب الداخلية للدول. وتتوزع هذه الإجراءات على ما ينص عليه كل من الفصل السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ما حمله التعاطي الجديد مع التدخل لأغراض إنسانية.

الدائمة العضوية"[1]؛ أخذا في عين الاعتبار ما خلفته تحولات النظام الدولي من تغيير لخريطة المصالح، وبؤر الاهتمام، بالإضافة إلى أن "الأمن الجماعي هو نظام أمن ضمن أنظمة أخرى كمبدأ توازن القوى أو الردع النووي، وككل نظام، فهو محكوم باعتبارات سياسية"[2].

ونظرا لكونها خاضعة لاعتبارات سياسية، كانت قرارات مجلس الأمن تتأرجح بين الإشادة بها، والتنديد بها والتشكيك في مشروعيتها بحسب القضايا التي بث فيها، كما أن فترة الشلل التي عانى منها إبان الحرب الباردة كانت قد وضعته في المرتبة الثانية بعد الجمعية العامة في هذا الصدد، وهو ما يجعل نظام الأمن الجماعي في مرمى سهام الانتقادات والمطالبات بإصلاح أعطابه والعوائق التي تحول دون التنفيذ الأمثل لجوهر هذا النظام.

الفرع الثاني: عوائق إعمال فكرة الأمن الجماعي

يحيل الأمن الجماعي في الآن ذاته على بعد تعاوني وتضامني، ونزوع نحو السلم ونبذ الحروب، لدرجة يعتبره WHITE و TSAGOURIAS "إرساء لنظام عام شامل للحفاظ على السلم الدولي بالعمل الجماعي"[3]. ولصفة العمومية التي وصف بها الباحثان نظام الأمن الجماعي بُعدان: بُعد وصفي وآخر معياري[4]؛ فمن ناحية، فالأمن الجماعي يصف اتفاقا أقامته الدول، وينظم العلاقة بين الدول، بما يمكن معه وصف الأمن الجماعي ب"الجمعية السياسية للدول"[5]، ومن جهة ثانية "يحيل الأمن الجماعي على المؤسسات والقواعد والمبادئ والممارسات التي وفقها تتشكل سلطات الأمن الجماعي، وتتم المحافظة عليها

[1] - SUR Serge, « Sécurité collective », In : MONTBRIAL Thierry & JKLEIN Jean, Dictionnaire de stratégie, PUF, 2000, p : 305-309. Disponible sur : http://www.sergesur.com/Securite-collective.html (sans préciser les numéraux de pages).

[2] -- SUR Serge, « Sécurité collective », In : MONTBRIAL Thierry & JKLEIN Jean, Dictionnaire de stratégie, PUF, 2000, p : 305-309. Disponible sur : http://www.sergesur.com/Securite-collective.html (sans préciser les numéraux de pages).

[3]- TSAGOURIAS Nicholas & WHITE Nigel D, Collective Security: Theory, Law and Practice, Cambridge University Press, U.K, First published, 2013, p :20.[collective security is a global public order institution for maintaining international peace through collective action].

[4] - Ibid, p p : 20-21.

[5] - Ibid, p :21.[the term "public" as applied to collective security has a descriptive as well as a normative dimension. It desribes CS as being a political association of states; an "inter - public" arrangement].

وممارستها من أجل بلوغ الهدف الذي أنشئت من أجله"[1]. وعلى بعد ما يناهز سبعة عقود على إقرار نظام الأمن الجماعي، وبقراءة لحصيلة العقود السبع، يبدو أن هذا النظام يطرح العديد من المشاكل تمس "تعريفه وأسسه المحددة"[2]، بما يمكن معه الادعاء أنه يعاني من الطابع الأوليغارشي للفكرة مما تسبب في هشاشة إطارها المؤسساتي (الفقرة الأولى)، بالإضافة إلى تقادمها وتآكل إطارها القانوني (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: أوليغارشية الفكرة وهشاشة الإطار المؤسساتي

يشكل الميثاق الأساس الأكثر صلابة الذي قامت عليه فكرة الأمن الجماعي. و"الميثاق هو اتفاقية دولية وأداة قانونية أصبحت شبه كونية، والمجلس جهاز سياسي، وبذلك فبناء الأمن الجماعي هو ذو طبيعة سياسية قانونية، ويطرح هذا البناء في حد ذاته جملة من المشاكل"[3]. ولعل أولى المشاكل التي يطرحها الميثاق متعلق بحجم المفارقات التي كان لها ما يبررها في أجواء ما بعد الحرب العالمية الثانية، لكنها لم تعد صالحة اليوم، وعلى رأسها استحالة تمثل مفهوم المساواة الفعلية منها والقانونية بين الدول في ظل أحكام الميثاق، أي في ظل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، وهو ما نعبر عنه بأوليغارشية فكرة الأمن الجماعي، والتي تجد ترجمتها المباشرة في تركيبة مجلس الأمن الدولي كأهم مؤسسات نظام الأمن الجماعي، والذي يعبر عن هشاشة الإطار المؤسساتي لهذا الأمن.

بدت هشاشة الإطار المؤسساتي لنظام الأمن الجماعي بقوة مع استحكام الاستقطاب الثنائي خلال مرحلة الحرب الباردة، وبدا أن مجلس الأمن الدولي لن يستطع القيام بالمهام الموكولة له بفعل آلية حق النقض التي منحت للدول الخمس الدائمة العضوية، وهي الآلية التي ساهمت في إعادة الاعتبار لنظام الأحلاف في مقابل تهميش نظام الأمن الجماعي. ولم يكن اللجوء للجمعية العامة ليحل الإشكال بفعل الطبيعة القانونية لقراراتها، والتي لا تغدو أن تكون توصيات، بالإضافة إلى غياب الطابع الإجرائي عنها. وهكذا كان حلفا شمال الأطلسي ووارسو كتمظهر لنظام توازن القوى هما الموجودان على الساحة، والمضطلعان بمهمة حفظ السلم والأمن الدوليين في شكل اتفاق ضمني تحت ظلال توازن الرعب،

[1] - Ibid, p :21.[CS refers to the instutitions, rules, principles and practices according to which the authority of CS is constituted, is maintained and is exercised, in order to attain the goal for which it has been created].

[2] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

[3] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

وتقاسم مناطق النفوذ. وبالفعل فقد "كان التنافس بين القوتين العظميين في حالات كثيرة أحد عوامل الاستقرار في العديد من المناطق، فقد أدى هذا التنافس في حالات كثيرة إلى قيام هذه الكتلة أو تلك بإلقاء ثقلها وراء نظام سياسي عميل أو دعمها لنظام محايد مما أدى بدوره إلى تراجع بعض الصراعات القومية أو الدينية أو الإثنية أو الطائفية"[1].

وبأفول نظام الثنائية القطبية، سيتحرر مجلس الأمن من معضلة الفيتو، لكن مع الاحتفاظ بنفس التركيبة التي ورثها عن أربعينيات القرن الماضي موسومة بهيمنة أمريكية، اختفى معها تقريبا استعمال حق النقض من قِبَلِهَا، ولكن دون أن يعني ذلك أن هذه المؤسسة قد توفرت لها الظروف المواتية لآداء مهامها كما رسمها الميثاق وكما تطمح لها جميع الدول. ويرى حسن نافعة، بهذا الصدد، أنه "حين تختفي ظاهرة استخدام الفيتو في ظل توازن جديد للقوى داخل مجلس الأمن، فإن دلالات هذا الاختفاء لا تعدو أن تكون واحدة من ثلاث: فإما أن تكون القضايا التي كانت تستدعي من الولايات المتحدة استخدام الفيتو قد سويت ومن ثمة فقد اختفت من جدول أعمال المجلس، وهذا صحيح بالنسبة لبعضها مثل مشكلة جنوب إفريقيا، وإما أن تكون الدول الأخرى الدائمة العضوية هي التي اضطرت إلى تعديل موقفها ليتلاءم مع الموقف الأمريكي ومن ثمة لا يصبح هناك مبرر لاستخدام الفيتو، وهذا هو الأرجح بالنسبة للعديد من القضايا وإما أن يتم استبعاد دور مجلس الأمن أصلا في معالجة بعض هذه القضايا واختيار أطر أخرى لمعالجتها يكون النفوذ الأمريكي فيها حاكما ومتحكما، وهذا هو ما حدث لقضايا الصراع العربي الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد"[2]. وتجد وجهة النظر هذه سندها فيما يصف به هنتغتون عالم اليوم حيث "لا وجود إلا لقوة عظمى واحدة، دون أن يعني ذلك أن العالم أحادي القطبية"[3]، بفعل وجود عدد من القوى الكبرى major powers والعديد من القوى الصغرى ولكن التي لا يمكن لأي تحالف بينها أن يمنع القوة العظمى من القيام منفردة بمعالجة أي من القضايا

[1] - نافعة حسن، مرجع سابق، ص:336.

[2] - نافعة حسن ، مرجع سابق، ص:337.

[3] - HUNTINGTON Samuel, «The Lonely Superpower », Foreign Affairs , n° 78, Mars - Avril 1999, p : 35. [There is now only one superpower. But that does not mean that theworld is unipolar. A unipolar system would have one superpower, no significant major powers, and many minor powers].

الدولية بالشكل الذي تراه[1]، وبالتالي فمجلس الأمن لم يعد إلا إطارا لسبغ الشرعية على الرؤية الأمريكية للقضايا الدولية[2].

وفق هذا المنظور، وأخذا في عين الاعتبار أن السلم والأمن يتموقعان "في صلب ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن في قلب هندستها المؤسساتية"[3]، نطرح سؤال أجرأة الميثاق وترجمته إلى وقائع وما يطرحه نظام الأمن الجماعي من "مفارقة كبرى بين ديمقراطية هذا النظام وفاعليته".

تشكل تركيبة مجلس الأمن في حد ذاتها "أكبر دليل على الإخلال الجسيم بمبدأ المساواة بين الدول وإهدارها في المنظمة العالمية"[4]، كما أن فلسفة حق الاعتراض، بالإضافة إلى مقتضيات المادتين 108 و109 بخصوص اشتراط موافقة الخمسة الدائمين في مجلس الأمن على كل محاولة تعديل في مقتضيات الميثاق، معطيان كافيان للقول بأوليغارشية نظام الأمن الجماعي، والتي ترتب بالضرورة وجود استثناءات على القاعدة العامة التي يقوم عليها: "الكل في مواجهة المعتدي" بغض النظر عن موقعه أو تحالفاته أو غيرها من العوامل.

تقتضي ديمقراطية هذا النظام إذن مشاركة الجميع سواء في اتخاذ القرار أو تنفيذه على قدم المساواة، وهي فكرة طوباوية في ظل التفاوت الكبير بين الدول على جميع المستويات، بل يذهب سعيد الدقاق إلى القول بأن وضعا كهذا؛ أي مساواة مطلقة بين الدول "تغل يد المنظمات الدولية في العمل على تحقيق الأهداف المنشودة من وراء إنشائها"[5]، فلا بد من نوع من التفاوت الوظيفي بين الدول داخل المنظمة "كضرورة من ضرورات الحياة الدولية، وأحد العوامل الرئيسية لتحقيق الاستقرار الدولي وخاصة أن الدول الكبرى تتحمل مسؤولية كبيرة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين"[6] من خلال تزويد نظام الأمن الجماعي بالإمكانات المالية والقوات العسكرية اللازمة لقيامه بمهامه، والتي من دونها لا يمكن الحديث عن هذا النظام أصلا. ورغم نصّ الميثاق على عبارة "أعضاء

---

[1] - Ibid. [As a result, thesuperpower could effectively resolve important international issues alone, and no combination of other states would have the power to prevent it from doing so].

[2] - درباش مفتاح عمر، مرجع سابق، ص ص:83-84.

[3] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

[4] - درباش مفتاح عمر، مرجع سابق، ص: 109.

[5] - الدقاق محمد سعيد، المنظمات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1990، ص:268.

[6] - المرجع نفسه، ص: 270.

الأمم المتحدة"، على سبيل الاستغراق، في فصله السابع[1] من حيث الالتزام بمقتضيات الأمن الجماعي، إلا أن التمييز كان جليا من خلال تركيبة لجنة أركان الحرب ومهمتها[2]، بالإضافة إلى استدامة مقتضى المادة 106[3] المصنفة في إطار تدابير المرحلة الانتقالية إلى اليوم. وهي تساءل بجدية قدرة مجلس الأمن على الوفاء بالتزاماته بحفظ الأمن والسلم الدوليين والذي أثبتت التجربة محدوديتها، خاصة مع ظهور أطر أكثر فعالية في القيام بهذه المهمة. فما هو الإطار الذي يتم فيه إعمال نظام الأمن الجماعي هل هو الإطار الأممي أم أن الأمر يتعلق بإطار موسع ومتنوع؟

يكاد يكون هناك إجماع على أن الأزمة العراقية الكويتية كانت أول تمرين فعلي لمنظمة الأمم المتحدة لإعمال نظام الأمن الجماعي، إذ "لم يسبق في تاريخ الأمم المتحدة أن تحقق إجماع دولي حول عدالة قضية مثلما حدث بالنسبة لقضية الكويت"[4]، وضرورة مساندة هذه الدولة ضد عدوان من دولة أخرى. غير أن تعامل مجلس الأمن معها كان موضوع جدل فقهي كبير، خاصة في الجانب المتعلق بالتدخل العسكري لإعادة الأمور إلى نصابها؛ حيث كانت بادية، وبقوة، تداعيات الشلل الذي كان يعاني منه نظام الأمن الجماعي طيلة فترة الحرب الباردة والذي حال دون ترجمة مقتضيات المواد 45 و46 و47 و48 إلى أرض الواقع، وجعل هذا النظام يبقى أسير مقتضيات المادة 106.

وتذهب بعض القراءات[5] فيما اتخذ من إجراءات عسكرية في حق العراق إلى القول إن هذه الأزمة عرت عن قصور نظام الأمن الجماعي كما وضعته الأمم المتحدة. إن ما تم العمل به هو مقتضيات المادة 51 بخصوص الدفاع الشرعي عن النفس والذي فتح خيار "الجماعية"، الذي استفاد بدوره من معطيات تلك المرحلة الموسومة على وجه الخصوص بالوهن الذي أصبح يعتري ثاني القوتين العظميين، فيما يمكن تسميته بالإرهاصات الأولى

---

[1] - المواد: 43 و45 و48 و49 و50 و51 من الميثاق.

[2] - المادتان 46 و47.

[3] - تنص المادة على :" إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولاً بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسؤولياته وفقاً للمادة 42، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربع الموقع فى موسكو فى 30 تشرين الأول/أكتوبر سنة 1943 هى وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة 5 من ذلك التصريح، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء "الأمم المتحدة" الآخرين، كلما اقتضت الحال، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولي".

[4] - نافعة حسن، مرجع سابق، ص:314.

[5] - أنظر : نافعة حسن، مرجع سابق، ص: 302، ص: 308.

لظهور نظام دولي جديد، تم الإعلان عنه بالفعل بمناسبة حرب الخليج الثانية. وبناء عليه، فنظام الأمن الجماعي هو نظام نسبي، يصطدم عند تنزيله بتفعيل الآليات التي نص عليها، والتي تبدو، واقعيا أقرب إلى التحقق في ظل مقتضيات الفصل الثامن، خاصة مع الدور الكبير للإقليمية في النظام الدولي الراهن.

وينص الفصل الثامن من الميثاق بهذا الصدد على نوع من التفويض الذي يمنحه مجلس الأمن للتنظيمات الإقليمية مع التأكيد على أنه "يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية أو ما يزمع إجراؤه منها"[1]، والتي تبقى موضوع إذن من مجلس الأمن (المادة 53)، أو استخدام مباشر منه تحت إشرافه (المادة 53)، ما عدا ما صنف في إطار "منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول" (المادة 53). وبذلك تشكل الأطر الإقليمية إحدى الآليات الأكثر فعالية في معالجة القضايا التي تندلع بين أعضائها، علما أن معظم الصراعات التي اندلعت سواء خلال فترة الحرب الباردة أو ما بعدها، هي بالأساس صراعات إقليمية، أو داخلية بامتدادات إقليمية، حيث تنص المادة 52 من الميثاق على أن مجلس الأمن الدولي "يشجع على الاستكثار من الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر أو بالإحالة عليها منه".

الفقرة الثانية: تقادم الفكرة وتآكل الإطار القانوني

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الإطار القانوني لنظام الأمن الجماعي، إلا أن "الأمم المتحدة كما جرى تصورها تمثل محاولة لإرساء القانون والنظام ضمن نظام دولة حديثة. ويشدد الميثاق على سيادة الدولة من جهة ويهدف للمحافظة على النظام بالقوة. وإن قوة حق النقض أداة للتأكد من ألا تضطلع منظومة الأمم المتحدة بأكثر مما تستطيع معالجته بمهاجمة مصالح القوى الكبرى. وبالتالي جرى استنباط الأمم المتحدة لتثبيت نظام الدول وليس لخلق نظام جديد جوهريا"[2]. أي أن نظام الأمن الجماعي هو، كما أسلفنا، نظام بين

[1] - المادة 54 من الميثاق.

[2] - كوبر روبرت، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الواحد والعشرين، ترجمة: زهير السمهوري، العبيكان، السعودية، 2005، ص ص: 55-56.

الدول؛ أنتجته الدول لتنظيم العلاقات فيما بينها، تحت ظلال مفهوم السيادة الذي شدد عليه الميثاق، وتحت إشراف مجلس الأمن الدولي، وبهدف حفظ الأمن والسلم الدوليين. وبناء عليه سيكون أول تحدي أمام نظام الأمن الجماعي هو مفهوم السيادة في حد ذاته، إضافة إلى النظام القانوني لمجلس الأمن الدولي الذي يؤثر على قدرة هذا النظام على الوفاء بما رُسم له من أهداف.

ويوفر الميثاق إطارا لتحليل هذا النظام وتقييمه، هل يصلح بالفعل كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين، أم على العكس من ذلك، كما يرى البعض، "أن هذا النظام موسوم بالفشل، وعدم القدرة على الحفاظ على السلم الدولي أو إرسائه"[1].

يمكننا الادعاء بأن نظام الأمن الجماعي، رغم أنه مختلف عن نظام الأحلاف، هو تطوير وتحوير لهذا النظام الذي كانت تعتمده الدول لضمان أمنها عبر إقرار تدابير أمنية جماعية في مواجهة ما يعترض عضوا أو أعضاء من الحلف من تهديدات. ويمكن اعتبار الأحلاف "المرحلة الجنينية للأمن الجماعي"[2]. غير أن الحلف بما هو ضمانة لأمن أعضائه، فهو بالمقابل تهديد للغير، الذي يجد نفسه مجبرا على اعتماد نفس الأسلوب من خلال الاستقواء بتحالف آخر، وبالتالي تأجيج أسباب التوتر واحتمالات الحرب أكثر منها حفظ السلم والأمن؛ إنها المعضلة الأمنية اللصيقة بالعلاقات الدولية. وفي إطار منظمة الأمم المتحدة العالمية تم إحداث قطيعة مع فكرة الحلف، لصالح نظام الأمن الجماعي، الذي اعتمد لا فقط على فكرة الدفاع المشترك ذات البعد العالمي، ولكن على إرساء التعاون بين الأعضاء كضمانة للأمن المتبادل بينها وليس أمن "الداخل" مقابل تهديدات "الخارج".

وباعتماد مفهوم الدولة ذات السيادة، يكون ميثاق الأمم المتحدة قد وضع مسبقا عائقا أمام نظام الأمن الجماعي، حيث يقول SCHACHTER :"ليس من المستغرب أن هناك علاقة بين السيادة وتهديد السلم"[3]، فالسيادة تبدو أحيانا "العائق الأكبر أمام الأمن

[1] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

[2] - Ibid.

[3] - SCHACHTER Oscar, « Souvreignty and threats to peace », In WEISS Thomas.G (edited by), Collective Security in a Changing World, Lynne Rienner Publishers, 1993, p :19 [it is not surprising that thier is a link between souvreignty an threats to peace].

الجماعي والتدبير العقلاني لقضايا العالم"[1]. غير أن وجهة النظر هذه لا تصمد كثيرا، فمن ناحية يجب التذكير بأن السيادة "هي مفهوم مجرد يشكل بالتأكيد جزءا من التاريخ السياسي يتأثر بالقوى الاجتماعية والمصالح الخاصة"[2]، وبالتالي فهي ليست مفهوما جامدا، بل يعرف تحولات موازية لما تعرفه المجتمعات من تحولات، ويشكل المضمون الذي يتخذه في كل مرحلة انعكاسا للنظام الدولي السائد. ومن ناحية ثانية، فنظام الأمن الجماعي يكرس مبدأ السيادة من خلال اعتماده على الدولة سواء كمخاطَب أو كمعني بإنتاج الخطاب؛ وهو يعتبر في هذا الإطار نوعا من "العقد الاجتماعي العالمي تتخلى بمقتضاه الدول على مظهر هام من مظاهر السيادة (وهو اللجوء إلى القوة)، ويتم تكليف هيأة متعددة الأطراف (مجلس الأمن الدولي) بدعم الدول في مجهوداتها لحل المشاكل بطريقة سلمية وضمان الأمن إما بمجهودات الوساطة أو بالعقوبات والجزاءات (بما في ذلك التدخل العسكري) في حالة تهديد السلم الدولي"[3]، وهذا التخلي، في حد ذاته، هو تعبير عن ممارستها لسيادتها كطرف في هذا التعاقد.

ويتم التغاضي، في ظل هذا التعاقد، عند الحديث عن الأمن والسلم الدوليين، عن موضوع الأمننة؛ عن أمن من نتحدث؟ تفترض الإجابة أن الأمر يتعلق بأمن جميع الدول، غير أن ما يستعاد على أرض الواقع هو ثنائية المركز والهوامش/الأطراف، ويكون نظام الأمن الجماعي فعالا في حالات، وخاملا في حالات أخرى، بحسب أهمية المصالح التي طالها الاعتداء؛ في استعادة للالتباس الذي يلف مفهوم المساواة في الميثاق، وتجاهل لكون الدولة

1 - Ibid, p :19. [contemporary events have made us acutely conscious of the limits of sovereignty as a principle of international order which sometimes appears to be a major obstacle to collective security and rational management of world affairs].

2 - Ibid, p :20. [sovereignty through an abstract conception is obviously part of political history, responsive to social forces and particular interests].

3 - KRAUSE Joachim, « Global governance in a fild of collective security :how to make multilateralism more effective ? », in Joachim Krause & Natalino Ronzitti ,The EU, the UN and Collective Security: Making Multilateralism Effective , Routledge, first published, 2012, p :10.[a kind of global social contract by which states are to renounce a crucial aspect of sovereignty -the use of force- and where one multilateral committee -the security council- is entrusted with the task of supporting states in their endeavours to solve problems peacfully and of guaranteeing security either through mediating efforts or through sanctions and punishement in cases of threats of international peace].

لم تعد الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، خاصة في ما يتعلق بقضايا السلم والأمن مع ظهور فاعلين أخر محليين وعالميين في هذا الباب.

ويحمل الإطار القانوني لنظام الأمن الجماعي العديد من المفارقات؛ فمن ناحية، يعبر مفهوم الأمن الجماعي، في صيغته الأممية، عن نزوع نحو العالمية. ومن مصادر الالتباس فيه كونه نشأ في مجتمع الدول ذات السيادة ولكنه في الآن ذاته يحمل ملامحا من تصور الحكومة العالمية التي تملي قرارات على دول ذات سيادة، بل وتفرضها عليها بالقوة العسكرية إذا اقتضى الأمر ذلك، في إطار ما يسميه SUR، نوعا من فوق- الدولة superétatisme. ومن ناحية ثانية، تعيد المادة 51 إلى الواجهة مسألة استعمال القوة بما يعتبره البعض "تناقضا داخليا"[1] يعاني منه الميثاق[2]. لكن المسألة تَقْبل قراءة ثانية، حيث إنه بفعل تجريم الميثاق للجوء للقوة في العلاقات الدولية، يصبح الدفاع المشروع عن النفس أساس التعامل في حال خرق هذا المبدأ؛ وبذلك يكون الدفاع الشرعي عن النفس، كمبدأ يسمو على الميثاق نفسه، هو اللبنة الأولى لبناء تصور الأمن الجماعي بجعل هذا الحق مضمونا في إطار جماعي تضامني.

إن انتماء فكرة الأمن الجماعي لأربعينيات القرن الماضي المثقلة بخسائر مادية وبشرية بسبب حربين عالميتين مدمرتين، أثرت بشكل كبير على تصور واضعي الميثاق لما اعتبر "تهديدا" للسلم والأمن الدوليين، وتم قصر هذه التهديدات على "العدوان"، والتوجه العام لاعتباره ذا طابع عسكري، وهو ما يعتبر عجزا عن مواكبة التحولات التي تعرفها الساحة الدولية. وسيتم الانتباه إلى هذا القصور حيث سيقر مجلس الأمن منذ بداية التسعينيات بأنّ النزاعات الداخلية للدول يمكن أن تُشكِّل تهديداً للسلام والأمن الدوليَّين، معترفا بواقع تداخل الداخلي والخارجي في السياسة الدولية، واعتبار العديد من المشاكل الداخلية للبلدان التي تصنف تحت يافطة الأمن الوطني للدولة، قضايا للأمن الدولي أيضا نظرا لحجم تداعياتها[3]. ومن النتائج الأخرى لارتكاز فكرة الأمن الجماعي على المظاهر العسكرية للأمن وحماية الدول ضد العدوان المسلح "إهمالها الأصل العميق للحروب بل الاستخفاف بالبعد الوقائي لحفظ السلم"[4]، وهو ما سيُدخل إلى قاموس الأمم المتحدة مفهومي حفظ

[1] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

[2] - يغيب عن الميثاق تحديد دقيق لمفهوم العدوان

[3] - من الأمثلة الدالة هنا: أزمة البوسنة والهرسك، الأزمة السورية، الأزمة في ليبيا ما بعد القذافي، وغيرها,

[4] - SUR Serge, « Sécurité collective », op, cit.

السلم peacekeeping[1]، وبناء السلم peacebuillding [2]، لكن دون أن يكون ذلك عبر مراجعة لميثاق الأمم المتحدة، الذي أصبحت تكتسي صبغة الضرورة خاصة أن التحول الذي يعرفه النظام الدولي يفترض "حصول لاعبين جدد على مقاعد لهم في محفل النخبة الدولي الراقي حيث سيجلبون معهم مخاطر جديدة ويضعون للعبة قواعد جديدة وفي عصر يزداد تعقيدا واختلالا في موازينه، فإن بروز الصين والهند والاتحاد الأوروبي بوصفها قوى عظمى – وظهور روسيا ثانية بوصفها قوة عظمى قديمة- صارا يشكلان القوة المحركة الرئيسية للنظامين العالميين، الحالي والمقبل"[3].

وتؤكد الدروس المستقاة من العديد من الأزمات الدولية أن الإطار القانوني لنظام الأمن الجماعي يحتاج لإعادة النظر، تبدأ من مراجعة السلطات المفتوحة لمجلس الأمن الدولي في تقدير النوازل والقضايا التي تعتبر تهديدا للأمن والسلم الدوليين، والتي غالبا ما

---

[1] - تساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البلدان التي مزقها الصراع على تهيئة الظروف لإحلال سلام دائم. وقد أثبتت عمليات حفظ السلام أنها أكفأ الأدوات المتاحة للأمم المتحدة لمساعدة البلدان المضيفة على شق الطريق الصعب من الصراع إلى السلام.

وتنفرد عمليات حفظ السلام بتمتعها بنواحى قوة، بما فى ذلك الشرعية، وتقاسم الأعباء، وبقدرة على نشر القوات وأفراد الشرطة من جميع أنحاء المعمورة، والاحتفاظ بهم، ودمجهم فى حفظة السلام المدنيين من أجل النهوض بولايات متعددة الأبعاد.

وبوفر حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة الأمن، وبقدمون الدعم السياسى، والدعم اللازم لبناء السلام، لمساعدة البلدان على التحول المبكر الشاق من الصراع إلى السلام.

وتهتدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بثلاثة مبادئ أساسية، هى كما يلى: - موافقة الأطراف؛ - الحياد؛ - عدم استعمال القوة إلا دفاعاً عن النفس ودفاعاً عن الولاية.

أنظر الموقع: http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peacekeeping.shtml

[2] - ظهر مصطلح "بناء السلام" لأول مرة سنة 1970 من خلال أعمال Johan Galtung الذي دعا إلى إحداث هياكل لبناء السلام من أجل تعزيز السلام المستدام ، وذلك بمعالجة "الأسباب العميقة" للصراع العنيف وبدعم القدرات المحلية لإدارة السلام وتسوية النزاعات. ومنذ ذلك الحين تضمن بناء السلام ممارسة متعددة الأبعاد ومهام تبدأ من نزع سلاح الفصائل المتحاربة لتصل إلى إعادة بناء مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والقضائية والمدنية.

وأصبح بناء السلام مفهوما مألوفا في إطار الأمم المتحدة بعد تقرير الأمين العام بطرس بطرس غالي لسنة 1992 المعنون بخطة من أجل السلام، التي عرَّفت بناء السلام باعتباره عملا يروم بناء السلام وتجنب العودة إلى الصراع. وعرفه تقرير عام 2000 الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (المعروف أيضا باسم تقرير الإبراهيمي) بأنه "الأنشطة المضطلع بها على الجانب الآخر من الصراع لإعادة تجميع أسس السلام وتوفير أدوات لبناء شيء أكبر من مجرد غياب الحرب على هذه الأسس.

أنظر الموقع: http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pbun.shtml

[3] -جرايبي هيرد، القوى العظمى: نحو أنموذج "تعاوني تنافسي" لمستقبل النظام العالمي"، في القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ط: 1، 2013، ص:330.

كانت محط انتقادات وكيل بمكيالين إذ "أن مجلس الأمن تدخل بالقوة باسم تحقيق الحماية الإنسانية في العراق وفي الصومال وفي البوسنة والهرسك ولم يتدخل في أزمات أخرى أكثر خطورة من الناحية الإنسانية كالصراع في الشيشان وكذلك معاناة الشعب الفلسطيني من الاحتلال الإسرائيلي"[1]؛ وهو ما يستدعي ضرورة تحديد قواعد مجردة وعامة قابلة للتطبيق على الحالات المختلفة، تحول دون أي تعامل انتقائي مع الأزمات المختلفة. إضافة إلى ذلك، فنظام الأمن الجماعي الأممي يفتقد إلى آلية التنفيذ والتي استعيض عنها في العديد من الحالات بترك مسألة الإشراف والتنفيذ لقراراته لبعض الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بكل ما من شأن هذا التفويض أن يحمله من تجاوزات[2]، وما يرتبط به من انتقائية في المعالجة[3].

إن عجز المنتظم الدولي عن إيجاد إطار قانوني جديد للأمن الجماعي قد فتح الباب مشرعا أمام ظهور نظام أمن آخر، لا يجد سنده في الميثاق، لكنه يستمد قوته من واقع الحياة الدولية، ومن طبيعة النظام الدولي الراهن الذي "كان للتحولات في هيكل موازين القوى فيه وفي توجهه الفكري والإيديولوجي انعكاسات بالغة الأهمية على خريطة الصراعات أو الأزمات المهددة للسلم والأمن الدوليين"[4]؛ وبالتالي على طرق التعاطي معها

---

[1] - درباش مفتاح عمر، مرجع سابق، ص: 158.

[2] - يعتبر التدخل "الدولي" في الصومال دالا في هذا الباب، بعد اندلاع الحرب بين مجموعة من الفصائل المتناحرة في البلد في بدايات تسعينيات القرن الماضي؛ مما أفرز أزمة إنسانية عميقة في البلد بفعل موجات النزوح الجماعية للسكان والمجاعة تحت تأثير الأوضاع الأمنية المزرية. كان تدخل مجلس الأمن استنادا للفصل السابع في الأزمة الصومالية من خلال قراره رقم 733، سنة 1992، لم تجد مقتضياته آذانا صاغية لدى أطراف النزاع، ليتم إقرار التدخل العسكري بقيادة وإشراف أمريكيين، رافقته العديد من الملابسات خاصة مع عدم حياد الولايات المتحدة تجاه أفراد الصراع، وانتصارها لطرف على آخر مما حولها في نهاية المطاف إلى طرف في الصراع، تحولت معه القوات "الدولية" في نظر الصوماليين إلى قوات احتلال. كما أحاطت العديد من الشبهات بالتدخل الدولي في الصومال ذهبت في مجملها إلى كون التدخل كان وفق أجندة أمريكية لحماية مصالحها في الصومال، إضافة إلى الخدش الذي أصاب صورة الجنود الأممين لتعتبر هذه العملية "الأكثر إثارة للجدل" في تاريخ عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة، والتي باءت بفشل ذريع.

[3] - بمقابل حماسة الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل في الصومال، يرصد تلكؤها للتدخل في البوسنة والهرسك بسبب غياب مصالح حيوية لأمريكا في يوغوسلافيا. ومما زاد من عرقلة مجلس الأمن على أن يكون فاعلا في هذه الأزمة؛ العلاقات التاريخية بين الصرب وروسيا.

[4] - نافعة حسن، مرجع سابق، ص:335.

وعلى آليات معالجتها. يتعلق الأمر بنظام الأمن الإنسـاني كمؤشـر على التحول الذي عرفه النظام الدولي ونتيجة له في الآن ذاته، فكيف ذلك؟

المطلب الثاني: الأمن الإنساني ودلالات التحول

فرض مفهوم الأمن الإنساني نفسه على أجندة السياسة الدولية كنتاج للتحولات التي عرفها مفهوم الأمن والتوسـعات التي طالته، إن أفقيا أو عموديا، منذ تسـعينيات القرن الماضي بالموازاة مع التحولات التي عرفها النظام الدولي نفسه. ويمكن اعتبار هذه التحولات اتجاها لتوسيع مفهوم الأمن وتعميقه، من خلال نقل موضوع الأمننة من الدولة إلى الفرد، أي بالتحرر من ثنائية الداخل/الخارج التي طالما حكمت مفهوم الأمن الجماعي إلى الحديث عن الأمن داخل الدولة وخارجها في الآن ذاته، في تجاوز لمنطق الحدود والمجالات المحفوظة؛ "فالأمن الإنسـاني لا يتحدث فقط على الأمن الوطني أو الدولتي étatique بل ينطلق من تعريف للأمن كمجموعة من التهديدات السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والبيئية والثقافية التي تواجه الأفراد في حياتهم اليومية"[1]، وهي تهديدات قد يكون مصـدرها داخلي أو خارجي على حد سـواء؛ قد تكون مما يسـتهدف الدولة نفسـها أو ما يصـدر عنها تجاه مواطنيها. فبمقتضى الأمن الإنساني "يجب أن تنمحي مصالح الدولة الوطنية أمام حاجيات السـاكنة، وطلبات المجتمع المدني، وتدخلات الجماعة الدولية"[2]. فكيف نشـأ هذا المفهوم وتطور(الفرع الأول)؟ وما النتائج التي حملها اعتماده في السـياسـة الدولية، أو التي يحتمل أن يحملها (الفرع الثاني)؟

الفرع الأول: مفهوم الأمن الإنساني

يعتبر البحث عن الأمن من الأمور اللصـيقة بالطبيعة البشـرية حتى أن تاريخ البحث عن الأمن "يتطابق مع تاريخ المؤسـسـات السـياسـية التي كان دورها الأسـاس بدون شـك هو تعبئة موارد الجماعات الاجتماعية بهدف ضـمان دفاعها عن نفسـها"[3]. غير أن الأمن من المفاهيم المرنة التي تتغير بتغير البيئة التي يتحدد فيها، بما يكون معه الأمن الإنسـاني نوعا

[1] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales, Paris, l'Harmattan, 2001, p :7.
[2]- Ibid, p :8.
[3]- Ibid, p :9.

من مقاربة الأمن متمحورة حول الفرد (الفقرة الأولى)، أهم ما يميزها هو أن "التطبيق سبق النظرية"[1] فيها، ليفرز إطارا مرجعيا تراكميا للمفهوم (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأمن الإنساني: مقاربة للأمن متمحورة حول الفرد

الأمن الإنساني هو نوع من التمرد على مفهوم الأمن التقليدي الذي بقي أسير النظام الويستفالي، والمرتكز على ثلاث دعامات:

"1- الدولة هي الفاعل الأساس في الأمن والمستفيد الأساس منه،

2- التهديدات الأمنية تأتي من الدول الأخرى على وجه الخصوص،

3- التعامل مع التهديدات هو بالأساس ذو طبيعة ديبلوماسية- استراتيجية diplomatico-stratégique"[2].

ووجه التمرد في هذا السياق هو نقل موضوع الأمننة من الدولة إلى الفرد، بالشكل الذي أصبح النظر فيه للدولة، لا فقط، كضامن لأمن الفرد، ولكن كمصدر تهديد محتمل لهذا الأمن كذلك. وبمقتضى هذه الفرضية ستصبح علاقة الفرد بالدولة، وعلاقة أمن الفرد بأمن الدولة مثار التباس وجدل كبيرين.

وبالفعل، وبحكم الارتباط الوثيق بين مفهومي السلم والأمن، وانسحاب مفهوم التهديدات بالدرجة الأولى للتهديدات ذات الطبيعة العسكرية، فالأمن الإنساني كمفهوم هو مناداة بإعادة النظر في تعريف السلم في حد ذاته، وبالتالي فهو مرتبط بإشكالية العنف على اعتبار السلم إنما هو في تعريفه البسيط تعبير عن الحالة التي ينتفي فيها العنف المنظم؛ وهو بذلك دعوة إلى إعادة تعريف السلم ولكن بطريقة إيجابية. ويربط GALTUNG هذا النوع من السلم ب"البحث عن العدالة الاجتماعية، وبعوامل التعاون والاندماج بين الجماعات الإنسانية، الكفيلة بمسح العنف المهيكل النابع من البنيات الدولتية structures étatiques"[3]، والذي يشكل تهديدا لأمن الشعوب والأفراد.

---

[1] -AXWORTHY Lloyd, « La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation », Politique étrangère, n°2, 1999, p: 336.

[2] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :10.

[3] - DAVID Charles Phillipes & RIOUX, Jean-François, « Le concept de sécurité humaine », in RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :20.

ومع تراجع المنظور الواقعي أمام نظيره الليبرالي، في ما بعد الحرب الباردة، بدا أن مكانة الفرد أصبحت تكتسح مجالات كانت للدولة الأسبقية فيها، ومنها مجال الأمن، حيث سنصبح أمام معادلة بديلة لتلك التي سادت منذ القرن السابع عشر حول أولوية أمن الدولة كشرط لأمن الأفراد، لتطفو على السطح معادلة جديدة مفادها أن "هناك تهديدات غير عسكرية من شأنها جعل رفاه الشعوب في خطر، وبشكل أكبر أمنهم"[1]. ومن الحقائق التي لا يمكن القفز عليها هي أن "المجتمعات المتقدمة للغرب أصبحت مستقرة وآمنة، خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين لأنها استطاعت أن تتعبأ لاستعمال العنف بفعالية، وتطوير آليات موثوقة لتدبير الصراعات وضمان بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية"[2]؛ هذه التنمية التي تعتبر من الشروط الأساسية لكل أمن إنساني هي ببساطة "حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مصحوبة بعنف أو لا. يتعلق الأمر بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، وبأمنهم، بل وبحياتهم"[3].

يحيل الأمن الإنساني، إذن، على نوع من إعادة بناء للمعايير وتغيير في السلوكات، وعلى "نظرة مختلفة للعالم؛ إذ عوض تفضيل أمن الإقليم أو الحكومات فقط، يتم وضع الفرد كنقطة مرجعية"[4] من خلال حمايته من الوقوع في الهشاشة، وإخراجه من هذه الوضعية في حال كان فيها، لأن الأمن الإنساني "يهدف قبل كل شيء إلى الاستجابة للحاجيات الأساسية لأمن الأفراد"[5]، على جميع المستويات، سواء بتبني إجراءات وقائية للتقليص من كل العوامل التي من شأنها أن تجعل الفرد في وضعية الهشاشة، وجعل المخاطر في حدها الأدنى، أو باتخاذ "تدابير لمعالجة الوضعية عندما لا تكفي الإجراءات الوقائية"[6]، وهو ما يجعل الدولة في وضعية المساءلة إذا لم تستطع الوفاء بهذا الالتزام.

وبناء عليه، يشكل مفهوم الأمن الإنساني تحولا في النظر إلى أمن الدولة الذي طالما اعتبر هدفا للسياسة الداخلية والخارجية لها، لأنه لم يعد إلا وسيلة لضمان أمن الشعوب، وبالتالي أمن الفرد. لكن، في الآن ذاته فعلاقة أمن الدولة بأمن الأفراد هي علاقة

---

[1] - DAVID Charles Phillipes & RIOUX, Jean-François, « Le concept de sécurité humaine », in RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :20.

[2] - RIOUX, Jean-François, op, cit, p : 10.

[3]- AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 336.

[4] - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 336.

[5] - RIOUX, Jean-François, op, cit, p : 8.

[6]- AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 336.

جدلية؛ فمن ناحية، يعزز العمل على ضمان أمن الأفراد في دولة ما من شرعية نظامها السياسي، واستقرار الدولة وأمنها. ومن ناحية ثانية؛ يشكل "بناء دولة ديمقراطية وفعالة تعترف بقيمة شعبها وتحمي الأقليات عنصرا أساسيا في استراتيجية تعزيز الأمن الإنساني"[1] بما توفره لمواطنيها من أسباب العيش بحرية وكرامة، وفي ظل عدالة اجتماعية.

وتبدو العلاقة الجدلية بين أمن الدولة وأمن الفرد من خلال ما يعتبره RIOUXو DAVID عقيدة الأمن الإنساني الكامنة في التصريح الذي أدلى به الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان عقب تدخل حلف الشمال الأطلسي في صربيا في يونيو 1999، حيث قال: "الكائن البشري هو في مركز كل شيء، مفهوم السيادة الوطنية نفسه تم تصوره لحماية الفرد الذي هو سبب وجود الدولة، وليس العكس. ليس من المقبول بتاتا رؤية حكومات تلتف flouer على حقوق مواطنيها بذريعة السيادة"[2]؛ هذا المفهوم الذي عرف –كما أشرنا إليه في الباب السابق- تحولات كبيرة، من مظاهرها أن الدول في ظل اقتصاد السوق المعولم "لم يعد بمقدورها إصدار التشريعات في الإطار الوطني الذي شكل تاريخيا الحيز الذي يمكن فيه التعبير عن السيادة"[3]، حيث أنه مع المد النيوليبرالي الذي "رجح كفة الاقتصادي ومنطق السوق، عرفت السيادات الوطنية المرتبطة بالسلطة السياسية تحولا عميقا"[4] بما يمكن معه القول إنها "في طور التفتت"[5]، لتفسح المجال أمام ميلاد "المواطن العالميcitoyen -monde" الذي يمثل المخاطَب الأول بالقوانين ذات الصنع العالمي، والمتمتع بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا؛ غير القابلة للتجزئة، واللصيقة بالإنسان، والمترابطة والمتكاملة فيما بينها.

تفرز الوضعية السابقة معضلة حقيقية: أمن الأفراد اليوم مرتبط بأمن الدولة كشرط أساسي، والتهديدات المتربصة به اليوم هي مرتبطة بالأساس بما يسميه AXWORTHY "تآكل سلطة الدولة"[6]، لأن التهديدات العابرة للحدود في عالم يحكمه منطق

---

1 - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 338

2 - DAVID Charles Phillipes & RIOUX, Jean-François, op, cit, p :19.

3- BONNEVILLE Luc, « La souveraineté est- elle encore liée au politique ? vers de nouvelle pistes de réflexion », in BOULAD Josiane Ayoub, AKINDE Francis & BONNEVILLE Luc (sous la direction de), Souverainetés en crise, Presses Université Laval, 2003, p :35.

4- Ibid, p :35.

5- Ibid, p :35.

6 - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 334.

الاعتماد المتبادل ونفاذية الحدود من التحديات الكبيرة أمام الأمن الإنساني، الذي يحكمه، حسب AXWORTHY ، منطق: "أمن الأفراد في منطقة من العالم متعلق بأمنهم في مناطق أخرى من العالم"[1]، قياسا على ما تفيده عبارة "السلم والأمن الدوليين" من كون "أمنِ دولةٍ ما متعلق بأمن الدول الأخرى"[2]. وهذه التهديدات ليست وليدة اللحظة، أو النظام الدولي الراهن، إذ أنها "اشتدت خلال العقود الأخيرة. لكن الصراع بين القوتين العظميين طيلة أربعين سنة جعل التهديد بمواجهة نووية، بالإضافة إلى الصراعات الإيديولوجية تحتل الصف الأول من الأولويات في مجال الأمن، وبالتالي فالاعتراف بالتهديدات السابقة تم فقط في السنوات الأخيرة"[3] من القرن السابق.

لكن في الآن ذاته، تتم العديد من الانتهاكات التي يتعرض لها أمن الأفراد بيد الدولة وسلطاتها غير المحدودة سواء على مستوى سياستها الداخلية أو الخارجية. فعلى مستوى علاقاتها بالدول الأخرى، يقر وزير الخارجية الكندي الأسبق بأن "الأمن بين الدول يبقى شرطا ضروريا لأمن الأفراد"[4]، لأن "الحروب بين الدول تشكل دائما تهديدا، ومن الملائم عدم الاستخفاف بنتائجها الممكنة éventuelles"[5]، خاصة على المدنيين، في ظل استفراد الحكام باتخاذ قرارات حروب يؤدون ثمنها. وبالمقابل ف"أمن الدول لا يكفي لضمان أمن الشعوب"[6]، إذ لا بد على المستوى الداخلي أن تكون الدولة قادرة على ضمان "جودة حياة الإنسان"، التي يستدعي النقاشُ بشأنها استحضار "مفاهيم الفقر، وعدم المساواة، وحقوق الإنسان، والتنمية، والوقاية من الصراعات وحلها"[7]. ويطرح كل من المفاهيم السابقة إشكالات عميقة، لكننا سنركز على مفهومين اثنين: حقوق الإنسان، والتنمية؛ لماذا هذان المفهومان بالضبط؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال في سياق إلقاء نظرة على نشأة مفهوم "الأمن الإنساني" وتطوره.

---

[1] - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 338.
[2] - Ibid, p: 335.
[3] - Ibid, p: 335.
[4] - AXWORTHY Lloyd op, cit, p334.
[5] - Ibid, p :334.
[6] - Ibid, p :334.
[7] - BASTY Florence Basty, « La sécurité humaine :Un renversement conceptuel pour les relations internationales », Raisons politiques, n°: 32, 2004, p :36.

الفقرة الثانية: نشأة مفهوم الأمن الإنساني وخصائصه

يعتبر "مفهوم الأمن الإنساني "مفهوما جديدا"[1] عرف طريقه إلى التداول الواسع مع تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD لسنة 1994 لكن دون أن يعني ذلك أن المفهوم مستحدث بدون جذور، "فأفكاره الضمنية بعيدة على أن تكون جديدة"[2] إذ يمكن تحديد بذور الفكرة منذ القرن 19 وبالضبط مع منظمة الصليب الأحمر التي لفتت الانتباه إلى الوجه الآخر للحرب المتعلق بتداعياتها على الفرد، مما يستدعي وجود قانون هدفه "التخفيف من معاناة كل ضحايا الصراعات المسلحة من تسلط العدو، سواء كانوا جرحى أو مرضى أو منكوبين أو أسرى حرب أو مدنيين"[3]؛ فكان القانون الإنساني "كفرع من القانون الدولي العام الذي ينهل من الشعور الإنساني، والذي يتمحور حول حماية الشخص/الفرد"[4].

ويصف AXWORTHY تناول تقرير 1994 للأمن الإنساني ب"المتقدم والطموح"، وفي الآن ذاته "بالواسع جدا"[5] والذي يضم سبعة أنواع من الأمن القطاعي: الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن البيئي والأمن الفردي والأمن الجماعي والأمن السياسي، بما يعتبره انخراطا ل PNUD في "التصور الأمني لما بعد الحرب الباردة"[6]، أو "المفهوم الموسع" [7] للأمن الإنساني.

ويحدد التقرير؛ بدل حصر المفهوم في تعريف جامد، خصائص أربعة[8] للأمن الإنساني على النحو التالي:

---

[1] - DAVID Charles Philipes, op, cit, p :31, & AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 335.

[2] - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 335.

[3]- BORY Françoise, Genèse et développement du droit international humanitaire, Comité internationale de la croix rouge, Genève, Novembre 1982, p :7.

[4] - Ibid, p :7.

[5] - AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 338.

[6]-Ibid, p: 336.

[7]- OWEN Taylor, « Des difficultés et de l'intérêt de définir la sécurité humaine », Les Droits de l'Homme, la sécurité humaine et le désarmement, Forum du désarmement 3, 2004, UNDR, p :20.

[8] -RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1994, p :23..
http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf (consulté le: 7/12/2016).

1- الأمن الإنســـاني ذو طبيعة كونية: يهم الجميع؛ في الدول الغنية أو الفقيرة، حيث تترصـــد للأفراد نفس التهديدات: البطالة والمخدرات والإجرام، والتلوث وانتهاكات حقوق الإنسان وغيرها.

2- مكونات الأمن الإنســـاني مترابطة: كيفما كانت البقعة من العالم حيث أمن الأشـخاص معرض للخطر، كل بقاع العالم مرشـحة لأن تصـيبها ارتدادات هذا التهديد (المجاعات، الأوبئة، الإرهاب..)

3- الأمن الإنســـاني محكوم بمبدأ "الوقاية خير من العلاج": فوفق هذا المبدأ، يتم تقليص كلفة المخاطر التي تتربص بالأفراد؛ وبالتالي الخسائر التي قد تلحق بهم.

4- الأمن الإنســـاني متمحور حول الأفراد: حول كل يما يتعلق بهم في حياتهم وفي مجتمعاتهم، أو ما يعتبره التقرير "الأسئلة المرتبطة بالواقع الإنساني".

إن هذا المفهوم "الذي رأى النور مع بداية تسعينيات القرن الماضي هو حصيلة متزامنة لكل من نهاية الحرب الباردة، وعمليتي العولمة والدمقرطة، وكونية قضية حقوق الإنسان"[1]. وبالفعل، فمن بين الأسس الصلبة التي استند عليها المفهوم نجد مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تم إرساؤه مع منظمة الأمم المتحدة من خلال ميثاقها، وبعد ذلك من خلال الإعلان العالمي وما تبعه من مواثيق تشـــكل الإطار القانوني لهذا الفرع من القانون (اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها).

ويرتبط القانون الدولي لحقوق الإنســـان ب"الأمن الإنســـاني" بعلاقة مرتبكة، فمن ناحية، يعبر القانون الدولي لحقوق الإنســـان عن نظام قانوني قائم الذات، مســـتند إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية بهذا الصدد، وكذا الاتفاقيات الإقليمية، وبآليات واضحة للسهر على إنفاذها، الهدف منها هو ضمان تمتع الإنسان بمجموعة من الحقوق التي رُتبت حســـب مســـتويات متدرجة واكبت التطور الذي عرفه العالم، من الحقوق المدنية والسـياسـية والحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية إلى ما يعرف بحقوق التضـامن والتي يأتي على رأسـها الحق في التنمية. وبالمقابل، فالأمن الإنسـاني كمفهوم مرتبط بسـياق دولي محدد، لا يعترف بالحدود والاختلافات، ويحاول أن يصـوغ قواعد عامة بامتداد كوني، تبحث لها عن آليات حماية وتنفيذ في نفس هذا الإطار، وفي ظل توزيع دولي للقوة يشـــكل في

[1] - DAVID Charles Phillipes, op, cit, p :32.

حد ذاته عائقا أمام جوهر الفكرة بالنظر إلى اعتمادها على فكرة تقاسم البشر لنفس المبادئ والحقوق في جميع البقاع، وعلى تجاوزها لمفهوم السيادة في حد ذاته، وتجاهلها كون الدولة لازالت الفاعل الأساس في العلاقات الدولية رغم كل الضربات التي تلقتها في العقود الأخيرة.

ومن ناحية ثانية يشترك الأمن الإنساني وحقوق الإنسان تقريبا في نفس الخصائص؛ إذ إن الفرد هو مناط انشغالهما، كما أنهما ذووا بعد عالمي، ومكوناتهما مترابطة وغير قابلة للتجزئة، وهي الخصائص التي عادة ما يرفع في وجهها سؤال الخصوصية والاختلافات الثقافية والاجتماعية وغيرها، بل يجعلها في بعض الأحيان في تناقض مع مفهوم الأمن المجتمعي كما ورد عند BUZAN.

غير أن ما لا يُختلف بشأنه هو كون قضية حقوق الإنسان تعتبر أبرز قضايا الأمن الإنساني، بل يمكن اعتبار الأمن الإنساني مرحلة لعولمة قضايا حقوق الإنسان، في إطار المفهوم الضيق للأمن الإنساني، الذي يحصر التهديدات في "الجوانب العنيفة التي تمس الأفراد"[1]، أي أنه يركز على "التهديدات المباشرة لأمن الأفراد وسلامتهم الجسدية، من قبيل الصراعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الأمن العام والجريمة المنظمة"[2].

وسواء تم تبني المفهوم الضيق للأمن الإنساني المقتصر على "التحرر من الخوف freedom from fear"[3]، أو المفهوم الموسع الممتد إلى "التحرر من الحاجة freedom from want، والتحرر من الإهانة freedom from indignity"[4] ، يبقى الحق في التنمية من حقوق الإنسان المحورية. وتقتضي التنمية توفير الظروف الملائمة للولوج للتعليم والخدمات الاجتماعية، وتوفير مناصب شغل مستقرة. ولكن أيضا توفير الأمن من أي اعتداء إجرامي،

---

[1]- OWEN Taylor, op, cit, p :21.

[2]- TADJBAKHSH Shahrbanou, PhD, « Human Security: Looking back before Looking forward », Proceeding of ICHSWA, Birjand, Iran November 26th 2009, p :21.
http://www.birjand.ac.ir/ichswa/downloads/04%20tajbakhsh%20English%20ICHSWA.pdf (consulté le :11/12/2016). [The minimalist approach to human security, i.e., 'freedom from fear', is adopted by Canada and the Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty, A Responsibility to Protect (in 2001). This approach concentrates on direct threats to individuals' safety and to their physical integrity: armed conflict, human rights abuses, public insecurity and organized crime].

[3]- Ibid, p :21.

[4]- Ibid, p :21.

أو عنف سياسي. كما يقتضي الأمر كذلك السهر على تمتع الفرد بحقوقه السياسية والمدنية، إضافة إلى الاقتصادية والاجتماعية، وكذا حقه في الولوج للعدالة. وتكون مهمة الدولة هي حماية الفرد وضمان تمتعه بهذه الحقوق بلا خوف، وكل عدم يقين في إمكانية قيام الدولة بهذه المهام من شأنه أن يمس بجوهر الأمن الإنساني الذي يعتبر الشرط الضروري لكل تنمية. كما أنه لا يمكن الحديث عن أمن إنساني في ظل تنمية كسيحة يعيش بمقتضاها الفرد حالة خوف أو توجس أو خصاص بفعل التفاوتات التي عادة ما تغذي الصراعات البينية، وتفجر أعمال العنف المختلفة سواء بين الجماعات المختلفة، أو بينها وبين الدولة نفسها كما كانت عليه الحال في عدد من الدول في إطار ما عرف ب"ثورات الربيع العربي" مثلا.

لبلوغ الأمن الإنساني، إذن، لا بد من إرساء إطار قانوني بصدده، يكون معززا بالوسائل الكفيلة بفرض احترامه، ولعل أفضل الضمانات بهذا الصدد هي جعل "تحسين تدبير قضايا الدول وفق مبادئ ديمقراطية في قلب الشروط الرامية إلى تعزيز الأمن الإنساني"[1]. ويتيح هذا التدبير الديمقراطي للقضايا على صعيد الدولة تحقيق الأمن الفردي؛ الذي عادة ما تتم مطابقته بالأمن الإنساني، لأنه يتيح تقليص التهديدات التي تستهدف الفرد من الدولة نفسها[2]، والتي يحدد BUZAN مصادرها في أربع[3]: التشريعات المحلية وتطبيقاتها، والفعل السياسي المباشر للدولة في مواجهة الأفراد والجماعات، والصراع من أجل السيطرة على الدولة، والسياسات الأمنية الخارجية للدولة.

وبالإقرار بكون الدولة تمثل تهديدا لأمن الفرد/المواطن، يكون مفهوم الأمن الإنساني أحد أعمدة المنظور الليبرالي الذي نجح في بسط نفوذه على العلاقات الدولية في ما بعد الحرب الباردة، من خلال تنحيته للدولة عن مركز الفعل لصالح السوق وآلياتها وفي صلبها "العولمة"، وذلك من خلال تقديمه للأرضية اللازمة لإعادة صياغة مفهوم السيادة مما سيكون له وقع ذي "ثلاثة أبعاد: فعلى مستوى أول، هذا يعني أن السلطات في الدولة مسؤولة بخصوص وظائف حماية أمن المواطنين وحياتهم وتعزيز رفاهيتهم، وثانيا هذا

---

[1] - 42AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 3

[2] - يفصل BUZAN في كتابه« People, states & fear » علاقة أمن الأفراد بأمن الدولة من خلال معالجته للأمن الفردي والوجه المزدوج للدولة ص: 21- 24.

[3] - BUZAN Barry, People, states & fear, an agenda for international Security studies in the post –cold war era, op, cit, pp :24-25.

يحيل على كون السلطات السياسية الوطنية مسؤولة أمام المواطنين على المستوى الداخلي، وأمام الجماعة الدولية عبر منظمة الأمم المتحدة، وأخيرا، فهذا يعني أن موظفي الدولة مسؤولون عن أفعالهم؛ أي أنهم مسؤولون عن الأفعال التي ارتكبوها أو التي أغفلوها"[1]. وبذلك فالأمن الإنساني هو نوع من عولمة التهديدات، مهما كان مصدرها، سواء كانت دولا أو جماعات أو أفرادا أو مؤسسات. وبالتالي عولمة الحلول والآليات الكفيلة بمواجهتها، والتي لا تخرج عن إطار العرض الذي يوفره النظام الدولي الراهن، في هذه المرحلة، حيث "حقوق الفرد، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطية السياسية، ونزع السلاح، واحترام البيئة هي شروط الأمن الحقيقي"[2]، مما يكون معه من الشروط البديهية للأمن الإنساني محاربة الأسباب الأساسية للصراعات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية"، فإلى أي حد استطاعت فلسفة الأمن الإنساني أن تعوض فلسفة الأمن الجماعي في ضمان الأمن الدولي؟

الفرع الثاني: تطبيقات الأمن الإنساني واختلالاتها

يطرح التأمل في أوضاع العديد من الأفراد على امتداد المعمور في القرن الحادي والعشرين سؤالا عريضا حول مدى فعالية منظومة الأمن الإنساني في تحسين ظروف حياتهم. فالملايين من اللاجئين والمشردين والفارين من جحيم الحروب في العديد من البقاع، والعديد من الفقراء الذين يعانون في صمت، والعديد من ضحايا الأوبئة ومخلفات استعمال الأسلحة المحظورة الذي يفتقرون لإمكانات الولوج للتطبيب، وآلاف النازحين بفعل الكوارث الطبيعية المتزايدة؛ كلها حالات تتضارب بشأنها الآراء بين من يرى في الأمن الإنساني مدخلا لمعالجة هذه الإشكالات يحتاج فقط لتطوير إطاره القانوني (الفقرة الأولى)، وبين من يرى في الأمن الإنساني "شَرَكاً ووهما لا يمكنه إلا أن يضر بالمجهودات

[1]- BASTY Florence, op, cit, p :54. [Dans un premier temps, cela signifie que les autorités étatiques sont responsables pour les fonctions de protection de la sécurité et des vies des citoyens et pour la promotion de leur bien être. Deuxièment, cela suggère que les autorités politiques nationales sont responsables envers les citoyens au niveau interne et envers la communauté internationale par le biais de l' ONU. enfin, cela veut dire que les agents de l'Etat sont responsables pour leurs actions - ce qui veut dire qu'ils doivent rendre compte des actes de commission et d'omission].

[2] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :8.

العسكرية والدبلوماسية التقليدية للدول التي تسعى للاستجابة لمصالحها الوطنية، ويعطي تداعيات خطيرة على أمن الأفراد"[1] بفعل المفارقات التي ينطوي عليها(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: الأسس القانونية لمفهوم الأمن الإنساني

يجد مفهوم الأمن الإنساني، على غرار مفهوم الأمن الجماعي، سنده القانوني في العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وعلى رأسها ميثاق الأمم المتحدة حيث رغم أن الميثاق قد ارتبط بنظام الأمن الجماعي واعتُبر الإطار القانوني له من خلال الفصول السادس والسابع والثامن، إلا أنه يمكن أن نجد فيه ما يمكن أن يشكل إطارا قانونيا لنظام الأمن الإنساني من خلال الديباجة والفصلين الأول والتاسع. كما أن الأمن الإنساني يقتضي النظر في القانون الدولي الإنساني، وقانون اللاجئين والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يمكن تصوره إلا في إطار تعاون دولي يتنوع فيه المتدخلون ما بين دول ومنظمات دولية ومجتمعات مدنية، مادامت التهديدات أصبحت تتحدى الجغرافيا والخصوصيات، وتتطلب قدرات عابرة للحدود للتصدي لها.

وبناء عليه يمكن تحديد الأسس القانونية للأمن الإنساني في الوثائق التالية:

- **ميثاق الأمم المتحدة**: رغم أنه صيغ وفق مقاربة "دولتية" تعتبر الدولة محور العلاقات الدولية ومنتهاها، والمعني الأول بالأمن، فإنه يمكن أن نستقي من الميثاق ما يشير إلى أمن الأفراد وأمن الشعوب، خاصة أن الميثاق صيغ باسم "شعوب الأمم المتحدة" وليس دولها[2]، كما أن مقاصده استحضرت الشعوب والإنسان بالموازاة مع استحضارها للدول[3].

---

[1] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :11.

[2] - يبدأ الميثاق بعبارة : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا"، ويحدد المهام التي سيضطلع بها في:

- أن ننقذ **الأجيال** المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على **الإنسانية** مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف،

- وأن نؤكد من جديد إيماننا **بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد** وقدره وبما **للرجال والنساء** والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

- وأن نبيّن الأحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى،

- وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع **مستوى الحياة** في جو من الحرية أفسح.

[3] - تنص المادة الأولى من الميثاق فى إطار سردها لمقاصد الأمم المتحدة على:

- إنماء العلاقات الودية بين **الأمم** على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق **بين الشعوب** وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام.

- **القانون الدولي الإنساني**: المرتكز على اتفاقيتي لاهاي 1899 و1907، واتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949، والبروتوكولان الإضافيان لسنة 1977، البروتوكول الإضافي الثالث لسنة 2005 حول الشارة المميزة، وهي وثائق مرتبطة بالعنف المسلح. بما يمكن معه القول إن القانون الدولي الإنساني "متمركز على حماية الشخص زمن الحرب لضمان أمنه وحمايته وكرامته سواء تعلق الأمر بمدنيين أو عسكريين أو مقاتلين"[1]. بل إنه مع نهاية الحرب الباردة بدأ في الظهور مفهوم "المساعدة الإنسانية"، أو "التدخل الإنساني" والذي اتخذ اسم "واجب التدخل" لأسباب إنسانية، وجهت له انتقادات عنيفة على اعتباره ضربا لأحد المبادئ الهامة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وهو مبدأ عدم التدخل (قرارا الجمعية العامة 8 دجنبر 1988 و14 دجنبر 1990). ويمثل الفصل التاسع من الميثاق خريطة طريق لبلوغ أمن الأمم من خلال تركيزه على التعاون الاقتصادي والاجتماعي[2]، وتركيزه على عوامل التنمية واحترام حقوق الإنسان كشروط للأمن الإنساني.

- **القانون الدولي لحقوق الإنسان**: والذي زرع بذوره الأولى ميثاق الأمم المتحدة، ليكون هذا القانون من الأدوات التي "ألغت التمييز التقليدي بين النظام القانوني الداخلي والنظام القانوني الدولي"[3]، من خلال مجموعة متنوعة من الاتفاقيات[4] التي همت العديد

- تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام **حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً** والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء.
- جعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

[1] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :36

[2] - تنص المادة 55 من الميثاق فى هذا الصدد على أنه: رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة ودية **بين الأمم** المتحدة مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين **الشعوب** وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، تعمل الأمم المتحدة على:
أ) تحقيق مستوى **أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.**
ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم.
ج) أن يشيع فى العالم **احترام حقوق الإنسان والحريات** الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلاً.

[3] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :39

[4] - يأتي على رأس هذه الوثائق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 دجنبر 1948، والعهدان الدوليان لسنة 1966، المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذين يمثلان على التوالي الجيلين الأول والثاني من الحقوق. ليلتحق بهما حق الشعوب في تقرير المصير واختيار النظم السياسية الملائمة لها بالإضافة إلى سيادتها على ثرواتها الاقتصادية؛ كجيل آخر من الحقوق نضج مع سبعينيات القرن الماضي نتج عن المطالب المتكررة لدول العالم الثالث خاصة حركة

من الحقوق المتعلقة بالإنسان بما هو كائن يسمو فوق الانتماءات المختلفة الدينية والعرقية والجنسية والترابية وغيرها.

- **الاجتهادات القضائية لمحكمة العدل الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان:** ونذكر منها، على وجه الخصوص، ما تعلق بمنع التطهير العرقي بمقتضى الرأي الاستشاري بتاريخ 18 ماي 1951، وكذا بتاريخ 8 يوليوز 1996 بخصوص مراقبة استعمال الأسلحة النووية واحترام الحقوق الإنسانية، وحكمها بتاريخ 5 فبراير 1970 بشأن التزامات الدول إزاء المجتمع الدولي ومنها تحريم العدوان والإبادة الجماعية وتنفيذ المبادئ والقواعد الخاصة بحقوق الإنسان بما فيها الحماية من الرق والتمييز، وفي سنة 1980 في علاقة بأزمة الرهائن الأمريكيين في طهران.

- **أحكام محاكم الجنايات الدولية المؤقتة وأحكام محكمة الجنايات الدولية الدائمة:** والتي تشكل مرجعا هاما في تحديد الجرائم التي تعتبر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، وبالتالي رسم معالم القانون الجنائي الدولي[1]، واختصاصات القضاء الجنائي الدولي الذي يتولى معاقبة الأفراد[2] المسؤولين "على الجرائم الجسيمة، أي التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب"[3].

كما يجد الأمن الإنساني سنده الواقعي في عولمة القانون والأمن إذ أن "العولمة ليست فقط عملية اقتصادية وتكنولوجية ومالية، فهي أيضا ظاهرة قانونية، وتمضي عولمة القانون جنبا إلى جنب مع العولمة الاقتصادية"[4]، وهذا ما سيجعل القانون الوطني يتأثر بشكل كبير بالقوانين ذات الطابع الدولي، بل ويقر بسمو الأخيرة. وتطرح القوانين الدولية،

عدم الانحياز. أما الجيل اللاحق من الحقوق فتضمن الحق في السلم، والحق في التنمية، والحق في بيئة سليمة وفي تراث مشترك للإنسانية.

[1] - مع ما يحمله هذا التعبير من بعد إشكالي، انطلاقا من الصياغة الاصطلاحية التي تجعله يتأرجح ما بين قانون المخالفات infractions ذات البعد الدولي، والقانون الجنائي المطبق خارج الحدود الوطنية للدولة extraterritoril، وصولا إلى مسألة الاختصاص. انظر:

TEANI Anne- Lise, formation et développement du droit pénal international. Recherche sur la naissance d'un ordre juridique, thèse dirigée par :ABOSTOLIDIS Charalambos, Université de BOURGONE, 2009, pp : 13-14.

[2] - وهو ما يشكل إضافة نوعية في اتجاه عدم الإفلات من العقاب بالنسبة للمسؤولين عن هذا النوع من الجرائم، والذي حرصت الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية المؤقتة للتاسيس له، والذي أدى مثلا، في الحالة الرواندية، إلى إدانة الوزير الأول الرواندي جون كامبندا بسبب جرائم الإبادة التي اقترفها الهوتو.

[3]-Ibid, pp : 10-11, p :16.

[4] - RIOUX, Jean-François (sous la direction de), op, cit, p :40

في المسألة الأمنية، إشكالية التنفيذ؛ أي الآليات التي من شأنها حمل الجهة المدانة سواء كانت دولة أو أي كيان آخر على تنفيذ ما سنه المجتمع الدولي تجاهها من تدابير بمناسبة تهديدها للأمن الإنساني.

الفقرة الثانية: آليات الأمن الإنساني

باستقراء التجارب الدولية، يتضح أن "من شأن الأمن الإنساني أن يستدعي اللجوء إلى تدابير قسرية بما في ذلك العقوبات والتدخلات العسكرية كما كانت الحال في البوسنة أو كوسوفو"[1]؛ أي أن إشكالية التنفيذ يمكن أن تحل بوسائل غير عسكرية مثل العقوبات الاقتصادية أو المفاوضات كما كانت الحال بالنسبة للملف النووي الإيراني، أو مع كوريا الشمالية، وقد يتم فيها اللجوء إلى التدخل العسكري إما بشكل استباقي في إطار ما بات يعرف ب"الحرب الوقائية" أو "الحرب الاستباقية"، أو في إطار ما يعرف ب "التدخل الدولي الإنساني"، كما يمكن لإشكالية التنفيذ أن تجد حلها في إطار المحكمة الجنائية الدولية. غير أن هذه الآليات لا تخلو من تناقض مع فلسفة الأمن الإنساني نفسها.

فمن جهة، شكلت العقوبات الاقتصادية على الدول التي تخرق القانون الدولي أحد الأدوات التي عبرها يتم إرغامها على الحد من خروقاتها، غير أن الأمن الإنساني يقتضي إعادة النظر فيما درج المجتمع الدولي على اعتماده من عقوبات اقتصادية على الدول المختلفة لأن "العقوبات الاقتصادية تعاقب الأبرياء، في حين أنها تحمي épargner النظام بل تقويه"[2]، وعادة ما تكون غير ذات جدوى، ويكون ضحاياها من الأبرياء. وتساهم هذه العقوبات في الكثير من الأحوال في شل مسلسل التنمية في البلد، وبالتالي فهي تهدد الأمن الإنساني لأن "الأمن الإنساني والتنمية مفهومان يقوي أحدهما الآخر مع اختلافهما"[3]، وهذا ما يجعل هذا النوع من العقوبات "غير مقبولة أخلاقيا للوصول إلى إسقاط نظام، أو إيقاف صراع أو مذابح إذا كان المدنيون أول من سيدفع الثمن"[4].

---

[1] -AXWORTHY Lloyd, op, cit, p: 339

[2] - ZANETTI Véronique, L'intervention humanitaire: droit des individus, devoir des états, Labor et Fides, Genève, 2008, p :138.

[3] - AXWORTHY Lloyd, op, cit , p: 338

[4] - ZANETTI Véronique, op, cit, p :138.

ومن جهة ثانية، يعد قرار مجلس الأمن رقم 794[1] بشأن الحالة الصومالية سابقة في تاريخ العلاقات الدولية والأمم المتحدة، حيث سينص لأول مرة على التدخل العسكري لأغراض إنسانية بحتة. وبمقتضى هذا القرار، أعطى المجلس الضوء الأخضر باستخدام كل الوسائل اللازمة لتهيئة الظروف المواتية لعمليات الإغاثة الإنسانية والتوصل لتسوية سياسية بين الفصائل المتناحرة، بموجب الفصل السابع من الميثاق. وهو ما شكل نقلة في السلوك الدولي من خلال إقرار ما يسمى "تدخلا إنسانيا". فما المقصود بهذا المفهوم وما مدى مشروعيته؟

القانون الدولي الإنساني هو "مجموعة من القواعد القانونية المتعلقة بحماية الفرد الإنساني زمن الأزمات (الحروب والكوارث سواء الطبيعية أو الصناعية الكبرى)، وخاصة حماية حقوقه الأساسية، وهي الحق في الحياة والحق في الصحة والحق في السلام"[2]، وفي إطاره يمكن إدراج التدخل الدولي الإنساني كنظام قانوني لحماية حقوق الإنسان، "وهو يمتاز عن الصور الأخرى للتدخل بمشروعيته التي تقوم على أساس مشروعية الغاية منه"[3]، وبالتالي فكل انحراف عن الغايات التي رسمت لهذا التدخل يعني خروجا عن المشروعية ودخولا في اللامشروعية. ويكون هذا الانحراف عادة على إحدى صورتين: "إما أن يكون على شكل التدخل الإنساني الكاذب أو على شكل التدخل الإنساني المنحرف"[4]. ويكون التدخل

---

[1] - وهو القرار الصادر بتاريخ 3 دجنبر 1992، (أنظر نصه على الرابط:
)documents-dds-
ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/772/09/IMG/N9277209.pdf?OpenElement
بخصوص تطور الحالة في الصومال، والذي انطلق من الإقرار ب"الطابع الفريد" للحالة في الصومال، وطبيعتها الآخذة في التدهور والمعقدة وغير العادية، والتي تتطلب استجابة فورية. بالإضافة إلى أن جسامة المأساة الإنسانية التي سببها النزاع في الصومال، والتي زادت حدتها نتيجة للعقبات التي توضع أمام توزيع المساعدة الإنسانية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ويعتبر هذا القرار متقدما جدا على القرار رقم 770 بخصوص البوسنة والهرسك،
documents-dds-)
ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N92/379/64/IMG/N9237964.pdf?OpenElemen) الذي رغم نصه على إعمال الفصل السابع إلا أنه لم يفصل في آليات التدخل كما كانت الحال مع القرار 794.

[2] - DHENA Pétillon Muyambi , Droit d'ingérence humanitaire et normes internationales impératives: essai sur les crimes de guerre, crimes contre l'humanité et crime de génocide, Harmattan, 2012, p :11.

[3] - العزاوي انس أكرم ، التدخل الدولى الإنسانى بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملى :دراسة مقارنة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2008، ص 117.

[4] - المرجع نفسه، ص 117.

الإنساني كاذبا عندما يتم تحت زعم وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، التي تتطلب التدخل في حين أن الحقيقة هي إما أن تكون تلك الانتهاكات لا تتطلب التدخل الإنساني، أو غير موجودة أصلا. ويكون منحرفا عندما يبدأ إنسانيا ثم ينحرف عن مقاصده؛ كأن لا تتناسب المدة مع المتطلبات، أو يرافقه إفراط في استعمال القوة بما لا يتناسب وحجم الخروقات. وهذا ما يجعل مفهوم التدخل الإنساني مطبوعا ب"الغموض ambiguité"[1]، الذي يجر عليه العديد من الانتقادات.

وتلتصق بالتدخل الإنساني تهمة خرق واحد من المبادئ التي بنيت عليها منظمة الأمم المتحدة من خلال ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاقها؛ ويتعلق الأمر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لكن الأمر عادة ما يكيف بشكل مختلف، فترى BASTY مثلا أنه "عندما تعاني ساكنة منطقة ما من ضرر حقيقي ناتج عن حرب أهلية أو تمرد أو قمع أو فشل الدولة، ولا تستطيع الحكومات المعنية، أو لا تريد إيقاف هذا الوضع أو احتواءه، فإن مبدأ عدم التدخل يترك مكانه لمسؤولية الحماية الدولية la responsabilité internationale de protection"[2]. ومن جهة أخرى، يعتبر مفهوم التدخل الإنساني "كوريث لنظرية الحرب العادلة"[3] تفعيلا لحق الدفاع عن النفس الذي ينص عليه الميثاق ذاته ووسيلة من وسائل الأمم المتحدة لبلوغ أهدافها من المنظمة. كما أن الحصيلة البشرية الثقيلة للأزمات التي انفجرت بشكل غير مسبوق بعد أفول نظام الثنائية القطبية، والتي كانت ذات بعد وطني بالأساس سواء في الصومال أو يوغوسلافيا السابقة، أو سوريا أو غيرها من البلدان، تقود إلى القول بأن "القانون الدولي الإنساني التقليدي مشلول"[4] أمام مثل هذه الوضعيات، مما يكون معه من اللازم إيجاد "قانون جديد يؤطر التدخل الإنساني لحماية الحقوق الأساسية للفرد الإنساني"[5]. لكن، هل يتسم التدخل الإنساني بالعدالة؟ حسب BITTNER "التدخلات الإنسانية هي حروب، وككل الحروب فهي تقتل"[6]، لا بد لها من ضحايا لكي يستطيع أن يؤمن عدد من الأفراد. وهو ما ليس مستساغا، إذ إن اعتماد

[1]- BASTY Florence, op, cit, p :55.

[2]- BASTY Florence, op, cit, p :53.

[3] - ZANETTI Véronique, op, cit, p :150.

[4]- DHENA Pétillon Muyambi , op, cit, p :13.

[5]- Ibid, pp :13- 14.

[6] - ZANETTI Véronique, op, cit, p :132.

المقاربة العددية القائمة على التضحية بحياة عدد قليل في مقابل إنقاذ عدد أكبر أو تلك القائمة على عدد المتضررين للقول بواجب التدخل الإنساني يفرغ المفهوم من معناه فليس "المظهر الكمي للضرر الذي يجب أخذه في عين الاعتبار لتعبئة الجماعة الدولية ولكن أيضا طبيعة الضرر"[1]، وإلا سيكون التدخل الإنساني بما هو خوض حرب لغايات إنسانية مكافئا ل "اتخاذ أشخاص رهائن بهدف مشروع"[2]، هو إنقاذ أشخاص آخرين، وهو ما يحمل في طياته تناقضا إذ "ليس لنا الحق مبدئيا في قتل البعض لكي لا يقتل البعض الآخر"[3].

ومن جهة ثالثة، فرض مفهوم الحرب الاستباقية/ الوقائية نفسه على معجم العلاقات الدولية مع السنوات الأولى من هذا القرن. وتقصد "عقيدة الحرب الوقائية تخطي مثالب سياسات الردع والاحتواء التي حددت أبعاد الحرب الباردة، ذلك أن نجاح الردع المرتكز على التهديد فقط، هي أقل احتمالا ضد قادة دول مارقة أكثر استعدادا للمجازفة، الأمر الذي لا يفترض ردعها، بعد التأكد من خطورتها، إنما العمل على إنزال العقاب فيها وتدميرها"[4]، وبذلك فهي مفتوحة على السلطة التقديرية للمجتمع الدولي الذي يمثل مجلس الأمن الدولي ذراعه التنفيذي. ولأن تركيبة هذا المجلس أبعد من أن تكون معبرة عن كافة الدول، فقد وُوجِه مفهوم الحرب الوقائية/الاستباقية بالعديد من الاعتراضات. فعلى العكس من التدخل الدولي الإنساني، الذي يتسم هو الآخر بطابعه العسكري، تختلف الحرب الوقائية عن الحرب العادلة في كون "الحرب الوقائية تنحرف لحماية قيم معينة والدفاع عن مصالح محددة تختص بدولة ما"[5].

يرتبط مفهوم الحرب الوقائية، إذن، بالقوة العسكرية والقدرة على استعمالها بشكل لحظي تتوفر معه الضمانات لعدم تحولها لحرب بينية. وفي ظل النظام الدولي الراهن تبقى القدرة على تفعيل هذه الآلية بيد القوى العسكرية الكبرى فقط، بل "إن اعتناق أمريكا لاستراتيجية الحرب الوقائية أرسى سابقة بالغة الأهمية وهي أنها أعطت أمريكا، بسبب من

---

[1] - ZANETTI Véronique, op, cit,, p :142.

[2] - Ibid, p :132.

[3] - Ibid, p :132.

[4] - فهمى عبد القادر محمد، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 1، 2009، ص: 234.

[5] - المرجع نفسه، ص: 240.

استثنائيتها الفريدة، حقا تنفرد به وحدها دون غيرها"[1]. وباسم الحرب الوقائية خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حروباً واحتلت بلداناً، تم تدميرها، وتفكيك مجتمعاتها، وقتل الآلاف من مدنييها وتشريدهم، فقط لكي لا يهتز الأمن القومي الأمريكي، أو لا يعاني المواطن الأمريكي من خطر محتمل.

ويلتقي هنا مفهوما التدخل الإنساني والحرب الوقائية؛ فإذا كان "التدخل الإنساني هو نوع من الصفقات: نشتري حياة البعض مقابل حياة آخرين[2]" على صعيد البلد المتَدَخَّل فيه، فإن الحرب الوقائية هي الصفقة نفسها لكن هذه المرة على الصعيد العالمي، ولكنهما يختلفان من حيث إن الغرض من التدخل الإنساني "ليس توليد حرب في البلد بهدف تدمير أو تخريب وضعه كدولة، ولكن دائما حماية ضحايا الفظاعات المرتكبة داخل الدولة"[3] ، أما الحرب الوقائية فتستهدف حماية ضحايا مفترضين خارج الدولة المتدخل فيها غالبا.

ومن جهة أخرى، أسفر التوجه نحو ربط الأمن الإنساني بالخسائر البشرية التي ترتبها عمليات العنف المسلح عن إحداث محكمة جنائية دولية، "دائمة مستقلة ذات علاقة بمنظومة الأمم المتحدة وذات اختصاص على الجرائم الأشد خطورة التي تثير قلق المجتمع الدولي بأسره[4]، تضع في اعتبارها: "أن ملايين الأطفال والنساء والرجال قد وقعوا خلال القرن الحالي ضحايا لفظائع لا يمكن تصورها هزت ضمير الإنسانية بقوة"[5]. وتمثل هذه المحكمة المحدثة بموجب ميثاق روما لسنة 1998، تحقيقا لحلم راود المجتمع الدولي منذ بدايات القرن الماضي بشأن التوفر على قضاء جنائي دولي؛ ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، تم إحداث محكمتين: المحكمة العسكرية الدولية ل Nuremberg بمقتضى اتفاق لندن ل8 غشت 1945، والمحكمة الدولية للشرق الأقصى أو محكمة طوكيو بمقتضى إعلان 19 يناير 1946. وقد ترتب عن هاتين المحكمتين رسم أسس القانون الجنائي الدولي المعاصر لأن التجارب التي سبقتهما بقيت معزولة، بل إنهما تمثلان "نموذجا للقانون الجنائي

---

[1] فهمى عبد القادر محمد، الفكر السياسي و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 1، 2009، ص: 240.

[2] - ZANETTI op, cit, p :133.

[3]- BASTY Florence, op, cit, p :54.

[4] - من ديباجة النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .
www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

[5] - نفسه.

الدولي المعاصر حيث خلفتا نوعا من الإرث الأخلاقي، مع الاعتراف أنهما ليسا نموذجين كاملين خاصة فيما يتعلق بالمظهر "الدولي""[1]، عكس المحكمة الجنائية الدولية التي تعتبر ذات اختصاص عالمي لكن دون أن يكون شاملا إذ إن الجرائم التي تعالجها، كما ورد في النظام الأساسي، مقتصرة على "الجرائم الأشد خطورة". ويعكس هذا القصر نوعا من الضبابية التي تعكس بدورها صعوبة التوافق بشأن تحديد الاختصاص الموضوعي للمحكمة بين الدول الأعضاء.

ولا يمنع الاختصاص العالمي للمحكمة كونها "مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية"[2]، التي أبانت عن عجزها لوحدها عن متابعة مرتكبي الجرائم الخطيرة. وهو الوضع الذي قاد خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي إلى إحداث محاكم جنائية دولية مؤقتة لمعالجة قضايا بعينها، شكلت مرحلة وسيطة نحو العبور إلى قضاء جنائي دولي دائم، وذلك بناء على قرارات لمجلس الأمن الدولي[3]. وقد أثار هذه القرارات إشكالية امتداد اختصاصات المجلس، وهو هيئة غير قضائية، لإحداث هيئة قضائية. ورغم الانتقادات التي اعترضت وتعترض المحكمة الجنائية الدولية إلا أنها "دخلت حيز التنفيذ في 2002 وبدأت أولى محاكماتها تتجلى منذ 2009، مما يدل على إصرار أغلبية المجتمع الدولي على تفعيل

---

[1] - BARNETT Laura, La cour pénale internationale : histoire et rôle, Bibliothèque du Parlement, Publication n° 2002-11-F, 4NOV2008, Révisée le 28 JUIN 2013, Otawa, Canada, 2013, p :5.
http://www.bdp.parl.gc.ca/Content/LOP/ResearchPublications/2002-11-f.pdf (Consulté le 1/12/2016).

[2] - المادة الأولى من النظام الأساسي.

[3] - يتعلق الأمر بالأساس بقرار المجلس رقم 780 عام 1992 المتعلق بإحداث لجنة الخبراء الخاصة بالتحقيق وجمع الأدلة حول الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف وغير ذلك من انتهاكات للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة (1992) S/RES/780 ، والقرار رقم 935 بخصوص الحالة الرواندية والذي نص على إحداث لجنة الخبراء لبحث وتحليل المعلومات والأدلة المتعلقة باقتراف انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني في إقليم رواندا بما في ذلك الأدلة على إمكانية وقوع أعمال إبادة الأجناس (1994) S/RES/935، وبناء على ما توصلت إليه، تم بموجب القرار 955 لمجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق إحداث محكمة دولية لغرض واحد هو: محاكمة المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة خلال سنة 1994(المادة الأولى من النظام الأساسي للمحكمة) documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/437/46/PDF/N9443746.pdf.

الاختصـــاص العالمي لهذه المحكمة الدائمة"[1] متيحة بذلك محاكمة المســـؤولين عن جرائم الحرب، والجرائم ضـــد الإنســـانية، ومنع الحكومات وغيرها من المتورطين في صـــراعات مسلحة من الإساءة للمدنيين، والإفلات من العقاب.

وكســـائر الآليات التي وضـــعها النظام الدولي الراهن لضـــمان الأمن الإنســـاني، يلاقي النظام الجنائي الدولي اعتراضـات وانتقادات، سـواء من الدول الكبرى وعلى رأسـها الولايات المتحدة الأمريكية، أو الدول المتضررة من طغيان السياسي على القانوني في عمليات الإحالة على المحكمة، خاصـــة دول القارة الإفريقية[2]، التي لا تخفي تخوفها من أن تكون المحكمة "أداة أخرى للتدخل الأجنبي في تاريخ طويل من تدخل البلدان الغربية أو بلدان الشـــمال في الشـــؤون الإفريقيـة"[3]. وقـد تمـت ترجمـة هـذا التخوف من خلال إعلان جنوب إفريقيـا[4] انسـحابها من المحكمة الجنائية الدولية في أكتوبر 2016، لتتبعها في نفس المســـلك كل من بورندي وغامبيا، وليعاد من جديد طرح إشـــكالية الانتقائية في القضـــاء الجنائي الدولي، وغلبة الحيثيات السياسية على نظيرتها القانونية على مستوى آليات ضمان الأمن الإنساني وعلى رأسها الآلية القضائية.

---

[1] - دحماني عبد الســـلام، التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظل هيمنة مجلس الأمن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص: 294.

[2] - وفي إطار تنامي اســـتياء عدد من الدول الإفريقية من تركيز المحكمة على الجرائم المرتكبة بالقارة؛ واســـتهدافها كأنها المعنية الوحيدة بالجرائم المنصـــوص عليها في معاهدة روما، تقدمت كينيا بمقترح يدعو لانســـحاب جماعي للدول الإفريقية من نظام المحكمة خلال القمة 26 للاتحاد الإفريقي المنعقدة بأديس أبابا، في بداية عام 2016. و يرى ادريس الكريني بهذا الصدد أن "من بين عشرة تحقيقات تباشرها المحكمة حالياً؛ هناك تسعة تنصبّ على قضايا تتصل بالقارة الإفريقية (أوغندا؛ وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وجمهورية إفريقيا الوسطى؛ والسودان ودارفور؛ وساحل العاج؛ وكينيا؛ ومالي؛ وليبيا). وبغض النظر عما إذا كانت هذه الدعاوى قد أثيرت من قبل الدول الأعضاء أو عبر مجلس الأمن بموجب الفقرة الثانية المادة 13 من النظام الأساسي للمحكمة.. فإنها تطرح أكثر من سؤال بصدد مصداقية هذه الهيئة ومدى سعيها الحقيقي نحو المســـاهمة في تعزيز الســـلم والأمن الدولي". الكريني إدريس، المحكمة الجنائية الدولية وافريقيا، الخليج، الجمعة 28 أكتوبر 2016.

https://al-ain.com/article/africa-and-the-international-criminal-court

[3]- BARNETT Laura, op, cit, p :18.

[4] -جاء هذا القرار من جنوب إفريقيا في أعقاب النقاش الذي أثاره عدم امتثالها لطلب المحكمة القاضـي بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير خلال حضوره لمؤتمر للاتحاد الإفريقي بجوهانسبورغ سنة 2015، والذي اعتبرت على إثره جنوب إفريقيا أن المحكمة تســـعى إلى الحدّ من قدرة البلاد على توفير الحصـــانة الدبلوماسية لضيوفها من رؤساء الدول.

وإذا كانت الآلية القضائية محور اعتراضات وانتقادات، فإن الأمن الإنساني قد وجد في المنظمات غير الحكومية إحدى الآليات التي بإمكانه الاعتماد عليها، إذ تعتبر اليوم أحد المصادر المهمة لصناعة الرأي العام، بإنشائها للمفاهيم، وإحداثها لخطاب جديد قادر على التعبئة وتحريك القوى تجاه القضايا التي تهدد أمن الأفراد والجماعات، اعتمادا على التشبيك الواسع الذي أصبحت تتيحه وسائل الاتصال، ومساحات التعبير التي تضمنها، بما من شأنه إحداث مجتمع مدني كوني قد يصبح الشرط الابتدائي لبروز شكل جديد من العولمة. ولعل من أهم ما أسفرت عنه المجهودات التي قادتها العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية كان اتفاقية منع الألغام الأرضية المضادة للأفراد خلال مؤتمر أوتاوا حيث تكتلت ست منظمات غير حكومية في تحالف (تحالف ICBL) سنة 1992، سينجح في تعبئة المزيد من المنظمات غير الحكومية للضغط في اتجاه تبني اتفاقية ذات بعد إنساني بامتياز، "سجل اعتمادها عام 1997 باعتباره المرة الأولى التي توافق فيها الدول على حظر مطلق لسلاح كان يستخدم على نطاق واسع. وجاءت هذه الموافقة استنادا إلى القانون الدولي الإنساني الذي يهدف إلى تخفيف المعاناة الناتجة عن النزاعات المسلحة وحماية المدنيين في أوقات الحروب"[1]، أي إلى جعل الفرد في قلب اهتماماته، مادام أمن الأفراد يرتب بالضرورة أمن المجتمعات.

استنادا على ما سبق، فمن حسنات جعل الفرد موضوع أمننة عوض الدولة لفت انتباه المجتمع الدولي إلى العديد من القضايا التي لم يكن لها مكان على أجندته في فورة سباق التسلح، والاصطفاف وراء العظميين؛ وهي قضايا متعلقة لا بأمن البشرية فحسب؛ بل ببقائها في حد ذاته.

[1] - عن موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر، بخصوص اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد (روجع يوم (2016/12/1 www.icrc.org/ara/resources/documents/legal-fact-sheet/landmines-factsheet-150807.htm

الفصل الثاني:

آليات ضمان الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الراهن وتحدياته

بأي صـيغة يمكن الحديث عن الأمن الدولي؟ هل كأمن جماعي أم كأمن إنسـاني، أم كأمن متعدد؟ ما دلالة الإصـرار على ربط الأمن بصـفة الدولي؟ عند تحديدنا لدلالة النظام الدولي الراهن، في الباب الأول من هذا البحث، بررنا الاحتفاظ بصـفة الدولي عوض العالمي للنظام، بكونه لازال، رغم اختلاف المقاربات، وحجم التحولات، مرتبطا بالدولة كفاعل أسـاس وليس وحيدا في العلاقات الدولية. وهو الأمر نفسـه الذي ينسـحب على الأمن، إذ رغم اختلاف مسـتوياته وقطاعاته، ورغم تباين مواضيعه وقضاياه، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الدولة في ضمانه في شتى الأحوال.

وبناء عليه، تبقى الدولة الوطنية ذات السـيادة واقعا يفرض نفسـه بقوة في هندسـة النظام الدولي الراهن. كما أن هذا النظام الذي حاول تحجيم دور الدولة لصـالح السـوق وقوانينها، سـرعان ما سـينتج مجموعة من المفارقات المرتبطة بتنوع الفاعلين فيه وتفاعلاتهم، وبنظامه القيمي واختلالاته، فكيف يمكن إذن البحث عن مؤشرات لمدى قدرة النظام الدولي الراهن على ضمان الأمن الدولي؟

ندعي بهذا الصـدد أن طبيعة النظام الدولي الراهن قد أفرزت تأثيرات على مفهوم الأمن، وأن هذه التأثيرات تسـائل بقوة الآليات التي عبأها النظام الدولي الراهن لضـمان الأمن الدولي بحكم أن طبيعة هذا النظام ذاتها قد ولدت العديد من الإشـكالات (المبحث الأول)، كما وضـعته وجها لوجه أمام العديد من التحديات، سـواء التي أفرزها هو ذاته، أو تلك التي ورثها عن سابقه (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الإشكالات الأمنية النابعة من طبيعة النظام الدولي الراهن

حاول النظام الدولي الراهن التبشير بمرحلة من تقدم الإنسانية نحو النموذج الأمثل من تطورها من خلال إعلان مجموعة من النهايات: نهاية الجغرافيا بتحييد الحدود، نهاية التاريخ بِوُرُود الديمقراطية الليبرالية، مسـتندا في ذلك على إطار مفاهيمي للنيولبرالية يرى في السـوق الذاتية التنظيم بفعل سـحر "اليد الخفية"، النموذج الأمثل لتنظيم العالم. وهكذا بدا مغريا نموذج الحكم بدون حكومة "gouverner sans gouvernement" القائم على الدولة الأدنيوية/ الرشـيقة Etat minimal، بل وإجباريا في ظل ظاهرة العولمة الجارفة، إذ "تطورت الاعتمادات المتبادلة إلى درجة أن معظم نقاشـات المجتمع الكبرى؛ من التنمية المسـتدامة إلى محاربة الفقر مرورا بحماية الصـحة والبيئة والتنوع البيولوجي، أو بشـكل

أوسع الأمن والسلم، أصبحت تستدعي إجابات وطنية ودولية في الآن ذاته"[1]، وهو ما استدعى واقعيا الربط بين الحكامة العالمية gouvernance mondiale ودولة القانون Etat de droit"[2]؛ أي نموذج الدولة[3] الذي أصبح لزاما الامتثال له.

وهكذا ستطفو على السطح مجموعة من الإشكالات الأمنية المرتبطة أساسا بتحجيم دور الدولة (المطلب الأول)، كما سيولد النظام القيمي للنظام الدولي الراهن العديد من المفارقات (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تداعيات تحجيم دور الدولة وتوسيع سلة الفاعلين

استند النظام الدولي الراهن على النيوليبرالية كمنظومة اقتصادية وسياسية رسمت معالمه المميزة، وكانت الدولة أحد المفاهيم والأدوات المركزية التي خضعت للتعديل في ظلها، من خلال تحجيم دورها لصالح السوق الحرة وآلياتها. وإذا كان هذا التحول قد أثمر ازدهار اقتصاديات على حساب أخرى، وخلق نوعا من الاعتماد المتبادل غير المسبوق، وسيولة في تداول المعلومات والسلع على نحو سواء في عالم أصبح فضاء مفتوحا للجميع، فإن هذا الوضع لم يكن بمنأى عن توليد إشكالات أمنية جديدة، تمثل عبارة "الأزمة" الخيط الناظم بينها؛ هي ليست ذات طبيعة عسكرية أو سياسية، ولكنها ذات طبيعة مالية واقتصادية ارتفع ترددها في العقود الأخيرة بشكل ملحوظ (الفرع الأول)، في الوقت الذي ولد استثناء العنصر البشري من منطق العالم المفتوح وحرية الانتقال والتنقل تهديدات أمنية من نوع آخر (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الأزمات الاقتصادية والمالية: تهديدات جديدة للأمن الدولي

شكلت الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وما ارتبط بها بما يعرف بالركود العظيم إحدى المحطات البارزة في تاريخ الإنسانية، أفرزت تحولات كبيرة في المجال الاقتصادي والسياسي،

---

[1] -DELMAS- MARTY Mireille, « Gouvernance et état de droit », in BELLINA Séverine, MAGRO Hervé & DE VILLEMEUR Violaine (sous la direction de), La gouvernance démocratique: Un nouveau paradigme pour le développement ?, KARTHALLA Editions, Paris, 2008, p :213.

[2] - Ibid, p :213.

[3] - بحكم ورود هذا المفهوم في العديد من المواثيق الدولية، يصبح مفهوم دولة القانون من المفاهيم الأساسية التي يتم وفقها قياس شرعية الدول. وهكذا يرد المفهوم في الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، والاتحاد لأوروربي، والمنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية.

وأثرت بقوة على السلم والأمن العالميين. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حاولت الدول وضع قواعد للتجارة الدولية، "ولكي يتم التعامل مع مجموع البلدان على قدم المساواة، وضعت الكاتGATT مجموعة من المبادئ: المعاملة بالمثل والشفافية ومبدأ الدولة الأكثر رعاية"[1]، وكان هدف GATT ، وبعدها منظمة التجارة العالمية من ذلك "تطوير إطار لتعزيز تعدد الأطراف"[2]؛ وهو التعدد الذي "لم يتحقق أبدا؛ فالدول الغنية كانت تنفرد بوضع جدول أعمال المفاوضات، وكانت تعمل على الخروج منتصرة في تسويق القواعد الواجب إقرارها"[3]، بل تكرس من خلال تعدد الأطراف هذا هيمنتها. غير أن دخول الصين إلى المنظمة مع مطلع القرن الحالي، وظهور قوى صاعدة كالبرازيل والهند، سيربك الحسابات الأوروبية والأمريكية، خاصة مع الصعود الصيني كقوة اقتصادية عالمية ليعاد من جديد سؤال النظام الاقتصادي العالمي العادل (الفقرة الأولى)، الذي تشوب عملية اتخاذ القرار فيه العديد من الشوائب (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: النظام الاقتصادي العالمي الراهن

يحيل الحديث عن النظام الاقتصادي العالمي الراهن على الحديث عن قوانين السوق الحرة الراهنة، وعن الطرق والإجراءات الكفيلة بالدمج التنافسي للاقتصادات المختلفة في الاقتصاد العالمي، بعيدا عن الحدود السياسية، التي لا يعترف بها النظام الاقتصادي العالمي، بل يرسم حدوده الخاصة، من خلال ما يمكن تسميته "المناطق الاقتصادية".

ومن جهة ثانية تحيل صفة الراهن على تحديد زمني لهذا النظام الاقتصادي، يتحدد على ضوئه خط فاصل بين مرحلتين، على اعتبار أن النظام الاقتصادي في محصلة الأمر هو مجموع الاستجابات التي توفرها هياكل هذا الاقتصاد لمعالجة مشاكل وضع اقتصادي بمواصفات معينة خلال مدة معينة؛ فنكون أمام نجاح، عندما ننجح في مواجهة هذه المشاكل، وأمام "أزمات" عند العجز عن إيجاد أجوبة لها. وبناء عليه، فالحديث عن الأزمات يعني بشكل عام "عجز الحلول والسياسات الاقتصادية وقصورها عن معالجة تلك

[1] - PORCHER Thomas & FARAH Frédéric, TAFTA: Les accords du plus fort, Max Milo Editions, Collection : Essais – documents, Paris, 2014, p :6

[2] - Ibid, p :6.

[3] - Ibid, p :6.

المشـاكل"[1]. ويمكن اعتبار مسـار النظام الاقتصـادي العالمي هو مسـار تطور الاسـتجابات للمشـاكل الاقتصـادية المطروحة، وسـلسـلة الإجراءات والسـياسـات والبدائل التي يطرحها للخروج من الأزمات التي تتولد في كنفه، والتي عادة ما تفضـي إلى إعادة النظر في مرتكزاته وآليات عمله.

وبهذا الصدد، تعتبر الأزمة المالية لسنة 2008 إحدى أهم المحطـات التي طبعت مسار النظـام الاقتصادي العالمي نظرا لحجم الخسائر التي رتبتها، واتساع الرقعة التي شملتها من جهة، ولحجم التحول الذي أحدثته في فلسـفة هذا النظام من جهة ثانية، إذ برهنت هذه الأزمة على "خاصية الاعتماد المتبادل التي تَسِمُ الاقتصاد الشامل وقدرتها على توليد شروط اللاأمن عبر العالم"[2]، من خلال ما تتيحه من انتقال سـريع للأزمات من مركز اندلاعها نحو بقية الأطراف، كوجه آخر لهذه الخاصية التي وسمت مسار التطور حيث "من اقتصاد دولي مررنا إلى اقتصـاد عالمي ثم شـامل بفعل الترابط المتزايد والمعقد للعلاقات الدولية؛ أصـبحت المبادلات والاعتماد المتبادل بين الأمم والمجتمعات والأفراد أكثر كثافة"[3]، بما يجعل تأثير أي حدث في منطقة ما يكون له تداعيات على باقي المناطق وإن بدرجات متفاوتة بتفاوت درجات تعقد شبكة الاعتماد المتبادل.

وبالفعل، فقد أدى انهيار الأسـواق في شـتنبر 2008 والأزمة التي تلته إلى مسـاءلة النموذج الاقتصـادي المهيمن على العالم. ورافق النقاشـات التي ولدتها هذه الوضـعية نوع من "نزع الشرعية عن الأفكار التقليدية السائدة حول منهج الكلاسيكية الجديدة خصوصا فرضـية كفاءة الأسـواق"[4]، وقدرتها على التنظيم الذاتي بعيدا عن الدولة وتدخلاتها، بما

---

[1] - البلاوي حازم، النظام الاقتصـادي الدولي المعاصـر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سـلسـلة عالم المعرفة، عدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000، ص:72.

[2]- BALTODANO Andrés Pérez, « Mondialisation, sécurité humaine et politiques sociales au nord et au sud », in : Retour de l'Etat. Pour quelles politiques sociales ?, op, cit, p :40.

[3]- DORMEIER FREIRE Alexandre, PLAGNAT Pauline, « Gouvernance économique : la corée du sud et l'indonésie à la lumière de la crise asiatique », in : HUFTY Marc, DORMEIER FREIRE Alexandre, PLAGNAT Pauline, NEUMANN Vanessa (sous la direction de), Institut Universitaire d'Etudes du Développement (IUED) & KARTHALA, Jeux de gouvernance : regards et réflexions sur un concept, 2007, p : 178.

[4] - المرجع نفسه، ص: 7.

يمكن معه اعتبار أزمة 2008 لحظة مراجعة للنموذج الاقتصادي العالمي، نحت إلى نوع من كبح لجام اللبرلة المطلقة التي كانت تجتاح العالم مبشرة بالازدهار المرتبط بالسوق الحرة التي لا قيود عليها، والقادرة على حل مشاكلها وأزماتها دونما حاجة إلى الدولة. وبذلك لم يكن أمام هذه الأزمة إلا الرجوع إلى "التعاون متعدد الأطراف، وتدابير السياسات المحلية مع محاولات لغرس ليبرالية اقتصادية بطرق تهدف إلى تخفيف بعض الآثار السلبية والمخاطر بشكل فعال لاحتواء جوانب الرأسمالية الليبرالية التي أدت إلى الانهيار العالمي"[1]: يبدو الأمر كاستعادة لنموذج الليبرالية المطوقة الذي عرفته السياسة الدولية إلى حدود سبعينيات القرن الماضي مع هيمنة المنظور الكينزي، المعترض أصلا على فرضية كفاءة الأسواق.

ويجد ادعاء الرجوع إلى نوع من الليبرالية المطوقة سنده في حزمة الإجراءات التي تم تبنيها من "خطط الإنعاش plan de relance، وعمليات إنقاذ الأبناك الكبرى أو تأميمها، وإجراءات دعم الاستهلاك، والدعم العمومي للصناعات الاستراتيجية ومشاريع إصلاح النظام المالي العالمي في اتجاه تنظيم أقوى"[2]. وتترجم هذه الإجراءات رجوعا إلى "دولة تنموية تقوم بدور الفاعل الاستراتيجي الرئيسي الوطني، عن طريق تحفيز الطلب عبر استثمارات الدولة في الخدمات العامة والبنية التحتية لخفض اختلال توازن الدخل من خلال دعم الفقراء"[3] في استدعاء للتصور الكينزي القائم على مبدأ "دور الدولة بوصفها مكملا مفيدا للقطاع الخاص"[4]، بما يصبح معه مشروعا التساؤل عما إذا كان الأمر يتعلق ب "عودة الدول بعد فترة طويلة من التواري؟"[5].

يبدو السؤال مشروعا مع بداية حزمة إجراءات مواجهة الأزمة؛ حيث كان لافتا للنظر سلوك البنوك المركزية الكبرى: "البنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك اليابان بالإضافة إلى بنوك أخرى في تنفيذ تدابير متزامنة لتعزيز السيولة المالية

---

[1] - المرجع نفسه، ص:7-8.

[2] - DELCOURT Laurent, « Retour de l'Etat. Pour quelles politiques sociales ? », In Retour de l'Etat. Pour quelles politiques sociales ? : points de vue du sud (coordinateur :DELCOURT Laurent), Collection: Alternatives Sud, Vol.XVI , Ed : CETRI, Syllepse, 2009, p :7.

[3] - لاكاهيرست جوناثان، مرجع سابق، ص:20 .

[4] - المرجع نفسه، ص:20 .

[5]- DELCOURT Laurent, Ibid, p :7. (Après une longue éclipse, l'État est-il de retour ?)

الدولية أواخر 2008"[1]، مما خدش الصورة المثلى التي حاولت الليبرالية الاقتصادية رسمها لقدرة السوق الذاتية التنظيم على "خلق النمو وإنتاج الرفاه"[2]. وبذلك عادت إلى الواجهة فكرة "الدولة التدخلية" من خلال نزول الدولة بثقلها في القطاع المصرفي، بل طفا على السطح مفهوم "التأميم"[3] المهجور بعد تدخل الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية لتأميم مجموعة التأمين الأمريكية AIG[4] لإنقاذها من الانهيار.

لقد خلفت الأزمة المالية خسائر بملايير الدولارات على امتداد العالم، وفرملت النمو الاقتصادي في العديد من البلدان، من خلال تأثيرها على الاستثمار الخارجي بالأخص، وتراجع الطلب الذي رافقه تراجع الصادرات. لكن هذه النتائج لم تكن على نفس القدر من بلد إلى آخر وكأن بالإمكان قراءة هذه الأزمة بعيون اقتصاديي القرن التاسع عشر حيث يقول CHITTI أن "الدول حيث الإنتاج أقل تطورا ، أو حيث هناك نقص في الرساميل هي بمنأى عن الأزمات، كما هو الشأن بالنسبة للدول الغنية طالما صناعتها تنهج مسارا منتظما"[5]، مستقلا عن النظام الأخطبوطي السائد، والمتمحور على الاستثمار في القطاعات الأكثر مردودية والتي تطورت لتصبح ذات طبيعة افتراضية مرتبطة بالمضاربة أكثر منها واقعية مرتبطة بالإنتاج.

وبمنطق القرن التاسع عشر دائما، لخص CHITTI أسباب الأزمة في الأسباب التي "تدفع شعبا بأكمله إلى المبالغة في قوته، وأن يتعهد بأكثر مما يمكنه الوفاء به"[6]. ويمكن

---

[1] - لاكاهيرست جوناثان، مرجع سابق، ص:14.

[2]- DELCOURT Laurent, Ibid, p :7.

[3] - اعتمد النظام الاقتصادي العالمي على الخوصصة، بما هي نقيض التأميم، لبنةً في بنائه، لكن الأزمة المالية لسنة 2008 ستفرض إعادة استدعاء مفهوم التأميم من خلال نزول المصارف المركزية والحكومات في العديد من البلدان لإنقاذ المؤسسات المهددة بالإفلاس، وهكذا، كان الأمر في انجلترا حيث ستقوم الحكومة البريطانية في 17 فبراير 2008 بتأميم بنك "نورذرن روك" (https://ar.wikipedia.org روجع بتاريخ: 10.1.2017) والأمر ذاته في الولايات المتحدة الأمريكية مع عملاق التأمينات AIG.

[4]- المجموعة الأمريكية AIG هي "عملاق التأمين في العالم بقيمة 440 مليار دولار قدمت للبنك الفدرالي الأمريكي طلب مساعدة لحمايتها من الإفلاس في 16 شتنبر 2008، وقام البنك بدعمه بمقدار 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9.79 بالمائة من رأسمالها (بتصرف عن موقع https://ar.wikipedia.org روجع بتاريخ: 2017/1/10).

[5] - CHITTI Luigi, Des crises financières et de la reforme du système monétaire par Chitti, Meline, Cans, 1839, p :6.

[6] -Ibid, p :7.

القياس على هذه القراءة لكن بمنطق عالم الألفية الثالثة؛ عالم الاعتماد المتبادل المعقد، والحدود السياسية الهلامية، والمعلومة المتاحة، التي يصبح فيها "الشعب"، كأحد عناصر الدولة بالإضافة إلى السلطة السياسية التي تمارس الحكم، مفهوما متجاوزا كمرجع لاتخاذ القرار، لصالح المواطن الكوني، المرتبط بالفاعل الاقتصادي الساعي لتحقيق الربح في ظل أجواء الحرية. في هذا العالم تكون الأزمة تعبيرا عن أزمة حكامة وليست أزمة حكم مرتبط بشعب أو حكومة. فماذا نقصد بالحكامة؟

رغم أن الحكامة من المفاهيم التي تستعصي على التعريف الواحد خاصة باستحضار الاختلاف بين نظرة الخبراء للمفهوم عن نظرة الأكاديميين، فقد أصبح مفهوم الحكامة خلال العقود الأخيرة أحد "المفردات الأكثر استعمالا في مجال العلاقات الدولية عموما ومجال التعاون والتنمية على وجه الخصوص"[1]، بل "أصبحت براديغما أساسيا لسياسات التنمية"[2]، يحيل على "الممارسات والسياسات والجهات الفاعلة والاستراتيجيات المرتبطة بالحكم"[3]، كما يشير المفهوم إلى "نظام معقد من التفاعلات الذي ينظم العلاقات الدولية في مطلع هذا القرن الحادي والعشرين ويضبطها. ثم إن الحوكمة تنطبق من جهة أولى على وضع يكون الكوكب الأرضي فيه محكوما في ظل غياب حكومة عالمية مؤسسة ومشروعة. وهي تتعلق من جهة أخرى بمفهوم نيوليبرالي لممارسة السلطة، مؤسس على التنافس بين مختلف فئات الفاعلين، وعلى اطراح ورفض تفوق السلطات العمومية وسيادتها، ويتضمن تشغيل منوعة واسعة من أدوات الضبط"[4]. ويستدعي التفكير في الحكامة في علاقتها بسياسات التنمية استحضار تقسيم العالم إلى مركز وهوامش؛ يتحدد المركز بدرجة إنتاج النظام الدولي السائد في شقيه السياسي والاقتصادي والانخراط فيه على اعتبار الارتباط الكبير بين الشقين، وبكثافة شبكة الاعتماد المتبادل بين مكوناته، فيما يتحدد وضع

---

[1]- BELLINA Séverine, MAGRO Hervé et DE VILLEMEUR Violaine (sous la direction de), La gouvernance démocratique - Un nouveau paradigme pour le développement ?(introduction de BELLINA Séverine), KARTHALA Editions, Paris, 2008 , p :7.

[2]- Ibid, p :7.

[3] - لاكاهيرست جوناثان، مرجع سابق، ص:7-8.

[4] - بلهون دومينيك، "أي سلطة في عصر العولمة؟"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 2016، ص: 112.

الهوامش وفق سلم بساطة هذه الشبكة، والقدرة على الوفاء بمتطلبات الانخراط فيها[1]. ويمكن الادعاء أن هذا التصنيف قام على أنقاض التمييز جنوب - شمال، حيث "في الجنوب، قلصت الضغوطات من أجل تكامل اقتصادي إقليمي والقوة المتزايدة للمنظمات عبر الوطنية والإصلاحات النيوليبرالية من حظوظ العديد من البلدان النامية في الوصول إلى مستوى معين من السيادة والهوية الوطنية"[2]، أي على القدرة على "الحكم" أو اختيار النموذج السياسي والاقتصادي الأنسب لها، كما لا يمكن بهذا الصدد التغاضي عن التحول الذي عرفه جدول أعمال المؤسسات الدولية منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي بالانتباه لمعضلة الفقر كتهديد عابر للحدود معيق للتنمية، بشكل أحد التحديات أمام بلدان الهوامش.

وبناء عليه، لم يكن أمام الدول المختلفة إلا الانخراط، كل وفق مستوى معين، في النظام الدولي، والاستفادة من الفرص التي يتيحها، ولكن أيضا التأثر بالأزمات التي يمكن أن يعرفها. وبالفعل، فقد "برهنت11 شتنبر والأزمة المالية الشاملة بوضوح على أن مشاكل اللاأمن في الشمال والجنوب مرتبطة الآن ارتباطا وثيقا"[3]، كما برهنت أن التهديدات الأمنية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية تبقى قائمة لكن الأزمات المالية مثلت جيلا جديدا من التهديدات الأمنية التي بدا تأثيرها على الأمن المجتمعي للعديد من البلدان واضحا وإن اختلفت طبيعته ما بين دول المركز ودول الهوامش بشكل يُسائِل مؤسسات صناعة القرار الاقتصادي العالمي، وقدرتها على ضمان استقراره، والنأي به عن الأزمات.

الفقرة الثانية: صناعة القرار الاقتصادي العالمي

تسهر، رسميا، ثلاث مؤسسات على إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وهي صندوق النقد الدولي في إدارة النظام النقدي، البنك الدولي في إدارة النظام المالي، ومنظمة التجارة العالمية في إدارة النظام التجاري.

كان الغرض من صندوق النقد الدولي إيجاد إطار دائم للتشاور حول المشاكل النقدية العالمية وذلك من خلال العمل على تحقيق نمو متوازن في التجارة الدولية، وعلى استقرار

[1] - وهو ما سيكون موضوع تفصيل في المطلب الموالي.

[2] - BALTODANO Andrés Pérez, op, cit, p :46.

[3] - Ibid, p :40.

أسعار الصرف، وكذا التقليل من حدة المنافسة بين الدول الأعضاء على تخفيض قيم عملاتها. ويتدخل الصندوق لتوفير الموارد المالية للدول الأعضاء التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها بشكل مؤقت. غير أن هذا التدخل يأخذ مدى أوسع بتدخل الصندوق في توجيه السياسات المالية والنقدية للدول المعنية بهذه التسهيلات، لدرجة أن هذه المؤسسة أصبحت مرتبطة ببرامج التقويم الهيكلي التي تفرض على هذه الدول.

وعلما أن "حصة الدولة في رأسمال الصندوق تحدد مركزها النسبي في الاقتصاد العالمي"[1]، وأن حصص الدول الأعضاء مرتبطة بحصص الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وأن هذين البلدين هما من يوفر الجزء الأكبر من إجمالي أصول الصندوق[2]، وأن "الدول ذات الحصص الكبرى في رأسمال الصندوق تصبح ذات قوة تصويتية كبيرة"[3]، يصبح صندوق النقد الدولي أداة من الأدوات الأساسية لإرساء النظام الدولي الراهن المبني على نشر القيم النيوليبرالية.

شكل التخلي عن قاعدة الذهب وارتباطها بثبات أسعار الصرف تغيرا جذريا في نظام Bretton Woods ، إذ كان لا بد من "استخدام إحدى العملات الوطنية كنقود دولية تستخدم إلى جوار الذهب في تسوية المدفوعات الدولية، وتحتفظ بها الدول في احتياطاتها لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات. وقد كان الدولار أكثر العملات تهيؤا للقيام بهذا الدور الجديد"[4]. وقد ترتب عن هذا الوضع إشكالات "ترجع إلى وجود تناقض أساسي في وضع الدولار كأصل مالي تصدره سلطة وطنية من ناحية، وقيامه بدور في المدفوعات الدولية من ناحية أخرى. وهذه المشاكل تدور حول مشروعية ما تحققه الولايات المتحدة الأمريكية من مكاسب[5] نتيجة لاحتكارها إصدار هذه النقود الدولية، وما يترتب للنظام النقدي من عدم

---

[1] - المهدي عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط:2، 2004، ص:106.

[2] - المرجع نفسه، ص ص: 100-101 (بتصرف)

[3] - المرجع نفسه، ص: 106.

[4] - البلاوي حازم، مرجع سابق، ص:76.

[5] - تتمثل هذه المكاسب في ما ترتبه عملية حصول دولة ما على الدولار من تنازل لهذه الدولة عن أصول مختلفة، في شكل سلع وخدمات وملكيات وأصول مالية، لفائدة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتكر عملية إصدار هذه العملة فقط. ولا تستعمل هذه الدول الدولارات المتحصل عليها في عمليات استثمار أو غيرها بل يتم الاحتفاظ بها في احتياطياتها لمواجهة صعوبات ميزان المدفوعات فيما بين الدول. وبالتالي

استقرار نتيجة لأسلوب توفير هذه الدولارات للاستخدام الدولي، وأخيرا التعارض بين المسؤولية الدولية والاحتياجات المحلية للولايات المتحدة الأمريكية"[1]. وسيشكل جمع الدولار بين كونه عملة وطنية وعملة دولية في الآن ذاته أحد عوامل اللاستقرار في النظام النقدي العالمي كما نبه لذلك R.TRIFFIN من خلال معضلته الشهيرة التي تعيد إنتاج نفسها في كل مرة حيث أن الاعتماد على عملة وطنية ينتج توترا بين "سياسات التحفيز الوطنية على المدى القصير في البلدان الرئيسية المنتجة للاحتياطي أو المحتفظة به من جهة، واستقرار نظام مالي ونقدي دولي على المدى الطويل من جهة ثانية"[2]. وفي الوقت الحالي "ينتظم النظام النقدي الدولي اليوم حول عملتين هما الدولار والأورو"[3]، إذ "أصبح اليورو موثوقا جدا مقابل الدولار، لكن دون أن يؤثر بشكل كبير على دوره المركزي في النظام الدولي"[4]، في انتظار التحاق الين yen كعملة للاحتياطي العالمي بما سيفسح المجال للمرور إلى "نظام نقدي متعدد الأقطاب"[5]. كما ينتظم في الآن ذاته وفق "نظام صرف ثابت وآخر معوم flottant"[6] بحسب البلدان وقدراتها الاقتصادية.

ومن جهته، يمثل البنك الدولي ثاني لبنات النظام الاقتصادي العالمي إذ "يعتبر أول محاولة للتعاون الدولي، في مجال التعامل في منح القروض الطويلة الأجل إلى كافة الدول وعلى أساس اقتصادي بحت. وكما تنص اتفاقية إنشائه، فإنه يرتبط في منحه للقروض بالمعيار الاقتصادي ولا يتأثر بأي متغيرات سياسية، كما لا يتدخل في الشؤون الداخلية

فالولايات المتحدة الأمريكية تحقق مكاسب عالية من احتكارها إصدار الدولار.(أنظر تفصيلا أكثر في كتاب حازم الببلاوي، المرجع السابق، ص:78).

[1] - الببلاوي حازم، مرجع سابق، ص: 77.

2- SMAGHI Lorenzo Bini, « Le dilemme de Triffin, toujours d'actualité », Conférence sur le système monétaire international : soutenabilité et projets de réforme, Centenaire de la naissance de Robert Triffin (1911-1993), Fondation internationale Robert Triffin, Bruxelles, 3 octobre 2011.

https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2011/html/sp111003.fr.html. (Consulté le:15/1/2017).

3- DE BOISSIEU Christian, in Réformer le système monétaire international, conseil d'analyse économique, Direction de l'information légale et administrative. Paris, 2011, p :8.
Voir : http://www.cae-eco.fr/IMG/pdf/99.pdf (consulté le:8/10/2016).

[4] - SMAGHI Lorenzo Bini, op, cit.

[5] - DE BOISSIEU Christian, op, cit, p :8.

[6] - SMAGHI Lorenzo Bini, op, cit.

للدول الأعضـــاء"[1]. وبذلك فهو يعمل في مجال الإقراض من خلال مســـاعدة الدول على التوفر على الســـيولة التي تعرف على أنها "البســـاطة the ease التي يمكن وفقها تحويل تصـــورات قيمة معينة إلى قدرة شـــرائية"[2]. ويبدو عمل البنك الدولي هذا من خلال المهام الأولى التي اضطلع بها والتي عكستها التسمية التي اتخذها في بدايته، حيث كان له دور كبير في إعادة إعمار أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية.

بالإضافة إلى هذه المحطة، بصم البنك الدولي على مرحلة جديدة من تدخله، كإحدى أدوات التحول الذي عرفه النظام الدولي من خلال انخراطه في ثمانينيات القرن الماضـي فيما عرف بسياسات التقويم الهيكلي التي عرفتها العديد من الدول من خلال نوعية جديدة من القروض "أطلق عليها قروض السياسات Policy based lending وتنطوي على مجموعة من الشـروط تتطلب ضـرورة دخول الدولة في مناقشـة مع مندوبي البنك حول السـياسـات الاقتصـادية الكلية، وإمكانية تغيير وتعديل هذه السـياسـات، بما يوفر بيئة أفضـل لمسـار النمو في الـدولـة التي تطلـب هـذا النوع من القروض"[3]. ولا تخرج هـذه الســيـاســـات عن تطبيقات الوصـــفة الفريدمانية للدولة الرشـــيقة، وإطلاق العنان لليد الخفية القادرة على الدفع بالاقتصاد في أجواء الحرية والمنافسة.

ومع منتصف تسعينيات القرن الماضي، ظهرت إلى الوجود منظمة التجارة العالمية بعد عقود وسلسلة من المفاوضات[4]، لتؤشر على مرحلة جديدة من زيادة تحرير التجارة الدولية سواء في شق السلع أو في شق الخدمات، بالإضافة إلى الحرية الكبيرة لانتقال الرساميل، في إطار مؤسـســاتي يجعل القرار الوطني في مجال التجارة والمبادلات أسـيرا لمجموع الالتزامات الـدوليـة لكل دولـة تحـت مظلـة النظـام التجـاري الـدولي بـاعتبـاره "مجموعـة القواعـد والاتفـاقيـات والإجراءات والمؤتمرات والقرارات والمنظمـات التي تشـــرف على اتجـاه وتـدفق

---

[1] - المهدي عادل، مرجع سابق، ص: 122.

[2] - BORIO Claudio & ZHU Haibin, « Capital regulation, risk-taking and monetary policy: a missing link in the transmission mechanism? », Bank for International Settlements 2008, p :11. http://www.bis.org/publ/work268.pdf, (consulté le :11/01/2016). [it is best to think of liquidity as the ease with which perceptions of value can be turned into purchasing power].

[3] - المهدي عادل، مرجع سابق، ص: 125.

[4] - تعتبر الاتفاقية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية محصلة ما يربو عن نصف قرن من جولات المفاوضات في إطار الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية المعروفة اختصارا ب GATT .

السلع والخدمات بين دول العالم المختلفة، إضافة إلى توجيه وتقييم السياسات التجارية لهذه الدول، وبما يكفل تحقيق استقرار مناسب ونمو مقبول لحجم التجارة الدولية"[1].

يشكل هذا الإطار المؤسساتي الرسمي بالفعل الإطار الذي ينتظم فيه النظام الاقتصادي العالمي، وتصاغ فيه السياسات الاقتصادية العالمية، التي تشكل أحد الأساسات التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن. ولا بد هنا من التذكير بأن الواقع الاقتصادي لما بعد الحرب الباردة والذي عادة ما يوصف بالمعولم، قد فرض توجها جديدا للدول المختلفة سمته التدافع من أجل الانخراط فيه بعد أن "بات واضحا أن الدول التي ستبقى خارج منظومة الاقتصاد العالمي ستهمش بدرجة ستؤثر سلبا على مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في هذه البلدان""[2]، مما جعلها أمام واقع لا محيد عنه: الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلة اقتصادها وفق فلسفته، وتأهيل اقتصادها لمجاراة النظام القائم وقوانينه. لكن هذا الاقتصاد المعولم سرعان ما سيبدأ في إنتاج مفارقات داخله خاصة مع تباين الدول من حيث قدراتها الإنتاجية والتنافسية، ومستوى نقل التكنولوجيا لعدد منها، مما سيسفر عن ميلاد أطر جديدة ستسهر على صناعة القرار الاقتصادي العالمي وفق منطق جديد يكرس ثنائية المركز والهوامش وينظم العلاقات بين الدول المتباينة، ولمن خاصة يوفر "قوة التدخل السريعة" لمعالجة أزمات النظام الاقتصادي العالمي في حال حدوثها.

وهكذا، بالموازاة مع منظمة التجارة العالمية التي وضعت شروطا صارمة للانضمام إليها، وجدت العديد من الدول صعوبة في بلوغها أو التحول إليها، وبحكم الواقع الذي لا يمكن التغاضي عنه حول وجود دول هشة تجاه الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، كان لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[3]، دور كبير في إسماع صوت هذه العينة من

---

[1] - المهدي عادل، مرجع سابق، ص: 136.

[2] - المرجع نفسه، ص: 302.

[3] - تأسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1962 كإطار تابع لمنظمة الأمم المتحدة استجابة لحاجة العديد من الدول النامية إلى تطوير تجارتها على اعتبار التجارة إحدى أدوات التنمية من جهة، وعجز GATT عن إيجاد أجوبة لمتطلبات التنمية في هذه البلدان.. ويشكل هذا الإطار منتدى للتفاوض الجماعي في القضايا ذات الاهتمام المشترك بين الدول خاصة النامية منها والتي تهم على وجه الخصوص: الاستثمارات الأجنبية، نقل التكنولوجيا، تنمية الموارد البشرية، الاتصالات، الخدمات الأساسية، وكل ما يهم التجارة الدولية كمدخل للتنمية في البلدان النامية (مزيد من التفصيل في المهدي عادل، مرجع سابق، ص:165 –172).

الدول إلى صناع القرار الاقتصادي العالمي. فمن هم هؤلاء؟ من المؤكد أن دائرة صناعة القرار الاقتصادي العالمي تتسع لفاعلين مختلفين، لكن نواتها الصلبة هي التي يعتمد عليها للخروج من الأزمات. وبذلك ندعي أن دائرة صنع القرار الاقتصادي العالمي لا تقتصر على المؤسسات الرسمية المذكورة آنفا، على أهمية دورها، ولكنها تستدعي أطرا أخرى ارتبطت بأزمات النظام بالدرجة الأولى، وهي "مجموعات غير رسمية، لها الإرادة في تقديم إجابات جماعية وفعالة للمواضيع الشاملة، بالإضافة إلى كونها هيآت تنسيق ودفع وقرار في إطار اتفاقات تحتاج للمصادقة عليها من قبل المنظمات المعنية"[1]، أي أنها، نظريا، "ليست منظمات دولية من شأنها إنتاج قواعد القانون الدولي، وليست بديلا عن الأمم المتحدة أو الجماعة الدولية أو هيئة تدبيرية directoire للعالم"[2]، وإن كان الواقع يشهد بتأثيرها الكبير.

وبهذا الصدد، يمكن رصد محطتين أساسيتين في سبعينيات القرن الماضي دفعتا في اتجاه إيجاد إطار دولي لتدارس قضايا الاقتصاد العالمي، فكان إنشاء مجموعة السبع G7[3]، ونقصد بهما أولا، قرار الرئيس الأمريكي R. Nixon هجْرَ قاعدة الذهب سنة 1971 وما استتبع ذلك من أزمة للنظام النقدي الدولي، وثانيا الصدمة النفطية لسنة 1973 في أعقاب حرب الستة أيام العربية-الإسرائيلية. وإذا استحضرنا أن هذه الفترة كانت موسومة ب"المد المحافظ وإرساء السياسات الاقتصادية النيوليبرالية"[4]، بكل ما حملته تطبيقاتها في هذه الفترة من نتائج اجتماعية سلبية خاصة ما تعلق بمستوى البطالة وما يرتبط به، يمكن فهم الأهداف التي رسمها هذا الإطار لعمله، والتركيبة التي اعتمدها.

غير أن هذه التركيبة ستعرف تعديلا بعد حدث آخر كان له وقعه على العالم أجمع، إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الأمني، ليتم فتح إطار مجموعة السبع على

---

[1] - Présidence française du G20 et G8 : de Deauville à Cannes, p :4. www.ambafrance-at.org/IMG/pdf/bilan_PF_G20_-_VFx.pdf?7736/, (Consulté le 16/1/2016).

[2] - Ibid, p :4.

[3] - كانت هذه المجموعة مكونة بداية من خمس دول هي: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان، وفرنسا وألمانيا، وبعد ذلك التحقت إيطاليا (1975) ، لتلتحق بهم بعد ذلك كندا (1976)، وهي تجمع للدول الصناعية السبع الكبرى في العالم على مستوى وزراء المالية يهتم بتدارس السياسات الاقتصادية.

[4]- ANDERSSON Nils,« Le G7,G8,G20, et après ? », savoir/agir, vol: 18, no: 4, 2011, p :100. www.savoir-agir.org/IMG/pdf/SA18-Actualite-Andersson.pdf, (consulté le : 20/1/2016) .

متدخل جديد. وهكذا بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه، كان على صناع القرار الاقتصادي العالمي ضمان انتقال سلس لوريثه جمهورية روسيا لاقتصاد السوق، وكانت هذه النقطة هي صلب مهام مجموعة السبع في هذه الفترة إذ عملت على ضمان هذا الانتقال. وبهذا الصدد ستتلقى روسيا سنة 1993 "أكبر خطة مساعدات من مجموعة السبع بعد خطة مارشال، مع حضور فعلي لروسيا خلال قمم المجموعة"[1]، التي أصبحت منذئذ مجموعة 7+1، وبقبول عضوية روسيا سنة 1997 ستصبح مجموعة G8 محتفظة بنفس الأدوار التي رسمت منذ السبعينيات، ولكن في مناخ سياسي آخر، وفي ظل نظام دولي سياسي واقتصادي جديد.

وبتغير التركيبة تغيرت الأهداف أيضا، "فإذا كان الاقتصاد والتمويل هما مجالا تدخل مجموعة الثمانية الأَثِيرَيْن، فإن هذه الدائرة المغلقة يجب –حسب المشاركين فيها- أن تكون مكان قرار معولم globalisé، وهكذا وفي عمل مواز لعمل الأمم المتحدة بل ومتطاول عليها، وضعت قمم هذه المجموعة على جدول أعمالها مناقشة أزمة البلقان والحروب في الشرق الأوسط، والإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية، والقضايا الطاقية والبيئة والتعليم والإجرام الدولي ومجتمع المعلومات وغيرها"[2]. وبتوسع الأهداف، وانسحابها على مختلف القضايا العالمية أصبحت مجموعة الثمانية تمثل ما يشبه "الحكومة العالمية" لكن "المفتقدة للشرعية نظرا لتشكلها خارج كل نهج دولي، وضد تعدد الأطراف"[3]، بحكم انغلاقها على دول بعينها، رغم أنها الأقوى في العالم، إلا أنها لا تمثل مصالح الغالبية العظمى منه خاصة ما يعرف ب"القوى الصاعدة".

وللإجابة على الأختلال السابق، جاءت مجموعة العشرين G20 الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي[4]. وشكلت أزمة 2008 مناسبة لإنشاء "مجموعة العشرين على مستوى رؤساء الدول" بعد أن كانت مقتصرة على وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية التي تم

---

[1] - Ibid, p :101.

[2]- Ibid, pp :101-102.

[3] - Ibid, p :102.

[4] - وتضم مجموعة العشرين 85% من الناتج الداخلي الخام العالمي، وتضم 65% من ساكنة العالم، ينخرط فيها 19 بلدا من القارات الخمس والاتحاد الأوروبي، بالإضافة للمنظمات الدولية الأكثر تأثيرا: منظمة الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية و OCDE.

إحداثها أيضا في نهاية تسعينيات القرن الماضي لمواجهة الأزمة الآسيوية. ومنذئذ "أصبحت مجموعة العشرين منتدى رئيسا للحوكمة الاقتصادية الدولية. لقد أصبح هناك تركيز كبير على محاولاتها الدولية الرامية إلى إيجاد حلول لسلسلة من الأزمات المالية والاقتصادية في سنوات التدخل (في الاقتصاد) من خلال التعاون بين أعضائها. وعملت أيضا بوصفها مركزا لحوكمة متعددة الأطراف مع مؤسسات ومحافل أخرى"[1]؛ حيث تشكل منتدى للتنسيق بين العديد من المؤسسات وفي طليعتها "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجلس الاستقرار المالي الجديد وبنك التسويات الدولية ومنظمة التجارة العالمية"[2].

وبالفعل، فأهم ما ميز هذا التجمع عن سابقيه هو كونه يضم عددا من "القوى الصاعدة"، التي يعتبر Strauss-Kahn وجودها "تقوية لشرعية صندوق النقد الدولي ومصداقيته وفعاليته"[3]، في مرحلة دقيقة من التحول الذي تعرفه علاقات القوة على المستوى العالمي حيث "لم تعد قوة الدول تعرف بناء على المعايير التي كانت سائدة غداة الحرب الباردة"[4]، فكان حجز مقعد ضمن مجموعة العشرين من نصيب دول تتوفر على مصادر مهمة من الطاقة ضمنت لها صعودا على المستوى العالمي، وأخرى دشنت مسارها نحو نادي القوى النووية، وثالثة ذات تفوق عسكري مشهود أو عنصر بشري كفؤ ومؤهل، بشكل سيطال قارتي إفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى أمريكا وأوروبا، فهل يمكن الانسياق مع الادعاء القائل بأن "التحول من مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى أو مجموعة الثماني إلى مجموعة العشرين، بدءا من إنشاء منتدى قادة مجموعة العشرين في نونبر 2008 يرمز إلى الواقع الجديد للقرن الحادي والعشرين، مع زيادة نفوذ قيادة الاقتصادات الناشئة والتراجع النسبي لمجموعة الدول السبع الصناعية"[5]، بما يعنيه ذلك من "تحرك مركز الثقل الاقتصاد العالمي من الدول المتقدمة إلى الاقتصادات الصاعدة"[6]؟ وهل يؤشر

---

[1] - لاكاهيرست جوناثان، مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمات والخلافات، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، عدد: 127، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط:1، 2014، ص: 7.

[2] - المرجع نفسه، ص: 14.

[3] - POSTEL-VINAY Karoline, «Le G20 : quoi, qui et comment ? », p :2.
www.sciencespo.fr/ceri/sites/sciencespo.fr.ceri/files/art_kpv.pdf (consulté le 10/01/2016).

[4] - Ibid, p :2.

[5] - لاكاهيرست جوناثان، مرجع سابق، ص:25 .

[6] - BENASSY-QUERE Agnès & PISANI-FERRY Jean, « Quel système monétaire international pour une économie mondiale en mutation rapide ? » in Réformer le système monétaire

هذا التحول على توسيع دائرة المتدخلين في صياغة قواعد الاقتصاد العالمي بشكل يضمن الأمن الاقتصادي للدول المختلفة؟

يبدو السؤال مشروعا مع بروز مجموعة البريكس BRICS[1] المشكلة من دول هي أعضاء في مجموعة العشرين، مصنفة من بين الاقتصادات الصاعدة، التي كان لها دور كبير في إنعاش الاقتصاد العالمي في أعقاب أزمة 2008، والتي بحكم تأثيرها في الحياة الاقتصادية العالمية أصبحت تشق طريقها إلى التأثير في السياسة الدولية من منطلق أن موازين القوى التي يتحدد وفقها النظام الدولي السائد في مرحلة ما تتأثر "بإيراد جملة تصورات للمجتمعات التي كانت وقائعها انطوائية إلى حد كبير"[2]. وبناء على هذه العملية، واستحضارا للتجارب الواردة من هذه المجتمعات التي كانت على هامش صناعة القرار الدولي يمكن التوصل إلى "كيفية إذابة جملة من التجارب التاريخية والقيم المتباينة في بوتقة نظام مشترك"[3]. غير أن هذه العملية، تاريخيا، تجابَه بممانعة دول statu quo على اعتبارها تهديدا لاستقرار النظام الدولي، وهو ما من شأنه أن يولد تهديدات أمنية من نوع جديد (سنعرض لها لاحقا). وأخذا في عين الاعتبار أن كل تحول يحمل فرصه ولكن أيضا مخاطره وأزماته، فقد كان العالم أمام أزمات جديدة مرتبطة بما أصبح يعتري مفهوم السيادة من تآكل، والحدود من نفاذية.

الفرع الثاني: الأمن على محك المبادرة الفردية

مع تقلص مجال الدولة في التدخل والحماية، أصبح التمييز بين عوالم من درجات مختلفة (عالم أول وعالم ثان وآخر ثالث) متجاوزا عند الحديث عن التهديدات الأمنية إذ غدت المشاكل معولمة والتهديدات الأمنية قابلة للانتشار بشكل غير مسبوق لأن "المظاهر

international, conseil d'analyse économique, Direction de l'information légale et administrative. Paris, 2011, p :9. Voir : http://www.cae-eco.fr/IMG/pdf/99.pdf. (consulté le: 8/10/2016).

[1] - وتحيل التسمية إلى الأحرف الأولى للبلدان المكونة لهذا التكتل الاقتصادي وهي البرازيل وروسيا والهند والصين، وهي البلدان المؤسسة للتكتل سنة 2006، لتنضم جنوب إفريقيا سنة 2011 .

[2] - كيسنجر هينري، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 2015، ص:19.

[3] - المرجع نفسه، ص:19.

الداخلية والخارجية للأمن مرتبطة بشـــكل وثيق"[1]. ويميز "خبراء أوروبيون خمس أنواع من هذه التهديدات هي: الإرهاب خاصة الديني منه، وانتشار أسلحة الدمار الشامل التي تضم الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية، والصراعات الإقليمية، وتفسخ déliquescence الدولة، والجريمة المنظمة"[2]، هي حسب هؤلاء تتربص بالاتحاد الأوروبي لكنها في الواقع تمتد إلى باقي البقاع، كما أن مشاكل تم إسقاطها من هذه اللائحة لارتباطها بفضاءات جغرافية أخرى تصل بتأثيرها إلى المجال الأوروبي، وهي بذلك لائحة "غير تامة وغير متوافقة مع نظرة شـــاملة لعدم الأمن الحقيقيles insécurités réelles "[3] الذي تحمله العديد من الظواهر من قبيل "العنف المدني la violence civile بمناسبة المظاهرات الكبرى الدرامية بشكل أو بآخر، والهجرات الســرية والكوارث الطبيعية والإضــرار بالبيئة والفقر والأوبئة"[4]؛ تختلف البيئة الحاضنة لميلاد التهديد لكن دون أن يمنع ذلك من عولمته.

ولأن الفرد يمثل المادة الخام للنظام، ولأن مطامحه إلى الأمن بشـــتى أنواعه تنبع من طبيعته، وفي ظل فلســـفة الحرية التي قام عليها النظام الدولي الراهن، فقد شـــكل ســـعيه لتحقيق هذه المطامح إحدى التهديدات التي غدت تتربص بالأمن الدولي ســـواء من خلال حركية الأفراد والجماعات (الفقرة الأولى)، أو من خلال التعاطي لأنشـــطة تســـتفيد من هلامية الحدود وتضر بأمن المجتمعات(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: ظاهرة الهجرة

وبالفعل، فتغيير المَواطِن مرتبط بالإنســان وســعيه للبحث عن ظروف عيش أفضــل؛ هو في محصـــلة الأمر انطلاق وتمرد على الجغرافيا إما بحثا عن فرص أو هروبا من مخاطر. وقد يكون على صـــعيد البلد الواحد، أو ما يصـــطلح عليه بالنزوح، كما يكون عابرا للحدود باعتباره "هجرة دولية". وتمثل الهجرة الدولية "مكونا من المشـــهد الاقتصـــادي والاجتماعي

[1] - « Une Europe sûre dans un monde meilleur. Stratégie européenne de sécurité », Bruxelles, le 12 décembre 2003, p :2.
www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf.
(Consulté le : 31/1/2016).

[2] - « Une Europe sûre dans un monde meilleur. Stratégie européenne de sécurité », Bruxelles, le 12 décembre 2003, p :2.
pp :3-4 (adapté)

[3] -DU BOIS Pierre, « Anciennes et nouvelles menaces: les enjeux de la sécurité en Europe », Relations internationales , n° :125, 2006, p:6.

[4] - Ibid, p :6.

والسياسي للعالم"[1]، إذ يعكس مسار الهجرات مراكز الاستقطاب والفرص في العالم في فترة محددة، حيث "تلعب التحركات الدولية mobilités internationales - التي تعرف كتنقل عبر الحدود الدولية في بعض الأحيان على امتداد مسافات طويلة- دورا كبيرا في ديناميات التفاعل بين الإنسان وأوساط[2] lieux العولمة"[3]. إن العولمة، كتعبير عن مجموع التحولات التي عرفها العالم في العقود الأخيرة، أعادت صياغة علاقة الإنسان بالزمان والمكان؛ فهو اليوم يواجه ظاهرة لا تعترف بالمسافات، وتوحد الفضاءات، لكنها مع ذلك تطرح مفارقة غريبة؛ إذ "رغم أن الحدود قد تم محوها بسهولة بتدفق الرساميل والمعلومات، فالأمر لم يكن ذاته بالنسبة لتنقل السكان"[4]، فالأسئلة والتحديات التي ترافق تنقل الأشخاص أكثر تعقيدا بطبيعتها مما يمكن أن يطرحه تنقل السلع أو الأموال، هل هو قصور في تصور الظاهرة أم إكراه مرافق لها؟

لا بد من الإشارة إلى أنه "في بداية القرن الحادي والعشرين تكاثفت الهجرات الدولية إلى درجة أصبحت معها معولمة، وأحد الرهانات الكبرى للكوكب"[5]، وهي بهذه الصفة من المواضيع التي ستدخل دائرة الضوء كنتاج للنظام الدولي الراهن، ولكن أيضا وجها آخر لاختلالاته، إذ إن "تدويل موضوع الهجرة حديث جدا، وهو يطرح مسألة مكانة الدولة، والحدود وانتهاكها"[6]، في الوقت الذي كان الأساس الصلب لهذا النظام هو تذويب الحدود وتحجيم مكانة الدولة.

ويقصد بعولمة الهجرة الواقع الذي يفرض نفسه اليوم حيث "كل بلدان العالم تقريبا معنية اليوم بالهجرات من قريب أو من بعيد، سواء كانت بلدانا مصدرا لها، أو بلدان

---

[1]- PAPADEMETRIOU Demetrios G, « La migration internationale dans un monde en devenir », Revue internationale des sciences sociales, vol :XXXVI, n°3, 1984, p :433.

[2]- يعرف RETAILLE Denis أوساط العولمة لك "إطار يحتوي على مجموع المستويات المحلية والشاملة وللتأويلات (ص:9)، وكسند للهوبات (ص:183). للمزيد من التفاصيل أنظر كتابه:
Les lieux de la mondialisation, Éditions Le Cavalier Bleu, coll, 2012.

[3] - CARROUE Laurent, COLLET Didier, RUIZ Claude, la mondialisation, Editions Bréal, 2006, p :128.

[4] - MC/INF/268, p :8. https://governingbodies.iom.int . (Consulté le: 01/02/2017).

[5] - WIHTOL de WENDEN Catherine, « Enjeux autour des flux migratoires dans les décennies à venir », p :1. http://www.caritas.org. (Consulté le :01/02/2017).

[6]- Ibid, p :9.

اســتقبال أو بلدان عبور"[1]، والذي كان من أهم نتائجه "النحو إلى تحويل ظاهرة الهجرة إلى موضــوع أمني بامتياز: خوف من الاجتياح الديمغرافي، ومن فقدان الســيطرة على الحدود، وتغيرات الهوية الثقافية، وتراجع دولة الرفاه، وخاصة مخاطر الإسلام"[2]، بل إنه "تم إدراج موضــوع الهجرة في العديد من التحليلات الاســتراتيجية، على نفس شــاكلة الخطر الأحمر، رغم أن عولمة الهجرة أبعد ما تكون عن فتح conquête، فهي تمثل عملية بطيئة ومستمرة"[3]، إضافة إلى كونها غير متجانسة لا من حيث الدوافع ولا الأهداف.

وبالفعل، ففي ثمانينيات القرن الماضــي، اعتبر PAPADEMETRIOU أن "الهجرة الدولية هي ظاهرة تلعب دورا مركزيا ســواء في المجتمعات المصدرة للهجرة أو المستقبلة لها. وبعيدا عن كونها مؤقتة أو محصــورة في جهة أو أخرى، تمثل حركية العمال مكونا بنيويا للاقتصــاد العالمي المعاصــر وتترجم اندماج ودخول بلدان المصــدر في الاقتصــاد العالمي"[4] مستنتجا بذلك أن "النمو وعدمه هما جزءان من كل (الاقتصاد الرأسمالي العالمي) يرتبط في بقائه بوضــعية اللامســاواة الاقتصــادية على الصــعيد العالمي ويســتديمها"[5]، بما يجعل الهجرة الدولية تتغذى على هذه اللامســاواة، ذات الدافع الاقتصــادي بالأســاس، إذ إن "عملية العولمة وتحرير التجارة، بما تنطوي عليه من توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين كثير من البلدان وفيما بينها وتهميش بعض البلدان في الاقتصاد العالمي، تسهم، من بين عوامل أخرى، في حدوث تدفقات كبيرة للأشــخاص بين البلدان، وفيما بينها، وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة"[6]. لكن هذا الدافع الاقتصــادي مرتبط هو ذاته بقرارات سياسية وطنية ودولية مدركة لكون "التحرير العالمي للمبادلات وكثافة تدفقات الرساميل لها تداعيات مباشــرة على الســكان"[7] في الدول المختلفة التي أثرت العولمة في مفهوم الإقليم

[1]- WIHTOL de WENDEN Catherine, « Un monde en migrations, Panorama mondial des flux migratoires », p :1. https://www.fidh.org. (consulté le :01/02/2017).

[2] - WIHTOL de WENDEN Catherine, « La mondialisation des flux migratoires », http://www.aedh.eu/ p :9. (consulté le :01/02/2017).

[3]- Ibid, p :9.

[4] - PAPADEMETRIOU Demetrios G, op, cit, p :336.

[5] - Ibid, p :336.

[6] - من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 212، في دورتها 54، بتاريخ: 22 دجنبر 1999. http://www.un.org/arabic/documents/GARes/54/A_RES_54_212.pdf، ص:3.

[7] - MC/INF/268, p :8. https://governingbodies.iom.int . (consulté le :01/02/2017).

بالنسبة لها، ليكون هذا التأثير "أحد المظاهر الأساسية للتغيير في العالم المعاصر""[1]؛ عالم الألفية الثالثة. وهو الدافع نفسه الذي صاغ مسار الهجرات من الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها، ويعيد صياغة مسار الهجرات من المناطق الأضعف اقتصاديا نحو المناطق الأكثر نموا ، مدفوعة بالبحث عن فرص عيش أفضل، وتمثل إفريقيا نموذجا دالا في هذا السياق إذ إن الهجرة، في هذه القارة، "متأثرة بعمق بالتاريخ الاستعماري"[2]، وتعتبر "وسيلة مهمة تتيح للمهاجرين وأسرهم تحسين أحوالهم المعيشية وإعمال حقوق الإنسان الخاصة بهم"[3]. وبناء عليه، لا يمكن الحديث عن الهجرة إلا في ارتباط بالتنمية من جهة، وبحقوق الإنسان من جهة ثانية. فكيف يمكن، إذن، أن تعالج كتهديد أمني في ضوء المفهومين السابقين؟

على مستوى دول الاستقبال، يواجه المهاجرون مشكلة الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة، وتطرح قضايا الهوية نفسها بقوة. ويبدو ذلك واضحا في خطاب اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية، التي كانت الهجرة إليها في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية تمثل إحدى ضرورات إعادة البناء، لتتحول في مرحلة لاحقة إلى "مشكل" حقيقي، بعد وصول الجيل الثالث[4] من المهاجرين الحاملين لجنسية البلد الذين يقيمون فيه وبالتالي انشطار المجتمع إلى نوعين من المواطنين: "مواطنين بالهوية الوطنية، ومواطنين بالجنسية القانونية"[5]، يدينون بولاءات أخرى ويحملون في غالب الأحيان قناعات مختلفة عن النوع الأول من المواطنين، سواء الدينية أو اللغوية أو السياسية. ولا يقتصر الأمر على الجانب

---

[1] - BERQUE Augustin, MERCIER Guy, les territoires de la mondialisation, Presses Université Laval, 2004, p :24.

[2] - PETIT Véronique, « Les migrations internationales », in La population des pays en développement (CHARBIT Yves dir.), Paris, La Documentation Française, 2000.p :112.

[3] - عن موقع المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة،
http://www.ohchr.org/AR/Issues/Migration/Pages/MigrationAndHumanRightsIndex.aspx

[4] - يميز الجابري في هذا الصدد بين ثلاث فترات طبعت الهجرة إلى القارة الأوروبية قائلا: في اللحظة الأولى كانت الهجرة إليها من مستعمراتها مطلوبة، منذ بدايات القرن الماضي، وذلك لتلبية حاجات التطور الصناعي والعمراني في "القارة العجوز". أما في اللحظة الثانية فقد أضحت الهجرة إليها مطلوبة لإعادة بناء ما هدمته الحرب العالمية الثانية ومواصلة التعمير والتصنيع، وفي جو من التنافس مع المعسكر الشيوعي أثناء الحرب الباردة. وتأتي اللحظة الثالثة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانفصال دول شرق أوروبا عنه وجنوحها إلى الارتباط بدول أوروبا الغربية وتبني نظامها الليبرالي... إلخ. أنظر http://www.aljabriabed.net/identite_migration.htm .

[5] - الجابري محمد عابد، الهجرة ومسألة الهوية،
http://www.aljabriabed.net/identite_migration.htm

الثقافي وما يمكن أن يفرزه من تفكيك لعرى التماسك الاجتماعي في مجتمع ما، بل يتعدى ذلك لمجموعة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية من قبيل ارتفاع نسبة البطالة وما يستتبعه من تفشي الجريمة بشتى أنواعها، وتكريس الفوارق الطبقية بسبب صعوبات الاندماج، وتأثير ذلك على الأمن السياسي والاقتصادي للبلد.

وبالمقابل، فالمهاجر، يغادر إقليمه دون أن يغادر هويته، ويبقى مطاردا بشبح الاستلاب في بلد المهجر، ويكون بالتالي بين مطرقة الاندماج وسندان الهوية الأصلية، خاصة أن مشروع العودة إلى البلد الأم غالبا ما يبقى واردا. وإذا كانت الدول المصدرة للهجرة غالبا ما تراهن على عائدات المهاجرين وتحويلاتهم كمصدر لموازنة عجزها التجاري، فإنها أيضا تعاني من هجرة الأدمغة والكفاءات، بما يشكل أحد عوائق التنمية فيها.

وتزداد تعقيدات هذه التداعيات عندما تكون الهجرة غير شرعية أو غير نظامية. وينسحب هذا المفهوم على التنقل خارج الحدود الوطنية لكن بخرق لقوانين الهجرة كما هو متعارف عليها بين الدول. وتزدهر الظاهرة في مناطق التماس بين مستويات رخاء متباينة[1]، حيث تتحول المناطق الأقل رخاء إلى مُصَدِّر لهذه الهجرة سواء تعلق الأمر بمواطنيها، أو بالأجانب الذين يتخذون منها مناطق عبور. وتمثل هذه الظاهرة الوجه الآخر للنيوليبرالية الجديدة التي أعلنت نهاية الحدود بالنسبة للسلع والرساميل والخدمات لكنها كرستها وبقوة أمام العنصر البشري. الهجرة غير الشرعية بهذا المعنى هي تعبير عن مفارقة؛ أفراد أو جماعات ترغب في التنقل، وأفراد وجماعات تَنصب أمامها عوائق لتمنعها منه. وبالنظر لما توفره التقانة وثورة المواصلات والاتصالات من فرص للقفز على هذا المنع كثيرة ومتنوعة، كان منطقيا أن تظهر إلى الوجود سوق جديدة تستجيب للطلب المتزايد على الهجرة "الممنوعة"؛ وبالتالي فالعرض الذي توفره لا يخرج عن إطار الأنشطة غير المشروعة أو ما يعرف ب"تجارة البشر"، كاستجابة لتنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية، وهو ما يستدعي تعاونا دوليا لمواجهة الظاهرة، خاصة أنه "ليس هناك إطار ذي طابع عالمي لتدبير موضوع

[1] - تشكل بهذا الصدد الحدود المكسيكية الأمريكية مثالا دالا في هذا الباب، كما يعتبر البحر المتوسط أكبر حاضنة لهذه الظاهرة من خلال موجات الهجرة ومحاولات الدخول للقارة الأوروبية من قبل مواطني القارة السمراء في ترجمة لجاذبية الشمال، وعلاقته بالجنوب.

الهجرة الدولية، رغم العديد من الاتفاقيات الثنائية، وآليات التعاون الإقليمية والدولية المحدثة لتدبير بعض مظاهر هذه الهجرة"[1].

لكن الجدير بالذكر أن الهجرة ليست دائما فعلا إراديا، وترجمة لرغبة فرد أو جماعة في مغادرة إقليمه الوطني والالتحاق بأقاليم أخرى، ففي حالات كثيرة يكون مجبرا على سلك هذه الطريق في إطار ما يعرف بالهجرة القسرية migration forcée[2] التي أفرزت منظومة اللجوء، المرتبطة أساسا باندلاع النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتعدديات الإثنية التي تدفع العديد من البشر لمغادرة مناطق التوتر إلى أخرى آمنة. كما تشكل الهجرة البيئية المرتبطة عموما بالكوارث الطبيعية المختلفة، وبالتغير المناخي وتداعياته أحد أوجه الهجرة القسرية التي تستدعي إعادة توطين[3] هؤلاء المهاجرين. ويمثل التهجير القسري المرتبط أساسا بالتطهير العرقي والذي يهدف إلى تغيير البنية الديمغرافية لوسط ما لأهداف محددة سلفا، سواء كان نزوحا[4] أو لجوءا أحد الأوجه الأكثر بشاعة لظاهرة الهجرة القسرية. ويرتب هذا النوع من الهجرة مجموعة التزامات على دول الاستقبال، يتجاوز الأطر القانونية التي تضعها لتأطير ظاهرة الهجرة إلى ما هو إنساني واستثنائي، ويستدعي عملا متعدد الأطراف لاحتواء الظاهرة ضمن شروط مقبولة[5] تحد من تداعياتها سواء على المهاجرين، أو على دول استقبالهم لأنه في غياب معالجة الظاهرة على

---

[1] - Migration & mondialisation (introduction succincte au thème choisi par les Etats Membres pour le Dialogue international sur la migration à l' occasion de la 86ème session du Conseil de l' OIM: "La migration dans un monde globalisé", le :10 novembre 2003), MC/INF/268, p :7. https://governingbodies.iom.int . (consulté le :01/02/2017).

[2] - CARROUE Laurent, COLLET Didier, RUIZ Claude, la mondialisation, Editions Bréal, 2006, p :133.

[3] - تعرف المفوضية العليا للاجئين إعادة التوطين كما يلي: "هو نقل اللاجئين من بلد لجوء إلى دولة أخرى وافقت على قبولهم ومنحهم الاستقرار الدائم في نهاية المطاف.... وتتميز إعادة التوطين في كونها الحل الدائم الوحيد الذي ينطوي على نقل اللاجئين من بلد اللجوء إلى بلد ثالث".
http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27641.html . (روجع بتاريخ: 2016/2/7)

[4] - تميز اللجنة الدولية للصليب الأحمر بين اللاجئ والنازح على الشكل التالي: "اللاجئون هم أشخاص عبروا حدودا دولية ومعرضون لخطر الاضطهاد في بلدهم الأصلي أو وقعوا ضحية له، في حين أن النازحين لم يجتازوا حدودا دولية ولكنهم فروا أيضا من ديارهم لسبب من الأسباب".
https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm (روجع بتاريخ: 2016/2/7)

[5] - جدير بالإشارة إلى أن موضوع اللجوء يشكل اليوم إحدى الأوراق السياسية الأكثر حساسية في السياسة الدولية، وتمثل الحالة التركية في تعاطيها مع الاتحاد الأوروبي بشأن موضوع اللاجئين السوريين العابرين عبر إقليمها إلى دول الاتحاد مثالا دالا في هذا الباب.

هذا النحو، سنكون أمام البذرة الأولى لمجموعة من الظواهر الأمنية المعقدة التي عادة ما تأخذ بعدا عابرا للحدود، أو عبر وطني[1].

الفقرة الثانية: الأمن في ظل ازدهار الجريمة العابرة للحدود

بناء على "التقدم الكبير المحرز في تطوير وتطبيق أحدث ما توصلت إليه تكنولوجيات المعلومات ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية"، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة[2] على أنها ترى في هذه العملية "أوسع الفرص الإيجابية لزيادة تطوير الحضارة، وتوسيع فرص التعاون تحقيقا للصالح العام لجميع الدول، وتعزيز الإمكانات الخلاقة لدى البشرية، وإدخال تحسينات إضافية على تداول المعلومات في المجتمع العالمي"، لكنها في الآن ذاته تعرب عن قلقها من "احتمال أن تستخدم هذه التكنولوجيات والوسائل في أغراض لا تتفق وأهداف صون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تؤثر تأثيرا سلبيا على أمن الدول في الميدانين المدني والعسكري". وبالفعل فقد استفادت الأنشطة الإجرامية المختلفة مما وفرته التكنولوجيا من أدوات متقدمة، وبما أتاحته أجواء الفضاء المفتوح من فرص لتزيد من أنشطتها بشكل أصبح يمثل تهديدا حقيقيا للأمن الدولي، كيف ذلك؟

---

[1] - تحدد المادة الثالثة (2) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الحالات التي يكون فيها الجرم ذا طابع عبر الوطني على الشكل التالي:
1- إذا ارتكب في أكثر من دولة واحدة؛
2- ارتكب في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه أو الإشراف عليه في دولة أخرى؛
3- ارتكب في دولة واحدة، ولكن ضلعت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة؛
4- ارتكب في دولة واحدة ولكن له آثارا شديدة في دولة أخرى.
www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf

[2] - يتعلق الأمر هنا بالقرار 49 الذي اتخذته الجمعية العامة بناء على تقرير اللجنة الأولى A/54/558 في دورتها 54، بتاريخ 23 دجنبر 1999، تحت عنوان: التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/RES/54/49 23 December 1999).
http://www.un.org/arabic/documents/GARes/54/A_RES_54_049.pdf

لعل أحد المفاهيم الأســاس التي حملها الواقع الجديد إلى عالم الجريمة التقليدي هو مفهوم الجريمة الســيبرانية[1]، "كنوع جديد من الأنشــطة الإجرامية"[2]، تشــمل " "طائفة واسعة من الجرائم المرتكبة بدافع مالي، والجرائم المتصلة بالمحتوى الحاسوبي، فضلا عن الأعمال التي تمس بســرية النظم الحاســوبية وســلامتها وقابلية النفاذ إليها"[3]. وقد حددت الأمم المتحدة في تسعينيات القرن الماضي نماذجا للجريمة المتصلة بالحواسيب ورد فيها: "ارتكاب أعمال الاحتيال الحاســوبي، والتزوير الحاســوبي وإتلاف أو إدخال تعديلات على بيانات أو برامج الحاســوب، والاســتخدام غير المأذون به للنظم الحاســوبية والخدمات، والنســخ غير المرخص لبرامج الكمبيوتر المحمية قانونيا"[4]. وعلى بعد عقود من هذا التناول يمكن القول، من جهة، أن الجريمة في محصــلة الأمر كانت "موجودة بالفعل قبل ظهور الكمبيوتر، وأتاح الكمبيوتر أداة جديدة لإتمامها. ومن أمثلة ذلك: الســرقة، والاحتيال، والتجســس الصــناعي، وتســهيل الدعارة، والإرهاب، والتزوير"[5]، ومن جهة ثانية أن الحواســيب وعالم الاتصــالات بمختلف أدواته، التي تزداد دقة وتعقيدا كل يوم يجعل "المفهوم الأســاســي الذي يحمله لب الجريمة الســيبرانية اليوم لا يزال محددا بإمكانية اســتخدام الفكرة التي تتناول عولمة تكنولوجيا المعلومات والاتصــالات في ارتكاب أعمال إجرامية عبر الحدود"[6].

---

[1] - تختلف التســميات التي تطلق على هذا النوع من الجرائم ســواء في الوثائق الدولية أو في الكتابات المختلفة فنكون أمام جرائم الكمبيوتر وجرائم الأنترنت والجرائم الرقمية والجرائم الافتراضــية وغيرها من التســميات، لكننا أخذنا بالبعد التداولي للعبارة واســتعملنا الجريمة الســيبرانية على النحو الذي برر به Jonathan Clough ذلك. أنظر لمزيد من التفصيل:

CLOUGH Jonathan, Principles of Cybercrime, Cambridge University Press, 2015 , p :10.

[2] -BRENNER.W.Susan, Cybercrime: Criminal Threats from Cyberspace, PRAEGER, ABC-CLIO, California, USA, 2010, p :9.

[3] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، مسودة فبراير 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص: xxii.

https://www.unodc.org/documents/organizedcrime/cybercrime/Cybercrime_Study_Arabic.pdf.

[4] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، مسودة فبراير 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص: 7.

[5] - الســنباطي إيهاب ماهر، "الجرائم الإلكترونية (الجرائم الســيبرنية):قضــية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد"، أعمال الندوة الإقليمية حول "الجرائم المتصلة بالكمبيوتر"، يونيو 2007، المملكة المغربية، ص:15.

ftp://pogar.org/localuser/pogarp/ruleoflaw/cybercrime-09a.pdf .(روجع بتاريخ 2017/2/8).

[6] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، دراسة شاملة عن الجريمة السيبرانية، مسودة فبراير 2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص: 7.

وفي إطار هذه الأعمال الإجرامية العابرة للحدود، والتي غالبا ما تتم في أطر وتنظيمات خاصة، ضمن ما يعرف بالجريمة المنظمة[1]، تندرج العديد من الأنشطة سواء منها القديمة أو المستحدثة. وبفعل التطورات اللاحقة على الأنشطة الإجرامية من هذا النوع يرى CUSSON أن اصطلاح الجريمة المنظمة، لم يعد معبرا بالشكل الكافي إذ "إن مفهوم الشبكة فرض نفسه تدريجيا لوصف العلاقات التي تنسج في الوسط الإجرامي المعاصر، لأنه يعطي تمثلا للواقع أكثر صوابا مما تعطيه عبارات "جريمة منظمة" أو "gang""[2]. وبهذا الصدد يقترح تعريفا للشبكة الإجرامية على النحو التالي: "الشبكة الإجرامية هي مجموعة من العلاقات المباشرة وغير المباشرة بين أفراد مرتبطين فيما بينهم بأنشطة إجرامية"[3]، كما أنها منذ العقود الأخيرة من القرن الماضي أصبحت مرتبطة بصفة "الدولية internationale"، لنكون أمام "إجرام كبير منظم وعبر وطنيtransnational أو أشكال خطيرة من الإجرام عبر الوطني" [4]. ومن جهته، يقترح REUTER مفهوما آخر يجب أن نستعيض عن الجريمة المنظمة به، انطلاقا من ملاحظته في الواقع الأمريكي حيث الخصائص السبع ل CUSSON ليست بالضرورة دائمة التوفر. ويتمثل هذا المفهوم في "الأسواق غير المشروعة marchés

---

[1] - ارتبط تقليديا اصطلاح الجريمة المنظمة بتنظيمات وشبكات وجماعات من قبيل المافيا الإيطالية، أو عصابات المثلث الصينية، أو الياكواز اليابانية وغيرها من الجماعات التي تقف السياسات الجنائية الوطنية عاجزة تماما على احتواء أنشطتها، بل إنها تكشف عن قدرة على اختراق هذه الأجهزة. وبحدد لها CUSSON سبع صفات : 1- بنية هرمية وسلطة مركزية، 2- قواعد زجرية règles contraignantes ، 3- مجرمون محترفون، 4- تنظيم منهجي للعمليات، 5- الاحتكار، 6- اللجوء المنتظم للعنف، 7- القوة والتهديد الذى تحدثه على ديمقراطيتنا (وهو ضمنى فى الباقى) أنظر:

CUSSON Maurice, « la notion de crime organisé », in criminalité organisée et ordre dans la société, colloque Aix-en-Provence, (5-6-7 juin 1997), Presse universitaire d'Aix- Marseille, Faculté de droit et de sciences politiques, p :29.

كما تعرف منظمة الأمم المتحدة، في المادة الثانية (أ) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،جماعة إجرامية منظمة باعتبارها "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"

www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf .

[2]- CUSSON Maurice, L'art de la sécurité: ce que l'histoire de la criminologie nous enseigne, PPUR Presses polytechniques, 2011, p :144.

[3] - Ibid, p :144.

[4] - CUSSON Maurice, « la notion de crime organisé », op, cit, p :29..

illicites"[1]، التي تعلن عن نفسها من خلال مؤشرات واضحة "أطنان المخدرات المصادرة، واعترافات التائبين عن الانتماء للمافيا، واغتيالات رجال الشرطة والقضاء والسياسيين في إيطاليا وفي كولومبيا"[2] على سبيل المثال.

وفي علاقة بالمجال الاقتصادي دائما، يفرض مفهوم "اقتصاد الأقبية économie souterraine" نفسه بقوة كأحد المفاهيم المرتبطة بالجريمة المنظمة باعتباره اقتصادا خفيا. ويعرفه BOLLE على أنه "نتاج نشاط إجرامي تقوم به في غالب الأحيان مجموعات مهيكلة ومنظمة تتحدد غالبا تحت مسمى الإجرام المنظم"[3]، كما أنه لا يختلف عن الاقتصاد "القانوني" إلا من حيث "مصدر المداخيل التي تكون في اقتصاد الأقبية غير مشروعة لكنها تولد عند المستفيدين منها مستوى عيش أعلى بكثير مما يكون لدى مستخدم مثلا"[4]. يتعلق الأمر إذن بنوع من الإجرام "المذر للدخل"، بهدف ربحي بالأساس، مرتكز على "التهريب بشتى أنواعه، وخرق التشريعات المتعلقة بالمخدرات، وسرقة السيارات وإعادة بيعها، ابتزاز الأموال، والسرقات بكل أنواعها، التي توفر للقائمين بها أرباحا مهمة"[5]. هل يتعلق الأمر بانتصار عقيدة الربح على اعتبار أن الأرباح المتحصلة من الجريمة أسهل وأعلى من تلك المتحصلة من العمل، أم أن قَصْر الظاهرة على هذا الجانب يجانب الصواب؟

من الصعب الجزم بإجابة حاسمة في هذا الصدد لأن عبارة جريمة منظمة في حد ذاتها تحمل الكثير من اللبس فهي "رديف الخوفcrainte والخيال fantasme"[6]، ويصعب تحديد المراد منها على وجه الدقة بفعل تسارع تطور بنياتها والأنشطة المندرجة في إطارها، غير أن ما يمكن الإشارة له أن "التهريب le trafic أصبح النشاط الأساس للمنظمات الإجرامية،

[1] - Ibid, p :31.

[2] - Ibid, p :31.

[3] - BOLLE Alain, Le produit de la délinquance de proximité: L'économie criminelle souterraine, Editions L'Harmattan, 2004, p :16.

[4] - BOLLE Alain, Le produit de la délinquance de proximité: L'économie criminelle souterraine, Editions L'Harmattan, 2004, p :14.

[5] - Ibid, p :15.

[6]- SCHERRER Amandine, Le G8 face au crime organisé, G8 Gouvernance, N° 11, 2005, p :3. http://www.g8.utoronto.ca/governance/scherrer_g8g.pdf (consulté le: 10/3/2017).

سواء تعلق الأمر بالأسلحة أو المخدرات أو الأشخاص، فهو نشاط إجرامي مربح جدا"[1]؛ بل إنه، بالنسبة لها "مفضل عن العنف المفترس violence prédatrice"[2]. وبذلك، تطرح الجريمة المنظمة على الصعيد الوطني، "تحديات على رجال القانون والمتخصصين في علم الإجرام على حد سواء حيث تشوش على المعالم التقليدية التي يشتغلون وفقها"[3] في إطار القوانين الجنائية للدول المختلفة، كما أنها على الصعيد الدولي تُحدَّدُ بناء على ما توصلت إليه المنظمات الدولية من خلال سعيها للتوفيق بين وجهات النظر المختلفة لأعضائها والتي ترتبط هي الأخرى بمدى حدة الظاهرة لديها وتأثيرها. ووفق هذين المعطيين تكون الجريمة المنظمة من التحديات الكبرى التي تواجهها الأنظمة القانونية الوطنية خاصة في شقها الجنائي والنظام الدولي برمته.

وبالفعل، فخطر الجريمة المنظمة وتهديدها للأمن الدولي سواء في شقه الاقتصادي عبر تداعيات اقتصاد الأقبية على الاقتصاد النظامي؛ أو عبر أجواء عدم الثقة التي تسبغها الأنشطة الإجرامية على العديد من الأسواق والأنشطة الاقتصادية، أو في شقه السياسي من خلال تأثير المنظمات الإجرامية على القرار السياسي في العديد من البلدان بفعل قدرتها على اختراق الأجهزة والإرشاء وتحوير العديد من القرارات بما يلائم توجهاتها، أو في شقه المجتمعي بحكم التحولات التي تحدثها في منظومة القيم المنتشرة في المجتمع، بالإضافة إلى مساسها بالأمن التقليدي في شقه العسكري في العديد من البقاع بفعل انخراطها في التجارة غير المشروعة للسلاح، أو في توفير الأموال الداعمة لتنظيمات متطرفة أو تهريبها، أو تهريب الأشخاص للالتحاق بمثل هذه التنظيمات[4]. فكيف يمكن إذن التصدي لظاهرة الجريمة المنظمة؟

---

1 - Selon UNODC. Voir : http://www.unodc.org/unodc/fr/firearms-protocol/introduction.html (consulté le:6/3/2017).

2- CUSSON Maurice, L'art de la sécurité, op, cit, p :144.

3- CHOQUET Christian, Terrorisme et criminalité organisée, Collection Sécurité et société, Harmattan, 2003, p :17.

4 - تعكس قرارات مجلس الأمن بهذا الصدد خطورة الظاهرة، حيث يشير القرار 1373 لسنة 2001 مثلا في فقرته الرابعة إلى أن مجلس الأمن "يلاحظ مع القلق الصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير القانوني بالأسلحة والنقل غير القانوني للمواد النووية والكيميائية والبيولوجية وغيرها من المواد التي يمكن أن تترتب عليها آثار مميتة، ويؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيما للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدول" (S/RES/1373(2001)،

في محاولة للإجابة على هذا السؤال سنحاول استعراض مجموع الحلول التي أقرتها مجموعة من قرارات مجلس الأمن الدولي على اعتباره الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة التي تشكل أحد أعمدة النظام الدولي الراهن، الهدف من هذا الاستقراء الخروج بالإطار القانوني ومجموع الآليات التي عبأها النظام الدولي الراهن لمواجهة الظاهرة.

وبهذا الصدد، يتشكل الإطار القانوني لمكافحة الجريمة المنظمة التي تضم تحت جناحها مختلف الأنشطة غير المشروعة لأفراد منتظمين في إطار جماعات منظمة يمتد تأثير أنشطتها لبقاع مختلفة من العالم، من مجموعة من الاتفاقيات الدولية، تبقى "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمكافحة تهريب

وهي تقريبا الفقرة التي ستتم استعادتها في القرار رقم 1817 المتعلق بالحالة الأفغانية سنة 2008، أي بعد يبع سنوات عن القرار السابق، إذ ورع في حيثيات القرار أن مجلس الأمن "يلاحظ مع القلق الصلات القائمة بين الأمن الدولي والإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبالأسلحة غير المشروعة، وإذ يؤكد في هذا الصدد ضرورة تعزيز التنسيق بين الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي تدعيما لاستجابة عالمية في مواجهة هذا التحدي الخطير". ويرد المقتضى نفسه تقريبا في إعلان رئيس مجلس الأمن بخصوص الأمن والسلام في إفريقيا بمناسبة الجلسة رقم 6233 لمجلس الأمن في دجنبر 2009 حيث ورد فيه أن المجلس "يلاحظ مع القلق التهديدات الخطيرة التي يسببها في بعض الحالات الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عبر وطنية للأمن الدولي في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك في أفريقيا . كما أن الارتباط المتزايد، في بعض الحالات، بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب، هو أيضا مصدر قلق متزايد" .وأن المجلس يشدد " على أهمية تعزيز التعاون عبر الإقليمي والدولي الذي يستند إلى المسؤولية العامة والمشتركة عن التصدي لمشكلة المخدرات العالمية وما يتصل هبا من أنشطة إجرامية، والذي يدعم المنظمات والآليات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، تحقيقا لمقاصد منها تعزيز سيادة القانون" S / PRST/2009/32. وسيحتفظ مجلس الأمن بنفس التصور في ربط الإرهاب بالجريمة المنظمة، بعد خمس سنوات حيث يشير القرار 2195 لسنة 2014 على أن مجلس الأمن "يعرب على القلق من أن الإرهابيين يستفيدون من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاستفادة من الاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والمشغولات الفنية، ومن لتجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية، بما فيها الذهب وغيره، من الفلزات الثمينة والأحجار الكريمة، وفي المعادن والأحياء البرية والفحم والنفط، ومن الاختطاف لغرض الحصول على فدية، وغيرها من الجرائم، بما في ذلك الابتزاز والسطو على المصارف" S/RES/2195(2014) . وفي الإطار ذاته يمكن الاستدلال بكل من القرارين 2242 و 2253 لسنة 2015، والذي كرسا الربط بين الإرهاب كأحد أكبر التهديدات للأمن الدولي والجريمة المنظمة مركزين على النشاط المتعلق بالاتجار بالأشخاص والعنف الذي يطالهم خاصة الجنساني منهم، والذين أفرزا ويفرزا إطالة أمد النزاعات وحالات عدم الاستقرار ويساهما في تفاقمها، وكذلك القرار 2331 لسنة 2016 المتعلق بصون السلم والأمن الدوليين الذي سيركز على جريمة الاتجار بالأشخاص حيث يسلّم المجلس "بالصلة بين الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي والإرهاب وبين غير ها من أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، كما اثار علاقة هذه الجريمة بالتقدم التكنولوجي حيث أعرب عن قلق المجلس من "إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبخاصة الإنترنت، بشكل إجرامي لتيسير الاتجار بالأشخاص ، ولا سيما أنشطة البيع والتجارة، من جانب بعض الجماعات الإرهابية"، مع تشديده على "أهمية مكافحة هذه الاستخدامات في إطار جهود مكافحة الإرهاب مع الحرص على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والامتثال لسائر الالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي".

المهاجرين عن طريق البحر والبر والجو هما الصكان القانونيان الرئيسيان لمكافحة تهريب المهاجرين وما يتصل بذلك من سلوك"[1]، كما أن "بروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو الصك القانوني الرئيسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص"[2]. ومن جهتها تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الوحيدة للمخدرات لعام 1961 المعدلة بالبروتوكول المؤرخ في 25مارس 1972، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، الإطار الذي عبره يتم التصدي لإدمان المخدرات باعتباره "آفة وبيلة تصيب الفرد، وخطرا اجتماعيا واقتصاديا يهدد الإنسانية"[3]، مما يستوجب "ضرورة القيام بعمل عالمي ومنسق لضمان فعالية التدابير المتخذة ضد إساءة استعمال المخدرات"[4].

وتمثل هذه الاتفاقيات إطارا للتعاون بين الدول المتعاقدة لتنسيق الجهود وتوحيدها لمواجهة الجريمة المنظمة بشتى أنواعها وتداعياتها، وهو ما تعلن عنه المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بكون "الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية"، مما يترجم رغبة الأمم المتحدة في جعلها "أداة ناجعة والإطار القانوني اللازم للتعاون الدولي على مكافحة الأنشطة الإجرامية من قبيل غسل الأموال والفساد والاتجار غير المشروع بأنواع النباتات والحيوانات البرية المهددة بالانقراض والجرائم المرتكبة ضد التراث الثقافي والصلات المتنامية بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإرهابية"[5].

وبناء عليه يبقى التعاون الدولي الكلمة المفتاح في أي معالجة مرجوة لظاهرة الجريمة المنظمة، للحد من نتائجها الماسة بالسلم والأمن الدوليين على اعتبارها أصبحت تغذي

---

[1] - قرار مجلس الأمن رقم 2312 بتاريخ 2016/10/6 S/RES/2312 (2016)

[2] - المرجع نفسه.

[3] - ديباجة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بنصها المعدّل ببروتوكول سنة 1972 المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961.
www.incb.org/documents/Narcotic-Drugs/1961-Convention/convention_1961_ar.pdf

[4] - المرجع نفسه.

[5] - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 55 في يناير 2001. (A/RES/55/25).

مختلف الظواهر العنفية عبر العالم[1]، وتمس الأمن بمستوياته وأبعاده المختلفة. كما يستدعي هذا التعاون مفهوم الدولة، ويقتضي استحضار مسألة الحدود والتشريعات الوطنية ودورها في الرفع من حظوظ النجاح في التصدي للظاهرة. وبهذه المناسبة تكون الدول مدعوة للقيام بمجموعة من الإجراءات وسن مجموعة من التشريعات، ك "أن تنظر على سبيل الأولوية في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أو الانضمام إليهما، وتنفيذهما بشكل كامل، وكذلك جميع الصكوك الدولية ذات الصلة، إذا لم تكن قد قامت بذلك بالفعل"[2]؛ أو أيضا أن "تتخذ إجراءات حاسمة وفورية لمنع الاتجار بالأشخاص وتجريمه والتحقيق في حالاته ومقاضاة مرتكبيه وكفالة مساءلة الضالعين فيه، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة، حيث يكون من المهم بصفة خاصة جمع الأدلة على وقوع هذه الجرائم وحفظها لإتاحة المجال لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية"[3]، أو "أن تحقق في الشبكات الضالعة في الاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة، وتعمل على تعطيل نشاطها و تفكيكها، وفقا للتشريعات الوطنية، بما في ذلك قوانين مكافحة غسل الأموال ومكافحة الفساد ومكافحة الرشوة، وقوانين مكافحة الإرهاب"[4]، أو أن "تقوم بتطوير خبرات وحدات استخباراتها المالية في مجال تحليل حالات الاتجار بالأشخاص التي يتم استخدامها في تمويل الإرهاب ، و العمل على تطوير تلك القدرات"[5]، اعتمادا على الخبرات المتبادلة بين الدول أو ما يمكن أن تزودها به كيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى من خبرات ومساعدات بهذا الصدد. وبشكل استدعاء الدولة للمساهمة في تطويق مجموع التهديدات الأمنية التي أفرزها تحجيم دورها في الأساس أحدى المفارقات التي تَسِمُ النظام

[1] - غدا الربط بين الجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب والتنظيمات المتطرفة أحد الثوابت في العلاقات الدولية، ومن النقاط الأكثر حضورا وترددا في قرارات مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين، وقد تم القفز على معالجة هذه النقطة على اعتبارها ستكون موضوع معالجة في المبحث الموالي.

[2] - قرار مجلس الأمن رقم 2331.

[3] - القرار نفسه.

[4] - القرار نفسه.

[5] - القرار نفسه.

الدولي الراهن والتي نحاول توضيحها بشكل أوضح من خلال معالجة أثر منظومته القيمية على الأمن والسلم الدوليين.

المطلب الثاني: المنظومة القيمية للنظام الدولي الراهن وتداعياتها

اعتمد النظام الدولي الراهن منظومة قيمية متمحورة حول الحرية وتمجيد الفرد، في ظل انتشـــاء بنجاح التجربة الغربية بعد عقود من الاســـتقطاب الدولي. وندعي أن هذه المنظومة تجد ســـندها النظري في أطروحتين أثارتا جدلا واســـعا عند ظهورهما؛ يتعلق الأمر بأطروحتي نهاية التاريخ لصاحبها فرانسيس فوكوياما، وصدام الحضارات لمواطنه صمويل هنتغتون، كبناءين فكريين معاصـــرين عرضـــا للمنظومة القيمية للنظام الدولي الراهن، واســـتشـــرفا خط تطوره. لقد كانت النظريتان، بما لهما وما عليهما، مصـــاغتين وفق رؤية شـــمولية للعلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة توفر أرضـــية لفهم المســـار الذي اتخذه النظام، ونوعية وحجم التهديدات والتحديات الأمنية التي ولدت من رحم منظومته القيمية ســـواء ما تعلق منها بالتبشـــير بالإنســـان الأخير، وديمقراطيته الليبرالية (الفرع الأول)، أو ما تعلق بالمؤشر الأمني للمرحلة والذي صيغ تحت مسمى عريض هو صدام الحضارات، الذي يمكن أن نقرأ على ضـــوئه جدل قوى الاســـتقرار وقوى المراجعة في النظام الدولي وما له من تأثيرات على الأمن الدولي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الديمقراطية الليبرالية وتداعياتها

شـــكلت نظرية نهاية التاريخ إحدى الركائز التي قام عليها مشـــروع النظام الدولي لما بعد الحرب البـــاردة. ويمثل مفهوم الـــديمقراطيـــة الليبراليـــة عصـــب هـــذه النظريـــة حيث يزعم فوكوياما Fukuyama أن "الـــديمقراطيـــة الليبراليـــة بإمكانها أن تشـــكل فعلا منتهى التطور الإيديولوجي للإنســـانية والشـــكل النهائي لأي حكم إنســـاني، أي أنها من هذه الزاوية نهاية التاريخ"[1]، والمرحلة التي لا يمكن لما يليها أن يتجاوز ما توصـــلت إليه. فإذا اتفقنا مع الجابري في اعتقاده أن "من اســـتعمل أول مرة لفظة الديمقراطية كان يقصـــد منها التعبير عن فكرة

[1] - فوكوياما فرانســـيس، نهاية التاريخ وخاتم البشـــر، ترجمة حســـين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط:1، 1993، ص:8.

مثالية أكثر من التعبير عن واقع حي، أو عن تجربة ممارسة أو تمكن ممارستها"[1]، وأن "تعريف الديمقراطية على أنها حكم الشعب نفسه بنفسه هو تعريف لا يمكن أن يوجد له مجال للتطبيق إلا في إحدى تلك المدن الفاضلة التي وجد فيها متخيلوها نوعا من الملجأ هربوا إليه في متاهات عالم الفكر عندما لم يجدوا في عالم الواقع أية إمكانية لتطبيق آرائهم ومثلهم"[2]، أمكن القول إن الديمقراطية في صيغتها الليبرالية عند فوكوياما تمثل تنزيلا للمفهوم اليوناني للديمقراطية إلى واقع الممارسة الفعلية، وإخراجا لها من دائرة المجرد. وإذا كان الفكر السياسي قد اهتم طويلا بالبحث والتنظير لنظام الحكم الأفضل، فإنه يبدو أن فوكوياما قد توصل –من وجهة نظره – للإجابة على هذه المسألة من خلال افتراضه أنه "إذا كانت أشكال الحكم القديمة تتميز بأخطاء خطيرة، وتناقضات لا يقبلها العقل أدت إلى انهيارها، فإنه بالإمكان الادعاء أن الديمقراطية الليبرالية كانت خالية من هذه التناقضات الأساسية"[3] (الفقرة الأولى)، مع ما حمله هذا التعميم من اختلالات (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تجدد سؤال نظام الحكم الأمثل

يعتبر فوكوياما التاريخ "عملية مفردة متلاحمة وتطورية متى أخذنا بعين الاعتبار تجارب كافة الشعوب وفي جميع العصور"[4]. غير أن هذه العملية لا يمكنها تجاوز عتبة معينة هي ما يسميه "نهاية التاريخ". وبهذا المعنى يحدد فوكوياما سقفا للتجربة الإنسانية تبقى كل التجارب الإنسانية دونه مجرد استعادات لتجارب سابقة: هذا السقف هو "الديمقراطية الليبرالية".

وبناء عليه، لا يمكن أن يكون النظر في موضوع النظام الدولي الراهن إلا من بوابة الديمقراطية الليبرالية باعتبارها "المنظومة القيمية التي تحكم هذا النظام"[5]، والإيديولوجيا "المتناسقة والوحيدة التي تحظى بالشرعية العالمية"[6]. وتستند هذه الإيديولوجيا على مكونين متلازمين: الليبرالية الاقتصادية (الرأسمالية)، والليبرالية

[1] - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط:3، 2004، ص:14.
[2] - المرجع نفسه، ص:15.
[3] - فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص:8.
[4] - المرجع نفسه، ص ص: 8-9.
[5] - عبد الناصر جندلي، السياسية الدولية، عدد 201، 2015، ص: 26.
[6] - فوكوياما، مرجع سابق، ص:49 .

السياسية، إذ إن المبادئ الليبرالية في الاقتصاد المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، في نظر فوكوياما، قد نجحت في خلق "مستويات من الرخاء المادي لم نعهدها من قبل"[1]، كما أن الديمقراطية الليبرالية تظل المطمح السياسي الواضح الوحيد في مختلف المناطق والثقافات في كوكبنا هذا"[2].

وقد ارتبطت الديمقراطية الليبرالية السياسية بوجود ديمقراطية ليبرالية اقتصادية، وجدت تربة خصبة لنموها في المجتمعات الرأسمالية حيث قامت على "افتراض أساسي هو حرية الاختيار ونقل مفهوم حرية المستهلك من مجال الاقتصاد إلى مجال السياسة"[3]، وأصبح المجتمع بمقتضى هذا المعطى يتحرك إن على الصعيد الاقتصادي أو السياسي وفق منطق الطلب الذي يعبر عنه هذا المستهلك/المواطن، في محاولة لملاءمة العرضين الاقتصادي والسياسي مع أولوياته واختياراته.

ويثبت الواقع في القرن الحادي والعشرين أن "كل الدول المتقدمة تتبنى واقعيا – أو تحاول أن تتبنى – نظام المؤسسات السياسية الديمقراطية الليبرالية. وفي الوقت ذاته، اتجه عدد كبير من الدول نحو اقتصادات السوق والاندماج في التوزيع الرأسمالي العالمي لليد العاملة"[4].

ولعل التمييز هنا بين الدول المتقدمة التي حسمت خياراتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة، والدول الأخرى التي لاتزال لم تصل إلى هذا المستوى، قد يفسر إحدى الظواهر التي تعتبر استثناء عن تلازم الديمقراطية الليبرالية بشقيها الاقتصادي والسياسي، وهي تبني النوع الأول دون الثاني، كما هي الحال بالنسبة لسنغافورة مثلا، في حين يصعب تصور الحالة الثانية أي تتبنى الشق الاقتصادي دون السياسي إذ أن "الديمقراطية الليبرالية لم تكن سياسية فقط، أي ركزت على الحرية والتعددية السياسية والنظام التمثيلي وفصل السلطات، بل كانت، موازاة مع ذلك، اقتصادية واجتماعية حيث تم التركيز على اقتصاد السوق ومبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وما تبناه المركنتليون ورواد

[1] - المرجع نفسه، ص: 10.
[2] - المرجع نفسه، ص:10.
[3] - المختار مطيع، مرجع سابق، ص: 260.
[4] - فوكوياما، الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ص:15.

المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية من مبادئ الحرية الاقتصادية"[1]، أي أنها أخذت بعين الاعتبار مكونا مهما في الحياة البشرية غالبا ما يتم اعتباره مستقلا وهو المكون الاقتصادي؛ حيث إن "للحياة الاقتصادية جذورا عميقة في الحياة الاجتماعية، ولا يمكن فهمها بمعزل عن التقاليد والأخلاقيات والعادات السائدة في المجتمع"[2]، ولا بتطور هذه المعطيات وتبدلها، ولنا في نهاية الحرب الباردة خير دليل، فبانهيار الإيديولوجيا الشيوعية انهار بناء سياسي واجتماعي واقتصادي حكم حياة شعوب ودول متعددة لأزيد من ستة عقود، ونظرا لفجائية هذا الانهيار، كان طبيعيا أن تواجه هذه الدول مخاطر من عدم الاستقرار والارتياب وعدم القدرة على الحسم في الاختيارات، وكانت الحياة الاقتصادية أول المعنيين بهذا التحول، فكان التحول إلى نموذج سياسي جديد مرتبطا بالتوجه إلى نموذج اقتصادي مغاير، أكثر قدرة على الاستجابة للحاجيات المادية التي يعبر عنها الأفراد، ويسعون لتلبيتها.

وبناء على تبني نموذج الديمقراطية الليبرالية، أصبحت الدول تصنف إلى "*insiders* والمتمثل في الدول التي تبنت نموذج "الديمقراطية الليبرالية" الذي تجسده الولايات المتحدة الأمريكية، و *outsiders* الذي تجسده بقية الدول"[3]، دونما أخذ في عين الاعتبار الفاصل الكبير بين التجربة الأمريكية المنفردة[4]، وباقي التجارب في العالم، إذ إن "أكبر ميزة امتاز بها الأمريكيون، أنهم وصلوا إلى حالة الديمقراطية من غير حاجة للاكتواء بنار حرب ديمقراطية، وأنهم ولدوا متساويين من غير حاجة إلى أن يعملوا على أن يصيروا كذلك"[5].

وتستند الديمقراطية الليبرالية على مجموعة من القيم تنتظم في مجملها حول ثنائية الحرية والمساواة. ويتلازم المفهومان بشكل لا يمكن معه تصور تحقق أحدهما دون الآخر؛ فكلاهما، نظريا، سبب ونتيجة للآخر. ولكن الأمر يختلف عندما نتأمل واقع الممارسة حيث أنه "في العالم الغربي اليوم تعني الديمقراطية أولا الحرية السياسية ليتمكن المواطنون من آداء واجبهم الانتخابي، وتعني ثانيا الحرية الاقتصادية (الليبرالية) ليتمكن كل شخص – حقيقي أو معنوي- من القيام بنشاطه الاقتصادي حسب وسائله وإمكانياته دون أي تحديد

---

[1] - المختار مطيع، مرجع سابق، ص:276.

[2] - فوكوياما، الثقة، مرجع سابق، ص:27.

[3]- Dario Battistella, « Quel après-guerre froide ? », op, cit, p :513.

[4] - أنظر مؤلف دي توكفيل: الديمقراطية في أمريكا، الذي خصصه لرصد مميزات الديمقراطية الأمريكية.

[5] - ألكسيس دي توكفيل، الديمقراطية في أمريكا (الجزء الأول والثاني)، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1991، ص:474.

لمجال حريته وتصـــرفه، ودون أي توجيه في أي جانب من جوانب هذا النشـــاط"[1]، غير أن التفاوتات التي تطبع المجتمعات المختلفة خاصـــة الرأســـمالية منها تجعل من الديمقراطية بالمعنى الســـالف الذكر "لاديمقراطية"[2]، لأن " الحرية الســـياســـية والحرية الاقتصـــادية هما حرية حقا، ولكن لمن يستطيع التمتع بهما"[3]، وبالتالي فالقول بنهاية التاريخ بتحقق الليبرالية الديمقراطية يؤكد أنه لازال أمام الإنســـانية شـــوط كبير لتقطعه لبلوغ هذه الحالة من "الكمال". فالجزم بكمال وامتلاء الديمقراطية الليبرالية كنموذج للحكم الأفضـــل في تاريخ الإنسانية يدخل في إطار المطلق الذي لا يمكنه أن يحكم التجربة الإنسانية في نسبيتها، كما ينطوي على نوع لاواع من الغرور المســـتند على تجذر للمركزية الغربية في رؤية التجارب الإنســـانية، وتمركز لتمثل الإنســـان الغربي لذاته في مواجهة الغير باعتباره الجدير بالاحترام والتقدير.

ويرسـم فوكوياما صـورة الدولة الليبرالية الديمقراطية التي تمثل النموذج الأمثل لدولة القرن الحادي والعشـرين والتي تتخذ شـكل "الدولة العامة المتجانسـة التي سـتظهر في نهاية التاريخ باعتبارها قائمة على أســـاســـين: الاقتصـــاد والاعتراف"[4]، أي الدولة التي ينال فيها الإنسان الديمقراطي الليبرالي الاعتراف في ظل المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي توفر له شروط نيله، سواء كان اعترافا عاما أو اعترافا متبادلا. وسيشكل تحقق هذه الدولة، التي لازالت هي الفاعل الأســـاس في العلاقات الدولية، مدخلا لنشـــوء نظام دولي بمعايير جديدة حيث ســـتنتهي "علاقة الســـيد بالعبد بين الدول...أي نهاية الامبريالية، وســـيقلل احتمال نشـــوء الحروب بســـبب الامبريالية"[5]. وبذلك ســـيتم تفعيل أحد المبادئ التي ظلت نظرية في ميثاق الأمم المتحدة وهو المساواة بين الدول ولكن شريطة تعميم نموذج الدولة الذي بشر به فوكوياما ســـابقا، والذي يقترب من التحقق في التجربة الأمريكية. فهل يمكن الجزم بسلامة هذا الاتجاه نحو التعميم؟

[1] - الجابري، مرجع سابق، ص: 16.
[2] - المرجع نفسه، ص: 16.
[3] - المرجع نفسه، ص: 16.
[4] - فوكوياما، نهاية التاريخ، مرجع سابق، ص: 184.
[5] - المرجع نفسه، ص: 217.

الفقرة الثانية: نقائص التعميم ونتائجه

يقول برجينسكي في سياق تقييمه لوضع الولايات المتحدة الأمريكية في القرن الحالي: "مع بداية القرن الواحد والعشرين، نجد أنه لا مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري على الصعيد العالمي، ومحورية النشاط الاقتصادي لأمريكا بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي، والتأثير الإبداعي للدينامية التكنولوجية الأمريكية، من حيث الجاذبية العالمية للثقافة المحض أمريكية المتعددة الأوجه. وقد وفرت كل هذه العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا عالميا لا نظير له. وأصبحت أمريكا في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي وما من منافس لها على المدى المنظور"[1]، وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تمثل حالة فريدة في تاريخ الأمم إذ تمكنت من امتلاك القوة بجميع أبعادها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، أي القوة بوجهها الناعم والصلب. وبناء على هذا المعطى بُنِيَت لأمريكا صورة جميلة في مخيال العديد من الناس كممثل للقوة بكل ما يثيره هذا المفهوم من انبهار، وشكلت النموذج الذي تطمح الدول إلى ملامسته، ونمط العيش الذي يصر العديدون على محاكاته.

يكون العالم، هنا، أمام ظاهرة "أمركة العالم"، حيث "يتحدث دعاة التأمرك الكوني اليوم عن نهاية التاريخ بوصفها النهاية القصوى للخيارات الأكثر تقدما في تاريخ الإنسانية أي الليبرالية أو الديمقراطية الحرة كما يسميها فوكوياما"[2] والتي تعتبر أمريكا نموذجها التجريبي بامتياز. وبذلك تكون الأمركة رديفا لنشر النموذج الأمريكي في العالم، أي أن النموذج الأمريكي في جميع مناحي الحياة يصبح مطمحا عالميا، للعديد من الدول والشعوب، وفرضا ضروريا لغيرها ممن تحاول نحت نموذج مغاير في إطار ظاهرة العولمة، وهو ما يجعل أنه "غالبا ما يساوى بين العولمة المعاصرة والأمركة، وخاصة من قبل من هم غير أمريكيين، ويحقدون على الثقافة الشعبية الأمريكية والرأسمالية التي تصاحبها"[3].

---

[1] - زبيغنيو بيرجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص: 7.

[2] - إدريس هاني، حوار الحضارات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 2002، ص:112.

[3] - جوزيف س ناي وجون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد ضريف الطرح، العبيكان، ص:25.

غير أنه لا يبدو أن النظر لأمريكا بعين الارتياب أو بمشاعر حقد هي فقط نتاج إحساس بعدم الانتماء أو حقد على نموذج ناجح كما يدعي البعض، بل يجد مبرراته في السلوك الأمريكي المهيمن حيث "يزيد التفوق الأمريكي من عمق شعور البلاد برسالتها الأخلاقية السامية. وما ميل الكونغرس الأمريكي للمصادقة على سلوك الدول الأخرى إلا دلالة على الموقف الأمريكي الحالي، الذي لا يبالي بسيادة الآخرين فيما يبقى حساسا من الناحية الوقائية تجاه سيادة أمريكا"[1]. وهنا لا يمكن تجاهل التصنيف الذي أقامه فوكوياما لدول العالم إذ قسمه إلى محورين مبنيين على أساس ثنائية: مع النموذج الأمريكي/ ضد النموذج الأمريكي:

- المحور الأول، ويضم الدول التي نجحت في تبني النظام السياسي الفوكوياميي، أو بتعبير آخر النموذج الأمريكي، وهي دول تخطت عتبة التاريخ وتصنف في دول ما بعد التاريخ حيث "سيكون الاقتصاد هو المحور الرئيسي للتفاعل بين الدول، في حين تتضاءل أهمية القواعد العتيقة لسياسات القوة...سيكون ثمة تنافس كبير في المجال الاقتصادي، ولكنه محدود في المجال العسكري"[2]، وسينصب اهتمام دول ما بعد التاريخ على السعي لبلوغ الشروط المثلى لعيش الإنسان الأخير والمتمثلة في" إرضاء قوى النفس الثلاثة في آن واحد: عقل الإنسان ورغبته وثيموسيته"[3]، وهي شروط المدينة الفاضلة التي تمثل بالفعل منتهى التجربة البشرية، ولكن الدولة الليبرالية الديمقراطية الساعية للتماهي معها إنما مطالبة بأن تشبع أقسام النفس الثلاثة على قدر الإمكان، وبأقصى ما يمكن توفيره من شروط هذا الإشباع. وبالفعل، ففكوياما يعتبر أن "الليبرالية الديمقراطية تتيح أوسع مجال للأقسام الثلاثة جميعا. فإن لم يكن بالوسع نظريا وصفها بأعدل الأنظمة، فإنه بالوسع وصفها عمليا بذلك"[4]

- المحور الثاني، ويضم الدول التاريخية أو التي لم يكتب لها ملامسة نهاية التاريخ، وهي غالبا دول منهمكة في البحث عن سبل تحقيق التنمية. وبقدر نجاحها في تحقيق ذلك، والذي تختلف نسبه المتواضعة من مجتمع إلى آخر، تتحدد درجة معاناتها مع التوترات

[1] - بيرجنسكي، مرجع سابق، ص:21.
[2] - فوكوياما، نهاية التاريخ، ص: 242.
[3] - فوكوياما، نهاية التاريخ ، ص:292.
[4] - المرجع نفسه، ص:292.

الداخلية والصراعات الخارجية لأن "سياسة القوة هي السائدة بين الدول التي لا تأخذ بالديمقراطية الليبرالية"[1]. ويرسم فوكوياما صورة قاتمة لدول هذا المحور قائلا: "أما العالم التاريخي فسيبقى فريسة لمختلف الصراعات الدينية والأيديولوجية والقومية على قدر ما قطعته البلاد المختلفة فيه من شوط في سبيل التنمية، وستظل القواعد العتيقة لسياسات القوة قائمة فيه. فبلاد مثل العراق وليبيا ستظل تهاجم جيرانها وتخوض معارك دامية"[2]، في حروب معلنة أو بالوكالة، بل إن طبيعة الحرب نفسها قد طالها مع نهاية الحرب الباردة الكثير من التغيير إذ "نجد في عصر العولمة أن الحروب تراجعت مفسحة المجال أمام نزاعات غير رسمية ومتفشية ومغفلة في الغالب. يمكن أن ينتج هذا العنف عن عدم الاستقرار الجيوسياسي مثل العنف الذي اندلع عقب سقوط الاتحاد السوفياتي. وفي حالات أخرى ينتج عن حالات عداء ديني وإثني، يعبر عن نفسه من خلال أعمال عنف وعربدة واسعة، كما حصل في رواندا والبوسنة وبورنيو"[3].

إن فوكوياما، وهو يصوغ هذا التقسيم للعالم، يبدو وكأنه يستعيد فكرة السلام الديمقراطي الذي لا يتم إلا بين الديمقراطيات، والتي تزدهر اليوم في العالم الغربي، فيما يعم الاقتتال وتنتشر الحروب في العالم غير الديمقراطي. كما أنه يقر بالدولة الوطنية /القومية كفاعل أساسي سيظل قائما إن في عالم ما بعد التاريخ حيث "سيظل (عالم ما بعد التاريخ) مقسما إلى دول قومية، غير أن قومياته المستقلة ستكون قد تصالحت مع الليبرالية، وسيكون تعبيرها عن نفسها – وعلى نحو متزايد – في مجال الحياة الخاصة وحدها"[4]، أو في العالم التاريخي حيث "ستظل الدولة القومية هي المحور الرئيسي للهوية السياسية فيه (العالم التاريخي)"[5]. بمعنى أن العالم سيبقى منقسما إلى وحدات سياسية مستقلة، وأن المسرح الدولي سيعرف بقاء الدولة كأيقونة لهذا المسرح، لكن وفق النموذج ما بعد التاريخي الذي تسعى العولمة إلى تعميمه حيث مفاهيم القوة تتسع وتبتعد تدريجيا عن القوة العسكرية فاتحة الباب أمام القوة الاقتصادية كفاعل أساسي، إذ "ستكون العقلانية الاقتصادية سببا في تآكل مظاهر تقليدية عديدة للسيادة بقدر ما ستؤدي إلى

[1] - المرجع نفسه، ص:292.
[2] - المرجع نفسه، ص:292..
[3] - بيرجنسكي، مرجع سابق، ص: 26.
[4] - فوكوياما، نهاية التاريخ، ص: 242.
[5] - المرجع نفسه ، ص:292.

توحيد الأسـواق والإنتاج"[1]، ويفتح الحدود، ويرسـم معالم الطريق التي يجب على الدول اتباعها لبلوغ المدينة الفاضـلة في مسـيرة طويلة تتزعمها أمريكا، متبوعة بالدول الأخرى حسـب ترتيب يخوله لها مدى قربها من النموذج الأمريكي أو بعدها عنه في مشـهد يمثل له فوكوياما بقافلة طويلة من عربات متشـابهة[2] تتطلع إلى بلوغ مدينة فوق الجبل، فتختلف المآلات، لكن المؤكد أن قائد القافلة ماض في طريقه، وعربات كثر تليه، ومن أضاع الطريق، تاه في صحارى المجهول. لكن "افتراض أن ثقافات العالم سـوف تتمثلها وتسـتوعبها ثقافات الغرب هو وهم ناشئ عن قصر نظر ومحورية عرقية. ذلك أن الفوارق المجتمعية كبيرة جدا بحيث إن النزاعات الدولية مستقبلا ستكون أقرب إلى نزاعات ثقافية المنشأ منها إلى نزاعات اقتصادية أو سياسية مثلما كانت في الماضي"[3].

الفرع الثاني: قوى المراجعة: نحو تغيير النظام الدولي

على نفس نهج فوكوياما، وفي نفس الإطار التاريخي، سـيحدث مقال[4] هنتغتون نفس الرجة، وردود الفعل المتباينة إزاء مضـمونه الذي مفاده أن "البعد الرئيسـي والأكثر خطورة في السـياسـة الكونية الناشـئة، سـوف يكون الصـدام بين جماعات من حضـارات مختلفة"[5]. ويبدو أن هنتغتون قد مد بصره في شؤون عالم ما بعد الحرب الباردة فبدا له العالم ممتدا دون حدود، وانمحت أمامه المتاريس التي كانت تشـكل مناطق نفوذ العظميين التي لم يكن من الممكن اسـتباحتها، بل إن الدول التي ترسـم خريطة العالم لم تكن لتعني له إلا وحدات، ضـمن أخرى، تشـارك في "سـياسـة كونية ناشـئة". وكسـائر السـياسـات لا بد من مجال لممارستها وفاعلين تمارس على أيديهم، وهنا يضع هنتغتون الدولة جانبا ليعلن عن الفاعلين الجدد في السياسة الكونية: إنها الحضارات.

---

[1] - المرجع نفسه، ص:292.

[2] - المرجع نفسه، ص: 293.

[3] - نيسـبت ريتشـارد إي، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسـيويون على نحو مختلف...ولماذا؟، ترجمة: شـوقي جلال، سـلسـلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 312، 2005، ص: 200- 199.

[4]-HUNTINGTON Samuel P, « The Clash of Civilizations? », Foreign Affairs, Vol : 72, N° : 3, 1993.

[5] - هنتغتون صـمويل، صـدام الحضـارات: إعادة صـنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشـايب، سـطور للتوزيع والنشر، القاهرة، ط :2، 1999، ص: 29.

وفي معالجته للسياسة الكونية الناشئة، ينطلق هنتغتون من فرضية أساسية مفادها أن "الثقافة والهويات الثقافية التي هي على المستوى العام هويات حضارية، هي التي تشكل أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة"[1]، بمعنى أن المحدد الأساس اليوم للسياسة الدولية، أو السياسة الكونية بتعبير هنتغتون، هو الهوية الثقافية أو الحضارية، وفقها تتحدد الوحدات المكونة للنظام الدولي، ويميز الحليف من العدو.

وعلما أن هنتغتون قد حدد عدد الحضارات في سبع إلى ثمان حضارات[2] لازالت حية إلى حدود القرن الحادي والعشرين، فإنه بالإمكان الحديث، وفق تصوره، عن مرور العالم من نظام الثنائية القطبية المبني على الصراع الإيديولوجي إلى نظام التعددية القطبية المبني على الصراع الحضاري. وبناء على هذه الفرضية يستبعد بشكل حاسم إمكانية توجه العالم نحو التوحد وفق نموذج واحد أو التوجه نحو النهاية الواحدة في الأمد المنظور على الأقل، بل سيكون الاختلاف والصراع عنوان المرحلة، ووحده "قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية"[3] يمكن أن يحول دون اندلاع حرب حضارات كونية. وبذلك يفترض هنتغتون أن العالم بصدد "نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى الوجود؛ المجتمعات التي تشترك في علاقات قربى ثقافية تتعاون معا، الجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، الدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها"[4].

سترسم علاقات القربى الثقافية إذن حدود الأقطاب الموجودة، أو ما يسميه هنتغتون: "خطوط التقسيم الحضاري"، ويبحث كل قطب عن خلفية وحدة مكوناته، ومعايير لحمته، فيستند للدين وللغة والعادات والقيم والمؤسسات الاجتماعية وكل ما يشكل تاريخه في سيرورته. تستند معايير الانتماء لحضارة ما على المشترك الذي تأسس عبر عصور لدى أفراد هذه الحضارة، وتشكل رغبتهم في الحفاظ عليها ونصرتها، بل ونشرها وتنميتها وضمان غلبتها الدافع الأساس في تدافعهم وتوتير الأوضاع على مستوى خطوط

---

[1] - المرجع نفسه، ص: 39.

[2] - ويتعلق الأمر بالحضارة الصينية، والروسية الأرثوذكسية والهندية واليابانية والغربية والإسلامية والأمريكية اللاتينية و"ربما" الإفريقية.

[3] - هنتغتون، صدام الحضارات، ص:39.

[4] - المرجع نفسه، ص:39.

التقسيم الحضاري. وينتج هذا الاتجاه نحو الانتصار للحضارة عن شعور أفرادها بهويتهم ومن يكونون، وإحساسهم بالتميز على من سواهم من الحضارات الأخرى التي تتضح أمام أعينهم نقاط اختلافهم معها، فتشكل بالنسبة لهم "الآخر" الذي يكمل صورة الحضارة عبر رسم خط التماس بين "نحن" و"هم" أو الآخر المختلف. ويولد هذا الوعي بالاختلاف عن الآخر نوعا من الممانعة ضد كل محاولة للاختراق أو التنميط الذي قد تحاول حضارة أقوى فرضه على الحضارات الأخرى. كما أن فتيل الصراعات بين دول أو جماعات من حضارات مختلفة من شأنه أن يشعل فتيل حروب كبرى بين الحضارتين التين ينتمي لهما طرفا الصراع، وذلك بانخراط "دول القربى الحضارية" في مناصرة الطرفين.

الفقرة الأولى: هل يتعلق الأمر فعلا بصدام للحضارات؟

يبدو هنتغتون "أبعد ما يكون عن قبول رؤية فوكوياما عن التلاقي المجتمعي ويعلن أن العالم على حافة "صدام حضارات" بين جماعات ثقافية رئيسية من بينها شرق آسيا والإسلام والغرب. وهذه القوى محصورة داخل تضاد فيما بينها لا فكاك منه بسبب الاختلافات التي لا يمكن التوفيق بينها من حيث القيم والنظرة للعالم: "نحن على عتبة عالم بازغ زاخر بالصراع العرقي والصدام الحضاري""[1]. كما أن التقسيم الذي اعتمده المبني على ثنائية الغرب/ ما ليس غربا، يحمل الكثير من الألغام، إذ يصعب جمع "ما ليس غربا" في سلة واحدة نظرا لعدم تجانس مكوناته، ويبقى المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه هنا هو تحديد ماهية هذا "الغرب" ليتحدد على الأقل أحد محوري العالم. فما الذي يقصد بالغرب؟

الغرب كيان حضاري "لم يكن حديثا قبل النهضة الأوروبية، بل لقد شهدت العصور الوسطى على أنه غرب مريض مثل أسوأ أشكال الانحطاط. وبأن قرونا مرت على الغرب كان فيها مغلوبا على أمره، مستقيلا عن التاريخ الحضاري للعالم. ولكن أيا كان وضعه فقد ظل غربا"[2]، صنع تاريخه على أساس العنف، وبنى ديمقراطيته على حساب أمم أخرى حيث

[1] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 199-200.
[2] - إدريس هاني، مرجع سابق، ص:119.

"كان ثمن الديمقراطية الداخلية الغربية هو ملايين من ضحايا الهامش بالإضافة إلى النهب اللامحدود لثرواته الطبيعية"[1].

عبارة "الغرب" هي الوريث الشرعي لعبارة "العالم الحر"، ورسالة الرجل الأبيض في جلب الحضارة إلى الأمم غير المتمدنة، والتي استنادا إليها توسعت الامبراطوريات الأوروبية إلى ما وراء البحار، لتفرز الظاهرة الاستعمارية تحت مسمياتها المختلفة، ونتائجها المعروفة. والحضارة الغربية الحالية هي وليدة الأنوار وتداعيات الثورتين الفرنسية والأمريكية اللتين جاءتا بقيم مادية وروحية وسياسية نجحت في أن تنتشر بسرعة، وتبسط سيطرتها على العقول الطامحة لحياة إنسانية أرقى، حيث المبادئ السامية للمساواة والحرية، والتي طال أمد النضال من أجلهما في أوروبا على وجه التحديد في ما قبل القرن التاسع عشر.

في هذه الفترة بالذات لم يكن هناك تأثير يذكر على الساحة العالمية لأمريكا. لم يكن الغرب ليسع هذا الكيان الفتي. وبالمقابل "كان الأمريكيون، وعلى امتداد معظم تاريخهم، يعرفون مجتمعهم في مقابل أوروبا...أمريكا كانت هي أرض المساواة والحرية والفرصة والمستقبل، أوروبا كانت تمثل الظلم والصراع الطبقي والكهنوت والتخلف"[2]. ويجد هذا الوضع تفسيره عند هنتغتون في واقع تاريخي طبع السلوك الأمريكي أو بالأحرى السياسة الخارجية الأمريكية إذ "أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن لأمريكا سوى علاقات محدودة بالحضارات غير الغربية. وبمجرد أن خرجت الولايات المتحدة إلى المشهد العالمي، ظهر الإحساس بالتطابق الأوسع مع أوروبا"[3]، لتعرف علاقة أوروبا المتمدنة بأمريكا المنعزلة تغيرا كبيرا مع الزمن، سيعرف نقطة انعطاف حقيقية، إذ "بينما كانت أمريكا القرن التاسع عشر تعرف نفسها بأنها مختلفة عن أوروبا ومضادة لها، فإن أمريكا القرن العشرين تعرف نفسها كجزء، والحقيقة كقائد، لكيان أوسع هو الغرب...الذي يضم أوروبا"، ولكن هل جميع أوروبا؟

يبدو الأمر ملتبسا لأن خطوط التقسيم الحضاري التي رسمها هنتغتون تمنع الإجابة بنعم على هذا السؤال. وبالفعل فهو يؤكد هذه الفكرة قائلا: "اصطلاح "الغرب" يستخدم

[1] - المرجع نفسه، ص: 124.
[2] - هنتغتون، صدام الحضارات، ص: 77.
[3] - هنتغتون، صدام الحضارات ، ص:77.

الآن بشكل عام للإشارة إلى ما كان يسمى عادة ب"العالم المسيحي الغربي"، وهكذا فإن الغرب هو الحضارة الوحيدة التي تحدد باتجاه بوصلة، وليس باسم شعب أو دين أو مساحة جغرافية بعينها"[1]، وبالتالي تنتهي أوروبا حيث تنتهي المسيحية، حيث تطل الديانة الأرثوذكسية والإسلام.

تغيرت بنية الغرب إذن لكن دون أن يتغير تصوره للعالم غير الغربي المحكوم بخلفية رسالة الرجل الأبيض والأمم المتمدنة. تتشكل صورة الآخر في التمثل الغربي كنقيض، "فالغرب هو التقدم والآخر هو الجمود والخمول. والغرب هو العقل والآخر هو الهمجية والتوحش"[2]، أي أنه من درجة أدنى، يتحتم على الحضارة الغربية هديه إلى طريق التمدن والتحديث؛ هناك نزعة تفاضلية ظلت ثاوية في ثنايا الفكر الغربي الساعي إلى نشر الثقافة الغربية التي يحاول تصويرها كثقافة عالمية. غير أن الأمر ليس بالهين إذ "المشكلة الرئيسية في العلاقات بين الغرب والباقي بالتالي، هي التنافر بين جهود الغرب – وبخاصة أمريكا – لنشر ثقافة غربية عالمية وانخفاض قدرته على تحقيق ذلك"[3]، خاصة مع لحظة الانتصار على المعسكر الشرقي، إذ بدا للغرب وكأن التاريخ انتهى في هذه اللحظة ليؤشر على خلود الحضارة الغربية وعظمتها.

ويذكي هذا الإحساس بالتعالي الذي يسكن الحضارة الغربية، من جهة نحوها المستمر إلى فرضها على الحضارات الأخرى وهو ما لا يخرج عن استعمال للقوة يتأرجح ما بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، ومن جهة ثانية ممانعة الحضارات الأخرى تجاهها، حتى وإن نجحت في اختراقها بهذه النسبة أو تلك، فالأمر لا يصل إلى درجة الانخراط في سيرورة التنميط التي تسعى الحضارة الغربية إلى تحقيقها، ويعبر هنتغتون عن هذه الوضعية قائلا: "جوهر الحضارة الغربية هو القانون الروماني، وليس ماك دونالد. كون غير الغربيين يستطيعون أن يختاروا الثاني لا يعني ضمنا أنهم يقبلون الأول"[4].

[1] - المرجع نفسه، ص ص: 77-78.
[2] - الإدريسي خالد ميار، مرجع سابق، ص: 174.
[3] - المرجع نفسه، ص: 293.
[4] - هنتغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص:130.

ويفرز إيمان الغرب بإمكانية عولمة حضارته[1] ظهور محاور للمقاومة لهذا التوجه، تختلف باختلاف المجتمعات لكنها تصب كلها في رفض النمط الحضاري الغربي، حيث تتراوح ردود الفعل تجاه قيمه بين "الشك فيها على نطاق واسع، والمعارضة الشديدة لها. وما يعتبره الغرب عالمية، يعتبره الباقي استعمارا"[2]. وبناء عليه فإن "مزاعم الغرب في العالمية تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها مع الإسلام والصين"[3] على اعتبار أن "الإسلام وشرق آسيا (وبخاصة الصين) والغرب على مسارات ثقافية متباعدة"[4]. يحق لنا أن نتساءل لماذا هاتين الحضارتين على وجه التحديد؟

يصنف هنتغتون الحضارات غير الغربية إلى ثلاث مستويات[5] على سلم عدائها/ ممانعتها للثقافة العالمية – الأمريكية:

- الحضارتان الصينية والإسلامية، حيث أعلى درجات التوتر مع الحضارة الغربية، لاختلاف المصالح والقيم من جهة، ولأن "كلا منهما ينتظم تقاليد ثقافية عظيمة تختلف جدا عن التي لدى الغرب، وهي في نظرهما أرقى من تقاليد الغرب بمراحل لامحدودة"[6]، تجعل بالفعل أن "الإسلام وشرق آسيا (وبخاصة الصين) والغرب على مسارات ثقافية متباعدة"[7].

- الحضارة الروسية واليابانية والهندية وتجمعها بالحضارة الغربية عوامل تعاون، وعوامل صراع تختلف من حين إلى آخر، يسميها هنتغتون "حضارات التأرجح بين الغرب من جهة، والحضارتين الإسلامية والصينية من جهة أخرى"[8]، فمثلا تتبنى اليابان نظام الاقتصاد الرأسمالي منذ عقود، لكن "ثمة شواهد لا حصر لها تدل على أن اليابان تغيرت

[1] - يرى هنتغتون في الصفحة: 294 من المرجع السابق أن "الغرب –وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية- الذي كان دائم أمة تبشيرية يعتقد أن الشعوب غير الغربية لا بد أن تلتزم بالقيم الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية والأسواق الحرة والحكومات المحدودة وحقوق الإنسان والفردانية وحكم القانون، وأنه لا بد أن تجسد تلك القيم في مؤسساتها".

[2] - المرجع نفسه، ص: 294.

[3] - المرجع نفسه، ص:37.

[4] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 202.

[5] - هنتغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص: 295.

[6] - المرجع نفسه، ص: 294 -295.

[7] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 202.

[8] - هنتغتون، المرجع السابق، ص: 295.

قليلا في كثير من المجالات الاجتماعية، ونجد اختلافات كبيرة بين طريقة كل من اليابانيين والأمريكيين في إدراك العالم والتفكير فيه. وأكثر من هذا فالنظام الرأسمالي نفسه تبدل ليتسق مع القيم الاجتماعية اليابانية. الولاء للشركة ولروح الفريق والإدارة الاستشارية والنهج التعاوني بين الصناعات، كل هذه التحولات نابعة من القيم الاجتماعية اليابانية"[1].

- حضارتا أمريكا اللاتينية وإفريقيا، وهما حضارتان معتمدتان بشكل كبير على الغرب، لذلك سينخفض منسوب التوتر في علاقتهما بها.

تصنف الحضارة الإسلامية بناء على معيار ديني، وتحدد الحضارة الصينية بناء على انتماء سياسي حضاري. ولأن العدو المشترك يصنع مصالح مشتركة وإن مؤقتة، تشكل الحضارتان التهديد الكبير للغرب. يجد العداء الإسلامي الغربي جذوره البعيدة في تاريخ طويل من الاصطدام الإسلامي المسيحي، بل إن "صراع القرن العشرين بين الديمقراطية الليبرالية والماركسية اللينينية ليس سوى ظاهرة سطحية وزائلة إذا ما قورن بعلاقة الصراع المستمر والعميق بين الإسلام والمسيحية"[2]، والذي جعله الميل نحو التوسع متأججا على مر قرون، إذ أن "الإسلام منذ البداية انتشر بالفتح، والمسيحية كانت تفعل نفس الشيء عند وجود الفرصة. مفهوما "الجهاد" و"الصليب" المتوازيان لا يشبهان بعضهما فقط، وإنما يميزان العقيدتين عن الأديان العالمية الأخرى"[3] .

وفي نفس كفة الميزان مع الإسلام، تأتي الحضارة الصينية التي يجمعها بالحضارة الغربية توتر مستدام حيث "الروح الكونفوشية المتغلغلة في المجتمعات الآسيوية تؤكد على قيم السلطة، والتسلسل الهرمي وتابعية الحقوق والمصالح الفردية، وأهمية الإجماع، وتحاشي المواجهة و"حفظ ماء الوجه"، وبشكل عام: سيادة الدولة على المجتمع، والمجتمع على الفرد. هذا بالإضافة إلى أن الآسيويين يميلون إلى التفكير في تطوير مجتمعاتهم بالقرون و بألوف السنين، ويعطون أولوية لتعظيم المكاسب بعيدة المدى. هذه التوجهات تتعارض مع سيادة الحرية والمساواة والديمقراطية والفردانية في المعتقدات الأمريكية"[4]. يشكل النموذج المجتمعي الكونفوشي- بهذا المعنى- نقيضا للنموذج الأمريكي المبني على منظومة

[1] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 202.
[2] - هنتغتون، ص: 338.
[3] - المرجع نفسه، ص: 341.
[4] - - هنتغتون، المرجع السابق، ص: 364.

الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية المنافسة وحرية الأسواق، والتركيز على المكاسب الآنية، وهو كذلك بالفعل لأنه نتاج لحضارة تطورت عبر مئات بله ألاف السنين. كما يمثل الانتعاش الاقتصادي الصيني أحد العوامل المؤرقة لأمريكا لأنه مدخل لقلب موازين القوى القائمة، ويشكل تهديدا حقيقيا للحضارة العالمية المنشودة؛ وبالفعل "فالنفوذ النسبي للغرب آخذ في الانخفاض بسبب التقدم الاقتصادي في الشرق الأقصى والزيادة السكانية للإسلام"[1].

تتعزز فكرة التهديد ويصبح الشك في إمكانية عالمية الحضارة الغربية مشروعا، إذن، رغم هيمنتها في أعقاب انهيار المعسكر الشرقي والتي عبر عنها هنتغتون - عاكسا نزعة التفوق وحالة الانتشاء التي كان عليها الأمريكيون في بداية التسعينات من القرن الماضي- إذ يقول:" التشعب الثقافي لتقسيم العالم يظل دون فائدة. الغرب كيان على مستوى ما، ولكن ما هو المشترك بين المجتمعات غير الغربية سوى كونهم غير غربيين؟"[2]؛ إنها استعادة منطق "نحن" و"هم": لا يمكن للغرب إدراك هويته الخاصة إلا بتحديد نقيضه. وهو الشك الذي يعبر عنه BADIE في منتصف العقد الثاني من القرن العشرين قائلا: "لقد بتنا نتساءل اليوم حول فكرة الهيمنة نفسها وملاءمتها وراهنيتها. كانت الأطروحة صلبة متماسكة في نهاية القرن الماضي، عندما أصبحت الولايات المتحدة "إمبراطورية بدون منافس"، تضطلع منفردة بنصف الإنفاق العسكري العالمي. لكن الحادي عشر من شتنبر كشف منذ ذاك هشاشتها، كما أن فشلها المتكرر في الحروب التي خاضتها، أظهر أنها لا تستطيع تغيير العالم لتجعله على صورتها"[3].

يقدم هنتغتون نظرته الخاصة لمستقبل العلاقات الدولية التي تتميز بالمكانة التي أولاها للدولة باعتبارها ستكون اللاعب الأساسي في هذا المجال، وهو بذلك بقي أسير الرؤية التقليدية للعلاقات الدولية، والدولة في ارتباطها بالحرب والسلم، وسعيها لتعظيم قوتها وتنويع مصادر وأنواع هذه القوة، حيث يقول في هذا الصدد: "تظل الدول القومية هي "اللاعبون الرئيسيون" في شؤون العالم. يتشكل سلوكها كما كان في الماضي بالسعي نحو

[1] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 202.

[2] - هنتغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص:46.

[3] - بادي برتران، "مدخل : من يحكم العالم"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 2016، ص:26.

القوة والثروة، كما يتشكل بانحيازاتها الثقافية وبما هو مشترك وبما هو مختلف. ولم تعد الكتل الثلاث التي كانت إبان الحرب الباردة هي أهم التجمعات الدولية. الحضارات العالمية السبع أو الثمانية هي أهم التجمعات"[1]، أي أن خريطة المصالح والتحالفات تبنى استنادا إلى الانتماء لتجمع من هذه التجمعات ودرجة قربه من تجمعات أخرى.

ويشكل كل تجمع/حضارة نظاما إقليميا مكونا من دولة مركز وأطراف ترتبط معها حيث "كل حضارة كبرى تدور في فلك دولة متزعمة (هي الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للغرب، وروسيا بالنسبة للمنطقة السلافية الأرتذكسية، والصين بالنسبة للعالم الكونفوشيوسي، وإفريقيا الجنوبية أو نيجيريا بالنسبة لإفريقيا...) تدير مجموع أنشطتها في منطقة أو مناطق النفوذ الثقافي "[2]. وتتحدد فاعلية وقوة كل تجمع بمدى انتظامه الداخلي وقوة دولة المركز فيه، إذ أن "قوة دول المركز تجذب أولئك الذين يشبهونها ثقافيا وتطرد المختلفين عنها"[3]، وبالتالي تكون نواة لمجتمع دول متجانس ومتماسك، توحده القيم كما توحده المصالح؛ إنها الحالة المثلى لنظام إقليمي. عمليا تتجاذب المركز والأطراف اختلافات وصراعات، كما تعرف بعض الحضارات – كما أسلفنا- وجود دولة مركز حيث" العوامل الثقافية المشتركة تعطي شرعية للقيادة ولدور دولة المركز في فرض النظام، بالنسبة لكل من الدول الأعضاء والقوى والمؤسسات الخارجية"[4].

وبالمقابل تعاني حضارات من قبيل الحضارة الإسلامية من غياب دولة المركز، حيث يستعر التنافس بين أكثر من دولة على هذا الموقع، وتعم الاصطفافات مما يخلع على مثل هذه الحضارة بعدا صراعيا في الداخل، ويضعف قدرتها على الفعل في النظام العالمي. في مثل هذه الوحدات يتسم النظام الإقليمي بالسيولة، أما الحضارات التي تشكلت فيها دول مركز قوية فهي التي تصنع عبر تفاعلات هذه الدول النظام العالمي.

[1] - هنتغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص:39، ويعيد التأكيد على الفكرة في الصفحة: 56.

[2] - المصطفى شاذلي، "نظرية صراع الحضارات بين المتخيل والتمثلات ونسق القيم"، في مراجعات في نظرية صراع الحضارات، ترجمة محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 129، ط:1، 2005، ص: 36.

[3] - هنتغتون، المرجع السابق، ص: 253.

[4] - هنتغتون، المرجع السابق، ص:254.

لا يمكن النظر إلى السياسة الكونية الناشئة إلا بمنظار "حرب حضارية باردة"[1]، على نفس شاكلة الحرب الباردة في القرن السابق، الحضارة الغربية في مواجهة الحضارات غير الغربية. يزداد التوتر وتشتد المنافسة كلما كان ترتيب الحضارة على سلم القرب من الحضارة الغربية متأخرا. على طرف النقيض تتموقع الحضارتان الإسلامية والكونفوشية التي "تحاول أن توسع قوتها الاقتصادية والعسكرية وأن تتوازن ضد الغرب"[2]: إنه انضباط لمنطق "نحن" و"هم" الذي حكم التاريخ البشري[3]، وتكريس ل"صورة عالم من جزأين قد تكون متطابقة مع الواقع"[4]. ، وهو واقع أصبح أكثر تعقيدا وأقل تجانسا، خيوط النظام فيه تنسج في داخل كل حضارة على حدة ثم بين الحضارات المختلفة، وعلى المستويين معا تكون دول المركز هي مصادر النظام . يؤكد هنتغتون أن العالم سيتم تنظيمه على أساس الحضارات وإلا فلن ينظم أبدا.

وإذا كان الغرب قرينا للخير والرفاه، فطبيعي أن يكون نقيضه شرا ودمارا؛ يبدو أن أخلاق العالم في ظل النظام الدولي الراهن لا تغدو أن تكون "امتدادا لأخلاق القرون الوسطى. فتنغلق الدائرة بعودة فكرتي محور الشر وائتلاف الخير وبالشيطنة الممنهجة للغير"[5]. وأخذا في عين الاعتبار أن أخلاق السياسة غير أخلاق الأفراد، فإن أخلاق الدول هي ما تسمح به مصالحها على الصعيد الدولي، والتي تسمح برؤية محوري الخير والشر المزعزمين يتقاطعان من منطلق أن المصالح تكفر عن الخطايا.

الفقرة الثانية: قوى المراجعة والتأثير في النظام الدولي: تهديدات مستدامة للأمن الدولي

يؤكد هنتغتون على "أن العالم إثنان بمعنى ما، ولكن التمييز الرئيسي هو بين الغرب باعتباره الحضارة السائدة حتى اليوم، وكل الآخرين الذين لا يوجد بينهم سوى القليل

---

[1] - نفسه ، ص: 335.

[2] - المرجع نفسه، ص: 48.

[3] - المرجع نفسه، ص: 53.

[4] - المرجع نفسه، ص: 54.

[5] - أحمد حيداس، "القضايا الأخلاقية في العلاقات الدولية قضايا علومية"، في مراجعات في نظرية صراع الحضارات، ترجمة محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 129، ط:1، 2005، ص: 73.

المشترك إن وجد. وباختصار فالعالم مقسم إلى عالمين: عالم غربي واحد، وكثرة غير غربية"[1]. كما يصر على بناء جدار التوتر بين العالمين، مقرا بان العالم الغربي إنما يحاول أن يفرض قيمه على العالم غير الغربي في إطار ما يعرف ب"التغريب". يقول هنتغتون بهذا الصدد: "المجتمعات غير الغربية في شرق آسيا بخاصة، تقوم بتطوير قوتها الاقتصادية وتضع أسس قوة عسكرية ونفوذ سياسي متزايدين. وبتزايد قوتها وثقتها الذاتية فإن المجتمعات غير الغربية تؤكد كذلك –وعلى نحو متنام – قيمها الثقافية الخاصة، وترفض تلك المفروضة عليها من الغرب"[2]، في ما يعبر عنه BADIE ب "مفارقة تواجه بين القوة الناعمة الغربية، والصعود الثابت العنيد لعداوة الغرب في كل مكان من بلدان الجنوب"[3].

يتعلق الأمر بمعنى ما بإعادة صياغة الخريطة السياسية للعالم على أسس حضارية معضودة بأسباب اقتصادية؛ فعوض الحدود الدولية الموثقة في رفوف منظمة الأمم المتحدة، تُرسم خطوط تقسيم حضاري، فتتفتت دول وتتوسع أخرى، وتندلع صراعات وتنبعث طموحات كانت دفينة في عالم الحرب الباردة، وكل ذلك بفعل انبعاث سؤال إنساني مرتبط بالتمييز الذي يقيمه الإنسان إن على صعيد الفرد أو الجماعة مبني على منطق "الأنا" و"الآخر"، والتمثلات السائدة بشأن هذا التمايز إن على صعيد الدولة أو في علاقتها بباقي الدول، إذ "تعتبر الإيديولوجيات أو المعتقدات المذهبية للدول من بين القوى الرئيسية التي تؤثر في أوضاع المجتمع الدولي وعلاقاته"[4]، كما أن "الرأي العام في الدولة يؤثر في عملية صنع قرارات السياسات الخارجية. إن السياسة الخارجية تتشكل وفقا للمناخ الفكري أو المذهبي العام الذي يسود الدولة"[5]. وتصبح الصورة أكثر وضوحا باستحضار العامل الاقتصادي لأن "السياسي والاقتصادي سرعان ما يظهران كمترابطين ومرتهنين واقعا لبعضهما"[6]. ومن أهم ما يميز عالمنا اليوم "صعود قوة البلدان التي جرت

[1] - هنتغتون، صدام الحضارات، مرجع سابق، ص: 60.
[2] - هنتغتون، صدام الحضارات، ص:39.
[3] - بادي برتران، مرجع سابق، ص:26.
[4] - قاعود يحيى سعيد، أطروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة، المنهل، الرياض، السعودية، 2015، ص:11.
[5] - مقلد صبري اسماعيل، العلاقات السياسية والدولية: دراسة في الأصول والنظريات، مرجع سابق، ص:64.
[6] - بوايير روبير، "الاقتصاد والحوكمة العالمية"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، مرجع سابق، ص: 92.

تسميتها ب"الناشئة" أو "الصاعدة"، وأهمها دول البريكس التي أصبحت من الفعاليات العظمى في الاقتصاد العالمي"[1]. ويحيل الحديث عن هذا التجمع جملة من التحديات التي باتت تؤرق الغرب عموما والولايات المتحدة على وجه الخصوص، ونخص بالذكر منها:

1- الصعود الصيني:

يبدو أن "القضية الاستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة في شرق آسيا هي صعود القوة الصينية سلميا منذ ما يقرب من ثلاثة عقود، ونمو الاقتصاد الصيني المتصاعد، واتجاه الصين إلى زيادة مقدار إنفاقها العسكري بمقدار 12,6% لعام 2012 عن عام 2011، وهذا الأمر ينذر بحصول خلل في ميزان القوى في المنطقة"[2]. وهذا ما لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية القبول به. إن فكرة نهوض صيني من الأمور غير المرغوبة؛ وبهذا الصدد يجيب ميرشايمر[3] عن تساؤل: "هل يمكن للصين أن تنهض بسلمية؟" بالنفي لأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بتمدد النفوذ الصيني إلى المناطق التي تصلها، وفاء للقاعدة الأمنية: "لا يجب أن تسمح لمنافسك بإظهار نفسه""، ليكون مطمح النهوض الصيني رديفا لاندلاع مواجهة عسكرية بين الجانبين بكل ما تحمله من مخاطر.

شكلت الصين حالة حبلى بالمفارقات، فمن ناحية تبدي الصين اهتماما ضئيلا بالديمقراطية، لكن "على الرغم من النظام الاستبدادي في الصين، فهي أيضا دولة مؤسسية يتميز نظامها بالضوابط والتوازنات"[4] في حين أن تبنيها للرأسمالية "أمر غير مقنع حتى هذه اللحظة"[5]، إذ أن تحولها إلى النمط الرأسمالي بقي رهين الخصوصية الصينية،

---

[1] - بلهون دومينيك، "أي سلطة في عصر العولمة؟"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، مرجع سابق، ص: 112.

[2] - العلي علي زياد، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، 2015، ص: 207. نقلا عن:

Nye.J.S. Advancing US strategy for east asian security, Belfer center for science and international affairs, 2011.

[3] - محاضرة مسجلة على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w

[4] - وي وي تشانغ، الزلزال الصيني: نهضة دولة متحضرة، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، مراجعة: أحمد السعيد، سما للنشر والتوزيع، 2016، ص:233.

[5] - نيسبت ريتشارد إي، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف...ولماذا؟، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 312، 2005، ص: 202.

كما شكل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001 "منعطفا لجهة تصميم البلدان الناشئة على المشاركة في العولمة النيوليبرالية"[1].

ومن جهة ثانية، ومن وجهة نظر اقتصادية، أصبحت الصين اليوم رقما مهما في معادلات السياسة الدولية من خلال قوتها الاستثمارية إذ "كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج من الصين صفرا بالفعل في الثمانينيات من القرن العشرين، إلا أنها وصلت إلى 74 مليار دولار أمريكي عام 2011 ما وضع الصين في مركز أكبر مستثمر في مجموعة بريكس"[2]، وتقدر استثماراتها في إفريقيا سنة 2014 بما يناهز 40 مليار دولار[3]. وعلما أنه بعد أحداث 11 شتنبر هناك تزايد للتنافس الدولي على النفط الإفريقي في ظل أجواء عدم الاستقرار في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار هذه المادة[4]، فقد أصبحت الصين تسحب البساط من تحت أقدام القوى التقليدية في مناطق نفوذها التقليدية أيضا لترسم واقعا مختلفا في طور التبلور حيث "تأثير الجنوب آخذ في الازدياد، بالإضافة إلى أن تأسيس رابطة بريكس ومصرف البنية التحتية الحديثة الصيني تعد أيضا أحداثا مهمة"[5]، مما يتكرس معه هذا التحول الذي يُرصد على المستوى الاقتصادي، في شقه التجاري، إذ لا يمكن التغاضي على كون تباطؤ الاقتصاد الصيني ينعكس على دينامية التجارة العالمية، وبالتالي على الاقتصاد العالمي ولا على كون "الأنماط التجارية هي انعكاس للتحولات الكبيرة"[6].

2- العودة الروسية:

بشكل مختلف عن البحث الصيني عن موقع ملائم لقدراته في النظام الدولي، تسعى روسيا القرن الحادي والعشرين إلى استعادة المكانة التي كانت للاتحاد السوفياتي سابقا باعتبارها وريثته على الساحة الدولية؛ إذ "مع انهيار الاتحاد السوفياتي، اضطلع الغرب بخلافة أوروبا، بينما تهمشت روسيا نتيجة ذلك. وهكذا بدا أن دورة جيوبوليتيكية من

[1] - بلهون دومينيك، مرجع سابق، ص: 114.
[2] - تاندون ياش، التجارة حرب: حرب الغرب ضد العالم، ترجمة: عبد الجليل محمد مصطفى، العبيكان، الرياض، السعودية، ":1، 2016، ص:9.
[3] - المرجع نفسه، ص:9.
[4] - العلي علي زياد، مرجع سابق، ص: 2010.
[5] - تاندون ياش، مرجع سابق، ص:8.
[6] - المرجع نفسه، ص:10.

السيطرة فرضت نفسها وراحت تحكم العالم"[1]، قوامها انخراط روسيا في النظام الدولي لما بعد الثنائية القطبية، والقبول بالهيمنة الأمريكية فيه. غير أنه مع منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وبتولي فريق سياسي جديد إدارة شؤون الكرملين، أصبحت روسيا تبحث عن استعادة مكانتها في الفعل على الساحة الدولية انطلاقا من "اعتبار ما حدث في نهاية القرن العشرين مجرد جولة في الصراع بين الشرق الأوروبي ممثلا بروسيا، وبين الغرب ممثلا بالولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وأوروبا أيضا، ولكن بدرجة أقل"[2].

ويترجم فلاديمير بوتين هذا التوجه الروسي الجديد برسمه لملامح الوضع الطبيعي لروسيا قائلا: "لروسيا تاريخ يفوق المائة سنة. وقد توفرت عمليا على امتياز تسيير سياستها الخارجية باستقلالية. لم يكن لنا أبدا، واليوم أيضا، النية في أن نحيد عن هذا التقليد"[3]. ومع استمرار "الولايات المتحدة في عملية محاصرة روسيا عبر حلف الأطلسي ودول الجوار الروسي المباشر...استمر الرئيس بوتين من جهته، يساعده ارتفاع أسعار الطاقة والتعثر الأمريكي في العراق وأفغانستان، في عملية بعث الإمبراطورية الروسية من سباتها الذي دخلت فيه في عهد سلفه يوري يلتسين"[4]، من خلال سياسته الصدامية.

وبالفعل فالجوار القريب لروسيا من المناطق التي يحتد عليها التنافس بين روسيا والغرب، ويقصد بالجوار القريب "إقليم الاتحاد السوفياتي السابق باستثناء دول البلطيق، الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ 2004"[5]. وهكذا شكل العمل على ضم أوكرانيا وجورجيا إلى حلف الشمال الأطلسي أحد مصادر التوتر الأمريكي الروسي، إضافة إلى نشر منظومة الذرع الصاروخي الأمريكي في بولونيا. وبناء عليه، عرفت العلاقات الروسية الغربية بشكل عام توترا كبيرا في أعقاب النزاع الروسي الجيورجي لسنة 2008 واعتراف موسكو بالجمهوريتين المنفصلتين أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، مما جعل من هذه الأزمة "علامة فارقة في العلاقات الروسية الغربية" [6]، رأى فيها المتابعون نوعا من عودة أنفاس الحرب

---

[1] - بادي برتران، مرجع سابق، ص: 25.

[2] - خفاجي باسم، روسيا ومواجهة الغرب: أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، مصر، ط:1، 2008، ص: 11.

[3] - CONDE Philippe, « le retour de la Russie dans les affaires mondiales », Agir, n°45, p :13. www.societestrategie.fr/pdf/agir44txt03.pdf (consulté le 2/2/2017).

[4] - خفاجي باسم، مرجع سابق، ص: 22.

[5] - CONDE Philippe, op, cit, p :21.

[6] - خفاجي باسم، مرجع سابق، ص: 22.

الباردة لتعم الساحة الدولية، خاصة مع استحضار الدور العسكري المنبثق منذ غشت 2008 حيث "أصدر فلاديمير بوتن أمره باستئناف الطلعات الجوية العسكرية فوق المحيط الهادي والأطلسي والقطب الشمالي، وابتداء من دجنبر 2007، استأنفت البحرية الروسية دورياتها حول العالم. وقد أشر هذان الحدثان البالغي الرمزية على تأكيد عودة روسيا إلى المسرح الدولي"[1].

ومن الملفات التي بقيت فيها روسيا قوة ندا للولايات المتحدة الأمريكية الملف النووي الذي يمنح موسكو "عبر المفاوضات النووية، وضعها كقوة شاملة. وهذا يمثل الفرصة الوحيدة لمناقشة العدو القديم إبان الحرب الباردة على قدم المساواة"[2]، وشكل التوقيع على اتفاق START لسنة 2010 بالنسبة لرئيسي البلدين "فصلا جديدا من تاريخ العلاقات بين القوتين النوويتين"[3] فرضه التحول في السياسة الروسية الداخلية منها والخارجية. ويتكرس هذا التحول في مجريات الأزمة الأوكرانية باعتبارها "لحظة مهمة في إعادة كتابة التاريخ"[4]، وفي استعادة لعبة الذراع الحديدية بين روسيا والغرب؛ لم يكن خروج أوكرانيا من دائرة النفوذ والإشراف الروسيين ليقبل ببداهة، فكانت أزمة القرم، التي وقف أمامها المجتمع الدولي مكبل اليدين، ردا روسيا من زمن الحرب الباردة.

وبالإضافة إلى الاهتمام الروسي الكبير بجوارها الإقليمي وحرصها على التمركز كقوة إقليمية، باشرت الإدارة الروسية عملية توسيع شراكاتها وتحالفاتها التي تندرج في إطار موازنة التأثير الأمريكي- الغربي، فمن ناحية تبدو العلاقات الصينية الروسية في القرن الحالي متميزة، سواء ما تعلق بالجانب التجاري أو الأمني حيث تتعاون كل من الصين وروسيا وغيرغيستان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجيكستان في إطار منظمة تعاون شنغاي OCS، وإن في أجواء من الحذر المتبادل. وقد أريد لهذه المنظمة أن تضطلع "بتقوية الثقة وحسن الجوار بين الدول الأعضاء وضمان السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإنعاش

---

[1] - CONDE Philippe, op, cit, p :23.

[2] - Ibid, p :13.

[3] - Ibid, p :17.

[4] -SEMINATORE Irnerio, « la Russie, l'occident et le système international Mga rupture de la parité nucléaire et la réponse militaire de la Russie, la guerre »hybride ». la doctrine de défense de la Russie », p :4.
http://www.ieri.be/sites/default/files/filefield/news/La%20Russie,%20l'Occident%20et%20le%20syst%C3%A8me%20international_0.pdf (consulté le : 19/2/2017).

نظام عالمي جديد أكثر عدالة وعقلانية، غير أن الهدف الضمني لموسكو من OCS هو الارتكاز على الصين لاحتواء الحضور العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى"[1] مستفيدة من عدم ارتياح بكين ، الطامحة لمد نفوذها الاقتصادي في المنطقة والاستفادة من الموارد الطاقية، لوجود الجنود الأمريكيين على أبوابها.

ومن ناحية ثانية، تحتفظ روسيا بعلاقات مع حليفها القديم: الهند، حيث ترقى علاقات البلدين إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية"، كما أن التحرك الروسي في اتجاه أمريكا اللاتينية كان معضودا برغبة بلدانها في "التحرير وخاصة الحكومات المناهضة لليبرالية في مواجهة الولايات المتحدة (الأرجنتين والبرازيل وفنزويلا والإكواتور وبوليفيا ونيكاراغوا وكوبا)" [2]. تبدو روسيا وكأنها تطبق دروس الواقعيين الأمريكيين حيث يرى ميرشايمر" أنه من المستحيل الوصول إلى الهيمنة العالمية، بالإمكان إحكام السيطرة على المحيط الإقليمي الذي تنتمي إليه؛ إذن في سعي الدولة للبقاء ولامتلاك القوة، يجب عليها العمل على واجهتين: محاولة الهيمنة على محيطها الإقليمي ولكن في الآن ذاته، منع أي دولة أخرى من محاولة بسط هيمنتها على هذا المحيط"[3]؛ إنها المعادلة التي تجعل أية محاولة لتغيير موازين القوى محفوفة بمخاطر اندلاع حرب قد تكون بأبعاد كونية.

3- التهديدات القادمة من الدول الريعية والدول الهشة

إضافة إلى مجموع الأزمات التي تهدد الأمن الدولي والتي تصنعها سياسات وتوجهات القوى الكبرى (قوى الاستقرار) والقوى الصاعدة (قوى المراجعة)، تشكل التهديدات القادمة من عدد من الدول الأخرى غير المصنفة تحت الخانتين السابقتين تحديات حقيقية للنظام الدولي القائم وللأمن الدولي. فإذا كنا نسلم بأن أحداث 11 شتنبر مثلت مناسبة لتوجه السياسة الخارجية الأمريكية نحو تكريس "قيادة الولايات المتحدة الأمريكية نحو مشروع الامبراطورية المنفردة في العالم، وتغيير قواعد العلاقات الدولية من منهاج التوازن إلى العمل بمنهاج الأجندة الخاصة ، وبالمصالح الأمريكية كسياسة جديدة لنهج

[1] - CONDE Philippe, op, cit, p :19.

[2] - Ibid, p :24.

[3] -ميرشايمر جون، الواقعية الجديدة والنهوض الصيني، محاضرة مسجلة على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Dk-34WkUJ5w.

جديد لنظام أحادي القطب"[1] ، فإن الأمور قد اختلفت اليوم، إذ في سنة 2016 غدا "من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد لديها القدرة على تقرير استراتيجيتها منفردة، أي من جانب واحد، لأنه بات لا بد لها من أن تأخذ بعين الاعتبار الدينامية الصينية وقرارات البلدان الريعية التي تسهم في تكوين أسعار الموارد الطبيعية، وفي مقدمتها النفط، وفي تخصيص جانب مهم للادخار العالمي"[2]. وتمثل تركيبة مجموعة العشرين انعكاسا لهذا التوجه المفروض بقوة الواقع.

وإذا كان الخطاب السائد بكون "الأزمة المالية التي نتجت عن بورصة وول ستريت كانت نتيجة لإيديولوجيا السوق الحر والاستهلاك المفرط للأسر والتوسع في سوق الممتلكات"[3]، يلقى هوى في صدور المناوئين لهذا النهج الاقتصادي المعولم، فإنه "يطيب لبعض المراقبين في الغرب أن يعزوا الأزمة المالية التي عصفت بالعالم عام 2008 إلى زيادة أسعار النفط من قبل الدول المنتجة ابتداء من 2003 وحتى بداية الأزمة"[4]، متجاهلين أن التغيرات الجيوسياسية المرتبطة بالأزمات السياسية والأوضاع الأمنية المتردية في عدد من الدول المنتجة للنفط والتي تمثل أحد أوجه اعتلالات النظام الدولي القائم، بالإضافة إلى تأثر أسعار النفط في هذه الفترة "بالمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط مما أدى إلى تراجع دور الدول المنتجة وشركات النفط في تحديد سعر النفط"[5]، ولكن في الآن ذاته، يشكل هذا الاتهام اعترافا صريحا بالدور الذي تلعبه هذه الفئة من الدول –وهي في الواقع إما دول ريعية، أو دول في طور التحول بحثا عن نموذج اقتصادي أمثل- في ضمان الاستقرار والأمن.

فبخصوص النوع الأول من الدول المسماة ريعية، أي الدول التي تستعيض عن وظيفة الإنتاج بوظيفة التوزيع، على المستوى الوطني، في الوقت الذي توجه هذه الدول جزءا من

---

[1] - حسام أبو نحل، المحافظون الجدد وتأثيرهم على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مشروع نشر الديمقراطية نموذجا، رسالة ماجستير، غزة، جامعة الأزهر بغزة، 2011، ص:20، أورده: قاعود يحي سعيد، أطروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة، المنهل، الرياض، السعودية، 2015، ص:107.

[2] - بوايير روبير، مرجع سابق، ص: 102.

[3] - وي وي تشانغ، مرجع سابق ص:232.

[4] - خليفة اليوسف يوسف، "الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته"، المستقبل العربي، عدد: 435، ص: 117.

[5] - المرجع نفسه، ص: 117.

هذا الريع نحو "الاستثمار في الخارج من خلال محفظة الاستثمارات المالية الخارجية"[1] مما يفضي إلى نشوء "تحالف ثلاثي بين الدول وصفوة رجال الأعمال المحليين ودوائر رأس المال العالمي (المالي والمصرفي)"[2]، بما يجعل تأثيرها في النظام الاقتصادي العالمي عبر بوابة الاستثمارات الخارجية بالغ الأهمية.

وبخصوص النوع الثاني من الدول الباحث عن الانخراط في النظام الاقتصادي العالمي، نرصد أنماطا من التعامل الدولي مع الليبرالية أفرز نوعا من الدول "يعتمد الليبرالية في تجارته، وفي ما عدى دخول الرساميل إليه، لكن السيرورة التي تتبع عن ذلك، تقضم تماسك النظام الاجتماعي الاقتصادي السابق وتفتته، إلى حد تهديد "محكومية" المجتمع، أو قابليته لأن يحكم. فمنذ عام 1976 والأرجنتين تنتقل من أزمة إلى أزمة، تتسم جميعها بعدم التوافق بين انخراطها الدولي، والتسوية الاجتماعية السياسية الداخلية. ومنذ مطلع العشرية الحالية (2010)، والبرازيل تواجه الصعوبات ذاتها: نمو مرتبط بإعادة توزيع متواضعة للدخل جاء لمصلحة الطبقات الشعبية، تواصل خلال عقد من الزمان، إلا أنه راح يصطدم بضعف القدرات الإنتاجية وإلى حد إدخال البلاد في أزمة سياسية كبرى"[3]، كما أن الاضطرابات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط "كانت بحثا عن الحرية، لكن من الأسباب الجذرية هي الأحوال الاقتصادية"[4]، فاندلاع الحراك في مجموعة من الدول وتداعياته، يجد جذوره في النموذج السياسي والاقتصادي المتبنى؛ "ما حدث في تونس ومصر كان سببه نمو الطبقة الوسطى، وزيادة خريجي الجامعات والأشخاص الذين يستخدمون الأنترنت. فكانوا على اتصال بالعالم الخارجي وتفهموا حقيقة سوء حكوماتهم"[5]، التي لم تنجح في تحديث البنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانها. يطرح السؤال هنا بقوة: هل وقع الغرب في نزعة الخلط بين التحديث والتغريب؟ التحديث بما هو "التصنيع ومزيد من البنية المهنية المعقدة وزيادة في الثروة والحراك

[1] - ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش أيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق، 2013ص:7. متوفر على الرابط:
http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf (روجع بتاريخ 2.2.2017).

[2] - المرجع نفسه، ص:7.

[3] - بوايير روبير، مرجع سابق، ص: 104.

[4] - وي وي تشانغ، مرجع سابق ص:231.

[5] - المرجع نفسه، ص: 244.

الاجتماعي ومحو أوسع نطاق من الأمية والتوسع في المدن"[1]، والتغريب بما هو إعادة إنتاج معضلة "الدولة المستوردة" وتبعاتها.

تبين التجربة الدولية أن هناك مجتمعات أصبحت حديثة لكن دون أن تصبح غربية ونذكر منها على الخصوص سنغافورة وتايوان، وإيران بشكل أقل، وبالمقابل هناك مجتمعات لم تستطع مسايرة إيقاعات العولمة ودفعت ثمن ذلك من تماسكها الاجتماعي واستقرارها السياسي لتعطي موجة من الدول الفاشلة التي تهدد اليوم الأمن الدولي بقوة، وأخرى اختارت أن تبقى على هامش النظام في شبه حمائية تمثل كوريا الشمالية نموذجا لها إذ ينهج هذا البلد "المستقيل" من النظام الدولي القائم "فك ارتباط بكل تأكيد ولكن أداءت بالغة الرداءة في الاقتصاد والحقوق السياسية"[2].

هل نحافظ على فرضية "إن أطروحات فوكوياما وهنتغتون من أهم الاتجاهات الفكرية التي قدمت تفسيرا شاملا للنظام العالمي الجديد"[3]؟ يقترح BADI مفهوما آخر لفهم وتفسير النظام الدولي؛ هو مفهوم "الإذلال" كترجمة لثنائية "نحن" و"هم" التي تخترق تمثل الغرب لنفسه وللآخر، حيث يعرف الإذلال الدولي، في هذا الصدد، بأنه "فرض تسلطي لمكانة أدنى من تلك التي يتمناها فريق لنفسه، ولا تكون متطابقة مع المعايير المعلن عنها"[4]، وبمعنى آخر فهو يعكس "السعي إلى دفع الشريك إلى وضعية أدنى من تلك التي يتمناها لنفسه، ما يتعارض كليا مع المعايير والقيم التي بنيت عليها الحياة الدولية"[5]، وعلى رأسها مبدأ المساواة بين الدول ومبدأ عدم التدخل. بالإضافة إلى أن هذا المفهوم يعتبر آلية لتحديد المواقع على سلم القوة في النظام الدولي إذ يتجسد الإذلال في "ترجمته إلى فعل دبلوماسي ملموس، حيث تحل اللعبة الأوليغارشية بشكل حاسم مكان توازن القوى، فاتحة الطريق بذلك أمام سلسلة من الأعمال الدبلوماسية غير المسبوقة والقائمة على ردات الفعل"[6]، المولدة لنوع من المقاومة إزاء النموذج المعولم التي سعت القوة الناعمة

---

[1] - نيسبت ريتشارد إي، مرجع سابق، ص: 203.

[2] - بوايير روبير، مرجع سابق، ص: 104.

[3] - قاعود يحيى سعيد، مرجع سابق، ص:13.

[4] - بادي برتران، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط:1، 2015، ص: 21.

[5] - المرجع نفسه، ص: 21.

[6] - المرجع نفسه، ص: 21.

والديبلوماسية الناعمة إلى غرسه إن اختيارا أو قسرا في جميع البقاع. هل وقع النظام الدولي بما هو "تشكل مجموعة من الممارسات والمعايير الدولية التي يمكن معاينتها في مدة محددة من الزمن"[1] في مفارقة تبني آليات غير ديمقراطية لنشر الديمقراطية، وآليات غير إنسانية لدعم وتعزيز الحقوق الإنسانية، ومقاربات غير سلمية للحفاظ على السلم الدولي؟ على صعوبة الجزم بذلك، فإن "تأسيس مجموعة العشرين في أعقاب الأزمة المالية العالمية بين عامي 2008 و2009، يعد مؤشرا واضحا على الحاجة إلى إجراء مراجعة ، وتأسيس وتشجيع تأسيس إدارة اقتصادية جديدة للشؤون الكونية"[2]، والعودة الروسية رغم كون روسيا "واحدة من المنوعات الثلاث للنموذج الحضاري للغرب"[3]، وانتشار الظاهرة العنفية على امتداد جغرافيا واسعة من العالم، وتنامي التقوقع الهوياتي يعطي لفرضية "الإذلال" التي قال بها BADIE نوعا من الإجرائية لفهم بعض وجه التحول التي تعرفه الحياة الدولية في ظل النظام الدولي الراهن، الذي يواجه، بالإضافة إلى ما نبع من طبيعته من إشكالات أمنية، تحديات أمنية كبرى.

المبحث الثاني: التحديات الأمنية في ظل النظام الدولي الراهن

ورث النظام الدولي الراهن عن سابقه مجموعة أزمات عالقة شكل الصراع العربي الإسرائيلي نواتها الصلبة في الشرق الأوسط، التي ستشكل المنطقة الأكثر التهابا في القرن الحادي والعشرين، والتي اتسع مداها لتصيب شظاياه مناطق واسعة من العالم، مما سيجعل أهم التحديات التي تواجه النظام الدولي الراهن هي تدبير إشكالية العنف الذي غدا ينتشر كالنار في الهشيم، واضعا مطلب ضمان الأمن والسلم الدوليين على المحك(المطلب الأول)، لينضاف إلى الكابوس الذي أصبح يؤرق صناع القرار والمتعلق بحجم التغيرات المناخية التي أصبحت تهدد البقاء الإنساني برمته، وتنذر بتحولات على مستوى

[1] - المرجع نفسه، ص: 24.

[2] - تاندون ياش، مرجع سابق، ص ص: 7-8.

[3] -SEMINATORE Irnerio, « la Russie, l'occident et le système international Mga rupture de la parité nucléaire et la réponse militaire de la Russie, la guerre »hybride ». la doctrine de défense de la Russie », p :4.
http://www.ieri.be/sites/default/files/filefield/news/La%20Russie,%20l'Occident%20et%20le%20syst%C3%A8me%20international_0.pdf (consulté le : 19/2/2017).

الموارد قد تعصف بالنظام القائم من خلال تقويض ركائز أحد أهم أنواعه وهو الأمن البيئي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: إشكالية العنف: تقويض لأسس النظام الدولي الراهن أم تدعيم لأسسه؟

ما المراد بالعنف violence؟ يذهب P.Hassner في تحديده لمعنى العنف في العلاقات الدولية إلى أن الأمر يتعلق ب "توسيع للتعريف الضيق للحرب"[1]، من خلال مفهوم العنف السياسي، الذي ينسحب على "إلحاق ضرر أو معاناة جسديةsouffrance physique (سواء بوسائل عسكرية أو اقتصادية)، بجماعة (شعب أو طائفة أو مجموعة أو أمة). وهذا يضم إذن، إلى جانب الحروب بين الدول، الحروب الأهلية والثورات (ولكن أيضا الضغوط) العنيفة، والعنف الإرهابي violence terroriste والعنف التوتاليتاري violence totalitaire"[2]. يتعلق الأمر إذن، وفق وجهة النظر هذه، بإعادة التفكير في السلام ومقابله، والذي عادة ما كان ينتصب مفهوم الحرب ليحتل هذا المكان؛ في ظل التحولات التي عرفها النظام الدولي، وفي إطار دخول فاعلين جددا شاركوا الدولة في الخاصية التي كانت حكرا عليها وهي احتكار استعمال القوة أو العنف، أصبح لزاما الاستعاضة عن مفهوم "الحرب" بمفهوم "العنف"، فما المراد بالعنف في هذا السياق(الفرع الأول)؟ وأي تدابير من شأنها تطويق الظاهرة (الفرع الثاني)؟

الفرع الأول: الإطار العام لانتشار العنف: العنف بديلا عن الحرب

يكون من تحصيل الحاصل القول بأن السمة الأساس لعالم ما بعد الحرب الباردة هي صوت السلاح الذي فرض نفسه على العديد من بقاع العالم في شكل حروب داخلية في العديد من البلدان، أو الحروب اللاتماثلية في بقاع أخرى؛ بل إن بدايات القرن الحادي والعشرين لا تكاد تختلف عن بدايات القرن السابق إلا من حيث طبيعة المواجهة وأطرافها، والفاعلين في إنتاج أزماتها. فعوض حروب بطابع شامل تتواجه فيها القوى الفاعلة على

[1] - HASSNER Pierre, « l'évolution de la violence », in SFEZ Lucien (sous la direction de), Conférences de l'école doctorale de science politique: 2001-2003, Publications de la Sorbonne, Paris, 2004, p :69.

[2] - Ibid, p :69.

الساحة الدولية باستعمال الأدوات التقليدية للحرب، يمكن الادعاء أن عالم القرن الحادي والعشرين يعيش تداعيات عولمة العنف وخوصصة الحرب من خلال نوع جديد من الحروب (الفقرة الأولى)، بما يمكن معه الحديث عن سوق دولية للعنف بقوانينها الخاصة (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: دلالات العنف في العلاقات الدولية

اعتبرت ثنائية الحرب والسلام ومعالجتها عصب النظام الدولي، وبقدر ما شكل السعي نحو البحث عن السلام مطمحا، بقدر ما فرضت الحرب نفسها كواقع يكرس مقولة كلاوزفتز كونها "استمرارا للسياسة بطرق أخرى". لكن التحولات التي عرفتها الساحة الدولية في العقود الأخيرة أثرت في مفهوم الحرب ذاته، وغدا مفهوم "الحروب الجديدة" مكتسحا تحت مسميات متعددة، تتقاطع كلها في الخاصية اللاتماثلية لحروب مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وفي هذا السياق، يعتبر KALDOR الحروب الجديدة "من مظاهر حقبة العولمة"[1]، ويفسر اعتماده اصطلاح "حروب" بكون الأمر يتعلق "بعنف سياسي رغم أن هذه الحروب تجمع أشكالا من العنف بين دول أو جماعات سياسية منظمة بدوافع سياسية(الحرب بمعناها التقليدي)، وأشكالا من الجرائم المنظمة (عنف ترتكبه مجموعات خاصة لأهداف خاصة)، وانتهاكات جسيمة للحقوق الإنسانية (عنف الدولة أو الجماعات المنظمة في مواجهة الأفراد)"[2]. كما يبرر نعته لهذه الحروب بالجديدة بكونها "تختلف في جزء منها عن "الحرب المنخفضة الشدة" التي سادت في الفترة السابقة من حيث الدور المهم الذي تلعبه فيه "خوصصة" العنف، ومن حيث تمايز الأهداف السياسية والإيديولوجية الخاصة عن الأهداف الإيديولوجية العامة للحروب السابقة (حروب التحرر والحروب الأهلية)، ومن حيث تحول العنف ضد المدنيين إلى هدف للحرب نفسها، وليس عرضا "جانبيا""[3].

---

[1]- DREANO Bernard, « Les nouvelles guerres de la mondialisation », Damocles, n° :84, 1er trimestre 2000, p :24.

[2]- DREANO Bernard, « Les nouvelles guerres de la mondialisation », Damocles, n° :84, 1er trimestre 2000, p :24.

[3]- Ibid, p :24.

تعكس الحروب الجديدة، كما تبلورت صورتها في القرن الحادي والعشرين، تحولا على مستوى أطراف الحرب وأهدافها وساحاتها؛ فهي لم تعد شأنا للدول على وجه الحصر، ولم تعد ساحتها محددة جغرافيا، ولا أمدها محددا زمنيا، كما أن أهدافها لم تعد هي نشر الإيديولوجيا أو السيطرة بمختلف أبعادها التقليدية، بما يمكن الحديث معه، وبدون حرج، عن عالم جديد عند الحديث عن عالم الألفية الثالثة، وعلى وجه الدقة عالم ما بعد 11 شتنبر 2001، على الأقل في بعده المتعلق بالعنف والحرب على اعتبار أن "العلاقات الدولية محكومة بتناوب الحرب والسلام"[1].

وقد رافق هذا العالم الجديد اصطلاح "الحرب الصغيرة العالمية" بكل ما يحمله من مفارقات من حيث "صغر" الحرب و"عالميتها" في الآن ذاته، والحجم الذي أعطي لها، والظرفية التي ارتبطت بها، إذ يعتبر TROTHA أن "أحدث الإبداعات في تاريخ الحرب الصغيرة هو "الحرب الصغيرة العالمية"، التي لازالت حاضرة في الذاكرة الجماعية والفردية بقدر حضور الحرب النووية، مع تاريخ محدد هو 11 شتنبر 2001"[2].

وينسحب مفهوم الحرب الصغيرة العالمية على حرب تضم "تأليفة جديدة من أنواع مختلفة من العنف الإرهابي والقتالي"[3]، وهي انعكاس لحجم التحول الذي عرفه مفهوم الحرب والذي يمكن رصده على عدة مستويات؛ "تحول على مستوى العناصر الزمانية والمكانية للصراع، وتبدل هوية المحاربين، وتوسيع طبيعة الأهداف، واعتماد أنسقة la systématisation حرب لا تماثلية ومخوصصة"[4] بما يمكن معه الحديث عن منطق جديد يحكم ظاهرة الحرب، والذي يكون معه من اللازم إعادة تعريفها، أو الاستعاضة عنها

---

[1] - ARON Raymond, « Une sociologie des relations internationales », In: Revue française de sociologie, 1963, 4-3. P :308.
http://www.persee.fr/doc/rfsoc_0035-2969_1963_num_4_3_6174 (consulté le:15/5/2016).

[2] - TROTHA Trutz von, « Mondialisation violente, violence mondialisée et marché de la violence : Jalons d'une sociologie criminologique de la guerre », Déviance et Société, n°3, 2005, Vol :29, p :290.

[3] - TROTHA Trutz von, « Mondialisation violente, violence mondialisée et marché de la violence : Jalons d'une sociologie criminologique de la guerre », Déviance et Société, n°3, 2005, Vol :29, p :290.

[4]- OULD MOHAMEDOU Mohammed-Mahmoud, « Al-Qaida :une guerre non linéaire », A contrario, n° :2, 2005, Vol :3, p :132.
http://www.cairn.info/revue-a-contrario-2005-2-page-130.htm (consulté le:23/3/2016).

بمفهوم أكثر دلالة نرى أنه "العنف". فإذا كانت الحرب التقليدية - التي حدد لها كلاوزفتز ثلاثة عناصر هي "العنف المتأصل في مكوناتها، وإبداع الاستراتيجيين/ المخططين، وعقلانية صناع القرار السياسي"[1]- "تندلع" في زمن محدد، وتنتهي بوقف إطلاق النيران في وقت آخر محدد أيضا، وعلى ساحة حرب محددة جغرافيا، فإن الحرب "الجديدة" تفتقد فعلا لهذين المحددين الزماني والمكاني بالصورة التقليدية. ومن جهة ثانية لم يعد الجنود حملة السلاح بمختلف أنواعه هم الفاعلون العسكريون في الحرب، بل تعدد الفاعلون وأدواتهم، بين مرتزقة ومتطوعين وانتحاريين وغيرهم، بل إن "الحرب العالمية الصغيرة تبقى من دون اسم؛ القوة المهاجمة تبقى غير محددة بشكل أو بآخر،...لا يحتكم العدو فيها على تنظيم رسمي، بل لا يرقى إلى مجموعة مهيكلة من التنظيمات"[2]. كما أن الأهداف لم تعد تلتزم الصفة العسكرية بل إن الأهداف المدنية غدت الأكثر تفضيلا لأن "الحرب الصغيرة العالمية هي حرب لا يود المعتدون فيها، ولا يستطيعون الاستحواذ على إقليم ولا أن يستولوا على السلطة فيه"[3]، ويكون هدف الأعمال العنفية في هذه الحالة "من جهة، توليد شعور عام باللاأمن الكبير، والترهيب المفرط، ومن جهة ثانية، توليد تعاطف ودعم الفئات التي يود الفاعلون في الحرب الصغيرة العالمية أن يكونوا طليعتها الفاعلة"[4]. إنها خصائص الحرب/العنف في القرن الحادي والعشرين بفاعليها غير الدولتين non-étatique وأدواتها التي لا تميز بين المدني والعسكري، والتي تمتد على بقاع واسعة من المعمور، والتي يبدو أنها تتحدى وتتجاوز التصور الذي وضعته اتفاقيات جنيف 1949 لأنها لا تعني جيوشا نظامية تخضع دولها لقواعد القانون الدولي وأخلاقياته.

ويستعمل اصطلاح آخر للتعبير عن هذه النوعية من الحروب هي ما يعرف "بالجيل الرابع للحروب"[5]، التي تعتبر التحول "الأكثر جذرية منذ سلام ويستفاليا حيث تفقد الدولة

---

[1]- MUNKLER HERFRIED, The wars of the 21st century, RICR Mars, 2003, Vol : 85, N° : 849, p :7. [Clausewitz elucidated his metaphor by distinguishing three elements of warfare: the intrinsic violence of its components, the creativity of the strategists and the rationality of the political decision-makers].

[2] - TROTHA Trutz von, op, cit, p :291.

[3] - Ibid, p :291.

[4] - TROTHA Trutz von, op, cit, p :290.

[5] - عرف اصطلاح الجيل الرابع من الحروب ميلاده على يد الاستراتيجيين الأمريكيين في تسعينات القرن الماضي، حيث يرى Lind بهذا الصدد أن الأجيال الأربعة ابتدأت مع مصالحات ويستفاليا 1648، باحتكار

احتكارها للحرب"[1] - الذي كان العنف يشكل أحد عناصر تعريفها- لتضع النظام الدولي على المحك إذ "يقتضي النظام الدولي (بمعنى الاستقرار الأدنى الذي يمنع حركية النسق l'entropie du système) تمييزا واضحا بين عنف الدولة والعنف الخاص violence privée، العنف المقبول والعنف المحظور، وفق تعارض تضعه الفلسفة السياسية منذ وقت طويل بخصوص المدينة la Cité "[2]. لقد أشر هذا الجيل من الحروب على نوع من التداخل إن لم يكن الاختلاط بين المجالين، وبالتالي وضع إحدى أساسيات النظام الدولي في مأزق كبير لأن التمييز بين عنف الدولة وعنف الخواص يعتبر "ثنائية رافقت صعود النموذج الويستفالي، وقد تكرست مع النظام البيسماركي، والحربين العالميتين والحرب الباردة"[3]. فما الذي جعل هذه الثنائية في أزمة؟

الدول للعنف مقابل إقصاء العديد من الوحدات الأخرى التي كانت تمارسه من قبيل القبيلة والعائلات وغيرها. وبذلك أخذت الحرب صورة مواجهة جيوش نظامية لدول بعتاد عسكري متنوع، السمة للأساس لهذه الحرب هو التوافق بين البيئة العسكرية وثقافة النظام فيها. وامتد هذا الجيل الأول من الحروب إلى حدود 1860، لينشأ الجيل الثاني من هذه الحروب والذي سيدعم السمة المميزة لحروب الجيل الأول، ولكنه سيعتمد هرمية في التنظيم تقوم على أساس الطاعة، أكثر منها المبادرة، وعلى النيران سواء نيران المدفعية أو الطيران فيما بعد، وعلى استنزاف العدو. وقد كان الجيش الفرنسي سباقا لإقرار هذا النوع من النظام وفق عقيدة "المدفعية تقهر والمشاة يحتلون" تحت إمرة قائد يقوم بتنسيق العمليات. ولازال هذا الجيل من الحروب هو المعتمد خاصة من الأمريكيين الذين تعلموه من الفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى. أما الجيل الثالث من الحروب فهو مزامن للجيل الثاني إذ أنه أيضا تم تطويره خلال الحرب العالمية الأولى ولكن هذه المرة من لدن الألمان، وتعرف هذه الحرب بالحرب الخاطفة أو المناورة، وهي لا تقوم على الاستنزاف أو قوة النيران بقدر ما تعتمد على المفاجأة والتكتيك الذي يجعل العدو ينهار "من الخلف إلى الأمام"، وهي تقوم على المبادرة والانضباط الذاتي للجندي وليس الانضباط الهرمي المفروض، أي أن في ثناياها نوع من تكسير النظام. أما الجيل الرابع فهو الذي نحن بصدده.

LIND William S, « Understanding Fourth Generation War », (article slightly edited compilation of short commentaries published by William S. Lind on the subject of "Fourth Generation Warfare." Used by permission), Military review 1, September -October 2004, pp :12-16 (adapté).

https://pdfs.semanticscholar.org/6a5b/b09bc4b54074b08799be962a6da02c9b9169.pdf (consulté le:24/3/2017).

[1]- LIND William S, « Understanding Fourth Generation War », op, cit, p :13.

[2] - BADIE Bertrand, « Raymond Aron, penseur des relations internationales : Un penseur " à la française " ? Etudes du CEFRES, n°: 5, 2005, pp :5-6.

http://www.cefres.cz/publications/etude5.pdf (consulté le 20/3/2017).

[3] - Ibid, p: 6.

يرى BADIE أن هذه الثنائية وهذا التمييز بين نمطي العنف يعيش اليوم أزمة لعدة عوامل حيث إن "انتشار الدول الضعيفة ثم الدول الفاشلة، والدول المنهارة، فقدان الدول المستوردة لشرعيتها، والظهور الوازن لفاعلين جددا على الساحة الدولية، وصعود الولاءات الدينية والقومية التي تتفوق على النداء المواطني، تنزع عن ثنائية الأمس المثالية أهميتها الاجتماعية"[1]، ففي العديد من الدول تجد الجيوش النظامية نفسها في حرب مع أطراف غير دولتية. كما تنتصب إشكالية شرعية الأنظمة السياسية في ظل الفشل الذي رافق إرساء "الدولة المستوردة" في العديد من تجارب العالم ما بعد الاستعماري، لتشكل هذه الدول مسارح جديدة لحروب الجيل الرابع، وهو ما يمكن رصده في عدد من تجارب الحراك العربي لسنة 2011، حيث سوريا واليمن وليبيا تمثل مسارح لهذا النوع من الحروب. وتمتد شظايا هذه الحروب للعالم "الغربي" متدثرة بما اعتبره هنتغتون "خصمه الحضاري"، أي الإسلام، لتجد قوات الأمن في هذه البلدان نفسها أمام ضربات من تنظيمات غير دولتية، يتعين عليها مواجهتها في فضاء وزمان لا تعلن عليهما إلا حين وقوعها. يمكن إذن أن نعتبر حروب الجيل الرابع أو الحروب اللاتماثلية، أو "الحروب الصغيرة العالمية" رديفا لموجة عاتية من العنف السياسي.

ويعرف العنف السياسي عادة بكونه "عنفا ماديا، يمنحه الضحايا أو المستهدفون أو طريقة الممارسة أو النتائج المترتبة عنه دلالة سياسية سواء من حيث الموارد التي يوظفها أو التهديدات التي يمنعها"[2]. ويتم حصر تأثير العنف السياسي في بعده المادي القابل للمعاينة والقياس لأنه غالبا ما يتعلق بالأضرار التي تلحق الأشخاص والممتلكات، وما يرافقها من عمليات تدمير أو جرح أو قتل في أقصى الحالات. غير أن العنف السياسي من هذه الزاوية فقط يسم معالجته بالقصور، إذ يستبعد جانب أساسي للعنف السياسي وهو العنف في "بعده العاطفي والنفسي"[3] الذي يرافق أي عنف مادي بقوة الواقع، سواء ترجم في خوف أو رعب أو استياء أو نقمة أو غضب أو غيرها، بل إن هذا البعد هو الذي "يرتب النتائج الأكثر

[1] - Ibid, p :6.

[2]- BRAUD Philippe, « La violence symbolique dans les relations internationales », p :2. http://www.afsp.msh-paris.fr/congres2007/tablesrondes/textes/tr6introbraud.pdf (consulté le 10/3/2017).

[3] -Ibid, p :2.

دلالة بحسب درجة شدته"[1]، والذي يولد ردود الأفعال المرتبطة بالإدراك الذاتي لكل معني بالفعل العنيف، كما يوفر آليات التعبئة المناسبة للأطراف المنخرطة في العملية العنفية برمتها خاصة تحت يافطة الإثنية، إذ إن "المجموعات العرقية مشروطة بخطابات إثنية أو مشكلة وفقها، مما يجعلها مرشحة للعنف ضد الإثنيات الأخرى"[2].

وبناء عليه، فالحرب الجديدة تتماهى مع العنف السياسي بشقيه، حيث "لا يمكن قصر العنف السياسي على وقائع موضوعية، إذ لا يأخذ كامل معناه إلا عبر إدراكات ذاتية "مبنية اجتماعيا""[3]، وهي الإدراكات التي عادة ما تستدعي عنصر الهوية وعنصر الكرامة، وتستحضر في مجمل الحالات مفاهيم من قبيل الإذلال والإخضاع والانتقام والثأر، الوقود الذي لا ينضب لتأجيج الصراعات الداخلية في الدول، وبين الثقافات والانتماءات المختلفة. وهي بهذا المعنى "تجذر وتعولم مبدأ الشبكة و"الخلايا""[4]، كإحدى الإمكانات التي وفرها النظام الدولي الراهن وطورها واعتمدها. لا يخرج الأمر هنا عن الملاحظة التي أبداها Münkler عندما قال بأن من أهم الأشياء التي لم يعرها الدارسون اهتماما كبيرا في أعمال كلاوزفتز تلك الاستعارة التي اعتبر فيها الحرب "حرباء حقيقية"، تتغير باستمرار وتكيف مظهرها مع مختلف الشروط الاجتماعية والسياسية التي تشن تحت ظلالها"[5].

لقد استفادت الظاهرة العنفية مما وفره النظام الدولي من قيم وآليات هندسة علاقات، بل يمكن اعتبارها من الظواهر التي طورت نفسها في كنفه لتجعل شبح حرب عالمية جديدة على شكل سابقتيها يتبدد لصالح مفهوم "الحرب الصغيرة العالمية والتي تمثل "المقابل "غير المكتمل" و"القاعدي d'en bas" لعنف الإبادة النووية "الأعلى d'en haut"

[1] -Ibid, p :2.

[2] - FEARON James D & LAITIN David D, « Violence and the social construction of ethnic identity », International Organization n° 54, Autumn 2000, p :846.[ethnic publics are conditioned or constituted by ethnic discourses that predispose them to violence against ethnic others]

[3]- BRAUD Philippe, op, cit, p :3.

[4] - TROTHA Trutz von, op,cit, p :291.

[5]- MUNKLER HERFRIED, The wars of the 21st century, op, cit, p :7. [the Prussian military theorist Carl von Clausewitz described war as "a true chameleon", forever changing and adapting its appearance to the varying socio-political conditions under which it is waged].

الذي لن ينتهي نظيره "المكتمل" إلا بالحرب الصغيرة العالمية النووية"[1]. كما أنها كانت من العوامل التي قادت إلى "التوسيع المتواصل "للدولة الصلبة"، وبشكل مكمل التآكل المكثف لدولة القانون البورجوازية التقليدية"[2]، لإطلاق العنان، في حركة مرتدة، لاستبداد الدولة وغطرستها خاصة في مجال الحريات وحقوق الإنسان، سواء عبر قوانين الطوارئ أو قوانين الإرهاب، مما يعتبر انتكاسة للديمقراطية الليبرالية التي بشر بها النظام الدولي الراهن، وعودة لدولة ما قبل نهاية التاريخ الفوكويامية. لكن، بالمقابل، استفادت الحروب الجديدة من منظومة الحرية، وانتصرت لقانون السوق ليظهر للوجود سوق دولية للعنف بمواصفاتها الخاصة شكلت استجابة لواقع خوصصة الحرب.

الفقرة الثانية: خوصصة الحرب وصعود المقاولات العنفية

اعتبرت الخوصصة إحدى آليات تقويض وظائف الدولة، سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي وصولا للوظيفة الأمنية. وأمام تراجع الحرب التقليدية لصالح الجيل الرابع من الحروب، وظهور فاعلين موازيين للجيوش النظامية، من حيث الأدوار التي يقومون بها مع الافتقار للبنيات التي يخضع لها الجيش والمسؤوليات التي تترتب عن نشاطه، يطرح السؤال حول الجهة أو الجهات التي تقف وراء هؤلاء الفاعلين ومصادر تمويلهم، ومبعث نشاطهم وأسلوب ولائهم. تبدو فكرة الحرب بالوكالة التي كانت سائدة في فترة الحرب الباردة مقترح إجابة يفرض نفسه بقوة، ويبدو نموذج المجاهدين الأفغان من الأمثلة الصارخة في هذا الباب. لكن أحداث 11شتنبر 2001 تسائل هذه الإجابة في حد ذاتها، إن لم تكن لتعتبر الحرب الجديدة نتاجا متقدما لما عُرف بالحرب بالوكالة، إذا ما تم استحضار واقع القرن الحادي والعشرين، والمتميز على مستوى تمثل الحروب بظاهرتين:

1- عودة الديني كعامل مؤجج للصراعات المسلحة بما يشبه استنساخ الحالة الأوروبية للقرن السابع عشر في المنطقة العربية-الإسلامية، حيث حرب الكل ضد الكل بمسوغات دينية، ينتصب فيها الآخر المختلف كعدو سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

[1] - TROTHA Trutz von, op,cit, p : 295.[La petite guerre mondiale est la contrepartie encore « incomplète » et « d'en bas » de la violence d'extermination nucléaire « d'en haut » – le pendant « complet » ne s'achèvera qu'avec la petite guerre mondiale nucléaire].

[2] - Ibid, p :292.

2- عدم قدرة القوى العسكرية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وروسيا) على تحقيق النصر العسكري في مختلف الحروب التي خاضتها (أفغانستان، العراق،...) رغم تفوقها العسكري على الطرف الآخر، بالإضافة إلى قوة الرأي العام في دول الليبرالية الديمقراطية ومناهضته للحروب بسبب الخسائر البشرية التي تلحقه بالإضافة إلى كلفتها الاقتصادية . وبهذا الصدد، يرى LIND أنه "لا بد من الاعتراف أنه بالنسبة لحروب الجيل الرابع، فالغرب هو الخاسر....وإحدى التفسيرات لعدم نجاح الحرب في العراق وأفغانستان، هي أن الغزو البدئي دمر الدولة هناك، وخلق بذلك ساحة صيد سعيدة لقوى حرب الجيل الرابع. في عالم حيث الدولية في أفول déclin، إذا حطمت دولة يكون من الصعب إعادة إنشائها"[1].

يشكل غياب الدولة إذن أحد العوامل لانتعاش التنظيمات غير الدولتية التي تمتهن العنف، مؤججة الصراعات التي كانت كامنة، لتنفجر بعد زوال الدولة، كما كانت عليه الحال في الصومال أو العراق أو ليبيا أو السودان أو غيرها من البلدان. إلا أن هذه التنظيمات العنفية لا تشتغل كلها وفق قناعات فكرية أو إيديولوجية بدليل عدد المرتزقة في صفوفها، وهو ما يحيل على فرضية "امتهان" العنف كنشاط اقتصادي. ونستحضر هنا التمييز الذي أقامه Münkler بين عنف الدولة وعنف ما سواها حيث "لم يفتأ يؤكد على أن احتكار الدولة للعنف كان مرتبطا بالتفريق بين التجارة والعنف، ومهنية المحارب الخاضع للتخصص"[2]، في حين أن العنف الممارس من التنظيمات الأخرى غالبا ما يكون وثيق الارتباط بالتجارة.

وكأي نشاط اقتصادي، يخضع النشاط العنفي لمنطق السوق ويده الخفية، إذ إن "أسواق العنف هي أسواق لمقاولي العنف ومقاولاته التي تستعمل الامتيازات المقارنة للعنف في المنافسة من أجل نيل سلطة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية"[3]. ووفق هذا المنطق

---

[1]- LIND William S, « Understanding Fourth Generation War », op, cit, p :15. [Part of the reason the wars in Afghanistan and Iraq are not succeeding is that our initial invasion destroyed the state, creating a happy hunting ground for Fourth Generation forces. In a world where the state is in decline, if you destroy a state, it is difficult to recreate it].

[2] - TROTHA Trutz von, op,cit, p :293.

[3] - Ibid, p :292.

يصبح العنف نشاطا اقتصاديا له منتجوه ومستهلكوه بما يجعل "التجارة والسياسة والعلاقات الاجتماعية تدخل في علاقة وثيقة"[1].

لم تعد، إذن، التنظيمات العنفية تعتمد على ممولين بل على "زبائن" لخدماتها، خاصة أن "الدول الغربية تلجأ، لخوض حروبها بشكل متنامي ومتسارع، إلى المقاولات الخاصة وإلى المرتزقة الذين توظفهم، أو تستعين بهم لمهمة محددة، وذلك لكي تقلص من التكلفة الاقتصادية والسياسية والقانونية لهذه الحروب. وقد قادت هذه الخوصصة إلى صعود قوي وسريع جدا للشركات التجارية التي تشتغل في مجالات تسيير الحروب أو الأمن"[2]، مما ساهم في أن تظهر إلى الوجود ما يسمى بالشركات العسكرية الخاصة EMP، وتوجد المئات منها في بريطانيا لوحدها، وهي تتولى مهام مختلفة، لصالح جهات مختلفة فمثلا: "تكلفت بضمان أمن الرئيس الأفغاني، والتصدي لبارونات المخدرات ونشطاء حرب العصابات في كولومبيا. وتختص هذه الشركات كلها تقريبا في الاستعلام. وهي توفر عمليات تسمى "بسيكولوجية" تعتمد كوسيط على مستوى سوق التسلح الدولي، أو كمخبر عن السلع المتوفرة فيها، وتمنح للعسكريين خدمات في المجالات المخوصصة للأنشطة العسكرية مثل اللوجستيك"[3]. وهكذا، توفر المقاولات العنفية حلولا جاهزة للديمقراطيات الغربية التي غالبا ما تواجه رأيا عاما لا يستسيغ التدخل الخارجي لبلده في شؤون تبدو له لا تستحق أن يغامر فيها بأرواح جنوده، أو تبدو له مخالفة لقيمه مهما ارتبطت بمصالحه، في إطار ما يسمى بالمجتمعات "ما بعد البطولية sociétés posthéroïques، العالية الفردانية"[4] التي أصبحت أكثر ميلا للانكفاء على نفسها عوض التورط في صراعات خارجية، خاصة إذا استحضرنا ما يشير إليه Münkler من كون "الديمقراطيات الحالية تواجه صعوبات كبيرة في خوض الحروب التماثلية، لكنها على أتم استعداد لتحمل أثقال الصراعات اللاتماثلية شريطة ألا تكون خسائرها وتكلفتها الاقتصادية غير مرتفعة بشكل كبير"[5]، وهو ما يناقض

[1] - Ibid, p :292.
[2] - Ibid, p :293.
[3] - Ibid, pp :293 - 294.
[4] - Ibid, p : 294.
[5] - Ibid, p :291.

النظرة التي ارتبطت بالحرب التقليدية على اعتبار "أن البحث عن الاعتراف يمكن أن يكون أحد أهم أسباب اندلاعها، أو عاملا ثانويا يصلح لتبريرها"[1]

وهكذا تخوض العديد من المقاولات العنفية تحت لبوس "جهادي" حروبا ضارية ضد الدولة والمجتمع نفسه في كل من ليبيا وسوريا والعراق واليمن، بشكل يفتت ويفكك الدولة الوطنية في هذه البلدان، ويؤسس لإعادة تركيب خريطتها وفق هويات ثقافية واجتماعية وإثنية تدعمها قوى إقليمية ودولية و تعارضها أخرى (الهوية الكردية، الجماعات السنية، الجماعات الشيعية..)؛ يتعلق الأمر هنا بتقديم خدمات تحت الطلب، وبمواصفات دقيقة، لا يكشف فيها طرفا الصفقة عن هوياتهما الحقيقية، ولا عن أهدافهما منها، بل يكتفيان بمفعول اليد الخفية للسوق التي تقود سلوكهما بعيدا عن الأطر القانونية والاتفاقية التي تحكم السلوك الدولي في الصراعات التقليدية.

تمثل داعش اليوم إحدى أهم المقاولات العنفية التي بصمت على نوع من التحول في مسار التنظيمات المسلحة الخاصة، فهي قائمة على تمويل مجهول المصدر لكنه ضخم بالنظر لحجم عناصر القوة المتوفرة لديها سواء البشرية أو اللوجستيكية أو العسكرية، وهي على العكس من سابقاتها تحاول الاستحواذ على أقاليم شاسعة وتتبنى مشروع دولة بترسانته الخاصة والكاملة، وهي تعمل في أكثر من بلد على تحطيم هيبة الدولة ومؤسساتها، وإنهاك الجيوش النظامية واستنزافها، واستغلال التوترات المذهبية والطائفية لتعميم الفوضى وإطالة أمدها عبر سياسات ترهيب للمدنيين من خلال أعمال القتل والإبادة، مستندة في أعمالها على استخدام التكنولوجيا الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي وتوظيف الديني بشكل مركزي. ويستقطب هذا التنظيم موالين من مختلف الأعمار والجنسيات، وتتركز دعايته على "حث أنصاره على الهجرة إلى المناطق التي يسيطر عليها للعيش في كنف الحكم العادل لدولة الخلافة، ولمساعدة التنظيم على التوسع والامتداد"[2].

[1] - LINDEMANN Thomas, Sauver la face, sauver la paix: sociologie constructiviste des crises internationales, Collection Chaos international. Série Synthèses, L'Harmattan, Paris, 2010, p :19.

[2] -BYMAN Daniel, « How to hunt a lone wolf: Countering terrorists who act on their own », Foreign Affairs, March/April 2017, p :96 (disponible sur www.brookings.edu/opinions/how-to-hunt-a-lone-wolf-countering-terrorists-who-act-on-their-own/ (consulté le : 26/3/2017)). [most of its propaganda urged supporters to immigrate to the areas under the group's control,

كما يتبنى خطاب المكون السـني في مواجهة المخطط الشـيعي في المنطقة، بما يجعله اليد الطويلة للقوى الإقليمية الداعمة للمشروع الأول أو على الأقل المناهضة للثاني، بالإضافة إلى القوى الدولية الباحثة عن إعادة رسم خريطة القوة في الشرق الأوسط وفق تقديراتها.

وعلما أن العلاقات الدولية عموما والسـياسـات الخارجية للدول المختلفة، إنما يتم النظر إليها وفق مقاربة موضوعية objectiviste مرتكزة بالأساس على "تأثير العوامل المادية على السـياسـة الدولية كالقوة، أو البحث عن الربح الاقتصـادي المشـجع على التعاون بين الدول بسـبب التأثيرات المتبادلة المتعددة والعولمة"[1]، فإن الفرضـيات التقليدية التي يتم اعتمادها لتفسـير العنف الدولي "خاصـة فرضـيتي الرجل السـياسـي *homo politicus* الباحث عن تعظيم القوة، والرجل الاقتصـادي *homo economicus* الباحث عن الربح ليسـت دائما موفقة"[2]، بل لا بد من قراءتها من وجهة نظر "الهوية" و"الاعتراف"، اللذين تقترحهما المقاربة البنائية رغم أن "نظريات الاعتراف تخص العلاقات الاجتماعية الداخلية وليس العلاقات الدولية"[3].

وفق هذه المقاربة يمكن إعادة النظر في مفهوم سـوق العنف حيث تتكفل المقاولات العنفية[4] بالعديد من المهام إذ "تُكَون المرتزقة، ومتخصصين آخرين في الشؤون العسكرية، وتحرس أو تؤمن الموارد الاقتصـادية المهمة على الصـعيد العالمي، أو تتدخل مباشـرة على شكل وحدات مسلحة في ساحات الصراع كما في حالتي كرايينا والسيراليون"[5]، دونما تمييز بين السـاحات المختلفة، أو الانتصـار لعقيدة واضحة ما عدا عقيدة الربح التي يمليها البعد التجاري للحرب. وتسـتند إعادة النظر هذه إلى فرضـية أن "العنف السـياسـي يتعلق أيضـا

where they could defend and expand the state and live life as virtuous Muslims under ISIS' just rule].

[1]- LINDEMANN Thomas, Penser la guerre : L'apport constructiviste, Editions L'Harmattan, Paris, 2008, p :(Chapitre I).

[2] - Ibid, p :(introduction)

[3] - LINDEMANN Thomas & SAADA Julie, « Théories de la reconnaissance dans les relations internationales : enjeux symboliques et limites du paradigme de l'intérêt », in : Guerres et reconnaissance , (Numéro 87 de Cultures & conflits) , L'Harmattan, Paris, 2013, p :8.

[4]- تعتبر Military Professional Ressources Incorporated (MPRI) إحدى أهم المقاولات في هذا الصدد، وهي تطرح تصوراتها حتى في كيفية تدبير حالة الحرب النووية أو البيولوجية، وتعرض خدماتها بهذا الصدد.

[5] - TROTHA Trutz von, op,cit, p : 294.

بالكلفة والربح الرمزيين المرتبطين بالخيار العدائي option belliqueuse"[1]، فالقائمون على قرار الحرب/العملية العنفية ليسوا دائما مدفوعين بعوامل عقلانية كما تدعي المقاربة الموضوعية، بل تتدخل العوامل الذاتية المرتبطة بالهوية، وبالبحث عن الاعتراف عبر عمليات بطولية تناقض الممارسات التي تندرج في إطار العمليات العنفية المؤدى عنها لأن "اختفاء البطوليةl'héroïsme وخوصصة التدخل العسكري والمصالح يندرج في خوصصة الحرب وإضفاء الطابع التجاري عليها la commercialisation"[2]. ويمكن إيجاد ترجمة لهذه العوامل الذاتية والبحث عن الاعتراف في العديد من قرارات الحرب التي يتخذها الساسة في دولة معينة حيث يحضر بعد ثالث عند اتخاذ هذه القرارات هو "*homo symbolicus* الباحث عن إعطاء قيمة لصورته وجماعته"[3]، والمتعلقة سواء بدوافع استراتيجية للحكام حيث أن "شرعيتهم الداخلية والدولية، وبالتالي بقائهم السياسي يتعلق برأسمالهم الرمزي كما تبين ذلك حالتي ليبيا وسوريا في 2011"[4]، والتي يمكن أن ترتب نتائج مدمرة كما كانت عليه الحال بالنسبة للتدخل العراقي في الكويت سنة 1990.

كما يمكن إيجاد ترجمة لهذه الحالة، في إطار غير دولتي، من خلال ظاهرة "الذئاب المنفردة" كظاهرة عنفية أصبحت تتهدد الديمقراطيات الغربية بالخصوص في عقر دارها. ويعرف المحللون الذئب المنفرد على أنه "إرهابي لا ينتمي إلى جماعة أو تسيره منظمة خارجية"[5]، وهو ليس بالظاهرة الجديدة لكنه أخذ بعدا أكثر خطورة عندما تبناه تنظيم داعش كتكتيك، كان من أهم تداعياته ارتفاع موجات الإسلاموفوبيا في العالم، وصعود الخطابات المناهضة للإسلام والمهاجرين بشكل كبير. هل يمكن الحديث عن هذه الظاهرة كسوق "غير مهيكل" للعنف يوازي السوق المهيكلة ويتكامل معها طالما أن "العودة إلى اتحاد العنف والتجارة قد تكون الصعود القوي الجديد لعنف عسكري بلا قوانين ولا حدود"[6]،

---

[1]- LINDEMANN Thomas, Penser la guerre , op, cit, p :(introduction)

[2] - TROTHA Trutz von, op,cit, p : 294.

[3]- LINDEMANN Thomas & SAADA Julie, op, cit, p :11.

[4] - Ibid, p :11.

[5] - BYMAN Daniel, op, cit, p :96. [Analysts traditionally define a lone wolf as a terrorist who is not part of a group or directed by an outside organization].

[6] - TROTHA Trutz von, op,cit, p : 295.

فيما اتحاد العنف والرغبة في نيل الاعتراف قد توفر الشروط المثلى لازدهار الطلب على المقاولات العنفية؟

تبدو "الحروب الجديدة" مختبرا حقيقيا للديمقراطية الليبرالية، وتندرج محاربة الإرهاب كإحدى آليات ضمان استقرار النظام الدولي الراهن في إطار هذا النوع من الحروب التي حولها المنطق النيوليبرالي إلى تجارة، تقوض في الآن ذاته أحد الأركان التي يقوم عليها النظام الدولي إذ "تفرض أسواق العنف حدودا نهائية للعولمة، فهي تقلص تصدير حقوق الإنسان والدولة الدستورية التي تسقطها وكالات التنمية الغربية بفضل برامج تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون والدمقرطة وعدم التركيز"[1].

الفرع الثاني: منظومة تدبير العنف لما بعد الحرب الباردة

يشكل الإرهاب الاصطلاح الأكثر اعتمادا للتعبير عن العمليات العنفية التي تخترق الواقع الدولي في كل لحظة وفي كل مكان من العالم، حيث عادة ما يتم توصيف أي عملية تهدف إلى بث الخوف وإيقاع الضحايا في البلدان المختلفة سواء تلك التي تتمتع بالاستقرار السياسي أو التي تعاني القلاقل الداخلية ب"الهجوم الإرهابي" أو العملية الإرهابية. ورغم الاقتناع أنه "لا يجب الخلط بين الإرهاب وكل أشكال العنف السياسي"[2]، فإننا سنعتبر منظومة مكافحة الإرهاب العمود الفقري لمنظومة تدبير العنف، التي تعتبر أحد صمامات أمان النظام الدولي الراهن، ولكن في الآن ذاته أحد أهم مفارقاته سواء من خلال السلوك الدولي (الفقرة الأولى) أو من خلال الإجراءات الوطنية المختلفة (الفقرة الثانية)، على اعتبار التذبذب[3] الذي يؤطر مفهوم الإرهاب ذاته.

الفقرة الأولى: النظام الدولي الراهن على محك مكافحة الإرهاب

عرف اصطلاح الإرهاب طريقه إلى المعالجة الدولية منذ العقود الأولى من القرن السابق، إذ "منذ أن وضعت عُصْبة الأمم، في سنة 1937، اتفاقيةً منع الإرهاب والمعاقبة

---

[1] - Ibid, p :293.

[2] - QUENTIN Michel, Terrorisme: regards croisés, Peter Lang, Bruxelles, 2005, p :16.

[3] - ويتعلق هذا التذبذب بتعريف الإرهاب في حد ذاته، وتبيان عناصره، إذ لا نتوفر على تعريف معتمد للإرهاب، وتمييز بين ما يمكن اعتبارها جريمة إرهابية تعالج في إطار الجرائم الدولية، وما يعتبر جريمة تتم معالجتها في إطار القانون الجنائي الوطني للدول المختلفة (باستثناء مات نص عليه بعض الاتفاقيات الدولية خاصة المتعلقة بالطيران المدني والملاحة مما سنعرض له لاحقا).

عليه، ظلت مسألة مكافحة الإرهاب مُدرَجَةً في جدول أعمال المجتمع الدولي. وهكذا، فبداية من سنة 1963، اعتُمد ستة عشر صكا قانونيا عالميا ذا صلة بمنع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها. وعلاوة على ذلك، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ما يزيد عن عقد من الزمن، بمبادرة خاصة من اللجنة السادسة، قرارات سنوية بشأن الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي"[1]. لكن طبيعة التعاطي مع الظاهرة الإرهابية ستعرف تحولات كبيرة سواء في ظل الثنائية القطبية أو في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفعل التحولات التي طرأت على الفعل الإرهابي من جهة، وعلى الدوافع وراء تصنيف فعل ما على أنه كذلك من جهة ثانية. فإذا كان الإرهاب في العقود الأربعة التي تلت قيام منظمة الأمم المتحدة، مرتبطا بالقناعات الإيديولوجية لمرتكبي الفعل الإرهابي، والتي تكون مدفوعة بتبني قضية معينة، في ظل تدافع منظومتين إيديولوجيتين متعارضتين[2]، فإنه ابتداء من تسعينيات القرن الماضي، ستظهر إلى الوجود مجموعات منظمة بشكل دقيق وفق هرمية معينة، وبإمكانات بشرية ومالية مهمة، قادرة على ضرب أهداف مختلفة عبر العالم، وحاملة لمشروع توسعي عبر استهدافها التحكم في مساحات جغرافية متزايدة مستفيدة من أجواء عدم الاستقرار التي تشهدها العديد من الدول، كل ذلك باستحضار أفول المعسكر الشرقي وقيمه.

ويعكس النظام القانوني للتصدي للأعمال الإرهابية على الصعيد الدولي هذا التحول، إذ يمكن التمييز بين مرحلتين مهمتين:

المرحلة الأولى: بلورة الإطار الاتفاقي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وبفعالية الجمعية العامة، حيث إنه ما بين 1963 و1999، تمت صياغة حوالي 12 صكا قانونيا لمكافحة الأعمال الإرهابية التي وردت على شكل جرائم معرفة ومحددة

---

[1] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب: دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص:1.

[2] - وكان عادة ما يأخذ شكل اختطاف طائرات وتغيير وجهتها، أو احتجاز رهائن، أو اغتيالات سياسية، الهدف منها حمل دولة أو مجموعة من
الدول إلى تغيير بعض قراراتها تجاه قضية معينة أو مجرد لفت الأنظار إلى هذه القضية، وفي هذا الإطار يمكن ذكر العملية التي قامت بها جماعة "ايلول الأسود" الفلسطينية إبان الألعاب الأولمبية لسنة 1972 عندما تم احتجاز مجموعة من الرياضيين الإسرائيليين، والتي انتهت بخسائر بشرية في صفوف الرهائن والمحتجزين معا، وقد اعتبرت الجماعة فعلها فعلا ثوريا ضد اللاعدالة والامبريالية، أو ضربا منظمة ETA المطالبة باستقلال إقليم الباسك في إسبانيا أو غيرها.

متعلقة سواء بالمساس بسلامة الملاحة البحرية أو الجوية أو استعمال المتفجرات والأسلحة بأنواعها[1].

المرحلة الثانية: ويمكن وسم هذه المرحلة بميل كفة مجلس الأمن الذي سيصدر العديد من القرارات التي تكيف مجموعة من الأفعال في إطار الإرهاب الذي سيعتبر "تهديدا للأمن والسلم الدوليين"، وهذا التكييف "تم قبل هجمات 11 شتنبر 2001، وذلك بموجب القرار 1991/731، في قضية لوكيربي ثم استتبع هذا القرار القرارين 1992/748 و1993/883، وهذه القرارات تتضمن إجراءات تطبيق نظام الأمن الجماعي وفق الفصل السابع ضد الإرهاب الدولي"[2]، لكن هذا التكييف سيكون أكثر تأثيرا مع أحداث 2001، حيث أصبح الإرهاب "جزءا من نسيج الحياة العصرية"[3]، مما يمكن معه الحديث عن نظام قانوني دولي لمواجهة الظاهرة العنفية نحاول أن نرصد مميزاته.

ولفهم التحول الذي طال التعاطي مع ظاهرة الإرهاب، يمكن الاستناد إلى مجموعة التحولات التي رصدها ROUVIERE André في تقريره لسنة 1998 بخصوص هذه الظاهرة والتي لخصها في خمس: "1- الدعم الموزع للظاهرة (يتواجد الإرهابيون في بلد، والموجهون في بلد آخر، والأسلحة في بلد ثالث، والأموال في بلد رابع)، 2- تجزيء الحركات بفعل تضارب وجهات النظر بين العسكري والسياسي، بين النفعي والجذري، بين من يبدو أنه لا يدخر أي

[1] - نذكر بهذا الصدد: اتفاقية طوكيو لسنة 1963الخاصّة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات، واتفاقية لاهاى لسنة 1970 حول منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، واتفاقية مونتريال المبرمة سنة 1971 حول قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الطيران المدنى، واتفاقية نيويورك الموقعة سنة 1973 الخاصة بمنع الجرائم ضد الديبلوماسيين أو المتمتعين بحماية دولية، واتفاقية نيويورك حول الرهائن المبرمة بتاريخ 1979/12/18، وهى ترمى إلى مكافحة الإرهاب الدولى وخصوصًا الجرائم الخاصة باحتجاز الرهائن، إذ اعتبرت هذه الجرائم ضمن جرائم أخرى انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولى، واتفاقية جنيف لسنة 1980 الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية، وتفادى الأخطار المحتملة من استخدامها بطريقة غير مشروعة. بالإضافة إلى بروتوكول مونتريال لسنة 1988 الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروع فى المطارات التى تستخدم الطائرات المدنية، ، واتفاقية إدانة القرصنة الدولية لعام 1988، وبروتوكول روما لسنة 1989 الخاص بمنع الأعمال غير المشروعة ضدّ المنصات الثابتة على الجرف القارى، واتفاقية مونتريال لسنة 1991 الخاصة بكشف المتفجرات البلاستيكية، والزام الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية لحظر تصنيعها ومنعها، واتفاقية مكافحة العمليات الإرهابية بواسطة المتفجرات لعام 1997، واتفاقية منع تمويل الإرهاب لسنة 1999، واتفاقية روما لسنة 1999حول قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة البحرية والسفن.

[2] - لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص:569.

[3] - هاس ريشارد.ن، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، ط:1، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية ، 2007، ص:19.

حركة، ومن يساهم في جعل التهديد أخطر، 3- تمديد الخطر الإرهابي إلى دول أوروبا الوسطى والشرقية، 4- نقص مهنية الفاعلين بالمقارنة مع سنوات السبعينات والثمانينات بعل تعويض الوحدات القارة لهذه الفترة بمجموعات صغيرة متحركة ومتعصبة، 5- شكل جديد من التدويل بفعل حركية الأفراد والرساميل"[1]. وتمثل هذه العوامل الخمسة انعكاسا لتفاعل هذه الظاهرة مع المتغيرات الدولية، مما يتحتم معه أن نستحضر أنه "طيلة القرن العشرين، عوض الإرهاب الصراعات المسلحة التقليدية بين الدول مفسحا المجال لاستمرار الديبلوماسية بطرق أخرى"[2]، أي أنه كان ذا بعد سياسي بالدرجة الأولى، ومتعلق بالسياسات الخارجية للدول، فلا يمكن "فهمه بمعزل عن السياق السياسي –بالمعنى الواسع- الذي ظهر فيه"[3]، كما أنه لا بد أن نستحضر أن الإرهاب ولفترة طويلة، قد "أتاح لأفراد التعبير عن إيديولوجيتهم بوسائل كان صداها مدويا أكثر من أي شكل من أشكال التعبير الديمقراطي التي كان بإمكانهم أن يعبروا به عنها"[4] نظرا للرجة التي يخلفها العنف المعتمد في هذه العمليات، والتي غالبا ما يكون له ضحايا من الأبرياء. كما أن هذه العمليات قد كشفت على واقع حرج للجماعة الدولية التي أصبحت "تواجه بالإضافة إلى العنف التقليدي الذي تلجأ له الدول، ولو بطريقة غير مشروعة، لتحقيق طموحاتها المتعددة أو حل الخلافات فيما بينها، عنف "الخواص" الذين يصعب سبغ صفة "دولي" خاصة عليهم، والذين يستعملون العنف لغايات ليست مسيرة من دول، رغم أنها ليست غريبة تماما على الأهداف التي تسعى إليها هذه الدول إلا في حالات استثنائية"[5].

وبالنظر لعمق الظاهرة وحجم انتشارها، لا بد من البحث في الإطار القانوني الذي وضعه المجتمع الدولي لعلاجها. وهي لم تخرج في مجملها على إعادة إحياء أحد مفاهيم النظام الدولي السابق، لكن بنوع من التحيز الذي تؤطره محددات النظام الدولي الراهن. ونقصد بهذا الصدد مفهوم "الدفاع الشرعي عن النفس"، الذي شكل عماد مجموعة من

---

[1] - BETTATI Mario, Le terrorisme: Les voies de la coopération internationale, Odile Jacob, Paris, 2013, p :22.(adapté).

[2] - CETTINA Nathalie, Terrorisme: l'histoire de sa mondialisation, Harmattan, 2001, p :9.

[3] - COURTOIS Stéphane, Enjeux philosophiques de la guerre, de la paix et du terrorisme, Presses Université Laval, 2003, p :25.

[4] - CETTINA Nathalie, op, cit, p :9.

[5] - VERHOEVEN Joe, « les « étirements » de la légitime défense », Annuaire Français de droit international, XLVIII, 2002, CNRS Editions, p :49.

قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بمكافحة الإرهاب خاصة بعد هجمات 2001، باعتباره "حقا طبيعيا للدول"[1] تمارسه، سواء بصفة فردية أو جماعية، "إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة"[2] في انتظار اتخاذ مجلس الأمن الدولي للتدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين. بل إن هذا الحق كان "سند الأمم المتحدة، على سبيل الحصر، لتجعل من القوة المسلحة الاستعمال الذي قد يبدو أن مكافحة الإرهابيين، المنضويين تحت لواء القاعدة التي يقودها بن لادن، تتطلبه"[3]، أي أن معالجتها للظاهرة الإرهابية غداة هجمات 11 شتنبر، توجهت بشكل كبير إلى اعتماد الردع المسلح، لا في إطار الأمن الجماعي، الذي تستدعيه الحالة بطبيعة الحال، ولكن في إطار الرخصة التي منحها القانون الدولي للدولة من أجل استعمال القوة والتهديد باستعمالها بموجب الفصل 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولعلها "المرة الأولى بدون شك التي يتم فيها تقديم الدفاع الشرعي عن النفس باعتباره السلاح الأساسي في مكافحة الإرهاب، دون التعرض في المجمل لانتقادات حادة من حيث المبدأ، أو عدم الموافقة على نطاق واسع"[4]، على اعتبار أن مبدأ الدفاع الشرعي عن النفس إنما تم فهمه لوقت طويل باعتباره متعلقا بالعدوان الذي تقوم به دولة في مواجهة دولة أخرى، "غير أنه ليس في الميثاق أي تحديد من هذا النوع، وكان بالتالي اعتراف المجلس بهذا الحق في مواجهة العمليات الإرهابية مفاجئا للفقه، لكنه متوافق مع الميثاق، وإن كان غير متوقع"[5].

ويعكس القرار 1373 الذي أصدره مجلس الأمن في 28 شتنبر من سنة 2001، مدى الصعوبة التي يعانيها القانون الدولي في معالجة الظاهرة الإرهابية حيث يكتفي ب "تجريم سلوكات إجرامية ومتابعة الفاعلين"[6]، وذلك باللجوء إلى القوة في هذه العملية، لكن ما كان ملتبسا هو الصيغة التي يتم وفقها هذا الاستعمال، والذي كان يفترض أن يكون في إطار منظومة الأمن الجماعي التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، "فالمنطق كان يقتضي تبني تدابير جماعية في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حتى لو تم إعطاء بعض

[1] - المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.
[2] - المادة نفسها من الميثاق.
[3] - VERHOEVEN Joe, op, cit, p :50.
[4] - Ibid, p :50.
[5] - SUR Serge, « Le conseil de sécurité : blocage, renouveau et avenir », Pouvoirs, 2004/2, n°: 109, p :73.
[6] - VERHOEVEN Joe, op, cit, p :49.

مقتضياته تأويلات موسعة نسبيا مما تدلل عليه عدد من الممارسات اللاحقة على الحرب الباردة"[1].

جاء القرار 1373 بعد أقل من أسبوعين على صدور القرار 1368 الذي أعقب مباشرة حدوث الهجمات والذي صنفها في إطار "تهديد الأمن والسلم الدوليين شأنها شأن أي عمل إرهابي دولي"[2]، ومحيلا على القرار 1269 بتاريخ 19 أكتوبر 1999 الذي نصت ديباجته على أن "قمع أعمال الإرهاب الدولي، بما فيها الأعمال التي تكون دول ضالعة فيها، هو إسهام أساسي في صون السلم والأمن الدوليين"، والذي يشدد في هذا السياق على "ضرورة تكثيف مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، وعلى القيام بإشراف الأمم المتحدة، بتعزيز التعاون الدولي الفعال في هذا الميدان على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، بما فيها احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان"[3].

ويوفر القرار 1373 الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب في ظل النظام الدولي الراهن الذي تأسس على مجموعة من المهام التي طلب من الدول القيام بها[4]، في إطار مكافحة الأعمال الإرهابية التي "توجه تهديدات للأمن والسلم الدوليين"[5]، والتي أصبحت "في تزايد بدافع من التعصب أو التطرف في مناطق مختلفة من العالم"[6]. وقد أعاد القرار 1373 صياغة هذه المهام لكن هذه المرة بموجب الفصل السابع من الميثاق، محددا ما يتوجب

---

[1] - Ibid, p :50.

[2] - الفقرة الأولى من القرار 1368 الصادر عن مجلس الأمن في 12 شتنبر 2001 (2001) S / RES/1368، وديباجة القرار 1373 السالف الذكر (2001)S/RES/1373.

[3] - من ديباجة القرار 1269 .

[4] - وقد نص القرار 1269 على مجموعة من التدابير التي يتعين على الدول مباشرتها، وهي على الشكل التالي:

- التعاون فيما بينها، لا سيما من خلال اتفاقات وترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف، لمنع وقمع أعمال الإرهاب وحماية مواطنيها وغيرهم من الأشخاص من الهجمات الإرهابية وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة

- القيام، عن طريق استعمال جميع الوسائل القانونية، بمنع أو قمع أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها أو تمويلها في أقاليمها.

- حرمان من يخططون لأعمال الإرهاب، أو يمولونها أو يرتكبونها، من الملاذات الآمنة، وذلك بكفالة اعتقالهم ومحاكمتهم أو تسليمهم.

- اتخاذ تدابير مناسبة وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الوطني والدولي، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان، قبل منح مركز اللاجئ، للتأكد من أن طالب اللجوء لم يشترك في أعمال إرهابية.

- تبادل المعلومات وفقا للقانون الدولي والوطني والتعاون في المسائل الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب أعمال إرهابية.

[5] - من ديباجة القرار 1373.

[6] - المرجع نفسه.

على الدول القيام به[1] أو الامتناع عنه، وذلك استنادا لمجموعة من النصوص القانونية التي أحال عليها سواء ميثاق الأمم المتحدة نفسه، أو الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999، أو قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصة القرارين 1269 و1368.

---

[1] - تنص الفقرة الاولى من القرار على أن مجلس الأمن يقرر، تحت طائلة مقتضيات الفصل السابع من الميثاق، أن على جميع الدول:
أ) منع ووقف تمويل الأعمال الإرهابية؛
ب) تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو في أراضيها لكي تستخدم في أعمال إرهابية، أو في حالة معرفة أنها سوف تستخدم في أعمال إرهابية؛
ج) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأي أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون في ارتكابها أو يسهلون ارتكابها؛ أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص؛ أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما في ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التي يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التي تدرها هذه الممتلكات؛
د) تحظر على رعايا هذه الدول أو على أي أشخاص أو كيانات داخل أراضيها إتاحة أي أموال أو أصول مالية أو موارد اقتصادية أو خدمات مالية أو غيرها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يحاولون ارتكابها أو يسهلون أو يشاركون في ارتكابها، أو للكيانات التي يمتلكها أو يتحكم فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو للأشخاص والكيانات التي تعمل باسم هؤلاء الأشخاص أو بتوجيه منهم؛
كما تنص الفقرة الثانية من القرار نفسه على مجموعة أخرى من الالتزامات التي تدخل في إطار التعاون بين الدول والتي يحددها القرار في:
أ) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمني، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح؛
ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل المعلومات؛
ج) عدم توفير الملاذ الآمن لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يدبرونها أو يدعمونها أو يرتكبونها، ولمن يوفرون الملاذ الآمن للإرهابيين؛
د) منع من يمولون أو يدبرون أو ييسرون أو يرتكبون الأعمال الإرهابية من استخدام أراضيها في تنفيذ تلك المآرب ضد دول أخرى أو ضد مواطني تلك الدول؛
هـ) كفالة تقديم أي شخص يشارك في تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة وكفالة إدراج الأعمال الإرهابية في القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أي تدابير أخرى قد تتخذ في هذا الصدد؛
و) تزويد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية؛
ز) منع تحركات الإرهابيين أو الجماعات الإرهابية عن طريق فرض ضوابط فعالة على الحدود وعلى إصدار أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر وباتخاذ تدابير لمنع تزوير وتزييف أوراق إثبات الهوية ووثائق السفر أو انتحال شخصية حاملها؛
كما تعيد المادة الثالثة التأكيد على الالتزامات السابقة من خلال حثها على:

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الجديد الذي حمله القرار 1373 هو إرساؤه لإطار أكثر وضوحا للقيام بمهمة مكافحة الإرهاب؛ عبارة عن "نظام كامل وقسري موجه للوقاية من الإرهاب الدولي"[1] يتعلق الأمر ب"لجنة مكافحة الإرهاب" المحدثة بموجب المادة 28 من النظام الداخلي لمجلس الأمن[2]. وبذلك يكون مجلس الأمن قد أرسى ما يعتبره S.SUR "مخططا طموحا وشاملا، يضم تدابير ذات طبيعة تشريعية، وجنائية وبوليسية وجمركية، ويضع مجمل الدول تحت الرقابة"[3]، في تكريس لضرب مبدأ السيادة الذي عادة ما تحتمي به الدول.

وعلى الجانب الإجرائي، فقد أدى تواتر القرارات التي يتبنى فيها مجلس الأمن الدولي استعمال القوة العسكرية في مواجهة ما يعتبره "تهديدا للأمن والسلم الدوليين"، إلى إشكال حقيقي في ظل واقع أن المجلس لا يتوفر على قواته المسلحة الخاصة، لكنه في المقابل "يستطيع الترخيص لبعض الدول بالتصرف باسمه في استعمال العنف، بل وبالتصرف باسمها الخاص في إطار قراراته"[4]، ضمن ما يمكن اعتباره، "نوعا من المناولة من الباطن sous- traitance لاستعمال القوة الذي تعهد به منظمة الأمم المتحدة لبعض من أعضائها"[5]. وفي هذا الصدد، يصوغ BETTATI الإشكال على الشكل التالي: "كيف يمكن وصف هذه العمليات متعددة الجنسيات الجديدة التي ترخص فيها الأمم المتحدة لبعض الدول الأعضاء بهذا الشكل، أو التي تنوب فيها هذه الدول عنها في القيام بها؟"[6].

أ) التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية؛ وبوثائق السفر المزورة أو المزيفة؛ والاتجار بالأسلحة أو المتفجرات أو المواد الحساسة؛ وباستخدام الجماعات الإرهابية لتكنولوجيا الاتصالات؛ وبالتهديد الذي يشكله امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل؛

ب) تبادل المعلومات وفقا للقوانين الدولية والمحلية والتعاون في الشؤون الإدارية والقضائية لمنع ارتكاب الأعمال الإرهابية؛

ج) التعاون، بصفة خاصة من خلال ترتيبات واتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف، على منع وقمع الاعتداءات الإرهابية واتخاذ إجراءات ضد مرتكبي تلك الأعمال؛

د) الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب المؤرخة 9 ديسمبر 1999.

[1] -SUR Serge, op, cit, p :72.

[2] - الفقرة السادسة من القرار 1373.

[3] - SUR Serge, op, cit, p :73.

[4] - SUR Serge, op, cit, p :66.

[5] - BETTATI Mario, « L'usage de la force par l'ONU », Pouvoirs 2004/2, n° : 109, p :118.

[6] - Ibid, p :119.

تبدو عناصر الإجابة عند الأمين العام الأسبق لهذه المنظمة بطرس بطرس غالي الذي نادى بإصلاح للمنظمة - من خلال تقريره سنة 1992 بطلب من مجلس الأمن- من خلال مناشدته "الدول الأعضاء للمساهمة في إحداث وحدات تدخل دائمة، تشكل الخطوة الأول لإرساء قوة مسلحة أممية دائمة"[1]. وهو الشيء الذي لم يتحقق رغم وروده في الميثاق، لتكون العمليات التي نتحدث عنها "بدائل" بقوة الواقع لهذا المقتضى الغائب والمستحيل التحقق كما يرى ذلك S.SUR "إلا إذا تم تحويل الأمم المتحدة إلى دولة فوق الدول -super Etat، وهو ما لم يكن يصبو إليه واضعو الميثاق"[2].

ويرى البعض في هذه العمليات "تدخلات للإنسانية interventions d'humanité" تهدف إلى حماية أناس مهددين بالموت في بلد أجنبي من حكومة أو فصيل معين[3]"[4]، فيما يرى فيها البعض الآخر "تجديدا يمثل فئة خاصة من العمليات هي "التدخلات الإنسانية interventions humanitaires" التي تعبر عن الشكل الأساسي ل"حق التدخل droit d'ingérence" الذي تقوده فرنسا"[5]، كنوع من إعادة القراءة –إن لم يكن انحرافا- لأحد المبادئ المؤسسة لمنظمة الأمم المتحدة: مبدأ عدم التدخل، المرتبط بالسيادة ومنظومتها والتي أصبحت محط مساءلة في ظل الإطارين القانوني والمؤسساتي الدوليين لمحاربة الإرهاب باعتباره (حق التدخل) اليافطة الكبيرة التي تتم عبرها معالجة الظاهرة العنفية.

ومن جهته، يشخص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الوضعية على النحو التالي: "وبينما استفادت من العولمة الجريمةُ عبر الوطنية بجميع أشكالها، بما فيها الإرهاب، ما زالت أساليب التعاون فيما بين الدول تفتقر إلى الانسجام والتلاحم وقد تبدو غير فعالة. ولذلك، أصبح التعاون الدولي أمراً أساسيا لدى ممارسي العدالة الجنائية الذين تواجههم أشكال من الإجرام ومن الإرهاب عابرة للحدود الوطنية. وفعلا فإنَّ من غير الواقعي اليوم الانكفاء داخل الحدود الوطنية عند إجراء أيِّ تحقيق أو القيام بأيِّ

---

[1]- GHALI Boutros Boutros, « Peut-on réformer les Nations unies ? », Pouvoirs 2004/2, n° :109, p :9.

[2] - SUR Serge, op, cit, p :67.

[3] - كما كانت عليه الحال مثلا في القرن السابق حيث تدخل الأوروبيون في الصين ضد BOXERS سنة 1901، والولايات المتحدة الامريكية في لبنان في 1958، وفي إيران 1980، وفي كوسوفو 1999، وفرنسا في زايير 1991، وفي رواندا 1994....

[4] - BETTATI Mario, « L'usage de la force par l'ONU », op, cit, p :119.

[5] - BETTATI Mario, « L'usage de la force par l'ONU », op, cit, p :119.

ملاحقة جنائية في هذه المجالات، خاصة وأنَّ الجناة يستغلون ما توفره سيادة الدولة من امتيازات لحماية المواطنين"[1]. فكيف واجهت الدول المختلفة هذا التحدي؟

الفقرة الثانية: الحريات المدنية والسياسية على ضوء قوانين الإرهاب وحالات الاستثناء

جدير بالتذكير أن الفعل العنيف على اختلاف تمظهراته، بما فيه الفعل الإرهابي "لا يستعمل كهدف لذاته، ولكن لبلوغ شيء آخر"[2]. وبالنظر لمستوى الدولة، فإن الهدف عادة ما يكون هو الدولة نفسها، شعبا أو إقليما أو نظاما سياسيا. وهكذا وجدت الدولة في العديد من البلدان نفسها، من جهة، أمام فعل إرهابي له من القوة ما يستهدف الدولة، ويدفعها لانتهاج سياسات حمائية للحفاظ على نفسها، ومن جهة ثانية، في مواجهة حراكات اجتماعية وسياسية لا تقل خطورة في هذا الصدد، وإن اختلفت أسبابها من بلد إلى آخر. وقد كان العنوان الأبرز لتفاعل الدول المختلفة مع هذه الظواهر على الصعيد الداخلي إقرار حالات الاستثناء بناء على قوانين الطوارئ، والعمل على صياغة قوانين الإرهاب، وهما الإجراءان الذين وجهت لهما سهام الانتقاد بقوة.

فإذا كان من المسلم به أن الظاهرة العنفية تشكل، بوجه عام، تهديدا للنظام العام في الدولة التي تكون مسرحا لها، فإنه لا بد من الاعتراف، بالمقابل، أن هذه الظاهرة تدخل في علاقة جدلية بسيرورة التنمية فيها، إذ أن هناك "صلات متبادلة فيما بين الأمن والحكم الرشيد والتنمية"[3]، بما يمكن معه القول إن "الصراع والعنف في القرن الحادي والعشرين مشكلة إنمائية تختلف عما عهدناه في القرن العشرين"[4]. ويمكن النظر إلى هذا الواقع من زاوية أن "الصراعات ليست بالحدث المنفرد الذي يقع لمرة واحدة ثم ينتهي، ولكنها تتسم بالاستمرارية والتكرار"[5]، بالنظر لارتفاع احتمالات عودتها في المناطق التي سبق وعرفتها،

---

[1] - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب: دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009، ص:2.

[2] - CETTINA Nathalie, Terrorisme: l'histoire de sa mondialisation, Harmattan, 2001, p :14 .

[3] - زوليك روبرت .ب (رئيس مجموعة البنك الدولي)، توطئة تقرير التنمية في العالم 2011، ص:V.
http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/848241468158721377/pdf/622550PUB0ARAB000public00BOX361476B.pdf. (consulté le:13/04/2016).

[4] - تقرير التنمية في العالم 2011، مرجع سابق، ص:2.

[5] - المرجع نفسه، ص. 2.

كما أن "الأشكال الجديدة من الصراع والعنف تشكل خطرا داهما على عملية التنمية إذ يواجه العديد من البلدان التي نجحت عن طريق التفاوض في التوصل إلى اتفاقيات سياسية، أو اتفاقيات سلام بعد صراعات سياسية عنيفة، كالسلفادور وكواتيمالا وجنوب إفريقيا ، مستويات مرتفعة من جرائم العنف في الوقت الحالي، وهو ما يعوق جهود التنمية بها"[1]، بالإضافة إلى حقيقة لا يمكن التغاضي عنها وهي كون "الأشكال المختلفة للعنف ترتبط ببعضها بعضا"[2]. فكيف السبيل إذن لتجاوز هذا الواقع؟

يرى تقرير التنمية في العالم لسنة 2011 بهذا الصدد أنه "لتدعيم المؤسسات الشرعية والحكم الرشيد بغرض توفير الأمن والعدالة وفرص العمل للمواطنين أهمية بالغة لكسر حلقات العنف"[3]، وبالتالي فالشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يتوجب على حكومات البلدان المختلفة توفيرها لمواطنيها تبقى من العوامل الضرورية لمحاصرة الظاهرة العنفية. غير أن تلبية هذه الشروط ليست متاحة بهذه البساطة وهو ما يجعل العديد من الدول خاصة النامية منها تلجأ لما يسمى "النظام المقيد"[4] حيث تعمل هذه المجتمعات على الحد من العنف عن طريق "تلاعب النظام السياسي بالمصالح الاقتصادية بغرض استدرار ريوع تجعل مراكز القوى من الجماعات والأفراد يدركون أن من مصلحتهم الامتناع عن استخدام العنف"[5]، مما يخلق منظومة مبنية على الولاءات المتعلقة بالاستفادة من هذه الريوع، في إطار "صفقات النخبة"[6]، يتم الاعتماد عليها في استدامة الاستقرار في هذه الدول. لكن هذا النوع من الاستقرار يبقى ملغوما، إذ أن المطالب الاجتماعية والسياسية غالبا ما تدفع في اتجاه ظهور أشكال احتجاجية يتم التعامل معها بعنف من شأنه أن يولد عنفا مضادا قد ينسف أركان الدولة نفسها[7]، على اعتبار أنه "لا

[1] - المرجع نفسه، ص. 2.
[2] - المرجع نفسه، ص. 2.
[3] - المرجع نفسه، ص. 2.
[4] - نورث دوغلاس. س. وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة: كمال المصري، عالم المعرفة، عدد: 433، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 2016، ص:13.
[5] - المرجع نفسه، ص:13.
[6] - المرجع نفسه، ص:12.
[7] - تعتبر حالات الحراك الذي عرفته المنطقة العربية في العقد الثاني من هذا القرن مثالا دالا في هذا الباب.

يمكن الفصل بين أسباب العنف وآثاره"[1]، وهو ما من شأنه أن يفتح الباب أمام التدخلات الخارجية في شؤون الدولة.

ولمواجهة هذا النوع من الحالات، يتم اللجوء إلى قوانين الطوارئ التي يتم فيها وقف العمل بالنصوص والمقتضيات القانونية العادية، والاحتكام إلى مقتضيات أكثر شدة وفاعلية لمواجهة ما تعتبره الدولة تهديدا للنظام العام فيها. وتثير هذه القوانين عادة إشكالية احترام الحريات الأساسية للأفراد والجماعات، التي يتم التضييق عليها بحجة ترجيح كفة أمن الدولة وسلامتها بحكم ما يتربص بها من تهديدات.

وبناء عليه، فحالات الاستثناء أو قوانين الطوارئ هي من الآليات الموجودة في كل الدول، والمنظمة بمقتضيات دقيقة نظرا لتداعياتها على حقوق الإنسان والحريات. لكنها تبقى من آليات عنف الدولة "المشروع"، الذي تستعمله في حالات بعينها. وبهذا الصدد ينص قانون الطوارئ المصري على إعمال هذه الحالة "كلما تعرض الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في منطقة منها للخطر سواء كان ذلك بسبب وقوع حرب أو قيام حالة تهدد بوقوعها أو حدوث اضطرابات في الداخل أو كوارث عامة أو انتشار وباء"[2]، فيما يتحدث القانون التونسي عن "حالة خطر داهم ناتج عن نيل خطير من النظام العام وإما في حصول أحداث تكتسي لخطورتها صبغة كارثة عامة"[3]، فيما يثير الدستور المغربي الحالات التي تكون فيها "حوزة التراب الوطني مهددة، أو وقع من الأحداث ما يعرقل السير العادي للمؤسسات الدستورية"[4]. لكن ورود هذه العبارات العامة قد جعل من قوانين الطوارئ أحد مولدات العنف في العديد من الدول عوض أن تكون آلية لتجاوز العنف وتطويقه، "ففي دول مثل سورية والأردن والجزائر ومصر، مازال قانون الطوارئ ولفترة طويلة سيفا مسلطا على رقاب الشعوب، فمن خلال قانون الطوارئ يعامل الناس بطرق مختلفة حسب درجة ولائهم للنخبة الحاكمة"[5].

---

[1] - تقرير التنمية في العالم 2011، ص: 6.

[2] - المادة الأولى ممن قانون الطوارئ المصري.

[3] - الفصل الأول من الأمر 50 لقانون 1978 الذي يؤطر حالة الطوارئ والذي تم إصداره في يناير 1987 بمناسبة الإضرابات التي عرفتها تونس بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل.

[4] - الفصل 59 من الدستور المغربي ل2011.

[5] - حنفي ساري، تقديم كتاب: حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 102 لمؤلفه: أغامبيين جورجو، ترجمة: ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ط:1، 2015، ص: 27.

غير أن هذه العمومية نفسها تجد تفسيرها في كون التنظير ل"حالة الاستثناء" من الصعوبة بمكان، حيث يؤكد فقهاء ومنظرو القانون العام على أن "حالة الضرورة التي يتأسس بموجبها الاستثناء لا يمكن أن تتخذ شكلا قانونيا استنادا منهم إلى الحكمة القديمة القائلة بأن "الضرورة ليس لها قانون necessitas le gem non habet" بل إن تعريف المصطلح نفسه يزداد تعقيدا لوجوده على الحدود الفاصلة بين السياسة والقانون"[1]، أي في المنطقة الرمادية التي تتسع فيها مساحات التأويل والتي تكتسي معها الإجراءات الاستثنائية "وضعية الإجراءات القانونية التي لا سبيل لتفهمها على المستوى القانوني، وتتخذ "حالة الاستثناء" شكلا قانونيا لما لا يمكن أن يكون قانونيا"[2].

وإذا كانت حالات الاستثناء هي الإجابة المعتمدة حيال الأزمات التقليدية التي كانت تعترض الدول خاصة خلال القرن السابق، في إطار العنف والعنف المضاد للدولة ومعارضيها من جهة، أو في مواجهة الاعتداءات الخارجية، فإن قوانين الطوارئ ستترك مكانها، لصالح قوانين لا تقل عنها إثارة للجدل، هي قوانين الإرهاب التي ظهرت في خضم "الحرب الدولية" على الإرهاب، كتمظهر لموجة عالمية من التعامل مع الظاهرة الإرهابية التي تمثل اليوم العمود الفقري للظاهرة العنفية الدولية، حيث "أصبحت الانتقادات السياسية والعلمية حول استغلال مكافحة الإرهاب لبلوغ أهداف سياسية داخلية عملة رائجة"[3].

وفي قلب هذه الانتقادات تأتي العلاقة بين الأمن والحرية "كقيمتين أقل ما يقال عن العلاقة بينهما على امتداد تاريخهما أنها مثيرة للجدل houleuses"[4]، بل يمكن تشبيههما بكفتي الميزان، "فأمام ضرورة التصدي بشكل فعال للإرهاب، تقوم الحكومات بتعزيز إجراءات ووسائل رغم أنها تهدف إلى ضمان أقصى ما يمكن من الأمن، إلا أنها تصطدم

---

[1] - أغامبيين جورجو، حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 102، ترجمة: ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ط:1، 2015، ص: 42.

[2] - المرجع نفسه، ص:42.

[3] - FRAGNON Julien , « Les frontières poreuses de la lutte contre le terrorisme en France : Discours et lois antiterroristes depuis le 11 septembre 2001 », Colloque annuel de la Société Québécoise de Science Politique, Mai 2007, Québec, Canada, p :1.
https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00619243/PDF/SQSPPanel7FragnonTerrorisme.pdf, (consulté le : 10/4/2017).

[4]- BIGO Didier, WALKER R.B.J. & chercheurs ELISE, « Liberté et Sécurité en Europe : enjeux contemporains», Cultures & Conflits [En ligne], N° :61, printemps 2006, p :1.
URL : http://conflits.revues.org/2040 (mis en ligne le 17 mai 2006, et consulté le 24/6/2014).

بالقيم الديمقراطية الأساسية، وبدولة القانون"[1]، بما يصبح معه مزيد من الأمن يعني حريات أقل، ومزيد من الحريات يعني أمنا أقل، والموازنة بينهما وضعية مثلى يصعب بلوغها في ظل حرب مفتوحة على الإرهاب، تستدعي اعتماد الدول لتدابير من شأنها أن "تؤثر سلبا على التمتع بحزمة من حقوق الإنسان بما فيها مبدأي المساواة وعدم التمييز، والحق في حرية الحركة، والحق في اللجوء، والحق في الخصوصية"[2]. وفي هذا الصدد، جددت لجنة حقوق الإنسان التأكيد على "أنه يجب على الدول أن تكفل امتثال أي تدبير يتخذ لمكافحة الإرهاب لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان واللاجئين والقانون الإنساني الدولي"[3]، وكذا مقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية خاصة في مادته الرابعة[4]، على اعتبار أن مجموعة من الحقوق غير قابلة للتقييد. لكن واقع الممارسة يكشف عن مجموعة من التجاوزات التي شكلت سمة لقوانين الإرهاب رغم النص على "أنه كلما حَدَّت التدابير ضد الإرهاب، بما فيها تلك المتعلقة بالبنية التحتية للأمن، من التمتع الكامل بحق من حقوق الإنسان، يتوجب على الدول أن تبرهن على أن هذه التدابير منصوص عليها في القانون، وضرورية ومتناسبة"[5].

ويبدو الحق في المحاكمة العادلة وحق اللجوء أحد أهم الحقوق التي تتهددها منظومة مكافحة الإرهاب في العديد من الدول، بل إن القوة العظمى الأولى في العالم ستضرب الحق الأول من خلال ما اعتمدته من ممارسات في حق معتقلي غوانتنامو، فيما ستعمد العديد من الدول خاصة الغربية منها إلى مسطرة ترحيل المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية في حال تورطهم في أعمال إرهابية.

---

[1] - PETROPOULO Athanasia, Liberté et sécurité : Les mesures antiterroristes et la Cour européenne des droits de l'Homme, éditions A.Pedone 2014, p :489.

[2] - United Nations Counter terrorism Implementation Task Force CTITF Working Group on Protecting Human Rights while Countering Terrorism, Basic Human Rights Reference Guide: Security Infrastructure ,United Nations Office of the High Commissioner on Human Rights, United Nations New York, 2010, p :9.

[3] - المادة الأولى من القرار 2005/80.
http://www.ohchr.org/AR/Issues/Terrorism/Pages/SRTerrorismIndex.aspx

[4] - المادة الثالثة من القرار 2005/80.

[5] - United Nations Counter terrorism Implementation Task Force CTITF Working Group on Protecting Human Rights while Countering Terrorism, Basic Human Rights Reference Guide: Security Infrastructure, op, cit, p :9.

المطلب الثاني: التعاطي الدولي مع الإشكال البيئي

يعتبر الأمن البيئي من أبعاد الأمن المستحدثة والطارئة على مفهوم الأمن الذي ارتبط تقليديا بأنواع بعينها من التهديدات كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وعادة ما يتم النظر للأمن البيئي باعتباره "أحد نتائج إعادة تعريف مفهوم الأمن التي بدأت مع سبعينيات القرن الماضي"[1]. وقد قامت إعادة التعريف هذه على "إضافة أبعاد جديدة للأمن"[2] على رأسها البعد البيئي بما يتيح الحديث عن "أمننة البيئة"[3]. وفي إطار هذه العملية، يمكن التمييز بين "ثلاثة أهداف أساسية: الوقاية من الحروب والصراعات المسلحة الناتجة عن وصول الموارد للندرة وتدهور البيئة، والوقاية من الكوارث الأخرى الناتجة عن وصول الموارد للندرة وتدهور البيئة، والوقاية من تآكل القدرة على التحمل التي تتيح الاستدامة البيئية"[4].

إن جعل البيئة موضوعا للأمن، يخترقه، من جهة، اعتبارها حاضنة لتهديدات أمنية معينة، ومن جهة ثانية موضوعا لتهديدات أخرى تتربص بها، أي أن الأمن البيئي "ينطوي على قضيتين مختلفتين، الأولى تحيل على إعادة تعريف الأمن، فيما تحيل الثانية على أمننة البيئة"[5]. فكيف يمكن النظر للعامل البيئي كتهديد للأمن (الفرع الأول)؟ وما الاستجابات التي وفرها المجتمع الدولي للتصدي للتهديدات التي تتربص بالبيئة (الفرع الثاني)؟

الفرع الأول: أمننة القضايا البيئية وتداعياتها

يحيل الأمن البيئي على بعدين أساسيين؛ بعد علمي محض تزودنا به مختبرات الدراسات وأبحاث العلماء في المجالات المختلفة، وبعد سياسي مرتبط بالسياسات العمومية في كل دولة، وسياستها الخارجية. ويلتقي البعدان في الاعتراف بكون العالم اليوم أمام حقيقة تدهور بيئي ينذر بنتائج سلبية على الحياة البشرية، وهو ما شكل موضوع

---

[1] -BROCK Lothar, « the environment and security : conceptuel and theorical issuues », in : GLEDITSCH .N.P(edited by), Conflict and the Environment, [volume 33 de 2], NATO ASI series: Environment, North Atlantic Treaty Organization. Scientific Affairs Division, Springer Science & Business Media, 1997, p :17.

[2] - Ibid, p :18.

[3] - Ibid, p :18.

[4] - SERFATI Claude, Une économie politique de la sécurité, KARTHALA Editions, Paris, 2009, p :143.

[5] - BROCK Lothar, op, cit, p :19.

خطاب معبئ ضد المخاطر التي تواجهها البيئة استدعى البحث عن الحلول بعد التثبت من الأسباب، مما سيفرز ما يسمى بالصراعات البيئية التي وضعت مفهومي البيئة والتنمية في مواجهة بعضهما (الفقرة الأولى)، لتطرح إشكالية المسؤولية عن الأضرار الماسة بالبيئة في مواجهة الحق في التنمية وفي التطور (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: البعد الأمني للاختلالات البيئية

عندما تناول BUZAN الأمن البيئي باعتباره أحد أبعاد الأمن التي لا يمكن التغاضي عنها، أو تناول الأمن الدولي بمعزل عنها، فقد استحضر مجموعة من العوامل التي ستكون مولدة للصراعات بعيدا عن التصنيفات التقليدية، و"التدهور البيئي هو أحد التهديدات "غير العسكرية""[1] التي تهدد حياة الناس ورفاهيهم، وبالتالي أمنهم على اعتبار أن الأمن يشكل "وحدة متصلة continuum ووحيدة تتم المحافظة عليها وتحسينها من خلال سياسات وأدوات مترابطة"[2]، تهم مختلف أبعاد الأمن، وكذا مختلف مستوياته.

ويعتبر تدهور البيئة[3] أحد نتائج تطور النشاط البشري وتعقده، وفي الآن ذاته أحد الأسباب المولدة لما يعرف بالصراعات البيئية؛ فالتدهور البيئي يجد ترجمته في صعوبة تحقيق معادلة التنمية والحفاظ على الموارد في مستويات قابلة للاستدامة، لأن نمط التنمية الاقتصادية التي يعرفها العالم منذ الثورة الصناعية كان مطبوعا بسوء توزيع الموارد والاستغلال المفرط لها، مما أفرز نوعا من الندرة، لدرجة يمكن الادعاء معها بأن الصراعات المختلفة عبر العالم تَثْوِي في باطنها تنافسا على الولوج للموارد، حيث غالبا ما اندلعت الحروب والصراعات إما للاستحواذ على موارد أولية أو إمدادات الطاقة أو الموارد المائية، أو الممرات البحرية أو غيرها، كما أن النشاط البشري المتزايد أفرز ضغطا كبيرا على

---

[1] - BROCK Lothar, op, cit, p :19.

[2]- McRAE Rob, HUBERT Don, Sécurité humaine et nouvelle diplomatie, McGill-Queen's Press - MQUP, 2002, p :24.

[3] - مما تجدر الإشارة إليه أننا لم نتناول تعريف البيئة، نظرا لكون هذا المفهوم - كما يقول GUYOT - من المفاهيم الكثيرة الاستعمال دونما وجود اتفاق على دلالتها. مع الإشارة إلى أنه يستعمل في معظم الأحيان للتعبير عن "الطبيعة". مزيد من التفاصيل في الاطروحة التالية:

GUYOT Sylvain, L'environnement contesté : la territorialisation des conflits environnementaux sur le littoral du Kwazulu-natal (Afrique du Sud : Kosi Bay, St Lucia, Richards Bay et Port Shepstone), Géographie, Université de Nanterre - Paris X, 2003,p :16.

هذه الموارد أدى إلى تغيرات بيئية environnemental change يعتبر Howmer-Dixon أن ستا منها مثير للانتباه وهي "تدهور الماء والتربة، وإزالة الغابات، وتناقص مصايد الأسماك، وبدرجة أقل، الاحتباس الحراري وتآكل طبقة الأوزون في الغلاف الجوي"[1]؛ وهي ظواهر تمس بالأساس مصادر عيش للعديد من السكان، وبالتالي تعتبر عاملا مؤججا للصراعات البيئية المحلية بين الجماعات سواء بسبب التنافس المواكب بالندرة وما ينتج عنها من مشاكل اجتماعية كالفقر والتهميش والبطالة وغيرها، أو بسبب ما تفرضه في بعض الأحيان من هجرات بيئية[2] تولد ضغوطا على المجال في المناطق المستقبلة للهجرة.

وعلى المستوى المحلي، يحيل الصراع البيئي، كنتاج للنشاط البشري الضاغط على البيئة، على "تعارض قوي بين فاعلين تتم ترجمته إلى مستويات مختلفة من العنف المندلع بسبب تجهيزات أو بنية تحتية (في شكل مشروع أو تم إنجازها) تغير البيئة (في معناها الواسع) المألوفة من قبل هؤلاء الفاعلين الذين يمارسون أنشطة فيها أو يسكنون بقربها (يومي أو أسبوعي أو فصلي)"[3]. وبذلك فالصراع البيئي من الصراعات داخل المجتمع les conflits de société غير ذات البعد العسكري. وهي مرتبطة بمفهوم الإقليم territoire وبتنامي الانشغال بالتنمية المستدامة في أبعادها الاجتماعية والإيكولوجية على حد سواء. ويولد الاهتمام المتزايد بالبيئة – بالمعنى الواسع للمصطلح- سواء من قبل الأفراد أو المقاولات الاهتمامَ بعاملين يقودان إلى إعادة إدماج البعد الصراعي"[4]؛ يتمثل العامل الأول في كون المسألة البيئية أصبحت حاضرة بقوة في كل النقاشات التي تهم قضايا التنمية، فيما يعكس العامل الثاني عدم تجانس الفئة المشاركة في النقاش والتي تذهب لحد

---

[1] - HOMER-DIXON Thomas F , BLITT Jessica , Ecoviolence: Links Among Environment, Population and Security , Rowman & Littlefield, 1998, p :2. [water and land degradation, deforestation, decline in fisheries, and, to a lesser extent, global warming and stratospheric ozone depletion].

[2] - "ربما كان أوائل لاجئي المناخ في العصر الحديث هم ال 500000 مواطن من بنغلاديش الذين أصبحوا بدون مأوى عندما غمرت نصف جزيرة بولا بالماء في 2005"

كريستيان بارينتي، مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 411، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014، ص:22.

[3] - LASLAZ Lionel, « Conflit environnemental » ,

http://www.hypergeo.eu/spip.php?article635# (consulté le :24/4/2017).

[4] - TORRE André, « Conflits environnementaux et territoires », in Zuindeau B. (ed), Développement Durable et Territoire, Presses Universitaires du Septentrion, 2010, pp:1-2 http://andre-torre.com/pdf/PDFpub197N1.pdf (consulté le: 24/4/2017).

التناقض على اعتبار أنها تضـم فقراء وأغنياء، الأقوياء والأقل قوة، ناهيك عن "المبعدين من التنمية exclus du développement، مما يولد صـراعات اجتماعية متمحورة على المجال وأساليب تدبيره وأهداف هذا التدبير. وبالفعل، فضمن هذه الصراعات على المجال "يمكن أن ندمج بدون حرج الصـراعات البيئية"[1]، كصـراعات محلية أو جهوية تقوم على "نوع من العيش جنبا لجنب"[2]، في مجال واحد حيث أنه مع هذا التجاور يمكن لسـؤال البيئة "أن يهدد الوحدة الترابية لدولة و/أو يشـعل صـراعات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول خاصة بسبب استنفاذ الموارد"[3].

وبناء عليه، يشـكل الصـراع البيئي أحد التهديدات الماسـة بالأمن الوطني لكل دولة بالدرجة الأولى وبالأمن الإقليمي لتجمع معين. وهو يرتبط في الحالة الأولى بسـيرورة التنمية في البلد الواحد، وبتدبير استغلال الموارد في تجمع إقليمي معين.

ورغم أن المشاكل البيئية بصفة عامة ذات طابع عابر للحدود، إلا أن معالجتها عرفت إعادة تبئير الدولة كمَعْني بالمشـكل وفاعل في المسـاهمة في البحث عن الحل، فالأمن البيئي مرتبط بالدولة بالدرجة الأولى، إذ "لا يمكن تصـوره إلا من منظور دولتي حيث يعتبر من المكونات الأساسية للأمن الوطني"[54]، بما يحيل عليه ذلك من عودة للمنظور الواقعي.. وبهذا الصدد تم النظر للإشكالات البيئية بصفتها مشاكل سياسية تستدعي حلولا ذات طبيعة خاصة؛ بمعنى أنها تصبح قضايا أمنية، مرتبطة بمختلف مستويات الأمن؛ الأمن الفردي

---

[1]- Ibid, p:3.

[2] - LASLAZ Lionel, « Conflit environnemental » , op, cit.

[3] - MAERTENS Lucile, « La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques », Fiche de l'Irsem n° 17, Juin 2012, p :3.
www.defense.gouv.fr/irsem (consulté le 30/4/2017).

[4] - FREDERICK Michel, « La sécurité environnementale : éléments de définition », Etudes internationales, vol : 24, n° :4, 1993, p : 760.
www.erudit.org (consulté le :11/5/2017).

[5] - يفسـر FREDERICK الارتباط بين الأمن الوطنى ومكونه البيئ من زاويتين. فمن جهة، تعالج المشـاكل البيئية باعتبارها عاملا أسـاسـيا فى اللاأمن. وتتأسـس السـيناريوهات إما على اصـطدامات ناتجة عن صـراعات إيكولوجية محلية أو إقليمية (تلوث عابر للحدود، استنزاف مورد مشترك...)، واما على تحول فى علاقات القوة فى منطقة معينة – أو بين مناطق معينة- عقب اختلالات بيئية كبرى (تغيرات مناخية، تصحر، حوادث إيكولوجية...). ومن جهة ثانية، تعالج المشـاكل البيئية كعامل ثانوي accessoire للأمن. وفى الحالة الأخيرة يتم النظر للمشـاكل البيئية كتهديدات غير مباشـرة لأمن الدولة بل فقط معززة لحالات اللاأمن التى تبقى وليدة الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ويقتصر دور المشاكل البيئية على إضافة أبعاد أخرى عليها (المرجع السابق ص ص: 760-761)

طالما أن سمة عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم الوضع المتميز للفرد، وأمن الدولة، والأمن الدولي بصفة عامة في عالم الحدود النفوذة perméables. غير أن أمننة البيئة "تنطوي على مخاطر أكثر منها على فرص"[1]، فإذا كان الحديث عن الأمن البيئي يعطي ضمنيا انطباعا عن الحديث عن أمن غير ذي طبيعة عسكرية، فإن أمننة البيئة بالمقابل والخطاب المنتج لهذه العملية، بقدر ما يساهم في خلق وعي جماعي بخطورة الإشكالات البيئية، بقدر ما يقدم ما يكفي من الذرائع لتبرير عمليات عسكرية[2]، كما أن من شأن خطاب الأمننة هذا نزع الطابع السياسي عن القضايا البيئية بالشكل الذي قد يؤدي إلى "عدم وضوح مصالح الأطراف المشاركة في النقاش"[3] حول هذه القضايا.

وباستعراض الدائرة الواسعة للقضايا البيئية[4] التي تشكل تهديدات للأمن بمختلف مستوياته، يبدو البحث عن حلول لها ذا طبيعة مستعجلة لأنها ليست فقط من عوامل اللاأمن بفعل انعكاساتها السلبية على الاقتصادات الوطنية للدول المختلفة، وبالتالي على استقرارها وأمنها الاقتصادي والسياسي، وكذا على علاقاتها الخارجية بفعل التوترات التي يمكن أن تولدها بينها ، ولكن أيضا لأنها تهدد البقاء البشري في حد ذاته، إذ من شأن الارتفاع الذي تعرفه حرارة الأرض مثلا أن يقضي على العديد من النظم الإيكولوجية، ويقضي على العديد من الكائنات، ويهدد بذلك الحياة البشرية. وبهذا الصدد تعتبر التغيرات

---

[1] - BROCK Lothar, op, cit, p :21.

[2] - إن اعتبار تهديدات بيئية بهذا الصدد تهديدا للأمن أو السلم الدوليين، أو إدراجها ضمن الأعمال العدوانية يرتب تدخل مجلس الأمن باعتبار دوره في تسوية النزاعات حيث يصبح هو المخول للبث في هذه القضايا بمقتضى الصلاحيات الممنوحة له من الميثاق خاصة المادتين 39 و40 والتي تتيح له مطالبة الأطراف بتنفيذ التزاماتها كما تحدد المادتان 41 و42 مجموع الإجراءات التي يمكنه اللجوء إليها في الحالة المعاكسة سواء ذات الطبيعة السياسية أو الديبلوماسية أو العسكرية أي اللجوء إلى القوة العسكرية (المادتان 46 و47 من الميثاق).

[3] - Ibid, p :19.

[4] - يتسع مدى هذه القضايا من الكوارث الطبيعية من براكين وفيضانات وموجات جفاف، إلى الكوارث الناجمة عن سوء التدبير الإنساني كاستعمال الأسلحة النووية والبيولوجية، أو انفجار مفاعلات نووية، أو تسربات إشعاعية كما حالة تشرنوبيل، أو تلوثات مولدة لغازات الدفيئة، وعلى رأسها تلوث الهواء، بالإضافة إلى تلوث المياه والبحار، وتدهور التربة وتقلص المساحات الصالحة للزراعة إضافة إلى تقلص الموارد المائية، كما أن التمدن وأنماط الاستهلاك الجديدة، ومخلفات الحروب المندلعة على امتداد المعمور، ساهمت في تعميق المشاكل البيئية. ومن المؤكد أن القضايا البيئية من التعقد والتشابك بما لا يتسع المجال للتفصيل فيه في هذا البحث، لذلك سنركز على التغيرات المناخية باعتبارها النقطة التي تلتقي عندها كل القضايا.

المناخية النواة الصلبة للتغيرات البيئية بصفة عامة لأنها نقطة التقاء جميع الظواهر كنتيجة لبعضها ومولد لأخرى وفق حلقة مغلقة تعيد إنتاج نفسها في كل حين. فكيف السبيل لتلافي هذا المآل؟

عبر سلسلة من المفاوضات العسيرة، تم التوصل إلى كلمتين مفتاحين لمواجهة الظاهرة، "كإجراءين ضروريين لمواجهة التغيرات المناخية"[1]: التكيف، والتخفيف. ويراد بالتكيف هيكلة الأنشطة البشرية مع الأنظمة الطبيعية للتصدي للتغيرات المناخية سواء منها الحالة أو المرتقبة، فيما ينسحب التخفيف على كل المجهودات والأنشطة الرامية إلى تقليص انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وإذا كان "تعريف التخفيف وحيدا وواضحا وهو التخفيف من الانبعاثات أو الرفع من تخزينها في خزانات غير الغلاف الجوي، فإن تدابير التكيف تعرف اختلافا كبيرا"[2] ما بين تدابير وقائية استباقية anticipative وأخرى استجاباتية réactive لواقع معين (التدابير التي تلي إعصارا معينا أو موجة جفاف مثلا). وهذا الاختلاف بحسب الوضعيات وبحسب المناطق وحجم الممانعات التي قد تبديها الأطراف المعنية بأي من التدابير المفترض اتخاذها، يجعل قضية معالجة التغيرات المناخية من القضايا الشائكة المطروحة على النظام الدولي الراهن.

ويمكن الادعاء على أن هذا النظام قد ورث عن سابقه نوعا من الوعي بالإشكال البيئي حيث "شكل مؤتمر ستوكهولم للتنمية البشرية البداية الفعلية ل"عولمة التفكير البيئي" وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها"[3]، ومع هذا المؤتمر[4]، "بدأ تطور القانون الدولي البيئي كفرع مستقل عن القانون الدولي العام موازاة مع ارتفاع الوعي البيئي

---

[1] - MANSANET-BATALLER Maria, « Les enjeux de l'adaptation aux changements climatiques », Etude Climat n°21 , Avril 2010, p :1.
www.cdcclimat.com/.../pdf/21_Etude_Climat_FR_Les_enjeux_de_l_adaptation_aux_changements ...

[2]- MANSANET-BATALLER Maria, « Les enjeux de l'adaptation aux changements climatiques », Etude Climat n°21 , Avril 2010, p :6.

[3] - شكراني الحسين، "من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف خريف 2013، ص: 148.

[4] - قبل هذا المؤتمر لم يكن هناك اتفاقيات بشأن تدهور التربة والجو، والمواد الكيماوية والنفايات الخطرة، لتتناسل بعده العديد من الاتفاقيات التي عالجت كل منها مشكلة بيئية كانت مطروحة في زمانها. أنظر:
BETTATI Mario, Droit international de l'environnement, Odile Jacob, Paris, 2012, p p :22-23.

في العالم المتقدم في أوائل السبعينات من القرن العشرين"[1]. لكن ما تمخض عنه لم يكن كافيا "فمن جهة لم تسمح لا التوصيات المتبناة في "إعلان استكهولم" ولا التدابير التي نصت عليها "خطة العمل" خاصة من وجهة النظر المؤسساتية من خلال إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE، بالإجابة على المشاكل الموجودة بطريقة مرضية بالكامل. ومن ناحية ثانية، العديد من الأسئلة الخامدة خلال المؤتمر، ستطفو على السطح بشكل تدريجي لكنه سريع"[2]. وعلى رأس هذه الأسئلة تأتي العلاقة المعقدة بين البيئة والتنمية خاصة في علاقتها بالفقر، بما يمكن معه القول أنه "منذ استكهولم تم إنشاء صلة ضرورية بين البيئة والتنمية"[3]، بل إن هذه العلاقة أصبحت تشكل "رهانا حقيقيا كان ربحه يمثل شرطا للحفاظ على البيئة العالمية"[4].

وبناء عليه، كان لا بد من مباشرة البحث عن توفير إطار قانوني كفيل بتجاوز الصعوبات المطروحة من خلال توفير إجابة مقبولة وعملية لمعادلة البيئة في مواجهة التنمية، عبر البت في واحدة من أهم نقاط الاختلاف التي طبعت مسار السعي وراء إيجاد إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات في موضوع التغيرات المناخية، ونقصد هنا سؤال المسؤولية.

الفقرة الثانية: المسؤولية الجماعية والمشتركة والمتباينة

يعتبر مفهوم المسؤولية من العقد الهامة في مسلسل المفاوضات بل إن مسار المفاوضات هو مسار تطور التعاطي مع هذا المفهوم. ويحيل مفهوم المسؤولية في معناه الواسع على "عملية تحسيس بالمسؤولية responsabilisation، أي وعي بالتزامات وواجبات

[1] - نفسه، ص: 149.

[2] - KISS Alexandre-Charles, DOUMBE-BILLE Stéphane. « Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992) », In: Annuaire français de droit international, volume 38, 1992. p :824.
http://www.persee.fr/doc/afdi_0066-3085_1992_num_38_1_3097 (consulté le 17/4/2017).

[3]- KISS Alexandre-Charles, DOUMBE-BILLE Stéphane. « Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992) », In: Annuaire français de droit international, volume 38, 1992. p :824.

[4]- Ibid, p :824.

كل واحد، أشخاصا ماديين ومعنويين، خواصا أو عموميين"[1]، تجاه مسألة تعني الجميع ولا تستثني أحدا على مستوى ما ترتبه من نتائج وبالتالي لا بد للجميع أن ينخرط في مكافحتها. أما المعنى الضيق للمفهوم فينسحب على كون المسؤولية البيئية "وسيلة تمكن من تحميل الشخص الذي تسبب في خسائر كلفتَها"[2]، وهو ما سيعبر عنه بمبدأ الملوث-الدافع pollueur- payeur الذي يتعين عليه دفع مقابل للخسائر التي تسبب فيها للبيئة. وهو المبدأ الذي لم يكن لا كافيا ولا فعالا لإيقاف التدهور الكبير للبيئة لصعوبة إعماله في الحالات التي لا يكون فيها التأثير حالا بل تراكميا عبر سنوات، مما يجعل مسألة تحديد الملوث صعبة بله مستحيلة.

وعلى بعد عقدين من مؤتمر ستوكهولم، الذي انعقد في ظل نظام الثنائية القطبية، "والذي سترتقي فيه الانشغالات البيئية لأول مرة إلى درجة رهان دولي"[3]، ستمثل قمة الأرض بريو دي جانيرو علامة فارقة في مسار التعاطي الدولي مع الإشكالات البيئية خاصة في الشق المتعلق بالمسؤولية، علما أن هذه المرحلة كانت مطبوعة من جهة بالتزايد المطرد للتهديدات البيئية، وهشاشة الآليات الدولية لتدبير هذه التهديدات، ومن جهة ثانية بصعود نجم الأمن البيئي كأحد المفاهيم التي رافقت التحول إلى النظام الدولي الراهن. ويرى M.FREDERICK في تسعينيات القرن الماضي أن هذه الهشاشة على مستوى آليات تدبير البيئة الموجودة "تزرع نوعا من عدم الثقة في النسق الدولي"[4] لعدم قدرته على إنتاج إطار قانوني ملزم لكافة الدول يحدد المسؤوليات، ويرتب الجزاءات، فكان على قمة الأرض أن تخلق شروطا لاستعادة الثقة في هذا النظام وقدرته على الإجابة على هذا السؤال.

وبالفعل فقد حاولت قمة الأرض أن تستفيد من أجواء نهاية الحرب الباردة، ومن المنظومة القيمية السائرة في الانتشار، ومن إسهامات الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية

---

[1]- FUCHS Olivier, Pour une définition communautaire de la responsabilité environnementale: Comment appliquer le principe pollueur-payeur? Editions L'Harmattan, 2003, p :8.

[2]- Ibid, p :8.

[3]- CHARLEBOIS Josée Madéia , « Les écolo-alters : justisses environnementales, jeunesse et altermondialisme », in : L'altermondialisme : forums sociaux, résistances et nouvelle culture politique, Eds : Ecosociété, Montérial, 2010, p :334.

[4] - FREDERICK Michel, « La sécurité environnementale : éléments de définition op, cit, pp : 757- 758.

لتجاوز عثرات مؤتمر استكهولم. وهكذا، على مستوى المشاركين في النقاش، كانت اللجنة التحضيرية[1] للمؤتمر مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإضافة إلى مختلف مؤسساتها المتخصصة، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية للحضور، أي أن الشأن البيئي كان شأنا عاما لا يعني الدول فحسب، بل مفتوحا أمام جميع الفاعلين وخاصة منظمات المجتمع المدني المتحررة من كل ضغوط سياسية، والساعية إلى التعبير عن تطلعات فئات مجتمعية مختلفة. ورغم الصعوبات التي طبعت الأشغال التحضيرية، حيث "على بعد شهرين من انعقاد مؤتمر ريو، لم يكن عدد من النقاشات قد انتهى، وفي بعض الأحيان لم يحقق تقدما ملموسا"[2]، فقد نجح المؤتمر في تبني ثلاثة نصوص[3] يعكس طابعها غير الإلزامي مدى الصعوبات التي طبعت مسار المفاوضات والنقاشات في هذا الصدد، بالإضافة إلى توقيع اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1994، والتي رسمت هدفا لها "تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.

وينبغي بلوغ هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرّض إنتاج الأغذية للخطر، وتسمح بالمضي قدماً في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام"[4]. وبذلك تقر الاتفاقية الانتقال من المسؤولية الفردية إلى المسؤولية الجماعية، في مواجهة التغيرات المناخية، كما تقر "المسؤولية المشتركة للدول ولكن المتباينة أيضا"[5]، كمفهوم دينامي يجيب على إشكالية تقاسم الأعباء بين دول متقدمة مسؤولة عن الانبعاثات المسببة للاختلالات البيئية، ودول نامية تحتج بكونها غير مسؤولة عن هذه الاختلالات.

---

[1] - تم إحداث هذه اللجنة بمقتضى قرار الجمعية العامة 228/44 بتاريخ 22 دجنبر 1989.

[2]- KISS Alexandre-Charles, DOUMBE-BILLE Stéphane, op, cit, p :827.

[3] - يتعلق الأمر بإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، و"جدول أعمال القرن 21"، وإعلان المبادئ المتعلق بالغابات.

[4] - المادة 2 من الاتفاقية.

[5] - تنص المادة الرابعة من الاتفاقية على أنه: "يقوم جميع الأطراف، واضعين في الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة، وإن كانت متباينة، وأولوياتهم وأهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يلي:....."

وقد شكل هذا الموضوع وقودا لجدل طويل طبع معالجة قضية المسؤولية ما بين متمسك بالمسؤولية التاريخية للدول الرأسمالية عن الأضرار البيئية التي لحقت بالبشرية منذ الثورة الصناعية الأولى، وبالتالي حق الدول الصاعدة والنامية في بلوغ تنمية شبيهة بالتي حققتها هذه الدول دون قيود على تداعياتها البيئية، ومدافع على كون موضوع المسؤولية البيئية ينصب على آثار التغيرات البيئية وليس المتسبب فيها، وبالتالي فالمسؤولية مشتركة بين الجميع. وبين وجهتي النظر هاتين، "حاولت منظمة الأمم المتحدة أن تُبلور مقاربة توفيقية تقضي بأن المسؤولية البيئية مشتركة بين جميع الفاعلين، لكنها متباينة حسب الظّروف الموضوعية والأولويات الوطنية والإقليمية في شأن القضايا التنموية والأهداف التي تسعى إليها كل دولة على حدة"[1].

وبناء عليه، فقد رسمت قمة الأرض مسارات ثلاثة لمعالجة الإشكال البيئي ذي الطبيعة الكونية بقوة الواقع، التغيرات المناخية، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر. غير أن التركيز الأكبر سيكون على المسار الأول بفعل تأثيره الكبير على باقي المسارات، والذي سيتوج في سنة 2015 باتفاق باريس الذي اعتبر حصيلة مسار طويل وشاق من المفاوضات التي دشنتها قمة الأرض، فما كانت حصيلة هذا العمل؟ وهل يمكن الحديث أخيرا عن إطار قانوني متكامل لمعالجة التغيرات المناخية؟

الفرع الثاني: حدود المسؤوليات وآليات الرقابة في ظل النظام الدولي الراهن

أخذا في عين الاعتبار أن الكوارث الناجمة عن التغيرات المناخية تتسبب في القضاء على مناطق زراعية وإغراق جزر وسواحل ومدن كبيرة، وهو ما يرتب حركات نزوح جماعي تعيد رسم الواقع الديمغرافي للعديد من المناطق وتؤثر على مسارات التنمية فيها، وأن عواقب التغيرات المناخية لا تتوزع بشكل عادل حيث أن مناطق تعتبر أكثر قابلية للتأثر من أخرى، وأن تدبير إشكالية الندرة المرتبطة بارتفاع عدد السكان مقابل ثبات الموارد المتاحة من المشاكل الكبيرة التي تعترض صناع القرار في العديد من البلدان، وأن النقص الشامل المرتبط بالتوزيع غير العادل للموارد المتجددة منها وغير المتجددة من شأنه أن يولد عداوات بين الجماعات المختلفة في الدولة الواحدة أو بين الدول، فإن تأثير التغيرات المناخية يطال

[1] - شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، المستقبل العربي، عدد:454، دجنبر 2016، ص: 132.

بشكل كبير صناعة السياسات الاستراتيجية للدول واستعمالها للقوة العسكرية. وعليه، يكون وجود قانون بيئي دولي يعمل على "تجنب التدهور ومنعه ووقفه والوقاية منه"[1] شرطا ضروريا لضمان الأمن الدولي (الفقرة الأولى)، الذي يمر عبر ضمان نوع من العدالة المناخية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: القانون الدولي البيئي: من إعلان ريو إلى إعلان باريس

رغم النقاشات التي سادت حول جدوى قانون دولي للبيئة بين مؤيد ومعترض، فقد "عرف هذا القانون في غضون عقدين، على المستوى الدولي والوطني على حد سواء، تطورات هائلة جعلت منه شعبة من القانون قائمة الذات"[2]، بالنظر للكم الكبير من النصوص التي تم التوصل إليها[3]، والمؤسسات[4] التي تم إرساؤها، لكنه في الآن ذاته يعاني من العديد من العوائق، فهو قانون "جديد" بالمقارنة مع غيره من القوانين الأخرى، تتجدد قضايا باستمرار وتتعقد، بالإضافة إلى "عدم تجانس مصادره، وتقنية وسائله"[5]. وبعد ربع

---

[1] - SADELEER Nicolas. D, « Les principes comme instruments d'une plus grande cohérence et d'une effectivité accrue du droit de l'environnement », Colloque: Quel avenir pour le droit de l'environnement?, Bruxelles: Facultés universitaires Saint- Louis, 1996, p :239 .

[2] - SADELEER Nicolas. D, « Les principes comme instruments d'une plus grande cohérence et d'une effectivité accrue du droit de l'environnement », Colloque: Quel avenir pour le droit de l'environnement?, Bruxelles: Facultés universitaires Saint- Louis, 1996, p :239.

[3]- استأثرت قضايا البيئة باهتمام كبير يعكسه كم الاتفاقيات الدولية التى تم إبرامها، والمواضيع التى تم تناولها، والتى تطورت على مر السنوات، فإذا كان التلوث هو محور الاهتمام فى فترة معينة، فإن ظهور ثقب الأوزون، سيعطى بعدا آخر للتناول الدولى لقضايا البيئة، ثم التغيرات المناخية فى مرحلة لاحقة. وبهذا الصدد يمكن رصد عدد من الاتفاقيات التى تم إبرامها برعاية الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة كالاتفاقية الخاصة بمنع التلوث الناتج عن السفن(1973)، والاتفاقية الخاصة بمنع تطوير وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية والدمار الناتج عنها (1992)، واتفاقية فيينا الخاصة بحماية طبقة الأوزون (1985) بشأن دعم التعاون الدولى لحماية طبقة الأوزون العليا من الآثار الضارة لأنشطة الإنسان المختلفة، و بروتوكول مونتريال الخاص بالمواد التى تعمل على تآكل طبقة الأوزون (1987) والذى تم تعديله منذ ذلك الحين عدة مرات، واتفاقية بازل الخاصة بالتحكم فى نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها (1989)، وبعد عقد، سيتم التصديق على بروتوكول بازل الخاص بإمكانية التعويض عن الخسائر الناتجة عن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها، ومقتضيات حماية البيئة البحرية في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (1982)، وغيرها من الاتفاقيات التي لا يتسع المجال لحصرها هنا.

[4] - يشتغل على قضايا البيئة العديد منم المؤسسات كمنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الملاحة الدولية، كما يعتبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، مؤشرا على التعاطي المتقدم للمجتمع الدولي مع القضايا البيئية. كما يعتبر إحداث غرفة في محكمة العدل الدولية في تسعينيات القرن الماضي معنية بالقضايا البيئية مؤشرا آخر بهذا الصدد.....

[5]- SADELEER Nicolas. D, op, cit, p :240.

قرن منذ قمة الأرض التي أعلنت الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية، وتنبهت لخطر التغيرات المناخية كأحد النتائج التي عكسها اكتشاف ثقب الأزون بما غير النظرة للتغيرات البيئية بصفة عامة، ووجه شكل التعامل معها، توصل المجتمع الدولي دولا ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومجتمع مدني إلى اتفاقية باريس 2015 في إطار مفاوضات الدول الأطراف في دورتها 21، والتي يعود الفضل في إرساء عادة انعقادها لقمة الأرض نفسها.

وبالنظر لتطور مسار المفاوضات يمكن الادعاء أن الأمن المناخي كان النواة الصلبة للأمن البيئي التي حاولت الأطراف المختلفة إيجاد إطار قانوني اتفاقي ملزم كفيل بضمان عدم المساس به. وقد كان مسار بلورة هذا الإطار محكوما بمفاهيم المرحلة الراهنة وفي قلبها الاعتماد المتبادل، والتعاون الدولي ومكانة الفرد المتميزة، لكنه في الآن ذاته كان مرتكزا على دور الدولة الكبير في هذا الباب "فمفهوما السيادة والوحدة الترابية – الذين يسبح فيهما مفهوم الأمن الوطني- هما اللذان يؤسسان القانون الدولي للبيئة"[1] مادام القانون الدولي لازال يقسم الأرض وفق حدود سياسية بالتحديد؛ أقاليم الدول، ومناطق تقع خارج الولايات الوطنية. ويجد هذا الاعتماد على الدولة ترجمته في مجموع الآليات التي أرساها برتوكول كيوتو بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية الإطارية حيز التطبيق، في إطار مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عام 1997 حيث أقر آلية **التنفيذ المشترك** والتي تعني الدول الصناعية[2] بالأساس، فيما سيتم إقرار آلية **التنمية النظيفة**، التي تعبر عن نوع من تبادل المنافع[3] بين الدول الصناعية والدول النامية، ثم آلية **الاتجار في الانبعاثات** من خلال استفادة المشاريع التي تندرج تحت آلية التنمية النظيفة من كوبونات مُعتمدة لخفض الانبعاثات certified emission reduction credits تمثل "سلعة" جديدة يمكن أن تشتريها الدول الصناعية من الدول التي لم تصل إلى استهلاك حصتها من حقوق الانبعاث أو حقوق

---

[1] - FREDERICK Michel, « La sécurité environnementale : éléments de définition », op, cit, p : 761.

[2] - تنص المادة 6 من البروتوكول على: يجوز لأى طرف مدرج فى المرفق الأول لغرض الوفاء بالتزاماته بموجب المادة 3 ،أن ينقل إلى طرف آخر أو يحتاز منه وحدات خفض انبعاثات ناجمة عن المشاريع الهادفة إلى خفض الانبعاثات البشرية المصدر من غازات الدفيئة أو تعزيز إزالتها بواسطة البواليع فى أى قطاع من قطاعات الاقتصاد بشروط....."

[3] - تنص الفقرة الثانية من المادة 12 من البروتوكول على: " يكون الغرض من آلية التنمية النظيفة هو مساعدة الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول على تحقيق التنمية المستدامة والإسهام في الهدف النهائي للاتفاقية، ومساعدة الأطراف المدرجة في المرفق الأول على الامتثال لالتزاماتها بتحديد وخفض الانبعاثات كمياً وفقاً للمادة 3".

التلويث، مما يساهم في إيجاد نوع من التوازن الضروري لبلوغ أهداف البروتوكول الرامية لخفض وتحديد الانبعاثات كميا (المادة2) وفق المعايير التي حددتها المادة الثالثة من البروتوكول.

غير أن تمييز البروتوكول بين دول صناعية وأخرى نامية، وترتيب التزامات على الأولى، كان من بين أهم أسباب الإعراض على التوقيع عليه من قبل عدد من الدول، وهو ما ستحاول الأطراف تجاوزه في المؤتمرات اللاحقة من خلال إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة حيث مسؤولية التصدي لتحدي تغيّر المناخ هي مسؤولية مشتركة بين الدول ولكنها تتفاوت بحسب قدرات كل دولة واختلاف السياق الوطني لكل واحدة منها، والذي يفترض أن يتم إدماج حماية البيئة في عملية التنمية من خلال تبني مفهوم التنمية المستدامة، بما تفترضه من وجود "إمكانات اقتصادية هائلة تسمح بتفادي التعارض بين حاجات الجيل الحالي والأجيال المقبلة ومابين متطلبات الرفاهية البشرية وأولويات حماية الطبيعة"[1]، لأن التحدي المطروح مرتبط بنموذج التنمية الاقتصادية والصناعية الذي له تداعياته على انبعاث غازات الدفيئة، مما يحتم الاستدارة نحو نموذج آخر صديق للبيئة، لكنه من المؤكد أنه يتعارض مع الاقتصاد الليبرالي المبني على الحرية ومنطق السوق.

وبعد عشرين سنة من برتوكول كيوتو وآلياته المتبناة، لم يتم التوصل إلى الحد من تفاقم المشاكل البيئية الناجمة عن التغيرات المناخية، وضغطها الكبير على ميزانيات الدول وبالتالي تأثيرها على مسارات التنمية فيها، إضافة إلى التحولات الديمغرافية لأسباب بيئية التي عرفتها العديد من البلدان. وكان لا بد من الاعتراف بأن "تغير المناخ يشكل خطرا داهما على المجتمعات البشرية وعلى كوكب الأرض، يحتمل أن يكون لا رجعة فيه، وبالتالي يتطلب تعاون جميع البلدان على أوسع نطاق ممكن ومشاركتها في إطار استجابة دولية فعالة ومناسبة بغية التعجيل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي"[2]، إذ أن محاربة الاحترار العالمي[3] تحتاج بالفعل لاستجابة شمولية ومتضامنة وعملية.

---

[1] - شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية "، مرجع سابق، ص: 130.

[2] - ديباجة اتفاق باريس، ص: 2، FCCC/CP/2015/L.9/Rev.1
(http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/ara/l09r01a.pdf)

[3] - تعتبر محطة كوبنهاجن 2009 أساسية في مسار التعاطي الدولي مع إشكالية الاحترار العالمي، رغم أن ما تمخضت عنه من نتائج لم يرق إلى ما كان منتظرا منها. ولعل أهم ما سجلته هو اعتمادها الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض دون درجتين مئويتين بالنسبة للعصر قبل الصناعي؛ وهي العتبة التي إذا ما تم

وقد اعتبر اتفاق باريس الذي أسفر عنه مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين إطارا ترجم هذه الخصائص الثلاث؛ فهو اتفاق وقعته جميع الدول المائة وخمسة وتسعين الأطراف في الاتفاقية الإطار بشأن التغيرات المناخية، كتتويج لأربع سنوات من المفاوضات التي أطلقها مؤتمر الأطراف في دورته 17 بديربان Durban سنة 2011، والذي عالج مسألة الاتفاق على تحديد فترة التزام ثانية بموجب بروتوكول كيوتو الذي كان على مسافة عام من استنفاذ مدته، واتخذ قرارا حول العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية، والاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ. وقد كرس الاتفاق اعتماده لمفهوم "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف"[1]، لكنه ربطها ب"الإنصاف"[2]، مشيرا إلى أن تعزيز تقديم الدعم للدول النامية "سيسمح ببلوغ مستوى أعلى من الطموح في إجراءاتها"[3]، ومشددا على سياق التنمية المستدامة والجهود الرامية للقضاء على الفقر.

ويتوخى هذا الاتفاق احتواء ارتفاع معدل درجات الحرارة دون الدرجتين المئويتين مقارنة بمستويات درجات الحرارة في الحقبة ما قبل الصناعية، ومواصلة تنفيذ الخطوات الرامية إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى 1,5 درجة مئوية محددا لذلك إطارا زمنيا لمراجعة التزامات الدول التي ينبغي أن تكون في منحى تصاعدي، لكنها تبقى طوعية، فإلى أي حد تستطيع الدول الوفاء بهذه الالتزامات، وكيف ستسمح السوق، كفاعل إلى جوار الدولة، بذلك؟

لقد استطاع الاقتصاد الليبرالي، اعتمادا على آليات كيوتو بالإضافة إلى ما نصت عليه آلية كوبنهاجن المتعلقة بمجابهة إزالة الغابات، إدخال آليات السوق العالمية للكربون للانتقال إلى "الاقتصاد الأخضر"، حيث أن آلية الاتجار بالانبعاثات هي نوع من تسليع هذه الانبعاثات وإخضاعها لمنطق العرض والطلب، وانتصار لعقيدة الربح، كما أن الاقتصاد الأخضر يبشر بسوق جديدة لنشاط اقتصادي جديد ستستفيد منه فئات على حساب فئات أخرى، وربما سيعمق الإشكالات البيئية أكثر مما سيساهم في خفضها، لأنه يجب أن

تجاوزها ستكون النتائج كارثية. ولم تكن هذه النسبة مرضية للعديد من الدول خاصة تلك التي لا تساهم بشكل كبير في إنتاج عوامل تفاقم الاحتباس الحراري والتي كان مطلبها هو اعتماد قيمة درجة ونصف عوض درجتين مئويتين.

[1] - المادة 2 من الاتفاق (الفقرة الثانية).

[2] - المادة نفسها.

[3] - المادة 4 من الاتفاق (الفقرة 5).

نستحضر دائما أن "السوق لا تهتم بالوسط البيئي، فهي تدمر دون أي استشراف للمستقبل. تستهلك الطبيعة دون تفكير في المستقبل، لا تطرح السؤال حول الكوكب الذي ستتركه للأجيال المقبلة. السوق لا تعرف الأجيال، إنها تتحرك بإيقاع الآلة"[1]. لكن هذا التحامل على السوق وآلياتها، قد يجد تفنيده في كون سوق قادرة على إنتاج الاستجابات المناسبة للانتقال نحو نمط التنمية المستدامة باعتبارها "صهرا للتنمية والبيئة"[2]، رغم الأزمات التي يعرفها النظام الليبرالي والتي تبقى محطات تصحيحية وليست بنيوية، وبل إنها الآلية التي يجدد عبرها النظام نفسه، ويقاوم الانهيار ويبتدع الحلول للواقع الذي يفرض نفسه والذي مفاده أن "أعباء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر ستكون مكلفة ومفصلية في المستقبل ولاسيما في ظل الأزمات المتتالية والمستدامة للاقتصاد العالمي"[3]، على اعتبار أن هذا الانتقال يندرج في إطار جهود التكيف، فيما يبقى التخفيف من الانبعاثات إحدى التحديات الكبرى المرتبطة بالقوة الإلزامية التي تفتقدها لحد الساعة الأطر القانونية المنظمة للحد من الانبعاثات بما فيها اتفاق باريس. وهو ما سيجعل الآمال تتعلق بشكل كبير بتأثير المجتمع المدني الذي تجندت مكوناته للدفاع عن البيئة وقضاياها وجعلتها "من المحاور الموضوعاتية التي تنظم حولها الورشات والمؤتمرات والأنشطة بمناسبة المنتديات الاجتماعية العالمية منذ ظهورها"[4].

إن الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومة، وتنامي الحركات المناهضة للعولمة، وتزايد حدة التغيرات المناخية، وآثارها الملموسة على فئات كبيرة من الساكنة، وتضارب المواقف بين الدول المختلفة وترددها للوفاء بالتزاماتها، والتهديد بالتراجع عنها، كشف عن نوع من الاختلال في المعالجة نابع من كون الأطراف المطالَبة بهذه المعالجة، والمطالِبة بها ليست متجانسة، وحتى مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة يحمل في طياته الكثير من التحيز الذي فرضته موازين القوة الحالية، لذلك كان لا بد من إعمال مبدأ الإنصاف، كأمر مطلوب تجاه أجيال قادمة، وتجاه مجتمعات تم حرمانها من موارد طبيعية

---

[1] - COMBLIN José, Le néolibéralisme : pensée unique, op, cit, p :168.

[2] - BOURICHE Marie, Les Instruments de solidarité en droit international public ; Connaissances et Savoir, 2012, p :500.

[3] - شكراني الحسين، " العدالة المناخية ...نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، رؤى استراتيجية، العدد الأول، دجنبر 2012، ص: 98.

[4] - CHARLEBOIS Josée Madéia , Ibid, p :336.

من جانب الجيل المعاصر ومن جانب مجتمعات مهيمنة. فهل كان هذا المبدأ متناسقا مع مفهوم العدالة المناخية "كمنظور جديد للعدالة الاجتماعية"[1] الذي أصبح محور المطالب في الألفية الثالثة؟

الفقرة الثانية: سؤال العدالة المناخية

تعتبر قضية المناخ من أعقد القضايا التي يواجهها النظام الدولي الراهن، لأنها تمس بتأثيراتها جميع الفاعلين بدون استثناء وبدون استئذان، في حين أن عملية اتخاذ القرار فيها تخضع لتوازنات أبعد من أن يكون لكل الفاعلين نفس التأثير فيها. تستعاد بهذا الصدد خطاطة المركز والهوامش في النظام الدولي، ويستأثر المركز باتخاذ القرار المناخي فيما تحاول الهوامش الضغط لجعل هذا القرار أكثر إنصافا لها. ويترجم KENFACK هذه الوضعية قائلا: "يبدو أن القضية المناخية أصبحت، بالنسبة للجماعة الدولية، رهانا للقوة تستعمله الدول والفاعلون الدوليون الآخرون لتسجيل تفوقهم، ولفرض مواقفهم، وللإشعاع على الساحة الدولية"[2] ، بمعنى أنها مرتبطة بالأوضاع الخاصة لكل فاعل وتطلعاته وأولياته. فإذا كان وضع الطاقات الأحفورية في قفص الاتهام خطابا تكرس عبر سنوات، واعتبار اعتماد الطاقات البديلة أحد الحلول نحو احتواء التداعيات السلبية للتغيرات المناخية، فإن الأمر لا يخرج –بالنسبة لعدد من الدول- عن إعادة ترتيب لدعائم الأمن الطاقي الذي يكمن في تفاصيل أي أمن آخر اقتصاديا كان أو سياسيا أو إنسانيا أو غيرها؛ فالطاقة، حسب أوزانو عصب القوة إذ إن "كل جبروت وكل قدرة في عالمنا هي علاقة بين طاقة وزمن (الوات تساوي جول بالثانية). وكل إرادة بأس أو مشيئة جبروت تستدعي بالضرورة، وتحتاج وجوبا، لكي تتفعل، إلى موارد مطابقة وكافية من الطاقة"[3].

لكن هذا الواقع الذي لا يرتفع يصطدم بواقع التهديدات الحالَّة بالبيئة العالمية والذي تصبح بمقتضاه المعادلة صعبة بين التخلي عن أحد عناصر القوة والجبروت من أجل البقاء من خلال دعم مسار الانتقال الطاقوي، أو تفضيل الاحتفاظ بهذا العنصر بسبب

---

[1] - شكراني الحسين، " العدالة المناخية ...نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، مرجع سابق، ص: 98.

[2] - KENFACK Eric Chrislain, Vulnérabilité humaine et enjeux climatiques internationaux : de la climato-politique stratégique aux droits de l'Homme, Editions Publibook, 2016, p :25.

[3] - أوزانو ماتيو، "لا جبروت بلا طاقة: "النمو الأخضر" هل هو ضد من الأضداد؟"، أوضاع العالم 2017، مرجع سابق، ص: 190.

عدم القدرة على "قطع العلاقة بين الطاقة والجبروت"[1]. وتتحول هذه المعادلة إلى معضلة تعيد إنتاج نفسها تحت يافطة المسؤولية التاريخية التي تتشبث بها العديد من الدول وما يحيل عليه ذلك من حديث عن "دين مناخيdette climatique" مترتب في ذمة القوى الصناعية يعضده الحق في التنمية بالنسبة للدول النامية والصاعدة على حد سواء من جهة، وبين مقاربة أخرى ترى أن "التطور الاقتصادي وحماية مصالح الدولة وأمنها القومي من أولوياتها؛ أما المسؤولية البيئية فهي مشتركة بين جميع الدول كبيرتها وصغيرتها مادامت انعكاسات الاحتباس الحراري عالمية وشاملة"[2] من جهة ثانية. ووفق هذه المعضلة تبدو الجهود الدولية لاحتواء تفاقم الاحتباس الحراري محفوفة بالمحاذير، خاصة أن طبيعة النظام النيوليبرالي المستند لمنطق الربح تُعَقِّد مهمات الأطراف في التوصل لحلول مستدامة وعادلة؛ طالما أن الإطار القانوني الذي تطور عبر عقود منذ مؤتمر الأرض إلى مؤتمر باريس لا يتوفر على الآليات التي من شأنها إلزام الأطراف، بالإضافة إلى أن التزاماتها الذاتية تبقى دائما تحت ظلال توزيع القوة القائم على مستوى النظام الدولي، وقوة الفاعلين فيه، وهنا لا بد من الإشارة إلى فاعلين اثنين: الشركات المتعددة الجنسيات واستماتتها في الدفاع عن مصالح اقتصادية وتجارية بالدرجة الأولى، والمجتمع المدني العالمي الذي يتبنى مطلب العدالة المناخية.

في هذا الإطار الأخير، يمكن الحديث عن "حركة بيئية mouvement environnementaliste" عرفت خطواتها الأولى مع التطور الصناعي في نهاية القرن التاسع عشر، وما ولده من مخاوف بشأن تأثيره المحتمل على البيئة، لتتطور نحو "موجة ثانية" مع ستينيات القرن الماضي "بفعل الكوارث الإيكولوجية المرتبطة بتطور المدن والصناعات"[3]. وابتداء من ثمانينيات القرن الماضي، وبتصاعد وتيرة الحوادث الضارة بالبيئة وتكرارها، ستظهر "موجة ثالثة أكثر إدراكا وبنفس إصلاحي"[4]، سيتوج عملها على المستوى الدولي بصدور تقرير Brundtland عام 1987، وهو ما سيفسح المجال لتعدد المبادرات والأطر التي حاولت مقاربة الإشكال البيئي. ومع تسعينيات القرن الماضي، "عرفت الحركة البيئية موجة

[1] - المرجع السابق، ص: 191.
[2] - شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، مرجع سابق، ص: 131.
[3] - CHARLEBOIS Josée Madéia , Ibid, p :333.
[4] - Ibid, p :334.

رابعة تميزت بمأسسة المجموعات وهيكلتها وفق نموذج هرمي وجعل أعضائها أكثر حرفية"[1]، لتصبح المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال أحد أهم الفاعلين في سلسلة مؤتمرات الأطراف المتواترة، التي ستجعل من العدالة المناخية أحد المفاهيم التي يمكن عبرها إيجاد حل للمعضلة المطروحة سابقا.

ويغطي مفهوم العدالة المناخية بعدين؛ بعد أفقي يحيل على العدالة بين الأطراف المختلفة، في مرحلة زمنية معينة، لا تستطيع تجاوز اجترار إشكالية المسؤولية التاريخية عن الوضع البيئي الحالي، وآخر عمودي يحيل على العدالة بين الأجيال، وفق ما يمكن تسميته عدالة مناخية جيلية تحفظ للأجيال القادمة حقها في مناخ سليم. وبذلك فمفهوم العدالة المناخية قابل للمعالجة وفق "مقاربة جيلية تهدف إلى تعزيز استدامة الموارد الطبيعية للأجيال المقبلة من جهة أولى، وتضمن الانتقال السلس لهذه الموارد من جيل لآخر من جهة ثانية. وتبعا لذلك توجد إمكانات اقتصادية هائلة تسمح بتفادي التعارض بين حاجات الجيل الحالي والأجيال المقبلة، وما بين أولويات الرفاهية البشرية ومتطلبات حماية الطبيعة"[2]. وهذه القابلية للمعالجة تحتم الاحتكام للآليتين المعتمدتين للتصدي للتغيرات المناخية؛ آليتي التخفيف والتكيف، ومحاولة تأطيرهما بما يسمح ببلوغ العدالة المناخية.

فإذا كان التخفيف يحيل على "كل آلية أو عملية أو سياسة تهدف، إن على الصعيد الدولي أو الوطني، إلى الحيلولة دون ارتفاع تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.."[3] وذلك من خلال تحديد مصادر هذه الانبعاثات، بهدف التحكم فيها وبالتالي تخفيضها، وكذلك تحديد آبار الكربون وخزاناته وتعبئتها لامتصاص القدر الأكبر من هذه الانبعاثات وتخزينها، فإن التكيف مع التغيرات المناخية وآثارها يحيل على "مجموع الأعمال والسياسات والعمليات والآليات الموضوعة والمعمول بها لتقليص تأثير التغيرات المناخية سواء على الأفراد أو الاقتصاديات أو الأنظمة البيئية أو على المجتمعات بصفة عامة"[4]. وبذلك ينطوي التكيف على اعتراف بكون عدد من الظواهر التي أفرزتها التغيرات المناخية لا يمكن أن تتم

[1] - Ibid, p :335.

[2] - شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، مرجع سابق، ص:130.

[3]-KENFACK Eric Chrislain, Vulnérabilité humaine et enjeux climatiques internationaux : de la climato-politique stratégique aux droits de l'Homme, Editions Publibook, 2016, p :25.

[4] - Ibid, p :26.

معالجتها عبر التخفيف لأنها ببساطة لا يمكن أن تعود إلى الحالة التي كانت عليها من قبل، لذلك يبقى التكيف هو الحل الذي يمكن المراهنة عليه بصددها[1] بما يسمح بالحديث عن تدبير مرحلة "التحول المناخي" التي يشهدها العالم، والتي يأتي في صلبها العمل على إنجاز "انتقال طاقي" كفيل بتوفير شروط نجاح الآليتين. فإلى أي حد يمكن تحقيق هذا الشرط؟

في ظل النظام الدولي الراهن، يبدو أنه "من الصعوبة تجاوز المنطق الليبرالي "دعه يعمل دعه يلوث" نظرا إلى تسخيره كل الإمكانيات، لاسيما المادية، من أجل إخضاع كل شيء لمنطق السوق والتنافسية، وهو ما يؤدي حتما إلى خوصصة المناخ وزيادة معدلات الفقر والتهميش واللامساواة الاجتماعية وتسليع الحياة الطبيعة"[2]؛ وهو ما يبرر الريبةَ من مجموع الإجراءات الدولية في المسألة المناخية، وسؤال العدالة فيها، والنظرةَ التي ترى في العدالة المناخية "قطيعة مع "العمل كالمعتاد"الذي يحمي النخب السياسية العالمية، والشركات متعددة الجنسيات والأنظمة العسكرية، وتتطلب تحولا وتكيفا اجتماعيا وبيئيا جذريا"[3]، يقوم على منطق "تسامح إجباري" من الأجيال القادمة، ومن عدد من المجتمعات تجاه حرمانها من عدد من المعطيات الطبيعية، من قبل الجيل المعاصر بالنسبة للأولى، ومن جانب المجتمعات المهيمنة بالنسبة للثانية كواقع لا يمكن أن يرتفع. غير أن هذا التسامح الإجباري يقابله في الجانب الآخر، العمل على "دعم الالتزامات الجماعية وحماية الميراث المشترك للموارد الطبيعية وحماية الحقوق الكونية"[4] اعتمادا على انخراط جماعي يسمح بتجاوز العوائق المحيطة بالموضوع.

وبالفعل، فعمليتا التكيف والتخفيف على حد سواء مكلفتين، وتختلف متطلباتهما من بلد إلى آخر؛ فالبلدان الجزرية مثلا أكثر هشاشة وعرضة للآثار السلبية للتغير المناخي

---

[1] - فمثلا ترى ميكا مينيو- بالويللو أن التكيف يعتبر شرطا للبقاء في العديد من المناطق، قائلة: "في مصر والدول المجاورة لها، يعتمد البقاء على التكيف مع موجات جديدة من الجفاف والعواصف والفيضانات وتلف المحاصيل". أنظر: ميكا مينيو- بالويللو، "العنف المصاحب لتغير المناخ في مصر"، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، تحرير: حمزة حموشان و ميكا مينيو- بالويللو، ترجمة: عباب مراد، مؤسسات: روزا لوكسمبورغ، وبلاطفورم لندن وعدالة بيئية شمال إفريقيا، ط:1، 2015، ص:34.

[2] - شكراني الحسين، المرجع السابق، ص: 143.

[3] - حمزة حموشان و ميكا مينيو- بالويللو، "الكفاح من أجل العدالة المناخية في إفريقيا"، في: الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، مرجع سابق، ص: 14.

[4] - شكراني الحسين، "نحو مقاربة جيلية للعدالة المناخية"، المستقبل العربي، عدد:454، دجنبر 2016، ص: 129.

من البلدان غير الجزرية، كما أن الكلفة الاقتصـادية للعملية في البلدان النامية أكبر منها بالنسبة للدول المتقدمة، بالإضافة إلى أن السكان الذين ساهموا أو الذين لازالوا يساهمون بشـكل أقل في التغيرات المناخية هم الذين سـيعانون أكثر من آثارها بفعل غياب الموارد المالية والتقنيات المناسبة، أو عدم كفايتها. وهنا ستطرح قضيتان غاية في الأهمية في مسار التعاطي الدولي مع الإشكال البيئي: قضية التمويل ونقل التكنولوجيا، وقضية بناء القدرات والحفاظ على نفس مستوى النمو.

بخصوص قضية التمويل، لا بد من الإشارة إلى أن استعدادات المجتمعات للانخراط في عمليتي التكيف أو التخفيف تتأثر بعدد من العوامل كمستوى الدخل، أي الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد، وبجنسه، ومستوى تعليمه، وغيرها من العوامل الاجتماعية، وبالتالي فالمجتمعات ذات الدخول المنخفضة، ستقف عاجزة أمام الانخراط في هاتين العمليتين، لذلك شكلت قضية التمويل واحدة من القضايا الخلافية في مفاوضات البلدان الأطراف، وإحدى النقاط الأكثر أهمية لأنها تعتبر شرطا للمرور نحو أجرأة الطموح الدولي بمكافحة التأثيرات الضارة للتغيرات المناخية. وبهذا الصدد، وعدت الدول الغنية عام 2009 بتقديم مئة مليار دولار سنويا بداية من 2020 لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة، ولتتلاءم مع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تعتبر هي أولى ضحاياها، فيما طلبت الدول النامية أن ينص الاتفاق على أن هذا المبلغ ليس سوى "حدّاً أدنى".

وبهذا الصدد، فقد عكس اتفاق باريس حجم الصعوبة التي تحيط بمسألة التمويل من خلال ما نصت عليه المادة التاسعة منه حيث نصت على أن "تقدم البلدان المتقدمة الأطراف موارد مالية لمساعدة البلدان النامية الأطراف في كل من التخفيف التكيف مواصلة لالتزاماتها القائمة بموجب الاتفاقية"[1]. كما "شجع" الاتفاق "الأطراف الأخرى على تقديم أو مواصلة تقديم الدعم طوعيا"[2]، فيما يفهم منه أن الاتفاق "يجبر الدول المتقدمة على تحويل موارد إلى الدول النامية، ويدعو الدول النامية إلى المساهمة في هذا التحويل بشكل طوعي"[3]، لكن قراءة مختلف الفقرات المؤطرة لموضوع التمويل بمقتضى المادة

[1] - الفقرة الأولى من المادة التاسعة من الاتفاق.

[2] - الفقرة الثانية من المادة التاسعة من الاتفاق.

[3] - ST-GENES Géraud de Lassus, « l'accord de Paris sur le climat : quelques éléments de décryptage », Revue québécoise de droit international, 28.2(2015), p : 40.

التاسعة من الاتفاق تجعل هذه المادة "غير واضحة سواء فيما يتعلق بمصادر التمويل (خاصة أو عمومية)، أو بنمط تعبئتها (قروض و منح)"[1]، إذ إن منطوق الفقرة الثالثة يتسم بالعمومية وعدم التحديد في إحالته على "طائفة واسعة من المصادر والأدوات والقنوات، مع الإشارة للدور الهام للأموال العامة"[2]، وإلى ضرورة أن تشكل التعبئة للتمويل المناخي "تقدما يتجاوز الجهود المبذولة سابقا"[3] بما تصبح فيه الطوعية تنسيبا لمنطق الالتزامات في حد ذاتها، وبالتالي للقدرة الإلزامية للاتفاق.

وإذا كان التفاؤل بكون الاتفاق يمثل "أول معاهدة دولية حول المناخ يتم تبنيها منذ بروتكول كيوطو سنة 1997، أي منذ ثمانية عشر سنة. وخلافا له فقد تمتع الاتفاق بدعم مجموع أطراف اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية"[4]، فإن تلويح هذه الأخيرة بالانسحاب من الاتفاق كان هاجسا من شأنه أن يشكل، حسب Géraud de Lassus "تراجعا مهما في التصدي للتغيرات المناخية"[5]، لأنها، في هذا السياق، ستكون ضربة قوية لمصادر التمويل التي يفترض أن تغطي منها نسبة هامة، وخفضا لسقف التطلعات بخصوص الهدف الذي سطره الاتفاق بحكم أن الأمر يتعلق بأحد الأطراف المساهم في انبعاثات الغازات بشكل كبير.

وسيبقى فاتح يونيو 2017 من التواريخ المؤثرة في وصول اتفاق باريس لأهدافه التي سطرتها المادة الثانية، لأن تراجع القوة الأولى في العالم، بشكل صريح، عن انخراطها في الاتفاق أخل بمختلف الحسابات، ووضع الأطراف المختلفة في وضعية تستدعي أنماط تدبير قادرة على تجاوز المعطى الجديد في أفق ضمان بلوغ أهداف الاتفاق، والتأثير في مسار مؤتمرات الأطراف القادمة وأولوياتها، وتأثيراتها على السياسات الداخلية والخارجية للدول على حد سواء حيث ستصبح "الكلفة الاقتصادية للتغيرات المناخية، وتأخر الدول والمدن والشركات في مسألة التحضير والتكيف، من الأمور التي تراعى في التصنيفات السيادية

---

[1] - ST-GENES Géraud de Lassus, « l'accord de Paris sur le climat : quelques éléments de décryptage .

[2] - الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من الاتفاق.

[3] - الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من الاتفاق.

[4] - ST-GENES Géraud de Lassus, op, cit, p :30.

[5] - voir :http://ici.radio-canada.ca/emissions/la_croisee/2015-2016/chronique.asp?idChronique=434817 . (consulté le :03/6/2017).

والتي ســتؤثر في معدلات نمو الدخل الإجمالي الوطني PIB"[1]. وبذلك يمكن القول أن المناخ أصبح استراتيجيا، وأننا "بصدد المرور تدريجيا من عصر الجيوسياسة المبنية على التموقع الاستراتيجي للدول على أساس جغرافي إلى عصر المناخية السيـــاسية[2] climatopolitique الموسوم بالتموقع الاستراتيجي للدول على أساس التحكم في الرهانات المناخية"[3].

وبالفعل، فقد شكل انسحاب الولايات المتحد الأمريكية من الاتفاق، بدعوى ما اعتبره الرئيس الأمريكي تكلفة عالية لمقتضيات الاتفاق على الاقتصاد الأمريكي، مناسبةً جديدةً لعودة موضــوع الريادة الأمريكية أو الهيمنة العالمية لهذه الدولة إلى واجهة النقاش حيث اعتبر الأمر تراجعا للقوة الأولى في العالم عن التزام أخلاقي وقانوني بخصــوص قضــية تعني البقاء البشـري برمته، رغم الجدل الذي يرافق الشـقين العلمي والسـياسـي في مقاربتها. وفي المقابل، كان تعهد كل من روسيا وألمانيا والصين بريطانيا والهند اليابان وفرنسا بملأ الفراغ الذي تســبب فيه هذا الانســحاب أحد دعامات الاطمئنان لعدم وأد الاتفاق لأنه يعطي فرصـــة لانتظار تبدل الموقف الأمريكي إما بفعل الضــغط الداخلي أو بتغير الإدارة الأمريكية[4]، ولكن في الوقت ذاته مؤشرا على حركية في المشهد السياسي الدولي مؤطر بحوار منطق "المصـلحة أولا وأخيرا"، وعقيدة الاعتماد المتبادل وتداعياتها. وفي صـلب هذا الحوار

---

[1] - OXFAM, « Analyse de l'accord de Paris par OXFAM : Les points qui marqueront les esprits », p :9.
file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/analyse_de_laccord_de_paris_oxfam.pdf (consulté le 3/7/2017).

[2] - تم اعتماد المناخية السـياسـية كترجمة لكلمة climatopolitique تمييزا لها عن السـياسـة المناخية كما رسـمها VALENTIN.J.M الذي يلتصـق توليد هذا المصـطلح به. وقد أراد ب climatopolitique "مزجا بين اصـطلاحين: السـياسـي والمناخي، وبذلك تكون المناخية السـياسـية طريقة محددة جدا لتقييم السـياسـات المناخية التي أرستها حاليا مجموع الجماعة الدولية في إطار الاتفاقيات الموقعة في الموضوع، والتي تستهدف أساسا محاربة الآثار الضارة للتغير المناخي".KENFACK Eric Chrislain, op, cit, p :25 .

[3] - VALENTIN. J. Michel, « Copenhague, capitale de la Terre : émergence de la climatopolitique », in MATELLY Sylvie & LACARRIERE Sarah (dir), cité par : KENFACK Eric Ch1rislain, op, cit, p :25.

[4] - تؤطر المادة 28 من الاتفاق عملية الانسحاب على الشكل التالي:
1- جواز الانسحاب من الاتفاق في أي وقت لكن بعد مرور ثلاث سنوات من تاريخ بدأ نفاذ الاتفاق بالنسبة للطرف المعني، بإرسال إخطار كتابي للوديع
2- يبدأ نفاذ الانسحاب بعد مرور عام على التوصل بالإخطار أو في أي تاريخ يحدد في الإخطار.

سـؤال العدالة المناخية كجزء لا يتجزأ من سـؤال العدالة الاجتماعية وبالتالي سـؤال الأمن بكل مستوياته وقطاعاته.

وبقدر ما اسـتهلك سـؤال العدالة الاجتماعية من وقت وجهود وتنظيرات وبرامج، فإن سـؤال العدالة المناخية سـيتطلب إجراءات أكثر اسـتعجالية لأنه مرتبط بمسـألة بقاء الجنس البشـري. وتسـتمد هذه الاسـتعجالية راهنيتها من "أمننة" البيئة في حد ذاتها، ما أنتجه ذلك من تعبئة للجهود لأن "الأمن هو الخطوة التي تأخذ السـياسـة خارج القواعد المعمول بها في اللعبة، وتطرح القضـية ضـمن نوع خاص من السـياسـة"[1]، أي أن عملية الأمننة تحضـر شـروط البحث عن حلول مسـتعجلة وجديدة. غير أن هذا الجانب الإيجابي للأمننة يخفي جانبا سـلبيا، حيث يرى BROCK Lothar أن "أمننة البيئة، عندما تحاول لفت نظر الرأي العام إلى القضـايا المطروحة، فهي تميل إلى التضـييق عوض فتح الخطاب العمومي على الأنماط المختلفة لقراءة "قوانين الطبيعة" وما يترتب عنها من احتياجات مختلفة للتكيف"[2]، كما أنها سـتشـكل مبررا لاندلاع حروب جديدة مادام أن "اعتبار أيَّ وضـعيةٍ قضـيةً بيئيةً، يجعل كل إجراءات اسـتثنائية مبررة"[3]، بما تصـبح معه الاختلالات البيئية التي تعرفها الكرة الأرضـية تهديدات أمنية ذات بعدين يطرح معها السـؤال: هل سيصمد اتفاق باريس ويوفر إجابات لها أم أنها ستشكل إحدى أزمات النظام الدولي الراهن التي من شأنها دفعه نحو المراجعة؟

[1] - BROCK Lothar, op, cit, p :20.[security is the move that takes politics beyond the established rules of the game, and frames the issue within a special kind of politics].

[2] - BROCK Lothar, op, cit, p :21.[the securitization of environment, while drawing public attention to the issues at stake, tends to narrow instead of open up the public discourse en different modes of reading the "laws of nature" and the different needs for adaptation emanating for them].

[3] - Ibid, p :20.

خاتمة

بعد أن نجح نظام الثنائية القطبية لما بعد الحرب العالمية الثانية في تجنيب العالم مخاطر حرب شاملة جديدة، وجد وريثه لما بعد الحرب الباردة نفسه أمام منسوب عال من الظواهر الأمنية التي تتجاوز البعد العسكري؛ مما توجب عليه إيجاد حلول لها وفق ما توفره شروط هذا النظام، وهو ما لا يبدو متيسرا بحكم طبيعة النظام الدولي السائد ذاتها. ففي الوقت الذي اختفى شبح الحرب المدمرة بين العظميين، وأصبح الصراع الإيديولوجي في حكم الماضي، وأعلن فعليا انتصار القيم الليبرالية، بدأ العالم حقبة جديدة عنوانها الانفجار الكبير لعدد الفاعلين على الساحة الدولية، بما جعل من الدولة مجرد فاعل ضمن أخر بعد أن ظلت لعقود الفاعل الأساس.

وبناء عليه، اتخذت التهديدات الأمنية أشكالا مختلفة وغذت مسألة مواجهتها موضوع تدخل أطراف متنوعة، كما اكتست بعض تدابير مواجهتها صبغة مفارقة للأسس التي بني عليها النظام الدولي الراهن، وفي صلبها الحرية، معلنة بذلك عن "أزمة" يعاني منها هذا النظام في سعيه لضمان الأمن الدولي.

في بحثنا عن معالم إجابة عن إشكالية ضمان الأمن الدولي في ظل النظام الدولي الراهن، وبعد تحديدنا لطبيعة هذا النظام، ومحاولة رصد التهديدات الأمنية المواكبة له سواء تلك التي ورثها عن سابقه، أو تلك التي انبثقت من طبيعته، يمكننا تسجيل الاستنتاجات التالية:

الاستنتاج الأول: أنه على بعد أكثر من ربع قرن على الإعلان الصريح عن الانتقال من نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى نظام جديد بالفعل، انبثق من رحم النظام السابق، وفق سيرورة من التغيرات من الداخل، أفضت إلى انهيار نظام القطبين بتواري إحدى القوتين العظميين، لا يبدو العالم في أحسن أحواله أمنيا حيث تتسع دائرة العنف لتغطي الخريطة العالمية، ويلوح شبح الحرب النووية مع ما تبقى على لائحة "الدول المارقة" أو "محور الشر" (كما سمتها الولايات المتحدة الأمريكية)، وتدق أجراس الإنذار إزاء التغيرات المناخية وتداعياتها، وتتوالى الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية ذات الصبغة العالمية، وتتحول

العديد من الدول إلى أنقاض دول مع ارتفاع عدد الدول الفاشلة، وترتفع أصوات التعبيرات الهوياتية المختلفة لتصل إلى مطالب انفصالية، وتتفاقم الأزمات العابرة للحدود أمام عجز الدول على السيطرة على حدودها، وتُستثمر الثورة التكنولوجية في تعميق التهديدات الأمنية المتجددة بشكل يدعو للقلق، بما يمكن معه الادعاء أن جزءا كبيرا من مساحة العالم وكتلته السكانية بات على حافة الانزلاق إلى خارج النظام الدولي القائم على أساس كيانات الدول.

الاستنتاج الثاني: أن صعود السوق كفاعل إلى جانب الدولة، باعتباره فضاء للحرية وإعادة تشكيل الفاعلين، قد أثر على صناعة القرار العالمي، وإعادة ترتيب الأولويات ليتصدر مطلب الرفاه المشهد على حساب مطلب الأمن، وهو ما سيترجمه إلى حد كبير التوجه نحو التكتلات الاقتصادية عوض الأحلاف العسكرية، وحماية أمن الفرد عوض أمن الدولة. وكان هذا التوسيع لسلة الفاعلين في مقابل تحجيم دور الدولة وراء انبثاق العديد من الإشكالات الأمنية من قبيل الأزمات الاقتصادية والمالية، وازدهار الجريمة المنظمة والهجرات بمختلف أنواعها، وبالتالي أصبحت التهديدات الأمنية تتجاوز التهديدات التقليدية المرتبطة بالبعد العسكري إلى مستويات وقطاعات جديدة أهمها الأمن المجتمعي، خاصة في ظل سيادة براديغم الأمن الإنساني على حساب الأمن الجماعي.

الاستنتاج الثالث: أن المنظومة القيمية التي قام عليها النظام الدولي الراهن هي منظومة قيم ليبرالية غربية المنشأ، تشكل الحرية عمودها الفقري، تظافرت مع الثورة التكنولوجية لتعطي تقوقعات هوياتية على امتداد خريطة العالم عوض أن تشكل طريقا معبدة نحو مجتمع "نهاية التاريخ". ويقف هذا التقوقع الهوياتي وراء بروز عدد من "قوى المراجعة" في النظام الدولي الراهن، وهي تمثل أحد التهديدات التي تمس الأمن الدولي.

الاستنتاج الرابع: أن مفهوم الحرب، بمعناها التقليدي، قد توارى لصالح مفهوم العنف الذي أصبح مهيكلا وفق أسواق خاضعة لمنطق العرض والطلب، وخاضعا لهاجس الربح فيما يمكن وصفه ب"خوصصة" الحرب مستفيدا مما وفره النظام الدولي من قيم وآليات.

الاستنتاج الخامس: لقد احتفظ المجتمع الدولي في ظل النظام الدولي الراهن بواقع الفوضوية anarchie. وبقدر ما شكل تقويض وظائف الدولة وأدوارها لصالح السوق الذاتية التنظيم أحد معالم هذا النظام، بقدر ما بقيت الدولة هي الوحدة التي يعتمد عليها لاستتباب النظام وضمان الأمن؛ فمن ناحية، تم الاحتفاظ بمنظمة الأمم المتحدة كإحدى أهم عناصر

تركة النظام الدولي السابق باعتبارها تجمعا للدول ذات السيادة، ومن ناحية ثانية لازالت الدولة، على الصعيد الداخلي، تمثل مرجع الانتماء والهوية بالنسبة لغالبية الناس رغم ضمور سلطاتها خلال العقود الأخيرة. وبذلك فالطلب على الدولة ما زال قائما إذ تبقى المنتج الرئيسي للقيم، والقادرة على تعبئة الشعب وإلزام بقراراتها في إقليم معين؛ وبالتالي الضامنة لسريان العهود والمواثيق التي تبقى أساس كل علاقات آمنة ومنظمة بين الوحدات المختلفة. كما توفر الدولة صمام الأمان لرجال الاقتصاد اللذين يحتاجون إلى سلطة سياسية قوية قادرة على ضمان حقوق الملكية التي لا تقوم بغيرها تجارة دولية، بما يتأكد معه أن الدولة والسوق كنمطين لتنظيم المجتمع يمكنهما التعايش. لكن الدولة المعنية هنا ليست بالمواصفات الويستفالية التي حاول ميثاق الأمم المتحدة ترجمتها في مبادئه؛ فهي الدولة التي خضع فيها مبدأ السيادة لمراجعات، بما تكون فيه الحرية الاقتصادية والحرية السياسية متلازمتان.

بناء على الاستنتاجات السابقة، وبالرجوع للفرضيات التي تم وضعها في بداية الكتاب، والتي حاولنا وضعها تحت مجهر الفحص على امتداد صفحاته، يمكن القول إن العالم يعيش على إيقاع تهديدات أمنية كثيرة ومتنوعة تمس الأفراد والمجتمعات والدول على حد سواء، وتؤثر على توزيع القوى وتوازنها على المستوى الإقليمي والدولي، وتُحَجِّم أدوار بعض الفاعلين وتزيد من مساحات تدخل آخرين. وهذا المد والجزر في موقعة الفاعلين يبقى هو المحدد لاتساع هامش الفوضى أو تقلصه، وبالتالي لتحديد طبيعة النظام السائد ودرجة قدرته على الصمود وآداء أدواره خاصة ما تعلق منها بضمان الأمن بمستوياته المختلفة. وهو العامل نفسه الذي جعل مفهوم النظام الدولي "الراهن" مستعصيا على التحديد الدقيق، بحكم الديناميات التي تعتمل بين مجموع الفاعلين فيه والمتسمة بالاستمرار والتجدد.

ورغم "الانفجار" الذي عرفه عدد الفاعلين في السياسة الدولية، وبالتالي المتدخلين في صياغة النظام الدولي الراهن، تحتفظ الدولة بموقعها في صلب هذا النظام كمؤثر فيه ومتأثر به، إذ يمكن لاعتلالها أن يقود النظام الإقليمي أو الدولي نفسه إلى التفكك، لأنه يصبح مفتقدا لأهم أسسه وهي قدرته على إنتاج القواعد المقبولة التي تحدد تخوم الفعل المسموح به من ناحية، وفرض الانضباط عندما تنهار هذه القواعد بما يحول دون انهيار النظام، من ناحية أخرى.

ويتعلق ضمان الأمن الدولي بالحفاظ على هذه القدرة، لأن قضايا المجتمعات المختلفة تحتاج بالفعل إلى قواعد مقبولة يتم الاحتكام إليها في كل الأحوال خاصة أن طبيعتها لم تعد محلية تخضع للاختصاص الداخلي، بل أصبحت تستدعي استجابات داخلية ودولية أيضا بحكم واقع الاعتماد المتبادل السائد. وبالتالي يكون ضمان الأمن بمستوياته المختلفة (فردي، وطني، إقليمي، دولي) محورا لتظافر مجهودات هذه المستويات جميعها. فكيف يتم التنسيق بينها؟

عند تحديدنا لدلالة النظام الدولي الراهن، بررنا الاحتفاظ بصفة الدولي -عوض العالمي- للنظام، بكونه لازال، رغم اختلاف المقاربات، وحجم التحولات، مرتبطا بالدولة كفاعل أساس وليس وحيدا في العلاقات الدولية. وهو الأمر نفسه الذي ينسحب على الأمن، إذ رغم اختلاف مستوياته وقطاعاته، ورغم تباين مواضيعه وقضاياه، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الدولة في ضمانه في شتى الأحوال ومنتهاها. وبناء عليه، تبقى الدولة واقعا يفرض نفسه بقوة في هندسة النظام الدولي الراهن رغم نسبيّة الحدود التي كانت عنصراً مُكوِّناً لشوكتها وجبروتها في الماضي. غير أنه بإمكان القانون الدولي أن يملأ هذا الفراغ النسبي من خلال مباشرة إصلاحات هيكلية على موروث حقبة الحرب الباردة وفق رؤية "عالم آخر ممكن l'alter- mondialisme" لأنه مع اختلاف الفاعلين، وتباين مصالحهم ومرجعياتهم في الوقت الذي يتنامى فيه الاعتماد المتبادل، لا بد من توسيع دائرة القانون الدولي ليواكب اتساع مجال النشاط الدولي، ويساير تعدد الفاعلين على هذا المستوى، ويرافق نزوع النظام الدولي نفسه نحو التغير، إذ كما يقول زكريا فريد: "على المستوى العسكري- السياسي، لا زلنا نعيش في عالم القوة الواحدة. لكن توزع القوة في جميع المستويات الأخرى، الصناعية والمالية والتعليمية، والاجتماعية والثقافية يتحول بعيدا عن الهيمنة الأمريكية. وهذا لا يعني أننا ندخل عالما معاديا لأمريكا، لكننا ننتقل إلى عالم ما بعد أمريكا؛ عالم يحدد معالمه ويرسم توجهاته الكثير من الأشخاص في الكثير من الأمكنة"[1]. ولكن ألا يشكل توسيع مجال القانون الدولي على حساب القوانين الوطنية نوعا من التمهيد للحديث، في إطار الما-بعديات، عن "ما بعد الدولة"، أو بوادر نشوء نظام الدولة العالمية؟

[1] - زكريا فريد، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، لبنان، ط: 1، 2009، ص: 27.

يوحي الدور المتزايد للمنظمات والمؤسسات الدولية، وتعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني العالمي، والشركات المتعددة الجنسيات، ووسائل الاتصال والتواصل، بأن العالم يمضي فعلا في اتجاه إنتاجٍ مشتركٍ للإنسانية، رغم أن إسهام كافة مكونات المجتمع الدولي فيه متباينة، إلا أنه يمضي فعلا في سيرورة إنتاج "المواطن العالمي"، المحتكم لمنظومة حقوق الإنسان، في ظل الديمقراطية ومخرجاتها، متمتعا ب"حرية الاختيار" التي تقوده إلى التحرر من مجموع الولاءات التي طالما ربطته بمجموعة من المؤسسات وعلى رأسها الدولة.

بهذا التصور، يبدو فعلا أن العالم يمضي في اتجاه الحكومة العالمية، كترجمة للكلمة المفتاح للمرحلة: العولمة؛ عولمة المكاسب، وعولمة الأزمات، وعولمة القيم، وعولمة المطامح....، لكن عودة شبح التهديد النووي من خلال النموذج الكوري الشمالي مثلا، وعودة شبح الحرب الباردة من خلال التدخل الروسي في أوكرانيا، وقبلها في جورجيا وقضية القرم وسوريا وغيرها، والتوسع الصامت للصين عبر المدخل الاقتصادي في عدد من البلدان التي طالما اعتبرت مناطق نفوذ تقليدية لدول غربية، والطموح الظاهر للعديد من القوى الصاعدة الحالمة باستعادة مكانة ضاعت منها كتركيا واليابان وغيرهما، وبوادر التفكك التي طالت الاتحاد الأوروبي كنموذج للتكتلات الاقتصادية الناجحة من خلال انسحاب بريطانيا منه، واستمرار القضية الفلسطينية كقضية استعصى حلها على النظامين الدوليين لما بعد الحرب العالمية الثانية - بكل ما تمثله من عامل تأجيج وتفجير لعدم الاستقرار في الشرق الأوسط- وصعود عدد من الحركات المتطرفة والمنتصرة للهوية الضيقة إلى مراكز القرار في عدد من الدول، بالإضافة إلى العودة القوية للمطالب الانفصالية، كلها عوامل تستبعد إمكانية التحول التي قد تطال النظام على النحو المعرب عنه آنفا، وتعلن عن أزمة في القيم التي تأسس عليها النظام الدولي الراهن.

وبناء عليه، يبدو الأمن الدولي في واحدة من المراحل الحرجة التي تعترضه منذ انتهاء الحرب الباردة، مع أفول التفاؤل الذي ساد مع الإعلان الأمريكي عن قيام "نظام عالمي جديد"، بما تكون معه الحاجة ملحة لإجراء تعديلات على النظام الدولي الراهن بما يرفع عنه المفارقة التي رافقت نشوءه -وهي احتفاظه بآليات النظام الدولي السابق في حفظ الأمن والسلم الدوليين كما تم إنتاجها في أربعينيات القرن الماضي- بسبب عدم توفقه في ضمان الأمن الدولي الذي يترجمه توسع مساحة العنف بتداعياتها وكلفتها البشرية والاقتصادية،

وتذبذبه في احتواء الخطر النووي المتزايد، وعدم قدرته على توفير إطار فعال وملزم للحد من تداعيات التغيرات المناخية وأسبابها، وتبدد الآمال التي بشر بها بعالم أكثر رفاها بدليل توسع دائرة الفقر وفشل جهود التنمية في العديد من التجارب، وارتفاع مديونية العديد من الدول وإعسارها، وعدم قدرته على السيطرة على تداعيات التدفقات العابرة للحدود. ويعود هذا التعثر إلى كون هذه التهديدات إنما تتم في ظلال العولمة. وبالتالي فالآليات التي وضعها نظام الثنائية القطبية للتصدي لها تبقى غير كافية لاختلاف السياقات، بما تكون معه قدرة النظام الدولي الراهن على ضمان الأمن الدولي -والذي يتم عبر مدخل إيجاد الإجابات المناسبة للتهديدات المطروحة - رهينة بقدرته على ابتداع آليات جديدة تتوافق وبنيته المتعددة، وسياقه التاريخي، وهو ما يستدعي بالضرورة مراجعة الآليات التي ورثها عن سابقه، بما يتماشى والمراجعات التي أحدثها على أساس هذا النظام وهو الدولة، لأن مشاكل عالم مفتوح أبعد من أن تجد إجابات لها بآليات وضعها عالم محكوم بقطبين متنافسين ومرتكز على الدولة والمفاهيم المرتبطة بها من حدود وسيادة واحتكار لسلطة الجبر والإكراه..

إن الثقة المفرطة في قدرة الأسواق على ملأ الفراغ الذي ترتب عن تقليص أدوار الدولة ووظائفها، أدت بصناع القرار في العالم للدفع بقوة بمسلسل تقويض مركز الدولة في العديد من المجالات، غير أن هذه الثقة سرعان ما ستتزعزع مع أحداث شتنبر 2001، لتتآكل مع الأزمة المالية لسنة 2008، وتُسائِل ما اعتُقِد أنها مسلمة مع نهاية القرن العشرين: "موت الدولة"، بل وسيمر العالم إلى "بعث" الدولة من جديد مع الأزمة الوبائية كوفيد 19 التي ضربت العالم في 2019، والتي معها تم استدعاء المفاهيم المهجورة: السيادة والحدود، والحمائية، والأولويات الوطنية.

وسيمضي العالم في استدعاء مفاهيم الحرب الباردة مع الحرب الأوكرانية الروسية: مفهوم العدوان، والشرعية الدولية، وحق الاعتراض، والاصطفافات الدولية، والحرب بالوكالة.....

يعيش العالم في بداية العشرية الثالثة من القرن الحادي والعشرين على "فحيح" الأزمات، وإعلانات قوى المراجعة نهايات القبول بالنظام القائم، والسعي لتعرية ضعف أسسه ومفارقات قيمه، التي بدأت تنكشف مع تدبيره للجائحة، وتعمقت مع عجزه عن ضمان أمن دول ومجتمعات على امتداد الخريطة العالمية، وتأكدت مع تفاقم الأزمة البيئية

التي عجز عن خلق توافق حول تدابير الحد منها، لتكشف طوباوية القاعدة التي بنى عليها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هيكله والتي بمقتضاها ستعوض الأسواق الدول، ويكفي التنظيم الذاتي والحكامة الجيدة لتوحيد العالم. وبذلك تتأكد ضرورة عودة الدولة إلى مساحات من الفعل الذي سلب منها، من أجل التصدي لمجموع التهديدات الأمنية التي تواجه العالم، والتي وإن كانت شداتها تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، إلا أنه لا يمكن معالجتها إلا في إطار جماعي لأن طبيعتها تستعصي على الحلول المنفردة للدول مهما تعاظمت عناصر قوتها، كما تستعصي بدون وجود دول قائمة الذات، ينبغي أن تجدد "عقدها الاجتماعي" وفق موازين القوى الحالية، وليس تلك التي انتجتها الحرب العالمية الثانية./.

لائحة المراجع

- **باللغة العربية**

أ- الكتب

- إبراهيم أبراش، "حدود النظام و أزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد"، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي 16، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1999.
- أبو خزام ابراهيم، الحروب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية تواز القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط: 2، 2009.
- أبو هيف علي صادق، القانون الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، ط 1995.
- أحمد سرحان، قانون العلاقات الدولية: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- أغامبيين جورجو، حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 102، ترجمة: ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ط:1، 2015.
- أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة :عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 371، يناير 2010، الكويت.
- بادي برتران وبيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله و جورج أبي صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط :1، د.ت.
- بادي برتران وماري كلود سموتس، انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث.
- بادي برتران، "مدخل : من يحكم العالم"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 2016.
- بادي برتران، زمن المذلولين: باثولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة جان ماجد جبور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ط:1، 2015.
- بادي برتران، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسؤولية، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الشروق القاهرة، ط 2011.
- بارينتي كريستيان، مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، عدد 411، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2014.

- البلاوي حازم، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، عدد 257، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2000.
- براكن بول، العصر النووي الثاني: الإستراتيجيا والأخطار وسياسات القوى الجديدة، ترجمة: بسام شيحة وسعيد الحسنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، ط:1، 2013.
- بليهون دومينيك، "أي سلطة في عصر العولمة؟"، أوضاع العالم 2017: من يحكم العالم؟، إشراف: برتران بادي ودومينيك فيدال، ترجمة: نصير مروة، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط:1، 2016.
- بوعشة محمد، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية: دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل/دار الرواد، بنغازي، ليبيا، ط:1، 1999.
- بيرجنسكي زبيغنيو، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2004.
- تاندون ياش، التجارة حرب: حرب الغرب ضد العالم، ترجمة: عبد الجليل محمد مصطفى، العبيكان، الرياض، السعودية، ط: 1، 2016.
- تشانغ وي وي، الزلزال الصيني:نهضة دولة متحضرة، ترجمة: محمود مكاوي وماجد شبانة، مراجعة: أحمد السعيد، سما للنشر والتوزيع، 2016.
- تشومسكي نعوم ، الدولة الفاشلة: إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007.
- الجابري محمد عابد ، الليبرالية كانت وما تزال مشروعا للحاضر وليس للمستقبل، سلسلة مواقف، العدد: 76، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 2009.
- الجابري محمد عابد ،الديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، لبنان، ط:3، 2004.
- جرايمي هيرد، القوى العظمى، نحو أنموذج "تعاوني تنافسي" لمستقبل النظام العالمي"، في القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين: رؤى متنافسة للنظام العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات، ط: 1، 2013.
- حامد سلطان وآخرون، القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 4، 1987.
- حقي توفيق سعد، الاستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط:1، 2008.

- حنفي ساري، تقديم كتاب: حالة الاستثناء: الإنسان الحرام 102 لمؤلفه: أغامبيين جورجو، ترجمة: ناصر اسماعيل، مدارات للأبحاث والنشر، ط:1، 2015.
- حيداس أحمد، "القضايا الأخلاقية في العلاقات الدولية قضايا علومية"، في مراجعات في نظرية صراع الحضارات، ترجمة محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 129، ط:1، 2005.
- خفاجي باسم، روسيا ومواجهة الغرب:أزمة القوقاز وأثرها على العالم العربي والمسلم، المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة، مصر، ط:1، 2008.
- خليل حسن، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط:1، 2009.
- درباش مفتاح عمر، دور مجلس الأمن في تسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، بنغازي، ليبيا، ط:1، 2007.
- الدقاق محمد السعيد، التنظيم الدولي، الدار الجامعية، مطابع الأمل، بيروت، لبنان، د.ت.
- الدقاق محمد سعيد، المنظمات الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1990.
- دوتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد ومحمود شعبان، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1983.
- دوركهايم إميل، في تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة: حافظ الجمالي، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1982.
- دوغلاس. س. نورث وآخرون، في ظل العنف: السياسة والاقتصاد ومشكلات التنمية، ترجمة: كمال المصري، عالم المعرفة، عدد: 433، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 2016.
- دي توكفيل ألكسيس، الديمقراطية في أمريكا (الجزء الأول والثاني)، ترجمة أمين مرسي قنديل، عالم الكتب، القاهرة، 1991.
- الرحباني ليلى نيقولا ، التدخل الدولي : مفهوم في طور التبدل، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، بيروت، لبنان، ط:1، 2011.
- روبيرت.د.كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، 1989.
- روسو جون جاك، العقد الاجتماعي، ترجمة عادل زعيتر، كلمات للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2013.

- رولز جون، قانون الشعوب وعود إلى فكرة العقل العام، ترجمة محمد خليل، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط:1، 2007.
- رولز جون، نظرية في العدالة، ترجمة ليلى الطويل، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2011.
- ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات لدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، 2009.
- زكريا فريد، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت، لبنان، ط: 1، 2009.
- سبيرو جون أدلمان، سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة خالد قاسم، Jordan book center company limited، 1987.
- سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ط1 فبراير 2008.
- السنباطي إيهاب ماهر، "الجرائم الإلكترونية (الجرائم السيبرنية):قضية جديدة أم فئة مختلفة؟ التناغم القانوني هو السبيل الوحيد"، أعمال الندوة الإقليمية حول "الجرائم المتصلة بالكمبيوتر"، يونيو 2007، المملكة المغربية.
- شاذلي المصطفى، "نظرية صراع الحضارات بين المتخيل والتمثلات ونسق القيم"، في مراجعات في نظرية صراع الحضارات، ترجمة محمد معتصم، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم: 129، ط:1، 2005.
- الشافعي بدر حسن، تسوية الصراعات في إفريقيا (نموذج الإكواس)، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط: 1، 2009.
- شهاب مفيد، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط:4، 1978.
- عدنان السيد حسين، قضايا دولية: الأزمة العالمية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط:1، 2010.
- العزاوي انس أكرم، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي: دراسة مقارنة، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ط:1، 2008.
- العقابي علي عودة، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والتاريخ والنشأة، الدار الجماهيرية، ليبيا، د.ت.
- علوش نور الدين، المنظمات غير الحكومية ورهانات حقوق الإنسان: نموذج المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، ناشري، 2011.

- العلي علي زياد، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية، المكتب العربي للمعارف، 2015.
- عودة جهاد، النظام الدولي...نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، المينيا، مصر، ط : 1، 2005.
- الغنيمي محمد طلعت، التنظيم الدولي، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1974.
- الغنيمي محمد طلعت، الغنيمي الوسيط في قانون السلام: القانون الدولي العام أو قانون الأمم زمن السلم، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1982.
- فريدمان ميلتون، الرأسمالية والحرية، ترجمة مروة عبد الفتاح شحاتة، دار كلمات عربية، القاهرة، ط: 1، 2011.
- فهمى عبد القادر محمد، الفكر السياسى و الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية : دراسة في الأفكار و العقائد و وسائل البناء الإمبراطوري، دار الشروق، عمان، الأردن، ط: 1، 2009.
- فوكوياما فرانسيس، الثقة:الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ط:1، 1998.
- فوكوياما فرانسيس، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، ط:1، 1993.
- قاعود يحيى سعيد، أطروحات فوكوياما وهنتغتون والنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة، المنهل، الرياض، السعودية، 2015.
- قوجيلي سيد أحمد، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم 169، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:1، 2012.
- كانط إمانويل، مشروع للسلام الدائم، ترجمة وتقديم: عثمان أمين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1952.
- كلاين نعومي، عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة: نادين خوري، شركة المطبوعات، بيروت، لبنان، ط: 3، 2011.
- كوبر روبرت، تحطم الأمم: النظام والفوضى في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: زهير السمهوري، العبيكان، الرياض، 2005.
- كيسنجر هينري، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، 2015.

- كيندي بول، الإعداد للقرن الواحد والعشرين –الجزء الأول- التحولات الإقليمية، ترجمة جاهل نظير، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، 1998.
- كيندي بول، القوى العظمى، التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من 1500 إلى 2000، ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، الصفاة، الكويت، القاهرة، مصر، ط: 1، 1993.
- كينز جون ماينارد، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة: إلهام عيداروس، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، أبو ظبي، ط:1، 2010.
- لاكاهيرست جوناثان، مجموعة العشرين والليبرالية المدمجة المخصصة: الحوكمة الاقتصادية في ظل الأزمات والخلافات، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، عدد: 127، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط:1، 2014.
- ماكفيل. ل. توماس، الإعلام العالمي، ترجمة: الخزامي عبد الحكيم أحمد، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة العربية الأولى، 2012.
- مجموعة من المؤلفين، الثورة القادمة في شمال إفريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية، تحرير: حمزة حموشان و ميكا مينيو- بالويللو، ترجمة: عباب مراد، مؤسسات: روزا لوكسمبورغ، وبلاطفورم لندن وعدالة بيئية شمال إفريقيا، ط:1، 2015.
- مطيع المختار، مشاكل سياسية كبرى وقضايا دولية في القرن العشرين، دار القلم، ط:2، 2000.
- مقلد اسماعيل صبري، "النظام السياسي الدولي الراهن: خصائصه ومعطياته، أنماط علاقاته وتفاعلاته، تحدياته وإشكالاته، وأين نحن منه بوصفنا نظاما إقليميا عربيا؟"، النظام العالمي بين الأحادية والتعددية: دراسة في التداعيات على الوطن العربي، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 2010.
- مقلد اسماعيل صبري، الاستراتيجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، ط: 2، 1985.
- مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، طبعة خاصة،1991.
- مكنامارا روبرت، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970.

- المهدي عادل، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الدار المصرية اللبنانية، ط:2، 2004.
- مورغانتو هانز السياسة بين الأمم، الصراع من أجل السلطان والسلام. الجزء الأول، تعريب وتعليق: خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، االقاهرة، 1966.
- ميل جون ستوارت، حول الحرية، ترجمة الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2012.
- ميل جون ستيوارت، أسس الليبرالية السياسية، ترجمة وتقديم وتعليق: إمام عبد الفتاح إمام وميشال ميتياس، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.
- نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945. سلسلة عالم المعرفة، 202، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1995.
- ناي جوزيف وجون د دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 2002.
- ناي جوزيف، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيمي، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط:1، 2003.
- نورينا هيرتس، السيطرة الصامتة: الرأسمالية العالمية وموت الديمقراطية، ترجمة صدقي حطاب، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 336، المجلي الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007.
- نيسبت ريتشارد إي، جغرافية الفكر: كيف يفكر الغربيون والآسيويون على نحو مختلف...ولماذا؟، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 312، 2005.
- هارفي ديفيد، الوجيز في تاريخ النيوليبرالية، ترجمة وليد شحادة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2013.
- هاس ريشارد.ن، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة: أسعد كامل إلياس، ط:1، العبيكان للنشر، الرياض، السعودية.
- هاني إدريس، حوار الحضارات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط:1، 2002.
- هايك ف.أ، الطريق إلى العبودية، ترجمة: محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة/ بيروت، ط: 1، 1994.
- هنتغتون صمويل، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب، سطور للتوزيع والنشر، القاهرة، ط :2، 1999.

- هيكل فتوح أبو ذهب، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط:1، 2014.
- والتز كينيث نيل، الإنسان والدولة و الحرب، ترجمة عمر سليم عبد القادر التل، أبو ظبي، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة،كلمة، 2013.
- ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريدريش أيبرت، مكتب الأردن والعراق، بغداد، العراق،2013.

ب- الأطروحات

- الإدريسي خالد ميار، سؤال ما بعد الحداثة في العلاقات الدولية: دراسة تحليلية ونقدية لاستراتيجية تفكيك النماذج النظرية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق تحت إشراف ذ. محمد كودان، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000- 2001.
- لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الانفرادية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.
- دحماني عبد السلام، التحديات الراهنة للمحكمة الجنائية الدولية في ظل هيمنة مجلس الأمن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2012.

ت- المجلات والدوريات

- الحربي سليمان عبد الله ، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:19، 2008.
- خليفة اليوسف يوسف، "الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته"، المستقبل العربي، عدد: 435.
- شكراني الحسين، "العدالة المناخية ...نحو منظور جديد للعدالة الاجتماعية"، رؤى استراتيجية، العدد الأول، دجنبر 2012.
- شكراني الحسين، "من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، صيف خريف 2013.
- علوي مصطفى،"القرن الأسيوي؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن 21"، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أبريل 2015.

ث- الوثائق

- ميثاق الأمم المتحدة
- اتفاق باريس للمناخ
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بنصها المعدّل ببروتوكول سنة 1972 المعدّل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (فيينا)، دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب: دليل التعاون الدولي في المسائل الجنائية لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

- **باللغة الفرنسية:**

أ- الكتب

- ARON Raymond, Les dernières années du siècle, JULLIARD, Paris, 1984.
- ARON Raymond, *Paix et guerre entre les nations* [1962], Paris, Calmann-Lévy, 8e éd, 1984.
- AYACHE Georges & DEMANT Alain, Armements et désarmement depuis 1945, Editions Complexe, 1991.
- BADIE Bertrand, la fin des territoires ; essai sur le désordre international et sur l'utilité sociale du respect, FAYARD, Paris.
- BALMOND Louis, « la sécurité collective, du droit des nations unies au droit régional ? », in ARCARI Maurizio & BALMOND Louis(sous la direction de), La sécurité collective entre légalité et défis à la légalité, Giuffrè Editore, 2008.
- BATTISTELLA Dario, « Quel après guerre froide? Un monde unidimensionnel »,in Relations internationales : bilan et perspectives, ellipses, Paris, 2013.
- BATTISTELLA Dario, Théories des relations internationales, 3ème éd, presses de la fondation nationale des sciences politiques, Paris, 2009
- BATTISTELLA Dario, « Transnationalisation des relations internationales et rapport public/privé dans la définition de l'intérêt national », in CHEVALIER Jacques (dir), Public/ privé,

Presses universitaires de France, Publication du centre universitaire de recherches administratives et politiques de Picardie, 1995.

- BEAUDET Pierre, CANET Raphael & MASSICOTTE Marie- Josée (sous la direction de), L'altermondialisme, forums sociaux, résistances et nouvelle culture politique, Eds écosociété, Montérial (québéc), 2010.
- BELLINA Séverine, MAGRO Hervé et DE VILLEMEUR Violaine (sous la direction de), La gouvernance démocratique Un nouveau paradigme pour le développement? (introduction de BELLINA Séverine), KARTHALA Editions, Paris, 2008 .
- BENASSY-QUERE Agnès & PISANI-FERRY Jean, « Quel système monétaire international pour une économie mondiale en mutation rapide ? » in Réformer le système monétaire international, conseil d'analyse économique, Direction de l'information légale et administrative. Paris, 2011.
- BERQUE Augustin, MERCIER Guy, les territoires de la mondialisation, Presses Université Laval, 2004.
- BERTHELET Pierre, Chaos international et sécurité globale: La sécurité en débats, (préface de Christian Choquet), Editions Publibook, 2014.
- BERTHELOT Yves, « Globalisation et régionalisme, une mise en perspective», in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures , Ed KARTHALA, Paris, 1994.
- BETTATI Mario, Droit international de l'environnement, Odile Jacob, Paris, 2012.
- BETTATI Mario, Le terrorisme: Les voies de la coopération internationale, Odile Jacob, Paris, 2013.
- BOAZ David, « La concurrence et la coopération » in La moralité du capitalisme, Édité par Tom. G. Palmer, Students For Liberty et Atlas Economic Research, Petro Ofsetas, Lithuanie 2012, (Essais traduits en français par Emmanuel Martin).
- BOISSEAU DU ROCHER Sophie, L'ASEAN et la construction régionale en Asie du Sud-Est, L'Harmattan, Paris, France, 1988.
- BOLLE Alain, Le produit de la délinquance de proximité: L'économie criminelle souterraine, Editions L'Harmattan, 2004.
- BONIFACE Pascal, Les relations internationales de 1945 à nos jours : comment en sommes-nous arrivés là ?, EYROLLES, Paris, 2017.

- BONNEVILLE Luc, « La souveraineté est- elle encore liée au politique ? vers de nouvelle pistes de reflexion », in BOULAD Josiane Ayoub, AKINDE Francis & BONNEVILLE Luc (sous la direction de), Souverainetés en crise, Presses Université Laval, 2003.
- BORIO Claudio & ZHU Haibin, « Capital regulation, risk-taking and monetary policy: a missing link in the transmission mechanism? », Bank for International Settlements 2008.
- BORY Françoise, Genèse et développement du droit international humanitaire, Comité internationale de la croix rouge, Genève, Novembre 1982.
- BOTHE Michael, « Les limites des pouvoirs du conseil de sécurité », in DUPUY René Jean , Le développement du rôle du Conseil de sécurité: colloque, La Haye, 21-23 juillet 1992, Martinus Nijhoff Publishers, 1993.
- BOURDIEU Pierre, contre feux :propos pour servir à la résistance contre l'invasion néo-libérale, Liber- Raisons d'agir, Paris, 1998.
- BOURICHE Marie, Les Instruments de solidarité en droit international public ; Connaissances et Savoir, 2012.
- CARROUE Laurent, COLLET Didier, RUIZ Claude, la mondialisation, Editions Bréal, 2006.
- CETTINA Nathalie, Terrorisme: l'histoire de sa mondialisation, Harmattan, 2001.
- CHARLEBOIS Josée Madéia , « Les écolo-alters : justisses environnementales, jeunesse et altermondialisme », in : L'altermondialisme : forums sociaux, résistances et nouvelle culture politique, Eds : Ecosociété, Montérial, 2010.
- CHITTI Luigi, Des crises financières et de la reforme du système monétaire par Chitti, Meline, Cans, 1839.
- CHOQUET Christian, Terrorisme et criminalité organisée, Collection Sécurité et société, Harmattan, 2003.
- CLAUSEWITZ Carl Von, De la guerre, les éditions de minuit, Paris, 1955.
- COLARD Daniel, « De la paix par la force à la paix par la sécurité coopérative et démocratique », in La sécurité internationale d'un siècle à l'autre (Michèle Bacot- Décriaud, Jean Paul Joubert, Marie Claude Plantin), Collection Raoul Dandurand, Harmattan, 2001.
- COMBLIN José, Le néolibéralisme : pensée unique, Traduit par Hervé CAMIER, L'Harmattan, 2003.
- COURTOIS Stéphane, Enjeux philosophiques de la guerre, de la paix et du terrorisme, Presses Université Laval, 2003.

- CUSIN François & BENAMOUZIG Daniel, Economie et sociologie, PUF, Quadrige manuel, Paris, 2004.
- CUSSON Maurice, « la notion de crime organisé », in criminalité organisée et ordre dans la société, colloque Aix-en-Provence, (5-6-7 juin 1997), Presse universitaire d'Aix- Marseille, Faculté de droit et de sciences politiques.
- CUSSON Maurice, L'art de la sécurité: ce que l'histoire de la criminologie nous enseigne, PPUR Presses polytechniques, 2011.
- DE AMMEIDA .P.Roberto, « l'intégration de l'Amérique de sud : une perspective historique et un bilan », in Intégration en Amérique du sud, éd GIRAULT Christian A, Presse Sorbonne Nouvelle, 2009.
- DE BOISSIEU Christian, in Réformer le système monétaire international, conseil d'analyse économique, Direction de l'information légale et administrative. Paris, 2011.
- DEBLOCK Christian & BRUNELLE Dorval, « Le régionalisme économique international : de la première à la deuxième génération », Texte publié dans : Tous pour un ou chacun pour soi. Promesses et limites de la coopération régionale en matière de sécurité. (sous la direction de Michel Fortmann, S. Neil MacFarlane et Stéphane Roussel), Institut québécois des hautes études internationales, Québec, 1996.
- DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique et mondialisation : que nous apprennent les théories ? », Cahiers de recherche 05 -07, CEIM (Centre Études internationales et Mondialisation), GRIC, Montréal, 2005.
- DELCOURT Laurent, «Retour de l'Etat. Pour quelles politiques sociales ? », In Retour de l'Etat. Pour quelles politiques sociales ? : points de vue du sud (coord :DELCOURT Laurent), Collection: Alternatives Sud, Vol.XVI , Ed : CETRI, Syllepse, 2009.
- DELMAS- MARTY Mireille, « Gouvernance et état de droit », in BELLINA Séverine, MAGRO Hervé & DE VILLEMEUR Violaine (sous la direction de), La gouvernance démocratique: Un nouveau paradigme pour le développement ?, KARTHALLA Editions, Paris, 2008.
- DEVIN Gullaume & TORDJMAN Simon, « Les limites de la subversion à l'age de l'intégration mondiale », in VIELAJUS Martin (sous la direction de), La société civile mondiale à l'épreuve du réel, ed Charles Léopold Mayer , Paris, France, 2009.

- DHENA Pétillon Muyambi , Droit d'ingérence humanitaire et normes internationales impératives: essai sur les crimes de guerre, crimes contre l'humanité et crime de génocide, Harmattan, 2012.
- DIAKITE Moussa, Le défit de l'intégration économique en Afrique de l'ouest (Etudes et suggestions), L'Harmattan, Paris, France, 1997.
- DIOUF Makhtar, « Mondialisme et Régionalisme Le ''nouveau régionalisme'' en Afrique », CODESRIA - BIT, Août 2002
www.ilo.org/public/english/wcsdg/docs/diouf.pdf.
- DORMEIER FREIRE Alexandre, PLAGNAT Pauline, « Gouvernance économique : la corée du sud et l'indonésie à la lumière de la crise asiatique », in : HUFTY Marc, DORMEIER FREIRE Alexandre, PLAGNAT Pauline, NEUMANN Vanessa (sous la direction de), Institut Universitaire d'Etudes du Developpement (IUED) & KARTHALA, Jeux de gouvernance : regards et réflexions sur un concept, 2007.
- DU REAU Elisabeth (sous la direction de) , L'élargissement de l'Union européenne: quels enjeux, quels défis?, La presse de la Sorbonne nouvelle, Paris.
- ENGEL Jean Charles, « la commission européenne pour la démocratie par le droit, dite « commission de Venise » : cadre et acteurs privilégiés de coopération en matière de justice constitutionnelle », in Droit international et coopération internationale, France Europe éditions, 2007.
- FEVRIER Jean-Marc, TERPAN Fabien, Les mots de l'union européenne: droit, institutions, politique , Presse universitaire de Mirail, Toulouse, 2004.
- FRAGNON Julien , « Les frontières poreuses de la lutte contre le terrorisme en France : Discours et lois antiterroristes depuis le 11 septembre 2001 », Colloque annuel de la Société Québécoise de Science Politique, Québec, Canada, Mai 2007.
- FRIEDMAN Milton & Rose, La liberté du choix, Traduit par Guy Casaril, Ed Belfond, Paris, 1980.
- FUCHS Olivier, Pour une définition communautaire de la responsabilité environnementale: Comment appliquer le principe pollueur-payeur? Editions L'Harmattan, 2003.
- GANA Alia, RICAHRD Yann (sous la direction de), La régionalisation du monde. Construction territoriale et articulation global/local, IRMC, Tunis , KARTHALA , Paris, 2014.

- GAUTHIER François, Relations économiques internationales, les presses de L'université Laval, Sainte-Foy, 2ème ed, 1992.
- GLASIUS Marlies & KALDOR Mary, « Le global civil society yearbook ; histoire d'un projet collectif », Traduit par : FOURNEL Sylvin, in VIELAJUS Martin (sous la direction de), La société civile mondiale à l'épreuve du réel, ed Charles Léopold Mayer , Paris, France, 2009 .
- GUELLEC Jean, Relations internationales : Naissance du troisième millénaire, ellipses, Paris, 1994.
- GUYOT Sylvain, L'environnement contesté : la territorialisation des conflits environnementaux sur le littoral du Kwazulu-natal (Afrique du Sud : Kosi Bay, St Lucia, Richards Bay et Port Shepstone), Géographie, Université de Nanterre - Paris X, 2003.
- HARDY-CHARTRAND Benoit, La construction de la menace et la sécuritisation en Corée du nord : effets sur la politique étrangère, Université du Quebec à Montréal.
- HASSNER Pierre, « l'évolution de la violence », in SFEZ Lucien (sous la direction de), Conférences de l'école doctorale de science politique: 2001-2003, Publications de la Sorbonne, Paris, 2004.
- HOFFMANN Stanley, « Une éthique de l'ordre mondial », Une morale pour les monstres froids : Pour une éthique des relations internationales, Ed. du Seuil, 1982 (éd. originale 1981).
- JACQUET.P et d'autres, Gouvernance mondiale, Paris, Conseil d'analyse économique, La documentation Française, 2002.
- KENFACK Eric Chrislain, Vulnérabilité humaine et enjeux climatiques internationaux: de la climato-politique stratégique aux droits de l'Homme, Editions Publibook, 2016.
- KRUGMAN R ;Paul & OBSTFELD Maurice, Economie internationale, traduction de la 6ème ed américaine par : HANNQUART Achil & LELOUP Fabienne, de boeck, Bruxelles, 4ème ed, 2003.
- LEFEBVRE Maxime, Le jeu du droit et de la puissance- Précis de relations internationales, Presses universitaires de France, 2007.
- LINDEMANN Thomas, Penser la guerre : L'apport constructiviste, Editions L'Harmattan, Paris, 2008.
- LINDEMANN Thomas, Sauver la face, sauver la paix: sociologie constructiviste des crises internationales, Collection Chaos international. Série Synthèses, L'Harmattan, Paris, 2010.

- MANOURY Jacques & SARPE Daniela (sous la direction de), L'élargissement de l'Union européenne et la Roumanie: problèmes et percpectives, Publications des universités du Havre et du Rouen, 2004.
- MAPPA Sophia (sous la direction de), La coopération internationale face au libéralisme, Ed Karthala, Paris, 2003.
- MCLANDRESS. H(préface de), La paix indésirable ? Rapport sur l'utilité des gerres, Calmann-Lévy, Paris, 1968.
- McRAE Rob, HUBERT Don, Sécurité humaine et nouvelle diplomatie, McGill-Queen's Press - MQUP, 2002.
- MÉRIAN Jean-Yves, "Le MERCOSUR, les voies nouvelles de l'intégration : Brésil – Argentine – Uruguay – Paraguay", in Géopolitiques des mondes lusophones, Maison des pays ibériques, Centre d'étude d'Afrique noire (Institut d'études politiques de Bordeaux), L'Harmattan, 1994.
- MODOUX Alain(préface de), in MATHIEN Michel (sous direction) L'information dans les conflits armés ; du Golfe au Kosovo, L'Harmattan, Paris, 2001.
- OWEN Taylor, « Des difficultés et de l'intérêt de définir la sécurité humaine », Les Droits de l'Homme, la sécurité humaine et le désarmement, Forum du désarmement 3, 2004, UNDR.
- PETERMANN Simon & GOENS Oliver, Réflexions sur l'histoire du terrorisme, in Terrorisme, regards croisés, (par MICHEL Quentin), PIE-PETER LANG , Bruxelles, 2005.
- PETIT Véronique, « Les migrations internationales », in La population des pays en développement (CHARBIT Yves dir.), Paris, La Documentation Française, 2000.
- PETROPOULO Athanasia, Liberté et sécurité : Les mesures antiterroristes et la Cour européenne des droits de l'Homme, éditions A.Pedone, 2014.
- PLANCHE Jeanne, Société civile: un acteur historique de la gouvernance, Ed Charles Lépolod Mayer, Paris, France, 2007.
- PORCHER Thomas & FARAH Frédéric, TAFTA: Les accords du plus fort, Max Milo Editions, Collection : Essais – documents, Paris, 2014.
- QUENTIN Michel, Terrorisme: regards croisés, Peter Lang, Bruxelles, 2005.
- RETAILLE Denis, *Les lieux de la mondialisation*, Éditions Le Cavalier Bleu, coll, 2012.
- RIOUX, Jean-François (sous la direction de), la sécurité humaine : une nouvelle conception des relations internationales, Paris, l'Harmattan, 2001.

- SADELEER Nicolas. D, « Les principes comme instruments d'une plus grande cohérence et d'une effectivité accrue du droit de l'environnement », Colloque: Quel avenir pour le droit de l'environnement?, Bruxelles: Facultés universitaires Saint- Louis, 1996.
- SECCHI Carlo, « Le GATT et l'intégration économique en Amérique latine », in : L'intégration régionale dans le monde : innovations et ruptures, Ed KARTHALA, Paris, 1994.
- SERFATI Claude, Une économie politique de la sécurité, KARTHALA Editions, Paris, 2009.
- SMITH Adam, De la richesse des nations, Traduit par : Germain Garnier, Flammarion, Paris, 2009.
- TEIXEIRA Pascal , Le Conseil de sécurité à l'aube du XXIe siècle: quelle volonté et quelle capacité a-t-il de maintenir la paix et la sécurité internationales?, United Nations Publications UNIDIR, 2002.
- TORRE André, « Conflits environnementaux et territoires », in Zuindeau B. (ed), Développement Durable et Territoire, Presses Universitaires du Septentrion, 2010.
- TRIGILIA Carlo, Sociologie économique : Etat, marché et société dans le capitalisme moderne, Traduit par : Catherine Drubigny, Armand Colin/VUEF, Paris, 2002.
- VIRALL Michel, « De la classification des organisations internationales », *Miscellanea W. J. Ganshof Van Der Meersch,* vol :1, Bruxelles, Ed Bruylant, 1972.
- VIRALL Michel, « la notion de fonction dans la théorie de l'organisation internationale », *Mélanges offerts à Charles Rousseau : La Communauté internationale,* Paris, Editions A. Pedone, 1974.
- XAVIER Mathieu, « Souveraineté : évolution conceptuelle d'une notion-clé », in Relations internationales : bilan et perspectives, ellipses, Paris, 2013.
- YABI Gilles Olakounlé, Le rôle de la CEDEAO dans la gestion des crises politiques et des conflits cas de la Guinée et de la Guinée Bissau, Friedrich-Ebert-Stiftung, Bureau Régional, Abuja, Nigeria, Septembre 2010.
- ZANETTI Véronique, L'intervention humanitaire: droit des individus, devoir des états, Labor et Fides, Genève, 2008.
- ZORGBIBE Charles, Histoire de l'Otan, Editions Complexe, 2002.

ب- الأطروحات

- BAL Lider, Le mythe de la souveraineté en droit international : la souveraineté des Etats à l'épreuve des mutations de l'ordre juridique international, Thèse de doctorat en Droit

international, Sous la direction de : PETIT Yves, Ecole doctorale droit, sciences politiques et histoire, en partenariat avec Centre d'études internationales et européennes, Université de Strasbourg, 2012.

- TEANI Anne- Lise, formation et développement du droit pénal international. Recherche sur la naissance d'un ordre juridique, thèse dirigée par :ABOSTOLIDIS Charalambos, Université de BOURGONE, 2009.
- VIAU Hélène, La (re)conceptualisation de la sécurité dans les théories réaliste et critique : quelques pistes de réflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, Centre d'études des politiques étrangères et de sécurité (CEPES), CEIM, Série Mémoires 1, p :x, Août 2000.

ت- المجلات والدوريات

- ADDI Lahouari , "Le concept de société en relations internationales. Approches théoriques d'une sociologie de la scène mondiale ?" Insaniyat, n° 47-48, Janvier 6 Juin 2010.(pp : 67-90).
- Alejandro Bendaña, « Deux lectures opposées de l'État « défaillant » en Amérique latine », ALTERNATIVES SUD, Vol : 19, 2012.(pp : 155- 170).
- ANDERSSON Nils,« Le G7,G8,G20, et après ? », savoir/agir, vol: 18, no: 4, 2011. (pp :99-105).
- ARON Raymond, « Une sociologie des relations internationales », In: Revue française de sociologie, 1963, 4-3.(pp : 307- 320).
- AXWORTHY Lloyd, « La sécurité humaine : la sécurité des individus dans un monde en mutation », Politique étrangère, n°2, 1999. (pp :333- 342).
- BADIE Bertrand, « Raymond Aron, penseur des relations internationales : Un penseur " à la française " ? Etudes du CEFRES n° : 5, 2005. (pp : 3- 16).
- BASTY Florence Basty, « La sécurité humaine :Un renversement conceptuel pour les relations internationales », Raisons politiques n° :32, 2004. (pp : 35- 57).
- BATTISTELLA Dario, « L'apport de Karl Deutsh à la théorie des relations internationales », Revue Internationale de politique comparée, Vol: 10, 2003. (pp :567- 585).
- BATTISTELLA Dario, « Introduction, Ordre international : norme politiquement construite », Revue internationale et stratégique, n°:54, 2004. (pp :85- 88).
- BATTISTELLA Dario, « Le bel avenir de la théorie de l'Etat en relations internationales », http://juspoliticum.com/Le-bel-avenir-de-la-théorie-de-l.html.

- BETTATI Mario, « L'usage de la force par l'ONU », Pouvoirs 2004/2, n° : 109. (pp : 111- 124).
- BIGO Didier, WALKER R.B.J. & chercheurs ELISE, « Liberté et Sécurité en Europe : enjeux contemporains», Cultures & Conflits, N° :61, printemps 2006. (pp :103- 136).
- BURTON.W. John, « Pour une approche systémique des relations internationales », in Revue internationale des Sciences sociales, vol :XXVI,1974, n°1.(pp : 23- 36).
- CAMAU .M, sociétés civiles réelles et téléologie de la démocratisation, *Revue internationale de politique comparée*, n° : 2, 2002, Vol :9. (pp : 213-232).
- CONDE Philippe, « le retour de la Russie dans les affaires mondiales », Agir, n°:45. (pp : 13-27).
- DABENE Olivier, « L'intégration régionale en Amérique latine :Le Mercosur », Les études du C E R I (Centre d'études et de recherches internationales), Fondation nationale des sciences politiques, N° 8, novembre 1995.
- DAVID Charles-Philippe & BENESSAIEH Afef, « La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », Études internationales, vol. 28, n° 2, 1997. (pp : 227- 254).
- DEBLOCK Christian, « Régionalisme économique et mondialisation : que nous apprennent les théories ? », Cahiers de recherche 05 -07, CEIM (Centre Études internationales et Mondialisation), GRIC, Montréal, 2005.
- DU BOIS Pierre, « Anciennes et nouvelles menaces: les enjeux de la sécurité en Europe », Relations internationales, n° :125, 2006. (pp : 5-16).
- DUSAN Sidjanski, « En guise d'hommage : Karl W. Deutsch et son role dans le developpement de la science politique eoropéenne », Revue Internationale de Politique Comparée, Vol :10, n° : 4, 2003. (pp : 523-542).
- FREDERICK Michel, « La sécurité environnementale : éléments de définition », Etudes internationales, vol : 24, n° :4, 1993. (pp :753–765).
- FRIEDMANN Wolfgang, « Droit de coexistence et droit de coopération. Quelques observations sur la structure changeante du droit international », Revue Belg de droit international RBDI, n°1, 1970. (pp : 1- 9).
- GHALI Boutros Boutros, « Peut-on réformer les Nations unies ? », Pouvoirs 2004/2, n° :109.(pp :5- 14).

- Gilles Bertrand, « Ordre international, ordre mondial, ordre global », in revue internationale et stratégique, n°54, 2004. (pp : 99- 107).
- HOFFMANN Stanley, « Théorie et relations internationales », In : Revue française de science politique, 11e année, n°2, 1961. (pp : 413- 433).
- HOURAT François, « Vers une société civile mondiale : celle d'en bas et celle d'en haut ». http://www.cetri.be/IMG/pdf/Vers_une_societe_civile_mondiale___celle_d_en_bas_et_celle_d_en_haut.pdf.
- Jacques Chevallier, « Etat de droit et relations internationales », Annuaire français des relations internationales, Vol :VII, 2006. (pp : 4- 17).
- KISS Alexandre-Charles, DOUMBE-BILLE Stéphane. « Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992) », In: Annuaire français de droit international, volume 38, 1992.(pp : 823-843).
- LAÏDI Zaki, « la mondialisation comme phénoménologie du monde », Projet, N°: 262, Eté 2000. (pp : 41-48).
- MAERTENS Lucile, « La sécurité environnementale et le processus de sécurisation : définitions et enjeux théoriques », Fiche de l'Irsem n°: 17, Juin 2012. 11p.
- MANDE Issiaka & MBALLA Charlie, « L'Afrique est-elle partie ? » Transformations, Revue Interventions Economiques, Hors série, Mars, 2017. (pp :2-2)
- MANSANET-BATALLER Maria, « Les enjeux de l'adaptation aux changements climatiques », Etude Climat, n° :21 , Avril 2010. (28 p)
- MAREI Nora, « Régionalisation entre Maghreb et Afrique de l'ouest : regard géographique », Transformations, Revue Interventions Economiques, Hors série, Mars, 2017.(pp :33- 36).
- MERLE Marcel, « Un système international sans territoire ? » Culture & conflits, 21-22/printemps- été 1996.
- MESZOROS Thomas« Système contre société. Deux concepts antithétiques ? Quand "la nouvelle vague" de l'école anglaise défie l'idée de société internationale », Etudes Internationales, Volume 39, n° 3, septembre 2008. (pp :411- 431).
- MULOT Eric, « Libéralisme et néolibéralisme : continuité ou rupture ? », Cahier de la Maison des Sciences Economiques (MSE), Série Rouge-MATISSE, n°: 41, 2002.
- OULD MOHAMEDOU Mohammed-Mahmoud, « Al-Qaida :une guerre non linéaire», A contrario, n° :2, Vol :3, 2005. (pp :130- 170).

- PAPADEMETRIOU Demetrios G, « La migration internationale dans un monde en devenir », Revue internationale des sciences sociales, vol :XXXVI, n°3, 1984. (pp : 433- 448).
- PIROTTE **Gautier**, « La notion de société civile dans les politiques et pratiques du développement », *Revue de la régulation*, n° :7, 1er semestre, Spring 2010.
- POSTEL-VINAY Karoline, «Le G20 : quoi, qui et comment ? ».
- SCHERRER Amandine, Le G8 face au crime organisé, G8 Gouvernance, N° 11, 2005.(41p).
- SHIRINE Saberan, « La notion d'intérêt général chez Adam Smith : de la richesse des nations à la puissance des nations », Géoéconomie, n° 45, Printemps 2008. (pp :55- 71).
- STEINER Philippe, « Le marché selon la sociologie économique », Revue européenne des sciences sociales, XLIII-132 / 2005.(pp : 31-64).
- ST-GENES Géraud de Lassus, « l'accord de Paris sur le climat : quelques éléments de décryptage », Revue québécoise de droit international, n° : 28/2 ,2015. (27- 51).
- SUR Serge, « Le conseil de sécurité : blocage, renouveau et avenir », Pouvoirs, 2004/2, n°:109.(pp : 61- 74).
- SUR Serge, « Sur les États défaillants », Revue Commentaire, n°112, hiver 2005.(11p).
- TROTHA Trutz von, « Mondialisation violente, violence mondialisée et marché de la violence : Jalons d'une sociologie criminologique de la guerre », Déviance et Société, n°3, Vol :29, 2005.(pp : 285- 298).
- TRUCHET. D. Arch, Etat et marché, philosophie, Droit, n° : 40, 1995. (314- 325).
- VERHOEVEN Joe, « les « étirements » de la légitime défense », Annuaire Français de droit international, XLVIII, 2002. (pp : 49- 80).
- VINCENT Pouliot & NIELS Lachmann, « Les communautés de sécurité, vecteurs d'ordre régional et international», Revue internationale et stratégique, 2004/2, n° 54. (131- 140).
- VIRALL Michel, « Le rôle des organisations internationales dans l'atténuation et le règlement des crises internationales *», Politique étrangère*, n° :6, 1976. (529- 562).
- Yves Chapellier*, « Le Venezuela intègre le Mercosur »,* La Croix, 1er août 2012.

ث- الوثائق

- United Nations Counterterrorism Implementation Task Force CTITF Working Group on Protecting Human Rights while Countering Terrorism, Basic Human Rights Reference Guide:

Security Infrastructure ,United Nations Office of the High Commissioner on Human Rights, United Nations New York, 2010.

- RAPPORT MONDIAL SUR LE DEVELOPPEMENT HUMAIN 1994, http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr_1994_fr_complet_nostats.pdf
- Traité de la CEDEAO (1975) &(1993),
- RAPPORT ANNUEL 2012 de la CEDEAO, Intégration et stabilité politique en Afrique de l'Ouest, Abuja, Décembre 2012.
- BARNETT Laura, La cour pénale internationale : histoire et rôle, Bibliothèque du Parlement, Publication n° 2002-11-F, 4NOV2008, Révisée le 28 JUIN 2013, Otawa, Canada, 2013.

- **باللغة الإنجليزية:**

أ- الكتب

- ART Robert. J. « The fungibility of force », in The Use of Force : Military Power and International Politics (edited by : ART Robert. J. & WALTZ Kenneth Neal), Ed :6, Rowman & Littlefield, USA, 2004.
- BAlASSA Bela, The Theory of Economic Integration, Routledge, NewYork, 2011 (First ed in 1961 by Richard B Irwin).
- BRENNER.W.Susan, Cybercrime : Criminal Threats from Cyberspace, PRAEGER, ABC-CLIO, California, USA, 2010.
- BROCK Lothar, « the environment and security : conceptuel and theorical issuues », in : GLEDITSCH .N.P(edited by), Conflict and the Environment, volume 33 (environment), NATO ASI series : Environment, North Atlantic Treaty Organization. Scientific Affairs Division, Springer Science & Business Media, 1997.
- BULL Hedley, The Anarchical Society : A Study of Order in World Politics, Palgrave, New York, Ed : 2, 1995.
- BUZAN Barry & WAEVER Ole, Regions and Powers : The Structure of International Security, Cambridge University Press, U.K, Ed 1,2003.
- BUZAN Barry, People, states & fear, an agenda for international security studies in the post –cold war era, ecpr press, second edition, Colshester, 2009.
- BUZAN Barry,WAEVER Ole, DE WILDE Jaap , Security : A New Framework for Analysis, Lynne Rienner Publishers, London, UK & Boulder, USA, 1998.

- CLOUGH Jonathan, Principles of Cybercrime, Cambridge University Press, 2015.
- DEUTSCH Karl, «Political Community and the North Atlantic Area », Princeton University Press, 1957..
- Drulák, Petr / Braun, Mats (eds.), The Quest for the National Interest : A Methodological Reflection on Czech Foreign Policy, Frankfurt am Main, Berlin, Bern, Bruxelles, New York, Oxford, Wien, 2010.
- DUFFIELD John S , MICHOTA Cynthia Michota & MILLER Sara Ann, « Alliances », In D.WILLIAMS Paul (edited by), Security studies : in introduction, Routledge, Taylor &Francis Group, London & Newyork, first published, 2008.
- E .H.Carr, The Twenty Years Crisis. Chapter 4. The Harmony of Interests.
- FASSI Enrico, LUCARELLI Sonia & MARRONE Alessandro, « What NATO for What Threats ? An Introduction », in : FASSI Enrico, LUCARELLI Sonia & MARRONE Alessandro (Edited by), What NATO for what threats ? Warsaw and Beyond, NATO HQ , Brussels, Belgium, 2015.
- FRIEDMAN Milton, Capitalism and freedom, The University of Chicago Press, Ltd, London 1962, Reissued with new Preface 1982 (Printed in the USA.)
- GIPLIN Robert, « Hegemonic war in international change », in Conflict after the cold war : arguments on causes of war and peace (Edited by :BETTS.K.Richard), PREASON, Ed n°4.
- HALL.A.John & T.V.Paul, international order and the future of world politics, Cambrige University Press,U.K, 1999.
- Hayek Friedrich A, The constitution of liberty, China Social sciences Publishing Housse. Chengcheng Books, LTD, The university of Chicago Press, 1978.
- HOMER-DIXON Thomas F , BLITT Jessica , Ecoviolence : Links Among Environment, Population and Security , Rowman & Littlefield, 1998.
- KAPLAN.A.Morton, « the systems approach to international politics », in New approaches to international politics, edited by KAPLAN.A.Morton, St Martin's Press, New york, 1968.
- KEOHENE.O.Robert& J. Nye, Power and interdependence, World politics in transition , Boston, Little, Brown, 1977.
- KEOHENE.O.Robert, After Hegemony :cooperation and descord in the world political economy, Princeton University Press, NewJersey,U.K, 1984.
- KEOHENE.O.Robert, Joseph.S. Nye, Power and interdependence, Third edition, Longman, Newyork, SanFransisco, Boston, 2001.

- KRASNER D. Stephen, Defending the National Interest : Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy, Princeton, NJ : Princeton University Press, 1978.
- KRASNER.D.Stephen, Sovereignty : Organized Hypocrisy, Princeton University Press, 1999.
- KRAUSE Joachim, « Global governance in a fild of collective security :how to make multilateralism more effective ? » in Joachim Krause &, Natalino Ronzitti ,The EU, the UN and Collective Security : Making Multilateralism Effective , Routledge, first published, 2012.
- MEARSHEIMER.J. John, « Realism, the Real World, and the academy », in Michael Brecher and Frank P. Harvey, eds, Realism and institutionalism in international Stadies, Ann Arbor : The University of Michigan Press, 2002.
- MIROSLAV . N . Jovanovic (Edited by),international economic integration : critical perspectives on the world economy, vol 1 theory ang measurements, (preface), ROUTLEDGE , London & New york, ed: 1, 1998.
- MISES Ludwing Von, Human action : a treatise on economics, LUDWING VON MISES INSTITUE, Auburne, ALABAMA, The Scholar's Edition, 1998.
- MORACSIK Andrew, Robert Keohane :political theorist, in power, interdependence and nonstate actors in world politics, Princeton University Press, Princeton and Oxford, 2009.
- MORAVCSIK Andrew, « Taking Preferences Seriously : A Liberal Theory of International Politics », in Theory and Structure in International Political Economy : An International organization reader, edited by Charles Lipson, Benjamin J. Cohen, MIT Press, 1999.
- NIEBUHR Reinhold, Moral man and immoral society : A stady in ethics and politics, Xestminster John Knox Press, Louisville, Kentucky, Ed 2, 2013.
- POLANYI Karl, The Great Transformation : The Political and Economic Origins of Our Time(1957), Beacon Press, Boston, USA, Second edition, 2001.
- RUGGIE. J.G, Embedding global markets : An enduring challenge, Edited by J.G.Ruggie, Harvad University, USA, ASHGATE, 2008.
- SCHACHTER Oscar, « Souvreignty and threats to peace », In WEISS Thomas.G(edited by), Collective Security in a Changing World, Lynne Rienner Publishers, 1993.
- STONE Marianne, Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis, SECURITY DISCUSSION PAPERS SERIES 1, Groupe d'Etudes et d'Expertise "Sécurité et Technologies" GEEST-2009.

- STRANGE.S, The retreat of the state : the diffusion of power in the world economy, Cambredg University Press, 1996.
- TADJBAKHSH Shahrbanou, PhD, « Human Security : Looking back before Looking forward », Proceeding of ICHSWA, Birjand, Iran November 26th 2009.
- TINBERGEN Jan, International Economic Integration , *Books (Jan Tinbergen)*. Elsevier,1954 .
- TSAGOURIAS Nicholas & WHITE Nigel D, Collective Security : Theory, Law and Practice, Cambridge University Press, U.K, First published, 2013.
- WESLEY Michael, The State of the Art on the Art of State Building Global Governance 14, 2008. www.philosophie-droit.asso.fr/APDpourweb/257.
- SAROOSHI Dan, The United Nations and the development of collective security : the delegation by the UN security council of its chapter VII powers, Clarendon Press, Oxford University Press, US, 1999.

ب- المجلات والدوريات

- ALAM Saleh, « Broadening the Concept of Security: Identity and Societal Security », Geopolitics Quarterly, Volume: 6, No : 4 , Winter 2010. (pp :228- 241).
- BOOTH Ken « Security and Emancipation », Review of International Studies, Vol ; 17, N° : 4 ,Oct, 1991, (pp. 313-326).
- BOYLE Michael J., « Thewar on terror ; in American grand strategy », International Affairs, Vol : 84, No : 2, 2008.(pp : 191- 209).
- BUZAN Barry, « From International System to International Society: Structural Realism and Regime Theory Meet the English School », International Organization, Vol : 47, N° : 3 ,Summer 1993.(pp : 327- 352).
- BULL Hedley, « international theory : the case for a classical approach », World Politics, Vol : 18, No : 3, Apr, 1966.(pp : 361-377).
- BUZAN Barry, « New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century », International Affairs, Vol : 67, No : 3, Juillet 1991.(pp. 431-451).
- BYMAN Daniel, « How to hunt a lone wolf: Countering terrorists who act on their own », Foreign Affairs, March/April 2017.

- EBEGBULEM Joseph C, « The Failure of Collective Security in the Post World Wars I and II International System, Ebegbulem: Failure of Security », Transcience 2011 Vol : l2, Issue : 2.(pp : 23- 29).
- Ernest. B. Hass, « international integration : the european and the universal process », international organization, Vol :15, N° 3, summer 1961.(pp : 366-392).
- ETZIONI Amitai, « The good society », Seattle Journal for Social Justice: Vol : 1, Iss : 1, Article : 7, 2002.(pp :83 -96).
- FEARON James D & LAITIN David D, « Violence and the social construction of ethnic identity », International Organization n° : 54, Autumn 2000.(pp : 845-877).
- FRIEDMAN Milton, « Using market for the social developement », Cato Journal, Vol : 8, N° : 3, 1989. (pp : 567 -584).
- HUNTINGTON Samuel, «The Lonely Superpower », Foreign Affairs , n° 78, Mars - Avril 1999. (pp : 35-49).
- KAPLAN.A.Morton, « the great debate : traditionalism vs.science in international relations » World Politics, Vol : 19, N°:1, Oct, 1966.(pp : 1- 20).
- KEGLEY Charles W, Jr , "The Neoidealist Moment in International Studies? Realist Myths and the New International Studies," International Studies Quarterly 37 ,Juin 1993.(pp : 131 – 146).
- KEOHANE Robert & NYE Joseph. S. Jr," Power and Interdependence in The Information Age", Foreign Affairs, Vol. 77, No. 5, September/October, 1998.
- KUPCHAN Charles .A. & KUPCHAN Clifford. A. « The Promise of Collective Security » ,International Security, Vol : 20, No : 1 , 1995.(pp : 52-61).
- LIND William S, « Understanding Fourth Generation War », Military review 1, September - October 2004.(pp : 12- 16).
- MEARSHEIMER .J.John , « The false promise of international institutions », International security, Vol :19, N°3, Winter 1994/1995.(pp : 5-49).
- MUNKLER HERFRIED, The wars of the 21st century, RICR Mars, 2003, Vol : 85, N° : 849.(pp : 7- 22).
- PHAM.J. Peter, « What Is in the National Interest? Hans Morgenthau's Realist Vision and American Foreign Policy », American Foreign Policy Interests, volume 30, issue : 5, 2008.(pp : 256- 265).
- RAVENHILL John, « Regionalism » .hamdoucheriad.yolasite.com/resources/الاقليمية.pdf.

- ROTBERG Robert I, Failed states in a world of terror, *Foreign Affairs,* Juillet / Août 2002.
- SCOTT Barrett, « International Cooperation and the International Commons », Duke environmental law & Policy forum, vol : 10, 1999. (pp : 131-146).
- WALT M Stephen, « The renaissance of security studies », International studies Quarterly, vol 35, N° : 2, Juin 1991.(pp : 211-239).
- WENDT Alexander, « Constructing International Politics », International Security , vol : 20, n° : l, 1995.(pp :71- 81).

ج- الوثائق

- United Nations Counter terrorism Implementation Task Force CTITF Working Group on Protecting Human Rights while Countering Terrorism, Basic Human Rights Reference Guide: Security Infrastructure ,United Nations Office of the High Commissioner on Human Rights, United Nations New York, 2010.

• المو اقع الكترونية:

- documents-dds- ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N94/437/46/PDF/N9443746.pdf .
- file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/analyse_de_laccord_de_paris_oxfam.pdf
- http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/848241468158721377/pdf/622550PUB0ARAB000public00BOX361476B.pdf
- http://ici.radio-canada.ca/emissions/la_croisee/2015-2016/chronique.asp?idChronique=434817
- http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/ara/l09r01a.pdf
- http://www.afsp.msh-paris.fr/congres2007/tablesrondes/textes/tr6introbraud.pdf
- http://www.aljabriabed.net/identite_migration.htm
- http://www.caritas.org.
- http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/031208ESSIIFR.pdf

http://www.citeco.fr/Milton-Friedman-Le-crayon-pouvoir

- http://www.hypergeo.eu/spip.php?article635#
- http://www.ieri.be/sites/default/files/filefield/news/La%20Russie,%20l'Occident%20et%20le%20syst%C3%A8me%20international_0.pdf

- http://www.nato.int/nato-welcome/index_ar.html
- http://www.ohchr.org/AR/Issues/Migration/Pages/MigrationAndHumanRightsIndex.asp x
- http://www.ohchr.org/AR/Issues/Terrorism/Pages/SRTerrorismIndex.aspx.
- http://www.un.org/ar/conf/npt/2015/
- http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peacekeeping.shtml
- http://www.un.org/arabic/documents/GARes/54/A_RES_54_049.pdf
- http://www.un.org/arabic/documents/GARes/54/A_RES_54_212.pdf
- http://www.un.org/en/peacebuilding/pbso/pbun.shtml
- http://www.unhcr.org/ar/4be7cc27641.html
- http://www.unodc.org/unodc/fr/firearms-protocol/introduction.html

www.incb.org/documents/Narcotic-Drugs/1961-Convention/convention_1961_ar.pdf

- https://fas.org/issues/nuclear-weapons/status-world-nuclear-forces.
- https://governingbodies.iom.int
- https://www.icrc.org/ara/war-and-law/protected-persons/refugees-displaced-persons/overview-displaced-protected.htm
- https://www.unodc.org/documents/organized-crime/cybercrime/Cybercrime_Study_Arabic.pdf
- Library.fundforpeace.org/library/**cfsir1306-failedstatesindex2013**-06l
- www.ambafrance-at.org/IMG/pdf/bilan_PF_G20_-_VFx.pdf?7736/
- www.fundforpeace.org/global/.../cfsir1210-failedstatesindex2012-
- www.icrc.org/ara/resources/documents/legal-fact-sheet/landmines-factsheet-150807.htm.
- www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6e7ec5.htm
- www.savoir-agir.org/IMG/pdf/SA18-Actualite-Andersson.pdf
- www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
- www.unodc.org/pdf/crime/a_res_55/res5525a.pdf
- file:///C:/Users/windows/Downloads/Documents/rapport-annuel-2012_fran_o_ais_version-finale.pdf.